الفناوي الدوالية

المِلْعَام الفقيَّه أَفِي الفتح طُهِيِّرالدِّن عَبُرالرَّشِيْرَبُ أَبِيَّ عَسْفُة ابن عَبُرالرِّرْا وبالولوالجي النَّفَ بَعُت سَنِهُ حِبَدَ

> حَقْنهُ دعِلْم بَلِيُهُ الشِیْخ مقدّاد بَّن مُحَسِّی نرمُوِي

قَرِّمْكَ أَنَّ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْكَيْسُ الْمُنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

المجزَّة المخاميس

يَعَتَوَيَ كُولَكِتبِ النَّلِيتِ: الصّلح ـ الرَّهِ م المُضَارِةِ - المزارعَة ـ الشَّرِبُ ـ الأُيرُبَة المِكُ له ـ الماُ ومن ـ الدَياتِ ـ الوصَايا ـ الغَرامُصُنَّ الحُلِفاظ المُكَفَرَةِ ـ الْجِيَلِ ـ المسَّايُّلِ المُتَفرَّمَةِ

> تنشرات الآرگاری بهوری مندر گنبرانشان تامیانه دارالکاری العلمیانه جیزیت استان



دارالكنت العلمية

Exclusive rights by Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Belint - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à Dar Al-Kotob Al-ilmiyah seyrouth - Uben

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D. ordinateur loute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعسة الأولى ٢٠٠٢م. ١٤٢٤ هـ

دارالكنب العلمية

ميت بزوت - ابتسيكان

رمل الطريف «شارع البحثري» «بناية ملكارت الإدارة المامة: عرمون «القبلة « عينى دار الكتب الملمية خاتف وفاكس: ١١/١١/١٢/١٤ (١٩٦٨ م) (١٩٥١) صندوق بريد: ١٩٦٤ - ١١ بيروت – لينان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Rami Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bidg. 1st Floor Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bidg.

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Immyan edg. Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Rami Al-Zarif, Rue Bohlory, Imm. Melkart, 1er Étage

Administration général

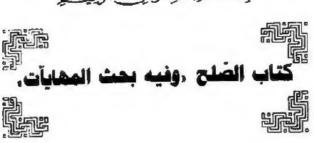
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-Imiyah Tel & Fax. (+961 S) 804810 / 11 / 12 / 13 P.P. 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3482-5

http://www.al-limiyals.com/

e-mail: sales@al-limiyah.com info@al-limiyah.com baydoun@al-limiyah.com

بنسب مِ أَلَّهُ ٱلْأَخْرُ النَّكَ



قال رضى الله تعالى عنه: هذا الكتاب اشتمل على أربعة فصول:

القصل الأول: فيما يجوز صلح الدين على جنسه وعلى خلاف جنسه وصلح الجياد على الزيوف؛ وصلح المعلوم على جنسه وعلى خلاف جنسه وهو خلاف جنسه، وهو (١٠) معلوم أو مجهول [وقيما لا يجوز](٢) وفيما بجوز صلح الوارث من(٢) الميراث والوصية [وفيما لا يجوز](٤)، وفيما يقع الاستيفاء لحقه، وفيما لا يقع، وفيما له رد ما استوفى من خلاف جنس حقه واستيفاء حقه وفيما ليس [له](٥) ذلك، وفيما له أن يسترد ما قبض(١) من دينه من خلاف جنس ما عليه وفيما ليس له ذلك، وفيما يقع إبراء عن الدّبن فيما بينه وبين الله تعالى وفيما يقع إبراء مطلقاً وفيما لا يقع.

القصل الثَّائي: فيما يجبر على إيفاء الحق وفيما لا يجبر، وفيما يجبر على قبول الحق، وفيما لا يجبر، وفيما يجوز الصلح وفيما لا يجوز، وفيما يجوز صلح الفضولي. وفيما لا يجوز، وفيما يستحق بدل الصَّلح فيرجع ببدل المستحق أم بأصل الذعوى، وفيما تجوز المهايأة وفيما لا تجوز، وفيما يجوز تعليق الصلح والبراءة(٧) بالشرط، وفيما لا يجوز، وفيما يجوز الصلح عن (٨) العيب وفيما لا يجوز، وفيما يجوز الصلح عن (٩) نفقة المرأة وقيما لا يجوز.

نَى فِجِـ، و ١٤٥٥: صلح الجياد . . . خلاف (٥) في (٥): ساقطة .

 ⁽٦) كي اجدا وادا: تضي:

جنسه وهوا: ساقطة. (٧) في دده: ساقطة: (٢) في (أ) واجه: سائطة رهي في (د).

 ⁽A) في اجا واداه: على: ساقطة.

⁽٣) في اجا وادا: عن. (٤) في اأة: ساقطة.

⁽٩) تي اجدا: على.

الفصل الثالث: في صلح أحد (١) ربي الذين عن دين مشترك وفي استبفاء أحد ربي الذين الذين الدين (٢) المشترك على وجه تنقطع به شركة صاحبه، وفيما لبس له ذلك (٩) وفيما لأحد شريكي الدار [والحائط والأرض المشترك أن يتصرف من غير رضى صاحبه، وفيما ليس له ذلك وفيما لواحد](٤) أن يفعل تصرفاً في الطريق والسَّكة وليس لغيره أن يمنعه وفيما ليس له أن يفعل.

الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة.

⁽١) في فجه: ساقطة.

في اجاء: ساقطة.

 ⁽٣) في اجما راده: وفيما ليس له ذلك: ساقطة.
 (٤) في اله: ساقطة.

الفصل الأول

فيما يجوز الصّلح [عن](١) جنس حقه وعلى خلاف جنسه وصلح الجياد على الزيوف وفيما لا يجوز.. الخ

[أمّا فيما يجوز صلح الذين على خلاف جنس حقه وعلى جنس حقه وصلع الجياد على الزيوف:](٢)

ولا يجوز صلح الدّين بالدّين إلا أن يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم إلى شهر فصالحه من جنسه [على خمسة](٣) إلى شهرين فيجوز.

أما الأول: فلأنّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام: ﴿نَهَى عَنِ الْكَالِيءِ بِالْكَالِيءِ﴾.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ ذلك ليس بصلح [فلأنَّ المصالح عليه عين حقه الذي كان قبل الصلح [(٥) لكنّه تبرع بشيئين بحط البعض وبالزيادة في الأجل والصلح ينتزعه أصلان: البيوع، والإجارات. فما جاز في البيوع^(١) [جاز في الصّلح](٧) فإن لمّ يكن في البيوع فأعرض على الإجارات فما جاز فيها جاز فيه (٨) إلا خصائص ؛ لأنّ البيع تمليك العين والإجارة تمليك المنفعة، والصّلح أمكن تجويزه [تمليكاً](١) سواء كان تمليك عين أو تمليك منفعة. وقولنا: إلا خصائص: معناه: إذا صالح عن الشَّرب على مال معلوم جاز وبيع الشرب لا يجوز، وإذا ادّعى سكنى دار فصالح عنها عن سكنى دار [أخرى]('') مدة معلومة جاز وإجارة السَّكني بالسَّكني لا تجوز، وإنَّما كان؛ لأنَّ البيع والإجارة لا ينعقدان إلا(١١) تمليكاً فأمّا الصلح كما ينعقد تمليكاً بتمليك(١٢) ينعقد إسقاطاً بتمليك؛ لأنّه ينبى، عن التجوز بدون الحق.

وإسقاط الحق عن الشرب بإزاء مال جائز(١٢)؛ لأنَّ الشرب يحتمل الإسقاط والاسقاط عن

⁽١) في ﴿أَءَ: سَاتُطَةً.

قَى الله الله الله الله الله الله عنوان من جملة عناوين الفصل الأول، وهي في اجا وقدا.

فيّ قأة: ساقطة.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧) رقم [٢٣٤٢] والذَّارقطني في السنن (٣/ ٧١) والبيهقي في السّنن الكيرى (٥/ ٢٩٠). (قال الحاكم: صحيح على شرط مسلمٌ ولمّ يخرجه). وتعقّبه الذُّهي وَرَمَوْ السوطي إلى صحته في الجامع الصغير رقم [٩٤٧٠].

⁽V) في els: ساقطة. (٦) في اجرا وادا: البيع. في ﴿أَهُ: سَاقَطَةً .

⁽٩) قي داه: ساقطة . (A) في (جد): جاز فيه، ساقطة، وفي أدا: فبه: ساقطة.

⁽١١) في فجنا وقدا: سائطة. (١٢) في فجنا: سائطة. (١٠) في اله: ساقطة.

⁽۱۳) في فجه: حائز، وهو تصحيف،

السَّكني كذلك؛ لأنَّ المدَّعي عليه السَّكني بسكني الذار بملكه رقبتها لا بتمليك من المدعى.

ولو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه على مائة درهم وعشرة دراهم على أن ينقده خمسين درهماً أو ستّين درهماً مؤجّلاً ثم نقده خمسين قبل أن يتفرّقا جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعشرة من ذلك حصة الصرف وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز . محمد رحمه الله تعالى يقول: إنّه جعل العشرة عوضاً عن الذَّنانير فكان هذا عقد مصارفة، وقد شرط في هذا العقد تأخير دينه وهو ستون درهماً إلى أجل فيفسد هذا العقد. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن هذا العقد لو فسد إما أن يفسد لعدم القبض في المجلس أو لما قال: لا وجه إلى الأول؛ لأنَّه نقد البدل في المجلس، ولا وجه إلى الثاني؛ لأنَّ قوله: ستون درهماً إلى أجل: ليس بشرط في العقد لكنَّه معطوف على العقد بحرف الواو فلا يعتبر شرطاً. ألا ترى: أنَّه لو قال: بعتك هذا العبد على ألف درهم وعلم. أن تقرضني عشرة [دراهم](١) لم يعتبر هذا شرطاً في البيع حتى لا يفسد البيع؛ لأنَّ جعله عطفاً كذا هنا، ولو كان له^(٢) عليه دراهم لا يعلمان وزنها فصالحه على عشرة دراهم أو أقل أو أكثر جاز استحساناً ولم يجز قياساً لجواز أن يكون الواجب عليه أقل من عشرة.

وجه الاستحسان: أن مبنى الصّلح على التجوز بدون الحق فإذا اشتبه حمل على العادة ما لم يظهر خلاف ذلك، فإن أجله لم يفسد؛ لأنَّه ليس بمصارفة وإنَّما هو تأجيل في دين كان ثابتاً، ولو كان [له](٣) عليه ألف(١) درهم حالة ومائة دينار إلى أجل فأعطاه الألف على أن يزيد في أجل الدَّنانير جاز؛ لأنَّه ليس فيه مبادلة الأجل بشيء، بل قبض دينه الذي كان حالاً وزاد في الأجل فيما كان مؤجلاً، ولو عجله المائة دينار على أن يؤجله في الألف لم يجز؛ لأنَّه مبادلة أجل بأجل فلا يجوز.

وأمَّا في براءة الأجل فيما يجوز وفيما لا يجوز:

ولو قال صاحب الأجل: يونت من الأجل أو قال: لا حاجة لى في الأجل(٥) لم يبطل الأجل(١٦) أمّا إذا قال(٧): برثت، فهذا رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى. وفي رواية أبي حقص رحمه الله تعالى: يبطل الأجل، ولو قال المطلوب للطالب: برئت من الأجل بنصب التاء يبطل الأجل ماتفاق الرّوايات. والفرق على رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى: أنَّه مني ذكر بنصب التاء فإنه (٨) قد وصف المطلوب الطالب بالبراءة عن حق نفسه والأجل حق المطلوب قبل الطالب وإنّما يتصف بالبراءة (٩) عن حقه إذا سقط. أمّا ها هنا وصف نفسه بالبراءة والبراءة إنما تكون عمّا على الإنسان لا عمّا له لأنّه عمّا له برى، فكان صادقاً في

⁽٦) في قبره: لم يبطل الأجل: ساقطة. في (أ)؛ ساقطة.

⁽V) في قدة: ساقطة.

 ⁽۲) في الجه: ساقطة.
 (۳) في اله: ساقطة. (A) في اجـة: ساقطة. (٩) في اجــه رادا: بالترك.

⁽٤) في اجه: ماثة.

⁽a) في ادء: لي في الأجل: ساقطة.

مقالته فلا يتضمن الإبراء عن الأجل. وأمّا إذا قال(١) الطالب: برئت عن الدّين الذي لي على فلان برفع التاء يبرأ المطلوب عن الذين على اتفاق الرّوايات، هو الصحيح، فعلى هذا يحتاج إلى الفرق بين الأجل والدّين، إذ الدّين (٢) حق الطالب كما أن الأجل حق المطلوب وموضع الفرق «المبسوط».

[وأمَّا قوله: لا حاجة لي إلى الدِّين أجل إظهار واستغناه](٣) عن الأجل وذا لا يوجب زوال حقه ما دام حياً لتوهم الحاجة إليه ولهذا لو قال الطالب: لا حاجة(١) لي إلى الدين لا يبطل الذين، ولو قال: أبطلت الأجل بطل الأجل؛ لأنَّ الأجل حقه بمنزلة خيار الشرط، ثم من له الخيار إذا قال: أبطلته يبطل الخيار كذا هنا. وأمّا إذا قال: تركت الأجل. اختلفت الرَّوايات في هذا؛ لأنَّ ترك الأجل يحتمل الترك في ملكه يعني تركت في ملكي ويحتمل الترك بالإنظار (٥) أي أبطلت وأخرجت عن ملكي إلا أنه تعني الترك في باب الأجل للإبطال بالعرف فإنَّه يقال: ترك فلان حقه قبل فلان يريدون به أنَّه أبرأه ولا يريدونَ به أنَّه أبقاه في ملكه.

ولو صالح من دينه على عبد يجوز ولم يبعه مرابحة ؛ لأنَّ مبنى الصَّلَح على التجوز بدون الحق، فصار الصّلح كأنّه أبرأه عن بعض الذين واشترى العبد الباقي. فإذا قال: اشتريت بالألف كان خيانة منه بخلاف الشراه.

ولو كان عليه قرض حنطة فصالح رجل المدعي على دراهم على أن تكون للمصالح لم يجز شراء الدِّين؛ لأنَّه تمليك الدِّين من غير من عليه الدَّين وأنَّه باطل، فرق بين هذا وبينما إذا صالح رجل المدعى على (٦) الكر على عشرة دراهم لا غير حيث لا يجوز. والفرق: أنَّ الصَّلَح كما يجوز باعتبار التمليك من الجانبين يجوز باعتبار التمليك من أحد الجانبين والإسقاط من الجانب الآخر فها هنا الفضولي ملَّك المدَّعي العشرة ليسقط المدعي حقه في الكرّ قبل المدعى عليه ومثل هذه المعاوضة تصح من الفضولي كالخلع. فأمّا المسألة الألى قصد التمليك فيكون تمليكاً من الجانبين فتعذر تصحيحه.

رجل له على رجل حنطة عشرة أقفزة فأخذه بذلك فقال المطلوب: ليس له (٧) حنطة فيع ذلك منّي، فقال الطالب: بعت ما كان لي قبلك من الحنطة بعشرين درهما فقال المطلوب: اشتريت فهذا بيع فاسد كذا ذكر في «النّوازل»، والحيلة في جوازه: أن يشتري منه ثوباً بذلك الحنطة ويقبض الثوب ثم يبيع منه ذلك الثوب بعشرين درهماً فحينثذِ بجوز؛ ولأنّه (^) بيم العين بالدّين فيجوز .

رجل اغتصب من رجل إناء فضة فاستهلكه فقضي عليه بالقيمة ثم تفرقا قبل الغبض لم يبطل الصلح؛ لأنَّ هذا ليس يصرف؛ لأنَّ الواجب بالاستهلاك هو القيمة؛ لأنَّه هو المثل

⁽٥) في فجه: بالإبطال. (١) في لجه: رأما قول.

⁽١) في اجدا: عن، (٢) في دجه: إذا الدين.
 (٣) في دأه: ساقطة.

⁽٧) ني اجا: لك، (A) في اجدا: ولاية. (٤) في اجا: لا حاجة: ساقطة.

فكان القضاء لتقدير ذلك وإن صار المستهلك ملكاً للمستهلك قبيل الاستهلاك كيلا يصير جمعاً بين البدل والمبدل في ملك رجل واحد لكنه ملك ضروري فلم تعتبر فيه المصارفة فلا يضره الاقتراف ولو استهلك ثبر فضة أو دراهم [فصالحه على دراهم](١) إلى أجل لم(١) يبطل الصّلح ٤ لأنه(١) تأجيل حقه.

ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة درهم جاز وإن فارقه قبل أن يقبضه (1) إباه؛ لأنّ هذا الصلح إبراء عن النصف وطلب الإبغاء النصف؛ لأنّ الصلح يجوز [به] (1) بدون الحق [والتجوز بدون الحق] (1) إبراء للبعض واستيفاء للبعض وذلك جائز. وإن صالحه من الألف على خمسين دينار أو باعه إياه بها جاز إن نقد قبل التفرق؛ لأنّ خمسين ديناراً تصلح بدلاً عن الألف فكان هذا صرفاً بدين واجب قبل عقد الصرف فكان جائزاً إن نقده قبل القبض [وإن فارقه قبل أن ينقده بطل الصلح؛ لأنّه حصل الافتراق عن مجلس الصرف قبل القبض] (٢)، وإن فارقه بعدما نقد بعضها برىء عن حصة ما نقد ويلزم حصة ما بقي اعتباراً للبعض بالكل.

وإن صالحه منها على ذهب [أو فضة أو] (٨) ثبراً أو مصوغ لا يعلم وزنه جاز إن قبضه قبل الافتراق، فرق بين هذا وبينما إذا صالحه على فضة لا يعلم وزنها حيث لا يجوز. والفرق: أنّ في الوجه الأول: الجنس مختلف فينعدم (٩) ربا الفضل، وفي الوجه الثاني: الجنس متحد فيتوهم ربا الفضل إذا لم يعلم وزن الفضة ولو صالحه من دينه على بعضه عاجلاً أو آجلاً كان جائزاً؛ لأنه تبرع بإسقاط البعض وإسقاط المطالبة في يده (١٠٠)، ولو صالحه بجنس آخر [آجلاً] (١٠) لا يجوز لأنّ مصارفة الدّراهم بالذّنائير آجلاً فلا يجوز.

رجل اشترى عبداً بمائة دينار وتقابضا وتفرقا ثم وجد بالعبد عبياً أقر به البائع أو أنكره ثم صالحه على دينار وتفرقا قبل القبض فالصلح جائز وإن كان ذلك أكثر من قيمة العبد أو أقل فهو سواء. أمّا إذا كان أقل؛ فلأن الصلح إنّما وقع عن حصة العيب من الثمن؛ لأنّ حق المشتري كان في الثمن وإنّما انتقل [حقه](١٢) إلى المبيع بالبيع فإذا عجز البائع عن تسليم شيء من المبيع قبل القبض عجزاً لا يرجى زواله انفسخ البيع وانتقل حقه إلى الثمن، كما لو هلك جميع المبيع فإذا انتقل إلى حصة العيب من الثمن كان حق المشتري قبل البائع [على](١٢) حالة في حصة العيب من الثمن وهي عشرة دنائير، فإذا صالح على أقل أو فارقه قبل القبض جاز الناس كمن له على آخر عشرة دنائير فصالحه على أقل وفارقه قبل القبض لم يبطل؛ لأنّ هذا ليس

في (أ): ساقطة. (A) في (أ): ساقطة.

 ⁽٢) في اجه؛ ساقطة. (٩) في اجه واده: فيتعذَّر.

 ⁽٣) في الجمه: ساقطة. (١٠) في الجمة والده: في يده. وفي اله: في مدّة وأثبتنا ما في الجمه والداء.

⁽a) في اجما وادا: يعطيه. (11) في اله: ساقطة.

 ⁽٥) في دأه: سائطة. (١٢) في دأه: سائطة.

 ⁽١) في (١٤) ساقطة. (١٢) في (١٤) ساقطة.

 ⁽٧) في (أ): سالطة، (١٤) في ديدا: سالطة.

يصرف، بل هذا إبراء عن البعض واستيفاء للبعض فيجوز وأما إذا كان أكثر إن (١) كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها فالجواب ما ذكرنا، وإن كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وفي قولهما رحمه الله تعالى: لا يجوز الضلح ويستقبلان الخصومة في العيب. هما رحمهما الله تعالى يقولان: الصلح ها هنا وقع عن حصة العيب من الثمن وحصة العيب من الثمن عشرة دنانير مثلاً فإذا صالح على اثني عشر [كان كمن](٢) كان له على آخر عشرة دنانير فصالحه على اثني عشر ديناراً كان باطلاً كذا ما منا. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: بأن تجويز هذا الصلح إن تعذر (٣) بطريق المعاوضة لمكان الربا أمكن أن يجعل البائع موفياً بجميع حصته من البيع(١) وذلك عشرة وبقدر الزيادة يجعل البائع كأن حط عن الشريك(٥) من(٦) ثمن الباقي ولو كان هكذا يجب على البائع رد دينارين من الثمن الباقي إن كان الثمن مقبوضاً ويسقط عن المشتري هذا القدر إن لم يكن مقبوضاً بخلاف ما لو كان عليه عشرة دنانير فصالحه على اثني عشر؛ لأنّ ثمة (٧٠) لا يمكن تجويزه أصلاً إلاّ بطريق المعاوضة ولا بطريق الحط، وكذلك إن ضرب للذَّنانير أجلاً؛ لأنَّ الذَّنانير ليس ببدل الصرف فيصح فيه التأجيل وإن كان صالح على دراهم وقبضها قبل أن يتفرقا جاز، وإن تفرقا قبل أن يفيض انتفض الصّلح واستقبل الخصومة في العيب؛ لأنّ الصّلح إنما وقع عن حصة العيب من الثمن وذلك دنائير، كرجل له على آخر عشرة دنائير فصالحه على دراهم كان صرفاً بدين وجب قبل عقد الصرف، فإن قبض بدل الصرف جاز وإلا فلا، وكذلك لو كان ضرب للدَّارهم أجلاً ثم فارقه قبل أن يقبضها أو اشترطا في الضلح خياراً ثم افترقا قبل أن يبطل صاحب الخيار خياره؛ لأنَّ الصَّلَح متى وقع بالدَّراهم يكون صرفاً وتأجيل بدل الصَّرف لا يجوز والصَّرف يبطل بخيار الشَّرط؛ لأنَّ في ذلك فوات القبض.

ولو ادعى رجل على رجل مائة درهم فأنكره أو أقر به ثم صالحه منها على عشرة دراهم حالة أو إلى أجل أو شرط خياراً ثم افترقا فالصّلح جائز. أمّا إذا أقر فلان فهذا استيفاء للبعض وإبراء عن البعض في زعمهما، وأمّا إذا أنكر فهو كذلك في زعم المدعي وفي زعم المدعى عليه هذا اقتداء عن اليمين، وكل ذلك لا يكون صرفاً ولو صالحه على خمسة دنانير وقبضها قبل أن يتفرقا فهو جائز وإن افترقا قبل أن يقبضها انتقض الصَّلح؛ لأنَّ الصَّلَح وقع على خلاف جنس الحق فلا يمكن تجويزه إلاَّ بطريق المعارضة فيكون صرفاً وقبض بدل الصَّرف شرط لجواز الصَّرف وكذلك إن كانت إلى أجل أو فيها شرط خيار، وافترقا على ذلك فهو فاسد؛ لأنَّ الأجل والخيار مما يفوتان القبض.

وإذا ماتت المرأة وتركت ميراثا من رقيق وعروض وحلي وذهب وقضة وجوهر وتركت

⁽٥) في فجه: المشتري، (١) ني دجا: او.

 ⁽٩) في الجاء: عن.
 (٧) في الجاء: ثم.

 ⁽۲) في اله: ساقطة.
 (۳) في اجه: متعذر.

⁽٤) في ديا: العيب،

أباها وزوجها وميرائها كله عند أبيها فصالحه زوجها من ذلك على ماتة دبنار ولا يدري أن ما يصيبه من الذَّهب أقل من ذلك أو أكثر فالصَّلح باطل ما لم يعلم أن حصته من الذَّهب في التُركة أقل من بدل الصّلح. فرق بين هذا وبينما إذا كان لرجل على [رجل](١٠) آخر ألف درهم دين فصالح على ذلك مشاراً إليها لا يعرف ما وزنها جاز وإن احتمل أن يكون بدل الضلم أكثر من الدّين، والقرق: أن (٢) بدل الصّلح في المسألتين جميعاً يحتمل (٢) أقل من حن المصالم؛ لأنَّ الصَّلْح بجوز بدون الحق لكن متى كان (٤) كذلك ينتفي الرِّبا من كل وجه في صلح الدِّين على الدّراهم المشار إليها؛ لأنّه يكون استيفاء للبعض وإبراء عن البعض ولا ينتفي الزبا في مسألة الصَّلَح في الميراث؛ لأنَّ حقه في الدُّهب إن كان مثل بدل الصَّلَح أو أكثر تبقي الزيادة من(٥٠ الذُّهب والعروض بغير شيء فيكون ربا ولا يمكن تجويزه بطريق الإبراء؛ لأنَّ الإبراء عن الأعيان باطل، وكذلك لو صالح على خمسمانة درهم وخمسين ديناراً لا يعلم ما نصيبه من الفضة أكثر منها أو أقل لما قلنا.

ولو صالحه على خمسمائة درهم وخمسين ديناراً وتقايضا قبل أن يتفرقا جاز ذلك؛ لأنَّه أمكن تجويز هذا الصَّلَح وإن كان نصيبه من الذَّهب والفضة في التركة مثل بدل الصَّلَح أو أكثر يصرف الجنس إلى خلاف الجنس فيجعل الذَّهب من بدل الصَّلح بإزاء الفضة من التركة وبشيء من العروض، أو(١٦) تجعل الفضة من بدل الصّلح بإزاء النّعب من التّركة(٢٧) وبشيء من العروض، أو يجعل الدِّهب (٨) من بدل الصَّلح بإزاء الغضة (٩) من التركة والفضة من يدل الصلح بإزاء الذهب (١٠٠ من التركة والعروض.

وإن تفرقا قبل أن يقبض شيئاً انتقض [الصّلح](١١) بحصته ما كان صرفاً وما يكون بإزاء اللآليء والجواهر الذي لا يمكن تسليمه إلا بضرر. فأمّا فيما عدا ذلك من النياب والعروض يكون جائزاً كما لو اشترى ثوباً وعشرة بعشرين وقيمة القوب عشرة وتفرقا من غير قبض بطل ما كان صرفاً وبقى شراء الثوب جائزاً.

وإنَّ قبض الزوج الدَّراهم والدِّنانير ثم افترقا والميراث في منزل الأب انتقض من الصّلح حصة الذّهب والفضة إن كان الأب مقراً للزّوج بما عنده حتى يكون نصيب الزّوج أمانة في يده وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الشِّراء فبطل العقد بحصة الصَّرف وبحصة ما لا يمكن تسليمه إلاَّ بضرر، ويجوز في الباقي، وإن كان الأب منكراً جاز العقد في الكل! لأنَّه كان غاصباً نصيب الزُّوج وقبض الغصب ينوب عن قبض الشَّراء وأن قبض الأب كله وقبض الزُّوج بعض الدّراهم والدّنانير ويقي بعضها فإن كان انتقد الدّراهم(١٢) بقدر الذهب

⁽۱) نی⊄آ⊫ سائطة. (٧) في اجدا: ساقطة.

⁽٨) في اجه: الفضة. (٢) ني اجا: ساقطة.

⁽٩) في أجدا: الذهب. (٣) نی اجد: پجمل.

⁽١٠) في اجره: بإزاء الذمب: ساقطة. (٤) في اجا: يجعل. (١١) ني فأه: ساقطة.

⁽٥) في اجره: في. (١٢) تي اأه: ساقطة. (١) في اجها: سأقطة.

و لفصة والحلي فالصَّمَ عاض وإن كان أقل من ذلك بطل من الذَّهب والعصة حصة ما لم ينقد وجاز حصة ما انتقد(١) وحاز ما سوى ذلك من غير الحلمي؛ لأنّ ما سوى ذلك من غير الحلي(٢) فالعقد فيه بيع لا صرف.

ولو ادّعي رجل سيفاً محلّى (٣) بعينه عبد رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير، ثم افترقا أو اشترى بالباقي منه ثوباً قبل أن يتفرقا وقبضه فإن كان نقد من الدَّنانير بقدر الحلية وحصتها فالصَّلح ماض؛ لأنَّ المنقود(٤) يصرف إلى الحلية فحصل الافتراق بعد قبض البدلين فيما كان صرفاً؛ لأنَّ موضوع المسألة فيما إذا كان المدمى عليه منكراً للسيف حتى كان غاصباً للسيف فينوب قبضه عن قبض الشراء وإن كان الذي نقد أقل من حصتها، لم يجز شراء النَّوب؛ لأنَّه اشترى الثوب مثلاً ستة دراهم ودرهم (⁽⁾ منها بدل الصَّرف والاستبدال ببدل الصَّرف باطل لما فيه من فوات القبض وإذا فسد شراء التوب بقدر درهم، هل يفسد الباقي عند الكل؟ يعضهم قالوا: يفسد(٢) في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يفسد في (٧) شراء الثوب بقدر الدّرهم ولا يبطل في الباقي وبعضهم قالوا: يبطل في الكل [عند الكل] (^^).

ولو اشترى إبريق فضة فيه ألف درهم بثمانية (٩) دنانير وتقابضا ثم وجد بالإبريق عيباً وهو قائم بعينه فله أن يردُّه؛ لأنَّه وجد بالمبيع عيباً فإن صالحه البائع على دينار وقبضه فهو جائز، وإن كان الدينار أكثر من قيمة العيب أو أقل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا كان الفضل فيه ما لا ينعابن الناس في مثله فالصَّلح غير جائز، وإن كان صالحه على عشرة دراهم فهو جائز وإن كان أكثر من قيمة العيب في قولهم حميعاً إذا قبضه قبل الافتراق.

أمًا الأول: وهو ما إذا كان الدّينار مثل قيمة العيب(١١٠)، فلأنّ هذا الصّلح يقع عن حصة المعيب من الثمن وأنه دينار فإذا كان بدل الصلح ديناراً كان الصّلح واقعاً على جنس حقه فلا يكون صرفاً فيجوز قبض أو لم يقبض.

وأمَّا الثاني: وهو ما إذا كان الدِّينار أكثر من قيمة العيب أو أقل. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إن الصّلح وقع عن حصة العيب من الثمن، وحصة العيب من النّمن [مثلاً](١١) نصف (١٢) دينار، فإذا صالح على ديبار كان باطلاً وأبر حنيفة رحمه الله تعالى يقول إن تجويز هذا الصّلح إن تعذر (١٣) بطريق المعاوضة أمكن حعل (١٤) البائع موفياً

⁽A) في دأه؛ ساقطة، (۱) نی لجہا: تقد،

⁽٩) في دجه. بمائة، (٢) في اجاء من غير الحلي: ساقطة. (١٠) في (جه: في قولهم حميماً.. قيمة العيب سائطة

⁽٣) في اجداء بحليَّ،

⁽١١) في الله: سائطة. (1) - في فجاة المتفرد، (١٢) نُيَّ دجيه وقده: ساقطة.

⁽٥) في في الم (١٣) في اجرا: يقاد -(٦) عن فجه: سائطة،

⁽١٤) تي دجه ودده: أن يجمل (٧) - في فجاء من،

لحميع حصته من العبب وذلك نصف ديبار وتعذر (۱) الزيادة حطاً من المشتري من (۱) نص الباقي، ولو كان هكذا يجب على البائع رد دينار نصفه حصة العيب ونصفه حط من ثمن الباقي إن كان الثمن مقبوضاً ويسقط عن المشتري هذا [القدر] (۱) إن لم يكن مقبوضاً، وأمّا الثالث: وهو ما إذا صالحه على عشرة دراهم فلأنّ الصّلح وقع عن حصة من الثمن وذلك دينار على الدّراهم فكان معاوضة الدّراهم بالذنانير فيشترط التقابض قبل الافتراق، وإن ادعى على رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير فأنكر ذلك المدعى عليه (۱) أو أقر ثم صالحه على خمسة دراهم من ذلك كله نقداً أو نسيئة فهذا جائز؛ لأنّ الصلح وقع على جنس حقه؛ لأنّ الأصل في مال الرّبا أن يصرف الحنس إلى جنس إذا لم يكن في ذلك فساد العقد فيصير مستوفياً من العشرة الدّنانير فيجوز فيصير مستوفياً من العشرة خمسة ومبرئاً عن الخمسة الأخرى وعن العشرة الدّنانير فيجوز فيصير مستوفياً من العشرة خمسة ومبرئاً عن الخمسة الأخرى وعن العشرة الدّنانير فيجوز

وإن اشترى قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقامضا فاستهلك القلب أو لم يستهلك، ثم وجد به عيباً فصالحه على عشرة دراهم نسيئة فهو جائز؛ لأن الصلح وقع على حصة من الثمن وأنها دراهم فيكون هذا صلحاً واقعاً على جنس الحق فيجوز سواء كان بدل الصلح نقداً أو نسيئة ولو صالحه على ديبار لم يجز إلا أن يقبضه قبل التفرق؛ لأن الصلح وقع على حلاف الجنس فيكون معاوضة فيكون صرفاً.

ولو⁽⁰⁾ اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار وتقابضا ثم وجد بالقلب هشيماً ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب [من الدينار على أن زاد مشتري القلب ربع حنطة بعينها وتقابضا فهر جائز؛ لأنّ باثع القلب بدل قيراطي ذهب]⁽¹⁾ بإزاء ربع الحنطة وبإزاء حصة العيب من الثمن فينقسم عليهما على السواء فما يصيب الحنطة كان بيعاً وما يصيب حصة العيب لم يكن صرف، لأنّ الصّلح وقع على جنس الحق فيجور، وإن كانت الحنطة بعينها وتقابصا قبل قبض قيراطي الذهب والحنطة فهو جائز؛ لأنّ ما يصيب الحيطة بيع فلا يشترط قبض بدله وما يصيبه حصة العيب ليس مصرف فلا يشترط قبضه في المحلس وإن تقابضا ثم وجد في الحنطة عيباً ردّها ورجع بحصتها من القيراطين إذا قسّما على قيمة الحيطة وقيمة العيب؛ لأنّ ما أصاب الحنطة من القيراطين كان بيعاً فإذا وجد بالمبيم عيباً رده (٧٧ ويرجم بثمنه.

ومن غصب إناء فضة وعيبه ثم اشتراه بفضة مثل وزنها أو بذهب بتأخير لم يجز، وإن صالحه على فضة مثل وزنها أو صالحه على فضة مثل وزنها أو على ذهب بتأخير لم يجر، وإن صالحه على فضة مثل وزنها أو على دهب بتأخير (^) يحوز؛ لأنّ المعيب مستهلك حكماً، ولو (¹) كان مستهلكاً حقيقة كان المجواب كذلك، وإنّما كان وهو أن في باب الصلح إن تعذر العمل [بلمظة] (١٠٠ الصلح باعتبار

 ⁽۱) في اجا: وتقدر.
 (۱) عي (۱): سائطة.

 ⁽۲) قَيْ اجدا واجه: عن
 (۲) قَيْ اجده: رحما.
 (۳) قَرْ الله: ساتمات.

 ⁽٣) في (٥): ساقطة.
 (٨) في (جه): لم يجر . . . بتأخير اساقطة.
 (٤) في (جه): ساقطة.
 (٩) في (جه): ولم عمر موجودة.

 ⁽٤) عي الجدة: وأو غير موجودة.
 (٥) غي الله: وإن، (١٠) غي الله: سائطة

المبادلة أمكن العمل بمجازها بحعل الصلح كنابة عن التضمين لأن بينهما موافقة في المعنى المخاص وهو أخذ بعض الحق وترك البعض قصار قوله: صالحتك بمنزلة قوله: ضمننك قيمته من حسه بمثل وزنه أو من خلاف جنسه، وقبض القيمة ليس بشرط لصحة التضمين. أما لعطة البيع. لا يمكن أن تجعل محاراً عن التضمين؛ لأنّه ليس في البيع هذا المعنى؛ لأنّ قبل البيع (1) لم يكن لكل واحد منهما على صاحبه حق وإنمّا وجد بالبيع، وما وجب [بالسم] البيع يستوفى بكماله، وإن أحضره وتقابضا جاز الصّلح والشراء؛ لأنّه حينته أمكن العمل بحقيقة ولمنظة] الصّلح والشراء هذا إذا كان الإناء مستهلكاً حقيقة أو حكماً بأن كان معبباً وقد حلف الغاصب على ذلك، فإن كان الإناء قائماً بعينه في يد الغاصب لا يمنعه من الأخذ فاصطلحا على ذهب بتأخير أو على فضة مثل وزنها بتأخير أو بغير تأخير، لكن افترقا من عبر قبص بدل الصّلح لم يجز الصّلح، لأنّا إنّما جوزن الصّلح باعتبار أنا جعلناه كناية عن التضمين إذا كان له حق التضمين في هذه الحالة وهو حال قيام العين.

الصّلح عن الشفعة لا يجوز وتبطل الشفعة إدا قبله؛ لأنّه إعراض عن طلب الشفعة وفي الكفالة بالنّفس إذا لم يجز الصلح ففي البطلان روايتان.

وأمَّا فيما يجوز الصَّلَح في الحياد على الزيوف وما لا يجوز:

رجل له على رجل ألف جياد، فقال: أعطني بها أو انض بها أو أعطِ غريمي هذا بها ألفاً نبهرجة فقعل فهو بريء من الجياد.

أمّا الأول والثاني: إن أعطى الدّراهم البنهرجة في المجلس؛ فلأنّه يعتبر هذا حطاً وإن أمّا الأول والثاني: إن أعطى الدّراهم البنهرجة في المجلس؛ فلأنّه (١٤) الحط؛ لأنّه (١٥) لم يصرح صاحب الجياد بالحط لوجود الصّلح الذي ينبىء عن (١٤) الحط؛ لأنّه (١٥) إن الماح نصّاً فقد ذكره معنى وهو الحط.

وأمّا الثالث: فكذلك إن قضى غريمه في المجلس أو لم يقض؛ لأنه حط صفة الجودة وأمره أن يقضي بالباقي ما عليه من الدّراهم لبنهرجة كما لو قال: أبرأتك من الجودة حتى تقضي بالباقي بها غريماً إلى هذا؛ فرق بين هذه المسائل الثلاث وبينما إذا قال حتى تقضي بالباقي بها غريماً إلى هذا؛ فرق بين الجياد [لك] (١) إذا تفرقا (١١) قبل قبض أعطني بها ألف درهم بنهرجة على أن تكون بلل (١) الجياد [لك] والمدكور بالمعنى البنهرجة بطل؛ لأنه ذكر معنى البيع وإن (١١) لم ينص على البيم والمدكور بالمعنى والمذكور نصاً سواء فتعذر اعتباره حطاً.

مور بعد سوء مسار المبارد. رجل اشترى من رجل (۱۳) ألف درهم بنهرجة بألف حياد على أن يحيل عليه غربماً له

(٨) ني ديده ردده: سائطة .	رجل اشتری من رجل
(4) قر (1) مباهده	(١) في اجاء. المبيع،
(۱۱) في الجياة: تقولها:	(۲) زراه سائحة،
(a) (table & (x x x	(۲) ئى∉ا),سانخە،
(١٣) في فجه وقده. العبيغ (١٣) في فجه وقده: ص رجل: ساقطة	(٤) نے اجا وادا: سُ
(۱۳) کې دیک واده د دی د د د	(٥) ني (ج.١) ساقطة .
	(١) في وجه، إداء

⁽٧) - يُل ديب وأدا: ص٠

ويضمنها له كان باطلاً؛ لأنَّ هذا صرف شرط فيه الحوالة بدين لم يحب بالضرف وإشراط الحوالة بدين لم يجب بالبيع يوجب فساد البيع(١) مع سعة حالة البيع؛ فلأنّ يوجب فساد الصّرف مع ضيق حاله أولى.

ولو كان عليه ألف درهم مكسرة حالة أو إلى أجل فصالحه المدعي على خمسماتة درهم [صحاح](٢) لم بجز(٢)؛ لأنّ هذه اعتباض عن الجودة؛ لأنّ صاحب الدّير استفاد الجودة بالخمسمانة والاعتباض عن الجودة باطل، ولو كان له على رجل ألف درهم جياد فصالحه على ألف درهم منهرجة يجوز، ولا يكون هذا صلحاً، بل يكون هذا حطاً عن صفة الجودة، ولهذا لو كان (له](اله على رجل (٥) الف درهم جياد [حالة](١) فصالحه على الف درهم ينهرجة مؤجلة جاز، ولو كان مصارفة لا يجوز، مؤجلاً، ولو صالحه على ماثة يدفعها السارق إلى المسروق منه على أن يقر له السرقة فإن كان العرض قائماً بعينه حاز وإن كان مستهلكاً لم يجز؛ لأنّ الإقرار المقرون بالعرض(٧) جعل عبارة عن تمليك مبتدإ.

ففي الوجه الأول: صار المدعى عليه للسّرقة مملكاً العرض بالماثة التي أخذها من المدعي فيجوز

وقى الوجه الثاني: صار مملكاً قيمة العرض بما أخذ من المدعى وهو(٨) باطل، ولو كانت السَّرقة دراهم بعينها أو مستهلكة لم يجز إدا كان لا يعلم مقدار الدَّراهم المسروقة؛ لأنّه حينئذِ تمليك دراهم لا يعلم وزنها بالمائة فيكون باطلاّ أما إذا علم أنّ الذراهم المسروقة ماثة جاز إذا قبضه المائة في المجلس؛ لأنّه تمليك مائة بماثة مثلها ولو كان ذهباً يعينه أو مستهلكاً جاز. أمّا إذا كانت بعيم فلأنّه تمليك ذهب مشار إليه لا يعلم وزنه بالمائة فيجوز ويكون صرفاً، وأما إذا كان مستهلكاً إذ علم مقدار الشرقة وزناً يجوز لما قلنا، وإن لم [يعلم] (٩) لا يحوز؛ لأنه تمليك ذهب غير مشار إليه عير معلوم الوزن بدراهم فيكون باطلاً لجهالة مقدار الذَّهب؛ لأنَّه محتاج إلى تسليم الذهب.

ولو صالح مكاتبه بعدما وجدت (١٠) الكتابة وهي ألف درهم على ألف درهم وماثة درهم إلى أجل ولم يحل فصالحه على تسعمائة على أن يعجل الباقي أو صالح على مائة دينار وأبطلا الدّراهم أو على وصيفين إلى أجل جاز ذلك كله. أمّا الزيادة في البدل بشرط [التأجيل وحط البعض بشرط](١١) التعجيل للماقي فلأنَّ هذا اعتياض عن الأجل وحرمة الاعتباض عن الأجل أمر خفي حتى اختلف الصّدرُ الأول في جواز ذلك وفساده لو يحري

⁽١) في اجدا سائطة.

في فجه وقته: المقرون بالعرض. -(Y) مِنْ الع: ساقطة . ﴿أَةً: معموسة، ولدا أثبتنا الأول.

⁽٣) من (جد) لم يجز سانطة. (٨) - تي احبه وادا: ساقطة.

⁽١) في اله: سَاقطة. (1) - فَيْ قَأَة: سَالُطَةَ. -

⁽a) في دجه: ساقطة. (١١) مي اجدا: حلت (۱) في فا≥ سائطة.

⁽١١) في فأه ساقطة.

بين الحرين، والربا الخفي بين المولى ومكاتبه؛ لأن المكاتب حر يداً عبد رقبة فالحقباه بالحرّ في حق الرّبا الجلي وألحقناه بالعبد في حق الرّبا الخفي وأمّا إذا أبطلا القراهم وصالحا على مائة دينار أو على وصيفين إلى أجل؛ فلأنَّهما فسخًا العقد الأول وأنشآ عفداً آخر على بدل آخر والكنابة تحتمل الفسخ والإنشاء ولو لم يبطلا المكاتبة وصالحه من الكتابة وهي دراهم على كيليُّ أو دنانير إلى أجل لم يجز؛ الآنه متى صالحه من المكاتبة وهي دراهم على دنانير إلى أجل كانت الذّنانير بدلاً عن الدّراهم فتكون مصارفة إلى أجل وهي باطلة. أمّا في المسألة الأولى: لما صالحه على ألف درهم (١) ومائة ولم يصالح عن المكَّانية كان فسخاً^(٢) للكتابة الأولى وإنشاء للكتابة الثانية.

ولو كاتبه على وصيف إلى أجل، ثم صالحه على ألف درهم إلى سنة حاز؛ لأنَّ هذا تأجيل الواجب فإن الواجب له بتسميته الوصيف (٢) أحد شيئين: إمَّا الوصيف، وإمَّا القيمة. حتى لو أنى بالقيمة أجبر على القبول والقيمة دراهم أو دنائير فيكون تأجيلاً لعين الواجب فلا يكون مبادلة فيكون جائزاً.

وأمّا فيما يجوز صلح المعلوم على جنسه وعلى خلاف جنسه وهو معلوم أو هو مجهول وفيما لا يجوز:

إذا كان لرحل على رجل ألف درهم نقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجرز، ولو أعطاه على وجه الصَّلح يجوز وإن كان مجهول الوزن جوز (١) على وجه الصَّلح ولم يجور على وجه القضاء، والفرق أن في الصَّلح لم تشتبه جهة الجراز؛ لأنَّه ثبت كون المأخود بالصَّمَّح أقل من الدّين من حيث الحكم بدلالة لفظة الصلح؛ لأنّ الصَّلح للنجوز بدون الحق، فصار كما لو ثبت كون المأخوذ أقل من الدين من حيث (٥) الحقيقة. أمّا في القضاء: لم يثبت كون المأخوذ مثل الدين أو أقل من الدّين. أمّا المثل؛ فلأنّه لو ثبت إنّما يثبت بدلالة لفظة [القضاء](1)؛ لأنَّ القضاء إنَّما يكون بمثل الذين ولم(٧) بثبت؛ لأنَّ القضاء كما يكون بمثل الدِّين يكون بالزيادة لما روي أن النِّبي ﷺ: ﴿ السَّتَقْرَضَ ثُمٌّ قَضَى وَأَرْجَحَ بَي الْوَزْنِ ۗ. رأمًا الأقل (٨)؛ فلأنَّه لو ثبت إنَّما يثبت بدلالة لفظة القضاء ولا يثبت؛ لأنَّ القضاء عبارة عن استيفاء الحق بتمامه فيكون الأقل لا يشت مدلالة لفظة القضاء^(٩)

الصَّلح على أربعة أوجه: معلوم على معلوم، أو مجهول على معلوم فهما جائران، أو مجهول على مجهول، أو معلوم على مجهول لم يجز، إلا أن يدعي كل واحد منهما قبل صاحبه دعوى ويتصالحان على البراءة فإنه يجور؛ لأنَّ المصالح عنه مقبوض عهذه الحهالة

⁽a) في اجاء الحكم. . . من حيث سائعة (١) ﴿ فِي احِيا وَفَدُا ; سَاتُطَةً إِ

 ⁽٢) في هجره و دوه: فسيخاً. وفي دأه: صلحاً، (١) في دأه: ساقطة (γ) بي ديده. ولاء وأثبتنا الأول.

⁽٨) في فيدا: القرض: (٣) في هجره: بتسمية الرصيف: ساقطة. (٩) في ديده: لا يُبتّ ... الفضاد: سائطة (٤) - في اجا: يجوز -

لا تمنع التسليم والجهالة إذا لم تمنع التسليم لا توجب فساد البيع فكدا لا توجب فساد الصلح. فأمّا إذا كان المصالح عنه غير مقبوض فاحتيح إلى التسليم (فالجهالة تمنع التسليم (أ) والجهالة التي تمنع موجب (أ) التسليم توجب فساد الصلح.

وأمّا فيما يجوز صلح الوارث على (٢) المبراث والوصية وفيما لا يجوز:

إذا ماتت المرأة وتركت زوجاً وأمّاً وأخاً لأم وأخاً لأب وأم فللزوج النّصف وللأم السندس وللأخ الأم السّدس وللأخ لأب وأمّ السّدس الباقي فإذا صالحوا مع الزوج وأخرجوه عن التركة وقسم الباقي على ثلاثة أسهم (١) الذي كان لهم في الأصل. قال الصّدر الشهيد رحمه الله تعالى. كذا حكى فتوى القاضي الإمام عماد الدين (٥)؛ لأنّ نصيب الزّوج بالصّلح صار لهم فيقسم على قدر حقهم فعلى هذا تقاس المسائل.

رجل ادعى على آخر حقاً في دار في يدي الورثة فصالح أحدهم من نصيبه على أن يكون له خاصة جاز، وهذا دليل على أن البيع في المجهول بلفظة الصلح جائز.

رجل أوصى لما في بطن امرأة إنسان حيِّ جازت الوصية فصالح أب الحبل عن الحبل من الحبل أب الحبل عن الحبل أب الحبل من الحبل أوصى له مع رجل لم يجز؛ لأنه لا ولاية للأب على الجنين؛ لأنه أصل من وجه تبع للأم من وجه كسائر أجزائها فعلمنا بهما، ففي حق الوصية له اعتبر أصلاً وفي حق إثبات الولاية عليه اعتبر تبعاً عملاً بهما.

وصلح مولى الحبل في رواية: يجوز، وفي رواية: لا يجوز،

وجه رواية عدم الجواز: أن الوصية أولاً تقع للعبد ثم تنتقل إلى المولى حتى يعتبر قبوله ورده؛ لا قبول (٧٠) المولى ورده فيكون المولى مصالحاً على الحبل والولاية لا تثبت على الحبل.

وأمَّا فيما يقع استيفاء لحقه وفيما(^) لا يقع:

رجل كان له على رجل دين فجاء المطلوب بحيطة وألقاها في بيت الطالب كلها حتى تنظر كم هي فكالها ولم يجر بينهما مقاولة لا قبله ولا بعده على ثمن مقدر فهذا لا يكون بيعاً بينهما ولا يقع استيفاء لحقه؛ لأنه لم يوجد الاستيفاء نصاً ولا دلالة.

رجل اشترى من رجل إبريسما ووزنه وقبضه ثم جاء بعد مدة، وقال: وجدته ناقصاً إلى كان النقصان من جهة الهواء أو نقصاناً يدخل بين الوزنين أو كان نقصاناً من الأصل.

ففي الوجه الأول(1): صبح الاستيفاء ولا يرجع بشيء؛ لأنَّ ذلك ممَّا يكون(١٠٠) وقد

⁽١) في العبل: ساقطة. (١) في الجداد (١٤) عن الحبل: ساقطة،

 ⁽٢) في هجة وقدة: سقطة. (٧) في هجة وقدة: لا قبول. وفي «أه لأن قبول. والمثبت الأول».

 ⁽۳) في اجاء وادا، عن. (۸) في اجاء: وما

 ⁽٤) في الجه: سائطة. (٩) في الجه واده: سائطة.

⁽٥) سُبِقت ترجمته، (١٠) في اجرا: صحر.

قبض حقه بتمامه. وفي الوجه الثاني (١): [العسالة على وجهين](١) إما أن سبق إقراره باستيفاء حقه بتمامه كذا كذا أمنا أو لم يسبق

ففي الوجه الأول: ليس له أن يرجع أيضاً؛ لأنَّه أقرَّ باستيفاء حقه بتمامه.

وني الوجه الثاني: له أن يمتنع من أداء الثمن بحصة النَّقصان وإن نقده الثمن يرجع عليه بذلك القدر؛ لأنَّه لم يسلم له المبيع كما اشترى.

وأمًا فيما له ردُّ ما استوفى من خلاف جنس حقه واستيقاء حقه وفيما ليس له ذلك:

رجل قضى رجلاً دراهم ريوفاً، وقال له: أنفقها، فإن جاز عليك، وإلاّ فرد على فقبل عدى ذلك (٢٦) ولم ينفق، فالقياس: أنّه ليس به أن يردّه؛ لأنه استوفى حقه، وفي الاستحسان له ردّه؛ لأنّه ما استوفى حقه، بخلاف ما إذا بع جارية فوجد المشتري مها عيباً بعد القبض (٤) فأراد ردُّها قال البائع: أعرضها على البيع (٥) فإذا نفقت (١) عنك وإلا فردّها علي (٧) فعرضها فلم تبع (٨) فليس له أن يردّها فإن العرض على البيع أمارة الرصى بالعيب (٩) ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا بالإمساك.

ولو اشترى ثوباً ولم يره فإذا رآه وهو صغير فأراد ردّه فقال البانع: اعرض على الحياط فإن قطعك وإلاَّ فرده عليَّ فعرضه [على الخياط](١٠) فقال [الخياط](١١): هو صعير لا يؤتى منه قميص فله أن يرده، وليس رؤية الخياط كالعرض على البيع وكذلك الخف والقلنسوة

ولو أن رجلاً اقتضى من رجل دراهم فأنفقها ثم ردّ عليه بعيب الزيافة فإن كان حين أتفقها (١٢) علم بالزيافة ومع ذلك أنفق، ليس له أن يرده؛ الأنّه رضي بذلك وإن كان لا يعلم له ذلك (١٣) لأنَّه ما استوفى حقه بتمامه؛ لأنَّه فات وصف الجودة.

وأمَّا قيمًا يسترد ما قضى من دينه من خلاف جنس ما عليه وقيمًا ليس له ذلك:

رجل استقرض من رجل دراهم بخارية(١٤) ببخاري ثم إن من له الدراهم لقيه في للد ليس بها دراهم بخارية وطالبه بها فإنَّه يؤجله قدر ما يذهب وتجيء ويعطيه مثلها ويستوثق منه على ذلك كفيلاً(١٥٧ ولو أعطاه غيرها وهو لا يعلم به فإنَّه يستردُه ويعطيه مثلها ليصل إلى كل واحد منهما(١٦) مثل حقه.

> (١٠) في (أ، ساقطة. (١١) في دأ، ساقطة. (١٢) في فجه: حين أنعقها: ساقطة. في فجية وقدة: الثالث، فَي ﴿أَنَّاءُ مِناقِطَةً ،

(١٣) في فده: له ذلك: ساقطة. في اجرة: على ذلك: ساقعة. (1) في اجدا: سقطة.

في أأه: البائع. وأنبشا ما في أجا وادا. نَىٰ لَايَا: تَعَلَّبُ،

في اجه وادا: ساقطة،

 (A) في لجدا وقدا: تروح ، (٩) في دده: البيع.

(١٤) في دحية ودده: بحاربة، وفي (أه: تحاربة، وأثبتنا الأول،
 (١٥) في دجية: كميلاً

(١٦) في فجرا وقداً: سائطة

رجل أقرض رجلاً كر حنطة عفن وقبضه المستقرض واستهلكه ثم قضاه كزاً جيداً فهذا على وحهين: إمّا أن قضاه ذلك بدعوى الطالب أنه (١) كر حنطة جيدة وصدقه في دلك المطلوب ثم تصادقا أنّه عفن، أو قضاه ذلك من غير شرط.

ففي الوجه الأول. له أن يسترد الجيد ويعطيه كرّاً مثل كرّه؛ لأنّه أقرّ أن حقه في العفن، وقد أخذ زيادة على حقه فله أن يرجع.

وفي الوجه الثاني: ليس له أن يرجع؛ لأنّه تبرع بأداء الزّيادة فليس له أن يرجع بذلك. وأمّا فيما يقع إبراء عن الدّين فيما بينه وبين الله تعالى وفيما يقع إبراء مطلقاً وفيما لا يقع:

رحل له على رجل ألف درهم [دين]^(۱) فأنكر المطلوب ذلك فصالحه الطالب على مائة درهم من الألف التي لي عليك أو أبرأتك عن البقية أو لم يقل فذلك جائز ويبرأ المطلوب في الظاهر ولم⁽¹⁾ يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنه مضطر في هذا الصّلح معنى والرّضى شرط جواز الصّلح.

ولو اشترى رحل (٤) عبداً وأبرأه من العيوب أو صائحه على شيء قبل أن يقبضه ثم حدث عند البائع عيب آخر لم يكن له أن يردّه بذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: له أن يردّه إذا حدث بعد البراءة أو الصلح. محمد رحمه الله تعالى يقول: إن البراءة عن العيب الحادث بعد الصلح قبل القبض حصلت قبل الوجوب وقبل وجود سبب الوجوب؛ لأنّ حن الرّد للمشتري إنّما يثبت بسبب العيب، والعيب لم يكن فعلى هذا الطريقة لو أبرأه عن [العيب] (٥) القائم (٦) والحادث بعد الصلح قبل القبض لا يصح عن محمد رحمه الله تعالى، وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن البائع بهذا الصلح طلب من المشتري تغيير (٧) صفة العقد في أن لا يبقى موجباً صفة السلامة وهما يملكان التغيير (٨)؛ لأنّ العقد إنّما العقد موجباً صفة السلامة والله المنافئة المن

⁽١) دره: ساقطة. (٢) في الله. ساقطة.

⁽٣) في اجما واده: ولا. (٤) في اجما واده اسائطة.

⁽ه) في «la: سائطة. (a) ني «la و دده: سائطة.

 ⁽٧) في اجمه وادا: تغيير، وفي اأه: تعيين، ولعله تصحيف. ولذا ألبتها الأول.

 ⁽A) في اجه: التعيير ولي (أة: التعيير) وأثبتنا ما في اجها والده.
 (P) في اجها: وهما يسلكان. . . . السلامة: ساقطة.

⁽١٠) في الله - تعيينهما، وفي اجها: تغييرهما، وفي اداء - تعييرها، وأثبتنا الأحير.

القصل الثاني

فيما يجبر على قبول^(١) الحق وفيما لا يجبر إلى آخره

رجل له على رجل آخر ألف درهم فخرجا إلى الطريق فأخذهما اللصوص فأعطى المطلوب ما عليه للطالب فأراد الطالب أن لا يأخذه فإن كان اللصوص(٢) استولوا عليهما فله أن يمتنع عن القبول؛ لأنَّ المال صار في أيديهم وصار كمن كفل بنفس رجل ثم سلمه إليه في المفازة لا يكون هذا تسليماً؛ لأنه سلمه في موضع لا يقدر على استبه، حقه منه فكذلك ما هنا.

وأمّا فيما يجوز الضلح وفيما لا يجوز:

رجل اشترى من [رجل](٢) آخر ضيعة، ثم إن البائع باعه من رجل آخر(١) ثم إن المشتري الثاني أخذ الضّيعة فأراد الأول أن يخاصمه فقال الثاني: صالحني على مال معلوم وانرك الضَّيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصير الضَّيعة ملكاً للثَّاني من حهة الأولُّ وليس له أن يسترد ما أعطاء على هذا الشرط وقول أبي حنيقة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: ظاهر؛ لأنهما يربان بيع العقار قبل القبض فأمّا عند محمد رحمه الله تعالى: فهو باطل؛ لأنه لم ير(٥) ذلك.

رجل أوصى إلى الله وأجنبي آخر وأوصى بأن يحج عنه فأعطاه ثلاث مائة(١٦) إلى رجل ليحج عنه فذهب ذلك الرّجل بعض الطريق ثم بدا له فرجع من غير عذر(٧) فصالح بمه والرصى بما أعطى على بعضه فهذا الصَّلح غير جائز عند محمد رحمه الله تعالى؛ لأنَّ هذا صلح عمًّا هو حق الوارث وليس للورثة ذَّلك (٨)، فلهما أن يأخذا منه ما حط. وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن لم يكن وارث عبر المصالح فإن الصَّلَح حائر بعد أن بكون يقي من المال ما يحجّ عنه وإن كان معه وارث آخر لم يجز في حصة ذلك الوارث وجاز في حصته؛ لأنَّ هذا في الحقيقة ملك الوارث لوجود دليله وهو سبب الزُّوال مــه وهو الموت؛ لأنَّه لا يعلى أهلا للملك(٩) قتبت الملك للورثة إلا أنَّ الشرع أبقاء على معكم لحاجته فقبل أن يصرف إلى حاجته فهو ملك الوارث لوحود الذَّليل فإذا رحع وسه بحصق غرض المبيت كان هذا مال الورثة في يده ولهذا إذا أفرزوا الثلث لتنفيد وصاباه فهلت في يد

 ⁽٢) في الجـة وادة قاعطى . اللَّموس: ساعطه (3) عي احدا من رجو آخر سافعة
 (1) غي اجره واده ثلث ماله. وفي اأه. ثلاث مالله، وأثننا لأول (۱) في الجداد قول. (٣) في داء: ساقطة.

⁽٩) بي اجا اللموت (a) فَيْ فجه: يرد،

⁽٨) - بْيِّ دره: سائطة، (٧) - في الجرا واداً : علة،

الوصى يهلك من جميع المال فإذا صالح فقد صالح عن حقه فيجوز.

ولو صالح على أن يبيت على سطح ببت ادعاه سنة جاز؛ لأنّه صلح وقع على (۱) مجهول على منفعة معلومة فحازت واستنجار السّطح للبيتونة في روايتان. في رواية: بحوز. وفي رواية: لا يجوز. ولو استأجر العلو للبناء عليه لا يجوز. والفرق وهو أن استنجار السّطح للبيتونة استنحار العلو في الحاصل للسّكنى في اللّيالي ودا السّكنى في الأيام جائز فكذا في اللّيالي (۲). وأمّا استنجار العلو للبناء استنجار للمجهول؛ لأنّه قدر (۱) ما يبنى عليه محهول. وهذه الجهالة توقعها في المنازعة بخلاف الأرض؛ لأنّ جهالة قدر البناء إذا كانت المدة معلومة في الأرض لا توقعهما في المنازعة؛ لأنّ نقل البناء على الأرض مما لا يضر بالأرض.

ولو صالحه على مسيل ماء ثم يجز؛ لأنه صالحه على مجهول يحتاج فيه إلى التسليم؛ لأنه حعل بدل الصلح محرد المنععة وهو حق (١) المسيل وإنّما هي (٥) مجهولة فإنّه ثم يذكر فيها وقتاً وثهذا لا يصلح أن يكون عوضاً في البياعات والإجارات هذا إذا ثم يوقت لذلك وقتاً (١). وأمّا إذا وقت، اختلف المتأخّرون فيه، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنّه إن زالت جهالة المدة بقيت جهالة المقدار.

ولو تدلّى غصن شجرة في دار جاره فصالحه على دراهم ليقر غصنه في هواء داره لم يجز؛ لأنّ الغصن ينمو فلا يدري أنّه كم يجب على صاحب الدّار تسليم الهواء إليه فكان الضلح واقعاً على منفعة محهولة.

ولو صائح من دعواه على ^(٧) شيء على سكنى ببت شهراً جاز ! لأنه صائحه على منفعة معلومة ، ولو ادعى عليه دعوى فصائحه منه على صوف غنمه يجزيه من ساعته جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، ولم يجز في قول محمد وحمه الله تعالى . محمد يقول : هذا صلح وقع على مجهول يحتاج فيه إلى التسليم ؛ لأنّ موضع الجزّ مجهول من حيث العرف والعادة فإنّه قد يجزّ جزّاً ناعماً وقد يجز جزاً غير تاعم ^(٨) ، ولهذا لم يجز بيع الصوف على ظهر الغنم بخلاف ما لو وقع الصّلح على قوائم الخلاف ؛ لأنّ موضع القطع معلوم من حيث العرف والعادة ولهذا جاز بيع قوائم الخلاف .

أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: هذا صلح ترجّع فيه ما يوجب الجواز على ما يوجب الجواز على ما يوجب الفساد؛ لأنّ هذا الضلح جائز في زعم المدعي؛ لأنّه يستوفي بعض حقه ويترك بعض حقه، وفي (٩) زهم المدعى عليه جائز من وجه من حيث إنّ المصالح عليه مرئي

ولهذا لا يصلح لللك وقتاً:	(۱) نی اجا:	(۱) ئى لچا; من.
C	The state of the s	المراجع المسابق

⁽٢) في «جه: الثاني، سأته (٣) في «جه: مندار، (٧) في

 ⁽۲) في اجها: مندار،
 (۷) في اجها: في.
 (٤) في اجها: سائطة،
 (٤) في الجها: سائطة،

⁽٥) في فجه: وأنها. (٩) من فجه: ساقطة.

مشار إليه، ولهذا يحوز هبة الصّوف إدا سلط على الجز، فاسد من وجه من حيث إن موضع القطع مجهول فيحكم بالجواز؛ لأنَّ جانب الحل إذا ترجِّع لم يكن للحرمة عدرة فكذا جانب الجواز إذا ترجّع لم يكن(١) للفساد عبرة.

ولا يجوز الصَّلح في قسمة الدِّيون قبل أن تقبض؛ لأنَّ القسمة إفرار من وجه ومبادلة من وجه، وكلاهما لا يتحققان في الدّين.

إذا قال الغاصب: المغصوب عندي (٢٠)، وقال صاحبه: هلك فصالحه على طعام إلى أجل جاز، ولو قال الخاصب: هلك، وقال صاحبه: لم يهلك، لم يجز الصَّلح؛ لأنَّ القول: قول الغاصب في البقاء والهلاك؛ لأنه صاحب اليد، وصاحب اليد أعلم بحال ما في يده، ففي الوجه الأول: صار بائعاً العين بالدِّين، وفي الوجه الثاني: صار باتعاً الدِّين بالدين^(٣) .

ولو أكرهه رجل من غير السّلطان على صلح وشهّر عليه سلاحه ليلاً أو نهاراً [فصالح](1) لم يجز الصلح في قولهم؛ لأنَّ الإكراء يعدم الرَّضي، والصَّلح لا يصح من غير رضى، ولو كان باللَّيل من غير سلاح لم يجز، ولو كان تهاراً جاز في قولهم والسُّفر مثل اللِّيلِ أو حيث لا يقدر على أحد يغيثه (ه)؛ لأنَّ الحسبة ونحوه يلبث [فيه](١) فيمكنه دفع شره عن نفسه بالنَّهار في المصر بالاستعانة بالناس فإذا لم يستعن^(٧) وصالح كان راضياً. فأمًا في المفارة أو في المصر ليلاً لا يمكنه الاستعانة (٨) فيتحقق الإكراه فلم يكن راضياً وتمامه يأتي في كتاب الإكراء إن شاء الله تعالى.

ولو ادعى المستودع هلاك الوديعة وكلَّبه صاحبها ثم صالح على دراهم لم يجز في قول أسي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: هو جائز. وكذلك العارية [والإحارة](٩) والمضاربة والصّناعة(١٠) وكل شيء هو فيه أمين. واختلف المتأخرون على قول أبي حتيفة رحمه الله تعالى منهم من قال. كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ومنهم من قال: كقول محمد رحمه الله تعالى. وهو الصَّحيح هو يقول: هذا صلح وقع بعد ثبوت البراءة في قول(١١١) المدعي؛ لأنَّ قول الأمين يتعدى إلى غيره وهو المودع فتتعدَّى البراءة إليه. هما رحمهما الله تعالى يقولان: هذا صلح وقع قبل ثبوت البراءة في حق المدعي؛ لأنَّ المال واجب في زعم المدعي ينفس الدَّعوى لو(١٢) ثبتت البراءة إنَّما ثبتت بقول المدّعي وقول الأمين يقبل فيما يدعي الخروج عن الأمانة لكن مع اليمين فما(١٣) لم يحلف

⁽A) في فجاء الإستغالة.

 ⁽٩) في sla: سائطة.

⁽١٠) في أحداث النضاعة.

⁽١١) في اجاءُ حق،

⁽١٢) في دجه: لم.

⁽۱۳) ني دسه: طان

في اجرا: للحرمة.... لم يكن: ساقطة.

⁽٢) في اده: عبدي،

 ⁽٣) في هجة وقدة: بالدين، وفي قأه: بالعين، وأثبتنا الأول

⁽٤) - نئي داء: ساقطة.

⁽⁰⁾ أني أجه وأدا: يعينه،

⁽٦) - في (٥): ساقطة،

⁽٧) - فل فيه: يستغلقه،

لا تشت البراءة في حق المدعى.

ولو ادعى رجل على رجل أنه وهبه العبد الذي في يد الواهب وقبضه وجحد صاحبه ثم صائحه على شيء جاز؛ لأنّ المدك ثابت في زعم المدعي فكان هذا صلحاً عن ملك ثابت في زعم المدعي فيجوز ولو قال: لم أقبض الهبة وصائحه على شيء لم يجز؛ لأنّ الملك في زعم المدعي غير ثابت، والصّلح وقع عن (۱) ملك غير ثابت فلم يجز (۲) فإن راده الموهوب له درهماً وأخذ نصف العبد جاز؛ لأنّه اشترى نصف العبد منه بهذا الدّرهم فيجوز.

ولو ادعى رجل^(٣) على رجل مجهول أنه عبده فأنكر ثم صالحه على ماتة جاز، وكان ذلك بمنزلة العتق؛ لأنّ في زعم المدعي أنّه باع نقسه منه [بما]⁽¹⁾ يأخذ بهذا الصّلح فبكون معتقاً له بما يأخذ منه^(٥) وأنّه جائز وفي زعم المدعى عبيه أنّه أعطى مالاً فداء عن الخصومة وأنّه جائز لكن لا ولاء^(١) له^(٧)؛ لأنّ العتق غير ثابت في زعم لمدعى عليه فإن أقام المدعي بعد ذلك بيّنة على أنّه عبده لم يقبل؛ لأنّها لو قبلت تبين أنّه باع نفسه منه^(٨) بما أخذ فتين أنّه كان مبطلاً في الدّعوى في إقامة البيّنة.

وما جاز عليه الكتابة من العروض والحيوان يجوز لو صالح^(٩) المبد عليه؛ لأنّ هذا في زعم المولى إعتاق إياه على مال والإعثاق على حيوان وعلى^(١٠) عروض، جائز كذا هنا.

ولو أقام المدعى عليه بينة أنه كان عبداً لفلان أعتقه عام أول لم يقبل منه ولم يرجع عليه بالبينة (۱۱)؛ لأن بهذه البينة لا يتعين (۱۲) فساد دعوى المدعى وقت الصلح؛ لأن المدعى عليه يمكنه تصحيح دعواه وقت الصلح بأن يقول إن فلاناً حين أعتقك لم يكن مالكاً بل كان (۱۲) غاصباً غصبك مني. ألا ترى: أنه لو أقام البينة على هذا تسمع بينته، ولو أقام بينة [على] (۱۱) أنه حر الأصل من الموالي أو من العرب من (۱۱) الأبوين يرجع عليه بالمائة؛ لأن بهذه البينة تبين فساد دعوى المدعى وقت الصلح؛ لأن دعوى المدعى الزق مع قيام البينة على حرية الأصل (۱۱) لم تصح؛ لأن الغضاء بالزق مع قيام البينة على حرية الأصل متعذر فبجب القضاء بأكثر البينتين إثباتاً وهو بينة المدعى عليه؛ لأن حرية الأصل أثبت من الرق.

ولو صالح الموصى له بخدمة عبد أحد الورثة على دراهم على أن يخدم الوارث

(٩) - في الجنة وقداء إن يصالح.	(١) - في الجنة: على,
(١٠) في اجه: ساقطة.	(T) في اجدا: قلم يجز.
(١١) في فجها وقدا: بالمائة.	(٣) في فجاء وفدة : سأقطة .
(١٢) فيّ : لا يتنين.	(٤) في (أه) سائطة .
(١٣) في اجبه وقدًا ' ساقطة .	(٥) في لجا ساقطة.
(١٤) فيّ الله: ساقطة	(١) عني اجناء ولاية.
(١٥) في اجدا وادا: حر	(٧) في اجرا ساقطة
(١٦) في فجا رفدًا. لم تصح حرية الأصل. ساقطة -	(۸) بي دچه سائطة

خاصة تلك المدة لم يجز، وكذلك لو أجره منه؛ لأنَّه تملُّك المنفعة من أحد الورثة بعوض والموصى له بالحدمة ملك المنفعة بغير عوض [فلا يملك التمليك من غيره بعوص](١٦ كالمستعير لا يملك أن يؤاجر. ولو صالحهم جميعاً [جاز](٢)؛ لأنَّ الصَّلَح تمليك وإسفاط وهنا إن تعذر تصحيحه تمليكاً أمكن تصحيحه إسقاطاً من كل وجه. ألا نرى: أنه لو صالحه عن القصاص جاز وهذا إسقاط من كل وحه، وهنا أمكن تصحيحه إسقاطاً؛ لأنَّ المنافع قابلة للإسقاط متى هلكت بغير عوض ولو باع منهم خدمته لم يجز؛ لأنَّ البيع لا يكون إلا تملكا وقد تعذر تصحيحه تمليكا

ولو كان أوصى له بغلة عبده فأجره من بعض الورثة جاز فكذلك لو أحره منهم، وكذلك غلة الدَّار؛ لأنَّ الموصى له بالعلة يملك الإجارة من الأجنبي؛ لأنَّ الغلة لا تحصل إلاَّ بالإجارة، فصار مأذوناً له من جهته بالإجارة فإذا جازت الإجارة من الأجنبي جازت من الوارث. فأمَّا الموصى له بالخدمة إذا أجر من الأجنبي لا يجوز؛ لأنَّه غير مأذون بالإجارة فكذا إذا أجر من الوارث.

ولو أوصى له بما في بطن أمنه فصالح (٣٦) الورثة على دارهم ثم ولدت ميناً لم يجز الصَّلَح؛ لأنَّه لمَّا ولدت ميتاً ظهر أنَّه أوصى بالميت؛ لأنَّ عدم الحياة أصل والحياة عارض، ولهذا لا يصلى عليه، ولا يرث والوصية بالميث باطلة، وإذا بطلت الوصية بطل الصلح؛ لأنه بناء عليه وإن أعتقوا الأمة ضمنوا قيمة الولد له لو ولدته حيًّا؛ لأنَّ الجنين قد عتق بعثق الأم(1) وإن لم يكن ملكاً لهم؛ لأنَّ الجنبن جزء من أجزاء الأم فيستحيل أن تعتق الأم، ولا يعتق جزء من أجزائها فظهر أنَّ الورثة أتلفوا حق الموصى له من الجنين.

ولو أوصى بما في بطن بقرته فذبحها الورثة لم يضمنوا قيمة العجل. قالوا. وهذا [على](٥) قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأمّا على قولهما رحمهما الله تعالى. صمنوا ويكون للموصى له خيار إن شاء ترك الولد عليهم وضمتهم قيمة الولد، وإن شاء أخذ الولد، وصمنهم النقصان، وهذا الاختلاف^(٦) راجع إلى أنَّ الجنين [[هل يتذكَّى بذكة الأم^(٧)؟

ولو قتلوا الأمة الحيلي لم يضمنوا لصاحب الحبل؛ لأنَّه لم يشت حياة الولد وقت الوصية لا حقيقة ولا حكماً؛ لأنَّ الولد انفصل ميتاً، فلم تثبت صحة الوصية، وهذه المسائل تفريع ما قدمناء فذكرناها هناء

وأما قيما يجوز صلح الفضولي وفيما لا يجوز: ولو ادّعي رجل على رجل دعوى في دار أو حقاً عليه فصالحه رجل عن المدعي قبله

(ه) - ني ۱۹۱۰ ساقطة،

⁽١) - في فجه رِدده: الحلاف،

⁽٧) اللِّي ددا: أنه،

⁽۱) - بي دآه: ساقطه،

بي دأه ردده: سائطة.

في اجه واده: الأجبي.... فتصالح: ساقطة. ني أجه وأده: الأم. وفي els: الأمة، وقد أثبتنا الأول.

بغير أمره على شيء جار، ولا يلزم المصالح شيء إلا أن يضمن دلك مه فيأحده به، وهذه المسألة على خمسة أوحه: إمّا أن يقول الفضولي صالح فلاناً على ألف درهم من دعواك على فلان، أو قال: صالحتي على فلان، أو قال: صالحتي على ألف درهم من دعواك على فلان، أو قال: صالحتي على ألف درهم من مالي إلى آخر، أو قال: صالح فلاناً على ألف درهم من مالي إلى آخر، أو قال: صالح فلاناً على ألف على ألف على أني لها ضامن إلى آخره.

ففي الوجه (١) الأول. يتوقف هذا الصلح على إجازة المدعى عليه؛ لأن المصالح سفير في هذا الصلح؛ لأنه أضاف العقد إلى المدعى عليه فيتوقف على إحارته، فإذا أحاز كان المال عليه؛ لأن حقوق العقد أبداً ترجع إلى من كان العقد مضافاً إليه.

وفي الوجه الثاني: اختلف المشايخ؟ منهم من قال: الجواب في هذا الوجه كالجواب في الوجه الثالث والرّابع والخامس. في الوجه الثالث والرّابع والخامس: وفي الوجه الثالث والرّابع والخامس: ينفذ الصلح على الفضولي، ويلزمه المال، ولا يرجع بالمال على المدعى عليه.

أمّا في الوجه الثالث؛ لأنّه أضاف العقد إلى نفسه وهذا العقد مما يجوز على غير من حصل له منفعة هذا العقد؛ لأنّه تمليث المال من الغير، وإنّما فيه إسقاط على الغير وهو اليمين والخصومة، وإسقاط حق الغير ببدل يجب على الغير جائز، كما في قضاء الدّين من المتبرع، ومتى تفذ العقد عليه لم يرجع بالمال على المدعى عليه؛ لأنّه كان بغير أمره.

وأمّا في الوجه الرّابع: فلأنّه أضاف البدل إلى ماله وإضافة البدل إلى ماله كإصافة المعقد إلى نفسه، فإن من قال: اشتر عبداً بألف من مالي كان ممنزلة قوله: اشتر لي. حتى لو اشترى يقع الشّراء للآمر بخلاف ما لو قال: اشتر عبداً بألف درهم.

وأمًا في الوجه الخامس: فلأن ثوله: على أنّي ضامن له لا يمكن أن يحمل على ضمان الكفالة؛ لأنّ الكفيل متحمل عن الأصيل، ولم يجب على الأصيل شيء؛ لأنه بغير أمره، فحمل على ضمان العقد، فصار كأنّه قال: صالح فلاناً على أنّ بدله، [عليّ](٢) ولا يكون الحق الذي ادّعى للمصالح، وهذا تطوع منه؛ لأنّ المدعى عليه لو صالح بنفسه وهو مسكر لا يملك شيئاً من جهة المدعى، وإنّما يسقط عنه اليمين لا غير مع أنّه نفذ العقد على الفضولى أولى أن لا يملك.

ولو ضمن له ما صالحه عليه وكان الدراهم فاستحقت رجع عليه يمثلها، وكذلك لو وجدها زيرفاً؛ لأنَّ الصّلح لم يتعلق بملك الدّراهم فلا ينفسخ بفواتها فرجب مثلها على المصالح.

ولو صالحه على عبد بعينه فاستحقه رجل لم يرجع على الذي صالحه مشيء؛ لأنَّ الصّلح يتعلق بعين العبد فانفسخ بفواته فعاد المدعى إلى الدّعوى.

⁽۱) عن ۱ده: ساقطة. وهن فن ۱۵ و اجدا: ساقطة، وهن فن ۱۵

وأمًا فيما يستحق بدل الصلح فبرجع ببدل المستحق أم بأصل الذَّعوى:

ولو ادَّعي حقاً في دار فصالحه على دراهم ثم استحق أكثرها لم برجع بشيء؛ لأنَّ للمدعي أن يقول: أُخذت العوص عما لم يستحق من الدّار؛ لأنَّي ادَّعبت حقاً فيها أو بعضها، ولو استحقت الدَّار رجع عليه بعا دفع إليه من الدَّراهم؛ لأنَّ في زعم المدعي أنَّه أخد العوض عما يستحق عليه فيلزمه ردّ العوص.

ولو ادَّعي نصف الدَّار، وقال: نصف للذي هي في يديه فصالحه على دراهم. ثم استحق نصف الدَّار رجع عليه بنصف الدّراهم(١)؛ لأنَّ المدعي أقرَ أنَّ الدّار مشتركة بينهما فإذا استحق نصفاً منها كان الاستحقاق من النّصيبين نقد استحق نصف ما وقع الصّلح عمه فيلزمه ردّ نصف العوض، ولو^(۲) قال المدعي: نصفها لي، والنصف الآخر لفلان يريد به غير المستحق، أو قال: لا أدري لمن هو؟ لم يرجع عليه بشيء حتى يستحق الدَّار كلها أو أكثر من النصف.

أمًا الأول: فلأنَّ إقرار المدعي بالشركة لغير المدعى عليه لم يصح؛ لأنه أقرَّ بما في يد غيره فعاد^(٣) كأنّه ادّعى النّصف لنفسه وسكت.

وأمَّا الثاني: فلأنَّه لمَّا ادعى النَّصف فقد أفرُ أن الذَّار مشترك بينه رسين غبره، لكن لم يعين الشركة، فلعل المستحق هو الشريك.

ولو صالحه على خدمة عبده سنة فقتل العبد خطأ فأخذوا قيمته، فهو بالخيار إن شاه اشترى بها عبداً يخدمه (٤) سنة وإن شاء ترك، فكان على دعوه في قول أبي يوسف. وقال محمد ان قتل العبد أو كان بيتاً فانهدم حتى لا يسكن انتقض الصَّلح وعاد على دعواه. محمد يقول: إن الصُّلح إذا وقع على المنفعة يعتبر(٥) إجارة من كل وحه إذا كان اعتباره إجارة من كلّ وجه لا يوحب فساده الصلح. ولهذا شرط التأقيت للجواز بالإجماع، فلو كان استيفاء لغير الحق لجاز من غير توقيت، وإذا كان اعتباره إجارة من كل وجه بوجب فساد الصَّلح يعتبر استيفاء بغير الحقّ احتيالاً على الجواز ويعتبر إجارة فيما يدّعي(٦) عدا الجواز، وهذا ليس في اعتبار الصّلح إجارة من كلّ وحه لفساد [الصّلح](٧) لأنّ إحاّرة العد برقبة الدّار جائز.

ومن استأجر عبداً فقتل تنفسخ الإجارة. أبو يوسف يقول: إن الصَّلْح إذا وقع على المنفعة يعتسر إجارة من وجه استيفاء الحق من وجه، فإن كان اعتباره إجارة من كلُّ وجه لا يوجب فساده؛ لأنّه لو وقع على العين (٨) اعتبر بيعاً من وجه استيفاء لعين الحق من وحه

⁽٥) - في الدا: يعتبر. وفي اأه واجدا: بعيره وأثنا الأول. (١) - تي نده: الدّار،

⁽٦) في قده: ساقطة. (٢) ني دده: ساقطة،

 ⁽٧) في وأه رفيه ساقطة. (٣) - تي ادا: فصار ،

⁽٨) في قده الغير -(1) - في أداة الخلمة.

وإن كان اعتماره بيعاً من كل وجه [لا يوجب فساده](١) وإدا ثبت هذا فيقول لا يحور الصَّلَح بدون التوقيت؛ لأنَّه يقع الشك في الجواز، ولا يجوز بالشُّك.

وإذا مات إلى خلف وقع الشك في الانتقاض فينتقض باعتبار أنَّه إحارة، ولا ينتقض باعتبار أنَّه استيفاء لعين (٢) الحق بل يتعلق بالقيمة؛ فلأنَّ المدعي لو كان مستوفياً عير ^(٣) حقه كما يدعيه باعتبار الزِّقبة ينتقل حقه إلى القيمة فلا ينتقض بالشُّك ولو لم يفتل العبد ولم ينهدم البيت ومات أحدهما لم تبطل الخدمة والسكني في قول أبي يوسف، وقال محمد يبطل ما بقي، ويرجع بحصة دعواه، وهذا الاختلاف بناء على أن عند محمد: اعتبر هد إجارة من كلُّ وجه فينتقض أحدهما، وعند أبي يوسف: اعتبر إجارة من وجه استيفاء لعيس الحق من وجه فيقع الشُّك في الانتقاض.

ولو ادّعي رجل على رجل دم عمد فصالح رجل ثالث على عبد له فاستحق العبد ضمن له المصالح قيمة عبده؛ لأنَّ الصلح لم ينفسخ بالاستحقاق]](1) فبغي(1) السبب الموجب لتسليم العبد وقد عجز فيضمن قيمته.

ولو كانت أمة فولدت ولداً ثم استحقت ضمن فيمة الأمة [ولم يضمن قيمة الولد](١٦) وكذلك الشجر؛ لأنّ المصالح إنّما يضمن باستحقاق ما ورد عليه عقد الصلح، وعقد الصلح(٧) إنَّما ورد على الأمة والشجر دون الولد والثمر.

بحث في المهايأة

وأما فيما تجوز المهايآت وفيما لا تجوز:

داران بين رجلين فتهايا على (٨) أن يسكن كل واحد منهما داراً ويؤاجرها جاز، وإن زادت غلة (٩) إحداهما [حاز](١٠) ولم تفسد؛ لأنهما تهايآ في السكني والاستغلال حميماً والتهايؤ: قسمة المنفعة، فيعتبر بقسمة العين، ولو اقتسما العين على هذا الوجه بتراضيهما جاز، فكذلك قسمة المنافع وشرط الإجارة مع التهايؤ في السَّكني يدل على أنهما لا يملكان الاستغلال بالإجارة، وبالمهايآت في السَّكني من غير شرط الإحارة، ولو كانت الدَّار واحدة تهاياً في غلتها يأكل هذا سنة وهذا سنة جاز إن استوت الغلتان، وإن فضلت [في](١١) سنة اشتركا في الفضل نصفين والفرق: أن المهايآت وإن كانت قسمة للمنافع، وهذا يوجب أن

⁽١) مي الله وفجه: سائطة، وهي في اده.

ا في (دا): لعين، وفي اجها: ُلغيرُ، وقد أثبتنا الأول.

الى ادًا؛ لعين. وفي اجاء: غير وقد أثنتا الأول.

في ﴿أَعْدُ مِن قُولُه [هُل يَتَذَكَى بِدَكَاءُ الأَم ص ٢٣ إلى قوله. . . . لأَنَّ الصَّلَحَ لَم يتمسح بالاستحقاق] ص ٢٦: ساقطة وهي في البرة ولادا.

في اجداد نفي. (٧) في ديدة: ومقد الصلح: ساقطة (۱) في (أe: سائطة.

 ⁽A) في أحيا واداً سائطة. (١) في أحيا: عليه.
 (١٠) في أنا، سائطة. (١١) في أنا: سائطة.

بكون الأجر كله للأحر؛ لأنَّه أَجِّر الكل لنفسه بإذن شريكه إلاَّ أن المهايأة في الذَّار الواحدة مع كونها قسمة المنافع على صورة القرض فإن صورة القرض أخذ عاجل بآحل وقد وحد(١) هذا المعنى في الدَّار الواحدة، ولو كان قرضاً حقيقة كان مضموناً بالمثل، فكذا إذا كان على صورة القرض، فأمّا في الدّارين لم توحد صورة القرض؛ لأنّه عاجل بعاجل بقيت المهايأة قسمة للمنافع فتكون إفرازاً(٢) من وجه مبادلة من وجه فكان كلُّ واحد منهما مؤاحراً لنفسه بإذن شريكه، ولو أجَر بغير إذن شريكه كان الأحر كله له لكن لا يطبب له النصف فإدا أجر (٢) بإذن شريكه طاب [له](١).

ولو كانا عبدين فتهايآ في خدمتهما سنة وسنة حاز؛ لأنَّ قسمة العين بتراضيهما على [هذا](٥) جائز عند الكل وإن كان لا تحوز قسمة العبيد بغير تراضيهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذا قسمة المنافع على هذا الوجه [جائر](١) بالتراضي عند الكل وبغير تراص لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو(٧) تهاياً في غلتهما يأكل هذا غلة عده منة والآخر علة العبد الآخر سنة لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز في الغلة والخدمة

ولو كان عبداً واحداً تهاياً في خدمته هذا شهراً (^) رهذا شهراً جاز [في قولهم حميماً إذا إ ولا يجوز التهايؤ في الغلة إلاّ أن تستوي الغلتان [في قولهم](١١) حما رحمهما الله تعالى يقولان: إن(١١١) التهايؤ في العبدين في الاستغلال إفراز من وجه سادلة من وحه؛ لأنَّ التفاوت بينهما في الاستغلال تفاوت يسير متى استويا في النَّطر والمنطر والحرفة؛ لأنَّهما لا يتفارَّت في مقدار الغلة وإن كان إفرازاً من وجه مبادلة من وجه لم يتمكِّن الرِّبا بسب الجنس؛ لأنَّ النُّساءُ باعتبار الجنس إنّما يحرم في المبادلة من كل وجه لا في المبادلة من وجه، وصار كالذّارين، فرق: بين العبدين وبين العبد الواحد والفرق أنَّ التهايؤ في العبد الواحد في الاستغلال سادلة من كل وجه؛ لأنَّ التفاوت بين النَّصيبين [في العبد الواحد](١٢) تفاوت فاحشُّ؛ لأنَّه بتمكن من وجهين: أحدهما (١٢): أن نصيب أحدهما نقد ونصيب الآخر نسيئة؛ لأنه يبرأ أحدهما لا محالة. والثاني: أن بينهما تفاوتاً في مقدار الاستغلال؛ لأنَّ العبد لا يستأجر هي الشهر الثاني وقد صعف بسبب العمل في الشهر الأول بمثل ما استأجر في الشهر الأول فكان التعاوت فاحشاً ومتى فحش التفاوت لا يمكن اعتبار الإفراز فاعتبر مبادلة من كل وجه فيتمكن الزبا بحلاف مـ لو تهاياً في العبد الواحد للخدمة حيث يجوز وهي من مسائل الأصل. أبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول: إن فحش التقاوت بين العبدين في الأستغلال؛ لأنَّ العبدين قد يتعقان في النَّــفر

⁽۸) ني ۱۹۱۰ سائطة. (٩) نيّ وجاء هذا شهر ساقعة (۱) في اجدا: جعل،

⁽١٠) ني داه ساقطة. في قدا: إقرار، (٢) عي اجرة وأواً: ساقطة.

⁽١١) مَنْ دِجِهِ " سَالَطُهُ (۱۲) نيّ ااه سائمة. (٤) - فئي داء وفده: ساقطة.

⁽١٣) تَيْ اجاء. سائطة، (٥) - في ١١٥: ساقطة،

⁽١١) - في الله: ساقطة

⁽٧) - في قدة؛ ساقطة،

والمنظر والمحرفة ثم يستأجر أحدهما بضعف ما بستأخر به الآخر لريادة حذاق لأحدهما وإدا فحش التفاوت وتعذّر اعتبار معنى الإفراز مكان مبادلة من كل وجه فيتمكن الرّبا بسبب الجنس فلا يحوز وإن كان متراصيهما.

ولو كانا دابتين فتهاياً على أن يركب هذا هذه شهراً ويأكل غلتها^(۱) شهراً ويركب الآخر الأخرى شهراً ويأكل غلتها^(۲) شهراً جار في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز في ركوب ولا غلة.

أما الكلام في الاستغلال في تهايؤ العبدين في الاستغلال (٢٠). وأمّا الكلام في الركوب: هما سوّيا بين الدّابتين وبين العبدين، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فرق وقال: التهايؤ بين الدّابتين في الركوب لا يجوز، والفرق له التهايؤ بين الدّابتين في الركوب لا يجوز، والفرق له رحمه الله تعالى: أن التفاوت في الركوب تفاوت فاحش، ألا ترى: أنه لو أجر الدّابة للزكوب ولم يبين الرّاكب كانت الإجارة فاسدة فإذا فحش اعتبر مبادلة من كل وجه فيتمكن الرّبا [فلا يجوز](1) فأما التفاوت في الخدمة يسير، ألا ترى: أنه لو أجر عبداً لخدمة ولم يبين المستخدم كانت الإجارة جائزة ومتى كان التفاوت يسيراً كان إفرازاً من وجه [مبادلة من وجه](٥) فلا يتمكن الرّبا. هذا هو الكلام في الدّابتين.

أما الكلام في الدّابة: ذكر الشيخ الإمام الراهد أبو بكر المعروف بخواهر زادة رحمه الله تعالى: أنّه لا يجرز استغلالا و[لا] (٢٥ ركوباً عندهم جميعاً، وأمّا الاستغلال: فقد سووا ببن الدّابة وبين العبد فإن النهايؤ في العبد الواحد في الخدمة يجوز، والفرق أنّ التّفاوت في الرّكوب تفاوت فاحش، وفي الخدمة يسير. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى سوى بين الدّابة والدّابتين كما سوى بين العبد والعبدين في الخدمة جوازاً وفي الاستغلال إفساداً، وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فرقا بين الدّابة والدّابتين ركوباً واستغلالاً كما فرقا بين العبد والعبدين استغلالاً. والفرق لهما: أنّ في الدّابة الواحدة فحش التفاوت؛ لأنّه تمكين (٢٠) من وجهين:

أحدهما: باعتبار الرّاكب فإن الناس يتفاوتون في الرّكوب.

والثاني: باعتبار النقد والنسيئة وإذا فحش كانت مبادلة من كل وجه فينمكن الربا بخلاف التهايؤ في خدمة عبد واحد فإن التفاوت ثمة ممكن من وجه واحد النقد والنسيئة فأما في الدابتين بمكن من وجه واحد باعتبار الرّاكب فكان يسيراً فكان إفرازاً من وجه مبادلة من وجه فلا يتمكن الرّبا.

وأمّا التهايؤ في لبس الثوبين: من المتأخرين من قال: فهو على هذا الاختلاف لم يجز

عى اأ»: ساقطة،	(0)	في فجه: عليها.	(1)
مي (أ): ساقطة. مي (أ): ساقطة.	(1)	في اجه: عليها.	
ائي ديده ايمكن.		في اجداد تهايل وي الاستغلال؛ سافطة.	(4)
That is a second		et et alla de	743

عبد أبي حليفة رحمه الله تعالى، وجاز عندهما رحمهما الله تعالى؛ لأنَّ النَّاس يتفاوتون في اللسي، ولهذا لو أجر ثوباً للَّيس ولم يُنين اللاَّبس لم يجر كما لو .ستأجر دابة للركوب ولم يبين الرّاكب ولو كان داراً ومعلوكاً تهاياً على أن يسكن هذا(١) سنة ويخدم هذا سنة جار في قولهم جميعاً (٢)، لأنَّ إجارة الدَّابة (٢) بخدمة العبد جائزة فأولى أن تجوز المهايأة، ولو تهايًّا في غلتهما لم يجر في قول أبي حليفة رحمه الله تعالى وجاز في قولهما رحمهما الله معالى. أمًّا عندهما رحمهما الله تعالى فلأنَّ المهايأة في استعلال الدار جائر وفي استعلال العبد الواحد إنما لم يجز عندهما رحمهما الله تعالى لتمكن النفاوت من وجهين. وها هنا لو حار تمكن من وجه واحد، وهو مقدار الغلة(؛) لا من حيث النقد والنَّسينة. وأمَّا عند أبي حنيمة رحمه الله تعالى: أمَّا في العبد؛ فلأنَّهما تهاياً في استغلال العبد؛ لأنَّ كل واحد منهما استغل العبد، أمَّا الذي شرط العبد فلا شك، وأماَّ الذي شرط له(٥) الدَّار؛ فلاته حصل له عرض منفعة العبد وهو منفعة نصف الدّار (٦) فيصير مستغلاً للعبد [معنى](٧) والتّهاير في العبد الواحد استغلالاً فاسداً عنده رحمه الله تعالى لمكان التفارت في قدر الغلة، وأمّا في الدَّار؛ فلأنَّ التهايؤ لما فسد في العبد صار شرطاً في التهايؤ بحكم أتحاد الصَّفة عند أبيَّ حيفة رحمه الله تعالى فأوجب هذا الشرط الفاسد فساد التهايؤ في الدَّار .

ولو تهاياً في أمتين للخدمة فوطيء أحدهما التي هي(٨) عنده فولدت منه بطلت المهايأة ويستأنفان في الأخرى؛ لأنّ الذي وطيء الأمة فعلقت منه صارت الأمة كلها أمّ ولد له فزالت الشركة في هذه الأمة فبطلت المهايأة؛ لأنَّ محلَّها غير (٩) مشترك ولو تهايآ في نخل على أن يأكل [كل](١٠٠ واحد منهما غلة بعضها لم يجز؛ لأن غلة التخيل قبل وجودها معدومة حقيقة حكماً؛ وحكى لأنها لم تجعل موجودة حكماً في حق الشمليك بعوص وهو الإجارة حتى(١١) تعتبر موجودة حكماً في حق القسمة وقسمة المعدوم لا يتحقل؛ لأنَّها إفرز من وجه مبادلة من وجه وكلا الأمرين لا يتحققان قبل الوجود.

عبد بين رجلين طلب أحدهما(١٢) من القاضي المهايأة في الخدمة وأبي الأخر يجبره الفاضي عليه؛ لأنَّ التفاوت في الخدمة في العبد الواحد يسير فلا يعد تفاوتاً فصار كالمثلي فيجبر على المهايأة كالقسمة في المثليات.

وأمًا فيما يجوز تعليق الصَّلح والبراءة بالشرط وفيما لا يجوز:

ولو كان لرحل على رجل ألف درهم، فقال: أصالحك(١٢٠) على أن أحط عنك

⁽λ) في اجاء ساقطة، (٩) عين الجمه وقده عير . وفي هاه: عين وأثننا ما في فجمه وقده. (١) في اجه): ساقطة.

⁽۲) في تجا: ساقطة، (١٠) نيّ (١١) سائطة، في احدا: الدَّار،

⁽١١) في اجدا سائطة. (1) فَي فجه: لا. ساقطة.

⁽١٢) ني ديره سانطة. في اجه: سائطة،

⁽١٣) في اجا وددا: صالحتك. في فيره: ساقطة، ائى «أ» ساقطة ،

خمسمائة على أن تعطيني خمسمائة اليوم وصالحه على ذلك حاز الضّلح، وإن أعطاء البوء سقط عنه ما قال، وإن لم يعطه اليوم عاد المال كله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يعود إلاّ بصفة

ولو قال: إن لم توقّني اليوم فعليك ألف درهم ولم يعطه عادت الألف عليه في قولهم جميعاً. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: هذا (١) حط بغير عوض فلا يعطل الحط وحد البقد أو لم يوجد كما [لو] (١) لم يؤقت للنقد وقتاً (١) بأن قال: أصالحك على أن حفظت على أن تعطيني خمسمائة وصالحه على ذلك وقبله وإنّما قلما ذلك، لأنه لم يذكر للحط عوضاً سوى النقد في اليوم والقد في اليوم لا يصلح عوضاً عن الحط، لأن الهذا النقد كان] (٥) واجباً عليه قبل الصلح بخلاف ما لو قال. فإن لم توقّني اليوم (١) فعليك ألم درهم؛ لأن الحط ما بطل لفوات العوض (١)، وإنّما بطل لوحود شرط بعض (١) البراءة فإنه على البراءة إنه على النقد في اليوم وقد وجد. هما رحمهما الله تعالى يقرلان: إنّ هذا حط بعوض؛ لأنه حط عه خمسمائة بشرط أن ينقده خمسمائة اليوم، وهذا يعلى عرضاً عن الحط؛ لأنّ الطالب ينتفع به (١١) فإن الإنسان قد يحتاج إلى المال في يصلح عرضاً عن الحط؛ لأنّ الطالب ينتفع به (١١) فإن الإنسان قد يحتاج إلى المال في بعض الأوقات حاجة ماسة فيصلح النقد عوضاً وقد فات العوض فيبطل [الحط] (١٦) بخلاف ما إذا لم يؤقت للنقد وقتاً؛ لأنّ النقد أيضاً ثمة صار عوضاً عن الحط لكن لم يفت؛ لأنّه لم يؤقت للنقد وقتاً؛ لأنّ النقد أيضاً ثمة صار عوضاً عن الحط لكن لم يفت؛ لأنه لم يؤقت للنقد وقتاً وصار وقته العمر.

ولو قال: إن أذيت إلى خمسمائة أو متى أو إذا أو نحوه فأنت بريء من الباقي لم يبرأ، وإن أذى؛ لأنّ هذا تعليق البراءة بخطر الفعل وذا [لا](١٣) يجوز، وكذلك لو قال (١٤): إن دخلت داري فأنت بريء من ديني لم يبرأ بدخوله، وكذلك [لو](١٥) ذكر الصلح: أصالحك على أنك إن أديت إلىّ خمسمائة فأنت بريء من الباقي لم يبرأ؛ لأنّ هذا تعليق البراءة (١١) بخطر الفعل.

ولو قال: أنت بريء من خمسمائة على أن تؤدي إليّ خمسمائة برىء من ساعنه ويؤدي الباقي.

وكذلك لو كان عليه دنانير ودراهم، فقال: أنت بريء من الدَّراهم على أن تؤدي إليّ النَّنانير برىء من ساعته؛ لأنَّ هذا صلح وليس تعليق البراءة بخطر الفعل ألا ترى: أنَّه قال

(٩) ني داه: ساقطة.	(۱) من فجدا وقدا: سابطة.
(۱۱) في اجا: يعد،	(٢) الله أنه أنه أنها أنه الله الله الله الله الله الله الله ال
(١١) بي اجاء سائطة	(٣) في فجرا: وقلنا.
(١٢) في اله: ساقطة	(٤) قَلُ اجا: منك،
(١٣) نيَّ (10: سائطة.	(٥) - فيَّ «أ»: ساقطة .
(١٤) في فجه وقده: لو قال، ساقطة.	(٦) - في اجدا: ساقطة.
(١٥) بني فجية وفيه المدد الطّار،	(٧) - في قد€: النعض.
(۱۹) بل (۱۱: سائطة	(٨) - في الجباء والدال عوض .

محمد رحمه الله تعالى: ليس بقمار والقمار تعليق بخطر الفعل.

ولو ادعى المرتهن الرّهن وهو في يدبه فجحد الرّاهن فقال (1): ما رهنته عندك ودبك بلا رهن فاصطلحا على [أن يهب] (1) المرتهن الرّهن خمسين درهماً على (١) أن يجعل العقد (٤) رهناً في يديه بمائة درهم كان [ذلك] (٥) رشوة ولم يجز ١ لأن عقد الرّهن عقد (١) إيفاء فيعتبر بحقيقة الإيفاء ولو أوقاء المديون المائة التي عليه على أن يهب الطالب خمسين درهماً أخرى كان باطلاً. وكان مرتشياً ؛ لأنه أخذ مالاً لإقامة ما هو قرض عليه .

ولو صالح على أن يبرته من خمسين من تلك الماتة على أن يقر بالزهن في يديه بخمسين درهما جاز ذلك؛ لأن هذا في (٢) زعم الرّاهن حطّ بعض الذين عنه على أن يوفي الرّاهن الباقي للحال؛ لأنّ عقد الرّهن عقد إيفاء وأنّه جائز كما لو قال صاحب الدّين. حططت عنك خمسمائة على أن تنقد الخمسمائة البائية.

ولو كان الرّهن في يدي الرّاهن ولم يقبض فصالحه على أن يحطّ عنه درهماً أو على أن يقرصه درهماً آخر على أن يكون رهناً بذلك كلّه جاز الصّلح.

أمَّا الأول: فلأن هذا حط بعض الدِّين بشرط أن يوفي الباقي للحال بعقد الزَّهن وأنَّه حائز.

وأما الثاني: فلأنهما اتفقا على (^) أن الرّهن لم يصح فكان هذا رهناً مبتدأ بشرط أن يقرضه المرتهن مالاً آحر وأنه جائز.

ولو أنّ رجلاً^(٩) ادّعى قبل رجل ألف درهم فجحده، فقال: أقر [بها على أن أعطيك مائة درهم إن أقر كان هذا الإقرار باطلاً الأ^(١٠) ولو قال: أقرّ لي بها على أن أحط عنك مائة فأقر له كان جائزاً. والفرق: أنّ الإقرار حقيقة الإخبار عما كان للمقرّ له لا عن تمليك متدأ والكلام لحقيقته حتى يقوم الدّليل على مجازه.

فغي المسألة الأولى: قام دليل [على](١١) المجاز؛ لأنّ المقر قصد تمليك المائة بالإقرار فعلم(١١) أنّه أراد بهذا الإقرار التمليك المبتدأ فحمل عليه فصار ممتزلة البيع ويم(١٢) الألف بالمائة لا يجوز.

وفي المسألة الثانية: لم يقم دليل المجاز؛ لأنه شرط له حط ماتة والحط جائز وإن كن الإقرار إخباراً عن ملك كان المقر له فبقي إقراراً بالألف وصح حطه (١٤)، وكذلك لو

في لجة وادا

(۸) في اليک، من،	(١) في (أ): ساقطة.
(٩) نَيْ احِية. ساقطة.	(٢) في دأه. ساقطة.
(۱۰) في els: ساقطة،	(٣) - نَيْ طَا: ساقطة.
(۱۱) في ۱۹»: ساقطة،	(٤) - نيَّ لجاء ساقطة .
(۱۲) في لجا على	(٥) في اجاء العيد.
(١٣) في تجاد ساقطة،	(١٠) - قي دآه: ساقطة،
(12) أي حط مائة كما صرح له	(V) - في فجه: ساقطة،

قال: أقر لي بها على أن حططت عنك مانة فإنهما سواء ويلزمه تسعمائة. فرق بين المسألتين وبينما إذا قال: إن أقررت بي حططت عنك مانة فأقر بالألف بصغ لإقرار ولا يصح الحط، وفي المسأل أجمع: علق (١) الحط [بالخطر، والفرق: أن في المسألة الأولى والثاني على على المعال أجمع: علق (١) بخطر القبول؛ لأنّ كلمة على إنّما تستعمل في العفود لتعليق الإيجاب بالقبول لا بالفعل. ألا ترى أن من قال لامرأته، أنت طالق على أن تعطيني الفا فقبلت وقع، أعطت أو لم تعط، وتعليق ما هو تمليك من كل وجه كالبيع والهبة بحطر القبول جائر فتعليق البراءة وأنها تمليك من وجه إسقاط من وجه أولى.

أمَّا المسألة الثالثة(٣): فلأنه علق الحط بخطر الفعل وتعليق البراءة بخطر الفعل لا يجوز.

وإذا صالح رجل امرأته على أن يطلقها على أن ترضع ولده سنتين حتى تفطمه [إن] أن زادها هو ثوباً بعينه مع ذلك وقبضت الثوب واستهلكته وأرضعت الصبي سنة ثم مات، وإن الزوج يرجع عليها إذا كانت قبمة الثوب والمهر سواء بنصف قيمة الثوب ويربع قيمة الرضاع؛ لأن الزوح بذل (6) للمرأة شيئين: الطلاق والثرب وقيمتهما سواء، والمرأة بذلت شيئاً واحداً وهو الرضاع سنتين، فانقسم الرضاع على الثوب والطلاق نصفين فصار الرضاع بإزاء حميع الثوب ونصف الرضاع بإزاء الطلاق إلا أن ما يخص الثوب من الرضاع يكون إجارة؛ لأنها منفعة بدن قوبلت [بمال وبما يخص الطلاق من الرضاع كان خلماً؛ لأنها منفعة بدن قوبلت أبطلاق فهذا صلح اشتمل على إجارة وخلع.

ومن حكم الإحارة: أنه متى وقع العجز عن تسليم المنفعة رجع المستأجر عليه بالأجر إن كان قائماً وإن كان هالكاً بمثله إن كان من ذوات الأمثال وبقيمته إن لم يكن من ذوات الأمثال ولا يرجع بقيمة المنافع.

ومن حكم الخلع: أنّه متى وقع العجز عن تسليم بدل الخلع إمّا بالهلاك قبل [القبض] (٧) ، أو بالاستحقاق يرجع الزّوج عليها بمثله إن كان مثلياً أو بقيمته إن كان من غير ذوات الأمثال ولا يرجع عليها بقيمة منافع البضع وهو المهر.

إذا ثبت هذا فتقول: المرأة ها هنا أوقت نصف الرّضاع وعجزت عن إيفاه النّصف، لو أوقت الكل بأن أرضعت سنتين فالزّوج لا يرجع عليها بشيء مما أعطاها ولو لم يوف شيئاً رحع بجميع ما أعطى إن كان قائماً وبقيمته إن كان هالكاً؛ لأنّ حميع القوب كان بازاً إرضاع سنة ولم توف إرضاع سنة وبعصف قيمة الرّضاع؛ لأنّ نصف الرّضاع كان طراً الطلاق فكان خلعاً [وقد عجزت عن تسليم] بدل الخلع فكان عليها تسليم القيعة، وإنا

 ⁽¹⁾ في اچما والدا: على.
 (6) في الجما والدا: بدل. وفي اأا: بذلها، وأثنتنا الأوك.

 ⁽٢) في (أه: ساقطة. (٦) في (أه: ساقطة.

 ⁽٣) في اجمه وقده: الثانية.
 (٧) في قاء: ساقطة.

⁽¹⁾ في فأع: ساقطة. (٨) في فأع: مطموسة.

أوفت النَّصف ولم توف النَّصف رجع الزَّوج (١) عليها نصفين (٢): قيمة الثوب [وربع] (٢) قيمة الرضاع اعتباراً للبعض بالكل.

ولو كانت [زداته](٤) [مع ذلك](٥) شاة قيمتها مثل قيمة الرّصاع رجع عليها بربع الثوب وبربع قيمة (٦) الرّضاع وسلمت له الشاة؛ لأنّ المرأة ها هنا بذلت شيئين: الرّضاع والشاة وقيمتهما سواء، والزوج بذل شيئين: النُّوب والطلاق، وقيمتهما سواء فانقسم [البدل من كل جانب](٧) على البدل [الآخر](٨) باعتبار القيمة والقسم الرضاع على الثوب والطلاق بتصغين، وانقسم الشاة على الثوب والطلاق كذلك إلا أن ما يخص الثوب من (١) نصف . الشاة يكون (١١٠) بيعًا (١١٠) وما يخص الثوب من نصف الرّصاع يكون إجارة وما يخص الطلاق من نصف الشاة ونصف الرّضاع يكون (١٢) خلعاً فهذا صلح اشتمل على بيع وإجارة وخلع.

ومن حكم [البيع](١٣): أنَّه متى وقع العجز عن تسليم المعقود عليه يثبت الرَّجوع ببدله إن كان قائماً وبقيمته إن كان هالكاً. وفي حكم الإجارة والحلع: ما قلنا.

إذا ثبت هذا فنقول: المرأة لو أوفت الكل لا يرجع الزوج عليها [بشيء ولو](١٤) لم توف شيئاً رجع الزُّوج عليها بنصف قيمة النوب وبنصف قيمة الرّضاع؛ لأنَّ نصف النوب كن [بإزاء نصف](١٥) الرضاع فإذا لم نوف الرضاع رجع [عليها](١٦) مذلك(١٧) وبصف الرّضاع كان بدل الخلع فإذا لم توف رجع بقيمته [مإذا أوفت](١٨) نصف الرّضاع رجع عليها بنصف ذلك، وذلك ربع قيمة النُّوب وربع قيمة الرّضاع، ولو استحقت الشاة (١٩٠٠ مع دلك رجع عليها بثلاثة أرباع: قيمة الثوب، وربع قيمة الرّضاع، ونصف قيمة الشاة؛ لأنّه سلم للزوج من بدل الثوب ربعه وهو ربع الرّضاع فيسلم للمرأة من التّوب ربعه (٢٠) ولم يسلم للزوج ثلاثة أرباع بدل التوب وذلك نصف الشاة (٢١) وربع الرّضاع فيرجع بقيمة ثلاثة أرباع النوب؛ لأنّ ما(٢٢٦) يخص النوب كان بيعاً أو إجارة. ومن حكم الإجارة والسع: أنه منى عجز عن تسليم المعقود عليه يثبت الرجوع ببدله إن كان قائماً وبقيمته إن كان عالكاً وسدم للزوج من بدل الطلاق قدر ربعه وهو ربع (٢٣) الرّضاع، ولم يسلم له ثلاثة أرباعه وذلك نصف الشاة وربع الرّضاع وما يقابل الطلّاق كله خلع، ومن حكم الخلع: أنَّه منى وقع

(۱۳) ئى اأا: سائطة (١) - في اجدا: ساقطة، (١٤) في de: سائطة. (٢) - في ادا: تصف، (١٥) في فألا: ساقطة-(٣) - في دأه: ساقطة، (١٦) نئي (أا): سائطة في احده واده: زادته. وفي اأه: نصفه، والعثبت الأول. (۱۷) في اجه: سائطة في ﴿أَهُ: مطموسة، (۱۸) بی داء ساتسه، في فجه: الثوب وبربع قيمة: ساقطة. (1) (١٩) بي ديه: سائطة، في اله: مطموسة. (v) (۲۰) مَنْ قدا: ساقطة عَى قَلَهُ: سِائِعِيَّةً . (٢١) مي فيه: ساقطة أ في لجا ولها : عن. (٢٣) في فجره. ساقطة (١٠) في فيه: ساقطة. (٢٣) في فجاء وهو ربع، ساقعة. (١١) في فجاة وقدة: تبعآء (۱۲) مَنْ فجا وقداً . كَانَ .

العجز عن تسليم بدله يثبت الرّجوع بقيمة بدل الخلع لا بقيمة الخلع.

وإذا استحق النوب والمسألة بحالها وقد مات الضبي بعد سنة ولم تستحق الشاة وإن المرأة ترجع على الزُّوج بنصف الشاة وترجع عليه بأجر مثلها في نصف الشنة التي أرضعته ويرجع عليها بربع قيمة الرّضاع فيتحاصون بذلك ويرجع بعضهم على بعض بفصل إن كان. أمًا رجوع المرأة على الزوج بنصف الشاة وربع قيمة الرّضاع وهو أجر مثل بصم السّة؛ ولأنَّه سَلَّم للزوح من بدل الثُّوب ثلاثة أرباعه (١)، وذلك نصف الشاة وربَّم الرَّضاء ولم يسلم للمرأة بإزائه من الثوب شيء فترجع المرأة على الزوح بنصف الشأة وبربع قيمة الرَّضاُّع؛ لأنَّ ما يقابل الثوب كان بَيعاً وإجارة. وأمَّا رجوع الزُّوج عليها بربع قيمة الرَّضاع؛ فلائه سلم للزّوج [من](٢) بدل الطلاق قدر ثلاثة أرباعه ودلك نصف الشاة وربع الرّضاع ٢٠٠٠ ولم يسلم له ربع الرّضاع فيرجع بربع قيمة الرّضاع؛ لأنّ ما يقابل(1) الطلاق كان حلماً فوجب للزوج عليها ربع قيمة الرّضاع ووجب لها على الزُّوج كذلك، فإن استوت قبمتهما بأن كان أجر مثل رضاعها في السّنة الأولى والثابية سواء التقيا قصاصاً وإن كان أحدهما أكثر (٥) يتراذان الفضل؛ لأنَّ الزوج يرجع عليها بربع قيمة الرَّضاع في السَّنة الثانية وهي ترجع عليه بربع قيمة الرّضاع في السُّنة الأولى وهي ما أوفت.

ولو قال رجل لرجل ادّعى عليه مالاً: أنت بريء من دعواي قبلك على أن تحلف لى ما لي قبلك شيء ففعل ذلك وحلف لم يبرأ؛ لأنَّه علق البراءة باليمين والبراءة على ﴿ الخصومة مما لا يصلح تعليقها بالخطر؛ لأنه مما لا يحلف بها(٧).

وأمَّا فيما يجوز الصَّلح عن العيب وفيما لا يجوز:

رجل اشترى عبداً فباعه ثم وجد به عبباً لم يرجع بنقصان عيبه؛ لأنّه [قد]^(۸) خرج عن ملكه بفعل قاطع للملك فينقطع حقه عن العين^(۹).

ولو رجع المشتري الثاني على المشتري الأول بنقصان العيب وقد مات العبد ثم صالح المشتري الأول البائع عن (١٠٠) العيب على شيء لم يجز الصّلح في قول أبي حيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى(١١٠): يجوز . وهذه المسألة فرع لمسألة أخرى وهي(١٢): أن المشتري الثاني إذا رجع على بانعه هل يرجع هو على الباتع الأول؟ على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يرجع (١٣) وإذا صالح فقد صالح عمّا ليس بحق له، وعلى قولهما رحمهما الله تعالى: يرجع فإذا صالح نقد صالح عما هو حق له. هما

⁽١) في اجه: ساقطة.

⁽٢) - في الله: سالطة.

 ⁽٣) في اداء: قلائه سلم. . . . وربع الرضاع: ساقطة.

أنَّى اجمة وقده: يقابله.

⁽٥) في اجه: ساقطة.

⁽١) في لجا: عن،

⁽٧) - في اجدا: ساقطة.

⁽٨) - في ١١٥: ساقطة،

⁽٩) - في دجه ودده: الغير.

⁽١٠) في اجا: من.

⁽١١) نئي فبره وفدة: وفي قولهماء

⁽۱۲) في اجدا وادا: وهو (١٣) نَيَ اجِهَ وقده " ساقطة ،

رحمهما الله تعالى يقولان: إن البائع الثاني (١) إنّما لا يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه (١) المشتري الثاني؛ لأنّه سلم له عوض الجزء العائث فإنه باع من غيره على تقدير أنه سلم عن العيب، وهذا المعنى زال فيرجع، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إنّما لم يرجع ولأنّ الزّجوع بالعيب من حقوق الملك فيزول يزوال الملك وبالبيع من عيره وال الملك حقيقة وحكماً. أمّا حقيقة: فلا شك، وأمّا حكماً: فلأنّ البيع قطع للملك وليس بإنها، بخلاف ما لو مات عند المشتري ثم اطلع على عيب؛ لأنّ الموت والعتق إنهاء للملك.

ولو اشترى شيئاً من الحيوان فوجد بعينه بياضاً فصالحه منه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح وردّ عليه ما أخذ؛ لأنّه أخذ الدّراهم بدلاً عن ذهاب البصر، فمتى عاد البصر سلم المبدل فلا يسلم إلى (٢) البدل.

ولو باع منه متاعاً ثم صالحه على دراهم يحط عنه على أن أبرأه من كل عيب به (3) جاز، ولو اشترى العيب (6) لم يجز. والعرق: أنّ الصّلح عن العيوب صلح عن حصة العيوب من الثمن بدراهم معلومة وشراه العبوب شراء بحصة العيوب من الثمن بدراهم معلومة لكن حصة العيوب من الثمن مجهولة (1) لا تعرف فإن قدر ذلك فاشترى على ذلك منه بدراهم معلومة لا يجوز، ولو صالح منه على در هم معلومة جاز استحساماً فكذا هنا

ولو أشترى ثربين كل واحد يعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد بأحدهما عيباً فصالحه على أن يرده بالعيب على إن زاده في ثمن الآخر درهماً فإنّ الرّد جائز، وزيادة الدرهم باطل لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز شيء من ذلك؛ لأنّ الرّد بالعيب متعذر فبطل (٧) [القبض بتراضيهما] (٨) وأنه يوجب (٩) فسخ العقد والإقالة سواء.

ولو تقايلا البيع في أحدهما على أن يزيد [له] (١٠) المشتري درهماً في ثمن الآخر [وكان] (١١) الاتفاق (١١) بعد القبض صحت الإقالة وبطلت الزيادة عندهما رحمهما الله تعالى؛ لاتهما يجعلان الإقالة فسخا والفسخ ممّا لا تبطله الشروط الفاسدة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: الإقالة متى حصلت بعد (١٦) القبض تصير بيعاً جديداً، فصار كأن المشتري قال للبائع: بعتك (١١) هذا الثوب على أن تزيد لي درهماً [في ثمن] (١١) الأجر [ولو قال] (١١) هذا: فسدا جميعاً.

⁽١) غي قجه: ساقطة. (٩) غي قجه: يرجد.
(١) غي قجه: ساقطة، وهي زيادة في قده.
(٢) غي قجه: على.
(٣) غي قجه وقده. له.
(١) غي قجه وقده. الإقالة.
(١) غي قجه: ساقطة،
(١) غي قجه وقده. الإقالة.
(١) غي قجه: ساقطة،
(١) غي قجه وقده. الإقالة.
(١) غي قجه: الحباب.

⁽ه) في اجدا: العبوب. (١٤) في اجدا: معلومة. (١) في اجدا: معلومة.

 ⁽١٥) تي دوه، متعدر ببطل: ساقطة، (١٥) تي داه؛ ساقطة،
 (٧) تي داه؛ ساقطة، وهي في دويه ودده، (١٦) تي داه؛ ساقطة

ولو اشترى رجلان عبداً فوجداً به عيباً فصالح البائع [أحدهما على شيء](١) لم بكل للآخر أن يرد نصيبه(٢). في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا رحمهما الله تعالى: له أن يردّه. [وهذه المسألة](٢) هي مسألة تفريق الصفة.

ولو اشترى عبداً وأبرأه من العيوب أو صالحه على شيء قبل أن يقبضه ثم حدث عند البائع عبب آخر لم يكن له أن يرده بذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى؛ له أن يرده إذا حدث بعد البراءة أو الصلح وقد مرت المسألة.

ولو اشترى رجل لرحل جارية (٤) بألف درهم ثم ظفر (٥) المشتري بعيب جحده الباتع فاصطلحا على أن يحط كل واحد منهما عشرة ويأخذها رجل أجنبي رضي بذلك فهو (١٠ جائز، وحط المشتري جائز وهو رضي بالعبب فإن شاء الأجنبي أخذها بألف درهم [غير عشرة دراهم] (٧) وإن شاء ردها وَحَطَّ البائع لا يجوز.

أمّا جواز البيع من الأجنبي بما وراء المحطوط: فلأنّ المشتري باع ملكه من الأجنبي بثمن معلوم فجاز. وأمّا جواز حط المشتري؛ فلأنّ حطه لاقى ملك نفسه فإن حط الأجنبي من الثمن عشرة والثمن مملوك على الأجنبي أكثر ما في الباب أن هذا الحط مشروط في البيع لكن هذا الحط مشروط في معى الاستثناء، فلو استثنى عشرة من الألف لم يفسد البيع فكذا هذا. أمّا عدم جواز حط البائع؛ فلأنّه حط عن الأجنبي؛ لأنّه شرط الحط في عقد الأجنبي وليس للبانع (^) على الأجنبي ثمن، لكن لم يفسد بهذا الشرط العقد؛ لأنّ الشرط الفاسد متى شرط في العقد إنّما يفسد العقد (٩) إذا جرى بين المتعاقدين وهنا جرى بيد الفاسد متى شرط في العقد إنّما يفسد العقد (٩) إذا جرى بين المتعاقدين وهنا جرى بيد العاقد والأجنبي، وإنّما يخير الأجنبي؛ فلأنّ الأجنبي لزمه بسبب هذه الجارية زيادة ثمن لم يرض بها؛ لأنّه رضى أن يكون ثمن الجارية ألفاً إلاّ عشرين والآن يلزمه الألف إلاّ عشرة.

ولو اشترى دابة بمائة وتقايضا ثم وجد بها عيباً فخاصم البائع فاصطلحا على أن يأخذ رجل آخر الدّابة بخمسين درهماً على أن [على] (١٠) البائع من ذلك عشرين وعلى المشتري ثلاثين ورضوا به (١١) كانت الدّابة للرجل بخمسين درهماً [وهذا رضى من المشتري بالعيب وليس على البائع شيء. أمّا لزوم الدّابة للأجنبي بخمسين درهماً (١٢) من غير خيار؛ فلأن (١٢) المشتري باع الدّابة منه بخمسين درهماً وقد رضي به هو فلزمه خمسين درهماً من غير خيار؛ لأنّه لم تلزمه زيادة ثمن (١٤) لم يرض به بخلاف المسألة الأولى؛ لأنّه باعها بما

ني (أ): ساقطة.
 (٨) ني (جه): للأجنبي،

⁽٣) في الله: سائطة. (١٠) مي الله: سائطة (١٠) من الله: ١١٥ من الله

⁽¹⁾ في اجا: إلله. (1)

 ⁽٥) قَيْ اجه): طعن.
 (١٢) قَيْ الله: سأقطة.
 (١٣) قَيْ الجه؛ سأقطة.
 (١٣) قَيْ الجه؛ سأقطة.

 ⁽٧) في داء: ساقطة.
 (١٤) وي دجـ وادا: ساقطة.

وراء المحطوط ولم يسلم له دلك. وأما اشتراط العشرين على النائع باطل؛ لأن عشوين من الخمسين الناقبة ثمن وحب للبائع على المشتري الأول فقد وصف ما للبائع مأته عليه وآمه لغو من الكلام.

ولو اشترى ثوباً بعشرة دراهم ثم وجد به عيباً فاصطلحا على أن بأخذه رجل بثمانية، وعلى أن يحط البائع عن المشتري الأول درهماً من الثمن فاصطلحا على ذلك حار فبأخذه الدُّخيل بشمانية وبرد البائع على المشتري درهماً(١) وإن وجد به الدُّخيل عيباً ردّه على المشتري. أمَّا جواز شواء الدَّخيل بثمانية، فلأنَّه اشترى الثمانية، وأمَّا جواز حط البانع عن المشتري درهماً؛ فلأنَّ الحط لاقي ملك نفسه، وأمَّا عدم فساد البيع باشتراط الحط؛ فلما قلنا من قبل، وأمَّا ردَّ الدَّخيل على المشتري إن وجد به عيباً؛ فلأنَّه آشتري منه.

وأمًا ثيما يجوز الصَّلح عن نفقة المرأة وفيما لا يجوز:

ولو صالحت أمرأة زوجها على ثلاثة دراهم عن(٢) نفقتها كل شهر فمضى شهر أخذ به للشهر الماضي؛ لأنَّ نفقة الزوجة تصير ديناً بالقضاء أو بالرَّضي بالتقدير والدِّين لا يسقط إلاّ بالأداء أو (٣) بالإبراء.

ولو صالحها مرة ثانية بعدما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشَّهر على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز؛ لأنَّ الصلح الأولُّ منهما كان تقديراً للنَّمقة لا معاوصة؛ لأنَّ الصَّلح متى وقع على شيء يجور أن يفرض الفاضي لها في النَّفقة على الزوج بحال(؛) كان الصلح تقديراً منهما للنَّفقة لا معارضة، ولهذا لو قالت المرأة: لا يكفيني هذا كان لها أن تخاصم حتى يزيدها (٠٠) إن كان الزوج موسراً فإذا صالحها على مخاتيم دقيق يعشر الثاني^(١) تقديراً أيضاً لا معاوضة، والتقدير الثاني عخالف الأول فيعتبر الثاني ناسخاً للأول.

ولو صالحها مرة ثانية قبل مضي الشهر على ثلاثة مخاتبم دقيق ديناً لا عيناً يجوز أيضاً.

ولو كان له على آخر ثلاثة دراهم دين فصالحه على ثلاثة مخاتيم دقيق(^(٧) لا بعيمه لا يجوز، والفرق: وهو أنَّ الصَّلح منهما وقع معاوضة ثمة: فكان بيع دين بدين فلا يجرز إلا أن يدفع الدُّقيق في المجلس. أمّا هنا قبل مضي الشّهر لم تصر النّفقة ديناً [بعد] (٨) علا يعتبر الثاني معاوضة، بل كان تقديراً للنّفقة على خلاف الأول فيكون ناسخاً للتقدير الأول، حتى لو مصى الشهر ووجب ثلاثة دراهم [دين](١٠) ثم صالحها على ثلاثة مخاتيم دقيق مغير عينه لا يجور. لأنَّه نفقة السرأة تصبر ديناً بالقضاء أو بالرَّضي، فكان هذا الصَّلح معاوضة فكان بيع دين بدين

ولو كفل لها كفيل ما عاشت لزم الكفيل؛ لأنَّ الصَّلَح تقدير منهما للمعقة مكان هذا

في الجها والدا: من الشمن . . . درهماً : ساقطة . (1) في الداء الباقي . في الجها والدا: من . في الجها والدا: أو . وفي الله: أما . والمثبت الأول (٨) في الله ساقطة في الجها: ساقطة . (٩) في الله . ساقطة . (1)

ا في اجباد سائطة. - (Đ

 ⁽a) في لجنه رئية: إدا.

كمالة بالنفقة والكفالة بنفقة المرأة عن زوحها جائزة؛ لأنها كفالة بحق يحب لها على الزول في الثاني والكمالة بدين سبجب في الثاني جائزة كالكفالة، بما ذاب (١) له على فلال ولو ضمن لها كل شهر لم يلزمه إلا شهر واحد ولو قال: ما دامت امرأته لزمه ما دامت امرأته

أما الأول: فلأنّ العمل بحقيقتها كلمة كل متعذّر؛ لأنّ حقيقتها الأبد فيتناول كل شهر إلى الأبد، وهما لا يبقيان على الأبد فلغا كلمة كل، فصار كأنّه قال: كفلت لك بنفقة شهر.

وأما الثاني: فلأنه كفل بنفقتها ما دامت امرأته والكفالة بنفقتها ما دامت امرأته تتحنن فلو^(۲) لم تصح إنّما لا تصح لمكان جهالة المكفول به وجهالة المكفول به ^(۳) لا تمنع صحة الكفالة. فأمّا الكفالة إلى الأبد: لا تتحقق؛ لأنّهما لا يبقيان فتلغو كلمة كلّ.

ولر ماتت وبقي لها عليه نفقة من هذا الصلح بطلت عنه؛ لأنَّ النَّفقة تسقط بموت أحدهما عندنا؛ لأنَّها صلة [من وجه](٤) والصلات لا تستحق بعد الموت.

وكذلك لو صالحته من نفقتها ونفقة ولدها الصّغير وأجر الرّضاع لها جاز إن كان الطلاق باثناً، وإن كان رجعياً فلا أجر لها. أمّا صلحها عن نفقتها جائز؛ فلأنّ نفقتها حقها. وأمّا صلحها عن نفقتها جائز؛ فلأنّ نفقته ولدها جائز أيضاً؛ لأنّ الأب هو العاقد من الجانبين والأب يصلح أن يكون عاقداً من الجانبين (⁽¹⁾؛ لأنّه هو الذي ولي هذا الصّلح على (^(٧) الصّغير. ألا ترى: أنّه يبيع منه ويشتري منه. وأمّ صلحها على (^(٨) أجر رضاعها؛ فلأنّ الصّلح على أن يعطيها أجراً على الرّضاع استئجار لها على إرصاع ولده منها (^(٩) وذلك جائز في ظاهر الزواية بعد الطلاق الرّجعي.

ولو مات الزوج وقد بقيت عليه نفقتها أخذت من تركته وصارت غريماً من غرماته وخاصمتهم. وهذا الجواب صحيح في أجرها على الإرضاع؛ لأنّ الأجرة عوض والعوض لا يسقط بموت من عليه الثمن والمهر.

ولو صالح الزوج [امرأته](۱۰) وهي تعتد منه على دراهم معلومة ما دامت تعتد منه فإن كانت تعتد [بالحيض لم يجز، وإن كانت](۱۱) بالشهور حائز. والفرق: وهو أنها إذا كانت تعتد بالحيض كانت حصة كل يوم من المصالح عليه(۱۱) مجهولة، وأنه يحتاج إلى استيفاء حصة كل يوم بعد الصّلح؛ لأنّ ما مضى من اليوم تصير حصّته ديناً فبكون لها استيفاء ذلك ففسد لهذا لا لجهالة المصالح عنه؛ فإذا كانت تعتد بالأشهر(۱۲) كانت الحصة (۱۲) معلومة.

(۸) - فی اجا رادا′ علی		في فجال دب.	(1)
(٩) في فجه: ساقطة.		في فجيه رفداً: فلو.	(1)
(١٠) في اله: ساقطة.		في أجه: ساقطة.	
(١١) في الله: ساقطة.		فيُّ ﴿ أَنَّ سَافَعَكَ .	
(١٢) في دجره: سائطة.		التي الجراء من.	(0)
(١٣) في ادا: بالشهور.	الحانين: ساقطة.	أَ فَي قَاجِهُ } وَالْأَبِ	(7)
(١٤) مُ أَ فجاءَ: الجمعة.		في أحية: مثلار	

الفصل الثالث

في صلح أحد ربي الذين عن دين مشترك واستيفاء أحد ربي الدين الذين (١) المشترك إلى آخر الفصل

رجلان لهما على رجل دين فأراد أحدهما أن يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيه نصيب فالحيلة في ذلك: أن يبيع من المطلوب^(۱) كفاً من زبيب بمائة درهم ويسلم إليه ثم يبرته^(۱) عن نصيبه من الذين، ويطالبه بثمن الزبيب فحينئذ لا يكون لشريكه فيه نصيب؛ لأنه لا شركة في هذا الذين.

ولو كان دين على رجل بين رجلين فاشترى أحدهما بنصيبه منه ثوباً يضمن ربع الدّين لشريكه ويرجعان عليه بنصف الدّين بينهما نصفين؛ لأنّ المشتري بنصيبه من الدّين وجب عليه للبائع مثل نصيبه من الدّين فوقعت المقاصة بين الدّينين فصار المشتري مستوفياً نصف الدّين بحكم المقاصة.

ولو استوفى حقيقة نصف الدّين شاركه الشّريك فيما قبض ثم برجعان على الغريم بنصف الدّين كذا هنا.

ولو صالحه من نصيبه على ثوب فإن شاء ضمن لشريكه ربع الدّين وإن شاء أعطاه ربع (٢) الثوب. فرق بين الصّلح وبين (١) الشراء، والفرق: أنّ مبنى الصّلح على النحوز بدون الحق فصار كأن المصالح (١) أبرأه عن بعض نصيبه واستوفى البعض، فلو قلنا بأن يعطيه ربع الدّين من غير خيار يتضرر؛ لأنّه لم يستوف نصف الدّين كاملاً فخيرناه نفياً (١) للضرر. فأمّا الشراء مبناه على المماكسة فصار مستوفياً نصف الدين بكماله للمقاصة وإذا أحر أحدهم نصيبه إلى شهر لم يجز في قول أبي حنيقة رحمه الله تعالى، وجاز في قول أبي يوسف فصيبه إلى شهر لم يجز كما لو كان الدّين كله له، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: بلى، حقه فيجب أن يصح كما لو كان الدّين كله له، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: بلى، لكن الحق بصاحبه ضرر؛ الآنه بالتأجيل قصد أن يمقل جميع مؤنة النقاضي (١) والقبض على صاحبه فإنّه منى صعح الناجيل لا يجب عليه التقاضي قبل حلول الأجل، وإنّما يتغاصى (١٠)

 ⁽١) هي فجه: ساقطة.
 (١) في فجه وقده: المصالح، وفي فأه الصلح، والمثبث الأول.

 ⁽۲) في دجه: ساقطة.
 (۷) في دجه وادا: هنا.

 ⁽٣) مَيْ الجه: ويبرقه.
 (٨) مَيْ الجه: ساقطة.
 (٤) مَيْ الجه: واده: تصف.
 (٩) مَيْ الجه: واده: القاصي.

 ⁽٤) نَيْ دَبِهِ وَدِدَا: نَصِف. (٩) نِي دَبِهُ وَدَدَا: القَاصَي (٤) نِي دَبِهُ وَدَدَا: القَاصَي (٤) مِي دَبِهُ وَدَدَا: يَقَاصَا.

صاحبه بنصيبه (۱) فإذا قبض ذلك ثم حل الأجل كان للذي أجل (۲) أن يشاركه فيما قبص فيصر ما بقي على الغريم بينهما، ثم يؤجل نصيبه من الباقي ثم وثم.

ولو قال أحدهما: الدّين عليه إلى سنة وأنكر صاحبه أو وهب منه جاز ذلك عليه خاصة في قولهم جميعاً. أمّا الإقرار؛ فلأنه لم يلحق بصاحبه ضور؛ لأنّ ما يحلق صاحب من مؤنة النقاضي [والقبض يلحق بسبب إلكاره لا بسبب إقرار صاحبه؛ لأنّ صاحبه أقر أن الدّين وجب مؤجّلاً من الأصل والدّين المؤخل لا يكون عليهما التقاضي]⁽⁷⁾ قبل حلول الأجل وبعد حلول الأجل يجب عليهما قما أقر به المقر ليس بسب لإيجاب زيادة المؤنة على صاحبه، وإنّما صادبه، وإنّما صادبه المؤخل لا يلحق ضرو بصاحبه؛ لأنّه لا تزداد مؤنة التقاضي والقبض.

ولو قال أحدهما: كان للمطلوب على دين قبل ذلك صار نصيبه قصاصاً ولا يضمن لشريكه شيئاً ويرجع شريكه بنصيبه على المطلوب؛ لأنّ المقرّ ما أقر باقتضاء الدّين وإنّما أقر بقضاء ما وجب عليه للغريم؛ لأنّ الدّينين يصير قصاء عن الأول؛ لأنّ الفضاء يتلو الوجوب وإذا لم يصر المقرّ قابضاً لا يشاركه صاحبه، وكذلك لو جنى عليه جنابة عمد دون النّفس عمداً لا يوجب القصاص يكون أرشها نصف الدّين أو⁽¹⁾ أفسد مناعاً برىء من حصته ولم يضمن لشريكه شيئاً. أمّا الجناية؛ فلأن الحاني وإن اقتضى نصيبه بحكم المقاصة لكن لم يستنفذ بهذا الاقتضاء عين^(٥) مال، ولا عيناً له حكم المال، وإنّما ملك أرشاً وجب في ذمته للمطلوب وأنّه دين قلم يكن لشريكه أن يتبعه بشيء لما نبيّن في المسألة الثانية.

وأمّا إفساد المتاع بأن رمى بالنار ثوب الغريم فأحرقه (٢) فالمذكور من الجواب في رواية أي سليمان رحمه الله تعالى، وذكر في بعض رواية أي حفص رحمه الله تعالى فيه خلافاً. وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لم يضمن لشريكه شيئاً، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: يضمن وأحمعوا على (٧) أنه لو أخذه ثم احترق فيضمن لشريكه وإنّما الخلاف فيما إذا (٨) أفسده قبل الأخذ، محمد رحمه الله تعالى يقول: المفسد اقتضى نصيبه من الدّين وملك بهذا الاقتضاء عين (١) مال؛ لأنّ ضمان الاستهلاك يفيد الملك في المضمون من أول وقت التاول وتأكد ملكه فيه؛ لأنّه صار بحال لا ينفسخ ملكه فيه بالهلاك فوجب أن يضمن لشريكه (١١) [كما] (١١) لو أخذ ثم استهلك. وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: بلى لكن لم يملك (١) عيماً ينقع به فإنّه لم يملك الانتفاع بما ملك من المين في

 ⁽۱) في دچه وادا: بقسه.
 (۷) في دچه، سائطة.

 ⁽٢) في فجه: ساقطة.
 (٨) في فجه: ساقطة.

 ⁽٣) نَيْ (أ): سائطة.
 (٩) نَيْ (جا): عبر.
 (٤) عي (جا): إدا.
 (١٠) غي (جا): إدا.

⁽٥) في اجا غير. (١١) في اأا: ساقطة.

 ⁽٦) أي اجدا: فاحترق (١٢) في اجدا واداد: يملك. وفي (١١: يهلك وأثبنا الأول

أول وقت التناوب بوحه من الوحوه. وإنّما يصمن بشريكه؛ لأنّه فصل نصيبه على نصيب صاحبه بعد أن استوى نصيبهما والعين إنّما حعل أفضل من الذين كما^(۱) أن هي العين من ^(۱) ريادة منهعة ليس في الدّين فإذا لم يحصل له عين مال يتفع به صار حصول ما حصل له ^(۱) من العين وحصول الذّين من العين وحصول الدّين سواء، بل أولى؛ لأنّ في الدّين إنّما لم ⁽¹⁾ يملك التصرف مع غيره ملك من [غيره]⁽⁰⁾، وفي الدّين ⁽¹⁾ المستهلك لم يملك أصلاً وسبب ثبوت المشاركة العضل من النّين وإذا لم يحصل الفضل كان هو والجناية سواء بخلاف ما لو أخده أولاً؛ لأنّه حصل له عين يمكن الانتفاع به وهذا أفضل من النّين.

ولو كان كرّ حنطة لهما فباع أحدهما نصيبه بمائة درهم ضمن لشريكه ربع الكرّ (٢) ورجعا عليه بالنصف؛ لأنّه سلم للمشتري بدل نصيبه من الكر بكماله وسلامة البدل كسلامة المبدل ولو قبض نصف الكرّ حقيقة رجع عليه شريكه بربع الكر ورجعا على الغريم بنصف الكر كذا هنا.

ولو كان لهما عليه ألف درهم جياد فصالحه أحدهما من نصيبه على خمسمانة درهم زيوف شركة في الزيوف إن شاء ولا يضمن ربع (^) الجياد؛ لأنّه قبض الأصل وأبرأه عن الوصف وهو الجودة ولو أبرأه عنهما جميعاً لم يرجع شريكه عليه بشيء فإذا أبرأه عن أحدهما لم [يرجع](١٠) شريكه عليه به [أولى](١٠).

ولو كان لها ألف درهم على امرأة فتزوجها أحدهما على الخمسمانة التي هي (١١) مصيبه من الألف أو تزوجها على نصيبه من الألف لم يصمن لشريكه شيئاً ولو تزوجها محمسمائة مطلقاً يضمن لشريكه ربع الدين، والفرق بين المسألتين: أنّه متى تزوجها على خمسمائة مطلقاً صار الزوج مقتضياً لنصيبه (١٢) بحكم المقاصة وقد حصل له بهذا الاقتضاء عين هو في حكم المال. فصار بمنزلة ما لو اشترى بنصيبه شيئاً. أمّا إذا تزوجها على نصيه من الدّين لم يصر الزوج مقتضياً لنصيبه من الدّين (١٠٠)؛ لأنّه لم يجب للمرأة على الزوج مثل حصته من الألف ديناً في ذمته؛ لأنّ النّكاح متى أضيف إلى دراهم أو دنائير دين للزّوج في النكاح ثم مقط عن ذمتها كما لو سقط نصيبه عن ذمتها بالهنة وبالإبراء. فرق بين النكاح متى أضيف إلى دراهم غير مشار إليها حبث متى أضيف إلى دراهم غير مشار إليها حبث يتعلق في باب الدّين بعين (١٤٠) المشار إليه. وفي باب العين بمثل المشار إليه. والفرق: أن

(A) می اجداد مع ، ده د داد داد د	١) - في فجه الماء
(٩) في تأله ساقية . د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	٢) - في فجه. سائطة،
(۱۱) في فأه. ساقطة.	٣) ني دچه: په،
(١١) مي هيه: سانطة	2) - في فجه: إن لم،
(۱۲) في فجاء: نصيبه،	ە) مَنْ دائا: سائطة أ
(١٣) في فجاه: لم يصر، ، من الذين سا	١٤) - في فجه: العين.
(١٤) في فجاة بقير،	٧) في اجداء الكلُّ.

الدّراهم في باب النّكاح عوض من وحه صلة من وجه والدّارهم في الضلات تتعين، وبي المعاوصات لا، فجعلناه صلة إذا كان ديناً وعوصاً إدا كان عيناً ليكون عملاً بهما.

ولو كان لامرأتين على رجل دين وهو زوح إحداهما عاختلعت منه على نصيبها له يضمن للأخرى (١) شيئاً؛ لأنَّ بدل الخلع صلة من وجه بمنزلة المهر فصار الخلع على نصيبه سواء.

ولو تزوجها على خمسمائة ثم قاصصته (٣) أو خالعها على خمسمائة درهم ثم (١٠) قاصصته شركتها (٥) الأخرى لا يحتاج (٢) لوقوع المقاصة إلى مقاصصتها لكن تقع المقاصمة بينهما من غير مقاصصتهما. قرق بين هذا وبينما (٧) إذا تزوجها على نصيبه من الألف واختلعت مه على نصيبها من الألف، والفرق: ما مر.

ولو استأجرت إحداهما منه داراً بحصتها ضمنت للأخرى ربع الدّين، وكذلك خدمة العبد وزراعة الأرض؛ لأنّها صارت مقتضية لنصيبها حكماً للمقاصة وقد حصل لها مهدا الاقتضاء المال؛ لأنّ منفعة ما عدا البضع جعل مالاً من كل وجه عند ورود العقد عبيه فيضمى لصاحبه كما في الثمن.

وأمّا فيما (^) لأحد الشريكين الدّار والحائط [والأرض] (١) أن يتصرف فيها من غير رضى صاحبه وفيما ليس له ذلك:

دار بين شريكين لأحدهما أن [يسكن](۱۰) في نصيبه؛ لأنّه لا ضرر على شريكه في سكناه ولو كان أرضاً مشتركاً فأراد أن يزرع أحدهما في حصته ففيه روابتان.

دار مشترك بين قوم فلبعضهم أن يربطوا الدّابة فيها وأن يضع الخشب على وجه لا يضر بأصحابه، وهو أن لا يضيّق عليهم الطريق لمرورهم، ولو عطب بها أحد لا يضمن! لأنّه يتصرف فيما هو مملوك له.

سفل الدّار في يد رجل وعلو الدّار في يد آخر فادعى كل واحد منهما الدّار كله، يقتضى بالدّار لصاحب السفل [أن يبني سفله](١١) ولصاحب العلو ما في يده من العدو والطريق إلى باب الدّار، فإذا هدم الدّار فأبى صاحب السفل أن يبني سفله ليس لصاحب العلو أن يجبر على ذلك ؛ لأنّ أحداً لا يجبر على إصلاح ملكه، لكن يقال لصاحب العلو: ابن السّفل وابن عليه العلو، فإن أتاه (١٢) صاحب السّفل وابن عليه العلو، فإن أتاه (١٢) صاحب السّفل وابن عليه العلو، فإن أتاه (١٢) صاحب السّفل (١٢) وأراد أن يسكن فيه (١٤)

(٨) في فيها وقدة: ما.	(١) في أجا وقدا: تضمن الأخرى،
(٩) في ﴿أَهِ: سَاقطة،	(٢) - في ﴿ده: تصبيهما،
(١٠) فيّ «إ٤: ساقطة،	(٣) في فدا: قاضيته.
(١١) في فأه: ساقطة.	(٤) في دجه سائطة
(۱۲) في لجاء ابي. وفي ۱۵۹: أباه،	(٥) في اجدا: شريكة.
(۱۳) مَنْ اجه، الدَّاد، `	(٦) في اجمه. ولا يحتاج: ساقطة،
(۱٤) ئی ددا: تیها،	(٧) في اجا: وبيهما.

حتى يعطي ما أمقت عليه ويكون الشفل في يده بمنزلة(١) الزهن بما أنفن عليه والسقف الذي عليه العلو هو سقف هذا الشفن وكذلك جذوعه وهواديه وبواريه وطينه ولصاحب العلو سكناه على ذلك الأزج والروشن.

رحى ماء بين رجلين في بيت لهما فخربت كلها حتى صارت صحراه لا يجبرال على العمارة وتقسم الأرض بينهما فإن كانت الطاحونة قائمة ببنائها إلاّ أنّه ذهب منها(٢) شي. يجبر الشريك على أن يعمرها مع الشريك فإن كان الشريك معسراً قبل للشريك. أنعق إن شئت ويكون ذلك ديناً لك على شريكك. والفرق بينهما وهو أنه (٣) [إذا](١) انهدم كله لا يجبر؛ لأنَّ له أن لا يصلح ملكه ويقتسمان الشاحة بينهما فيجعلها(٥) شيئاً آخر أما إذ، كان البناء قائماً فهو متعنَّت في الإباء فيجبر على ذلك؛ لأنَّه لا طريق لشريكه بالانتفاع بحصته إلاّ في العمارة فيجبر على ذلك وكذلك الحمام على التفصيل الذي ذكرناه.

حرث بين شريكين أبي أحدهما أن يسقبه فإنّه يجبر على ذلك وقال في بعض المواضع: إنَّه لا يجبر ولكن يقال للآحر(١): اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته في نصف ما أنفقت، ولو خرج من الزّرع شيء قليل يخرج من نصيبه نصف ما أنفق ويرجع على صاحبه بالباقي وموضع معرفته كتاب المزارعة فإن نسد الررع(٧) قبل أن يسقيه ثم أبي أن يسقيه (^١ فلا ضمان عليه. ففي كل موضع أجبر على أن يفعل مع صاحبه فإذا فعل أحدهما بغير إذنه (٩) ولا يرفع إلى الحاكم يكون متطوعاً وفي كل موضع لا يجر على ذلك لا يكون متطوعاً كما(٢٠٠) إذا كان نهر بين رحلين فامتنع أحدهما عن الكري ففعل الشريك فهو منطوع، وكذلك الشفينة يخالف عليها الغرق، وكذا الحمام إذا خربت منها شيء قليل، وكذا العبد بين رجلين حتى فداه أحدهما وكذا السَّفل والعلو، فهو على ما ذكرناه.

درب بين خمسة تقر فباع أحدهم نصيبه من الطريق جاز البيع؛ لأنه بيع المشاع وأنه جائز، ولبس للمشتري أن يمر في هذه الطريق إلاّ أن يشتري داراً للبائع الذي كان له الطريق.

وأمّا الجدار المشترك:

حاتط بين جارين (١١) ليس لأحدهما أن يزيد عليه حملاً بغير إذن صاحبه؛ لأنَّ الملك لهما حائط بين رجلين وفي وجهه طاق فأراد أحدهما أن يجعل ذلك خوارستان يضع فيه الأواني والأمتعة فإذا كان الطلق مرتفعاً من لأساس فليس له أن يحدث بغير إذن صاحبه، وإن كان فَرْجَةً في أصل الحالط من الأرض ترك ذلك حينما بني (١٢) الحالط فإن كان الدي

 (۸) في هجه: ثم إلى أن يستيه: ساقطه (۸) من هجه: ثم إلى أن يستيه: ساقطه	(١) في فجه: غير موجودة وهي في فأه و فده.
(٩) الصمير يعود إلى صاحبه المدكور في اجده	(۲) - ئي دي. سه.
وادا.	(٣) فيّ دجه: ساقطة.
(۱۰) تي اجا: عبا	(٤) - قَيْ قَاء: سائطة،
(۱۹) في اجرا وقدا: رجلين- درور و المنت و المنت و المنت	
(۱۳) في البدة وادا: النيء وفي الله بين، والسئبت	(٦) في ديده: سائطةً.
الاوك	(٧) في قبرون الحرث،

هو في جابه (1) يقر بأن ذلك مشترك بيمهما فليس له أبضاً (1)؛ لأنّ التصرف في ملك الغير لا يحوز إلاّ بإذن صاحبه. وإن كان يدعي ذلك لنفسه خاصة كان له ذلك يفعل فيه ما شاه.

حائط بين رجلين سقط ولأحدهما بنات عورة فطلب من جاره أن يبني فأبى أن يبني قد ذكرنا أنه لا يحبر، قال الفقيه: لا بد من بناء يكون ستراً بينهما وإنما^(٣) قال أصحانا ذلك؛ لاز الزمان كان زمان صلاح فأمّا في زماننا ففسد الزمان والنّاس فلا بد من حاجز يحجز بينهما

حالط بين رجلين لهما عليه حمولة وحمولة (٤) أحدهما أسفل فأراد أن يضع [ذلك](١) بإزاء صاحبه له ذلك؛ لأنّ الجدار بينهما فله أن يستوي بصاحبه(١).

ولو أراد أن يضع حمولته أعلى من صاحبه إن كان الجدار من الأصل إلى الأعلى مشتركاً بينهما قله ذلك، إن كان لا يضر بصاحب الأعلى، وإن كان يضر فليس له ذلك.

حائط بين رجلين فوهى فأراد أحدهما أن يرفعه ليحسنه (٧) وأبى الآخر فينبغي له أن يجبره، ويقول له: ارفع حمولتك بأعمدة ويشهد على ذلك؛ لأنّي أرفعه في وقت كذا، فإن فعل فبها وإن لم يفعل فله أن يرفع الجدار، فلو سقطت حمولاته فلا ضمان عليه؛ لأنه حصل ضرورة لا قصداً.

حائط بين اثنين، ولأحدهما عليه حمولة وليس للآخر عليه حمولة فأراد أن [يضع] ما عليه الله عليه عليه الله الله الله أن يضع حمولة (١١٠) مثل حمولة صاحبه (١١٠) إن كان الحائط يحتمل ذلك وكونه كما لو كان جذوع أحدهما أكثر فللآخر أن يزيد في جذوعه إن كان يحتمل ذلك وكونه حديثاً أو قديماً ليس بشيء.

ولو كان لهما عليه جذوع فأراد أحدهما أن يحوّله عن موضعه إن كان التحويل من جانب الأيمن فليس له ذلك ولو كان عالياً خانب الأيمن فليس له ذلك ولو كان عالياً فسفّله (۱۲) لا بأس به إذا (۱۳) أسّ الحائط يحتمل ما لا يحتمل رأسه فكان هذا أقل ضرراً.

حائط بين اثنين انهدم وأحدهما غائب قبنى الحاضر في ملكه جداراً من خشب وبقي موضع الحائط على حاله، ثم قدم الغائب فأراد أن يبنيه ملتزقاً بجدار صاحبه ويجعل الأس كله في (١٤) ملكه ليس له ذلك؛ لأنّ الأسّ مشترك بينهما، وإن بنى وترك نصف الأس مما يلى إلى جدار صاحبه فله ذلك، لأنّه بنى في ملكه.

حائط بين رجلين انهدم جانب منه فظهر أنه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع

(٨) في الله: الماطة.	ا) أني اجـ1: حائطه.	1)
(٩) - نيّ فجا: سائطة	١) اللَّيْ فجاء، ساقطة،	
(١٠) في اجا: هله أن يصع حمولة. ساقطة،	٢) في اجه: دائماً،	")
(١١) في ١٤١. وليس للآخر حمولة صاحبه: ساقطة.	8) في اجه: سائطة.	
(١٢) في فجدًا وقده. يسقله ،	ه) في واء: ساقطة.	1)
(١٣) في أجدًا وأده: لأنَّ.	٦) - في اجه: يسرى يتباحيه,	
(11) تَيْ اجِهَ: ساتطة،	٧) - في اجاه واداة: ليصلحه.)

حداره ويقول: يكفينا جدار واحد سترة لما، وقال الآخر: إدا بقي ذو طاق واحد يهييه. (1) وينهدم إن سبق الإقرار منهما أنّ الحائط بينهما قبل أن يظهر أنّه ذو طاقين فكلاهما مشترك بينهما، وليس لأحدهما أن يحدث شيئاً بغير إذن شريكه، وإن أقر أنّ كلّ حائط مما يليه فهو لصاحبه عله ذلك؛ لأنّه تصرف في ملكه.

حائط بين رجلين والأحدهما عليه حمولة فمال إلى أحدهما فأخبره بذلك وأشهد عليه (٢) ولم يرفع حتى انهدم وكانا مقرّين بأن الحائط بينهما فما أفسد على شريكه (٣) فهو ضامن نصف قيمته؛ لأنّ الحائط بينهما.

ولو أصلحه أحدهما إن فعل ذلك بأمر⁽¹⁾ صاحبه أو بأمر الحاكم⁽⁰⁾ فله أن يرجع عليه بنصف ما أنفق وإلا فيكون متطوعاً إلا إذا أراد أن يحمل عليه فله أن يمنعه حتى يعطي نصف ما أنفق أو يعطي نصف الأول له أن أن يعطي نصف الأول له أن أن يعطي نصف الم يعطه نصف ما أنفق هكذا ذكر في الأنوازل!.

بيت لرجل وحائط مشترك بينه وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته غرفة ليس لشريكه أن يمنعه إذا لم يكن في ذلك معتمداً على الحائط ولا يضع عليه خشب ويضع (1) ذلك في جدار (٧) نفسه؛ لأنه لم يتصرف في ملكه عيره.

رجل له حائط ووجهه في دار رجل فأراد صاحبه أن يطين حائطه ولا صبيل له إلى ذلك إلا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدّخول، أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويقل^(٨) الطين فمنعه صاحب الدّار، أو له مجرى ماه^(٩) في داره فأراد حفره أو إصلاحه ولا يمكنه ذلك إلا بدخول داره وهو يريد أن^(١١) يمنعه فيقال^(١١) لصاحب الدّار: إمّا أن تتركه حتى يدخل ويصلح ملكه وإمّا أن تصلحه بماله، وبه أخذ العقبه أبو اللّيث رحمه الله تعالى. ونظير هذا:

الماء إذا كان في حوض في كرم إنسان ورجل يحتاج إليه وصاحب الكرم يمنعه من السّخول في كرمه، فبقل له: إمّا أن تخرج الماء أو اتذن لي بالدّخول لأغترف منه.

حائط مشترك بين رجلين ونصيب أحدهما أرقع فهُدِم (١٢) الحائط فاتفقا على أن يصلحاء فلما بلغ البناء إلى موضع سقف هذا فأبى أن يبني بعد ذلك فلا يجر على ذلك؛ لأنّ ما زال ليس له عليه (١٢) حمولة.

⁽۱) في قجه وقده، يني.
(۲) في قجه وقده، يني.
(۲) في قجه وقده، يني.
(۲) في قجه: وأشهاد عليه: ساقطة،
(۲) في قجه: على شريكه: ساقطة،
(۱) في قجه: وقده: ساقطة.
(٤) في قجه: إذن.
(٥) في قجه: المحافط،
(١) في قجه وقده: عامده.
(١) في قجه وقده: ويقمل،
(١) في قجه وقده: صاقطة.

حائط بين رجلين والأحدهما عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع [عليه] جذوعاً فعنعه من ذلك صاحبه والحائط لا يحتمل الجذعين فإن كانا مقرين بأن الحائط بينهما بقال لصاحب الجذوع: إن شئت فارفع حملك عن الحائط، فتستوي بصاحبك وإن شئت فعط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل؛ لأنّ البناء لهما والأحدهما عليه حمولة وللآخر لا فأمّا إن فعل ذلك بظلم (٢) فهو متعدي والكف عنه واجب وأمّا إن فعل ذلك بأمر صاحبه فهر عاربة. ألا ترى: أن الذار إذا كان بين رجلين وأحدهما ساكن فأراد أن يسكن فيه والذار لا يسع لسكاهما فإنّهما يتهايآن كذا هنا وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى.

حائط بين دارين لأحدهما آزج من لبن أو^(٣) آجر⁽¹⁾ والحائط لصاحب الأزج بمنزلة صاحب الجذوع.

حائط بين رجلين قدر قامة فأراد أحد الشّريكين أن يزيده طولاً فللآخر أن يمنعه؛ لأنّ بالأول كفاية.

وأمًا فيما لواحد أن يفعل في الطريق [تصرفاً](°) وليس لفيره أن يمنعه:

زقاق غير نافذ فأراد الرّجل أن يتخذ طيناً في الطريق إن ترك من^(١) الطريق مقداراً يمرّ النّاس فيه أن يتخذ في الأحايين مرة لا يمنع^(٨) من ذلك، وكذلك لو أراد أن يتخذ آرياً أو دكاناً أو غير ذلك لما ذكرنا.

القصل الزابع

في المسائل المتفرقة

الخليفة إذا جعل غيره ولي عهده بعد موته ثم مات يجب على الناس أن يعملوا^(١) بما أمر^(١) به أمر^(١) به أنه ويصير الثاني خليفة كما فعل أنو بكر رضي الله عنه، فإنّه فوض الأمر في حياته إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكذلك [الموصي]^(١٢) أن يوصي إلى غيره بعد موته.

رجل غرس شجرة الفرصاد في الطريق إن كان لا يضر بالطريق فلا بأس به ويطيب للذي غرس فرصاده وورقه ولو كان شحرة الفرصاد في المسحد فلا بأس بأكل توته؛ لأنه لو لم يأكل يضيع ولا يجوز أخذ ورقه.

رجل أراد أن يتخذ في داره بستاناً ليس لجاره أن يمنعه عن دلك إن كانت الأراضي

ا في اجا والدا: ساقطة.	(Y)	قي ⊄آ⊅∶ ساقطة .	(1)
نيُّ دجه: لا ينفع.		في اجه: ساقطة،	
في أجراز العمل إليه.		ا في اجه: أو: سائطة.	

⁽٤) في اده: أر آجر: ساقطة، (١٠) في اده: بما أمر: ساقطة،

⁽a) في داء: بنا المرب المالغة: (1) في داء»: بنا المرب المالغة: (1) في داء»: بنا المربد: سائطة،

⁽١) في الجداد في (١٢) بي الله: سأبطة

صلبة لا يتعدّى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت الأراضي رخوة دات نزّ ويتعدّى ضرره إلى حداره فله أن يمنعه؛ لأنّ له أن يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة للقرب والبعد.

رجل له على رجل دين وهو جاحد فمات الطالب فالأحر له في الآخرة؛ لأنّ الذّين هاله فلو أن المطلوب قضى ورثته برىء من الدّين ولم ينج من المبت بما ظلمه وجحده ومعه حتى مات؛ لأنّه جنى عليه.

الأشياء التي تباع على ظهور الدُوابِ فامتنع البائع من الحمل إلى منزله فإن كان حطباً أو فحماً (١) أو تبنأ يجبر على ذلك؛ لأنه جرى (٢) [فيه] (٣) العرف، ولو كان غيره فاشتراه بشرط الحمل يفسد البيع؛ لأنه لا عرف فيه ولا يقتضيه العقد فيفسد البيع.

رجل قال لآخر: أجرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها الرّجل وأكلها إن لم يكن بينهما تهادي ولم يكن له مثل.

رجل اشترى تراب الصواغين بعوض ولم يجد فيه ذهباً أو فضة فالبيع فاسد وإن كان فيه ذهب أو فصة فالبيع أن جائر ولا يأكل الصائغ من ذلك؛ لأنّه ثمن متاع الناس إلا أن يكون زادهم في متاعهم بقدر ما سقط منه (١) في التراب.

رجل اشترى حنطة مجازفة وقد رآها ولم يقبصها حتى جفت (٧) ونقصت فلا خيار له فيها ولو اشترى رطباً مجازفة فصار تمراً قبل أن يقبضها فله الحيار؛ لأنّ في الفصل الأول نقص (٨) المبيع وشرط الرّد أن يرد كما قبض (٩) ولا كذلك في الفصل الثاني.

ولو أن رجلاً باع صوفاً في فراش فأبى فتقه فإن كان في فتقه ضرر لم يجبر على الفتق وإن لم يكن فيه ضرر أجبر على ذلك (١٠٠)، وإن اختلفا في الفتق فإن على الباتع أن يفتق شيئاً حتى ينظر إليه (١١٠) المشتري فإن رآه ورضي به أجبر على فتق الباقي؛ لأنّ التسليم واجب [عليه] (١٢٠) ولا يمكنه التسليم إلا بذلك.

رجل اشترى طاوساً بثمن معلوم على أن يقد بعضه حالاً وبعضه إلى النبرور علما حمله [إلى منزله](١٢) وجده معيباً فجاء إلى البائع وأخبره بذلك ودفعه إليه ولم يقبله (١٤) ولم يأحذه فحمله إلى منزله فمات، ليس عليه من الثمن شيء؛ لأنه رده عليه؛ لأنه ليس في وسعه إلا ما وجد منه في الرد ولا يكون هذا البع فاسداً إذا كانا يعرفان وقت النبرور. أما (١٥) إدا كانا لا

في قدة - فحماً، وفي قأة و فجــة: قـمحاً ولمل ما في قدة هو(٨) - في فجـه، نفس. (۹) نئي ده، منص. (۱۰) أي الفنق الصُّوابِ ولذا أثبتناه. (٢) في (حدة و(دة) جرى، رقي (أه) صرف والمشت الأول. (١١) مي لجا ساقطة. أَنَّى (أة) ساقطة. (١٢) في داه سانطة **(Y)** (١٣) مي els: ساقطة . ا في اجدا ' فيه (1) في فجا فأسد. . فالبيع ساقطة. (12) في وحه، طم يقبل (10) في دجه إلا (0) أ في الجداد ساقطة ، (٧) - في لجدا: خست،

يعرفان [ذلك](١) فحينتذٍ يفسد البيع ولا يبرأ عن القيمة إلا معمول(١) المائع أو مفصاء الفاصي, لأنّ العين مصمون عليه بالقيمة بمنزلة الغصب.

رجل باع أرضاً إلا هذه الشحرة بعينها قالبيع جائز ويمنع البائع من(٢) أن يدلي أغصار الشجرة في ملكه؛ لأنَّ ما عدا الشجرة ليس بملكه.

رجل اشترى شاة أو بقرة على أنّه بالخيار فاحتلب لبنها فهو على خياره ما لم يشترها أو يستهلكها؛ لأنه فات(ع) شيء من المبيع.

رحل اشترى عبداً وله مال باعه المولى مع ماله فإن لم يسم ماله فالبيع فاسد ولو قال: أبيعه مع ماله وسمّى فالبيع جائز. إذا كان الثمن يزيد على الدّراهم التي للعبد ليكون الثمر بعضه بإزاء الدراهم وبعضه ثمناً للعبد وإن كان أقل لم يحز وكدلك ماله دنانير فاشتراه بالدّراهم أو على العكس جاز الشراء سواء كان الثمن أقل أو أكثر(٥) بعد أن تقابضًا حصّة التنانير بالدّراهم فإن لم يتقابضا [حتى تفرّق](١) بطل البيع في حصة الصّرف وبقي في حصة العبد وإن كن ماله ديناً فالبيع فاسد وإن كان بعضه ديناً (٧٠) وتعضه عيناً فالبيع في الكلُّ فاسد ومعنى قول النّاس في صكاكهم (^) كل عشرة بوزن سبعة: يعني وزن كل عشرة من الدّراهم وزن سبعة مثاقيل من الذهب. وذلك؛ لأنَّ الدَّراهم على عهد عمر بن الخطاب رضي اللهُ تعالى عنه [على](١٩) ثلاث مراتب: بعصها: اثنا عشر قيراطاً، وبعضها: عشرون، وبعضها: عشرة، وتجري الخصومة في دلك في مبايعاتهم والذَّهب عشرون قيراطاً فأخذ عمر رضي الله تعالى عنه من كل نقد ثلثه فصار أربعة عشر قيراطاً فحعل وزن الدّراهم أربعة عشر قيراطاً فصار وزن كل عشرة من الدّراهم سبعة دنانير وزناً إلا أن أهل الحساب يأخذون الدّراهم اثنى عشر قيراطاً لما أنه أقل كسراً ولكن في الأصل كذلك.

ولمو كان لرجل عمارة في أرض رجل فياعه إن كان ذلك بناء أو أشجاراً جاز بيعه إذا لم يشترط تركها، وإن كان كراباً أو كري الأنهار ونحوه لم يكن ذلك بمال ولا شيء بمعنى مال [لا]^(۱۱) يجوز.

رجل أوصى إلى رجل أن يجعل ثلث ماله حيث شاء أو حيث يرى، فمات قبل الرَّفية بطلت الرصية، ولو جعلها في حياته لقوم فلم يقبلوها رجعت إلى الوارث(١١١) ولم يكن له أن يجعلها لغيره؛ لأنَّه انتهت الوصية.

رجل صالح في(١٣) دار ادعاها على مائة درهم فهو جائز(١٣) فلا شععة للشَّفيع؛ لأنَّ

(۱۳) تی دد: حاحد،

ص الله. ساقطة. (1)

⁽A) في اجا: صكاكهم: ساقطة، في اجه: بقول، وهو تصحيف (٩) - تي تأه: ساقطة. **(Y)**

في اجه: ساتطة. (١٠) في دأه: ساقطة.

فيُّ قأة: قلت، وفي احجة وقدة: أثبتناه. **(£)** (١١) في ادا: الورثة. (0) (١٢) في نجا وادا: من.

نَى اجـه: قلبلاً أو كثيراً. في (أ): سائطة. (1)

في اجماد فالبيم ديناً: ساقطة .

الصَّلَح على الإنكار ليس ببيع في حق المدعى عليه.

رجل أمر رجلاً أن يبيع مملوكه هدا^(١) بألف درهم فباعه وقبض الثمن فردها إلى البائع ثم إن البائع زاد في العقد داراً قيمتها خمسمائة فهدا جائز و[صار](١) العبد والذار بالف درهم والوكيل متطوع فيما زاد، وللشفيع أن يأخذ الذار [مالشفعة](") بثلث الألف، ولو استحقت الدَّار يرجع بثلث الألف على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الأمر سيء، وإن استحق العبد يرجع الوكيل بالألف كلها فيدفع ثلثيها إلى المشتري والثلث له؛ لأنَّ الأمر أمره ببيع العبد بالألف وهو باع العبد والدّار بالآلف فيرجع عليه بالألف(1) والمشتري اشتر ه بثلثي الألف فيرجع بذلك.

مملوك صغير بين شريكين يجبران على التّفقة، وكذلك الكبير؛ لأنّه لو كان لأحدهما يجبر فكذا إذا كانت [بينهما بخلاف الدّابة فإنّها إذا كانت لأحدهما لا يجبر فكذا إذا كانت](٥) بين اثنين، فإن أنفق أحدهما وقال الآخر: ليس عندي ما أنفق عليه يبيعه الحاكم ممن ينفق عليه، فإن لم يحد ينفق عليه (٦) من بيت المال فإذا (٧) قال الشريك: أنا أنفق عليه، يكون ذلك ديناً عليك (٨) بحصتك أمر بذلك ولا يجبر فإن زادت النفقة على قيمة العيد فذلك على مولاه.

ولو كانت داية أو نخلاً فإنّه لا يجبر على ذلك.

إذا كان لرجل نخلة في ملكه فخرج سعفها إلى ملك غيره فأراد الآخر قلعها فله ذلك؛ لأنه قد شغل أرضه بملكه فله أن يفرغه إدا كان لا يفرغ صاحبه. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

⁽٥) مي (٥) ساتطة. (٦) بي اجرا وادا: سائطة. (۱) قى قرە: ئۇداً.

⁽٢) في (h): ساقطة، (V) بي اجاء فان، سي ساهطه، (٤) في دجاء وقدة: وهمو باع بالألف: (٨) في دجاء وقدة: عليك، وفي دأه: عليه، وأثبنا ساقطة



بنسب أنو النخر النجسة

قال رضى الله تعالى عنه(١): هذا الكتاب اشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في الألفاظ التي ينعقد بها الرَّهن وفيما لا ينعقد، وفيما يحوز الرَّهن، وفيما لا يجوز، وفي إعارة الرِّهن (٢) وفيما يهلك (٣) الرِّهن بالذِّين، وفيما لا يهلك (٤)، وفيما يقع رهناً بكل الدِّين ويسقط كلُّ الدِّين بهلاكه، وفيما يقع رهناً ببعض الدِّين ويسقط بعض الدِّين بهلاكه، وفيما للرَّاهن أن يقبض بعض الرَّهن بقضاء بعض الدِّين وفيما ليس له ذلك، وفيما يطل الزهن وفيما لا يبطل.

الفصل القاني: فيما يجبر على بيع المرهون وتوابعه وزوائده وفيما لا يجبر، وفيما تجب عليه نفقة الرّهن وكسوته ومؤونة الرّد ودواؤه وغيرها وفيما لا تجب عليه، وفيما يرجع المرتهن على الرّاهن بما أمق على الرهن، وقيما لا يرجع، وقيما يضمن المرتهن وغيره وفيما لا يضمن، وفيما يجب على العبد المرهون السَّعاية وفيما لا يجب، وفي (٥٠) جناية الرّهن وعلى الرّهن، وفيما يدخل تحت الرّهن بيعاً^(١) وفيما لا يدخل.

القصل الثالث: فيما يعود رهناً، وفيما لا يعود، وفي اختلاف الرّاهن مع المرتهن في ملاك الرِّهن واستهلاكه وردِّه واسترداده، وفيما للأب أن يرهن مال ولده بدينه، وفيما للوصي أن يرهن مال اليتيم وفيما ليس لهما ذلك، وفيما يصح تعليق الزهن بالشَّرط وفيما لا يصح، وفيما يجعل رهناً مكان الزهن (٧) الأول.

الفصل الرّابع: في المسائل المنفرقة.

في «جد» و١٤٥؛ غير واردة (٢) في اجه و١٤٥؛ وفي إعارة الرَّهن: سائطة.

في فجه وقدة: يهلك، وفي قأة: يُملك، والأول المُثِّت **(1)**

ني اجه وقده. يهلك، وفي وأه: يملك، والعثبت الأرل في اجه: وفيما. (٢) في اجه: تبعاً. (γ) في دره: سائطة

الفصل الأول

في الألفاظ التي ينعقد بها الزهن وفيما(١) لا ينعقد الخ

رجل له على رجل مال فأعطاه ثوباً، وقال: أمسك هذا [حتى](٢) أعطبك مالك، قال أبو حيفة رحمه الله تعالى: هذا وديعة، ولو أبو حيفة رحمه الله تعالى: هذا وديعة، ولو قال: أمسك هذا بذلك المال أو أمسكه رهناً [فإنه](٢) يكون رهناً بالاتفاق، لأنه لمّا أمر، بالإمساك بالمال فقد رهن بالمال فهذا تفسير الرّهن، والله تعالى أعلم.

وأمًا فيما يجوز الرِّهن وفيما لا يجوز:

رجل رهن جارية لها زوج قذلك جائز ولزوجها أن يطأها؛ لأن الوطء مستحق له (*) وليس له أن يحول بينهما؛ لأنه رهنها، وهي مشغولة بحق الزّوج، فإن وطنها الرّرج ومائت من ذلك سقط الدّين وجعل كأنها مائت من مرض؛ لأن الوطء مستحق له وكذلك لو رهنها وليس لها زوج ثم تزوجها (*) بإذن المرتهن فهذا والأول سواء، ولو تزوجها (*) بغير إذن المرتهن جاز النّكاح، وللمرتهن أن يمنعه من غشيانها، لأنّ إطلاق الوطء يخل بالحبس، فإن غشيها فالمهر رهن بها (*) بمنزلة كسبها، وإن لم يغشها فالمهر لا يكون رهناً؛ لأنّ هذه الزّيادة ما حصلت بفعلها، بل حصلت بفعل المولى وهو العقد فإن وطنها ومائت من ذلك فالمرتهن بالخيار إن شاء ضمن الزّاهن؛ لأنّ الهلاك كان بسببه، وإن شاء ضمن الزّوج فله أن يرجع على المولى (*) إن لم يعلم مذلك وقت النّكاح وإذا أعلمه (*) لا يرجع، هكذا ذكر في «العيون».

رجل خصب عبداً فرهنه فهلك ثم جاء مولاه فإن ضمن الرّاهن تم الرّهن (١١)؛ لأنه صار ملكاً له [من] (١٢) وقت الأخذ، وإن ضمن المرتهن ثم رجع المرتهن على الرّاهن بطل الرّهن؛ لأنّ المرتهن لمنّا رجع على الرّاهن وأخذ منه الضمان الآن صار ملكاً للرّاهن، والقبض على وجه الرّهن سبق أداء الضمان فعلل، ولو أنّ الغاصب دفعه إلى رجل ثم رهه بعد ذلك من المدقوع إليه فجاء صاحبه فضمن الغاصب أو المرتهن مرجع هو على الرّاهن جاز الرّهن في الوجهين صار ملكاً للغاصب قبل عقد الرّهن؛ لأنّ

(٧) ني ادا: زوجها.	(۱) - تی دچه و دوا : وما .
(٨) في فجاه، ساقطة،	(۲) في cla: سابطة
(٩) - في ١٠حـ٩: الولي،	(۳) من els ساتطة
(١٠) في قدة: وإذا عَدَم	(٤) في هجره: ساقطة.
(١٦) على وجيه: ثمن الزَّحن: ساقطة	(٥) في فدا: روجها،
(١٧) نيّ الله: ساقطة	(٦) م د ا ساقطة،

الصَّمان وجب عليه بالدَّفع وعقد الرَّهن متأخر عن ذلك.

ولو لم يغصب لكن كان العبد وديمة عنده فرهنه عند رجل ودفعه إليه فهلك عند أن فجاء مولاه وضمن الرّاهن، أو المرتهن بطل الرّهن؛ لأنه ضمن بالدّفع والمعاقدة قبل ذلك. ألا ترى: لو أنّ رجلاً رهن عبداً لرجل وتعاقدا على ذلك ثمّ إن الرّاهن اشتراه ودهعه إليه لا يكون رهناً؛ لأنّ الرّاهن إنّما ملكه بعد عقد الرّهن؛ وكذلك البيع.

ولو غصب رجل عبداً ثم باعه ثم جاء صاحبه فإن صمن العاصب قيمته يوم الغصب جاز البيع (٢) فإن ضمنه قيمته يوم الدَّقع لا يجوز البيع؛ لأنّ الغاصب إنّما ملكه يوم الدّفع ويبعه قبل ذلك قلم يجر بيعه.

الأعيان إذا كانت أمانة أو مضمونة بغيرها لا يجوز الرّهن بها؛ لأنّ الرّهن شرع للاستيثاق وأنّه غير مشروع في الأمانة، وإن كانت مضمونة بنفسها، جاز مثل الأعيان المغصوبة والمعزوج عليها وغير ذلك فإن أخذ المغصوب منه رهناً بالمغصوب أو المرأة فهلك الرّهن في بده أو في يدها فإنّه يضمن بالأقلّ من قيمته ومن الدّين ويأخذ العين وإن هلك العين قبل هلاك الرّهن فإن الرّهن يكون رهناً بالقيمة؛ وأمّا المضمون بغيره مثل المبيع لو أخذ المشتري به رهناً فهلك يهلك بغير شيء الأن المبيع لو هلك قبل القبض لا يضمن شيئاً. قال الغقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا الفصل الأخير خلاف رواية المبسوط؛ لأنّه قال في كتاب الصرف: إذا باع سِها وأخذ به رهناً فهلك الرّهن فإنّه يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة السّيف لا يجوز الرّهن؛ لأنّ ما في حقّ الرّهن من وثيقة بجانب الاستيفاء، وإنّما عن حصل النّوثق بوقيع الأمن عن الجحود [وإنّما يقع الأمن عن الجحود](١٤) بالقبض حتى يحاف يحصل النّوثق بوقيع الأمن عن الجحود الدّين.

ولا يجوز رهن المشاع عقاراً كان أو غيره بناء على أنّ حكم الرّهن عندنا ملك البد والحبس مدة الزّهن مطلقاً والمشاع لا يقبل الحسى مطلقاً، فلا يقبل حكم الرّهن وما^(٥) جاد بيعه جاز رهنه؛ لأنّ عقد الرّهن عقد تمليك يداً فإذا ملك تمليك العين رقبة ويداً أولى أن يملك تمليك يداً.

ولو كان عبدٌ بين رجلين أو غيره فرهن أحدهما نصيبه من صاحبه لم يجز الأن المشاع لا يقبل حكم الزهن وهو استحقاق الحبس في مدة الزهن مطلقاً، ولو زاد الراهن في الرهن (٢) رهنا آخر جاز، ولو زاد المرتهن في الدين لم يكن في الزهن الأول في قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: تلحق الزيادة مالأصل (٧) ويكون الزهن بهما جميعاً. أبو يوسف (حمه الله تعالى يقول: الدين مع

 ⁽١) في اجه وددا: فهلك صدر: ساقطة ، (٢) في اجه واده: ولو عصب . . . البيع: ساقطة

 ⁽٣) في عيده: الرّاهن. (٤) في عله: سائطة. (٥) في عده: ومن.
 (١٠) في عيده: الرّاهن. (٤) في عله: علامة علامة علامة عليه المناطقة.

⁽٦) في دجاء ردده: سائطة. (٧) في دجاء راده: بالأصل، ربي داء: بالأمثل، والمثبت الأول.

⁽٨) - في فجه: غير وازدة.

الرَّهي بمنزلة النَّمي مع المثمن، ثم الزيادة في المثمن لمّا جاز جازت الزِّيادة في النمن فإذا جارت الزّيادة (١) في الرهن يحب أن تجوز في لدّين، وهما رحمهما الله تعالى يقولان. إن الريادة تغيير العقد (٢) فإنما تجوز بتغير العقد بالتصرف فيما وجب بالعقد والرهن واجب بالعقد والدِّين لا؛ لأنَّه واجب قبل الرَّهن بخلاف الثمن والمثمن؛ لأنَّهما وأجبان بالعقد.

ولو رهن شيئين بثلاثين درهماً أحدهما بعشرة دراهم (٣) والآخر بعشرين لم يجز الزهن سواء كان قيمتهما على السّواء أم على التفاوت؛ لأنَّ هذه الجهالة (1) [له] تعضى إلى المنازعة بينهما حال هلاك أحدهما؛ لأنّ المرتهن يقول: كان بإزائه عشرة [دراهم](٥) وإنما ذهب من الدّين عشرة [دراهم](١) والرّاهن يقول: كان بإزاء عشرون وإنّما ذهب من الدّين عشرون فإذا كانت هذه الجهالة مقضية إلى المنازعة حالة الهلاك منعت الجواز.

ولو رهن بكفالة نفس أو قصاص لم يجز؛ لأنَّ الرَّهن جعل المال محبوساً بحق يمكن استيفاؤه [من الرّهن ولا يمكن استيفاه](٧) هذه الحقوق من الرّاهن.

ولو هلك في يد المرتهن لم يضمن وكذلك الشفعة والعاربة والإجارة أو يما أدركه من درك لم يضمن في شيء من ذلك إن هلك؛ لأنَّه لو ضمن إنَّما يضمن بالعقد وهذا العقد لم ينعقد فاسداً حتى يلحق بالصّحيح في إبجاب حكم وهو الضمان؛ لأنّ الرّهن حصل بما ليس بمال والزِّهن تمليك مال بمال؛ لأنَّه عقد استيفاء. وفي الاستيفاء تمليك المال بالمال.

ولو رهن عبداً بألف درهم نصفه بستمانة ونصفه بأربعمانة لم يجز وكذلك لو قال: كلُّ نصف بنصف الدّين لم يجز؛ لأنَّ هذا رهن مشاع ورهن المشاع لا يجوز.

ولو ادّعي الرّهن رجلان وقامت لهما بيّنة وهو في بدّ الرّاهن [أو في يدي الرّاهن]^(م) والمرتهن كان الرَّهن باطلاً إن لم يؤرخًا. وهذا قياس، وفي الاستحسان: يقضى لكل واحد مهما بالنَّصف، وبالقياس أخذ مشايخنا. وهذه من المسائل التي ترك الاستحسان بالفياس؛ لأنَّه تعذُّر القضاء بالبيِّنتين بعقد واحد كأنَّه رهن منهما بعقد واحد؛ لأنَّه قصى بما لم يشهد به الشَّهود فإن كا فريق شهد أنَّه رهن الكل منه بعقد على حدة، وتعذَّر القضاء بعفدين؛ لآنا إذا قضينا بعقدين يحتاج إلى أن يقضي بالمناصفة (٩) بعد ذلك؛ لأنَّه ليس أحدهما بأولى من الآخر فيكون هذا قضاء برهن شائع ورهن الشائع باطل.

ولو مات الرّاهن وهو في أيديهما جاز وهما أولى من سائر الغرماء استحساناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الرَّهن باطل في

في الدا: من الثمن الزيادة · ساقطة ،

في الجمه: تغيير العقد. وفي sla وقده. تعتبر العند وأثبتنا الأول. (٣) في اجماء ساقطة (٦) دي (أه: أسانطة. في ١١٥: سائطة. (٥) في ١١٥: سائطة،

فيُّ اللهِ. سائطة. وهي زيادة في الجَّا وادا. (Y)

في (أ). ساقطة. وهي زيادة في (ج.) و(⁽⁾. في «جدة: بالمناصفة". وفي «أة: بالمنازعة ولعله تصحيف ولذا أثبتنا ما في «جد» واده.

الموت والحياة أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: الماسع من صحة القضاء مهده البنة يشتمل حياة الراهن ومماته وهو أنه لا يؤدي إلى القصاء برهن شائع، وهما الم وحمهما الله تعالى يقولان: إن المانع حالة الحياة معدوم حالة (١) الوفاة فإن المانع تمكن شبوع له قرار فإن حال حياة الرّاهن لا يجب للبيع بالدّين إلا برضى الرّاهن والمرتهن جميعاً وشبوع له قرار في ناب الرّهن يوجب فساد الرّهن بهذا المعنى معدوم بعد الوفاة؛ لأنّا متى قضينا بالرّهن يتمكن شبوع لا قرار له؛ لأنه يجب البيع بالدّين.

ونظير هذا: ما قالوا في رجلين ادّعبا نكاح امرأة وأقاما البيّنة حال حياتها لا تقبل وبعد وفاتها تقبل؛ لأنّ بعد وفاتها المانع معدوم وهو تمكن الشّركة في ملك النّكاح وإنّما تمكن الشّركة في المال والمال قابل للشركة.

ولو رهن رجل رهناً على أنه بالخيار ثلاثة أبام جاز؛ لأنّ الرّهن في جانب الرّاهن لازم فكان اشتراط الخيار مفيداً وهو ثبوت ولاية الفسخ [وذلك الخيار](٢٠) وإن كان المرتهن بالحيار ثلاثة أيام فالرّهن جائز. والخيار باطل؛ لأنّ اشتراط الخيار لا يفيد؛ لأنّ له ولاية الفسخ بدون الخيار.

ولو رهن كافر عند مسلم خمراً لم يجز؛ لأنّ المسلم لا يجوز شراؤه الخمر من ذمي، فكذا لا يجوز ارتهائه، فإن صار خلاً لا يعود جائزاً؛ لأنّ الرّهن في الابتداء (1) وقع فاسداً فلا يصير جائزاً. وإن كان قيمة [الخمر] (1) [يوم] (1) الرهن والذين سواء فله أن يدع الخل ويبطل الذين لأنّ الرّهن لمّا لم يصبح الخمر مضموناً على المسلم للذّمي ووجب قيمته على المسلم للذّمي، وللمرتهن على الذّي دين فتجعل القيمة قصاصاً بالدّين.

ولو رهن مسلم من مسلم عصيراً فصار خمراً لم يكن للزاهن قبضها وللمرتهن أن يخلّلها، فرق بين هذا وبينما إذا كان الرّاهن كافراً والمرتهن مسلماً، فإن له أن يأخذ الخمر ويبطل الرّهن ويكون الدّين عليه وليس للمسلم أن يحللها وإن فسد الرّهن في المسألتين جميعاً، والفرق: أنّه متى كانا مسلمين ويخمر فقد تغير حق المرتهن وحق الرّاهن جميعاً. أمّا حق المرتهن؛ فلأنّ حقه في الرّهن صار بحال لا يضمن بالإتلاف. وأمّا حق الرّاهن، فلأنّ ملكه في الرّهن صار بحال لا يضمن بالإتلاف. وأمّا حق الرّاهن الحال بعد التغيير كالحال [قبل التغيير](٧)؛ لأنّ قبل التغير استويا وقبل التغير كان المرتهن أحق بإمساك هذا العين فكذا بعد التغير لاستوائهما. أمّا إذا كان الرّاهن كافراً والمرتهن مسلماً فحق المرتهن إن تغير؛ لأنّه صار بحال لا يضمن بالإتلاف فحق الرّاهن لم يتغير فاستويا والمرتهن وإنّمانه كان أحق بإمساك هذا العين حالة المساواة ولا مساواة.

⁽¹⁾ الضمير يعود على الإمامين: أبي حتيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما صرح به في اجـــــ إقاف

 ⁽٦) من دجه: بعد، (٣) في داء: ساتعلة. (٤) في دجه ودد؛ من الأول-

 ⁽٥) هي (١٠): سأقطة. (٦) في (١) وديره: ساقطة، وهي في (١٥).

 ⁽٧) في الله: ساقطة. (٨) في اجعاً: إدا.

ولو حلَّل المسلم خمر الذَّمي فهو ضامل لقيمتها يوم خلَّلها؛ لأنَّه حلَّل خمر كافر فيضمن قيمتها ويملك(١) الخل(٢) بالضمان.

ولو أعار المقارض(٢) متاعاً من الشّركة رجلاً ليرهنه جاز مثل الكفالة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. لا يجوز؛ لأنَّ المعيّر للرِّهن مقرض ماله والكفيل مقرض أيضاً ما يؤدِّي فإذا كفل أحدهما جاز على صاحبه عند أبي حنيفة، ولم يجز عندهما فكذا ها هنا إلاَّ أن عندهما في الكفالة جاز في حق نفسه وهُنا لا يجوز أصلاً؛ لأنَّه لمَّا لم يجز على شريكه بقي هذا الرَّهن في حقه مشاعاً والرَّهن (2) المشاع لا يجوز. وعلى هذا الاختلاف أن أحد المتفاوضين إذًا أقرض شيئاً من مال المفاوضة يجوز على صاحبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى ا لا يجوز (٥) ولو استعار رجل من رجل ثوباً ليرهنه فرهن بما عز وهان حاز(١)؛ لأنَّ الأمر مطلق، ولو سمى [له](٢) ربّ النُّوب عشرة دراهم ليرهنه بها فرهنه بأقل منها أو أكثر ضمن قيمته. أمَّا الأكثر؛ فلأنَّ المالك لم يرض بحبس ماله بذلك القدر^(م)، وأما الأقل^(٩)؛ فلأنَّ المالك لم يرض بالرَّهن إلا بشرط أن يحصل له عند الهلاك عشرة على المستعير (١٠)، وهذا إذا كان قيمة الرِّهن عشرة أو أكثر أمّا إدا كان قيمته ثمانية فرهن بثمانية جاز؛ لأنَّه وإن رهي بعشرة لا يحصل له عند الهلاك على المستعير إلا يثمانية.

ولو رهن بما سمّى جاز ويرجع المعير على المستعير بقدر ما سقط من دينه عليه. أمّا الجواز؛ فلأنَّه رهن بأمره، وأمَّا الرَّجوع؛ فلأنَّه قضى دينه بماله فصار مستقرضاً ماله وكذلك لو كان الرَّاهن معسراً، فقضاه رب التُّوب وافتكه رحع عليه، ولم يكن متطوعاً وإن لم يأمره بالقضاء؛ لأنَّه قضى دينه وهو غير متطوع في القضاء؛ لأنَّه يحتاح إلى تخليص ماله، فكان له أن يرجع عليه وليس للمرتهن أن يمنع رب الثوب ثوبه إذا قضاه والرَّاهن معسر؛ لأنَّه قصاه دينه وهو غير متبرع في القضاء فيجبر على القبول فيصير ماله مفتكاً فيجب ردّه عليه.

ولو قصاه الرَّاهن وأخذ الثُّوب وهلك في يده أو هلك قبل أن يرهنه لم يضمن لصاحبه شيئًا؛ لأنَّه إنَّما صار مستقرضاً حكماً لقضاء الدِّين بماله ولم يوجد فلا يصير مستقرضاً.

ولو رهن رجلان عند رجلين رهناً بينهما بدين عليهما فإن كان الدّيبان جنسين مختلمين فهو جائز؛ لأنَّ الكل صار مرهوماً بدين كل واحد منهما فلا يتمكن الشيوع فلا يمنع الجوز، ولو رهن كل واحد على حدة لم يجز؛ لأنه توقف رهنه في نصيب شريكه على

⁽٧) - تي داء: ساتطة ، ا في أجاه: يهلك، (٨) في قدا: المثر،

في ددة: المقارص، وفي «أه وقيع»: مفارض والمثبت هو الأول. (٩) - في دجه: الأول.

⁽١١) في ده: المتعير، (1) - نَى دره: رمن بدَرِنَ اللَّهِ

⁽١١) في فحة: يمكن في اجا: سأنطة. (a)

⁽٦) - في الجياة: ساقطة،

إجازته فإذا عدم الإجازة بقي الرّهن في نصيبه شاتعاً فلا يصح (١٠). وأمّا فيما يهلك الرّهن بالذّين وفيما لا يهلك بالذّين (٢٠):

ولو رهن شجرة فرصاد وهي (٣) مع ورقها تساوي عشرين درهماً فذهب أوان الورق والتقص ثمنه. قال الفقيه أنو الليث رحمه الله تعالى: هذا عندي بمنزلة نقصان الشعر؛ لأنّ الشجر لم يتغير عن حاله فيكون الدّين على حاله.

رجل رهن رجالاً مصحفاً وأمره بالقراءة فيه فإن قرأ منه صار عارية وبطل الزهن حتى لو هلك الرّهن في تلك الحال لم يهلك الدّبن فإن فرغ منه صار رهناً، ولو هلك يهلك بالدّين؛ لأنّ حكم الرّهن هو الحبس فإذا استعمله بإذنه فقد تغيّر حكمه فبطل الرّهن وصر عارية فإذا امتنع عن (1) الاستفاع عاد رهناً؛ لأنّه قبضه على وجه الزهن وذلك القبض باقي وكذلك إذا رهن خاتماً وأمره أن يتختم به فتختم في خنصره أو رهن ثوباً وأمره باللّبس أو دائة وأمره بالرّكوب.

رجل دخل مدينة فنزل خاناً، فقال له صاحب الخان: لا أرضى بنزولك ما لم تعط^(ه) شيئاً فأعطاه ثوباً فهلك عنده فإن أعطاه ليكون رهناً بأجرة (٢) الخان فلا ضمان عليه كما في هلاك الرّهن، وإن أخذه لما ظن أنه سارق فخشي عليه فإنّه يضمن. قال الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى: لا يضمن أيضاً؛ لأنّه غير مكره في الدّفع.

رجل له على رجل ألف درهم [ولها كميل]^(٧) ورهن المطلوب ثم أعاره^(٨) الكفيل رهناً آخر [بها]^(٩) فهلك الرّهن الثّاني. إن علم بالرّهن الأول حين رهبه يهلك بالنّصف؛ لأنّه مع الأول صار رهناً بالدّين وإن لم يعلم يهلك بجميع الدّين. قال الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى ذكر هذه المسألة في كتاب الرّهن ولم يشترط العلم فيحتمل أن على تلك الرّواية (١٠) سوّى بين العلم والجهل.

رجل له على رجل ألف درهم وله كفيل بإذن المطلوب وبه رهن فقضى الوكيل الذين شم هلك الزهن في يدي المرتهن بهلك بالذين وللكفيل أن يرجع (١١٠) على المطلوب؛ لأنه أدى دينه بأمره وليس له على الطالب سبيل بل للمطلوب أن يرجع على الطالب ويطالبه برد الزهن (١٢٠) إليه؛ لأنه وصل إليه حقّه وإلا فيأخذ منه ما أداه الكفيل.

وكذلك لو أنَّ رجلاً باع من آخر شيئاً وأخذ الكفيل الثّمن بأمر المشتري فأذَى الكفيل الثّمن ثم هلك المبيع قبل القبض فهو على ما ذكرتا.

 ⁽۱) في اجا: فلا يصبح: ساقطة.
 (۷) في اجاء: كما في: ساقطة.

⁽٢) في اجا وادا: ساقطة. (٨) في اجا وادا: أعطاء.

 ⁽٣) في الجا وادا: فرصاد وهي. ساقطة.
 (٩) في اله ساقطة

⁽١) في دجه: سائطة. " (١١) في دجه: سائطة.

 ⁽⁰⁾ في ١٤١٥: تعطني.
 (11) في ١٤٠٥: أن يرجع: ساتطة.

⁽٢) في فجه: فأجرَّه المَرتهن،

رحل رهن عبداً فأبق العبد بطل الذبن كما لو هلك، ولو وجده عاد رهناً ويسقط من الدّين بحساب ما نقصه ذلك (١)؛ لأنّ الإماق [عيب] (٢) حدث في يده. هذا [إذ] (٢) أبق أوّل مرة فإن كان أبق قبل ذلك لا يسقط من الدّين شيء؛ لأنّه ما تعيب بعيب حادث، بل هدا(١) عبب قديم،

رجل دفع (٥) إلى رجل ثوبين، وقال: خذ (١) أيهما شت رهناً بما كان لك [ملي] (١) فأخذهما فضاعاً في يده لا يذهب من الذين شيء؛ لأنهما ما (٨) هلكا رهناً؛ لأنه إنما يصير رهناً إذا اختار أحدهما. أمّا قبل الاختيار هو (١) ليس برهن فصار كرجل له على رجل عشرون درهماً فجاء المطلوب بمائة، وقال: خذ من هذا عشرين [درهماً] (١٠) فضاعت المائة (١١) قبل أن يأخذ فإنه يهلك من مال الذافع والذين على حاله.

ولو جاء بثوبين، وقال: خذ أحدهما رهناً والآخر بضاعة عنده (١٢) فإن نصف كل واحد منهما يصير رهناً بالدّين؛ لأنّ أحدهما ليس بأولى من الآخر في كونه رهناً فيشيع الرّهن فيهما، وهذا الشّيوع ثبت ضرورة فلا بمنع الجواز كما إدا رهن بعشرة دراهم [دراهم] (١٣) أكثر من عشرة بقدر العشرة شائعاً رهن والزّيادة أمانة.

رجل له على آخر دراهم دين فقضاه ولم ينتقده القابض فأداه (١٤) الغريم بها هبناً، وقال: ما كان فيها من الذي لا يروج فخذ (١٥) هذا رهناً به. قال (١١): إن وجد كلها أو بعضها زيوفاً لا يكون ذلك رهناً به؛ لأنّ الاستيفاء قد يقع بالزّبوف فلا يكون ذلك مضموناً على القابض، وإن وجد بها رصاصاً أو ستوقة يكون ذلك رهناً ويكون مضموناً؛ لأنّ هذا مما لا يقع به الاستيفاء وهو المروي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى.

والرّهن الجائز في يد المرتهن: على ثلاثة أوجه: وهو [أن](١٧) تكون قيمته مثل الدّين (١٨) فإذا هلك هلك بما فيه، أو يكون الرّهن فضل فهو أمين في الفضل، أو يكون قيمة الرّهن أقل من الدّين فيرجع عليه بفضل دينه؛ لأنّ الرّهن يد استيفاء، والاستيماء إنّما يكون بقدر الدين ويقدر مالية المرهون،

فقي الوجه الأول: الدّين مثل مالية المرهون فصار مستوفياً مثل الدّين فلا يوجع على الرّاهن بشيء.

51.71	
(١٠) في قاً: ساقطة،	(١) ني دجه: ساقطة،
(۱۱) في فحية ولذاء سالطة،	روی می دجی، مناهی از
(۱۲) في فيرة وقدة اعتدك	(٢) مي (١٤: ساقطة ،
الرس) في وأو والأن سأقطة؛ وهي في الأود	(٣) ني ۱ آ۲ ساقطة .
(١٤) ني هجه وفده فأعطاه	(٤) - نيّ دجه: سائطة،
ري) في حب الماء	(٥) في قده: سائطة.
(م) في هجه؛ ساقطة. در مدر التا:	(٦) قُلِّ دأه: ساقطة.
(١٦) ني اده: سائطة	(14) (1 Hadi
(١٧) مي (أه واجه): سائطة، وهي هي اده	 (٧) في قبعة: ما ساقطة. (٨) في قدو: بها كان لك على رهن ساقطة.
(١٨) مِنْ احدة: سائطة،	
•	(٩) - نئي فنيده رفاده: هماء

وفي الوجه الثاني: مالية المرهون فاضلة على الدِّين فلا يتصور الاستيماه في من الفاضل فيكون أميناً في الفصل ضرورة.

وفي الوجه الثَّالث: مالية المرهون لمَّا كانت دون الدِّين لا يتصور الاستيفاء بقد. النَّقصانُ فيرجُّع^(١) عليه صرورة وهلاك الرَّهن في يد العدل كهلاكه في يد المرتهن؛ لأنُّ العدل نائب عن المرتهن والرّاهن حميعاً في القبض. أمّا المرتهن لأنّه أمره بالقيض للحبس(٢) [له](أ). وأمّ الرّاهن؛ لأنّه أمره بالقبض للحفظ عليه فصار الهلاك مي بد العدل كالهلاك في يدي المرتهن، فلو قبض المرتهن ثم هلك الرَّهن ردَّ الدِّين؛ لأنَّ بقبض الذِّين لم يسقط الدّين عن الغريم من كل وجه، ولهذا صحت الهبة، وإذا بقي أصل الدّبن بقي الرّهن فبقى الضّمان.

ولو قضى الدّين رجل متطوع ثم هلك الرّهن ردّ عليه ماله وهلك الرّهن بما فيه؛ لأنّ بهلاك الزهن صار مستوفياً مستنداً إلى وقت القبض ويظهر الاستناد في حق التصرفات التي تحتمل القبض(؛) بعد وقوعه وقضاء المتطوع يحتمل النَقض(ه) وإذا استند ظهر أنّه استوفى من المتطوع بعدما استوفى من الرّاهن حكماً [فلزمه الرّدّ](٢٦ وإذا رد ردّ على المتطوع؛ لأنّه لم (٧) يصر ملكاً للراهن؟ لأنه قضى دينه بغير أمره.

ولو هلك الرِّهن في يدي المرتهن وتصادقا أنَّه لم يكن عليه دين رد عليه دينه؛ لأنَّه بالهلاك صار مستوفياً للذين حكماً؛ لأنَّه عند الهلاك لم يوجد منهما التصادق على أن لا دين قبل الهلاك فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة ثم تصادقا أن لا دين عليه.

ولو أحال الرّاهن على رجل ثم هلك الرّهن بطلت الحوالة والرّهن بما فيه؛ لأذّ الرَّاهِن بالحوالة إنَّما برىء عن الدِّين بعوض؛ لأنَّ المحتال عليه يرجع على الرَّاهِن إذا لم يكن له على المحتال عليه دين فصار بمنزلة ما لو برىء بالإيفاء ولو برىء بالإيماء (٨) بغي الرِّهن مضموناً على المرتهن كذا ها هنا.

ولو رهن عبداً بألف درهم وقيمته ألف ثم تغير الشعر فصارت قيمته (١٠) خمسمانة ثم هلك، [هلك](١٠٠) بالدين كله، ولو(١١١) ذهبت عينه يسقط نصف دينه، لو انتكه وقيمته مائة درهم افتكه بالدّين كلّه، لأنّ سيب الضّمان هو القبض والقبض ورد على العين بجميع أوصافه والعين بجميع أوصافه لم ينتقض وإنَّما انتقض القيمة والقيمة لم يرد عليها القبص، ولو ذهب عين دابة الزهن سقط ربع الدِّين؟ لأنَّ العين من الدَّابة التي تستعمل عليها ربعها

⁽٢) في اجاء وادا: للحبس، وفي اأا: للحين، وأثبتنا الأول.

⁽T)

في الله واجها: سائطة، وهي في الدّه. في اجه والده: النّفض، وفي الله: الفض والمثبت ما في الله. نَيُّ لَجِمًا وَقَدَّا: النَّفَصُ، وفيُّ قَأَّةً: الْقَبْضُ، وَأَنْبُنَا الأُولُ. (٦) - في قأة. ساقطة. (0)

 ⁽A) في اجه وادا: ولو برى، بالإيفاء: ساقطة. ني لجا: لا.

نَيْ اجا وادا: ساقطة. (١٠) نَيْ الله: ساقطة ﴿(١١) نَي اجا وادا؛ وإنَّ،

وقد وات ربعها فيسقط ربع الدّين.

ولو رهم أرضاً ونخلاً مألف درهم وقيعة كل واحدة خمسمائة فاحترقت النّحبل دهب نصف الدّين، لأنّ النّخبل كانت مضمونة بنصف الدّين والأرض بالنّصف فيسقط بصف الدّين بقوات النّخيل، فرق بين هذا وبينما إذا اشترى أرضاً رفيها نحيل فهلكت في يد البائع حيث لا يسقط شيء من النّمن، والفرق: أن ضمان الرّهن يجب بالقبض، والقبض يود على الأصل والوصف جميعاً فصار الأصل مضموناً كالوصف وضمان البيع يعامل ضمان المبيع أصلاً هو الأرض والنّخيل تبع، ولهذا دحل تحت البيع من غير شرط.

ولو رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم إن كانت قيمته مثل وزنه عشرة إن هلك يهلك الدِّين فهو قولهم جميعاً: لأنَّا إن نظرنا [إلى الوزن ففي الوزن(٢٠) وفاء بالدِّين وإن نظرنا](٢) إلى القيمة ففي القيمة أيضاً وفاء بالدِّين وإن الكسر كان له الخيار إن شاء افتكه بجميع الدِّين وأخذ المكسور وإن شاء تركه عليه فإن اختار الترك بماذا يترك القلب بالقيمة أمّ بالدين؟ احتلفوا فيه(1): قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يترك (٥) بالقيمة ويضمنه قيمته مصوغاً من خلاف جنسه ويصبر القلب للمالك(١) بالضمان وتكون القيمة رهناً إلى أن يقضى الرّاهن الدّين. وقال محمد رحمه الله تعالى: يترك القلب عليه بالدّين لا بالقيمة. محمد رحمه الله تعالى يقول: إن سبب الضمان هو القبض والقبض واحد، وهذا القبض أوجب ضمان الذيل حالة الهلاك لا ضمان القيمة فكدا أوجب أن يوجب ضمال الذين حالة الانكسار؛ لآنهما ضمانان(٢) مختلفان؛ لاته بضمان القيمة يملك المضمون وبضمان الدِّين لا يملك حتى إن العبد المرهون إذا مات فكفنه على الرّاهن فلا يجاب(٨٠ لسبب واحد. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إنه لو ترك القلب عليه بالذين فإنما يترك؛ لأنَّه صار هالكاً حكماً بالانكسار فيصير المرتهن مستوفياً دينه، ولا وجه إلى هذا، لأنَّا لو جعلناه مستوفياً في الابتداء احتجنا إلى نقض الاستيفاء في الانتهاء؛ لأنَّ من حكم الرَّهن أنَّه إذا هلك تصير المالية للمرتهن وتبقى العين على ملك الرَّاهي، ولهذا قالوا: إذا كان الرَّهي عبداً ومات يجب الكفن على الرّاهن، وإذا بقي العين على ملك الرّاهن يأخذ العين مع المالية؛ لأنّ المالية (٩) في العين فتصير المالية للرّاهن تبعاً للعين فينتقص الاستيفاء فلم يدق طريق(١٠) ينتفي به الضُّور والرِّبا سوى التَّضمين بالقيمة من خلاف الجنس هذا إذا كات قيمته مثل ورن عشرة والدِّين أيضاً عشرة، فإذا كانت قيمته أقل من وزنه بأن كان وزنه عشرة (١١١) وقيمته صبعة والدّين عشرة إن هلك، اختلفوا قيه (١١١) قال أبو حنيفة: يهلك

ما دادا: ساقطة (V) في دجه وددا: جسان.

⁽٨) نمي اجدا وادا: يختار،

 ⁽A) على الجياء والراباء بالطاقة المالية المالية المالطة .

⁽۱) مي دجه ساقطة.

⁽١١) مي فجه: والدين.... عشرة ساقطة.

⁽١٢) مي فجه. ساقطة.

⁽١) - في اجا وادا: ساقطة.

⁽٢) في اداء: ففي الوزن: ساقطة.

⁽۳) ني داه: ساقطة.

⁽٤) في اجدا: سائطة،

 ⁽a) في (أه: غير واضحة.

⁽٦) في أجدًا وأدًّا؛ للمرتهن،

مضموناً بما فيه فيصير مستوفياً دينه. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ال للزاهنُّ أنْ يضمُّه قيمته من خلاف جنسه وتكون القيمة رهماً عنده إلى أن يستوفي الذِّيرَ همًا رحمهما الله تعالى يقولان: إن القبض قبض واحد، وهذا القبض أوجب ضمان القيم، لا صمان الدين حالة الانكسار بالإجماع فلا يجور أن يوجب ضمان حالة الهلاك لما قل قبل هذا، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إنَّما أوجبنا ضمان القيمة حالة الانكسار ول يجمل مستوفياً دينه في الابتداء حتى لا ينتقض الاستيفاء في الانتهاء. هذا المعنى معدود حالة الهلاك؛ لأنَّ بعد الهلاك لا ينتقض الاستيماء، وإن انكسر فالرَّاهن بالخيار إن تُ افتكه (١) يجميع الدّين وأخذ المكسور وإن شاء ترك المكسور عليه وضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغاً ما بلغ وتكون القيمة عنده رهناً إلى أن يستوفي الدّين ويصير القلب للمرتهن بالضمان عندهماً. أمّا تخيير الرّاهن؛ لأنّه لا وجه إلى جبر الرّاهن على الفكاك بجميم الذين؛ لأنَّه يتضور بفوات حقه في الصَّنعة والجودة ولا وجه إلى إسقاط بعض الدِّين بعضَّة النقصان وفكاك الباقي بما بقي من الدين؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الرِّبا؛ لأنَّه يصير مستوفياً لبعص الدِّين باعتبار وصف الجودة والجودة لا قيمة لها في الأموال الرَّبوية، ولا وجه إلى حمله مضموناً بمثله من جنسه؛ لأنَّ القلب ليس من دوات الأمثال، ولا وجه إلى تضمينه بالفصة من جنسه (٢) مثل وزنه (٢)؛ لأنّه يصير حينتذ أشقى حالاً من الغاصب فإن الغاصب لا يضمن قيمته عشرة من جنسه وأنَّه قابض بغير إذنه فالمرتهن أولى وأنَّه قابض بإذنه فلم يبق طريق لىفي الضرر عنهما على وجه يقع التحرّز عن الرّبا إلاّ أن يتخير الرّاهن بين الفكاك بحميع الذِّين وبين تضمينه لقيمته من خلاف جنسه هذا إذا كان وزن عشرة وقيمته تسعة والذِّين عشرة فإن كان وزنه عشرة وقيمته أكثر من وزنه اثني عشر والدّبن مثل وزنه عشرة إن هلك يهلك بالدِّين عندهم؛ لأمَّا إن نظرنا إلى الوزن ففي الورن وفاء بالدِّين، وإن نظرنا إلى القيمة، وفي القيمة وفاء بالدِّين يهلك بما فيه ويكون في الزيادة على الدِّين أميناً وإن انكسر فهذا على وجهين: أمَّا إن انتقص قيمة القلب عن الدِّين، وهو عشرة بأن صار قيمة القلب تسعة أو لم ينتقص بأن صار قيمته عشرة فإن انتقص يخير الرّاهن عندهم جميعاً إن شاء ترك القلب عليه وإن شاء افتكه بجميع الدِّين وأخذ القلب؛ لأنَّه انتقص من المضمون شيء فيخير (٤) عندهم فإذا (٥) اختار الترك بماذا يترك عليه بالدّين أم بالقيمة؟ فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يترك بالقيمة، وعند محمد رحمه الله تعالى: يترك عليه بالذَّبن لا بالقيمة ثم بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اختلاف في صفة ضمان الفيمة. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يضمن القيمة بالغاً ما بلغ من خلاف جنسه ويصير القلب للمرتهن بالضّمان وتكون القيمة عند المرتهن رهناً إلى أنّ يستوفي الدّين. وقال أنو يوسف

⁽١) ني اچه: ثَيْلُهُ.

 ⁽٤) في اجدا، فيجبر،
 (۵) في ادا: فإنّ،

⁽٢) في احده: لأن القلب .. من جنسه: ساقطة

⁽٣) - في ١٥٦، مثل جنسه: ساقطة. أ

رحمه الله تعالى: يضعنه خمسة أسداسه من خلاف جنسه فيبقى سدس القلب ملكاً للرّاهن وتصبر خمسة أسداسه (۱) ملكاً للمرتهن فيكون رهباً مع سدس الرّهن (۱) إلى أن يستوفي دينه. ثم عد محمد رحمه الله تعالى: إذا تركه عليه بالرّهن (۱) تركه بخمسة أسداسه واسترد ما يقى، فإن لم تنتقص قيمته عن (۱) عشرة، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يخبر الرّاهن أيضاً إن شاه افتكه ناقصاً بجميع الدّين وإن شاه ترك عليه بالقيمة، ثم كيف يضمنه [بالقيمة] (۱) فعلى الاختلاف الذي حكيناه آنفاً. وقال محمد: لا بخبر بل يجبر الرّاهن على الفكاك فصار في مسألة الانكسار الخلاف في ثلاثة مواضع.

أحدها: أنه (٢) إذا انتقص وثبت له الخيار واختار الترك بماذا يترك؟ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: بالقيمة، وعند محمد: بالدين.

والثاني: إذا ترك بالقيمة كيف يترك بالقيمة؟ بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: خلاف.

والثالث: إذا لم تنتقص قيمته عن عشرة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (٧): يخير أيضاً، وعند محمد رحمه الله تعالى: لا بل يجر على الفكاك بجميع الدين.

أمّا الكلام في المسألة الأولى: محمد رحمه الله تعالى يقول: إن القبض، قبض واحد وقد أوحب هذا القبض ضمان الدّين حال الهلاك فكذا أوجب أن يوجب ضمان الدّين حالة الانكسار اعتباراً لحالة الخلاف بحالة (^) الوفاق. هما رحمهما الله تعالى [يقولان:]() لا وجه إلى أن يترك عليه بالدّين؛ لأنّه إنّما يترك على اعتبار أن القلب صار هالكا حكماً بالانكسار فيصير المرتهن مستوفياً دينه، ولا وجه لهذا لأنّنا لو جعلناه مستوفياً في الابتداء احتجنا إلى نقض هذا الاستيفاء في الانتهاء لما قلنا قبل هذا.

وأمّا الكلام في المسألة الثانية: [أبو يوسف] (١٠٠ يقول: إن بعض هذا القلب مضمون عند المرتهن وبعضه أمانة فكان له أن يضمن المصمون كما لو كان الرَّهن ثوباً ولهذا لو هلك يهلك بعضه مضموناً بالدّين والبعض أمانة. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى [يقول] (١١٠ إن الوزن أصل والصّناعة (١٢٠ تبع؛ لأنّ الوزن يبقى بدون الصّناعة (١٢٠ والصّنعة لا تنقى بدون الورن وجميع الوزن صار مضموناً فصارت الصّناعة مضمونة تبعاً أيضاً؛ لأنّ حكم النّبع (١٤٠ لا يخالف الأصل

⁽٨) - في فيحه وادا: يخلاف.

^{(ُ}هُ) ﴿ فَيْ وَأَهْ وَهُجِهُ: سَاقَطَةً وَهِي فَي اللَّهُ.

⁽١٠) في فأنه: ساقطة -

⁽١١) فَيْ اللهِ: سائطة.

⁽١٢) في قدا والضياغة.

⁽٦٣) في دده: والمسياضة، وفي دأه وحسه: الضيعة، وأثبتا الأول.

⁽١٤) في دجـه ودده: المنبع: وفي داه: السَّعيم، وأثبتنا الأول.

⁽٢) في دجه: ساقطة،

⁽٣) في فجه وفده: بالدِّين،

 ⁽¹⁾ مي فجدا وقداد من.

 ⁽⁰⁾ في (1): سائطة.
 (1) في (ج.): سائطة.

⁽٧) في أجه: بالقيمة وعند محمد بالفهن ٠٠٠٠ صد أبي حنيفة وأبي يوسف: ساقطة.

فإذا الكسر واختار الترك ليضمنه جمع قيمته كما لو كان^(١) قيمته القلب عشرة.

وأمّا الكلام في المسألة الثّالثة: محمد يقول: الانكسار متى لم يوجب نقصاناً من العشرة لم يتغير (٢) شيء من المضمون فيجبر الرّاهن على الفكاك كما قبل الانكسار وإنّما قلنا دلك، لأَنْ في الوزن وَفاء بالذِّبن وفي القيمة وفاء فكان صرف الدِّين إلى الورن أولى؛ لأنَّ الوزن أمها والصِّناَّعة (٣) تبع فكانت الصِّناعة (٤) أمانة فكان العائث قدر الأمانة، والتغير في الأمانة لا يشتُّ للمالك خياراً. هما رحمهما الله تعالى يقولان إن الوزن (م) أصل والضناعة (١) تبع والأصا صار مضموناً فتصير الصناعة(٧) مضمونة تبعاً، فظهر التغيّر في المضمون والتغير في المضمون بثبت للمالك خياراً. هذا كله إذا كان وزن الرّهن عشرة [دراهم](٨) والدّين أيضاً عشرة. أمّا آد كان الذَّين عشرة والرَّهن أكثر من الدِّين بأن كان وزن الرَّهن اثني عشر فإن كان قيمة الرِّهن أكثر من (٩٠) وزنه بأن كان قيمته خمسة عشر إن هلك يهلك بما فيه عندهم؛ لأنَّ في الوزن والقيمة. وماء بالدِّين وزيادة، فيهلك ثلثاه بالدِّين ويهلك ثلثه [أمانة](١٠٠ وإن انكسر؟ عند أبي حنيفة وأبي يرسف رحمهما الله تعالى: يجبر الرّاهن بين أن يفتكه بجميع الدّين وبين أن يترك على المرتهن؛ لأنَّ البعض الشائع مضمون من القلب، والبعض الشَّائع أمانة، فإذا فات شيء منه فات من المضمون والأمانة جميعاً عندهما فيتخير (١١) سواء انتقص بالكسر ثلاثة دراهم أو دونها فإن اختار التَّرك على المرتهن يترك خمسة أسداس القلب [رهناً](١٢) بقيمته من الذَّهب الني عشر وتصف، ويصير هذا(١٣) القدر للمرتهن ويبقى السّدس للرّاهن فيكون مع خمسة أسداس القلب رهناً؛ لأنّ المضمون من القلب عنده عشرة والصّناعة (١٤) تبع للوزن فإذا صارت العشرة مضمونة من القلب تصبر مضمونة بصناعته (١٥)، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يترك عليه ثلثي القلب يضمنه من الذِّهب وذلك عشرة ويبقى الثِّلث للرَّاهن؛ لأنَّ الصَّناعة(١٦) عند، بمنزلة القلُّب فكان وزن القلب(١٧٠ خمسة عشر، ولو كان كذلك يترك عليه ثلثي القلب بقيمته من الذَّهب ويبقى الثلث للرَّاهن كذا هنا. وعند محمد رحمه الله تعالى: إن انتقص بالكسر ثلاثة دراهم وما دونها يجبر الرّاهن على الفكاك؛ لأنّ ثلاثة دراهم وما دونها يجبر الرّاهن على الفكاك؛ لأنَّ ثلاثة دراهم (١٨٠) قيمة الصَّناعة؛ لأنَّ لقيمة [به](١٩١) زادت على الوزن فبكون ما زاد على الوزن من قيمة الصناعة أمانة عند، فكان الفائت قدر الأمانة فلا يحبر الرّاهن. وإنَّ انتقص

⁽¹⁾ في الجه: قال (11) في الجه: وادا فيجبر. (1) في الجه وادا فيجبر. (1) في الجه وادا فيجبر. (1) في الجه وادا الماقطة. (1) في الجه وادا ماقطة. (1) في الجه: الصناعة. (1) في الجه: الماقطة. (1) في الجه: الماقطة.

 ⁽۵) في الجا: إن الوزن: ساقطة.
 (۱۵) في الجا: إن الوزن: ساقطة.
 (۱) في الجا: والصياغة.

⁽٧) مَي (جَدَ: الصياعَة. (٧) مَي (جَدَ: ورنَ القلب: ساقطة (٨) مَي (جَدَ: ورنَ القلب: ساقطة (٨) مَي (جَدَ: ووده: وما دومها: ٢

 ⁽٩) في قاده: الدين.... أكثر من: ساقطة وهي في فأه وقجمه. دراهم: ساقطة.
 (١٠) في فأع: سافطه.

أكثر من ثلاثة (١) يتخيّر الرّاهن؛ لأنّ التغير حصل في المصمون فإدا اختار الترك [ترك](٢) خمسة أسداس القلب بالدِّين واسترد السَّدس منه. هذا إدا كان قيمة الرَّهن [اكثر](") من وزنه رأن كان وزن(٤) الرّهن اثني عشر وقبمته خمسة عشر أمّا إذا كانت قيمته مثل وزنه اثني عشر والدِّين عشرة إن هلك، هلك بما فيه عندهم، لأنَّ بالورن وبالقيمة وفاء بالدِّين وزيادة فيهلك مها فيه وإن الكسر. عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى " يخيّر الرّاهن إن شاء افتكه بجميع الدِّين وإن شاء ترك دلك على المرتهن، فإن اختار الثَّرك على المرتهن فبمادا يترك؟ قال أبو حَنَيْفَةً وأبو يُوسِفُ رحمهما الله تعالى: يترك خمسة أسداس القلب مصوغاً بقيمته إن شاء من الذُّهب وإن شاء من الغضة؛ لأنَّ الفضَّة مثل الوزن فإذا ضمنه صار خمسة أسداس القبب للمرتهن وبقى سدس القلب للرّاهن فبكون الشدس مع قيمة خمسة أمداس القلب رهناً عند المرتهن، وعند محمد: يخير الرَّاهن أيضاً إن شاء افكه بجميع الدِّين وإن شاء تركه بالدِّين. أمَّا إذا كانت قيمته أقل من الورن وأكثر من الذين بأن كان وزنه اتَّني عشر وقيمته أحد عشر والذين عشرة إن هلك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يهلك بالدِّين؛ لأنَّ العبرة عند، للوزن لا للقيمة وبالوزن وفاء بالذِّين وزيادة فيهلك بما فيه ويكون المرتهن أميناً في الزيادة، وعند أبي يوسف^(a) ومحمد رحمهما الله تعالى: يخير المرتهن؛ لأنَّ العبرة عندهما للوزن والقيمة جميعاً، وهذا إذا كان بالوزن وفاء وزيادة ولا وفاء بالقيمة بقدر المضمون من الزهن(١٦) فإن المضمون من الرّهن عشرة؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون أكثر من عشرة مضموناً بالعشرة والعشرة من الزهن لا تفي بالذَّين فيخير المرتهن حالة الهلاك، فإن رضى أن يجعل الرّهن هالكاً [بدينه](٧) فعل وإن شاء ضمن للرَّاهِن عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من القلب فيكون رهناً عنده ويكون ديناً على حاله، وإن انكسر يجبر^(٨) الرّاهن عندهم حميعاً مين أن يفتكه بجميع الذين وبين أن يتركه. فإن احتار النوك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يترك خمسة أسداس الفلب بقيمته (٩) من الذهب، بالغاً ما بلغ فيكون رهناً عنده من (١٠٠ السَّدس المكسور؛ لأنَّه لا عبرة للقيمة عنده إنَّما العبرة للورن وقدر المضمون من الوزن عنده عشرة من اثني عشر، وعندهما رحمهما الله تعالى: يترك عليه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً بقيمته من الذهب وتكون تلك القيمة مع الجرء الحادي [عشر](١١) من المكسور رهاً؛ لأنَّ عندهما للقيمة عبرة كما أن(١٢) للوزن عبرة، وقيمته أحد عشر فكان المضمون عشرة أجزاء من أحد عشر حزءاً (١٣). أمَّا إذا كان قيمة الرَّهن أقل من وزبه لكن مثل الدّين بأن كان(١٤) قيمته عشرة ووربه اثني عشر والدّين عشرة إن هلك عبد أبي حنيمة

⁽۱) في دوه: ثلث. (۲) مي دأه: ساقطة، (۲) في دأه: ساقطة. (۱) في لجما وقدة: ساقطة. (٥) في قال وقجه: أبي حيمة، وفي قدة: أبي يوسف وأثننا الأخير،

في لجاء واداء الدهب. (٧) في اأه: ساقطة.

في قأة وقجه: ويحيّر، وفي قدة: يجبر. والمثبت الأخبر.

لي الجاء وقدا: بقيمته، وفي قاله: يضمنه، والمثبت الأول. (١٠) في فحاء وقده مع (١١) في «أه وقجه»: ساقطة، وهي قده: فأشتناها (١٣) في قجه ساقطة (١٣)
 (١٣) في قجه: ساقطة. (١٤) في قجه: ساقطة.

رحمه الله تعالى. يهلك بما فيه؛ لأنَّ عنده العبرة بدوزل لا للقيمة، وفي الورن وفاء بالله وزيادة، وعندهما رحمهما الله تعالى: يتخيّر المرتهن إن شاء رضي بأن يجعله هالكاً بما فيه وإن شاء ضمن قيمته عشرة من الدِّهب فيكون رهناً عنده ودينه على حاله؛ لأنَّ عندهما وحمهما الله تعالى: للقيمة مع الورن عبرة ولا وفاء بالقيمة فيقدر المضمون من الذَّهب وهو عشرة، وإن انكسر يخير الزاهن عندهم جميعاً إن شاء افتكه بجميع الذين وإن شاء تركه وإن اختار التوك عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يترك خمسة أسداس القلب فيضمنه (١) من الذَّهب ويكون رهاً عدم مع سدس المكسور، وعندهما رحمهما الله تعالى: يترك جميع القلب عليه فيصمنه (٢) من الذُّهب اعتباراً للقيمة فإن (٢) كان قيمته أقل من الدِّين: بأن كان وزنه اثني عشر وقيمته ثمانية والدِّين عشرة إن هلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يهلك بالدِّين ولا خيار للمرتهن اعتاراً للوزن، وعندهما: يخير المرتهن اعتباراً للوزن والقيمة جميعاً وإن انكسر يخير الرّاهن عندهم جمعاً بين أن يفتكه بجميع الذين وبين أن يترك فإن اختار الترك؟ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يترك حمسة أسداس القلب بقيمته من الذهب [ويكون مع سدس المكسور رهناً عناه وعندهما: يترك جميع القلب مضموناً بقيمته من الذِّهب](٤). هذا كله إذا كان وزن القلب مثل الدَّين أو أكثر. رأما إذا كان وزن القلب أقل من الدِّين بأن كان الدِّين عشرة ووزن القلب ثمنية فإن كان قيمة القلب أقل من وزنه [ثمالية وقيمته]^(ه) سبعة إن هلك عند أبي حنيفة يهلك بثمالية ولا يتخيّر المرتهن اعتباراً للوزن ويرجع المرتهن على الرّاهن بدرهمين، وعندهما: بخير المرتهن إن شاء رضى أن يكون الرّهن هالكاء بما فيه ثمانية وإلى شاء ضمن قيمته من الذّهب وسبعة ويرجع عليه بدينه اعتباراً للوزن والقيمة جميعاً، وإن انكسر يخير الزاهن بين أن يفتكه بجميع الدِّين وبين أن يتركه فإن اختار الترك يتركه بضمان قيمته سبعة عندهم جميعاً. وأمَّا عنه أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى؛ فلأنَّ الترك حالة الانكسار عندهما بالقيمة لا بالذِّين في المسائل كلها. وأمَّا عند محمد رحمه الله تعالى؛ فلأنَّ التَّركُ حالة الانكسار بالدين إدا أمكن وهنا لا يمكن؛ لأنَّه إمَّا أن يترك بشمانية أو بسبعة (١٠) لا وجه إلى الأزِّل؛ لأنَّ المرتهن يتضرُّد. فإنَّ قيمته سبعة، ولا وجه إلى الثاني؛ لأنَّه رباء [فإذا تعذر النرك بالدِّين بترك بسبعة من الذُّهب ويكون رهناً عنده رحمه الله تعالى، فإن كان قيْمته مثل وزنه بأن كان وزنه ثمانية وقيمته ثمانية إن هلك هلك بما فيه من الدِّين عندهم جميعاً ويرجع المرتهن على الرَّاهن بدرهمين؛ لأنَّ بالرَّهن وفاء بقدر ثمانية وزناً وقيمة، وإنَّ الكسر يخير الرَّاهن عندهم جميعاً بين أن يفنكه بالذِّين وبين أن يتركه على المرتهن؛ لأنَّه تغيّر المضمون، فإن اختار التّرك؟ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يترك بالقيمة إن شاء من الفضة وإن شاء من الذهب؛ لأنَّ قيمته مثل وزنه، وحند محمد رحمه الله تعالى: يترك بالذِّين تُمانية، وإن كان قيمة الرَّهن أكثر من وزمه

عَي اجه وادا: بقيبته. (٥) عَي الله: سائطة.

هي اجما واددا: بقيمته. (٦) في اجما واددا: بتسمة، وفي اأه: سبعة، والأول أصح؛ لأنه هقب في اجما واددا: فإذا. يقوله: لأنه ربا عدلٌ على الزّيادة.

 ⁽٣) لَي اجما وَادا: الْوَدَا:
 (٤) في الله: سائطة.

وأقل من الدُّبن بأنْ كان وزن الرَّهن ثمانية وقيمته تسعة والدّين عشرة إن هلك عند أبي حنيعة رحمه الله تعالى: يهلك بشمانية؛ لأنَّ العبرة عنده للوزن، وعندهما: الرَّاهن بالخيار إن شاء جَعَلُه بِالدِّينِ ثَمَانِية وقصى درهمين آخرين، وإن شاء قصى دينه وضمنه قيمته من الذَّهب تسعة، وإن(١) انكسر يخبر الرّاهن عندهم جميعاً فإن احتار الترك ترك عليه بقيمته تسعة من الذهب عندهما جميعاً، فإن كان قيمته مثل الدّين بأن كان وزنه ثمانية وقيمته عشرة والدّين عشرة إن هلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يهلك بثمانية، وعندهما رحمهما الله تعالى: بضمنه بالقيمة، وإن الكسر واختار الترك يتركه عليه بالقيمة عندهم جميعاً، وإن كان قيمته أكثر من الدِّين بأن كان وزنه ثمانية وقيمته اثني عشر والدِّين عشرة إن هلك؟ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يهلك بثمانية اعتباراً للوزن، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: الرّاهن بالخيار إن شاء جعله هالكاً بما فيه ثمانية وإن شاء ضمن قيمة خمسة أسداس القلب من لذهب فيكون رهناً عنده، وإن انكسر عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى: يخيّر الرَّاهن بين أن يفتكُه بالدِّين وبين أن يترَّكه، فإن (٢) آختار الترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يترك جميع القلب بقيمته اثني عشر من الذَّهب؛ لأنَّ جميع الوزن مضمون عليه فتكون الصَّناعة مضمونة عليه تبعاً للوزن عنده، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: بترك خمسة أسداس الفلب مقدمته عشرة من الدُّهب؛ لأنَّ الصِّناعة عنده بمنزلة الوزن، ولو كان الوزن اثني عشر واختار الترك ضمنه خمسة أسداس الجميع (٣)؛ لأنَّ البعض مضمون والبعض أمانة، وعند محمد رحمه الله تعالى: إن أوجب الكسر نقصان درهمين أو دون دلك أجبر الرّاهن على الفكاك؛ لأنَّ قدر الدّرهمين من فيمة الصّناعة هذه (٤٠) أمانة؛ لأنّه يزيد على الوزن والدّبن جميعاً، وإن أوحب أكثر من درهمين تخيّر الرّاهن إن شاء افتكه بالدِّين وإن شاء تركه، فإذا اختار النوك يترك جميع الْقلب بقيمته مصوغاً من الدُّهب غير درهمين؛ لأنَّ قيمة الصَّاعَة أربعة لكن وزن الرَّهن لا يفي بالدِّين، والوزن متى كان لا يفي بالدِّين ينضم من قيمة الصِّناعة ما يتم به الدِّين عنده وذلك درهمان، قصار قدر الترهمين من الصَّاعة مصموناً مع الوزن وما قات من درهمين حعل كأن لم يكن فيترك جميع القلب عليه بقيمته غير درهمين. إذا ثنت هذه الأقسام بوجوهها تخرج مسائل القلب عليها.

ولو رهن قلب فضة قيمته عشرة بدينار قيمته عشرة فهلك بهلك بالدّين بالإجماع الأنا في القيمة وفاه، وإن انكسر يجبر الرّاهن بالإجماع، فإذا اختار الترك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى. يتركه عليه بالقيمة من خلاف جنسه فتكون القيمة عند المرتهن رهناً، وعند محمد رحمه الله تعالى: يتركه بالدّين،

ولو رهنه مكيلاً بموزون فابتل ضمن مثله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: إن كان يساوي دينه أجبره على فكاكه؛ لأنّ التغير لم

⁽٣) - في ١٤٥٩ حسنة أسداسه لا البعيج -

⁽۱) - بي فره ر برادا .

⁽١) تي دره عدد،

⁽٢) في دوه: وإذا

يظهر في المصمون، وإن كان رهمه ما لا يكال ولا يوزن فانتقص بعيب ذهب حصة العبر من الدّين؛ لأنّه لو ذهب حصة العيب من الدّين لا يؤدّي إلى الرّبا.

وأمّا فيما يقع رهناً بكل الذين ويسقط كل الذين بهلاكه وفيما يقع رهناً ببعض الذين ويسقط بعض الثين بهلاكه:

رجل له على رجل ألف درهم فجاء أجنبي فرهن بها رهناً بغير أمر المطلوب ثم حا. آخر ورهن مها عمداً بعير أمر المطلوب فهو^(۱) جائز والأول [رهن]^(۲) بألف والثاني^(۳) رهن بخمسمائة؛ لأنه حين رهن الثاني عالأول رهن فانقسم الدين عليهما.

رجل له على رجل مائة درهم فأعاره ثوباً، وقال: هذا رهن ببعض حقك فهلك في يده يهلك بما شاء المرتهن؛ لأنّه فوض إليه.

رجل تزوح امرأة على ألف درهم فأعطاها حراباً هروياً (٤٠) رهناً لما (٥) يساوي الف درهم ثم طلقها قبل الدّخول بها ثم هلك الرّهن فإنّه بهلك(٦) بما بقي، لأنّه لمّا طلقها غي مصف المهر فصار الجراب رهناً به قحين هلك، هلك وهو رهن به.

رجل رهن ثوباً يساوي عشرين بعشرة دراهم وأذن المرتهن في لبسه فلبسه ونقصه سة ثم لبسه بغير أمر المرتهن فنقصه أربعة ثم صاع الزهن وقيمته عشرة فالزاهن يرجع على المرتهن بدرهم واحد؛ لأنّ كل درهمين بدرهم (٧) فلمّا تقص درهما (١) وجب له على الرّاهن على المرتهن بالنقصان أربعة فثلاثة بثلاثة قصاص بقي درهم، فيرجع عليه بذلك وقد استوفى المرتهن خمسة بهلاك النّوب وقيمته عشرة.

رجل رهن شاة فأذن الرّاهن للمرتهن بأن يشرب لبنها فشرب، ثم هلكت الشاة، فإن المرتهن يرجع على الرّاهن بحساب ما شرب من اللّبن؛ لأنّ ما يفرغ من الرّهن رهن فإذا شربه فقد استهلك لكن بإذن مالكه فصار كالأجنبي استهلك الرّهن بأمر الرّاهن فإن المرتهن يرجع على الرّاهن بدينه كذلك ها هنا.

وأمَّا فيما للرَّاهن أن يقبض بعض الرَّهن بقضاء بعض الدِّين وفيما ليس له ذلك.

ولو كان الرّهن عدل زطي فقضاه الدّين إلاّ درهماً لم يكن له أن يقبض شيئاً من الرّهن ما لم يقضه الدّين كله مثل البيع.

ولو سمّى لكل ثوب أو لكل شاة عشرة دراهم فقضاه الدّراهم لم يكن له أن يقبض شيئاً من الرّهن ما لم يقض الدين كله، وذكر في «الزّيادات» خلاف هذا أن له أن يقبض ثوباً أو شاة إذا قضاه عشرة دراهم. وحاصل الاختلاف راجع إلى أن بيان الحصة هل تصير الصفقة الراحدة في حكم صفقتين متفرقتين؟ على رواية كتاب الرّهن: لا، وعلى رواية

⁽۱) نی ددا: نهذا. (۵) ش ادا: مرویاً،

⁽٢) نيّ دأه. سأقطة. (٦) فيّ ١٥٥: سأقطة،

 ⁽٣) في ١٥١١ وإلياني.
 (٧) في ١٥١١ وإلياني.

⁽٤) في دوء: فأعطأو. (٨) في دده: بدرهمين،

الزيادات تصير، وحه رواية كتاب الرّهن، وهو أنّ العقد الواحد لا يصير عقوداً منفرقة بيان الحصة في باب البيع حتى لو باع مائة شاة بألف درهم كلٌ شاة بعشرة فنقد المشتري عشرة وأراد أن يأخذ شاة منها لم يكن له ذلك، فكذا في باب الرّهن.

وجه رواية الزيادات وهو الفرق بين الزهن والبيع: أن العقد واحد حقيقة عقود [متفرقة] (١) معنى؛ لأن حصة كل واحد منهما من الدين معلوم قطعاً ويقيناً بتسميته على حدة، وهذا حكم عقود متفرقة والعمل بالحقيقة والمعنى متعذر، فكان اعتبار المعنى في الزهن أولى؛ لأنه ليس في اعتبار المعنى إلحاق الضرر بالزاهن؛ لأن المرتهى إن قبل الزهن في الجيد دون الزدي، يجوز (٢) ولا يتصرر الزاهم؛ لأن الجيد لا يزول عن ملكه حتى ينقى له الزدي، لا غير، وكذا لو عقد العقد في الكل لا تصير حصة الزدي، من الزهن ما سفى (٣) إذا كان قيمته أقل من عشرة فكان اعتبار المعنى أولى، وفي باب البيع اعتبار الحقيقة أولى؛ لأن في اعتبار المعنى إضرار بالمائع؛ لأنه يقبل الجيد وفي ذلك ضرر عليه، فكان اعتبار الحقيقة أولى؛

وأمّا فيما يبطل الزهن وقيما لا يبطل:

ولو أعار الرّاهن من المرتهن أو المرتهن من الرّاهن لا يبطل الرّهن؛ لأنّ حق المرتهن حق لازم فلا يبطل إلاّ بإيطاله وإذا أعار الرّهن من الرّاهن خرج من (٥) ضمانه الآن يد الرّاهن على الرّهن يد نفسه وكذلك إذا (١) استعاره المرتهن؛ لأنّ قبض العارية لا يكون على القابص، ولو أجر الرّاهن من المرتهن يطل الرّهن؛ لأنّ الإجارة عقد لازم لا ينفذ على (١) المرتهن إلا بعد انتقاض الرّهن.

وكذلك الزاهن إذا أجره من إنسان آخر وأجازه المرتهن أو أجره المرتهن فأجازه الراهن يبطل الزهن.

ولو باعه أحدهما وأجاز^(A) الآخر فقد خرج عن^(P) الرّهن، وكان الثمن رهناً مكانه؛ لأنّ حق المرتهن كن ثابتاً في الرقبة، وقد فاتت الرّقبة إلى خلف فيقوم مقام الأصل: بحلاف الأجرة؛ لأنّها بدل المنفعة ولا حق للمرتهن فيها. وعند⁽¹⁾ أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا شرط عبد الإجارة⁽¹¹⁾ أنّ الثمن رهن فكذلك، وإذا لم يشترط فلا؛ لأنّه مقط عن المرهون⁽¹¹⁾ بإذنه والثمن ليس بمرهون، ولو ترك⁽¹¹⁾ الثمن كان من صمان⁽¹¹⁾ المرتهى؛ لأنّ الشمن

_		
· (A) في اجرة رادا: وأجره،	في ادا : ستة .	(1)
(٩) نتي دجه: سائطة د ١٠ : ١ : ١ : ١ : ١٠٠٠	اني اجا وادا: ساقطة،	(1)
(١١) تني اجاء واده، وعند. (١١) نني فجاه: الإحارة،	أَقَى فَجِنَا: بِالمُسْتَى، رَفِي فَدَا: مَا يُسْمَى،	(4)
(١٢) عَيْ قده. المرَّهون،	ائي الله: ساقطة . افي لادا ' من .	(1)
(۱۳) بنی دچه واده، توی،	ص دره حن. اني اچه واده: لو،	(1)
(١٤) في فجدا وادا: أي:	اللي العالم أن المن المن المن المن المن المن المن الم	(Y)

رهن (١) بمنزلة المثمن فإدا(٢) قبض الثمن والذين حال فإن كان من حنسه استوفاه، وإن ي. الدّين مؤجلاً أمكسه وإن لم يكن النَّمن من جنس الدّين فإن كان مسلطاً على السع باعه وإن إ يكن مسلطاً على البيع حبس القاضي الراهل ولا يسعه مدون رصى المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يبيعه؛ لأنَّ الحجر على الحرُّ جائز عندهما رحمهم الله تعالى، وعند أبي حنيفة: لا يجوز، فهذا بناء عليه.

ولو أودع عير(٢) الرّاهن بأمر الرّاهن لا يبطل الرّهن؛ لأنّه بمنزلة العدل، ولو أعلى! غيره بأمر الرَّاهُن (٥) يبطل بالرَّهن وخرح عن ضمانه، وللمرتهن أن يعبده على الرَّاهن.

رجلان لهما على رجل دين لكل واحد منهما ألف درهم فأخذا منه أرضاً(١) وهنأ بدينهما بينهما(٧) فقال أحد المرتهنين: إن الدّين الذي لنا عليه باطل والأرض في أيدينا تلجئة يبطل الرَّهن. عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: ٧ يبطل، ويبرأ من الدِّين بحصته والرِّهن على حاله، وهذا بناء على مسألة رهن المشاع.

رجل في يده دار فادعى آخر فغال ذو اليد: وهمني (٨) فلانٌ هذه الدَّار وأقام السِّنة على ذلك وأنكر صَّاحبه بكون الدَّار [رهناً](١) كلها للذي هي (١٠) في يديه بحصة ديله ولا يبطل الرَّهن بجحود صاحبه (١١١)، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى. هكذا ذكر في االعيون،، وذكر في كتاب الرّهن، وقال: رهن في يدي رجلين(١٢) أثام أحدهما بيّنة على الرَّاهِنَ أَنَّهُ رَهِنَهَا وَقَالُ المَرْتُهِنَ الأَخْرِ: لَمْ يَرَهِنَ مَنْهُ بَطَلَ الرَّهِنَ كَلَهُ (١٣٠ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولا يقضى بنصفه، وقال محمد رحمه الله تعالى: يجوز الرَّهن ويوضع (١٤) في يدي المرتهن المدعي (١٥) وفي يدي عدل فإن هلك الزهن لم يبطل نصيب الجاحد محمد رحمه الله تعالى يقول: المدّعي ادعى الرهن منهما على الراهن ولا يمكنه إثبات ما ادّعي على الزاهن إلاَّ بعد الإثبات على صاحبه؛ لأنَّه منى رهن من اثنين وقبل أحدهما دون الآخر لا يصح في حق القابل فكان الرّهن من صاحبه(١٦٠) سبأ لثبوت الرّهن في حقه وللإنسان أن يثبت على من أتكر سبب حقه ليثبت حقه فيثبت (١٧٠) في حق المدعى رهنه منهما فجاز ويتهايآن للحفظ إلاً [أن](١٨) في نوبة الجاحد يوضع على يد العدل؛ لأنَّ الرَّهن في حق الجاحد غير ثابت إنَّم يثبت في حق المدّعي، وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن ما يدعي على صاحبه الجاحد ليس بسبب لثيوت حقَّه، بل كان شرطاً لصحة ما ادعى؛ لأنَّ قبول صاحبه وقد رهن مهما ليس

⁽٣) في الجاا: عن (۱) في فجا: رهو. (٢) قي الجا والدة: بإن.

⁽٦) غَيْ هجه: سأقطة، (٤) - في فجه رفيه: أعار، (a) قَىٰ ادا: الرَّهنَّ،

في فجر) وقدا: ساقطة. (A) في الله واجرا وهبي، وفي ادا: رهشي، والمثنت الأول.

⁽١١) في اجا وادا: سائطة. (٩) - في ﴿أَهُ: سَاتَعَلَّهُ،

⁽١١) في اجراء صاحبه: ساقطة، وأشار إليه بالضمير في جحوده. (١٢) - في اجـــا: رجل (١٥) في اجراً والدا: سائطة

⁽١٣) في اجه زلالة: كما. (١٤) تي اجا: ويرجع.

⁽١٦) في اداً: لأنَّه متى ٤٠٠ من صاحبةً: ساقطة، وهي الله راجاً

^{. (}۱۸) ئى ئا: سائىلة. (١٧) في (ج): ساقطة.

سب لوجود قبوله لكن شرط الصحة قبوله فلا يمكنه الإثبات على صاحبه ومتى لم يكن(١١) تعذَّر القضاء بالرَّهِي منهما.

ولو ادعى مكان الرِّهن همة وباقي المسألة بحالها يقضى له بنصف الدّار على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز؛ لأنَّ عنده لا يجور الهبة من اثنين

ولو كان مكان الهبة إجارة جاز في النّصف الآحر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو استحق بعض الرَّهن مشاعاً بطل الرِّهن فيما بقي؛ لأنَّ الرِّهن في المستحق كان موقوماً على إجازة المستحق فإذا ردّ بطل وتبيّن أن الرِّهن في الباقي وقع مشاعاً.

ولو رهن ذمي خمراً عند ذمي ثم أسلما خرجت من الرّهن؛ لأنهما صارا بحال لا يملكان العقد عليه قبل حصول المقصود(٢) بالعقد فيفسد العقد كما لو أسلم المتبايعان للخمر قبل القبض قإن خلِّلها عادت رهناً؛ لأنَّ الرِّهن وقع جائزاً في الابتداء وإنَّما فسد لمعنى في المعقود عليه معنى يتوهم زواله، فإذا زال يحكم بالجواز كما لو رهن مسلم من مسلم (٣) عصيراً فصار حمراً ثم صار خلاً، وكذلك لو أسلم أحدهما؛ لأنّ المعنى يحمع الكل. والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني

فيما يجبر العدل على بيع المرهون وتوابعه وزوائده وفيما لا يجير إلى آخر الفصل

إذا شرط في الرِّهن أن يضعه على يد عدل جاز وقبضه كقبض المرتهن؛ لأنَّه جعل العدل نائباً في القبض له كالبائع إذا وضع المبيع على يدي العدل ليقبض الثمن أقام يد العدل مقام يد البائع في حتى الحبس فكذا هما، ولو شرط في الابتداء أن يكون العدل مسلطأ على بيعه جاز وللعدل أن يبيعه ويوفي الثّمن للمرتهن وليس للزّاهن أن تفسخ الوكالة، لآتها إذا شرطت في العقد لتأكيد ما هو المقصود من الزهن صار من حقوق الزهن، وكذلك المرتهن لا يملك منعه؛ لأنَّه وكيل الرَّاهن فيه، ونو مات الرَّاهن أو المرتهن فالعدل على ما كان عليه من البيع والإمساك؛ لأنَّ العقد عقد لازم بحقوقه فلا يبطل بالموت(٤) ولو(٥) مات العدل بطلت الوكالة ولم يقم وصيه أو وارثه مقامه؛ لأنَّ الرَّاهن لم يرض ببيع غيره وكذلك لو جعلاه على يدي عدل وسلطا رجلاً آخر على بيعه وتسليم الثمن إلى المرتهن لا يملك منعه، وكذلك لو سلط المرتهن، ولم يشترط البيع في عقد الرَّهن ثم سلط المرتهن أو العدل على البيع صح التوكيل، وللرّاهن أن يفسخ الوكالة؛ لأنّ الوكالة إذا وجدت(١) بعد

⁽٤) في فجه وادا: لأنَّ العقد . . . بالموت: سائطة. (١) في ١٤٥٩: يمكن.

 ⁽۵) في الجاء: المعقود.
 (۵) في الجاء: واداء: وإداء
 (۳) في الجاء: من مسلم: سائطة.
 (۲) في الجاء واداء: وجبت.

العقد كانت منقطعة عنه ولا تكون من حفوقه، وكذا إذا مات بطلت الوكالة، وعد أبر يوسف رحمه الله تعالى: أنها كالمشروط في العقد؛ لأنها التحقت بالعقد وليس للمرنهن والعدل أن يتصرف بشيء في الزهن غير الإمساك لا يبيع ولا يؤاحر ولا يستخدم وله أن يسلم إلى زوجته وخادمه ومن في عياله وأجرائه الذين يتصرفون له [لأن بده](١) على العين يد وديعة فيصنع به ما يصنع بالوديعة.

ولو باع العدل وسلم الثمن إلى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بعبب نقضه فللمشتري أن يرجع على العدل؛ لأنّ حق العدل^(۲) يتعلق بالعاقد ثم هو بالخيار إن شاء رجع على المرتهن ويعود الدّين على حاله؛ لأنّه قبض الثمن والثمن قد استحق على العدل فيرحع عبيه، وإن شاء [رجع] على الرّاهن؛ لأنّه أوقعه في هذه الغرامة فإذا رجع على الرّاهن سلم المقبوض للمرتهن؛ لأنّ الرّاهن ملك المقبوض بأداء الضمان من حين قبضه المرتهن، ولو لم يسلم الثّمن إلى المرتهن لا يرجع عليه؛ لأنّ الرّجوع عليه بحكم القبض ولم يوجد، ولو كان التّسليط على البيع بعد الرّهن من غير شرط في العقد فهو وكيل الرّاهن، وما لحقه من العهدة يرجع به على الرّاهن خاصة إن قبض المرتهن الثمن؛ لأنّ التوكيل إذا كان بعد الرّهن لا يكون من حقوق الرّهن فلا يتعلق حق المرتهن الثمن؛ لأنّ التوكيل إذا كان بعد نائباً عن البائع في صرف الثمن إليه (٢) كما إذا أمر إنساناً أن يبيع ماله ويقضي ديه ففعل أن الثمن إلى المرتهن وأنكر المرتهن، فالقول: قول العدل وبطل دين المرتهن؛ لأنّ العدل أم سلم الثمن إلى المرتهن وأنكر المرتهن، فالقول: قول العدل وبطل دين المرتهن؛ لأنّ العدل أمين وما حدث من الرّهن من ثمرة أو ولد فهو رهن أيضاً وللعدل أن يبيعه؛ لأنه جزء من المحل فيتعدّى الحكم إليه، وكذلك لو جنى عليه عبد فدفع به؛ لأنّه قام مقامه لحماً ودماً.

ولو كان الرّاهن هو العدل بأن شرط أن يبيعه الرّاهن متى شاء فإن لم يقبض المرتهن فليس برهن؛ لأنّه يتم بالقبض، وإذا^(٨) قبصه المرتهن جاز بيعه؛ [لأنّ المرتهن قصى به.

ولو رهن رهناً أو سلط عدلاً على البيع عند المحل فلم يقبض حتى حل المحل فالرّهن باطل لعدم القبض، وبيع العدل صحيح؛ لأنّه وكله به، وكذلك لو رهن مناعاً (١٠) وسلط العدل على بيعه إ(١٠) يبطل الرّهن والوكالة بالبيع صحيح.

ولو طالب المرتهن بحقه فقال الرّاهن لدعدل بعه وأوف حقه، وقال المرتهى: لا أبه، وإنَّم أربد حقّي فله ذلك؛ لأنَّ له أن يستديم حقه في الرّهن حتى يصل إليه حقه، ولو طالب المرتهن ببيع الرّهن أجبر على البيع؛ لأنّه التزم حين قبل الوكالة وللمدل أن يبيع بالنَّهُ

⁽١) ني الله. ساتطة. (٦) في اجدا ساتطة.

⁽٢) في الجنا راده: العقد. (٧) في اجاء ساقطة.

⁽٣) مي اfb: ساقطة. (A) من اجدا والدا: وإن،

⁽٤) مَي قاجاً" الرَّهن. (٩) مَي قاداً": مُشَاهاً.

⁽٥) في ادا: ساتَطَة. (١٠) في اله: ساتَطة.

والنَّسينة؛ لأنَّه وكيل بمطلق السِع فإن أطلق عند العقد ثم مهاه بعد ذلك عن النَّسينة لا يعمل نهيه؛ لأنَّه لا يملك عرله فلا يملك [تنفيذ](١) الوكالة أيضاً.

ولو سلِّطه على البيع مطلقاً ولم [يقل](٢) عند المحل، فله أن يبيع قبله لعموم الأمر، ولو جعل [عدلاً] في الإمساك وعدلاً آخر (1) في البيع جاز ولا يملك عزله إذ كان مشروطاً مى العقد.

رجل رهن جارية تساوي ألفاً بألف وسلط العدل على بيعها عند محل الأجل وشرط المرتهن على الرَّاهن ورضي به العدل وأحضر المرتهن الجارية عند محل الأحل فطلب من العدل بيعها، فقال الرّاهن: ليست هذه الجارية التي رهنتك وصدق العدل الرّاهن، أو قال لا أدرى أهي جاريتك أم لا؟، فالقول: قول المرتهن أنها تلك الجارية إذا كانت تساوي ألماً؛ لأنَّ المرتهن أنكر قبض ما عدا هذه الجارية وإذا أنكر القول أصلاً كان القول قوله ضميناً كان (٥) أو أميناً، فكذا إذا أنكر قبض ما عدا هذه الجارية (١) وصار هذا كالغاصب والمودع، ولكن لا يجبر العدل على بيعها للمرتهن؛ لأنَّه ينكر التزام البيع في هذه الجارية، فكان القول: قوله مع يمينه يحلّف العدل بالله تعالى [بانه] (٧) ما يعلم أنّها الجارية التي أمرت ببيعها؛ لأنَّه تحليف على فعل الغير (^) فيحلف على العلم؛ فإن أنى أن يحلف يحسَّر على بيعها؛ لأنَّ النَّكول إقرار. فرق بين التوكيل بالبيع وبين العدل [فإن]^(١) الوكيل بالبيع لا يجبر على بيع ما وكل به، والفرق: أن بيع الوكيل كان بحق الآمر، والآمر قادر على بيعها ينفسه فلا حاجة إلى إجبار الوكيل وها هنا بيع العدل بحق المرتهن حتى يستوني دينه من الثَّمن والمرتهن غير قادر على بيعها بنفسه فيجبر على بيعها كما التزم فإن حلف العدل لم يجبر على البيع وأجير الزاهن على أن (١٠) يبيعها للمرتهن حتى يوفيه المال؛ لأنَّه قد ثبت في حق الرَّاهن أنَّها هي المرهونة وقد تعذر بيعها من جهة العدل بيمينه فيجبر الرَّاهن كما لُو تعذَّر من جهته بحياته أو موته فإذا امتنع منه باعها القاضي أو أمينه للمرتهن وأوفاه حقه؛ لأنَّ الرَّاهن امتنع بما هو مستحق عليه وهو مما تحري (٢١٠) فيه النَّبابة فينوب الفاضي منابه كالتعريق بين العنين وامرأته، ثم العهدة على الرَّهن؛ لأنَّ القاضي وأمينه نائب عن الرَّاهن وهو نائب (١٢) لا يجوز أن تلزمه العهدة وقد ذكرنا هذا غير مرة، ثم هذا على قولهما رحمهما الله تعالى لا يشكل؛ لأنَّ عندهما رحمهما الله تعالى: للقاضي بيع مال المديون، وإذا لم يكن مرهوناً، فالمرهون أولى، وإنَّما يشكل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. والفرق: له بين هذه المسألة وبين سائر أموال الدّيون، وهو أنَّ هناك المستحق عليه قضاء

 ⁽٧) في أنا واجاء: سائطة، رهي في الواء. (١) في الله: ساقطة.

⁽A) من اجما المين، وفي ددا، الحير في وجيء وقده: يقل، وفي 18- يعمل، والمثبت الأول. (٩) دن (۱): سائطة

في ﴿أَهُ: سَاتُطَةً،

⁽١٠) في تجه: ساقطة، (٤) - تَيْ اجدا رادا : سائطة (١١) تي دجه: ما پجري،

 ⁽a) من دجه: سائطة. (١٣) في دجه: ثابت، عي قده: وإدا أنكر . . . هذه الجارية اساقطة .

الدين ولم يتعلق حق صاحب الذين بمال بعينه فلا يكون للقاضي ولاية التعيين. أمّا ها هي الدين مستحق على الرّاهن وحق الموتهن متعلق بمالية الرّهن بعينه وبيعه في دينه صاب مستحقاً عليه فلم يكن في بيع القاضي تعيين ما لم يستحق بعينه بل فيه إيفاء حق مستحق عليه فلهذا فعله القاضي وإن جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة، فقال: هذه تلك العارية ولكن نقصت في السعر. وقال الرّاهن: ليست تلك الجارية، فالقول: قول لرّاهن؛ لأن الظاهر شاهد له فإن التي أحضرها ليست على القيمة التي اتفقا عليه في المرهونة وقد بطل حق المرتهن؛ لأن الظاهر أن المرهونة هالكة إدا تعذر إحضارها وبهلاك الرّهن يتم الاسته، فإن صدق العدل المرتهن أنها تلك الجارية أجبر العدل على بيعها للمرتهن ولا يرجع المرتهن على الرّاهن إلا أن ويرتهن على الرّاهن بريادة الدّين؛ لأنّ تصادقهما عامل في حقهما لا في حق الرّاهن إلا أن المرتهن بينة على ما ادّعى، وحينئذ يكون الثابت بالبيّنة كالثابت معاينة، فإن قال المرتهن: هذه الجارية التي رهينتي (٢) فكان قيمتها خمسمائة يوم رهنتني كما هي (٢) عليه المرتهن: قيل المرتهن؛ لأنّه يكر استيفاء الزّيادة على خمسمائة فإن صدقه العدل أنها تلك فالمورية أجبر على بيعها ويرجع على الرّاهن بنقية حقه؛ لأنّه ثبت أنها هي (١٤) المرهونة.

ولو رضعت جارية على يدي عدل وركل ببيعها فولدت كان للعدل أن يبيع الولد وكنا الثمر (٥) والوكيل ببيع الأمة وبيع الشجر لا يبيع الولد والثمر، والقرق: وهو أن حق (١) بيع الأم (١) للعدل حق (١) ثابت في العين من كل وجه حقيقة وحكماً [أما] (١) حقيقة: فإنه يبيع العين. [وأمًا] حكماً: فإن المالك صار محجوراً عن التصرّف في العين، فيتعدى إلى الولد. أمّا حق الوكيل ثابت [حقيقة، غير ثابت] (١٠) حكماً، فكان ثابتاً من وجه دون وجه فلا يتعدى إلى الولد بالشك ولو رهن عند (١١) عبد تاجر على أن يوضع الزهن عند (١١) سيده لا يصح الرّهن؛ لأنه عقد استبفاء والسّيد لا يصلح نائباً عن العبد (١١) في استبعاء الذين أمن عبده؛ لأنه يعمل لنفسه ويظهر ماله عن الشغل وسواء كان عليه دين أو لم يكن.

ولو رهن المولى من رجل بشرط أن بوضع على يد عبد، جاز؛ لأنَّ العبد يكون عاملاً للمرتهن في استيفاء الدِّين النال من كل وجه (١٥) فتصح الوكالة فيه، وعن أبي يوسف [أنًا (١٦) السيد [لا](١٠) يصلح عدلاً في الارتهان من المكاتب، وكذا المكاتب (١٨) في حق

(١٠) في الله: ساقطة.	في الله والجهاز مباقطة، وهي في الها.	(1)
(١١) فيُّ لجا وقده: سائطة.	أَنَّى أَجِناً وَأَدَاءُ وَهُنَّاءً .	(٢)
(۱۲) في اجرا وادا: على يد		(T)
(١٣) في اجدا وادا. العير.	في اجاء: في،	(1)
(١٤) مِنْ فأه: ساتطة.	في فجه وقدًا: الثمن.	(a)
(١٥) في اجدا ساقطة.	في اجدا زادا ساقطة	(1)
(١٦) نيّ اأه. ساقطة	عَى أَجِهُ وَقَدَّ الْأَمَةِ.	(Y)
(١٧) في دأه: سائطة،	في اجنا والنه: ساقطة.	(A)
(۱۸) ق (حدو؛ فكالمكاتب	اللِّي ﴿ أَوْ يُسِالُطُهُ رَ	

السّيد؛ لأنّه سنزلة الأجنبي كما في يد المكاتب، وأحد شريكي المفاوضة والعبان لا يصلح عدلاً في رهن صاحبه في دين لحقه من تلك التجارة(١١)؛ لأنَّ [يد](٢) كل واحد منهما كيد صاحبه والدِّين لهما، وإنَّ كان من غير التَّجارة (٢) جاز؛ لأنَّه أجنبي [عنه](أ).

ولو رهن المضارب من المضاربة بدين فيها لا يصلح رب المال عدلاً؛ لأنَّ يده على ماله بد نفسه، وكدلك لو كان رب المال هو الذي فعل على أن تكون على يد المضارب؛ لأنَّ يده على المال بد نفسه، وكذا الأب إذا رهن بثمن ما اشترى للصّعير على أن يضعه على يد نفسه؛ الله ما أزال الزهن عن يد نمسه (م)، وكذلك الكفيل إذا وضعه على أن يكون في يد المكفول عه أو المكفول عنه وضع على بد الكفيل؛ لأنَّ كلُّ واحد منهما لا يصلح نائباً عن الآخر في قبص الدّين؛ لأنَّه يعمل لنفسه لتفريغ ذمَّته، وإن مات العدل لم يبطل الرَّمن؛ لأنَّ حق المرتهنّ حق لازم ويوضع على يدي [عدل](١) آخر عن تراص منهما؛ لأنَّ الرَّاهي لم يرض بحفظ الغير(٧) فإن اختلفا فيه وصعه القاضي على يدي عدل وليس للعدل الثاني أن يبيع؛ لأنَّ الرَّاهن ما وكله بالسيم إلاَّ أن يموت الرَّاهن؛ لَأنَّ القاضي يتولَّى قضاء ديونه.

وإدا كان الدّين مائة فقال الرّاهن: بعته بمائة صدقه العدل قيه، وقال المرتهن: بعته بخمسين ودفعته إلى، فالقول. قوله؛ لأنَّ المحل حرج عن الرَّهن بالبيع والمرتهن ينكر قبص الزَّيادة على خمسين فيكون القول قوله والبيِّنة بينة الرَّاهن؛ لأنَّه ثبت عليه الزّيادة ولو لم يقرّ الرّاهن بالبيم، وقال: مات في يدي العدل؛ فالقول. قول الرّاهن، لأنَّه كان مضموناً على المرتهن بالدِّين، فإذا ادِّعي خروجه عن الصمان يحتاج إلى البيِّنة، ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان الرِّهن مثل الدِّين في القيمة والمرتهن مسلَّط على بيعه فإن اذعى أنَّه باعه بمثل الدِّين قبل قوله وإن قال: بعته بتسعمائة لم يقبل [قوله] (١٨) وصار كأنَّه صاع إلى أن يجيء ببيّنة أو يصدقه الراهن.

ولو أخذ بالمسلم فيه رهناً وسلط على البيع عند المحل كان له أن يبيعه بجنس المسلم فيه وبغير جنسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيعه بالدّراهم والدّنانير ويجس المسلم فيه؛ لأنّ الوكيل بالبيع المطلق لا يملك البيع إلاّ بالشراهم والدُّناتير، ولكنّهما جوّرا البيع بجنس المسلم فيه^(٩) ها هنا؛ لأنّه المقصود من البيع، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يملُّك البيع بالسَّلعة والثَّمن جميعاً لما عرف.

ولو ساقر العدل بالرِّهي أو المرتهن(١١) لم يضمن إذا كان الطريق آمناً، لأنَّ الأمر بالحفظ مطلق فيجري على إطلاقه، وذكر في بعض المواضع خلافًا. وقد علم ذلك في كتاب الوديعة.

⁽١) في فجره وقده: الجارية. (٢) في فأه: ساقطة،

⁽٤) ئي (أء: سائطة، في فيحيا وقده: ساقطة. وفي قدة: ألجارية، في فيحيه: عن يد نفسه، ساقطة. (٦) في ذأه ودجه: ساقطة، وهي في قده.

في الجما وقدة: العين. ﴿ (٨) ﴿ فِي أَاهُ وَقَدُّهُ: سَالْمُطَّةُ، في الجاه: لأن التوكيل.... يجنس المسلم فيه: ساقطة (١٠) في هده: أو الرّاهن.

والمرتهن أولى بالزهن إذا كان في يده أو في يدي العدل إذا مات الرّاهن معلساً وعب ديون أو فلسه القاضي؛ لأنّ حق المرتهن أسبق تعلقاً من حق الغرماء فيمنع تعلق حق الغرما. وأمّا فيمن يجب نفقة الرّهن وكسوته ومؤونة ردّه ودوازه وغير دلك(١) وفيمن لا يجب،

الزهن إذا كان حيواناً فنفقته على الرّاهن وكدلك كسوته؛ لأن عظم العنفعة (٢) و إساك الرّهن للرّاهن؛ لأن قبض الرّهن قبض استيفاء وفي الاستيفاء صفعة المستوني والموفي إلا أن منفعة الموفي أكثر؛ لأنا نجعل هذا الإيفاء الحكمي بمنزلة [الإيعاء] (المحقيقي؛ لأنه في الحالين يبرأ، ومنفعة المرتهن في الاستيفاء الحكمي دون المنفعة في الاستيماء الحقيقي فكان عطم المنفعة في إمساك الرّهن للرّاهن، فكان المنفقة (١) عليه، وكذلك مؤونته (٥)، وكذلك كسوة الرقيق وأجرة ظئر ولد الرّهن وسقي البستان وتلقيح نغيله وجذاذه والقيام بمصالحه وأجرة الرّاعي وسواء كان بالرّهن فضل أم لم يكن؛ لأنّ البد(١) على الصورة أمانة فيكون بمنزلة المودع وكل ما كان لحفظه أو لردّه إلى يد المرتهن فهو على المرتهن (١) نحو: أحرة المسكن الذي يحفظ الرّهن فيه وإن كان قيمة الرّهن [أكثر] (١)،

وجعل الآبق على المرتهن إذا كان قيمة الرّهن والدّين سواء؛ لأن المحل مضمون فيحتاح إلى الإعادة [لبرده] على المالك وإن كان قيمته (١٠) أكثر من الدّين كان على الرّاهن بقدر الزّيادة؛ لأنّ بده على الزيادة يد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف أحرة المسكن؛ لأنّ حق الحبس في الكل ثبت حقاً للمرتهن؛ وكذلك مداواة الجراحات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان كجعل الآبق، وإنماء الرّهن رهن كالأصل؛ لأنّه حزء منه، فإن أراد الرّاهن أن يجعل النّفقة التي عليه في نماء الرهن كاللبن والصرف وغيره فليس له ذلك؛ لأنّ النّماء مرهون مع الأصل ويبيع ما يخاف الفساد عليه بإذن الحاكم. ويكون رهناً في يده؛ لأنّ إمساكه ليس من الهلاك، وإن باعه بغير أمره ضمن؛ لأنّ ولاية البيع نظر (١٠) للمالك لا يثبت (١٠) إلاّ للحاكم.

والخراج على الرّاهن خاصة؛ لأنّه مؤونة الملك فيكون على المالك.

والفداء من الجناية والدِّين الذي يلحق الرّهن ينقسم على المضمون والأمانة، كما قلنا في جعل(١٣٠) الآبق.

وما يجب على الرَّاهن فأدَّاه المرتهن بغير أمره فهو متطوع، وكذلك ما يحب على

 ⁽¹⁾ في اجدا: وسيره.
 (٢) في اجدا: المتعدة، وفي قاء التفقة، والمثبت الأول.

 ⁽٣) في قأة: ساقطة.
 (٤) في قبع أفي الاستبعاء.
 الثققة: ساقطة.

أي أحدا والداء شريه (١) في أجداً وأداه: يدور (٧) في أجدا: قهو على المرتهن: سائطة

⁽٨) في اله: ساقطة، (٩) في اله: ساقطة.

⁽١٠) يعود الضمير على الرَّاهن كمَّا رهو مصرح به في دجه ودده. (١١) في دجه: تظهر،

⁽١٣) فَيَ اجِهِ: لَا يُثبتُ صَائطة. (١٣) فَي اجَّه: سَائطة.

المرتهن إدا أداه الرّاهن يكون متبرعاً، لأنّ قضى دين الغير بغير (١) أمره، ولو أنعق المرتهن على الرَّهن بأمر القاضي يرجع عليه، وكذلك المرتهن إذا أدَّى ما على الرَّاهن؛ لأنَّ للقاضي ولاية أن يجبره على الإنفاق على عبده فإذا امتنع أجبر لصاحبه، فالقاضي يجعل لصاحبه نَاتِباً عنه في الإنفاق فيصير كانَّه (٢) أمر هذا الرَّجلُّ بأن ينفق عليه ليكون ديناً عنده.

عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى: إذا كان الرَّاهن غائباً فأنفق المرتهن بقضاء الدين يرجع عليه لما قلنا، وإن كان حاضراً لم يرجع؛ لأنَّ القاضي لا يلي الحجر على الحاصر عنده، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرجع في الوجهين؛ لأنّ القاضى يلى الحجر على الغائب عنده.

رجل أعار رجلاً شيئاً له حمل ومؤونة ليرهنه بدينه فرهنه ثم افتكه يردُّه على المستعير، لأنَّ له فيه منفعة؛ لأنَّه لو هلت ضمن المستعير فصار كالإجارة. ألا ترى: أن من دفع إلى رجل شعيراً يبيعه بأكرار (٢٠) حنطة فحمله على الآمر كذا ها هنا.

ولو أنَّ الرَّاهِن أبي أن ينفق على الرَّهن فإن القاضي يأمر المرتهن بأن ينفق عليه فإذا قضى الدِّين يرجع عليه بما أنفق سواء كان العبد هالكاً أو قائماً؛ لأنَّه فعل بأمر القاضي ولا يكون العبد رهناً بالنَّفقة حتى لا يكون له أن يحبسه بذلك.

ولو أن قوماً لهم شرب فامتنع بعضهم عن كرى النّهر أمر الحاكم الآخرين أن يكروا النَّهر ولهم أن يمنعوا الشَّريك على الشَّرب من هذا النَّهر حتى يدفع حصته، وهذا قول أنى حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: كما في الحائط(٤٠).

وأمّا فيما يضمن المرتهن وغيره وفيما لا يضمن:

رجل (٥) قال لآخر: أقرضني فقال لا أقرضك إلاّ برهن فرهنه فضاع قبل أن يقرضه ولم يكن يسمى ما يقرضه، قال محمد رحمه الله تعالى: يعطيه ما شاء، ولا أستحسن في أقل من درهم؛ لأنَّ أقل ما يستقرض هذا.

رجل رهن رجلين سيفين أو ثلاثة، فتقلد بثلاثة، لا يضمن وإن تقلد باثنين ضمن؛ لأنَّ التقلُّد بثلاثة غير معتاد فيكون ذلك للحفظ. أمَّا الاثنان معتاد في الحروب فكان ذلك للاستعمال

ولو رهن خاتماً فتختّم [به](١) بيمينه، ضمن؛ لأنَّ من النَّاس من يتختّم سمينه، والأصل في التختم هو اليمين، فإن جعل عليه خاتماً آخر لا يضمن؛ لأن ذلك أمارة للحفظ، وكل شيء يضمن في الغصب [يضمن](٧) في الزهن بحسابه، وإذا كان لا يضمن

⁽١) في اجدا وادا: ساقطة. (٢) في اجها: الإنفاق فيصير كأنه: ساقطة.

في فجه وفده: بالذَّار .

في دجه ودده: ألحائط، وفي فأه: الحافظ، ولعله تصحيف ولذا أثبتنا الأول.

نَي لجِه: ساقطة. (٦) نَي الله: سائطة،

في اأنا: ساقطة وهي في اجما و ^{اواء.}

في الغصب لا يضمن في الرّهن.

رحل رهن عداً شاباً فصار شيخاً؛ ضمن؛ لأنَّه تغير الزَّهن عن حاله، ولو رهن عبداً الرو فخرج اللَّحية فلا ضمان عليه؛ لأنَّ ذلك آية الكمال لا آية النَّقصان، ولهذا لو غصب غلاماً أدر فخرج اللَّحية فرده لا ضمان عليه لما قلنا، كذا ها هما، بخلاف ما إذا رهن جارية ناهدة فانكم ثديها ضمن (١٠)؛ لأنَّ ذلك نقصان في الجواري، ولهذا يصمن في العصب.

ول وهب المرتهن دينه من الرّاهن وهلك الرّهن في يديه ولم يمنعه لم يضمن وهذا(٢) استحسان أخذ به علماؤنا الثلاثة رحمهم الله تعالى، والقياس: أن يضمن، وبه أحد زنر رحمه الله تعالى؛ لأنَّ الضمان حكم القبض فيبقى ما بقي القبض، وإنا نقول: إن قيام الدُّينَ شرط لانعقاد الجهة. ألا ترى: أنَّه لو جعل^(٣) الرَّهن بدين لا يتوهم وجوبه لا نيَّ الحال ولا في الناقي⁽¹⁾ بأن جعل^(٥) بأجر النائحة^(١) لا ينعقد الرّهن ولا الجهة حتى لا يصيّ المقبوض مضموناً على المرتهن، وإذا كان قيام الدِّين شرطاً [لانعقاد توهم الوجوب٣ فشرط](٨) انعقاد الجهة كان شرطاً لبقاء الرهن قبل التمام، وتوهم الوجوب شرط لبقاء الحهة؛ لأنَّ ما كان شرطاً لانعقاد العقد في الابتداء كان قيامه شرطاً قبل تمام العقد لبقاء العقد، وبعد هبة الدّين زال الدّين وزال توهم الوجوب فلا يبقى الرّهن ولا الجهة والضماد لو بقي بالقبض إنما يبقى بأحد هذين الأمرين إما الزّهن(٩) أو الجهة، ولو منعه ضمن قيمته؛ لأنَّ المرتهن أمين والأمين إذا منع الأمانة ضمن.

وأمًا فيما يجب(١٠٠) على العبد المرهون الشعاية:

رجل رهن عبداً ثم أعنقه وهو معسر سعى العبد في ذلك، ولو اشتري عبداً فأعتقه قبل القبض وهو معسر لا سعاية على العبد في قولهم جميعاً، وروي عن أبي يوسف رحمه ألله تعالى: أنَّه يسعى. أمَّا سعاية العبد؛ لأنَّه سلمت له الرَّقية وقد تعذر تضمين المعتنَّ فتجب عليه السَّعاية بخلاف ما إذا أعنق العبد المبيع قبل القبض؛ لأنَّ حق البائع ما تعلق بالمبع استيفاء، وإذا سعى الرّهن بعد الإعتاق فأحكامه أحكام الأحرار لنفاذ العنق فيه.

ولو أقرّ المولى أنّه رهن العبد من فلان فكذبه العبد ثم أعتقه المولى وهو معسر لزمته السَّعاية؛ لأنَّ إقراره وجد حال قيام الملك فنفذ عليه.

وكلُّ شيء يسعى العبد فيه رجع به على المولى؛ لأنَّه قضى ديناً عليه بإلزام الشَّرع إياه. ولو دبّر المرهون صار مدبراً وخرج من الرّهن؛ لأنّه لم يبق محلاً لاستيفاء الدّين عنه (١٠٠٠-

⁽٧) في ١٤٥ الوجوب، وأثبتنا ما في ١٩٨٠. (١) - في اجدا: ساقطة.

⁽A) في الله: سأنطة. (٢) - في فجه و قداء سائطة وهي في فأه.

⁽٩) في أجال الأمر. (4) ا في اجداء ساقطة.

⁽٤) - في فجه: الثاني. (١٠) في فيدا: وجب. (١١) في اجاز منه

⁽٥) - في فجاه وقده : حصل.

أَ فَي أَجِنا: الناحية، وهُو تصحيف،

والسَّعاية في التدبير (١) مخالف للسَّعاية في العتق من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المدبر يسعى مع (٢) يسار المولى والمعتق: ٧.

والثاني: لا يرجع المدبر، على المولى؛ لأنَّه ملكه فيملك أن يستسعيه.

والقائث: يسعى في الدّين بالغاً ما بلغ؛ لأنّ ملك المولى والمعنق يسعى في الأقل م قيمته ومن الدّين؛ لأنه لا حق للمرتهن في أكثر من الدّين ولم يصل إلى العبد بالعنق أكثر من مالية العبد فيصمن أقل منهما، ولو أعتقه المولى بعد التدبير وقد قضى عليه بالسّعاية أو لم يقض لم يسع إلا قدر قيمته؛ لأنّا فرضا عليه السّعاية لسلامة الرّقبة له فيسعى [في] قدر قيمته إذا انتقصت قيمة الرّهن في السّعر فأعتقه الرّاهن وهو معسر سعى العبد في الأقل من قيمته بوم الإعتاق ومن المضمون حتى لو ازدادت القيمة فصارت العين والدّين ألفيس وحين رهن كانت القيمة ألفاً. سعى في الألف، وإذا انتقص عن الألف معى في قدر قيمته؛ لأنّه الذي وصل إلى العبد.

ولو لم ينتقص في السعر ولكن قتله (3) عبد قيمته مائة فدفعه مكانه فالثاني رهن بجميع الدّين [فإن أعتقه الرّاهن وهو معسر سعى في قيمته مائة؛ لأنّ رقبته لا تساوي إلا مائة] (6)، ولو لم يكن كذلك ولكن [ولدت] (7) ولذا يساوي ألما فأعتقهما المولى وهو معسر سعيا في الألف، وكذلك لو لم تلد ولكن قتلها عبد قيمته ألفان (٧) فدفع بها ثم أعتقه المولى سعى في الألف؛ لأنّه المضمون وما زاد عليه أمانة.

ولو رهن عبداً قيمته خمسمائة بألف درهم وأعتقه المولى ثم مات وترك خمسمائة أخذها المرتهن وسعى العبد في مائتين وخمسين؛ لأنّ إيحاب الخمسمائة على العبد (١٠ للمرتهن لا يفيد؛ لأنّه متى أدّى خمسمائة ثبت له الرّجوع بذلك في تركة الميت فيظهر أن ما أخذه المرتهن من تركة الميت من الخمسمائة بينهما نصفان وأن له على المرتهن مائتين وخمسين مما أخذ من تركة الميت وللمرتهن عليه مثله فيتقاصان.

ولو استعار رجل عبداً قيمته ألف درهم من رجل ليرهنه بألف درهم فرهنه ثم أعتقه مولاه ضمن المولى^(٩) قيمته للمرتهن ثم يرجع على الرّهن. أمّا نفاذ العتق؛ فلأنه صادف ملكه، وأمّا ضمان المرتهن؛ فلأنّه أتلف حق المرتهن، وأمّا الرّجوع؛ فلأنّ المعير قصى دين المستعير برضاه. ألا ترى: أنّه لو هلك الرّهن أو افتكه المعير يرجع على الرّاهن، ولو كان مولاه معسراً والرّاهن موسراً ضمن الرّاهن؛ لأنّ الدّين واجب عليه، وهو قادر على قضائه فلزمه، ولا يرجع على أحد؛ لأنّه قضى دين نفسه.

⁽١) في هجه وقدة: التدبير، وفي قأه: المدبر والمثبت الأول. (٧) نا برايا: التدبير، وفي قاه: المدبر والمثبت الأول.

⁽Y) فَيْ قَجِعَةُ مَنْ. (٣) فَيْ قَجِعَةُ مِنْ. (٣)

 ⁽٣) في (1): ساقطة.
 (٤) في ديده ودده: قتلد، وفي (1) بعض الحروف ساقطة من الكلمة. (٩) في ديده ودده: سأقطة.

⁽٥) مى داء: ساقطة.

ولو كاما معسرين يسعى في قيمته ثم مرجع على أيّهما شاء أما السّعابه؛ فلأن ين المرتهن تعلق بماليته وقد تعذَّر أستيفاء هذا الحقُّ من محل آخر، وقد سلَّم له هد. المعا فضمن قيمته، وأمَّا الرَّجوع: على أبُّهما شاء. أمَّا الرَّاهن؛ فلأنَّه قضى ديماً عليه وهو عيَّ متبرع(١) في قضائه. وأمّا المالك؛ فلأنّه أتلف حق المرتهن ووجب عليه الضمان إِلاّ أنَّ تعذّر الاستبقاء لفقده فالعبد قضى ديماً عليه وهو غير متبرع فيه فيرجع عليه ثم يرجع هو مز الرَّاهن؛ لأنَّه قضي دينه (٢) وهو غير متبرع فيه.

ولو رهن أمة فجاءت بولد فادّعاه الرّاهن ولا يعلم أنّه وطنها وهو معسر سعت الأمه وولدها في الدِّين كله؛ لأنَّ حقَّ المرتهن سرى من الأم إلى الولد ظاهراً والرَّاهن بالدُّعير: أبطل حق المرتهن عنهما بإثبات حق الحربة في الأم وحقيقة الحرية في الولد، وقد تعدُّ استفاء الضمان منه فلزمهما الشعاية كما لو أعتقهما.

ومعنى قولنا: ولا يعلم أنَّه وطثها: أي لا يعلم أنَّها كانت حاملاً يوم الرَّهن.

ولو ماتت الأم قبل أن تؤدّى شيئاً سعى الولد في الأقل من قيمته ومن نصف الدّين؛ لأنّ الولد في حياة الأم كان يسعى في الأقل من قيمته ومن نصف الدِّين فكذا بعد موت الأم؛ لأبه لا يتصور أن يسرى من الأم إلى الولد عبد الموت شيء؛ لأنَّ الولد منفصل عن الأم حال موتها ويرجع الولد بما سعى على أبيه؛ لأنَّه قضى ديناً عليه(٢٢) وهو غير متبرع فيه.

ولو أقرّ الرّاهن بأن العبد الذي رهنه لفلان فأعتقه لم يضمن المقر له شيئاً؛ لأذَّ مِنْ زَعْم المرتهن أن المقر له ليس بمالك(٤) وإنّما جاز عتقه بتسليط الرّاهن حيث أقر بالملك له وكأن بمنزلة ما لو سلطه على الإعتاق بالوكالة؛ ولو سلطه الراهن على الإعتاق بالوكالة فأعنقه لم يضمن المعتق للمرتهن شيئاً كذا هنا.

ولو أقرّ المرتهن ولم يقرّ الرّاهن لم يصدق؛ لأنّ الإقرار صادف ملك الغير فلا بصدق على المالك.

وإن مات الرِّهن في يده بطل دينه وضمن قيمته للمقر له. أمَّا ضمان الدِّين؛ فلأنَّه صار مستوفياً دينه مهلاك الرِّهن في حق الرّاهن؛ لأنَّه لم يصدق على الرّاهن، وأمَّا ضمان القيمة للمقر له؛ فلأنَّه أقر أنَّه غاصب الغاصب، وقد صدق في حق نقسه، فإذا هلك المغصوب عبده ضمن قيمته للمقصوب منه.

وأمّا جنابة الرّهن والجناية على الراهن(٥):

وِلُو جنى الرِّهن وقيمته والدِّين سواء يخاطب الرّاهن والمرتهن بالدَّفع، أو^(١٦) العداء؛ لأنَّ لأحدهما ملكاً في العبد وللآخر حقَّ فإن اختارًا جميعاً الفداء كان فداؤه على المرتهن؛

 ⁽١) في الجماء والداء: متبرّع، وفي الحاء: معتبر، والمشت الأول. (٣) في الجماء: ساقطة
 (٣) في الجماء والداء: ساقطة. (٤) في الجماء والداء: سائك، وفي الحاء: يمال، والمثبت الأول (٥) في الجماء: الرّاهن. (١) في الجماء والداء: أو، وفي الحاء والمثبت الأول.

لأنَّ المداء بعد حناية العبد بمنولة الدُّواء؛ لأنَّه يدفع الهلاك عن العبد وثمن الدُّواء بجب على المرتهى؛ لأنَّ الهلاك عليه فكذا هدا، فإن فداه الرَّاهن وأبي المرتهن كان مكاكه قضاء الدَّين فيسترده منه؛ لأنَّ الرَّاهن إن كان متبرعاً من حيث إنَّه قضى ديماً واجباً على المرتهن وهو عبر مضطر في دلك قهو غير متبرع من حيث إنه(١) يصلح ملكه فإنَّ العبد مشغول بالجاية وبالفداء يطهره عن (٢) الجناية فكان متبرعاً باعتبار غير متبرع باعتبار اخر فلا يشت . التبرّع وإذا لم يصر متسرعاً كان له الرّجوع بما قضى؛ لأنّه قضى حقاً وهو غير متسرع في ذلك فإن كان نصفه فارغاً ونصفه مشغولاً فالفداء عليهما نصفان إذا اختار العداء؛ لأنَّ نصفه مضمون على المرتهن ونصفه أمانة فيجب الفداء عليهما اعتباراً للمعض بالكل، فإن فداه المرتهن والرّاهن غائب رجع عليه بنصفه، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يرجع على الرّاهن بشيء. هما رحمهما الله تعالى يقولان: قضى حقاً واجباً على غيره بغير أمره وبغير أمر من يلي عليه وهو غير مضطر في ذلك ولا مصلح ملك نفسه ولا يحمى حقّه فيكون متطوعاً كما لو كان الرّاهن حاضراً ففداه. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الله محى حقه من وجه (٢٠)؛ لانَّه ثبت له في قداء(١) الأمانة أحد حكمي الرّهن وهو الحبس وإن لم يثبت له الحكم الثاني وهو الملك حالة الهلاك، ومثل هذا الحق يعتبر ثابتاً من وجه دون وجه، فاعتبر الحبس حقاً له حال غية الزاهن حتى كان محبياً حقه بالفداء ولم يعتبر حقاً له حالة الحضرة ليكون عملاً بهما بقدر الإمكان.

جنايات الرَّقيق على الرِّقيق أنواع أربعة: حناية الفرغ على القارع، وجناية المشغول على المشغول، وجناية المشغول على الفارغ، وجناية الفارغ على المشغول، وكل الحنايات هدر إلاّ جناية الفارغ على المشغول لما نبيّن.

إذا ثبت هذا فنقول: إذا رهن رجل عبدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم بألف درهم فقتل أحدهما صاحبه تحول إلى القاتل نصف ما في المقتول من الذين وإن فقأ عينه تحول نصف ما في عيمه وبطل نصف ما في المقتول المفقوءة عينه؛ لأنَّ جناية الفارغ على الفارغ هدر؛ لأنَّ اعتبارها لا يفيد؛ لأنَّها لو اعتبرت إمَّا أن تعتبر لملك الرَّاهن في المجني عليه أو لحق المرتهن في المجني عليه وهو حق الحس فإن الفارغ عنده محبوس بالدِّين، وإن لم يكن مضموناً فالأول: لا يفيد؛ لأنَّها إنَّما تعتبر ليصبر الجاني ملكاً له قائماً مقام لمجني عليه إن دفعه وإن فداه ليصير الغداء ملكاً له قائماً مقام المجني عليه (٥)، وهذا ثابت له قبل الجناية فإن الجاني ملكه والفداء ملكه (١) وصار هذا كمن أودع عبدين له [عند

في الدة: قصى ديـاً.... من حيث إنه: ساقطة، وهي في وأه ودجـه.

 ⁽٢) في الحجة والداد: عن. وفي داه: على والبنا الأول. (٣) في دجه: سائطة.
 (٤) في الحجة والداد: قدر. (٥) في الحجة: إن دسه. . المحمي عليه: سائطة.
 (٢) ثير دجه والداد: قدر. (٥) في الحجة: إن دسه.

في اجرة; والفداء ملكه: ساقطة،

وحل (١) فقتل أحدهما صاحبه، والثَّاني: لا يفيد؛ لأنَّهما إنَّما تعتبر ليصير الجاني مشعرًا كالمجنى عليه بالحس من غير ضمان وهذا ثابت له قبل الجناية.

وجناية المشغول على المشغول(٢٠ هدر؛ لأن اعتبارها لا يفيد لا٢٠٠ لملك الراهر. ١٠ لحق المرتهن لما قلنا. "

وحناية المشغول على الفارغ كذلك لأنّ اعتبارها أيضاً لا يفيد لما قلنا(؛).

وجناية الفارغ على المشغول معتبرة؛ لأنَّ اعتبارها مفيد لحق المرتهن وإن كان لا ينيد لملك الراهن؛ الأنها لو اعتبرت صار الثاني مشغولاً ببعض (٥) الشغل الذي كان في المجنى عليه والجاني لم يكن مشغولاً بذلك قبل الجناية.

إذا ثبت هذا فنقول(١): لكل واحد من العبدين تصفه مشغول بالدّين ونصفه فارخ بعد هذا: الكلام في موضعين: في القتل، والفقء.

أمًا الكلام في القتل: إذا قتل أحدهما صاحبه فالعبد المقتول نصفه فارغ والجناية على النَّصف الفارغ هدر كله، بتى النَّصف المشغول فالجناية على النَّصف من هذا النَّصف هدر؛ لأنَّه تلف بجناية المشغول، والجناية على النَّصف من هذا النَّصف معتبر؛ لأنَّه تلف بحياية الفارغ فما كان هدراً صار كأنّه تلف بآفة سماوية فسقط ما بإزائه من الدّين وهو مانتاذ وخمسون، وما كان معتبراً يتحول ما بإزائه إلى الجاني وذلك مانتان وخمسون فصار الفائل رهنأ بتسعمائة وخمسين.

وأمَّا الكلام في الفقء: فنقول: المفقوءة عينه قبل الفقء كان رهناً بخمسمائة إلاَّ أن الفاقىء لما فقاً عينه فقد أتلف عنه (٧) نصفه نصف هذا النصف فارغ ونصفه مشغول ويقي النصف نصفه فارغ ونصفه مشغول فبقي نصف الذين وذلك مائتان وخمسون فبقي المعفوءة بصف ذلك النّصف فارغ [هلك النّصف قارغاً](٩) ونصف ذلك النّصف مشغول والجناية على ذلك المشغول نصفها هدر وتصفها معتبر فما كان هدراً سقط ما بإزائه من (١٠٠ الدين وذلك مائة وخمسة وعشرون وماكان معتبراً تبعول إلى الجاتي وذلك مائة وخمسة وعشرون(١١٦ فصار الفاقيء رهناً بستمائة وخمسة وعشرين.

ولو رهن عبدين رهنين مختلفين وقيمة كل واحد منهما ألف درهم(١٣) بألف درهم

⁽١) - في الله: ساقطة, وهي في قبيء واده, (٨) - في «أه: ساقطة،

في قده: على المشغول: ماقطة. (4) - نئي فأع: ساقطة.

⁽١٠) في فجه وقده؛ ما بإرائه من ساقطة في الالا: ساقطة. (٤) في اجبه وفده: وجناية المشغول.... لما قلنا ساقطة. (١١) في اجبه: ومشرون ساقطة

⁽⁰⁾ الي اجداد يتعص. (١٢) تي دجه ودده: ساقطة. (١٣) في اجه وادا: ساقطة،

⁽٦) في اجدا القول. (٧) - تَيُ لجِيا وقدة : منه

وقد رهن كل واحد منهما بخمسمالة حتى يكون رهناً بألف فقتل أحدهما صاحبه فهذا يخالف الأول فإنَّ الحناية ها هنا كلها معتبرة، وإن كان نصف كل واحد من العبدين فارعاً . ونصفه مشغولاً، وإنَّما كان؛ لأنَّ في المسألة الأولى إنَّما اعتبرت الجناية مقدر الزَّيع وهو نصف نصف المشغول؛ لأنَّ هذا القدر تلف بجناية الفارغ وأمَّا فيما عدا ذلك إنَّما تلف الفارغ أو المشغول بجناية المشغول وذلك هدر.

أمًا في مسألتنا: المقتول كله تلف بجناية عبد هو فارغ كلُّه في حقه؛ لأنَّ القاتل فارغ من (١) شغل المقتول (٢) والمقتول فارغ من شغل الفاتل (٣) فهدا لو قضى دين أحدهما كان له أن يمتكه^(٤) ولهذا اعتبرت الجناية كله وصار هذا كجناية إحدى^(٥) عبدي الرّاهن على عبد الأجنبي ولو كان كذلك يخيّر الرّاهن والمرتهن إن شاءا دفعا وإن شاءا فديا كذا هنا، فإن اختارا الدَّفع بطل ما كان في القانل من الدِّين؛ لأنَّ القاتار زال عن ملك الرَّاهن. وهو في ضمان المرتهن بالدِّفع فصار بمنزلة ما لو هلك، ولو هلك سقط ما كان فيه من الدِّين [كذا ها هنا]، وإن اختار الفداء بقيمة المقتول فدياه نصفين؛ لأنَّ نصف القاتل مضمون على المرتهن والنَّصف أمانة، ولو كان الكل مصموناً كان جميع الفداء على المرتهن، ولو كان الكل أمانة بأن كان وديعة كان(١٦) جميع الفداء على صاحبه فيجب اعتبار البعض بالكل وتكون القيمة رهماً مكانه؛ لأن المقتول مات وأخلف بدلاً، وكذلك إذا فقأ أحدهما عين صاحبه لما قلنا في القتل.

ولو اختلفا فقال الرّاهن: افد، وقال المرتهن: لا أفدي، فداه الرّاهن؛ لأنَّ هذه الجناية لو وقعت على عبد أجنبي واختار أحدهما الدُّفع والآخر المداء كان القول. قول من يختار القداء ليحيى ملكه أو حقه كذا هنا، وقاصه نصف القداء بدينه؛ لأنَّ الرَّاهن أو المرتهن (٧) بهذا الفداء أراد(٨) إحياء ملكه وحقه(٩) فاستوجب ديناً على المرتهن قدر خمسمانة، وللمرتهن على الرّاهن دين (١٠٠ خمسمانة بإزاء القاتل فتقع المقاصة فيصير الرّاهي مؤدياً دين القاتل، فيخرج القاتل من الرِّهن، وإن أبي الرَّاهن وفداه المرتهن فهو متطوع، إلاَّ أن يكون الرّاهن خائباً؛ لأنّه بقدر المضمون أذى عن نفسه ويقدر الأمانة أذى عن الرّاهن وهو غير محيي حقه ولا ملكه فكان متطوعاً إلا أن يكون الزاهن غائباً وهو على الاختلاف الذي حكناه أبفاً.

ولو كان الرّاهن(١١١) عبداً فقتل نفسه أو جرح نفسه فهو مثل بلاء(١٣) سماوي حل به

مي الجها: عن. (٢) في الجها: القاتل. (٣) في الجها: والمقتول.... القاتل سائطة.

في لجه: يقبله، وفي الداءُ يقتله. في فجا وقده: أحد، وفي فأه: بعد، والمثبت الأول. (٦) في فجاء: ثال.

في فجره وقده: أو المرتهن: ساقطة.

في فجاء وقده: أراد، وفي فأه: الإرادة، والعثبت الأرل. في فجاء وقده: ساقطة. (١٠) في فجاء وقده ساقطة (١١) في فجه: الزمن. (١٢) في فجأ رفاه. ساقطة.

ولا دفع ولا قداء؛ لأن جناية الحر على نفسه هدرٌ، فكذا جناية العبد فعسر كبلاه سماوي (١) نزل به (٢) من السماء.

ولو رهن أمة فولدت ثم قنلت ولدها كأنه مات، وكذلك لو فقأت عينه؛ لأنَّ الذَّبن انقسم عليهما على سبيل الانتظار فإذا مات الولد أو فات نبين أنَّه لم يقسم فكان وارغاً والحناية على الفارغ هدر فصار كأنَّه مات.

ولو رهن عبداً قيمته ألف بألف فجى على الرّاهن أو على ماله هُلِز، وهذا الجوس على قولهما رحمهما الله تعالى ظاهرً؛ لأنّ المرهون مضمون على المرتهن من وحه أماة من وجه فكان المرتهن في حق المرهون بمنزلة الغاصب من وجه، وبمنزلة المودع من جهة، ولو كان غاصباً من كل^(٣) وجه كان جناية المغصوب على المالك وماله هدراً عندهم رحمهما الله تعالى، فهذا أولى، وأمّا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: اختلف المشابخ فيه قال بعضهم: معتبر عنده كجناية (٤) المغصوب على المالك وماله، وقال بعضهم: هدر عنده أيضاً. وفرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين المرتهن والغاصب، والفرق: أن المرتهن في أيضاً. حق الرّهن بمنزلة الغاصب من وجه وبمنزلة المودع من وجه وقع الشك في اعتبار حنيته على المالك وعلى ماله فلا تعتبر، فأمّا الغاصب: ليس بمنزلة المودع بوجه [ما]^(٥) فلا^(١) فلا^(١) قع الشك في اعتبار جناية (١) المغصوب على الملك (٨) وماله.

وإن جنى على المرتهن أو على عبده هُدِرَ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يهدر. هما رحمهما الله تعالى يغولان المرتهن في حق المرهون بمنزلة الغاصب من وجه وبمنزلة المودع من وجه، ولو كان غاصباً من كل وجه كانت جنايته على الغاصب معتبرة عندهما رحمهما الله تعالى، فهم أولى. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: وقع الشك في اعتبار جنايته فلا تعتبر بالشث، وإذا هدرت جنايته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صار وجودها وعدمها بمنزلة، ولو عدمت يقي وهناً على حاله، وعندهما: لمّا اعتبرت كانت جنايته على المرتهن كجنايته على الأجنبي، فيخاطب الرّاهن بالذفع أو الفداء، فإن شاء الرّاهن الدفع وطلب المرتهن الحناية دفعاء بالجناية وبطل دينه؛ لأنّ الدّفع بمنزلة الهلاك، ولو هلك العد^(٩) المرهون في يك المرتهن سقطت قيمته إذا كانت قيمته مثل الدّين أو بقدره إذا كانت قيمته أقل من الدّين كذا المرتهن سقطت قيمته إذا كانت قيمته مثل الدّين أو بقدره إذا كانت قيمته أقل من الدّين كذا همنا، وإن شاء الرّاهن الدّفع ويقول (١٠) المرتهن؛ لا أبغي الجناية يكون المرهون رهنا بجنايته؛ لأنّ الجناية إنّما تعتبر لحق المرتهن. فإذا قال: لا أطلب فقد ترك حقه فلم يعتبر بجنايته؛ لأنّ الجناية إنّما تعتبر لحق المرتهن. فإذا قال: لا أطلب فقد ترك حقه فلم يعتبر بجنايته؛ لأنّ الجناية إنّما تعتبر لحق المرتهن. فإذا قال: لا أطلب فقد ترك حقه فلم يعتبر

 ⁽۱) في اجمه واده: ساقطة.
 (۱) في اجمه واده: علم.

 ⁽٢) في اجما وادا: سائطة.
 (٧) في اجما وادا: سائطة.

⁽٢) في اجه: ساقطة. (٨) قي وجه واده. المالك

⁽٤) في اجدا: عندهم جماية . (٩) في اجدا: ساقطة .

 ⁽١) في الجاء السائطة، وهي في اداء. (١١) في الجاء وادا: وقال

فيبقى العبد رهباً عبده، هذا كله إذا كانت فيمته مثل الدِّين بأن كانت فيمته ألفاً مكذلك لو كات قيمته أقل بأن كانت قيمته خمسمائة. أمّا إذا كانت قيمته ألفين قال: هدرت جنايته على الرّاهن لما قلنا، فأمّا إذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل، فإن جنى على المرتهن أو على ماله كانت جنايته معتبرة عدهم جميعاً رحمهم الله تعالى. أمّا عندهما رحمهما الله تِعالَى ۚ فَظَاهِرِ، وأَمَّا عَنْدَ أَبِي حَنِيمَةً رَحِمِهِ اللهِ تَعالَى ۚ فَالْقَيَاسِ أَن تَكُونَ حِنَايِتُهُ فِي (١٠) النَّصَفَ هَدُراً وَفِي النَّصِفِ مُعْتَبِرة؛ لأنَّ المُرتَهِنَ فِي النَّصَفَ أُمِينَ مِن كُلُّ وَجِه بِمَنزلة المُودع وفي النَّصف بمنزلة الغاصب من وجه وبمنزلة المودع من وجه، لكن ترك أبو حنيفة رحمه لله تعالى القياس لضرره؛ لأنَّا منى اعتبرنا جنايته في النَّصف لا غير احتجنا إلى إبطال الرَّهن . الثابت بيقين بالشُّك؛ لأنَّا إذا اعتبرن جنايته في النَّصف يجب دفع النَّصف الذي هو أمانة، ومتى (٢) دفع يصير نصف الرّهن مسلكاً للمرتهن ويبقى (٣) النصف ملكاً للرّاهن فيصير الرّهن (1) مشاعاً، والشيوع الطارىء يبطل الرّهن فيكون إبطالاً للرّاهن بالشّك؛ لأنّه اجتمع في النَّصف المضمون ما يُوجب أن تكون الجناية معتبرة وما يمنع الاعتبار فمتى أهدرنا جناية بَصِفَ المَضْمُونُ وتحتُ^(ه) إبطال الرَّهن كان إبطالاً ها هنا بالشَّك الثابت بالبقين وهذا لا وجه إليه، فاعتبرت الجناية في الكل، وإذا اعتبرت في الكل قيل للرَّاهن: ادفعه أو افده، وإن دفعه (١) بطل دينه إذا طلب المرتهن الجناية، وإن فداء كان نصف المداء على الرّاهن فيكون رهناً على حاله؛ لأنه لو جنى على أجنبي كان القداء على الرّاهن والمرتهن نصفين فكدا هما إلا أن النصف الذي على المرتهن يسقط عنه؛ لأنَّه لا يجب له على نفسه ويؤدِّي الزاهن النَّصف الذي عليه ويكون العبد رهناً على حاله؛ لأنَّه طهره الزاهن عن الجناية بالفداء ومتى طهره بقى العبد رهناً على حاله كما كان قبل الجنابة.

وكذلك لو استهلك متاعاً للمرتهن فإن شاء قضى عنه نصف ذلك الدّيس، وإن أبي ببع العبد في دلك الدّين كله. أمّا إذا شاء قضاء (٧) الدّين [عنه](٨) فلأنّ هذا العبد لو أفسد مناعاً لأجنبي كان قضاء الذين وهو قيمة المتاع عليهما نصفان فكذا إدا أفسد متاعأ للمرتهن وقد اعتبرت هذه (٩) الجناية إلا أن ما يجب على المرتهن سقط عنه وما يجب على الرّاهن يقضي الرَّاهِي ذلك النَّصِف، وأمَّا إذا أبي؛ فلأنَّ هذا العبد لحقه دين فإذا أبي المولى أن يقضي ذلك الدّين يباع فإذا بيع بيع في ذلك [كله](١٠) وهو قيمة المتاع فإن بني شيء بعد قصاء الدِّين أَخَذَ الرَّاهِن نصفه والمرتهن نصفه؛ لأنَّ العبد كان نصفه فارعاً وتصفه مضموناً فما ذهب ذهب نصفه من حساب الراهن نصفه من حساب المرتهن وما بقي [يبقي](١١) من

⁽٧) في اجدا: قضي، (A) من الله: سائطة. أن قر اجرا وقدة: على، (٩) من اجاء وادا: ساقطة. - (Y) في لجدا: رثم،

⁽۱۱) مي وأد: ساقطة (٣) في اجها وسعى.

في اجمه: ساقطة، وفي اده: وتحته، وتركياها كما هي في (h). (١١) في (أه: ساقطة

في اجره: أو اعده فإنَّ دفعه: ساقطة.

الهارغ والمضمون جميعاً فيكون بينهما نصفين.

ولو قتل الرّاهن أو المرتهن عمداً قتل به. أمّا الرّاهن؛ فلاته ثتل مولاه عمداً فيقتل به، لا لا له لا يملك دمه كما قبل الرّاهن، وأمّا إذا قتل المرتهن؛ فلاته لو قتل مولاه يقتل به فإذا قتل غيره كان أولى. ولو جنى العبد الرّهن على رجل واختلفا في اللّفع والفداء، فقال الرّاهن؛ ادفع، وقال المرتهن: اقد لم يكن للرّاهن أن يلفع؛ لأن للمرتهن فيه حقاً فالرّاهن بالدّفع رام بطال حقه فلم يكن له ذلك فإل فداه المرتهن فهو متطوع، وكذا لو كان غائباً في تول أي يوسف ومحمد (١٠ رحمهما الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن كان الرّاهن غائباً لم يكن متطوعاً، والمسألة مرت. هذا إذ كان بعضه فارغاً وإن كان كله مشغولاً، فالقداء كله على المرتهن فإذ قدى الرّهن في هذا كله فإن كان المرتهن؛ لأنّه لو هلك كان الهلاك كله على المرتهن فإذ قدى الرّهن في هذا كله فإن كان فاستوجب الرّجوع على المرتهن وللمرتهن على الرّاهن دين فإذا كان الدّينان من جنس واحد وقعت المقاصة وآخر الدّينين يكون قضاء عن الأول فصار كأذ الرّاهن قضاء باليد، وكذلك إن كان نصفه مشغولاً كانه والمرتهن غائب لم يكن متطوعاً في قولهم؛ لأنّه يحيي ملك نفسه فلا يكون متطوعاً، وإن دنع فللمرتهن إن حضر أن يبطل دنعه ويفديه متطوعاً؛ لأنّ هذا الدّفع تضم متطوعاً، وإن دنع فللمرتهن إن حضر أن يبطل دنعه ويفديه متطوعاً؛ لأنّ هذا الدّفع تضم إيطال حق المرتهن وهو قابل للإبطال فله أن يبطل.

ولو كان العبد الرّهن قيمته ألفاً يرم رهنه وقتله رجل خطأ وقيمته يوم قتله مائة يضم مائة درهم للمرتهن ولم يرجع على الرّاهن بشيء ولا يقال: فكّ المائة بالدّين، فرق بين هذا وبينما إذا كانت قيمته ألفاً فقتله عبد بساوي مائة فدفع به فإن الثّاني يكون رهناً ويكون رهناً "بجميع الألف، والفرق(): وهو أنّ المائة وإن كانت بدلاً عن المقتول إلاّ أنه تعذر أن تجعل المائة رهناً بالألف لا باعتبار الاستيفاء ولا باعتبار الفكاك. أمّا باعتبار الاستيفاء أمّا باعتبار الفكاك. أمّا باعتبار الاستيفاء أمّا باعتبار للفكاك أمّا باعتبار للعتبار المنائة إذا هلكت يصير مستوفياً الألف() بالمائة، وهذا رباء وأمّا باعتبار لفكاك؛ فإن الفكاك يشبه البيع باعتبار اليد وشراء المائة بالألف في حق البيع لا يجوز، فكذا فيما هو شبه البيع، وأمّا العبد وإن كان قيمته مائة أمكن أن يجعل رهناً بالألف باعتبار الاستيفاء والفكاك جميعاً. وإلله أعلم.

وأمّا فيما يدخل تحت الرّهن تبعاً (١٠) وما لا يدخل:

ولو كان الرَّهن أمة قولدت أو بهيمة فنتجت أو شبجرة فأثمرت دخل ذلك كلَّه في الرَّهن؛ لأنَّ حكم الرّهن صيرورة المرهون مملوكاً يداً والملك وصف العين والأرصاف

⁽١) في اجه: غير واردة. (٢) في اجه: كان.

 ⁽³⁾ في الجه واداً: الدلين. (٥) في الجه واده: ساقطة. (١) في الجه. فيكون رهماً. ساقطة.

⁽٧) في قجه: والألف. " (٨) في (جه: ولا ياعتبار.... الاستيماه: ساقطة.

⁽٩) مَنْ دَجَهُ: أَلَمُا ﴿ (١٠) مَنْ دَجَهُ: سَاقطَة. أ

الحكمية تتعدّى إلى الزّوائد كملك الرّقبة، فإن هلكت الزّوائد لم يبطل من الدين (١٠ شي، ١ لأنَّ الزُّوائد تبع والاتباع لا يقابلها شيء من الدِّين، ولو هلك الأصل وبقي الرَّوائد قسم الدِّين على قيمة الرِّهن يوم وقع عليه العقد وعلى قيمة الزّوائد(٢) يوم الافتكاك؛ لأن الولد يصير مقصوداً بالقمص والافتكاك.

ولو (٢٢) ماتت الأم ويقي الولد افتكه بنصف الذين إذا كانت قيمته يوم الفكاك تساوي الأم. فإن هلك الولد بعد موت الأم ذهب بغير شيء؛ لأنَّه تبيَّن أنَّ الأم هلكت بكل الدِّين.

ولو رهن أرضاً فيها شجر ونخيل دخل الشحر والنّخيل في الأرض(1) رإن لم يسم الشجر والنّخيل؛ لأنَّ الشّجر والنّخيل يدخل تحت اسم الأرض فيّ البيع من غير ذكر، ففي الرَّهِنَ أُولِي؟ لأنَّه يدخل تحت الرَّهن ما لا يدخل تحت اسم (٥) الَّبيع [من غير ذكر](١) لما نبير؛ فلأن يدخل تحت الرَّهن ما يدخل تحت البع كان أولى.

ولو كان على(٧) الشجر ثمر دخل في الرّهن، وهذا لا يشبه البيع، وكذلك لو رهن أرضاً [فيها زرع](٨) دخل الزّرع(٩) وإن لم يسم، والفرق: وهو أنّ النَّمر والرّرع تبع من وجه دون [وجه](١٠) لأنه متصل بالأرض انصال خلقه كالشجر غير تبع من وجه؛ لأنها للفصل لا للقرار مخلاف الأشجار فرجحنا جانب التبعية في باب الرّهن تحرّياً لجواز العمد كبلا يصير راهناً شيئاً هو مشغول يحق الرّاهن فلا يجوز الرّهن، وفي باب البيع لم يترجّح نبقم الشُّك في الدُّخول فلا يدخل.

ولو رهن أرضاً وتخلاً بألف درهم وقيمة كل واحد منهما خمسمانة يقسم الذين عليهما نصفين لما مر فإن(١١) قطع النّخيل دهب نصف الدّين فإن نبت نخيل لا من عروق النّخيل القديمة كانت تابعة للأرض لا للتّخيل القديمة (١٢)، بل من الأرض قيمتها خمسمائة صارت الأرض والنَّخيل بثلثي الدِّين؛ لأنَّها إذا نبتت لا من عروق النَّخيل القديمة [كانت تابعة للأرض لا للنَّخيل القديمة](١٣) فينقسم الدِّين عليها وعلى النَّخيل القديمة وعلى الأرص أثلاثاً إذا بقيت هذه النَّخيل إلى وقت الفكاك وقيمة الكل سواء. أمَّا إذا نبت النَّخيل من عروق التّخيل القديمة كان الجواب عنه (١٤) كالجواب فيما إذا أثمرت النخيل، الأنها تولدت من التّخيل القديمة.

ولو أثمرت وقيمة النَّمر مثل قيمة (١٥) النّخيل على قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله

الما ما المقطة ا		
(۱) في تجبر (۱) في وأه: ساقطة.	في احدا وددا: الذين، وفي داء العين والمثبت الأول.	(0)
(۱۱) بي اجا فلو	في ((١) رُسُم الرّوائلة سافظه، وهي في	(1)
(۱۲) می دیده راده کالت	في فجه: سأقطة،	(T)
المديمة: ساقطة.	ا في الجنة وقده : في الرَّهُنَّ - إِ	(1)
(۱۲) نے داہ، ساتطة	في فاجرة والادة : السم : سأقطة -	(4)
(۱۱) بن اجها وادا" فه	في دأه و دره : ساقطة .	(1)
(10) بي دجره ردده د سائعة	اللَّيْ فَجِهُ: عَلَى: سَالُعَلَةَ،	(v)
•	ا في الله و الدان ساقطة ،	(A)

تعالى كان الثمن تبعاً للأرض حين يقسم الذين على الثمر والتخيل والأرص أثلاثاً، فكدا أن نبت نخيل آخر من عروق النخيل القديمة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله نعالى الثمر تبع للتخيل فيقسم الدين أولاً على الأرض والنخيل، فما أصاب النحيل يقسم بين النحيل وبين الثمر بصفين إذا كان قيمتهما على السواء إذا بغي الثمر إلى وقت الفكاك كدا ها ها، ولو لم يكن فيهما حيل يوم رهن ثم نبت بعد ذلك فهي زيادة إن احترقت لم يبطل من الدين شيء؛ لأنه لم يرد عليه سبب الضمان مقصوداً.

ولو رهن أرضاً ونخلاً ثم [أثمر](١) وقيمة كلّ واحد خمسماتة فاحترقت النّخيل ذهب ثلث الدّين، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لما قلنا. فإن هلكت الزّيادة بعد ذلك جعل كأنّ لم يكن فيبطل نصف الدّين بدهاب النّخيل؛ لأنّ الزّبادة إدا ذهبت صارت كأن لم تكن فظهر أن نصف الدّين كان في النّخيل فذهب بذهاب النخيل نصف الدّين، وكل جواب عرفته في النّمر مع النّخيل، فكذا في الولد مع الأمة.

والعقر يدخل في الرّهن تبعاً؛ لأنّه بدل جزء من أجزائها فيكون رهماً معها كالأرش.

ولو وهب للمرهونة هبة لم تكن رهناً معها، وكانت لمولاها، وكذلك كسبها؛ لأنَّ الكسب بدل المنفعة لا بدل جزء من أجزائها. والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث

فيما يعود رهناً وفيما لا يعود إلى آخره

رجل رهن عبداً فأبق العبد فجعل القاضي العبد بما فيه، ثم ظهر العبد فهو رهن على حاله؛ لآنه جعله بما فيه بناء على عجزه عن تسليم العبد والآن قدر على التسليم. هكذا ذكر في «العيون»، وكان القياس أن لا يعود رهناً ويعود على ملك المرتهن كما في العاصب(٢).

ولو رهن شاة قيمتها عشرة دراهم بمشرة فماتت بطل الذّين؛ لأنّه توى الرّهن عند المرتهن، فإن دفع جلدها عاد من الدّين مقدار قيمة الجلد فيكون رهناً به؛ لأنّ التوي في حق الجلد كان موقوفاً إن لم^(٣) يدبغ كان تاوياً، فإن دبغ صار مالاً متقوماً فإذا زال التّوي عن الجلد عاد الرّهن، وأمّا التّوي في حق اللّحم غير موقوف؛ لأنّه لا يتوهم (١٠) أن يعبير اللّحم مالاً متقوماً.

ولو كان اللحم يتسعة عشر والجلد بدرهم فهذا رهن بنصف درهم وبطل ما بني من ديم؛ لأنَّ بإزاء كلّ درهم من الشَّاة نصف درهم من الدِّين فيكون الجلد رهناً بنصف درهم

 ⁽¹⁾ في (1): ساقطة.
 (2) في (1): ساقطة.

 ⁽٢) في اجا وادا: النصب.
 (٤) في اجا وادا: النصب.

إذا فضى نصف درهم افتك الجلد وينظر إلى قيمة اللَّحم والجلد يوم ارتهن يريد به إلى قبمة الشاة مسلوحة وإلى قيمة الشَّاة حية، فإن كان قيمتها حية عشرين وقيمتها مسلوخة تسعة عشر كان تسعة(١) وكان قيمة الجلد درهما، وإنَّما اعتبرنا قيمتها يوم الارتهان، لأنَّ الانفسام يوم الزهن فيعتبر فيمتها يوم الارتهان ويستوي الجواب، بينما(٢) إذا دبغ بشيء لا قيمة له وبينما إدا دبغ بشيء له قيمة [وهو الصحيح](").

وإذا خلِّل الخمر هل يعود الرّهن؟ قد ذكرنا قبل هذا أن الذمّي إذا رهن الخمر عند الذمي ثم أسلما إن خللها عادت رهناً، وكذا لو رهن مسلم من مسلم عصيراً فصار خمراً ثم صار حلاً يعود الرّهن.

وأمَّا في اختلاف الزاهن مع المرتهن في هلاك الزَّهن واستهلاكه وردَّه واسترداده وغير ذلك .

وإذا ادَّعي الرَّاهن أنَّه رهمه بخمسمائة، وقال المرتهن: بألف، قالقول قول الرَّاهن مع بمينه؛ لأنَّ الراهن ينكر تعلق (٤) حقه في الرِّيادة (٥) على خمسمائة، ولو قال الرَّاهن: رهنت بجميع الدّين الذي لك على وهو ألف والرّهن يساوي ذلك، وقال المرتهل (١٦) ارتهنت مخمسماتة والرّهن (٧) قائم فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن القول قول الرّاهن ويتحالفان ويترادّان؛ لأنّ الرّاهر ينكر الرّهن بأقل من قيمته إلاّ أنّهما اختلفا فيما وقع العقد، [عليه](^^ فيتحالفان كما إذا اختلفا في الثمن والسّلعة قائمة، وإن هلك الرّهن قبل أنّ يتحالفا فهو كما قال المرتهن وإن اتفقا على أن (٩) الرَّهن بألف واختلفا في (١٠) قيمة الحارية فالقول: قول المرتهن، وكذلك لو كانا ثوبين فهلك أحدهما فالقول قول المرتهن (١١) في حق المثل في قيمة الهالك؛ لأنَّه ينكر الزَّيادة كالغاصب والبيَّنة بيُّنة الرَّاهن في زيادة القيمة.

المرتهن (١٢) إذا ادّعى أنه رهن منه هذين الثوبين بألف وقال الرّاهن: رهنت أحدهما بعينه حلف كل واحد منهما على دعوى الآخر كما في السع(١٣)، ولو اختلفا، فقال الزاهن: رهنت هذا النُّوب بعشرة، وقال المرتهن: لا بل هذا، فأقاما البيّنة فالبيّنة بيّنة المرتهن؛ لأنَّه أقام الحجة على تعلق حقه بمحل آخر، والزاهن ينكر، ولو قال الزاهن، هلك في بدك، وقال المرتهن: رددته عليك وهلك في يدك، فالقول: قول. الرَّاهن مع يميه؛ لأنَّ المرتهن

في الجنة والدا: كان تسعة: ساقطة. (٢) في الجنا بينهما. (٣) في الله: ساقطة

في احدًا والدا: تعليل. (٥) في احدًا: في الزيادة: ساقطة.

في هجه والد»: المرتهن، وفي فأه: الزاهن، والعثبت الأول. (٧) في فجه: سائطة

فيُّ اللَّهُ وقبره: ساقطة، وهي في الله. (٩) على الجهة: على أن، ساقطة، ولي فدا: على: سافطة.

⁽١٠) مي ادا: واختلفا: ساقطة، وهي ني اله واجا (١١) في دده: وكذلك لو كانا ثوبين. . . قول المرتهن: ساقطة، وهي في اله

⁽١٢) في هجـ: وكذلك لو كان ثوبين . . . المرتهن: ساقطة. (١٢) في فجه: كما في البيع: سأنطأ:، وهي في فأه وفجه.

يدعى البراءة بالرِّد عليه بعدما دخل في صمامه، والرَّاهن يمكر البراءة والبيَّمة أبصاً بسة [الراهن](١)؛ لاته إقام الحجة على إيفاء الذين حقيقة والمرتهن ينفيه، ولو قال: المرتهى هلك في يدي الرَّاهن قبل أن أقبضه، فالقول: قول المرتهن والبيُّنة بيُّنة الرَّاهن؛ لأنَّه يدعي الإيفاء، ولو قال المرتهن: وهنتني هذين وقبضتهما، وقال الرّاهن: رهنت أحدهما. فالقول: قول الرّاهن، والبيّنة بيّنة المرتهن. وقد مرّ.

ولو كان الرَّهن عبداً فاعورٌ، فقال الرَّاهن: كانت القيمة يوم الرَّهن ألماً فذهب بالاعورار خمسمائة، وقال المرتهن: كانت قيمته يوم الرَّهن خمسمائة وزادت بعد ذلك. والقول: قول الرَّاهن؛ لأنَّ دلالة الحال تشهد له؛ لأنَّ العبد لمَّا كان يساوي ألفاً في الحال فالظاهر أنَّه يساري يوم الرَّهن كذلك، والبيَّنة بيِّنته [أيضاً] (٢)؛ لأنَّه يثبت (٣) زيادة الضمان، ولو كان عبداً في يدي رجل يدعيه لنفسه، فأقام رجل البيّنة أنّه عبده رهنه عند(١) فلان، وهو غائب قضى به للمدعي، ويؤخذ منه ويوضع على يدي عدل حتى يحضر الغائب ذو اليد. أمّا القضاء للمدعى على ذي اليد(٥) انتصب خصماً للمدعى؛ لأنّ المدعى اذعى الملك لنفسه، وأمَّا الوضع على يدي عدل، فرق بين هذا وبينما إذا أقرَّ بالملك للغَّان⁽¹⁾ فإنه لا يمتزع من بده ما لم يحضر المقر له، وإذا أقرّ بالرِّهن للغائب يؤخذ من يده، والفرق: أنَّه متى أقرَّ بالزَّهن للغائب فقد أقرَّ أنَّه ليس له حقَّ الإمساك؛ لأنَّ الرَّاهن لا يصلح ممسكاً للرهن بطريق النّيابة عن المرتهن فإذا زعم أنّه ليس له حق الإمساك نرع من يله، فأمّا الإقرار بالملك لا يكون إقراراً بأنّه ليس [له]^(٧) حق الإمساك؛ لأنّه يصلح ممسكاً لحق (٨) الغير بحكم النيابة عنه.

ولو ادُّعي الرَّاهِن أنَّه باعه من المرتهن واذعي المرتهن أنَّه وهبه وأقام كلُّ واحد منهما بيَّة قضى بالبيع؛ لأنَّه تعذَّر القضاء بالبيّنتين؛ لأنَّ المرء لا ببيع بعدما وهب ولا يهب بعدما باع، فكان القضاء ببيّنة البيع أولى؛ لأنّ بيّنة البيع أكثر إثباتاً؛ لأنّه بثبت ضمان الثمن.

ولو ادَّعي الرَّاهن الرهن والمرتهن الهبة وأقاما البيِّنة قضي بالهبة؛ لأنَّ القضاء بالبيُّنين ممكن بأن يجعل كأنه رهن ثم وهب فإن الرّجل قد يهب بعدما يرهن فأمكن القضاء بالميّنتين فيقضى بهماء ولو كان الرّهن في يدى الرّاهن فأقام المرتهن بيّنة على الرّهن والقبض وأقام آخر بيَّنة على الصَّدَّقة والقيض قضي بالرِّهن، وهذا استحسان، والقياس: أن تكون الصَّدَّة أولى، والمسألة معروفة.

وأمَّا فيما للأب أن يرهن مال ولمه بديته وفيما للوصى أن يرهن مال البتيم الخ: للأب أن يرهن مال ولده بدير عليه؛ لأنَّ للأب أن يبيع ماله لحاجته؛ فلأن يكون له

⁽١) - في الله واجه: سائطة. (a) في فجه وقدة: على ذي اليف: ساقطة.

⁽٦) في اجا وادا للغاصب.

 ⁽٢) في (11: ساقطة.
 (٣) في (جها: الأنها تثبت.
 (٤) في (جها: سه. (v) فَيْ قَأْهَ: سَاقطة.

⁽٨) - قَلْ فيه وقدة: المثلث،

ولاية الرَّهن كان أولى، فإن كان قيمة الرَّهن أكثر من الذِّبن فهلك الرَّهن يضمى للأب بقدر الدِّين لا ما زاد عليه بخلاف الوصي فإنَّه يضمن بقدر القيمة. والفرق: أنَّ للأب أن يتمع (١) بمال الابن (٢) بخلاف الوصي (٢).

ولو رهن الوصي أباء أو ابنه أو مكاتبه أو عبده التاجر [وعليه دين]() جاز في قولهم؛ لأنه لو باع من هؤلاء بمثل القيمة جاز في قولهم؛ لأنه وكيل(٥) عام الولاية في مال اليتبم بمنزلة المضارب، والمضارب لو باع من هؤلاء جاز في قوله(١)؛ لأنه وكيل عام، إنما الخلاف في الوكيل الخاص.

ولو استدان الوصي على نفسه ورهن (٧) عبداً ليتيم أو متاعه في دين نفسه جاز وهو ضامن له.

أمَّا الحواز: لأنَّ الرهن يتضمن ثلاثة أشياء كلِّ ذلك يملكها الوصى:

أحدها: بمعنى البيع فإن الدين المرتهن يسقط بتملكه خلاف جنس الحق، وهذا إتّما يكون بالبيع.

والثَّاني: معنى الإيفاء حكماً.

والثالث: معنى التبرع؛ لأنَّ الراهن بما يثبت للمرتهن من البدل ليس يستوجب شيئاً بإزائه، وكل ذلك يملكه. أمّا الأول: قلأنه يملك البيع.

وأمَّا الثاني: قلأنَّه يملك إيفاء ديمه من ماله حكماً بالبيع من مديونه حكماً للمقاصة كما في الوكيل بالبيع.

وأمَّا الثالث: فلأنَّه يملك التبرع في ضمان المعاوضة(٨) فإنَّه لو كاتب صداً ليتيم يجوز والكتابة تبرع من [حيث](٩) إنها عقدت للعنق في الثاني والعنق تبرع، وأمّا الضمان، فلأنّه قضى دينه بماله فصار مستهلكاً ماله.

وأمّا فيما يصبح تعليق الرّهن بالشُّرط فيما لا يصح:

رجل رهن شيئاً، فقال المرتهن للراهن. أخذته رهناً على أنّه لو ضاع [يضيع](١٠) بغير شيء، فقال الرّاهن: نعم، فالرّهن جائز والشرط باطل ويهلك بالدين إن هلك؛ لأنّ حكم الزهن لا يتغير بتغيرهما.

رجل رهن عبداً بألف درهم قيمته ألفا درهم على أن المرتهن ضامن لما فضل أو شرط المرتهن إن مات العبد لا يبطل [الدّين](١١) والرّهن ثابت فهذا الشرط باطل؛ لأنّه يعير

> (٧) ني اجاً: دين، (1) - في اجدا وادا: يبيع،

 (A) أن أجرة: المقاصة
 (P) أن أأو: سائطة. في اجمه وادا: اليُّبُم، في فجه: بخلاف الرصي: ساقطة.

في (أ): ساقطة، وهي في الجا و(دا.

في أجه ولادا: سأنطُّهُ، في قجه: قولهم؛ وفي قده: سانطة.

(١١) ني زاه ودده: ساتنات.

(١١) في وأا: مطبوسة وهي في فيدا و فدا.

مقتضى العقد، إلاَّ أن الرَّهن لا يبطل بالشَّروطُ الفاسدة.

ولو باعه متاعاً إلى أجل على أن يعطيه رهناً بالثمن لم يجبر المشتري على دفع الزهن، لأن وعد الزهن لا يكون أقرى من حقيقة الزهن، ولو عقد (١) الرهن لا يجبر على التسليم، فإذا وعد أولى والبائع (٢) بالحبار في استرداد المبيع الآله إنما رضي بثمن موثق بالزهن فإذا فان هذا الوصف يثبت له الخيار، وإن كن المبيع قد استهلك أخذ ثمنه حالاً إلا أن يعطيه الزهن، لآله إن تعذّر الفسخ لم يتعذر إيفاء الثمن حالاً فيطاليه به أو يعطيه الزهن.

وأمَّا فيما يجعل رهناً مكان الرَّهن الأول:

ولو أخذ المرتهن رهناً آخر ليرة الأول فلم يرده حتى هلك [فهو] في الآخر أبين الأنه جمل الآخر مكان الأول ولا يكون مكانه حتى يفرغ مكان الأول وإنّما يفرغ مكانه الأرد، وكذلك لو هلك (٥) الآخر قبل أن يرة الأول؛ لأنّه جعل الآخر رهنا مكان الأول، وكذلك لو تتاركا الرّهن فلم يردّ حتى هلك بطل دينه؛ لأنّ الرّهن لا يصح، إلا بالرّد كما لا يتم إلا بالقبض، ولو بدا للمرتهن أن يمسكه بعد ما تتاركا [كان] (١) له ذلك، وليس للزاهن أن يأخذه؛ لأنّ الرّهن باقي بعد، ولو كان المرتهن اثنين، فقال أحدهما: أردُ نصيبي لم يكن له ذلك (٧) ما لم يتفقا على الرّد كيلا يتضرر (٨) شريكه.

إذا رهن عبداً يساوي ألفاً فحاءه بجارية وقال: خذ هذه مكان الأول ورد إلى العبد فهو جائز؛ لأنّ الثاني يقبل الرّهن كالأول ولا يسقط ضمان الأول حتى يردّه؛ لأنّ الغبض المضمون قد بقي والثاني أمانة في يده حتى يردّ الأول؛ لأنّ الثّاني لم يقم مقام الأول بعد، وإدا فعن ذلك صارت الجارية مضمونة لقيامها مقام الأول، فإن كانت قيمة الأول خمسمائة وقيمة الثاني ألف والدّين كذلك فهلك يهلك بالألف؛ لأنّ الثّاني جعل أصلاً في الرّهن فيكون مضموناً بقدر قيمته. وإلله سبحانه وتعالى أعلم بالصّواب.

القصل الزايع

في المسائل المتفرقة

رجل وكُل رجلاً بشيء يرهنه فأعطاه عشرة دراهم وأمسكه عند نفسه، وقال: رهنته فهلك، ثم قال: لم أرهنه، هذه المسألة على ثلاثة أوجه:

إما أن لم يصدقه الموكّل في الكلام الأوّل وفي الكلام الثاني بأن قال له: إنّك أقررت أوّل مرة بالرّهن، فإذا قلت بعد ذلك: لم أرهن صرت مناقضاً والمناقض لا قول له، أو

 ⁽۱) في ادا: عير موجودة رهي في قاء و دجه.
 (۵) في هجه: ساقطه -

⁽٢) - في الله واداً: والتابع، والصواب المثبت أعلاه كما في اجمه واده. (٦) - في اله واده: سالطة

⁽٣) في (b) ساقطة. (v) في هوده: ساقطة، (v)

 ⁽٤) في اجاء وادا: سائطة.
 (٨) من فيده: "يتصور.

صدقه(١) فيهما، أو صدقه في الأول وكذِّبه في الثاني.

ففي الوجه الأول: ضمن المرتهن قيمته ويضمن الآمر له العشرة التي دفعها إليه؛ لأنّ هذا أمين حجد الأمانة؛ لأنّه ثبت جحوده كالإفرارين فإنّه حين أقرّ أنّه رهن فقد أقر أنّه لم يكن في يده؛ لأنّ الرّهن لا يتم من غير تسليم، فإذا قال: لم أرهن (٢)، فقد قال كان في يدي، فصار قائلاً. ليس عندي ثم (٣) صار قائلاً كان عندي. وهذا هو معى الجحود كما لو قال المودع: لم تودعني ثم قال: أودعني والأمين يضمن بالجحود.

وفي الوجه الثاني: يرجع الوكيل على المموكل معشرة فيهلك الزهن عند الوكيل أمانه؛ لأنّ الثّابت بتصادقهما كالثّابت معاينة، ولو عاينا أنّه أقرضه عشرة ولم يرهن الزهن عند عبره ولكن أمسكه حتى هلك الزّهن عنده يهلك أمانة؛ لأنّه أمين والأمين لا يضمن بترك الإمساك وإنّما يضمن بالخلاف.

وفي الوجه الثالث: لا يرجع الوكيل على الآمر بالعشرة ولا يضمن الوكيل للموكّل شيئاً؛ لأنّ الوكيل أقر أولاً أنّه رهن، فإذا قال: لم أرهن، فكأنّه قال: كذبت فيما أقررت به وأنكر المقر له ذلك فيكون القول: قوله، فيثبت الرّهن وقد هلك الرّهن، فصار الآمر موفياً (1) العشرة (0) لكن مع يمين الآمر بالله تعالى ما تعلم أنّه لم يرهن، قيل: هذا قول أبي بوسف رحمه الله تعالى، أمّا على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يستحلف.

قرعا المسألة ذكرهما في كتاب الإقرار. إذا قال الآخر: هذه الذار لك^(٢) ثم قال: لبست لك وكنت كاذباً فيما أقررت هل يحلف المقر له على العلم بالله تعالى ما تعلم أنه كاذب؟ فهو على هذا الخلاف، ومنهم من قال: المذكور قول الكل بخلاف تلك المسألة، وهو الصحيح. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب،

 ⁽¹⁾ في اجدا وادا: بدون أو، وفي اأه: إن، والمثبت الأول.

⁽۲) في اجدا: أرض. (بم في اجدا: أرض.

⁽٣) في ادا؛ ساقطة، وفي دجه؛ لو، (٦) مي ادا؛ ساقطة،

 ⁽٥) في اجه: سائطة.



ينسب أنمو الأغن الزيت يز

قال رضي الله تعالى عنه: هذا الكتاب اشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: فيما تجوز المضاربة وفيما لا تجوز، وفيما يصلح رأس مال المضاربة، وفيما لا المضاربة، وفيما لا يصلح، وفيما يجوز تصرف المضارب في مال المضاربة، وفيما لا يحوز.

الفصل الثاني: فيما يضمن المضارب بالتصرف في مال المضاربة، وفيما لا يضمن، والحيلة في وجوب ضمان المضارب⁽⁷⁾ في عال المضاربة، وفي اختلاف المضارب مع رب المال في مال المضاربة، وفي الشروط التي تفسد المضاربة وفيما لا تعسد، وفيما يقع الربح بين رب المال والمضارب وفيما لا يقع، وفيما يصح نهي رب المال للمضارب وفيما لا يقع،

الفصل الثالث: فيما هو معنى المضاربة، وفيما للمضارب أن ينفق على نفسه من مال المضاربة وفيما ليس له أن ينفق، وفيما يصخ فسخ المضارب عقد المضاربة وفيما لا يصح، وفيما لا يقع، وفيما تبطل المضاربة وفيما لا تبطل، وفي كيفية القسمة بين المضارب ورب المال، وفي جوازها، وغيرها، وفيما للمضارب الاستدانة في مال المصاربة وفيما ليس له ذلك.

الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة،

(١) في ١٥١: المضاربة (٢) عني ١٥٥: المضاربة

الفصل الأول

فيما تجوز المضاربة وفيما لا تجوز إلى آخره

شرائط جواز المصاربة خمس:

إحداها: أن يكون رأس المال معلوماً إمّا(١) بالإشارة أو بالتسمية عند العقد.

والثانية: أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً.

والثَّالثة: أن يكون رأس المال مسلَّماً إلى المضارب فلهذا قالوا: لو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب، لا تجوز المضاربة؛ لأنه لم يوجد تسليم رأس المال.

والرَّابِعة: أن يكون نصيب المضارب من الرّبح معلوماً على وجه لا تنقطع الشركة في الرَّمَ بأن كان المشروط له نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً. فأمَّا إذا [كان](٢) شرط مع الثَّلث زيادة عشرة دراهم كانت المصاربة فاسدة؛ لأنّ اشتراط عشرة دراهم مع الثّلث قد يؤدي إلى قطع الشركة؛ لأنّه [عسى لا يربع إلا] (٢) عشرة.

والخامسة: أن يكون رأس المال ثمناً دراهم أو دنانير حتى لا تجوز المضاربة بما سواهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: تحوز بما سواهماً بالفلوس (٤٠) الرّائجة ولا تجوز بما سوى ذلك عرضاً كان أو تبراً أو مكيلاً أو موزوناً.

ولو شرط للمضارب شيئاً معلوماً لا يجوز لما ذكرنا أن شرط جواز المضاربة: أن يكون نصيب المضارب من الرّبح معلوماً على وجه لا يقطع الشّركة [إلى الربح وهذا الشرط لا يقطع الشركة [(٥) في الرّبح بأن لا يوجد (١) إلا قدر ما شرط للمصارب، وفيما نجور المضاربة له أجر مثل عمله؛ لآنه لم (٧) يعمل له مجاناً بل ابتغى لعمله عوضاً فإذا لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والرّبح كان (٨) لرب المال؛ لأنّ البدل في العقود الفاسدة مما لا يستحقه المشروط له كما في البيع العاسد، وإنَّما يستحق قيمة المعقود عليه وكذلك لو لم يرمح كان له أجر مثل عمله! لأنَّ المضاربة متى (٩) فسدت صارت (١٠) إجارة. والأحبر في

⁽١) في قاء: إلاء وفي فجه: إماء وقد أثبتنا (٦) في فجه وقده: يوحد، وفي قاه: لا برسع، وأثبتنا الأولء الآخير لصوابه.

⁽٧) في الجداء لم

⁽٨) - في اجاء. كله.

⁽٩) في اجدا إدا

⁽١٠) عيّ اجراء ساقطة.

⁻⁽¹⁾ في قأله وقادة: سياقطة...

⁽T) افَيْ قأه اساقطة

في اجدا: من الملوس.

فَي اللهُ: إلى: ساقطةً.

الاحارة الماسدة متى عمل يستحق أجر المثل حصل الزَّبح من عمله أو الم يحصل، إلى ملك مال المصاربة في المضاربة الفاسدة لا ضمان على المضارب في قولهم وه الصّحيح؛ لأنَّ المضاربة الفاسدة وإن كانت إجارة معنى من حيث إنَّه ابتعي لعمله عَدَّ لَ فهو ^(١) مضاربة لفظاً فعلمنا بالمعنى في إيجاب أجر المثل وعملنا باللَّفظ في حق حعل العب أمانة في يده ليكون عملاً بهما جميعاً والمضاربة أولها^(٢) أمانة فإذا اشترى بها كانت _{وكال}ّ فإذا ربع منها(٣) صارت شركة فإذا فسدت صارت إجارة، فإذا خالف صارت غصباً

رلو قال: ما رزق الله تعالى [من ذلك](!) فهو بيننا [مضاربة](ه) فهي(⁽¹⁾ مضاربة جاز: وكان له نصفه وإن [كان](٧) لم يسمّ مضاربة؛ لأنّ قوله: ما رزق الله تعالى: عبارة عمَّا يحصل من الرَّبح، والرَّبح لا يكون إلاَّ بالتصرُّف فصار كأنَّه قال: خدها واعمل بها على أنَّ الرَّبِح بِيننا ولو تص على هذا كان مضاربة بالنَّصف (٨)؛ لأنَّ كلمة بين في اللُّغة كلمة تنفيف وتشريك، ولو قال: خذ هذه الألف واشتر بها ثوباً هروياً بالنّصف [أو رقيقاً بالنصف](4) فهو فاسد؛ لآنه لم يذكر المضاربة لفظاً ولا معنى. وأمَّا لفظاً: فظاهر، وأمَّا معنى: فلانَ معنى المضاربة البيع والشراء وأن يكون للمضارب نصبا معلوماً من الربح ولم يذكر نصب من الرّبح فإنّه قال: بالنّصف، ولم يقل بالنّصف من الرّبح ومن رأس المال وليس هنا عرف يعنى: الرّبح.

ولو قال: خذ على مثل ما شرط فلان إن علما جاز وإن علم أحدهما دون الآخر: له يجز. أمَّا إذا علما؛ فلأنَّهما عبرا عن قدر الرَّبح بكناية معلومة. وأمَّا إذا علم أحدهما دور الآخر. فرق بين هذا وبينما إذا اشترى نصيب رجل من دار والبائع لا يعلم نصيبه والعشتري يعلم حيث (١٠٠ جاز بالإجماع. والفرق: أنَّ في المسألة البيع وجهالة البائع بمقدار نصيب المبيع لم توجب(١١) جهالة المقصود [فإن المقصود من البيع](١٢) للبائع الثمن وللمشتري المبيع. أمَّ ها هنا المضارب وإن كان بائعاً للعمل لكن هذه الجهالة أوجبت جهالة في مقصوده من العقد وهو الرّبح فأوجبت فساد العقد ولو شرط أن يعمل المضارب مع علم رب المال فهو جائز بأن دفع على أنّ ما رزق الله تعالى فنصفه لرب المال والنّعف للمضارب والعبد(١٣٠)؛ لأذَّ ربُّ المال لو دفع المال [مضارية](١٤) إلى عبده وحده جازت سواء كان على العبد دين أو لم يكن فإذا دفع إليه وإلى أجنبي أولى أن يجوز، ولو دفع الأب مال ابنه وهو صغير على أن يعمل الأب مع المضارب فهو جائز؛ لأنَّ الأب لو يقع

(١٤) فَيُ اللهُ: سافطه،

⁽٨) - في «أه: سائملة. (١) - قي ديدا. فهي (٢) في اجه: سائطة. (٩) في اله. سائطة. (٣) في اجره: فيها. (١٠) في اجه: سائطة. ا في ⊄أ≇: ساقطة. (1) (١١) تي دجه: يوحد. في الله: ساقطة، (١٢) في ﴿أَهُ: سَافِعَلَهُ. في الجه: ساقطة. (١٣) في اجدا: ساقطة، اني (أا): ساقطة.

مال ابنه الصّعير إلى نفسه مضاربة جاز؛ لأنّ الأب يلي العقد من الجانبين، في مال الصّغير وإن لم يكن للصغير فيه (١) نفع ظاهر؛ فلأنّ بني المضاربة رفي المضاربة نفع ظاهر كان أولى وإذا دفع إلى أجنبي وإلى نفسه كان أحق [وأولى]^(٢).

ولو قال على أن يعمل الابن معه وهو ابن عشرة: لم يجز؛ لأنَّ اشتراط عمل الابن مع المضارب [كان] (٣) كاشتراط رب المال عمله مع المضارب وذا يمنع صحة المضاربة؛ لأنَّه بعدم التخلية فكذا [ها] هنا.

والوصى مثل الأب في ذلك؟ لأنَّ الوصي لو دفع مال الصَّغير إلى نفسه مضاربة جاز فكذا إذا دفع إلى نفسه وإلى أجنبي ولو دفع المضارب مال المضاربة إلى رب العال يشتري وببيع جاز وهو على المضاربة؛ لأنَّ رب المال عمل في مال المضاربة بإذن المضارب فصار عمله مقولاً إلى المضارب كما لو استعان المضارب بأحنبي فصار كأن المضارب عمل منفسه، ولو عمل بنفسه (٤) بقيت المضاربة على حالها كدا [ها] هنا.

ولو أخذ رب المال بغير أمره فاشترى بالمال فقد استرد المضاربة؛ لأنَّ رب المال متى عمل بغير إذن المضارب لا يمكن أن يجعل معيناً للمضارب لفقد الاستعانة فكان عاملاً لفسه ومن ضرورة كونه عاملاً لنفسه انتقاض المضاربة، هذا إذا كان مال المضاربة فاضأ وإن كان مال المضاربة عمداً فباعه رب المال بغير أمره جاز وهو على المضاربة؛ لأنَّ تصرف رب المال في المضاربة لنفسه نقض للمضاربة مقتضى وقوع التصرف له فيعتبر النقض الثابت اقتضاء بالنقض الثابت نصاً ولو نقض رب المال المضاربة نصاً ومال المضاربة عروض يوقف التقض إلى أن يصير مال المضاربة ناضاً فكذا [ها] هنا، ولو لم تنتقض المضاربة للحال نفذ بيعه على المضاربة، وإن شترى عبداً بثمنه كان العبد له وقد استرد المضاربة؛ لأنّه حين اشتري بثمنه عبداً اشترى (٢) والمضاربة منتقضة (٧)؛ لأنّه صار رأس المال ناضاً فيكون الشراء له لا على المضاربة، ولو دفع العبد التاجر^(٨) مالاً مضاربة على أن يعمل مولاه مع المضارب وعليه دين: جازت. وكذَّلك المكاتب؛ لأنهما لو دمعا المال مصاربة إلى المولى وحده: جاز، فكذا إذا دفعها(٩) إليه وإلى أجنبي.

ولو كان العبد لا دين عليه (١٠) لم تجز المضاربة؛ لأنَّه لو صحَّ إنَّما يصح من حيث إنَّ رأس المال كسب العبد المأذون وللعبد المأذون أن يتصرف في كسبه وإن لم يكن عليه دين وبعد ما دفع رأس المال إلى المولى لا يبقى كسب العبد كما لو انتزع المولى كسبه من يده

دي دجا: ساقطة (٢) في دأه: ساقطة، (٣) في دأه: ساقطة،
 (٤) في دجه ولو عمل بنسه: ساقطة، (٥) في دجه هذا. والمضاربة: ساقطة
 (٢) في دره: الأدرا ... السادة بدة (٦) في ١٤٥١ لأنه لم يعمل له مجاناً... لأنه حين اشترى ينمنه صداً اشترى: سافطة، وهي بتمامها عي

⁽A) في دجه المتأخر. (V) في أجا: تنفصه.

⁽١٠) تي دجه ساقطة (٩) - في فجه وفده: دفعا

فإنَّه لا ينقى كسب العبد حتى لو لحقه دين بعد ذلك لا يقضي الدَّين منه.

ولو أخذ المضارب بالنصف ثم دفع إلى رب المال بالثلث فهما على المضاربة الأولى وهو (١) بضاعة في بده وكذلك المرارعة. أمّا فساد المضاربة الثانية؛ فلأنّ المالك لا بعلم أن يكون (١) مضارباً في ماله وأمّا كون المال بضاعة في يده؛ فلأنّ في المضاربة بصاعة، وزيادة فمتى لم يمكن تصحيحها (١) مصاربة بقيت بضاعة ورب المال يصلح مستبصعاً في مال المضاربة ويكون الرّبح بينهما على ما اشترطا في المضاربة الأولى.

ولو دفع إلى رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل معه عبد رب المال كل شهر بعشرة فعمل لا أجر له أن والمضاربة جائزة. أمّا لا أجر له ؛ لأنّ ما شرط من الأجر للعبد إذا لم يكن عليه دين كالمشروط لرب المال.

ولو شرط رب المال لفسه أجراً على المضاربة مع الرّبح لم يصح؛ لأنّه شربك مي المال فكذا إدا شرط للعبد [المأذون](٥)، وأمّا المضاربة جائزة، لأنّ المضاربة مما لا تطبها الشروط الفاسدة.

ولو استأجر أجيراً يبيع له ويشتري كل شهر بعشرة دراهم ثم دفع إليه مالاً مضاربة بالتصف فعمل به لم يكن له ربع في قول أبي يوسف وقال محمد: له نصف الربع ولا أجر له ما دام يعمل بالمضاربة وإن عمل في مال آخر غير مال المضاربة لرب المال استوجب الأجر، محمد رحمه الله تعالى يقول: المعقود عليه في الإجارة تسليم النفس. واختلف المعقود حقية العمل والمعقود عليه في المضاربة حقيقة العمل لا تسليم النفس. واختلف المعقود عليه وأمكن الجمع ببنهما فانعقد العقدان جميعاً فإن عمل في مال المضاربة لم يسلم نفس في العمل الذي استوجبه عليه رب المال فلا⁽¹⁾ يستوحب الأجر وإن عمل في مال آحر لرب في العمل الذي استوجب الأجر. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن محل العقدين واحد وهو العمل؛ لأن المعقود عليه في الإجارة العمل إلا أن تسليم النفس في مدة الإجارة أتيم مقام المعمل حتى لو استأجر من لا يقدر على العمل في مدة معلومة لا تصح وكفا المعقود عليه في المضاربة العمل المفاربة والعمل بحكم الإجارة مستحق للعملين واحداً والمستحق للعملين يقع من الوجه المستحق فلا تقع المضاربة فثبت أحد العقدين واتنفى الآخر والإجارة ثانة يقع من الوجه المستحق فلا تقع المضاربة فثبت أحد العقدين واتنفى الآخر والإجارة ثانة بالإجماع حتى إدا عمل في مال آخر لرب المال غير مال المضاربة استوجب الأجر فنتغي المضاربة ضرورة.

⁽¹⁾ في اجا وادا: رهي. (1) في اجا: ولم.

 ⁽٢) في اجاء أن تكون: ساقطة.
 (٧) في اجاء أن تكون: ساقطة.

 ⁽٣) في قدة تصحيحها:
 (٨) في قجه: ساقطة.
 (٤) قده دائلة.

⁽³⁾ في دجه، ساقطة. (4) في دجه: المقد.

⁽٥) في فأه: ساقطة.

وأمًا فيما يصلح رأس مال المضاربة، وفيما لا يصلح:

قد ذكرنا أنّه لا يحوز المضاربة [إلا](١) بالأثمان حتى لا تجوز بالعروض والمكبل والمورون إلاّ بالذَّرهم والدِّنانير عند أمي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنَّ تقدير المضاربة فيما يتعين بالتعيين [مأن](٢) كان رب المأل قال: بع هذا العين ليكون بعض ثمنه لك، ولو قال بعه ليكون كل الثمن لك(" كان باطلاً؛ لأنه وهب(ا) منه معدوماً، فكدلك ادا قال: بعه ليكون بعض ثمه (٥) لك بخلاف الدّراهم والدّنانير وما لا يتعين بالتعيين [لأنّ تقدير المضاربة عليها](٢) كأن رب المال قال للمضارب: اشتر بهده الدّراهم والدّنانير شيئاً ليكون بعض المشترى لك، ولو قال: اشتر بها شيئاً(٧) ليكون جميع المشترى لك كان مانزاً؛ فكذا إذا قال. اشتر بها(^) ليكون البعض لك(٩) اعتباراً للبعض بالكل. أمّا المضاربة بالفلوس الرَّائحة: لا تجوز مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال ومحمد رحمه الله تعالى: تجوز . محمد رحمه الله تعالى يقول: الفلوس الراتجة ثمن من كل وحه؛ لأنَّ الثمن [ما](١٠) لا يتعين بالتعيين كالدراهم والذنانير والفلوس لا تتعين [بالتعبين](١١). هما رحمهما الله تعالى يقولان: القياس: يأبي جواز المضاربة؛ لأن المضاربة ليست إلا استئجار المضارب ليعمل (١٢) لرب المال ببعض ما يخرج من عمله ولهذا إذا فسدت المضاربة كان للمضارب أجر المثل، فالمشروط من الأجرة بعض ما يخرج من عمله(١٣) وأنّه مجهول ومعدوم للحال؛ لأنّه ليس بعين(١٤) مشار إليه ولا بواجب في الذُّمَّة. والقياس: يأبي(١٠) جواز الإجارة وإن عقدت بأجر معلوم موجود للحال فإدا كان الأجر مجهولاً معدوماً أولى أن لا يجوز؛ ولأنّ المضاربة بمعنى قفيز الطحان، والنَّبِي ﷺ: النَّهِي عَنْ قَفِيزِ الطُّحَّانِ؛ (١٦٠) إلا أنَّا عرفنا جوارها، فيما إذا كان رأس مالها ثمناً من كلِّ وجه كالدَّراهم والدِّنانير فإنَّهما ثمنان من كل وجه، فإن الثمن ما يقوم به العس ويقوم به نفسه والدَّراهُم والدِّنانير(١٧) مما يقوم بهما أنفسهما ويقوم بهما غيرهما. وأمَّا العنوس الرّائجة إن صلحت قيمة نفسها لا تصلح قيمة غيرها، فإنّ المتلفات قط لا تقوم إلاَّ(١٨/ بالفلوس الرَّائجة فالنَّص الوارد بخلاف القيَّاس بتجويز المضاربة بالدَّر،هم والدنانير لا بكون وارداً في الفلوس فردت المضاربة بالفلوس وغيرها إلى ما لا يقتضبه القياس، والفياس: يأبي جوازها.

(١٠) في (١٠) ساتطة. (١) في الله: ساقطة. (١١) فيَّ (١١) ساقطة ، (٢) في اله: ساقطة. (١٢) في هجه: ساقطة. (٣) في أجاه: ساقطة. . ما يخرج من عمله: ساقطة. (١٣) في قده: ولهذا نسلت. الى اجدا : دهب. (١٤) لمّي فجا وقدا: سافطة. الى اجاد: سانطة. (١٥) فيَّ فجا: ساتطة، (1)ا في فأفا: ساقطة. (١٦) سپق تخريجه. (١٧) في هجه: فإنهما شمان. . . والدَّنانير: ساقطة. في اجا: ساقطة. في اجرًا وقدة : ساقطة . (١٨) في فجه: ساقطة،

في اجاء سائطة.

وأمًا فيما يجوز تصرف المضارب في مال المضاربة وفيما لا يجوز:

ولو اشترى المضارب شيئاً فباعه من رب المال أو رب المال باع من المضارب فهر جائز؛ وكذلك إذا دفع المضارب إلى رب المال شيئاً من مال المضاربة فأمره لبشتري به شيئاً: جاز، وكذلك العبد المأذون إذا كانت رقبته مستغرقة بالذين ملك^(۱) البيع من المولى ويبع المولى منه.

وكذلك المكاتب؛ لأنّ لهؤلاء ولاية التصرف في المال وليس للمالك ولاية النصرف فكان البيع لهم والشراء (٢) منهم مفيداً فينعقد، وليس للمضارب أن يخلط مال المصاربة بمال آخر إلاّ أن يقول له: اعمل فيه (٢) مرأيك؛ لأنّ الخلط فوق ما فوض إليه وهو (١) المضاربة، لأنّها لإثبات الشركة في رأس المال الذي هو (١) لائها لإثبات الشركة في رأس المال الذي هو (١) أصل، والمصارب لا يملك مباشرة مثل ما فوض إليه وهو المضاربة، فلأنّ لا يملك ما فوف كان أولى إلاّ إذا (١) قال له: اعمل برأيك؛ لأنّ هذا مما يعمل برأيه فيكون داخلاً تحت الإذن وله أن يستأجر ويبضع ويودع. أمّا الاستثجار؛ فلأنّ الاستثجار (٧) تجارة وقد أمره بالتجارة والمضارب يملك أن يوكل غيره بالنبع والشراء والإيداع من العبر والمضارب يملك أن يوكل غيره بالنبع والشراء (الإيضاع توكيل به بالبيع والشراء والإيداع، والزبح والمفرد] (١٠) بالبيع والشراء؛ لأنّ هذا الوكيل أمره بالبيع والشراء والحفظ يحصل الرّبح، والزبع إنّما يحصل من كنّ وجه إذ ملك مباشرة البيع والشراء والحفظ بنفسه والتفويض إلى غيره، وله أن يسافر به، إلاّ أن يقول [له] (١١) على أن تعمل بالكوفة.

أما الأول: فلأن المودع يملك أن يسافر بالوديعة إذا أمر بالحفظ مطلقاً، وليس في الوديعة ما ينبى و (١٢) عن السّفر فلأنّ يملك (١٣) المضارب وفي المضاربة ما ينبى و (١٤) عن السّفر كان أولى وأمّا الثّاني؛ فلأنّ رب المال شرط عليه شرطاً له فيه فائدة فصح ووجب على المضارب مراعاته والوفاء به. فإن أخرجه من الكوفة صار ضامناً؛ لأنّه خالف، ولو أعاده (١٥) إلى الكوفة قبل أن يشتري به خرج عن الضمان وعاد مضاربة (١٦)؛ لأنّه مخالف عاد إلى الوفاق فيرأ عن الضمان كالمودع.

ولو قال له: على أن العمل في سوق الكوفة، كان له أن يعمل بالكوفة في غير السوق استحساناً؛ لأنّ سوق الكوفة يذكر عرفاً ويراد بها الكوفة كلّها. يقال: هذا الشيء يوجد في

أي أجما وأدا، يملك.
 أي أجما وأدا، يملك.

⁽٢) في فجه وفاده. والمشتري (١٠) في فأه: ساقطة.

 ⁽٣) في دجه: ساقطة.
 (١١) في داء ودده: ساقطة.

 ⁽٤) أي اجاء سائطة، (١٢) أي اجاء وادره، ينهى،
 (٥) أي اجاء وادره: وادره،
 (٥) أي اجاء وادره: وادره،

⁽٦٠) في اجبا وادا: رهي. (٦) في اجبا: إن. (١) في اجبا: إن.

ر ۱۵ عي اجمه: إن. (۷) غي اجمه: فلأن الاستجار، ساقطة (١٥) غي اجمه واده: عاد. (١٥) عن اجمه: فلأن الاستجار، ساقطة (١٥) غي اجمه واده: عاد.

⁽٨) في اجرا: والإيداع. . . . والشراء: ساقطة. (١٦١) في قبدا وقده. مصارباً.

سوق الكوفة [أي](١) بوحد في الكوفة ويجوز أن يعبر عن الشي، باسم بعضه إذا كان قوام رود الرقبة وأراد به الشعص الله تعالى: ﴿ فَتَحْرِثُ رَفِّهَ ﴿ "" دكر الرَّقبة وأراد به الشحص كله. ونسط علم الله المراته: أنت طالق إن حرجت من باب هذه الدَّار فخرجت لا من الله عنه الدَّار فخرجت لا من الماب حنث بهذا؛ لأنَّه أراد الخروج عن الدَّار. ولو قال: لا تعمل به إلاَّ في السُّوق أو بيت ملان صمن إن خالفه؛ لأنَّ ذكر سوق الكوفة جعل(٥) عبارة عن الكوفة [عرفاً](١) ولا عبرة لعرف متى (٧) جاء النص خلافه. وقد نص [به](٨) في قوله لا تعمل به إلا في السوق أنَّه لَم يرديه عبر (٩) سوق الكوفة، ولو قال: خذ بالكوفة مضاربة لم يكن له حلافه ولا يخرجه من الكوفة؛ لأنَّ معناه لتعمل بالكوفة، ولو قال: خذ هذه الألف مضاربة بالنَّصف لتعمل بالكوفة كان شرطاً فلا يجوز [له](١٠) خلافه، ولو قال: واعمل به بالكوفة كان له أن يخرجه؛ لأن هذا مثورة من رب المال على المضارب وليس بشرط. والغاصل بينهما أنّه متى ذكر رب المال عقبُ المضاربة كلاماً [لو اعتبر ابتداء لا يصح. ولو(١١) اعتبر متعلقاً مما يقوم يصح ويعشر معلقاً ولو (١٢) ذكر كلاماً](١٣) متى اعتبر ابتداء يصبح لا يعتبر متعلقاً فقولنا(١١): خذ هذه الألف مضاربة لتعمل بها في الكوفة لا يصح الابتداء به. فإنه لو سكت عن قوله: خذ هذه الألف مضاربة ثم قال بعد ذلك اليوم لتعمل بها في الكوفة لا يصح (١٥٠) فاعتبر متعلقاً وإذا اعتبر منعلقاً صار بمعنى الشرط. وقوله: واعمل بها يصح الابتداء به فإنّه لو سكت على قوله: خذ هذه الألف مضاربة، ثم قال بعد ذلك بيوم: واعمل بها في الكوفة صح(١٦) فكان مشورة. فصار كأنَّه قال: وإنَّ فعلت كذا فهو أمَّع وأحسن.

ولو قال: على أن تشتري من أهل الكوفة كان له أن يشتري بالكوفة من غير الكوفي، ولو قال: على أن تشتري من فلان لم يكن له خلافه. والفرق: أن في الوجه الأول: هذا الاسم كما يقع على الكوفي يقع على غير الكوفي إذا كان متوطناً بالكوفة وتبعاً لأهلها فصار الكرمي وغير الكوفي (١٢) إذا كان في الكوفة داخلاً تحت الأمر. فأمّا في الوجه الثاني: لا يلخل تحت اسم فلان اسم غيره لا مقصوداً ولا تبعاً فإذا اشترى من غيره صار مخالماً. ثم فرق بين هذا وبينما إذا وكُلُّه بشراء عبد فلان فاشترى ذلك العبد ممن باعه فلان منه جاز . والغرق: وهو أن المقصود من البيع والشراء في المضاربة تحصيل الزبيح (١٨) وربّما يكون السَّراء من فلان أربح من الشراء من غيره لسهولته فكان التعيين مفيداً. وأمَّا في الوكيل

```
(١٠) في الله سائطة،
                                   (١) في (أ): ساقطة.
```

⁽١١) في ددا: می، (٢) في (أه: ساقطة. (٣) سورة المجادلة، آية: رقم ٣. (١٢) في ادا: وإن

⁽١٣) غي ١١٥٠ سائطة. وهي زيادة في فجبه ودده. عي فأع: ساقطة.

⁽١٤) في اجا رادا: فتركُّ. (١٥) في فجه وقده: الابتداء به.... لا يصح: ساقطة. في فيوار حصل. (1) في أأو: ساقطة.

⁽١٦) في ١٤٥: ساقطة، في قيما: إذا.

⁽١٧) في فجه: وغير الكوفي ساقطة. في ^{وأو} وادا: ساقطة.

⁽١٨) في فجدة: الرَّدع · في الجداز سانطة.

المفرد التعيين غير مفيد؛ لأنّ المقصود تحصيل العبد لا غير حتى لو كان مفيداً بأن وكَن ببيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يجز؛ لأنّ المقصود تحصيل الثّمن والنّاس بتعاوير فيه فكان مفيداً، وليس للمضارب أن يعزل نصيبه من المصارب حتى لو عزل ما اشترى بأحد المالين وربح أو وضع كان الرّبح لهما والوضيعة عليهما؛ لأن قسمة المضارب وتصع؛ لأنّ الواحد لا يكون مقاسماً؛ لأنّ قسمة المكيل والموزون وإن كان إمرازاً وأخد العين، الحق حكماً في بعض الأحكام فهي مبادلة حقيقية في حق بعض الأحكام وإذا لي تصح القسمة صار وجودها وعدمها بمنزلة فبقي المال مشتركاً.

ولو دفع ألف درهم إلى رجلين مضاربة وقال لهما: اعملا برأيكما لم يكن لكل واحد منهما أن ينفرد بالبيع ولا بالشراء؛ لأنه رضي برأيهما لا برأي أحدهما، ولو عمل أحدهما بغير إذن صاحبه ضمن نصف المال له [ربحه](۱) وعليه وضيعته؛ لأنه فقد نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه لا للمضاربة بغير إذن رب المال قصار ضامناً ولو اشترى المضارب من أبيه أو ابنه بأكثر من قيمته ويتغابن النّاس في مثله لم يكن على المضاربة وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: على المضاربة؛ لأنّ الوكيل بالبيع والشراء إذا كان خاصاً وباع من هؤلاء أو اشترى بغنن يسبر له يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الموكّل وحاز عندهما رحمهما الله تعالى، فكذا على المضاربة؛ لأنّ الوكيل بالبيعه؛ لأنّه لا ربح فيه ليملك نصيبه من الربح فيعتى عليه، وإذ كان فيه أفضل على رأس المال لا يجوز؟ لأنّه اشترى ما لا يملك بيعه؛ لأنّه إذا كان فيه فضل يكون له من ذلك نصيب فيعتى نصيبه فلا يملك بيعه فظهر أنّه صار مشترياً لنفسه وقد نقد للشمن من مل المضاربة فيضمن ولو اشترى ذا رحم محرم من رب المال ضمن ولا الشمن من مل المضاربة فيضمن ولو اشترى ذا رحم محرم من رب المال ضمن ولا المضارة بعتى العبد "ها لا يملك بيعه فطهر أنّه اشترى ما لا يملك بيعه فصار مشترياً لنفسه، وقد المنه نقد المنه المنا المضاربة المنه بعه فصار مشترياً لنفسه، وقد النّه المنتى العبد "ها.

ولو كان المضارب كافراً ورب المال مسلماً فأربى جاز على المضاربة لأن المسلم وكل ذمياً بشراء درهمين بدرهم كان التوكيل حائراً عند الكل وإن كان البيع فاسداً؛ لأن التوكيل بالبيع الفاسد حائز، ومتى جاز دخل تحت مطلق المضاربة وتصدق رب المنا محصته؛ لأنه استفاد الزبح من عقد فاسد وهو شراء المضارب شراء فاسداً، ولو اشترى المخمر وباع جاز على المضاربة وتصدق بحصته من الزبح في قول أبي حيفة رحمه الله تعالى: وقالا رحمهما الله تعالى: يلزم المضارب خاصة؛ لأن بناء المضاربة على التوكيل وتوكيل المسلم(1) الذمي يشراء وبيع الخمر جاثر عدد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كن

⁽٢) في لجه: ساقطة. (٣) ومانيا:

⁽٣) اجدا: ولم. (٦) في اجدا ساقطة.

مصدق بثمنه فحار أن يدحل تحت المضاربة، ومتى دخل تصدق رب المال معصنه من الرُّبح؛ لأنَّه ثمن الخمر، وعندهما رحمهما الله تعالى: لا يجوز فلم (١) يدخل تحت المضاربة فإذا اشترى صار مشترياً لنفسه، ولو باع أحد المضاربين شبئاً بما لا يتغلن الناس [ويه](٢) فأجاز ربّ المال لم يحز [فهذا أولى. قرق مين هذا وبيسما إذ باع](٢)؛ لأنّ أحد المصاربين لو باع(1) شيئاً بما يتغابن الناس فيه، فأجاز المضارب الآخر(٥) حيث بجوز. لفرق أنا نعتبر الإجازة [بالبيع](١) في الموصعين. والمضاربان لو باعا العبد مما لا يتغاس الناس في مثله جاز على المضاربة فكذا إذا باع أحدهما وأجاز الآخر. فأمّا رب العال لو باع مال المضاربة بما يتغابن الناس فيه (٧) لم يجز فكذا إذا باع أحدهما وأجاز رب المال أيصاً لم يحز. وأمّا إدا ماع أحد المضاربين بما لا يتغابل الناس فيه وأجاز المضارب الثّاني تكون المسألة على الاختلاف؟ يجوز عند أبي حنيقة رحمه الله تعالى على المضاربة كما لو باعا، ولم يجر عندهما رحمهما الله تعالى: على المضاربة كما لو باعا.

ولو اشترى المضارب ثياباً وقصرها بماله فهو متطوع؛ لأنَّه بالشَّراء استغرق رأس المال نصار قصارته [من ماله](٨) وشراه شيء آخر من ماله سواء، وذاك لا ينعقد(١) على رب المال فكذا هذا، والجامع بينهما أنَّه لو نفذ صار مستديناً على رب المال ولا ضمان عليه إن هلكت (١٠٠)، وإن لم يقل له: اعمل فيها برأيك؛ لأنّه لم يحلط ماله بمال المضاربة وإنّما ازال وسخاً ظاهراً وأظهر بياضاً كامناً.·

ولو(١١١) صبغها من ماله فهو ضامن إن لم يقل: اعمل فيها برأيك فإن لم يكن فيه (١١٠) بضل على رأس ماله فرب المال بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها(١٣) غير مصبوغة، وإن شاء أخذها وأعطى (١٤) ما زاد الصبغ فيها يوم يختصمون؛ لأنه أوجب الشركة لنفسه في مال المضاربة فلا يملك ما ثم يقل له: اعمل فيها برأيك ولم يقل فصار غاصباً. وفي الغصب المعصوب منه بالخيار على ما مر في كتاب الغصب فكذا هنا، فإن لم يختر شيئاً من ذلك حتى باعها المضارب جاز بيعه؛ لأنَّ المضارب وكيل بالبيع والوكيل لا ينعزل بالغصب حتى لو لس الثوب وباعه جاز، فكذا المضارب، ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثباب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها؛ لأن الثمن ببيع المساومة بلاقي الملك لا الثمن الأول ومنكهما ثابت في الثياب (١٥) فانقسم الثمن على قدر قيمة ملكهما فإن باعها مرابحة

(١٥) في فجه، في الأرب

⁽٩) في (ج.): لا يفيد، وفي (د»: لا ينعد.

⁽١) في اجدا: قلا،

⁽١٠) شِي قده: خلك، (٢) في (أه) ساقطة.

⁽١١) في اجاء وإن. في الَّهُ: غير موجودة وهي في اجدا و اداء (١٧) تَيُّ اجِيا والدَّا: فيها.

هي (ده) لو ياع: ساقطة، (۱۳) مي دجه. قضها، (١٤) تَيْ فجا وقدة: رأعطاه. أن اجا واداً : سائطة،

افي اله: ساقطة.

في الجدة؛ في مثله . في فأه: سائطة.

قسمها على أجر الصباغ وعلى ثمن الثياب التي باعها فما أصاب ما راد وأجر الفنا. فللمضارب وما بقي فهو على المضاربة؛ لأنّ الثّمن في بيع المرابحة منني⁽¹⁾ على الثعر الأول نيقسم هذا الثمن على الأجرة وعلى الثمن الأول.

ولو أمره أن يعمل فيها برأيه لم يضمن فيملك بيعها؛ لأنَّه ملك الاشتراك بقوله اعما فيها برأيك، ولو قال رب المال اعمل برأيك كان للأول أن يقول للثاني، والثاني للثانث فرق بين هذا وبين الوكيل الخاص إذا قال له الموكل: اعمل فيه برأيك حيث كان له أن بوي غيرٍ، ولكن لم يكن له أن يقول للثاني: اعمل فيه مرأيك حتى لم يكن للثَّاني أن يوكل النالتُ واختلف المشايخ، منهم من قال: في المسألتين روايتان: ومنهم من قال: بين المسألتين فرق والقرق وهو أن رب المأل لما قال للمضارب: اعمل فيه برأيك فقد فوض إليه الدَّفع إلى عير، مضاربة والمضارب ما يملك مباشرته بالمضاربة يملك تفويضه إلى غيره. ألا ترى أنَّ المضارب لمًا ملك بالمضاربة مباشرة البيع والشَّراء والاستئجار والإبضاع يملك التفويض إلى غيره، حتى لو أمر غيره [أن](٢) يركل أو يبضع جاز. فأمّا الوكيل الخاص ما يملك بالتوكيل ماشرته سفسه لا يملك التفويض إلى غيره. ألا ترى: أن الوكيل المطلق يملك مناشرة البيع والشراه ولا يملك التمويض إلى غيره ولو دفع إلى الأول بالنّصف وقال له: اعمل فيه برأيك فدفعه الأول إلى الثَّاني مضارية بالنَّصف كان نصف الرَّبح للثَّاني ونصفه لرب المال وليس للأول شيء؛ لأذَّ اشتراط النّصف من المضارب الأول انصرف إلى نصيب نفسه خاصة؛ لأنّه لو انصرف إلى النصيب (٣) الشائع (٤) لا تصح التسمية في نصف هذا النصف وهو نصيب رب المال، وإن قال له (٥) رب المال: اعمل فيه برأيك؛ لأنَّ الدَّاخل تحت هذا القول عمل هو تجارة لا معل يوجب نقصاناً عمّا شرط لرب المال.

ولو اشترى المضارب عبيداً كل واحد [منهم](1) قيمته ألف درهم ورأس ماله ألمه درهم لم يجز عتق المضارب في واحد إلا أن يكون فيه فضل؛ لأن العبيد قبل رقية القاضي(٧) الصلاح في الجمع أجناس مختلفة عند الكل ورأس المال متى كان أجاب مختلفة كان كل واحد مشغولاً برأس المال كأنه ليس معه غيره إذا (٨) لم يكن في قيمته نضل على رأس المال فلم يملك المضارب شيئاً والعنق في غير الملك باطل ويحوز عنق رب على رأس المال فلم يملك المضارب شيئاً والعنق في غير الملك باطل ويحوز عنق رب المال في ذلك كله؛ لأن كل واحد من العبيد ملك رب المال فقد أعنق ملك نصبه (١) ويضمن نصيب المضارب في الربح موسراً كان أو معسراً؛ لأن بعد العنق يثبت للمضارب شركة في الربح؛ لأن رب المال بعد العنق صار مستوفياً الفي درهم فيكون الألف دأس

⁽٥) في اجاء غير موجودة.



⁽۱) في اجنه بيتني. (۱) بي dr: ساتطة.

⁽٢) في اله: حتى. (٧) في (جه) ساقطة.

⁽٣) في اجه النَّصف. (A) في احراه إن

⁽٤) في اجاء النابع. (٩) في اجاء وادا تصنه.

المال والألف ربحاً فصار ربّ المال مستهلكاً حصة المضارب من الرّبع فكان هذا ضمان الاستهلاك وضمان الاستهلاك لا يختلف باليسار والإعسار، ولهذا لا يرجع على العبد.

ولو اشترى [بالألف](١٠ المضاربة جارية قيمتها ألف درهم فولدت ولداً قيمته ألف ورهم (٢) فادعاه المضارب لم تجز دعوته ويضمن العقر، أما عدم صحة الدّعوة؛ فلأنّ الجارية والولد كل واحد مهما مشغول برأس المال فلم يكن للمضارب وقت الدعوة شركة فيها، وأمَّا وجوب العقر، فلأنَّه تعدُّر [إيجاب]^(٣) الحد لماله حق مستحق في العين فهو حق التصرف فوجب العقر فإن كان العقر مائة درهم صار له في الجارية خمسون درهماً؛ لأنَّ رب المال لما(٤) استوفى العقر وهو مائة صار رأس المال تسعمائة فكان: المائة في الجارية نضلاً فبكون [بينهما] (٥) وتصير الجارية أم ولد المضارب ويضمن نصيب رب (١٦) المال تسعمائة وخمسون درهماً فإذا استوفاه رب العال ظهر أن الولد ربح بينهما فيعتق التصف من الولد وهو نصيب المضارب ويسعى في النّصف لرب المال، فإنّ صارت قيمتها ألغي درهم قبل أن يبيعها فالجارية أم ولد المضارب ويضمن من قيمتها ألفاً وخمسمانة لوب المال؛ لأنَّه ظهر فيها الفصل فيملك المضارب بيعها فصارت أمّ ولد له فيضمن نصيب رب المال وهو الف وخمسمائة موسراً كان أو معسراً؛ لأنَّ ضمان الاستيلاد لا يختلف باليسار والإعسار، وأما الولد: رقيق على حاله لما لم يؤد ما عليه شيئاً من قيمة الأم(٧) أو من العقر؛ لأنّه لا فضل فيه على رأس المال فلا يملك المضارب شيئاً منه [ريملك بيعه] (٨) فله أن يبيعه (٩).

ولو ادَّعي رب المال الولد ولم يدع المضارب صارت^(١٠) أم ولد له ويثبت نسبه منه ولا يضمن من العقر شيئاً، وليس للمضارب من قيمة الولد شيء. أمّا صحة الدّعوة وصيرورة الجارية أمَّ ولد له؛ لأنَّ الحارية كلها ملكة فصحت الدَّعُوة. وأمَّا عدم وجوب العقر؛ فلأنَّه وطيء ملك نفسه على الخلوص، وأمَّا لا يغرم شيئاً من قيمة الولد للمضارب؛ فلأنه لنّا ثبت نسبه منه فقد علق حرّ الأصل والحر لا يقوم (١١١) على أحد. هذا إذا كانت الجارية (١٣) تساوي ألغاً أما (١٣) إذا (١٤) كانت الجارية تساوي (١٥) ألفين ضمن رب المال ثمن العقر وربع قيمتها [بالاستيلاد](١٦) أما ربع قيمتها؛ فلأن ربع الجارية ملك المضارب موحب على رب المال ربع العقر إلاّ أن(١٧) هذا الرّبع ربع نصفه لرب المال ونصفه للمضارب فلا

⁽۱۰) کي دو:) سافته، (١١) في فحية وقدة. لا يقوم وفي قآة لا يعرم، ولعله تصحيف (١) في اأه: ساقطة.

مي اجرا وادا. ساقطة. وأدا أثبتنا الأول في وأع. ساقطة.

⁽١٢) في فجه: ساقطة. (t)في اجدا: سانطة. (١٣) في فجدًا: سانطة، في فأه: ساقطة.

⁽١٤) في هجره: إنّ (١٥) في دود. ألفاً ... تساوي ساقطة، وهي هي هاه ودجره أيصاً (١٥) في داه ودو. (١٦) في داه ودو. في اجنه وادا: رأس.

في فجا: قيمته دون ذكر الأم، (A) ^وى ^{وأو} و (د) : سائطة .

لي الجه: فله أن يبعه: ساقطة. (١٧) في اده الأن.

يغرم لفسه شيئاً، ويغرم للمصارب نصمه وهو الثمن.

ولو ادّعاه المضارب وقيمتها ألغان ضمن ثلاثة أرباع قيمتها [وثلاثة أثمان العفر. أما يهن أرباع قيمتها] (١٠) والآنه ملك ثلاثة أرباعها على رب المال، وأمّا ثلاثة أثمان عقرها؛ لآن عرم ثلاثة أرباع العقر (٢٠) لكن سقط نصف ذلك وبقي النصف وذلك ثلاثة (٢٠) أثمان العقر.

ولو ارتد المضارب والعياذ بالله تعالى، ثم اشترى وباع جاز وعهدته على رس المان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: على المضاربة، ولو أسلم كان عهدته عليه، وهذا الاختلاف بناء على [أن] تصرفات المرتد عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: نافذة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن حصل في مال غيره بإذن صاحب المال، فكذلك؛ لأنّ ملك صاحب المال ليس بموقوف وهنا حصل في مال رب المال فينفذ إلا أنّ العهدة فيها خلاف، عندهما رحمهما الله تعالى ينفذ عليه، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يتوقف إن أسلم كان عليه، وإن مات [على الردة] أو لحق بدار الحرب وقضى (١) بلحوقه كان على رب المال، ولو ارتد رب المال والعياذ بالله تعالى، ثم اشترى ضمى رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا رحمهما الله تعالى: هو على المضاربة؛ لأنّ عقد المضاربة ما دام مال المضاربة ناضاً (١) غير لازم رحمه الله تعالى: هو على المضاربة؛ لأنّ عقد المضاربة ما دام مال المضاربة ناضاً (١) غير المنا المنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المضاربة المنا المضاربة وكل عقد شرع في الأصل غير لازم رحمه الله تبين ألكل واحد منهما ولاية الفسخ؛ وكل عقد شرع في الأصل غير لازم أمن الجانبين فإنّ لكل واحد منهما ولاية الفسخ؛ وكل عقد شرع في الأصل غير لازم أمن الجانبين ألكل باعلى حصول المقصود به (١) حكم الابتداء.

وردة رب المال تمنع صحة ابتداء المضاربة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: متى مات على الرّدة أو قضى القاضي بلحوقه بدار الحرب ولا تمنع متى أسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (١١٠)، فكذا يرفع القضاء عنده أيضاً على هذا الوجه [أيضاً] (١١٠).

ولو ارتد المصارب والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب والمال معه فاشترى وباع هناك ثم عاد مسلماً. كان المال كله له ولا ضمان عليه. أمّا المال كله له؛ لأنّه تصرف بعد المضاربة؛ لأنّ عقد المضاربة مقيدة بدار الإسلام فيصير متصرفاً لنفسه وأمّا لا ضمان عليه؛ لأنّه بالتصرف صار مستهلكاً مال رب المال في دار الحرب والمرتد إذا استهلك مال مسلم في دار الحرب لا يضمن.

ولو قال رب المال للمضارب: شارك به كان له أن يدفع إلى غيره مضاربة؛ لأنَّ المضارب إن (١٢٠) شارك به جاز وإذا أثبت الشركة لغيره في رأس المال كان أولى .

⁽١) في دأه: ساقطة. (A) في دأه: ساقطة.

 ⁽٢) في ١٤٥١ أمّا ثلاثة . . . أرباع العقر: ساقطة . (٩) في الحجاد بها .

⁽٣) في وده؛ ساقطة. (١٠) في وده: منى مات. . . هـد أبي حـيمة رحهه

⁽٤) في فأه: ساقطة. عير واردة.

⁽e) في داء: ساقطة. (11) في داء: ساقطة.

⁽١٦) في اجدا: رحكم. (٦) في اجدا: رحكم. (٧) في اددا: ماض.

ولو اشترى المضارب ببعض المضاربة داراً فيها فصل ثم ببعت الدّار إلى جبها مأراد لمصارب أن يأخدها لنفسه للفضل الذي فيها لم يكن له أن يأخدها إلا على المصاربة إدا كان في يديه مثل ثمنها؛ لأنَّ الشُّفعة إنَّما وحبت بسبب دار العضارية فيجب الأخذ للمصاربة م أمكن وقد أمكن الأحد للمضاربة إذا كان في يد المضارب فضل بقي بئس الدّار المبيعة. ولو(١) أراد رب المال أن يأخدها لنفسه لا يقدر؛ لأنَّ الأخد للمضاربة ممكن، ولو أراد أن بأخذا لأنفسهما هل لهما ذلك؟ قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى. يجب أن يكون لهما ذلك؛ لأنَّ إقدامهما على ذلك نقص منهما للمضاربة، فإن سلم المضارب الشفعة لم يكن لوب المال أن يأخذها؛ لأنَّ المضارب كان وكيل رب لمال مي أخذ الذار بالشَّفعة والركيل بأخذ الشَّفعة إذا سلم الشَّفعة لا يكون للموكل حق الأحد، وكنَّ إن سلم رب المال لا يكون للمضارب أن يأخذها؛ لأنّ تصرف [رب](٢) المال في مال المضاربة كتصرف المضارب. ألا ترى: أنه لو باع شيئاً من مال المضاربة بمثل قيمته جار، وإن أراد رب المال أن يأخذها بالشفعة لم (٣) يكن (١) له ذلك (١) إلا أن تكون الذار كلها مضاربة بأن لم يكن فيها فضل ولم يبق في يد المصارب ما يفي بثمن المبيعة؛ لأنّ تمذّر الأخد للمضاربة فكان لرب المال أن يأخذها لنفسه؛ لأنَّ الدَّار كلها ملكه، فكان رب المال مو الجار دون المضارب.

رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنّصف(١) فاشترى رب المال عبداً بخمسمانة قيمته ألف درهم (٧) ثم باعه من المضارب بالألف المضارية فأراد أن يبيعه مرابحة باعه على أقل الثمنين؛ لأنَّ في بيع المرابحة أصلين:

أحدهما: أنَّ البيع متى تردد في ملك رب المال لا يعتبر البيع.

والثاني (٨): في بيع المرابحة: إن كان الاحتباط في أن لا يعتبر؛ لأنَّ البيع معتبر من وجه غير معتبر من وجه معتبر من حيث إنّه أفاد ملك التصرف وغبر معتبر من حيث إنّه لـم يفد ملك الرَّقبة، فلا يعتبر إذا كان الاحتياط في أن لا يعتبر، وها هنا الاحتياط في أن لا يعتبر(٩)، حتى يبيع المضارب مرابحة على البيع الأول فيقع التحرز عن الخيامة لا محالة وهنا البيع تردّد في ملك رب المال فإنّ لعبد (١٠) كان ملك رب المال قبل البيع من المضارب وبعد البيع من المضارب أبعاً؛ لأنَّ حميع العبد(١١١) مشعول برأس المال علم يعتبر البيع الثاني، ومتى لم يعتبر صار كأن رب المال لم ينع من المضارب ولكن وكُنه ببيعه مرابحة، ولو كان كذلك يبيعه مرابحة على الثمن الأول.

⁽٣) - في فجاه رفقة: سابطة، (٢) - في (أد: ساقطة، (٦) في دجه واده: سانطة. في اجا: وإن.

 ⁽٥) في الحاء: ساقطة.
 (٦) في الحاء: ساقطة.
 (٨) في الحاء: أصلين: أحدهما... البيع والثاني ساقطة. (٤) في اجا وادا: يكون.

 ⁽٩) في قبعة وها هذا الاحتياط: ساقطة، وفي قدة: وها هذا الاحتياط في أن لا يعتبر: ساقطة.
 (٠٠) في قبعة وهدة: العبد، وفي قاه: العقد، ولعله تصحف، ولدا أثنا الأول
 (١٠)

⁽١١) في أجره وأده: العبد، مثل التي سقتها.

وكذلك (١) لو اشترى رب المال بألف درهم ثم باعه مضاربة بخمسمانة؛ لأنّ الاحتياز هنا في أن يعتبر البيع الثاني، وإذا اعتبر كان له أن يبيعه مرابحة على البيع الثاني.

الفصل الثاني

فيما يضمن المضارب بالتصرف في مال المضاربة وفيما لا يضمن إلى آخره

مضارب نزل خاناً ومعه ثلاثة نفر فخرج المضارب مع اثنين منهم وترك واحداً في الصحرة وخرح الرّابع أيضاً (٢) وترك باب الحجرة غير مغلقة، إن كان الرّابع بحال يعتمد عليه في الحفظ. فلا ضمان على المضارب والضمان على الرّابع؛ لأنه أضاعه وإن كان مم لا يعتمد عليه فالمضارب ضامن؛ لأنه ضيع (٢) حيت تركه في يدي من لا يعتمد عليه.

رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال له: اعمل فيه برأيك ثم إن المضارب وشريكه اشتربا [عصيراً] من شركتهما ثم إن المضارب حاء بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتجاً والشريك أذن له (٥) بدلك نظر إلى قيمة الدّقيق قبل أن يتخد فلاتحا فنلك يكون على المضاربة وما كان قيمة العصير فهو بين المضارب والشريك فإن كان رب المال لم يقل له: اعمل فيه (٦) برأيك ولا الشريك أذن له فالفلاتح يكون له وهو ضامى لمثل الدّقيق لرب المال ومثل العصير حصة شريكه؛ لأنه فعل ما فعل بغير إذنهما فصار غاصاً فإن كان رب المال أذن له بذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج على المضاربة ويضمن المضارب حصة العصير لشريكه وإن كان الشريك أذى [له] (١) بذلك ورب المال لم بأذن له فالفلاتج بينه وبين شريكه وهو ضامن لمثل الدّقيق للمضاربة.

رجل دفع إلى رجل مالاً مضاربة ولم يقل له: اعمل برأيك إلا أن العادة جرت في تلك البلدة أنّ المصاربين يخلطون المال ورب المال لا^(٩) ينهاهم عن ذلك فإن كانت العادة فيما بينهم في مثل ذلك رجوت أن لا يكون به بأس والأمر في ذلك على ما تعارفوا.

ولو دفع رجل إلى رجل (١٠٠ ألف درهم مضاربة بالنصف ولم يقل له(١٠٠): اعمل فيه برأيك فدفعها إلى رجل آخر بالثلث فلم يعمل بها حتى ضاعت لم يضمن واحد مهما؛ لأنه

أفي أجدا: ساقطة.

⁽١) في اجه: وإن كان الشريك: ساقطة.

⁽٨) في داء: سائسة.

⁽٣) قَيْ اجه واده: بما صبع (٩) قَيْ اجه واده: لا: ساقطة،

 ⁽٤) عي هاء: ساقطة.
 (٥) عي هجه؛ إلى رجل: ساقطة.
 (٥) عي هجه وهده: أمره.

⁽١٠) في تجما وقدا: أمره. (١) في الجا: ساتطة.

لو صما إن أن يضمنا بالعقد أو بالتسليم (١) وبالتسلم: لا وجه إلى الأول، لأنَّ محرَّد العقد نَّهُ لَا يُؤثِّر في المال، ولا وجه إلى الثَّاني.

أمّا الأول: هلأنّه سلم المال إلى النّاني على سبين الأمانة ليتصرف فيه (⁽¹⁾ فإنّ (أس المال أمانة في يد المضارب [ليس](1) وله التسليم(٥) على هذا الوجه كما أو دفع إليه مصاعة

وأمّا الثابي؛ فلأنّه (٢) قنض المال على سبيل الأمانة ليتصرف فيه (٧) وله القبض على هذا الوجه، ولو عمل به صار الأول غاصباً وكذا الثاني.

أمّا الأول: فلأنّه أشوك الثاني في الرّبح إن كان فيما^(٨) اشترى^(٩) الثاني ربح وجعل البيع حقاً للثاني إن لم يكن فيه ربح، وليس للأول ذلك فصار الأول جانياً (١٠٠).

وأمّا الثاني: فلأنّه تصرف في مال رب المال بغير إذته فصار جانياً(١١) فإن ضمن الأول لا يرجع الأول على الثَّاني؛ لأنَّه عمل له(١٢) بأمره وإن ضمن الثَّاني رجع الثاني على الأول؛ لأنَّه لحقه ضمان بعمل له وتصح المضاربة بين الأول وبين الثاني؛ لأنَّ إقرار الضمان على الأول فيكون الملك له فصحت المضاربة بين المضارب والناني كما لو ضمن الأول كالمودع إذا باع الوديعة ثم ضمن نقذ بيعه كذا ها هنا ولو دفع الثاني إلى ثالث بالسدس ولم يقل المضارب الأول [له](١٣): اعمل فيه برأيك برىء الأول عن(١٤) الضمان؛ لأنَّ الأول لا يضمن بنفس العقد ولو ضمن إنَّما يضمن بالإشراك ولم يوجد منه الإشراك للثالث إذا لم يقل له: اعمل قبه برأيك قصار كما لو هلك في يد الثاني بعمل لم يكن داخلاً نحت المضاربة ولا يضمن الأول كما لو استهلك النَّاني ولو قال له: اعمل فيه برأيك فإن شاء رب المال ضمن أيّ الثلاثة (١٥) شاء ويتراجعون إلى الأول ولا يرجع الأول على أحد إن ضمته رب المال وصحت المضاربة إن كان المال هلك في يد الأخير بعمل كان داخلاً تحت المضاربة الثانية؛ لأنَّه لمَّا قال الأول للثاني: اعمل فيه برأيك كان للثَّاني أن يدفع إلى غيره مضاربة فصار الأول جانياً(١٦) بإشراك الثاني في الرّبح والثالث بإحداثهما التصرف^(١٧) في مال رب المال بغير إذنه فإن ضمن الثَّالث يرجع الثَّالث على الثَّاني؛ لأنَّه عمل له ويرجع الثاني على الأول؛ لأنه عمل له وإن ضمن الأول لا يرجع على أحد؛ لأنه لم يعمل لأحد وصحت المضاربتان سواء ضمن الأول أو الثالث لما قلنا من قبل. ولو دفع الأول إلى

⁽۱۰) في فجه وندا: خالتاً. (١١) مي لجا وادا: حاثناً. أني أجما وأدا: سأنطة.

⁽۱۲) بي دچه. سائطة.

⁽١٣) في دأه. ساقطة.

⁽١٤) لي لجاء س، (١٥) في وجه الثلث.

⁽١٦) في فجا: حاتاً

⁽١٧) في فجرة: بأحد أيهما تصرف وهو تصحيف

أنَّى أجا وأدا: فيها.

⁽٣) في قده إلأن.

أني (أ) وقحه: سانطة.

في ديده: التسلم، (1) أَمَى أجاءُ سأقطةً.

⁽Y) في أجا وأدا : فيها،

الى فجاه وأده: سائطة.

أفي الجاه وقدة : المثبتري،

الثاني مضاربة فاسدة لم يصمن؛ لأن الأول إنّما يضمن بإشراك النّاني في الرّبح ولم بوحد، لأنّ المضاربة إذا فسدت صارت إجارة فصار كأنّه استأجر أجيراً ليعمل هي المال بأجر في الذّمة وللمضارب ذلك.

ولو دفع رب المال إلى الأول مضاربة فاسدة ولم يقل له. اعمل فيه برأيك أو قال له. فدم إلى رجل آحر بالتصف لم يضمن واحد منهما؛ لأنّ المضاربة الثانية فاسدة أيضاً وو كانت بالتصف؛ لأنّها مضاربة لا تفيد للمضارب شركة في الرّبح؛ لأنّ اشتراط المضارب الأول للثاني فيصرف (۱) إلى نصيبه (۱) وليس للمضارب الأول هنا شيء من الرّبح وإذا فسدت الثانية صار كأنّ المضارب الأول استأجر أحيراً بأجر في الذّمة ليعمل فيه (۱) في مال المضاربة يبيع ويشتري، ولو كان كذلك لم يكن على واحد منهما ضمان والرّبح لرب المال كله؛ لأنّ عمل الثاني كعمل الأول والأول أجير رب المال ويكون الرّبح له وعليه أجر مثل الأول؛ لأنّ عمل الثاني كعمل الأول والمنازع وبينما إذا دفع الأرض مزارعة فاسدة والمزارع دفع إلى آخر مزارعة وشرط له بعض الخارج حيث غرم الأول للثاني أجر مثله دراهم أو دثانير، والفرق بنهما أن في المسألة الأولى لما شرط الأول للثاني نصف الرّبح وقد ظهر الرّبح تعبن له نصف الرّبح إلا أن رب المال ستحق عليه فصار الأول مستأجراً له بدراهم مستحقة فيضمن له المثانية لما ظهر الزّرع تعين حق الثاني في بعض الخارح وقد استحقه ويضمن مثلها. أمّا في المسألة الما المهر رجلاً بدراهم فاستحقت لا يبطل العقد ويضمن مثلها. أمّا في المسألة الما المهر الرّب تعين حق الثاني في بعض الخارح وقد استحقه رب المال.

ومن استأجر إنساناً بحنطة معينة فاستحقت بنفسخ العقد ويجب أجر المثل دراهم أو دنانير فكذا ها هنا.

ولو دفع إلى رجل ألفاً مضاربة بالتصف وألفاً أخرى بالثلث فخلطهما قبل العمل بهما لم يضمن وهما على ما شرطا؛ لأنّ المصارب واحد والمال واحد وإنّما اختلف العقد فإنّه (٧) عقد معه (٨) مضاربتان والمضاربتان يجعلان كمضاربة واحدة متى حصل [الحلط] قبل تأكد المضاربتين لاتحد المالك والمضارب؛ لأنّه ترجّع معنى الاتحاد فإن (١٠٠ كانت المضاربة واحدة حقيقة على الفي درهم ليكون [له] (١١) من أحد الألفين نصف الرّبع ومن الآخر الثلث ودفع الألفين إليه في كرتين لم يضمن المضارب بالخلط؛ لأنّه حلط مال دب المال وكذا هنا، ولو عمل بأحدهما فربع فيه ووضع في الآخر ثم خلطهما ضمن الذي وضع.

⁽۱) في اجا الإمرف.

⁽٢) في فجه: نَمِيَّ

⁽۳) في اجا: (د.

⁽¹⁾ في اجرا والأول أجير . . . كعمل الأول: سائطة.

⁽٥) في (جد): ساقطة.

⁽١) - يُن اجا: شه.

⁽٧) في الجه: الأنه.

⁽٨) في أجاء معه.

⁽٩) في الله سائطة

⁽١٠) في هجه ودده: فلو،

⁽١١) في دأه: سانطة.

إدا وضع في أحد الألفين خمسمائة وبغي خمسمائة فخلط، يضمن ما بغي من الألف حمسمائة؛ لأنَّ المضاربة متحدة حكماً، ولو كَانت مختلفة حقيقة وحكماً بأن كان المضارب اثنين والعقد اثنين فخلطا ضمنا المالين حميعاً حصل الخلط قبل حصول الربح في أحد المالين أو بعد حصول الزبح ولو كانت متحدة حقيقة وحكماً بأن عقد المصاربه على الالفين لكون له من أحد الألفين نصف الرّبح ومن [الآخر](١) الثلث ودفع الألمين في كرّتين فحلط قبل حصول الرَّبِح في أحد المالين أو بعد، لم يضمن المالين جميعاً فإذا كانت متحدة حكماً مختلفة حقيقة وخلط بعده حصول الرّبح في أحد المالين ضمن أحد المالين ولم يضمن المال الآخر ليظهر نقصان رتبته عما كان مختلفاً حقيقة وحكماً وإذا ضمن أحد المالين صمن الخمسماتة من المال من الثاني؛ لأنَّ الخمسمانة من المال الثاني خالص ملك رب [المال](٢) لا شركة للمضارب فيه وقد خلطه بماله؛ لأنَّ للمضارب شركة في المال الأول الذي ربح فيه قصار [خالطة](٢) مال رب المال بعاله وأنَّ سببه الضَّمان.

ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة ولم يقل له: اعمل [فيه](٤) برأيك فاشترى بها وبألف م عنده عبداً ثم خلطها بألقه ثم نقده البائع لم يضمن. أمّا شراء نصف العبد على المضاربة حائز؛ لأنَّه كما أن للمضارب أن يشتري المقسوم على المضاربة فله أن يشتري المشاع على المضاربة ولا ضمان عليه في العبد وإن خلط مال رب المال بماله؛ لأنَّ هذا الخلط حصل بإذن رب المال؛ لأنّه حصل بسبب شراء البائع(٥) وشراء البائع دخل(١) تحت المضاربة ويضمن رأس الممال؛ لأنّه بعد الشراء بقي رأس المال ملك ربّ المال فصار خالطاً مال 🗥 رب المال بماله فيضمن كما لو حصل الخلط قبل الشراء لكن لا تفسد المضاربة؛ لأنه إنما صار ضامناً لرأس المال بعد ما تحولت المضاربة إلى العروض وذا يوجب بطلان المضاربة إلا أنَّه كما وجب لرب المال على المضارب ضمان ألف درهم (٨٠) وجب للمضارب على رب المال بالشَّراء ألف فيتقاصًا وما ذكرنا أنَّه لم يضمن: المراد منه. في حق العبد لا في حق رأس المال، ولو هلكا بعد ما خلطا قبل أن يدفعها إلى البائع ضمن ألف المضاربة للنائع والعبد على المضاربة ولا تفسد المضاربة بضمان البائع لما قلناً في المسألة الأولى.

ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة ولم يأمره أن يعمل فيها برأيه ودفع إلى رجل آخر أيضاً (٩) ألف درهم ولم يأمره أن يعمل فيه برأيه فخلطا قبل أن يعملا لم يضما، لأنَّ كن واحد منهما خلط [مال رب المال](١٠) بمال رب المال فلا يضمن واحد منهما؛ لأنه لم(١١) يثبت كل واحد لنفسه ولا لغيره شركة في رأس مال رب المال.

call actions		پېدا دل و،حد سند ده د د	ı
. لمي فاجه، وقده: مال، وفي قاه: ملك، وأثبتنا كا	(Y)	في (أه: سابطة.	(1)
الاول. في «أه: ساقطة، دراه: ساقطة،	(A)	ا في البوءَ : ساقعة .	(1)
و وليواه سافقه ،	CAN	فيّ فأه: مناقطة. في فآه: مناقطة.	(0)
) في ala صائطة .) في فجه: لا -	1.)	في أجرة: الشائم.	(0)
. 4	112	مي (جــــة: الشائع داخل،	(1)

وأمّا الحيلة في وجوب ضمان المضارب في مال المضاربة:

رجل دفع ماله مضاربة فأراد أن يكون المصارب ضامناً فالحيلة في ذلك أن يقرض المال كله للمضارب ويسلم إليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يدفع بعد ذلك إلى المضارب مصاربة.

وأمًا في اختلاف المضارب مع رب [المال في مال](١) المضارب(٢):

ولو اختلفا، فقال المضارب: أمرتني بالنقد والسيئة، وقال رب المال: لا بن أمرتك بالنقد دون السيئة فالقول: قول المضارب؛ لأنّ المضاربة للتجارة والتصرف [والتحارة] "قد تكون بالنقد وقد تكون بالنسيئة، هذا هو المتعارف فيما (٢) بين التجار، فالطاهر شاهد للمضارب فيكون القول: قوله.

وكذلك لو قال: أمرتك أن تعمل بالكوفة أو أمرتك بأن تشتري كذا، فالقول: قول لمضارب لما قك!.

رجل عقد مع آخر عقد المضاربة بالعروض، ثم ادّعى المضارب أنّي رددت إليك^{(ه.} العروص، قالقول: قول المضارب؛ لأنّه أمين.

ولو اختلفا في قدر رأس المال في القلة والكثرة وفيما شرطا له من الرّبح، فالقول قول المضارب في رأس المال؛ لأنّ حاصل اختلافهما إنّما وقع في قدر (٢) ما قبضه المضارب فيكون القول: قوله كما في المودع والغاصب إذا اختلفا في مقدار المقبوض والجامع أنه مكر القبض في الزيادة، ولو أنكر أصلاً كان القول: قوله، فكذا إذا أنكر قبض الزّيادة، والقول قول رب المال في الرّبح؛ لأنّ المضارب يدعى اشتراط الرّبع زائداً ورب المال ينكر.

ولو اختلفا في العموم والخصوص فهنا مسألتان:

إحداهما: إذا قال المضارب: دفعت إليّ بالمال مضاربة بالنّصف ولم تسم شيئاً، وقال رب المال: إنّما أديت لك (٧) في البرّ .

والثانية: إذ اتفقا على الخصوص واختلفا في الجنس الذي وقع فيه الخصوص بأذ قال رب المال: شرطت لك الحنطة خاصة، وقال المضارب: شرطت لي (٨٠) الشعير.

فقي المسألة الأولى: إن كان الاختلاف قبل التصرف لا يكون للمضارب التصرف في العموم؛ لأنّ العموم وإن ثبت بقول من يدعي العموم؛ لأنّه بدعي موجب العقد؛ لأنّ موجب العقد إنما بكون موجب العقد إنما موجب العقد إنما هو العموم؛ لأنّ المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض وذا إنما بكون للتجارات كلها لا تنوع منها لكن العموم الثابت يرتقع بنهي رب المال قبل التصرف فإن كان الاختلاف بعد التصرّف، فالقول: قول المضارب مع يمينه استحسانًا؛ لأنّ رب المال بدعي

⁽۱) ني اأه: سائطة. (۵) ني الجه: عليك

⁽٢) في اجـ»: المضاربة. (٦) في اجـ» واده مقدار

⁽٣) في فأه: ساقطة. (٣) في فأه: ساقطة. (٤) في فجه إليك.

⁽٤) في دجا: سائطة. (٨) في دجا سائطة.

بعير موحب العقد لما بينا أنه موجب العقد إنّما هو العموم والمضارب منكر له فيكون القول قول المنكر مع يمينه (١) وعلى المدعي (٢) البيّنة كالعنبايعين إذا ادعى أحدهما شرط الخيار أو الأحل وأنكر الآخر فيكون القول قول المنكر كذا هنا.

وفي (٣) المسألة الثانية: القول قول ربّ المال وعلى المضارب البيّنة؛ لأنهما انفق على تغيير موجب العقد واختلفا في الإذن الذي يدعي المصارب فيكون القول: قول رب] (١) المال؛ لأنّ الإذن مستفاد من جهته كالمتبايعين اتفقا على شرط الخيار و لأجل وتنازعا في مقدار ذلك. كان القول: قول من يستفاد من جهته، ولو قامت لهما بيّنة ووقتا وتبين كان الوقت النّاني ناسخاً للأول؛ لأنّ العمل بالبيّنتين ممكن بأن يجعل كأن الأمرين كان البؤذي أن أذن له بالعموم أولاً ثم نهاه وأدن له في الخصوص أو كانا على العكس فعملنا بهما فصار الآخر ناسخاً للأول.

و[إن]^(١) لم يوقتا أو وقت أحدهما. فعي السألة الأولى: وهو ما إذا اختلفا في العموم والخصوص فالبيّنة بينة رب المال؛ لأنّه تعذر الفضاء بهما فوجب الاشتغال بالترجيع فرجّحنا بيّنة رب المال؛ لأنّه مدّع للخصوص فتثبت بينة ما ليس بثابت [وهو تغيير موجب العقد فكان أشبه بالمدعى فتكون البيّنة ببيّنته.

وفي المسألة الثانية: وهو ما إذا اتفقا في الخصوص واختلفا في الجنس الذي فيه الخصوص قالبيّنة بيّنة المضارب؛ لأنّه ثبت ببينته ما ليس بثابت](١٧) وهو الإذن في النوع الذي يدعى.

ولو اشترى المضارب عبداً بألف درهم فاختلف رب المال والمصارب، فقال المضارب: اشتريته على المضاربة، وقال رب المال: اشتريته لنفسك والأنف قائمة في يدي المضارب فالقول: قول المضارب وهو على المضاربة؛ لأنه حكى أمراً يملك استئنافه، فإنه لو اشترى العبد للحال صبح الشراء على المضاربة فيصدق فيما حكى من عبر بيئة فإن هلكت الألف قبل أن ينقدها البائع رجع المضارب بمثلها على رب المال؛ لأنه لو (٨) صدق صار الثابت بإقراره كالثابت معاينة، ولو عاين أنه أنشأ الشراء للمصاربة وهنك الثمن قبل التسليم رجع بمثله على رب المال كذا هنا، وكذلك لو هلكت أيضاً له أن يرجع ورأس المال عدد ما أخذ من الألوف ولا يرجع الوكيل إلا مرة واحدة، والغرق أن المضاربة لم تنه الشراء وقد قبض الألف الثانية على حكم المضاربة لبردها على رب المال يوم القسمة فلا تكون مضمونة عليه كالألف الأولى.

 ⁽٦) غي اله: سائطة، وفي قده: ولو

⁽v) غي داه. سانطة.

⁽A) مي اجا سائطة،

⁽e) ني اجدا لا تنتهي

 ⁽١) في اجرا وادا: استحماناً.... مع يعيه: ساقطة.

⁽٢) في اجه: المدعى: ساقطة،

 ⁽٣) أن اجه: سائطة.
 (٤) أن اله: سائطة.

⁽ه) می داد: ساقمیة . (ه) می داد:

وأمّا الوكالة تنتهي بالشّراء وقبض الألف الثاني لاستيفاء حق واجب له على الموي فتكون مضمونة. قامًا حال ما أخذ الألف الأولى قمضها لا بحق واحب له فلا تكرُّدُ

ولو(١١) قال الوكيل: نعدت البائع وكذَّبه البائع ضمن ولا يرجع(٢)؛ لأنَّه أقرَّ باستيما. م وجب له على الموكل وإيفاء حق البائع فالأول إقرار والثّاني شهادة و لإقرار نافذ فصار الند مضموناً عليه والشهادة لا توجب إيفاء ثمن البائع.

وله قال ذلك المضارب: والألف قد هلكت: لم يصدق المضارب؛ لأنه أخبر (٣) عد الشراء بعد العرل؛ لأنّ المضارب يتعزل بهلاك رأس المال [وهلاك رأس المال](٤) ها ها هلك^(ه) من كل وجه فإذا أقر فقد حكى أمراً لا يملك^(٦) استيفاؤه للحال، ولو قال ذلك وقد هلك العبد والمال قائم في يده ثم هلك المال فالقول: قول رب المال ولا ضمان عبيه ويصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده إلى البائع، ولو هلك في يده فأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر لا يصدق؛ لأنَّ رأس المال قائم من وجه هالك من وجه، قائم حقيقة هالك معنى؛ لأنَّه مشغول بشمن غير هالك، ولو كان قائماً حقيقة ومعنى صدق في [حق](٧) تسليم ما في يده للبائع ومي حق الرّحوع بمثله على رب المال حتى(٨) هلكت قبل النسليم(١) ولو كان هالكا حقيقة ومعنى لم يكن مصدقاً أصلاً فإذا كان قائماً من وجه هالكاً من رجه صدق في حق نسليم ما في يده إلى البائع ولم يصدق في حق الرّجوع بمثله عملاً بقماً.

ولو اشترى بالألف المضاربة عبداً ونقد من ماله ثم قال: اشتريته لنفسي لم يصدق وهو على المضاربة ويأخذ الألف المضاربة قصاصاً بما نقد؛ لأنَّ بإضافة الشِّراء إلى مالَّ المضاربة جعل مقرّاً بالشّراء للمضاربة اقتصاء؛ لأنّه جعل بدل العبد مال المضاربة والمبدل إنَّما يكون لمالك البدل إلاَّ أن الإصافة إلى الدَّراهم لم تصح في حقَّ التعيين لضرورة.

أمًّا في حق أنْ يصير المضارب مقراً أن الشَّراء للمضاربة (١٠) يصح؛ لأنَّه لا ضرودة كما يصح في حق الجواز إذا كان في البلد نقود مختلفة.

ولو اشتراه بألف درهم ولم يسمها، فالقول: قول المضارب مع يمينه؛ لأنَّ المضارب لم يصر مقرّاً بالشّراء لنفسه لا نَصّاً ولا اقتضاء وهو مالك الشّراء لَلْمَضاربة ومالك الشّراء لنفسه؛ لأنَّه بمنزلة الوكيل بشراء عبد بغير عينه فكان الأمر مجمَّلًا (١١٧ فوجب(١١٠) الزجوع

أن قي اجه: سائطة.

⁽٧) مي داد; سائطة (٢) - نئي ادا؛ ولا يرجع.

⁽۸) في اجا عني في اجدًا. أخبرُ، وفي فأ، أخر، وفي 10 أجبر، وأثنتنا الأول. (٩) - في دجه: التسليم ساقطة

فَي قأة : سَقِيلَة . (1) (١٠) في فجاة للنصارب،

⁽٥) في فجره: مالك. (١١) في فجاه وقداء محملاً -

 ⁽٦) في اجه: ما لا يملك. (١٢) في ديره ردود. ليجنب

نى البيان إليه وهذا إذا تكاذبا^(١). وإن اتفقا على^(٢) أنّه لم يحضر للمضارب نبة وقت الشّراء على قول أبي بوسف رحمه الله تعالى بحكم النقد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح الشراء للمضارب كيف ما كان.

ولو اشتری عبداً بألف درهم ولم يسم شيئاً ثم اشتری عبداً آخر بألف درهم ولم يسم شيئاً ثم قال: نويتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد وصدقه رب المال كان الأول للمضاربة دون الثَّاني؛ لأنَّهما تصادقا أن العبد الأول اشتراء للمضاربة ورأس المال قائم فحين اشترى صار الأول للمضاربة وصار جميع رأس المال مشغولاً بثمن الأول والمشغول كالهالك فحين اشترى الثاني اشترى [الأول](٢) ورأس المال هالك معنى(١) فلا ينعقد؛ لأنه ل نقد صار مستديناً على المضاربة، وليس للمضارب أن يستدين إلا بإذن رب المال، وكذلك لو كذَّبه فيهما، لأنَّ المضارب في الأول حكى أمراً يملك استتنافه؛ لأنَّ رأس مال المضاربة قائم والعبد قائم فصار الأول للمضاربة وإذا صار [الأول](٥) للمضاربة لم يصر النَّاني للمضاربة؛ لأنَّه لو صدقه في النَّاني كان الثاني للمضارب لا(1) للمضاربة فهذا أولى.

ولو قال رب المال: اشتريت الثاني للمضاربة والأول لنفسك قالقول: قول وب المال؛ لأنَّ المضارب وإن أقرِّ أنَّ (٧) الأول للمضاربة صدق في إقراره؛ لأنَّه حكى أمراً يملك استثنافه إلاَّ أنَّه لما أقرَّ أنَّ النَّاني اشتراه للمضاربة فقد رجع عن إفراره الأول؛ لأنَّه لا يتصور أن يكون للمضاربة وقد صدقه رب المال في رحوعه فبطل إفراره أنَّه اشترى الأولُّ للمضاربة (^).

ولو اختلفًا في اشتراط الرّبح، فقال رب المال: شرطت لك ثلث الرّبح وقال المضارب: نصفه، فالقول: قول رب المال لما ذكرنا والبيَّة بيَّنة المضارب إن أقاما البيَّة؛ لأنَّ المضارب يثبت مبيَّنته زيادة شرط في الرّبح سنهما^(١) [تـفيها]^(١٠) بيِّنة رب المال فكانت ينته أكثر إثباتاً.

وكذلك لو قال رب المال: شرطت مائة درهم، وقال المضارب: بصف الرّبح، وكذلك المزارعة؛ النهما اختلفا في نوع العقد؛ الأنهما ما اتفقا على ما يكفي لصحة المضاربة ليجعل ذلك منهما (١١) اتفاقاً على المضاربة، فكان ربّ المال مدّعياً الإجارة الفاسدة والمضارب المضاربة الصحيحة والاختلاف منى وقع في نوع العقد كان القول قول صاحب المال، وإن كان ما يدعيه صاحب المال عقد فاسداً كمن بقول الآخر أجرت

⁽٧) في دجه و اده: سائطة. (A) في دجه, الأول لمضاربة؛ ساقطة. (١) في اجه: مكلّباً.

 ⁽٩) في ديا وددة: سائطة.
 (١٠) في داه: سائطة. (٢) - بنَّ اجاء وادا: ساقطة،

فَيْ قُلَّةً وقدة : ساقطة.

⁽١٦) في دجنا بينهما. في لجها: ساقطة. في الله وادا: ساتطة.

في فجرا: للمصارب لا: ساقطة -

(Y)

ملك(١) هذه الدَّار إجارة فاسدة، والآخر يقول: لا بل اشتريت بألف درهم كان القول: قرال صاحب الذّار،

ولو قال رب المال: ثلث (٢) الربع وزيادة عشرة دراهم، وقال المضارب: ثلث الربيع(٣) فالقول: قول المضارب؛ لأنهما اتفقا ها هنا على نوع العقد،. وهي المضاربة، لأنّ رب المال أقرّ بما يكفي لصحة المضاربة وهو اشتراط ثلث الرّبح له والمضارب اذم. ذلك فقد اتفقا على المضاربة ورب المال بدعواه أنّه شرط له زيادة عشرة دراهم(1) ادعى شرطاً زائداً يوجب فساد العقد وأنكر المضارب فكان القول: قول المضارب، وإن أقاما البيئة فالبيئة بيّنة رب المال، لأنّ رب المال بيّنته ثبتت شرطاً ذائداً تنفيها بيّنة المضارب [فكان] (٥) بيّنة رب المال أكثر إثباتاً. ولو قال رب المال: ثلث الزّبح إلا عشرة دراهم، وقال المضارب: ثلث الزبح، فالقول: قول رب المال؛ لأنَّهما اختلفا في نوع العقد.

ادعى رب المال إجارة فاسدة والمضارب المضاربة؛ لأنهما ما اتفقا على ما يكفى لصحة المضاربة؛ لأنّ رب المال يدعى أنه شرط له بعض الرّبح؛ لأن الاستثناء (٦) تكلم بما وراء المستثنى وذلك البعض مجهول لا تدري أنّه نصف الرّبح أو ثلثه فصار رب المال شارطًا له ربحاً مجهولاً، وهدا لا يكفي لصحة المضاربة. وإن أقاما بيّنة قبلت بيّنة المضارب؛ لأنَّ بيَّنته تثبت زيادة شرط في الرَّبح تنفيها بيِّنة رب المال فكانت بيِّنة المضارب أكثر إثباتاً.

ولو قال رب المال: الثلث، وقال المضارب(٧): دفعت إلى ولم تشترط شيئًا، فالقول: قول رب المال؛ لأنهما اختلفا في نوع العقد.

ادعى رب [المال](٨) المضاربة والمضارب الإجارة الفاسدة، والاختلاف منى وقع في نوع العقد كان الفول قول رب المال [وإن كان ما يدّعيه رب المال]^(٩) عقداً فاسداً فلأنّ يكُون (١٠٠ الغول: قوله، وما يدعيه عقد جائز كان أولى والبيّنة بيّنته أيصاً، لأنَّ بيّنة رَّ المال تثبت شرطاً وهو شرط ثلث الرّبح تنفيها بيّنة المضارب فكانت بيّنته أكثر إثباتاً.

ولو قال المضارب: شرطت لي (١١) مائة درهم، وقال ربّ المال: نصف الرّبع، فالقول: قول ربّ المال؛ لأنّهما اختلفًا في نوع العقد(١٢)، وإن أقامًا البيّنة فالبيّنة مبُّنةٍ المضارب؛ لأنَّ البيَّنتين استويا في الإثبات من حيث الصورة فإن بيِّنة رب المال تثبت عقداً واشتراط النصف للمضارب وبينة المضارب أثبتت عقداً واشتراط المائة ثم ترجح بيئة

أ في قدة ، مثل ، (٧) في اجدا: رب المال.

⁽A) في الك: سالطة.

ا في فجه: ثبت. في فجه: وقال. . . الزَّبْعُ سَامْطَةً. (9) مَيْ (أعاد ساقطة

هي فاجنا وقداء ساقطة. (۱۰) مَی اجه: قلا یکون

 ⁽a) في أنا واجراه: سائطة، وهي في (13. (١١) في اجاء ساقطة. في أجدًا: المستثني، (١٢) في فجرا وفده: لفطة العقد ساقطة.

المضارب؛ لأنَّه مثبتة (١) معنى لأجر المثل من كل وجه وبيَّنة رب المال مثبتة معنى نافية (١) المصار؛ من وجه مثنتة من وحه (٢٢) فإنّها تثبت أحر المثل منى ظهر الزبع كان (١) في الزبع أحر من و... المثل. وأمّا نافية (٥) من وجه مثبتة من وجه (١) فإنّها تثبت أجر المثل متى لم يظهر الرّبع فترجّح بيّنة المضارب.

ولو قال رب المال: بضاعة، وقال المضارب(٧): ثلث الزَّيع، أو قال: مائة درهم، أو قال: دفعت، ولم تسم شيئاً، فالقول قول رب المال؛ الأنهما اختلفا في نوع العقد، والبيّنة بيّنة المضارب؛ لأنّه ترجّح بيّنة المضارب؛ لأنّ بيّنة رب المال(٨) مثبتة (٥) صورة من كلُّ وحه؛ لأنَّها تثبت عقداً وهو الإبضاع ولم تنف شرطاً لكنها نافية معنى من كل وجه [فإنَّهَا تنفى وجوب أجر المثل من كل وجه، وبيَّنة المضارب مثبتة صورة من وجه](١٠) من حيث إنَّها أَثبتت (١١) عقداً نافية من وجه من حيث إنَّها [تـفي](١٢) شرط الإبضاع لكنَّها من حيث المعنى مثبتة (١٣) من كل وجه وهو إثبات أجر المثل فالإثبات معنى من كل وجه يعارض الإثبات صورة من كل وجه من بيّنة رب المال(١٤)؛ لأنَّ البيّنات تقبل على إثبات الصورة كما تقبل على إثبات المعنى. ألا ترى: أنَّ بيَّة المودع(١٥) على الرَّد مقبرلة وإن كانت نافية لوجوب الضّمان من حيث المعنى لكن لما كانت قائمة على الإثبات صورة وهو إثبات الرّد كانت مقبولة فكان الإثبات صورة في الشّهادة كالإثبات معنى بقي في بينة المضارب الإثبات صورة من وجه والنفي صورة من وجه، وفي بيّنة رب المال النفي معنى من كل وجه فيترجّع الإثبات من [وجه](١٦٠) دون وجه على النفي معني من كل وجه.

ولو قال رب المال: دفعت إليك بضاعة أو مضاربة جائزة أو قاسدة، وقال المضارب: أقرضتني فربحت فيه لم يصدّق المضارب.

ولو هلك في يده ضمن رأس المال وحصته من الرّبح؛ لأنّهما اختلفا في نوع العقد العامل ادّعي القرض (١٧) ورب المال ادّعي لبضاعة أو المصاربة أو الإجارة الغاسدة فبكون القول: قول: صاحب المال فصار الثابت بقوله كالثَّابت معاينة، ولو عايما ذلك ثم حجد دو البد ضمن؛ لأنّ المال أمانة عنده فإدا اذعاه لنفسه فقد جحد والأمين متى جحد (١٨) الأمانة صار ضامناً وإنّما يضمن رأس المال وحصته من الرّبح إذا ادّعى رب المال المضاربة. أمّا

(٩) هي هجه: ساتطة،

(١٠) مي دأه ساقطة،

(١١) مي فجه وفده: تثلث

(١٢) مِنْ (١٥ سَاتِطَة.

(١٣) في لجا: ميَّة

(١٤) بي دده: الينة. (١٥) في دجه ودده المدعي،

(١٦) أي دأة وفجه: سافطة أ وهي في فدا

(١٧) في فجياء النفد (١٨) في وجيا: بقد، ^(۱) - في اجرا واليا) مينة .

في اجرا. مبيّة.

في اجرا. مثبتة من وجه. ساقطة·

في أجرا وقدة: فإن.

أيُّ اجا وأدا: منافية. (0)

في اجه: مثبتة من وجه: ساقطة، في أجبه وقدا: السمسارب، ومي أأه: المآل، وأثبتنا الأول.

مي ادا: لأنهما اختلما . يتبة رب المال: ساقطة .

إدا اذعى البصاعة(١) أو الإجارة الفاسدة ضمن حميع ما في يده متى هلك.

وإن ادّعى رب المال مضاربة حائزة وادّعى المضارب مضاربة فاسدة أو بضاعة فالقول: قول رب المال؛ لأنهما اختلفا في نوع العقد فيكون القول: قول صاحب المال فصار الثّابت بقوله كالثابت معاينة، ومال المضاربة أمانة في يد المضارب، وذكر في بعض المواضع: أن المضارب يضمن الكل لكنّه سهو والصّحيح ما ذكرنا.

ولو قال المضارب: شرطت لي نصف الربح وقد ربح ألف درهم (٢٠). وقال رب المال. شرطت ثلث الربح ثم هلك ضمن سدس الربح؛ لأنّ القول قول رب المال في أنه شرط له ثلث الربح فكانت الربادة من الثلث إلى [النصف] (٢٠) وهو السّدس أمانة في يد المضارب فإذا ،دعاها لنفسه فقد جحد الأمانة فيصير ضامناً.

وأمّا في الشرائط التي تفسد المضاربة وقيما لا تفسد:

رجل دمع ماله مضاربة وقال: تخرح إلى الرّي فما ربحت في ذهابث فهو بيننا بصفان وما ربحت في هذا الشهر فهو بيننا أثلاث، أو قال: ما ربحت في هذا الشهر فهو بيننا أثلاث، أو قال: ما ربحت في الشهر الثاني فهو بيننا أثلاث، فالمضاربة على هذا الشرط(1) جائزة، والربح على ما شرطا. هكذا ذكر في فتارى أهل سمرقند؛ لأنّ هذا الشرط لا يفضي إلى الممازعة فبجب اعتباره.

ولو دفع إلى رحل مضاربة وقال: لك ربح هذه المائة من رأس المال لم يجز؛ لأنه شرط للمضارب الزبح على وجه يقطع الشركة في الربح عسى؛ لأنه ربّما لا يربح إلا على المائة المعيّنة، ولو قال: ربح مائة من رأس المال وهو ألف درهم جاز؛ لأنه شرط للمضارب الزبح على رجه لا يقطع الشركة في الربح؛ لأنّ اشتراط ربح مائة لا بعينها ورأس المال ألف درهم واشتراط عشر الربح سواء.

ولو قال: خذ هذه الألف مضاربة (٥) بالثلثين، ثم قال: عنيت بالثلثين لي والثلث لك، ثم يصدق رب المال؛ لأن ما ذكر من الثلثين مشروط للمضارب دلالة؛ لأنه قرن الثّلثين بحرف الباء والباء تصحب (٦) الإبدال فيكون مشروطاً لمن يستحقه بطريق البدل وهو المضارب فإنّه يأخذ بدل عمله ولهذا صحت المضاربة؛ لأنّ البدل معلوم ولاية، وكذلك لو قال: خذها معاملة بالنّصف جاز وله النّصف؛ لأنه لمّا جاز أن يستى هذا العقد مضاربة لما فيها من الضرب في الأرض للتصرف جاز أن يستى معاملة لما(٧) فيه (٨) من العمل وهو الشراء.

⁽١) في فجه: المضاربة. (٥) في فجه: بضاعة.

 ⁽٢) في الجاء سائطة.
 (١) في الجاء وأداد تصحب وفي (١) بصحة وأثبنا الأول
 (٣) في (١٤) سائطة.
 (٧) في (١٤) سائطة.

 ⁽٦) هي (٤١) سائطة.
 (٧) هي (٤١) سائطة.
 (٤) هي (جـ١) الرجه.
 (٨) قي (جـ١) ود٤٥ فيها.

ولو قال: ما رزق (١) الله تعالى في دلك فهو بيننا [حاز](٢) وله نصفه وإن لم يسم مضاربة؛ لأنَّ قوله: ما رزق الله تعالى عبارة عمًّا يحصل من الرَّبْح والرَّبْح لا يكون إلاًّ بالتصرف فصار كأنَّه قال: خذها فاعمل بها على أنَّ الرَّبِح بيننا، ولو نصُّ على هذا كان مضاربة بالنصف؛ لأنَّ كلمة بين في اللُّغة كلمة تنصيف وتشريك.

ولو قال. على أنَّه كلَّه لك فهو قرض له ربحه وعليه وضيعته؛ لأنَّ قوله: خذ هذه [الألف] (٣) مضاربة على أن ما رزق الله تعالى كله لك إن كان مصاربة لفظاً فهو إقراض معنى، لأنَّ رب المال شرط له جميع الزَّبح وأن(؛) يصير جميع الرَّبح له إلاَّ بعد أن يكون رأس المال ملكاً(٥) للمضارب، فصار مملكاً رأس المال [إياه](١) مفتضى هذا إلا أنه ملكه على سبيل التبرّع؛ لأنه لم يشترط عليه عوضاً والتبرع نوعان: هبة، وقرض، فاثبتنا القرض؛ لأنَّه أقل فكان متيقناً، ولو قال: كلَّه لرب المال فهو بضاعة ولا أجر له؛ لأنَّ هذا إيضاع؛ لأنَّه لم يبتغ لعمله عوضاً والمستبضع من لم يبتغ لعمله عوضاً فكذا هذا إيضاعاً معنی،

ولو قال: خذها مضاربة ولم يزد على هذا كانت فاسدة؛ لأنَّ هذه مضاربة لم تستجمع شرائط جوازها فإن من إحدى شرائط جوازها: أن يكون نصيب المضارب من الرّبح معلوماً وهذا غير معلوم لا عرفاً ولا شرعاً.

ولو قال: خذها مضاربة على أنَّ لي النَّلث ولم يسمَّ للمضارب شيئاً فعمل به يجوز استحساناً، وفي القياس: لا يجوز؛ لأنَّ نصيب المضارب (٧) من الرَّبح ليس (٨) بمعلوم لا نصاً ولا اقتضاء، أمَّا نصاً، فظاهر. وأمَّا اقتضاء؛ لأنَّ بيان رب المال نصيبه من الرَّبح لم يصح؛ لأنه غير محتاج إليه؛ لأنه لا يستحق الرّبح بالشّرط فإذا لم يكن محتاجاً إليه جعل كالشُكوت معنى، ولو سكت حقيقة لم يثبت بيان نصيب [المضارب](١) اقتضاء فكذا هنا.

ووجه (١٠) الاستحسان: [وهو](١١) أنَّ رب المال خص نصيبه من الرَّبح فيجب أن بكون لهذا التخصيص فائدة، وإنَّما يفيد هذا التخصيص إدا صار بياناً [أن الباقي](١٢) للمضارب، وعلى هذا القياس والاستحسان المزارعة إذا بين صاحب البذر نصببه خاصة فلو متى للمضارب ثلثه (١٣) ولم يسم لنفسه فهو جائز؛ لأنَّ بيان رب المال نصيبه من الزبح غير محتاج إليه؛ لأنّه لا يستحق بالشّرط وإنّما يستحق بملث (١٤) رأس المال فإذا بين نصيب العضارب كان الباقي لرب المال، وكذلك في المزارعة إذا بين صاحب البذر نصيب الآخر

⁽A) في اجدا سائطة. (٩) في اله ساقطة في الجنا والدا: وزنك.

⁽١٠) في أحداد وهو في ﴿أَءُ: سَاقَطَةً. فيُّ الله واجرا: ساقطة، رهي في ⁽¹⁸⁾ (١١) في (أه: سائطة.

⁽١٢) في ١٥١٠ سالطة، (١٣) في هجية وقدة: ثلث، وفي th: ثلاثة، وأثبتنا الأول. في اجره والده: ولم، (0) في قده: مملوكاً.

نَيْ اللهُ: سائطُةِ، وهي ني الجا والا^{له}، في اجه: شيئًا. . . . المضارب: سالطة، (١٤) في اجه: بتملك.

ولم يبيّن نصيب نفسه جاز، ولو شرط أقفزة معلومة لم يجز؛ لأنّ المزارعة شركة مي الخارج، وهذا الشرط مما يوجب قطع الشركة في الخارج عسى لجواز أن لا يخرج إلاّ هد. الأقفزة المعلومة أو أقل منها.

ولو قال للمضارب: لك ثلث الرّبح ولي نصفه كان المسكوت^(۱) عنه لرب المال. وني المزارعة لرب البذر؛ لأنّ بيان رب المال نصيبه من الرّبح بعدما بيّن نصيب المضاربة^(٢) لغو. لانّه غير محتاج إليه لا في حقه ولا في حق المضارب فصار كأنّه سكت عنه.

ولو قال: خذ هذه الألف فاشتر بها [ثوباً] هروياً بالنصف أو رقبةاً بالنصف فهو فاسد؛ لأنه لم يذكر المضاربة لفظاً ولا معنى. أمّا لفظاً: فظاهر، وأمّا معنى؛ فلأنه لم يذكر جميع معنى المضاربة، فإن معنى المضاربة (٢٠): البيع والشّراء وأن يكون للمضارب نصب معلوم من الرّبح ولم يذكر البيع فإنّه ذكر الشّراء لا غير، والشراء: اسم خاص لا يتناول البيع ولم يذكر له نصيباً من الرّبح فإنّه قال: بالنّصف، ولم يقل. بالنّصف من الرّبح أو من رأس المال وليس هنا عرف يعين (٤) الرّبح فله أجر مثله؛ لأنّه لما تعذر إثبات المضاربة كان إجارة فاسدة؛ لأنّ العمل مجهول؛ لأنّ الشّراء قد يتغلّ [في] (٥) مدة يسيرة وقد لا يتعلق في ملة طويلة، والأجر مجهول ولا يبيع ما اشترى إلا بأمر ربّ المال؛ لأنّه مأمور بالشراء والمأمور الشّراء ليس له أن يبيع ما اشترى.

ولو دفع رجلان إلى رجل ألف درهم بالثلث وما بقي فهو بينهما أثلاث كان الشرط باطلاً وما بقي من الرّبح فهو الثلثان بينهما نصفان. أمّا حواز المضاربة، فلاستجماع شرائطها وأمّا استحقاق المضارب ثلث الرّبح من المالين فلأنهما أضافا ثلث الرّبح لمضاربة (٧) إلى ماليهما إضافة على السّواء. وأمّا الباتي بينهما تصفان وبطل السّرط؛ لأن الذي شرط لفسه ثلث الرّبح [شرط] (٨) بعض الرّبح من نصيب صاحبه لنفسه وليس له في ذلك رأس مال ولا عمل، ثم فرق بين هذه المسألة وبين مسألة ذكرها في كتاب المزاوعة وهو [أن] (١) النّخيل إذا كان بين اثنين دفعاه (١٠) إلى رجل معاملة على أن يكون له الثلث والباقي بينهما أثلاثاً ثلثه لأحدهما وثلثاء لآخر حيث بطلت المعاملة والشرط جميماً، والخارج بينهما نصفان وللعامل أجر المثل وهنا قال: جازت المصاربة وبطل الشرط والفرق: أن في المضاربة معنى الإجارة والشركة، إلاّ أن معنى الشركة راجح، ولهذا صحت من غير توقيت ولم يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على تسليم المال، وإذا كان معنى الشركة راجحاً لم تبطلها الشروط الفاسدة؛ لأنّ الشّوكة لا تبطلها الشروط وإذا كان معنى الشّوكة لا تبطلها الشروط وإذا كان معنى الشّوكة لا تبطلها الشروط الفاسدة؛ لأنّ الشّوكة لا تبطلها الشروط

⁽٦) في اجدا: ساقطة.

⁽١) في اجه: المسكوت.

⁽٧) في اجدا: للمضارب.

⁽٢) في أجاه: المضارب.

⁽٨) في ﴿أَهُ: سَالُطُهُ،

⁽٣) في فجه: فإن معنى المضاربة: ساقطة.

⁽٩) في (١٤) ساقطة.

 ⁽٤) في اجا: بيين.
 (٥) في أه: ساقطة.

⁽١٠) في اجا: دفع،

الفاسدة (١)؛ لأنها وكالة وإدا شرط في المضاربة ما يقطع الشركة في الرَّبع لا نقول إن المضاربة فسدت بالشرط الفاسد، لكن [لما](٢) شرطا [ما](٢) يقطع الشركة [في الرّبح](١) عسى انتفت الشركة، وإذا انتفت الشركة(٥) بقيت إجارة، فأمّا معنى الإجارة [في المعاملة](١) راجع، ولهذا(٧) أجبر العامل على العمل وصاحب التخيل على دفع التخيل ، الإجارة مما (^{٨)} تبطلها الشروط الفاسدة.

ولو شرط للمضارب ثلثه (٩) وثلثاه من نصيب أحدهما وثلثه من نصيب الآخر وما بقي فهو بينهما نصفان كان الشَّرط باطلاً وما بقي فهو بينهما على اثنى عشر سهماً (١٠٠٠ خمسة للذي شرط له ثلثي الثلث من نصيبه وسبعة للآخر.

أمًا جواز المضاربة؛ فلما قلنا آنفاً.

وأمّا استحقاق المضارب ثلث الرّبح ثلثه من نصيب أحدهما وثلثاه من نصيب الآخر؛ فلأنَّ المضارب إنَّما يستحق الرَّبح بالشُّرطُ وقد شرط الرَّبح له(١١١) من نصيبهما على التُّفاوت.

وأمّا بطلان ما بقى من الشّروط وقسمة الباقي بينهما على اثني عشر سهماً، فلأنَّ الذي شرط للمضارب ثلثي الربح من نصيبه فقد [شرط لنفسه](١٣) بعض الزبح من نصيب صاحبه يظهر [لك](١٣) بالحساب فاجعل جميع الرّبع(١٤) على سنة أسهم (١٥) لحاجتنا إلى حساب(١٦١) له نصف وثلث فإن الرّبح سنهماً نصفان، وقد شرطًا للمضارب الثلث وأقل ذلك ستة: ليمضارب من ذلك سهمان ثلثه من نصيب أحدهما، وذلك سهم، وثلث سهم وثلثه من مصيب الآخر وذلك ثلثا سهم [فالكسر الحساب بالثلث](١٧)، فأضرب مخرج الذي انكسر عليه الحساب وذلك ثلثه [في أصل الفريضة وذلك سنة](١٨)، فصار ثمانية عشر، فصار جميع الرّبح ثمانية عشر، الثّلث من ذلك للمضارب سنة ثلثاه من نصيب أحدهما وذلك أربعة، والنَّلث من نصيبه الآخر ودلك اثنان بفي ستة عشر(١٩) تقسم بينهما على قدر ما بقي من حق كل واحد منهما في الرّبح، وقد بقي من حق الذي شرط للمضارب ثلثاً (٢٠٠ الرَّبِح خمسة؛ لأنَّه شرط من نصيبه للمضارب أربعة ونصيبه نصف الرَّبح وذلك تسعة (٢١) بقي حقه في الرّبح خمسة، والذي شرط للمضارب ثلث الرّبح بقي حقه في سبعة (٢٣)؛ لأنّه

في اجدا: لأنَّ الشركة. . . . الفاسدة: ساقطة. وفي ادا: لفظة الفاسدة غير موحودة وكلاهما في ال (٣) في اأه: ساقطة.

⁽٢) في دأه: سانطة الأصل المعتمد. في الجدة. وإدا انتفت الشركة: ساقطة. ﴿(٦) مِي (أه: ساقطة

⁽٤) في (أه: ساقطة. (٥) (٩) مي اچڪ گلائة. $(\tilde{\Lambda})$ - في اجا: مباء (٧) في لجا: وهذا.

⁽١١) في اجـ، واده: ساقطة. (١٢) في اله. ساقطة. (١٠) في اجدا: ساقطة. (١٤) في اجمه واده: دلك إشارة إلى الرَّبح. (١٢) في اله: ساقطة .

⁽١٥) في فجرة وقدة السهم، وفي فأه: الشهر ولعله تصحيف وقد البينا الأول (١٦) : (١٨) في دأه ساقطة.

⁽١٦) في دجه: حساب: ساقطة، (١٧) في وإه: ساقطة. (من (۲۱) في ددا سيعة،

⁽١٩) في اجه وادا: الني عشر .(٢١) في اجداً وادا، ثلثي· (٢٢) أ

⁽٢٢) في لجا رَّادا: تُسَعَّة،

شرط للمضارب من نصيبه سهمين ونصيبه نصف الزمح ودلك تسعة بقي حقه في ^(١) سعة وإذا شرطا أن يكون الباقي بيهما نصفين صار الذي شرط للمضارب الثلثين من بميه شارطاً (٢) لنفسه بعص الرّبح من نصيب صاحبه وذلك سهم وليس له (٢) في ذلك رأس مال ولا عمل فلا يصح الشَّرط فصار كالمسكوت عنه فيقسم الباني(١) على اثني عشر.

ولو دفع إلى رجل مالاً مضاربة، وقال: الثلث لمن شاء المضارب فهو لوب العال؛ لأنَّ المشروطُ له وهذا الثُّلث مجهول وهذا يمنع صحة الشرط فصار كالمسكوت عنه ولي هذا كمن أوصى نثلث ماله، وقال للوصى: ضع ثلث مالي حيث شئت صع^(٥) كان للوصى أن بضعه عند نمسه (٦) كما كان له أن يضع عند غيره؛ لأنَّ الجهالة لا تمنع صحة الوصية.

ولو دفع إليه [ألفا](٧) درهم على أن يخلطها بالقه(٨) فيعمل بهما بالثلثين كانت المضاربة على الثلث للمضارب ثلثاه؛ لأنّ المضارب يأخذ نصف الزبح بإزاء ماله وثلث (١) الزبح وهو سدس كلّ الرّبح بإزاء عمله فتكون المضاربة بالثلث ويحصل له ثلثا ربح الجملة.

ولو اشترط وب المال ثلثي الرّبح لنفسه لم يجز وكان نصفين؛ لأنّ وب المال لمالنا شرط ثلثي ربح الألمين لنفسه فقد شرط أن يكون ربح ماله كله له فيكون هذا إيضاعاً منه. وشرط أن يكون ثلث ربح مال المضاربة لنفسه وهدا الشرط باطل فصار كالمسكوت عنه ولا يبطل العقد بهذا الشرط لما قلبا غير مرة.

ولو شرط نصفه فهو بضاعة في يده، لأنّ تقدير هذا [العقد](١١١) كأن رب المال قال: اعمل في ألفيُّ بعد الخلط ليكون ربح ذلك كلُّه لي فيكون إبضاعاً منه إياه (١١٦).

ولو قال: على أن تشتري بالنَّقد وتبيع، فاشترى بالنسيئة فقد خالف؛ لأنَّه شرط علبه شرطاً مفيداً، فاعتبر، ولو شرط عليه النسيئة كان له أن يبيع بالنقد، وكذلك لو قال للمضارب: لا تبعه بالنقد كان له أن يبيع بالتقد (١٣)؛ لأنّ اشتراط النّسيئة لا يفيد؛ لأنّه لو باع نسينة كال للمشتري أن يعجل التَّمن فيصير نقداً، وليس للبائع الامتناع عن قبوله فلا يفيد تقييده، فإن باع نقداً بمقدار لا بباع بذلك(١٤) نسبتة يجور، وهو الصّحيح؛ لأنَّ له أن يبيع بالنَّسيَّة قلُّ النَّمن أَد كثر، فإذا باع نسيئة كان للمشتري أن يعجل الثمن فيصير نقداً. فرق بين هذا وبين الوكيل بالإسلام في الطعام إذا اشترى حنطة معيبة (١٥٠ حيث لا يجوز؛ لأنّ الشرط [المسلم](١١) مفيد حتى إذا استحق رجع بمثله فلو وجد به(١٧) عبياً يرجع بمثله ولا ينفسخ العقد، وقد ذكرنا بعض الشروط المفسدة للمضاربة فيما تجوز المضاربة وفيما لا تجور.

 ⁽١) في اجا وادا. في: ساقطة. (٢) في اجا: أن يكون الـاقي. . . . من نصيبه شرطاً: ساقطة

 ⁽³⁾ في الحياة وادا: الناقي، وفي الله: الثاني، وأثنتا الأول.
 (7) في ادا: لنسه.
 (٧) في اله: سائطة. (٣) ني اجدا صاقطة.

⁽٥) في اجدا ساقطة. (٦) في اده: لكسه. (٧) في الله: ساقطة.
 (٩) في الجها: سدس. (١٠) في الجها و (١٠٠ مل)

⁽٨) في اجدا بالنصف

⁽١١) في اله: ساقطة. (١٢) في اجمَّه: ساقطة (١٣) في اجمَّه: كان له أن يبيع بالنقد ساقطة -

⁽١٤) في فجاه: بمقدار، . . ، بذلك، ساقطة. (١٥) في فجه معينة (١٦) في دأه. ساقطة (١٧) في فجدًا وقدًا: ساقطة.

وأمّا فيما يقع الرّبح بين وب العال والمضاوب وقيما لا يقع:

مضارب اشترى دقيقاً بمال المضاربة ثم إن رب المال أعطاه دقيقاً آخر وقال له: احتطه بهذا الدُّقيق وبعه على ما تواضعنا فالمسألة على وجهين إم إن خلطه وباعه مخلوطاً أو لم يخلط وباعه كذلك، فإن خلطه فمقدار لدَّقيق الذي كان في المصاربة على ما شرطًا في المضاربة وثمن الدَّقيق الآخر كله لرب المال؛ لأنَّه ثمن ملكه فله ربحه رعبيه وضيعته وللمضارب أجر المثل وإن لم يخلطه بمال المضاربة فله أجر مثله في ذلك؛ لأنَّه انتغى بعمله عوضاً ولم ينل، فكان له أجر المثل. والله أعلم.

وأمّا فيما يصح نهي رب المال للمضارب وفيما لا يصح إلى آخره:

ولو اشترى بمال المضاربة عبداً، ثم قال له(١) رب المال: لا تعمل به إلاّ في الحنطة كان له أن يشتري بالعبد نوع بعد نوع ؛ لأنّ النّهي لم يعمل للحال بل يقف إلا أن يصبر رأس المال باضاً أي صار نقداً؛ لأنّ النهي فسخ المضاربة وفسح المصاربة على العروض لا يصح فإذا لم يصح كله له أن يشتري بالعبد ما بدا له من الأنواع، ولو صار عنده دراهم لم يجز أن يشتري لها إلاّ الحنطة؛ لأنّه لو نهاه عن الكل توقف الفسخ إلى أن يصير المال نقداً أو دنانير(٢) [فإذا صار نقداً](٣) نفذ الفسخ(٤) فإذا نهاه عمّا وراء الحنطة يجب أن يكون كدلك اعتباراً للبعض بالكل، وله أن يشتري بالدّراهم الدّنانير إن كان رأس ماله (٥٠ دنانير؛ لآنه لمّا صار المال نقداً دنانير نفذ^(٦) الفسخ فلزمه ردّ رأس المال، ولا يتوصل إلى ردّ رأس المال إلاً وأن يشتري به دراهم.

ولو كان في مصر اشترى هناك متاعاً فنهاه رب المال أن يحرج المال منه فأقبل به إلى مصر آخر بعدما نهاه يضمن ما هلك من المتاع ونفقته عليه خاصة، ولو لم يهلك وباعه جاز يعه. فرق بين النَّهي عن السَّفر حيث يصحّ وبين النَّهي عن النَّصرف ومال المضاربة عروض حيث لم يصح (٧) حتى لو تصرف بعد النَّهي صح، والْفَرَق: وهو أنَّ النَّهي عن التَّصرف إنَّما [لم](^) يصع؛ لأنَّ البيع صارحةاً للمصارب فيمكنه(١) تحصيل رأس المال وحصته في الرَّبح فيرد رأس المال من حيث اليقين والإحاطة ويأخذ حصته من الرَّبح كذلك فكان النَّهي مبطلاً لهذا الحق قلم يصبح كالرّاهن إذا نهى العدل عن البيع، فأمّا السَّفر: لم يصر حقاً للمصارب(١٠)؛ لأنّه يمكنه بيع العروض وتعصيل رأس (١١) المال في مكان النهي فلم يكن مطلاً حقه فصح ومتى صح صار غاصباً بالإخراج فلا يستوجب النَّفقة.

⁽٧) في فجه واده: يصح، وفي فأه. يصلح، وأثبتنا الأول في أجدا ساقطة.

⁽¹⁾ في اجرا وادها: ساقطة.

 ⁽A) في هاه؛ ساقطة.
 (P) في قجه رادة: لنمكنه. في اأء واده: ساقطة.

⁽¹¹⁾ في فجمه وقدة: وأس المال، وفي فأه: رب المال، وأثبتنا الأول. في دوء. نفذ الفسخ: ساقطة. (١٠) في دجه: مضارباً ،

في اداء رأس المآل. (1) في فيها: نقد.

ولو أخرج المتاع فأقبل به إلى (١) مصر آخر قبل أن يبلغه نهيه ثم بلعه نهيه فلا ضمان عليه؛ لأنّه لم يصر غاصباً بالإخراج وإنشاء السّفر فلا يضمن ويستوجب النّفقة في مال المضاربة؛ لأنّ النّهي لا يبطل النّفقة الواجبة وبعد النّهي لم يوجد (٢) منه إنشاء السّفر.

ولو نهاه عن إخراج المتاع إلى مصر ربّ المال فخرج بالمتاع إلى مصر رب المال لا يضمن ونفقته على المضارب^(٣) استحساناً.

وجه الفياس. أن ينشىء سفراً من هذا الموضع بعد النّهي فوجب أن يضمن كما او خرج بالمال إلى مصر آخر سوى مصر رب المال.

وجه الاستحسان: أنّه ينشىء سفراً ليرد رأس المال فإنّه لا بد له من رد رأس المال إلى رب المال فيعتبر إنشاء السفر لرّد رأس المال بإنشاء التصرّف لرد رأس المال بعد نهي رب المال، ولو أنشأ بأن كان مال المضاربة دبانير ورأس المال دراهم فباع بالذبانير بالدراهم بعد النّهى لم يضمن فكذا هنا، بخلاف ما إذا خرح إلى مصر آخر؛ لأنّه أنشأ الشفر لا لرد رأس المال بعد النّهي.

ولو أنشأ⁽¹⁾ التصرّف لا لردّ رأس المال بعد النّهي بأن كان رأس المال دنانير وفي يده دراهم فباع بالحنطة يضمن فكذا هنا، وكذلك لو نهاه عن البيع والشّراء، فخرج بالمتاع إلى مصر رب المال لم يضمن، وكانت نفقته على المضارب^(a)؛ لأنّ النّهي عن التصرّفات بهي (⁽¹⁾ عن التصرف وعن المسافرة والنهي عن التصرّف لم يصح فبقي مضارباً فإذا حرح بالمال إلى مصر رب المال لم يضمن ويستوجب النّفقة كما لو (⁽¹⁾ نهاه عن المسافرة نصأ⁽¹⁾ ولو كان المضاربة في يدي المضارب دراهم أو دنانير فهاه رب المال فخرج بالمال إلى مصر رب المال لم يضمن إلا أن نفقته عليه خاصة دون المضاربة (⁽¹⁾). أما عدم الضّمان! فلأنه أنشأ السّفر لردّ رأس المال، وأمّا النّفقة عليه؛ [فلأن رب المال نهاه عن الخروج فكانت نفقته عليه] (⁽¹⁾ فرق بين هذا وبينما إذا كان في يده عروض، والفرق: أنّه مني نهاه وكانت نفقته عليه]

ألا ترى: أنّه لو اشترى به شيئاً لم يصح فصار مودعاً، والمودع لا يستوجب (١١) النّفغة في مال المضارعة. مال المودع فأمّا إذا كان عروضاً بقي مضارباً والمضارب يستحق النّفقة في مال المضارعة.

ولو كانت المضاربة ديناً (١٢٠ فنهاه رب المال عن التقاضي، وقال: أنا أتقاضي (١٢٠ لم يكن له أن ينهاه إن كان فيه فضل، وإن لم [بكن فيه] (١٤١ فضل كان له أن يمنعه حتى لا

 ⁽٢) في اجدا: ويسترجب الثققة . . . لم يوجد: ساقطة . (٩) في اجدا: المضارب .

 ⁽٣) في اجما واداء المضاربة.
 (١٠) في اداء واداء المضاربة.
 (٤) في احداء وإنشاء.

⁽١١) في احداد (إنشاء، (١١) في اجداد لا يستحق، (٥) في اجدا والاداد المضاربة. (١٣) في اجدا والداد دانير، (١٣)

⁽١) في اجا: إن التقامي (١) على اجا: إن التقامي

⁽Y) في ادا) لو: ساقطة. (12) في الله: ساقطة.

ينهن منه وأحبر المضارب على أن يحيل رب المال عليهم، والغرق. أن القصاء (١٠ حق ينه - . المضارب، لأنه من حقوق العقد وهو العاقد لكن لو راعينا حق المضارب في الثقاضي العصور المناج إلى إيجاب النفقة على رب المال في مال المضاربة للمضارب في مدة (١) التقاضي، وفي ذلك إبطال بعض مال المضاربة على رب المال فكان إبطال عق المضارب في وسي الفاضي فإنه مجرد حق أولي فهذا الدّليل يقتضي أن يحبر (١) المصارب على أن يحيل رب المال عليهم في العصلين جميعاً إلا أنَّه إذا كان فيه فضل لا يمكن جبر المضارب على أن يحيل؛ لأنه لو أجبر إمَّا أن يجبر على الإحالة بجميع الدَّيون أو بمقدار رأس المال وحصته من الرّبح، لا وحه إلى الأول [لأنّ](°) بعض الدّين ملك المضارب، ولا وجه إلى النّاني؛ لآنه يؤذي إلى قسمة الدِّين قبل القبض وأنَّها باطلة. والله سبحانه وتعالى أعلم

الفصل الثالث

[فيما هو في معنى المضاربة، وفيما للمضارب أن ينفق على نفسه من مال المضاربة وفيما ليس له أن ينفق إلى آخره]^(١)

[أما](٧) فيما هو في معتى المضاربة إلى آخره:

امرأة دفعت إلى امرأة دوداً لتقوم بنفقتها على أن الفيلق بينهما نصفان(^ فهذا بمنرلة المصاربة بالعروض والفيلق(٩) كان (١٠٠٠ لصاحب الدود وعليها(١١١) أجر مثل العامل وثمن لأوراق؛ لأنَّها مصاربة فاسدة، والله أعلم

وأمّا فيما ينفق المضارب على نفسه من مال المضاربة وفيما لا ينفق ما دام المضارب ني مصره وأهله :

وإن كان في مصر مقيماً (١٢) لم يكن له أن ينفق على نفسه من مال (١٢) المضاربة إلا أن سافر بأمره؛ لأنَّ إقامته في مصره ليس لأجل المضارية (١١١)؛ لأنَّه كان مقيماً قبله (١٥) علم

في أجا وادة: التقاصي. ﴿ ٢) ﴿ بِي (جا: في هَلُهُ ﴿ (a) في tأة) سقطة، في ادا: ساقطة، رهي في دأه واجباء (٤) في اجبا وادا: يخير قران

في فأع: ساقطة، وهمي من العنوان كما هو في احدًا و^{ودي}.

مي (أ) وقيد): ساقطة وهي في (د). (٨) في (حر): ساقطة. فر قد و رايد في اجا: ساقطة. (١٠) في اجا: ساقطة،

⁽¹¹⁾ في قبرة: وعلى: الله في قبرة: وعليه، وفي قدة: وعلى: (١٢) عي سيسة: رعليه، وفي ادا، وعلى.
 (١٢) أي اجا وادا، مقيماً، وفي اأا: عطيماً، والمثبت الأول.
 (١٤) أو احد الله المثبة المقيماً، وفي المثبة المثبة الأول.

⁽١٤) في المبد ولاد) معيماء ولي الله . (١٤) في الجناد المضارب. (١٥) في الجناء قبلها ،

يصر محبوساً بعمل المضاربة فلا تجب نفقته في مال المصاربة، كما دفع إلى رجا مالا ليحجُ به عنه وكان في مصره يشتري أسباب الحج لا تكون نفقته في ذلك المال، فكذا من. فإذا سافر صار محبوساً بعمل المصاربة فتجب النفقة في مال المضاربة. فرق بين المضارب وبين الشَّريك، فإن نفقة الشَّريك إنَّما تجب في ماله، والفرق: أن وجوب النَّفقة للمضارِّل نى مال المضاربة منى صار محبوساً بعمل المضاربة عرف بالعرف، والعرف الثابت في ي المضارب بإيجاب التّفقة له⁽¹⁾ في مال المضاربة متى صار محبوساً بعمل المضاربة حتى لا يضيع عمله فإنه عامل لغيره من كل وجه لا يعتبر وارداً في الشّريك دلالة وأنّه عامل في من وما أنفق في سفره في دوائه وحجامته، أو يشتري جارية لتخدمه (٢) [فهو](٢) في (٤) مل خاصة؛ لأنَّ ثمن الأدوية وأجرة الحجامة وثمن الجارية للخدمة ممًّا لا يحتاج إلى ذلك مي عموم الأوقات فلم يكن في معنى النّفقة؛ لأنّها اسم لما لا بدّ للإنسان منها في عموم الأوقات فإذا لم تكن في معنى النّفقة لا يستحق(٥) المضارب(٦) في مال المضاربة.

ولو استأجر أجيراً ليخدمه في سفره أو ليخبز له (٢) أو يطبخ له (٨) أو يغسل ثبابه ونحو ذلك مما لا بد منه فهو على المضاربة؛ لأنَّ هدا مما لا بد للإنسآن منه (٩) في عموم الأوقات فكان من جملة التَّفقة وكان (١٠٠ بمنزلة [نفقة](١١١) خادم المرأة حيث يجبر (١٢) الزُّوج لما قلما.

وكذلك لو خرج مسيرة يوم أو يومين نحو السّواد أنفق من مال المضاربة؛ لأنّه خرح من وطنه لعمل المضاربة فيستحق النّفقة في مال المضاربة كما لو كان بينه وبين مقصد مسيرة سفر، ولو خرج إلى مصر آخر له فيه أهل أنفق من المال ما دام في الطريق؛ لأ خرج من مصرء لعمل المضاربة فإذا أتى أهله في مصر آخر أنفق من مال نفسه؛ الأنه مقبه في مصره فلا يستوجب النَّفقة في مال المضاربة، كما لو كان في مصره الأول، وكذلك لو كأن بالكرفة، ووطن المضارب (١٣) بالبصرة ولا وطن له بالكوفة أنفق من مال نعسه بالكوفة (١٤) حتى يخرج منها؛ لأنَّ (١٥) المضارب إنَّما يستحق النفقة في مال المضاربة متى (١٦) سلم نفسه لعمل المضاربة من كل وجه بالعرف ودا بالخروج من (١٧) وطنه الدي بقيم فيه ذلك ولم يوجد فإن خرج إلى البصرة ثم (١٨) عاد إلى الكوفة أنفق من مال المضاربة؛ لأنَّه خرج من وطنه الذي كَان فيه ولم ينته إلى وطنه بوصوله إلى الكوفة (١٩٠٠-

 ⁽١) في الجاء، ساقطة. (٢) في احــ وقدا: للحدمة. (٣) في اله: ساقطة.

 ⁽³⁾ في اجه: ساقطة. (٥) في احده: لأنها اسم... لا يستحق: ساقطة.
 (٢) مي ادعا والدعا: المصارب، وفي داء: المضاربة، والبتنا الأول. (٤) في اجا: ساقطة.

⁽٧) في احدا وادا بخبز له، رئي آاه: يخبره، وأثنا الأول.

⁽٨) في اجما وادا: الطُّحُ له، وَفَى (أ): الطُّحَةُ، وأليَّنا الأول. (٩) في اجبه وقده: صها

⁽١٠) في اجما وقده: رصار. (أنَّ) في đ: ساقطة.

⁽١٢) في اجما وادا: تُنجبُ على، وكلمةً على غير موجودة في ell؛ لأنَّ الفعل يتعدى بنهسه. (١٤) في ١٤٥: ساقطة وهي في اله ودجه. (١٥) في دهـ، ساقطة (١٣) في الداء المصارف.

⁽١٦) في اجدا وادا: إذا. (١٧) في فجما وقده: من، وفي فأه. من، وأثبتنا الأول.

⁽١٨) في لجاء سائطة (١٩) في (جدا: الكوفة: ساقطة.

ونفقة غلمان رب المال ودوابه على رب المال وإن عملوا(١) مع المصارب في المال وب المان في الطريق؛ لأنّ المضارب لو استعان برب المال فأعامه في الطريق لم تكى نفقته في مال المضاربة؛ لأنه معين للمضارب ونفقة المعين في ماله لا على المستعين مكنا إذا استعان بغلمانه ودوابه؛ لأن عمل هؤلاء وهؤلاء مملوك لرب المال كعمل رب المال لنفسه ونفقة غلمان المضارب على المضاربة ما داموا في عمل المضاربة مثل نفقته ، لأن عمل عبيده وأنه مملوك للمضارب كعمل المضارب، والمضارب لو عمل خارج المصر استحق النفقة فكذا هنا.

, كذلك لو جلس المضارب في مصره وبعث غلمانه إلى مصر آخر؛ لأنَّ عمل عبد المضارب خارج المصر وأنَّه مملوك المضارب من كلُّ وجه كعمل المضارب بنفسه خارج المصر، ولو أبضعه مع رجل آخر كان نفقة المستبصع عليه خاصة دون المضارب(٢)؛ لأنّ المستبضع معين ونفقة المعين في ماله لا على المستعين.

وكذلك إذا أبضعه رب المال؛ لأنّ رب المأل معين للمضارب بنفسه ولا تفسد بهذا المضاربة؛ لأنَّ المضاربة قد صحت بالتَّحلية بين المضارب والمال فلا تفسد بعود المال إلى يد رب المال. ثم فرق بين هذه المسألة في استحقاق النّفقة وبين الأجبر إذا دفع المال إلى المستأجر ليعمل حيث لا يجب الأجر (٢٠). وسيأتي الفرق في موضعه إن شاء الله تعالى.

ولو خرج المضارب بماله ومال المضاربة كان حصة المضاربة من النفقة على المضارب(2) وحصة ماله عليه خاصة؛ لأنَّه خرح من وطنه لأجل المالين وسلم نفسه لعمل المالين فكان نفقته على قدر المالين، وصار هذا كرجل (٥) دفع عشرة آلاف درهم إلى رجل ودفع آخر الى ذلتُ الرِّحل ألهاً فسافر بهما كان نفقته في مالهما على أحد عشر جزءاً كذا هنا، وفي المضاربة الفاسدة ما أنفق في سفره فهو عليه خاصةً؛ لأنَّه أجير، ولا نفقة للأجير.

ولو أنفن المضارب في سفره أكثر من مال المضاربة كان الفضل عليه خاصة؛ لأنَّه لو كان على رب المال لصار ديناً على رب المال وهو لا يملك ذلك.

المضارب إذا سافر بالمال للعمل فنفقته وما يكتري لركوبه وما ينفق على نفسه من كسوة وطعام وما يشربه وأجر أجير يخدمه وثوب يلبسه وفراش ينام عليه وعلف داية (١) يركب على (٧) الشفر وغسل ثيابه وشراء دابة يركبها في مال المضاربة؛ لأنه سافر لأجل المال وصار محتبساً (٨) به (٩) فيكون مؤنته فيه (١٠) وثمن النورة والدّهن فهو في ماله كثمن الحجامة والدُّواء، وقال محمد رحمه الله تعالى: الدَّهن في المال؛ لأنَّه يستعمل عالباً،

⁽٦) - ټي دوه: دوانه ، (۱) في اجه): عمل.

⁽٧) ئي اچا رادا: ني أي أجا واداءُ المصارية، (A) ني (جا) محتسباً.

⁽٣) في لجرا سائطة (٩) ني (جـ١) ساقطة،

 ⁽٤) في أجدًا وقدًا: المصاربة. (١٠) تي اجه: سائطة. (a) هي اجاء کرجل،

وروى الحسن رحمه الله تعالى. إذا احتجم أو اطلى أو اختضب أو أكل فاكهة مثل ما يمسع التجار فذلك في المضاربة، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه سئل عن اللّحم، فقال كما كان يأكل وإن أنفق المضارب من مال نفسه رجع في مال المضاربة؛ لأنّ نفقته في المال فله أن ينفق من موضع آخر ليرجع فيه كالوصي إذا (۱۱) أنفق من مال نفسه على الفيي ليرجع في ماله. ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في اللعيون الشريك إذا سافر؟ عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: أن حكمه وحكم المضارب سواء، وأكثر المشابخ فرقوا بينهما: وقد ذكرنا وجه الفرق، فإن هلك (۱۲) المال (۳) لم يرجع على رب المال؛ لأنه محلّ حقه وهو رأس المال.

ولو نوى الإقامة في مصر فله النفقة؛ لأنه محتبس بمال⁽¹⁾ المضاربة ولا تبطل نفقته إلا بإقامته في مصره أو مصر يتخذه داراً، وما أطلق للمضارب من النفقة فذلك بالمعروف على ما تعارفه النجار. فإن تجاوز ضمن⁽⁰⁾ الفضل؛ لأنّ الإطلاق كان باعتبار العادة، وإن رجع المسافر إلى مصره ردّ ما فضل عنده من الكسوة والطعام إلى المضاربة؛ لأنّه رال احتباسه بالمال فبطل حكمه.

وإذا مات رب المال فسافر المضارب بمال المضاربة (١) [أو خرج] من مصر إلى مصر آخر سوى مصر رب المال V نفقة له في مال المضاربة، ويضمن المال علم أو لم يعلم.

وأمًا فيما يصح (^) فسخ المضارب عقد المضاربة وفيما يقع فسخاً وفيما لا يقع:

رب المال إذا فسخ المضاربة ورأس المال صار عروضاً لا ينفذ الفسخ وإذا صار دراهم ينفذ ذلك. وقد ذكرنا قبل هذا.

رجل دفع إلى رجل مالاً⁽¹⁾ مضاربة، فقال المضارب: لم تدفع لي شيئاً، ثم قال قد دفعت إليّ ثم اشترى بها بعد ذلك فهو على المضاربة فإن ضاعت إمّا⁽¹⁾ أن ضاعت قبل الشراء أو بعد الشراء فإن ضاعت قبله ضمن؛ لأنّه لمّا جحد صار غاصباً، فإذا هلك، هلك عليه، وإن اشترى بها شيئاً ثم صاعت يبراً عن الضمان استحساناً؛ لأنّه ردّ الأمانة، والقياس: أن يضمن على كل حال، ولو جحد ثم اشترى ثم أقرّ فهو ضامن وله ما اشترى؛ لأن الشراء بعد الجحود واقع له وهو ضامن لرأس المال، وكذلك لو وكله بأن يشتري له عبداً بغير عينه بألف درهم وأعطاه الألف مجحد (۱۱) ثم أقرّ؛ ولو وكل وكيلاً في شراء عبد بعينه فاشترى في حالة الجحود أو بعدما أقرّ فإن العبد للآمر؛ لأنّه وكّله بشراء شيء

 ⁽١) في الجا: ساقطة.
 (٢) في الجا: ساقطة.
 (٢) في الجا: المصارية.
 (٣) في الجا: ساقطة.
 (٩) في الجا: ساقطة.
 (٤) في الجا: مال.
 (٤) في الجا: إما: ساقطة، وهي المن الحال.
 (٥) في الجا: ثمن.

 ⁽٦) في الجاء: لأنه زال...، المضاربة: ساقطة. (١١) في اده: ساقطة.

بعينه (١)، ولو وكُله سبع عبد له [بعينه](٢) ودفع إليه العبد فجحد، ثم أقر به فالبيع جائز، وهو بريء من (٣) الضّمان؛ لأنّه وجد الرّد إلى يد الأمين.

ولو باعه ثم أقرّ قال في القياس: ينبغي أن يجوز؛ لأنّه ظهر أن يده(؛ [كانت](،) يد

وأمًا فيما يبطل به المضاربة وفيما لا يبطل:

ولو ارتد المضارب والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب والمال معه فاشترى وباع هناك ثم عاد مسلماً كان المال كله له ولا ضمان عليه. أما المال كله له؛ لأنَّه تصرف بعد انتهاء عقد المضاربة؛ لأن عقد المضاربة مقيدة بدار الإسلام فيصير متصرفاً لنفسه وأما لا ضمان عليه؛ لأنَّه بالتصرِّف صار مستهلكاً مال رب المال في دار الحرب والمرتد إذا استهلك ماله مسلم في دار الحرب لا يضمن وقد مر.

ولو دخل حربي دار الإسلام بأمان فأخذ مالاً مضاربة ثم دخل دار الحرب ثم عاد وقد خلَّف المال وديعة عند رجل ثم اشترى به وباع فهو له [كله](١) ويضمن رأس المال. أمَّا المال كله له؛ لأنَّه تصرف بعد انتهاء (٧) عقد المضاربة؛ لأنَّ المضاربة مقيدة بدار الإسلام وأمّا [أن] (٨) يضمن رأس المال؛ لأنّه استهلك مال المسلم بالتصرّف في دار الإسلام وهو مستأمل فيضمن.

ولو دخل الحربي دار الحرب مع المال بإذن رب المال فهو على المضاربة؛ لأنَّ المضاربة إنَّما تقيدت بدار الإسلام دلالة؛ لأنَّه إنَّما يأتمنه في ماله ما دام لا يستحل ماله بحكم عقد الأمان (٩٦ ولا قوام للذلالة مع الصّريح،

رلو دفع حربي إلى مسلم مالاً مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب فهو على المضاربة؛ لأنّ عقد المضاربة لم(١٠) يتقيد بدار الإسلام.

ولو دخل مسلم أو ذمي دار الحرب فلفع إليه حربي أو دفع إلى حربي مالاً مضاربة بربح مائة درهم جاز في قول أبي حنيقة رحمه الله تعالى، فإن ربح مائة كانت له. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: المضاربة فاسدة؛ لأنَّ هذه مضاربة فاسدة وكل عقد فاسد ربا وهو [باطل إذا دخل دار الحربي وأربى مع الحربي كانت المسألة على الاختلاف إ(١١) ولو دفع مسلم إلى رجل قد أسلم في دار الحرب مالاً مضاربة بربح مائة جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسع ومحمد: لا يجوز؛ لأنَّه لو أبي معه كانت المسألة على هذا الاختلاف كذا هنا.

⁽٦) في (b) بانطة. في ادا: فاشترى في حالة الجحود٠٠٠٠ (٧) في دجا: سائطة (٨) ني داء: بانطة، بعينه: ساقطة. (٩) في لجدا: الأمانة. تي أنَّا رادا: ساقطة. (١١) ني اجا" لا. (١١) ني اله: سانطة. _(r/) في لادا: عن. في قدا: ساقطة أض فأع أساقطة .

وأمًا في كيفية(١) القسمة بين المضارب وربّ المال وفي جوازها:

لا تصع قسمة الزيع حتى يستوفي رب المال وأس ماله؛ لأن الزيادة على الأصل لا تكور إلا بعد سلامة الأصل ولو اقتسم رب المال والمضارب الزبع أولاً وأخذ رب المال حمسمانة من الزبع والمصارب مثلها وحصة كل واحد [منهما] (٢) أكثر من ذلك أو أقل ثم هلك ما في يدي المضارب فإنه يجعل ما أخذ رب المال من وأس ماله فإن لم يتم ضمّ ما أخذ المفارب عتى يتم فإن فصل شيه (٣) من الزبع لأنّ قسمة الزبع قبل قبض رب المال [رأس المال] (١) موقوفة؛ لأنّ حال المقسوم قبل قبض ربّ المال رأس المال (أأس المال) موقوف (١) إن بقي الباقي حتى قبض رأس المال كان المقسوم وربحاً فإن هلك تبيّن أنّ المقسوم كان رأس المال فظهر أن المال أخذ خمسمانة رأس المال [والمضارب أخذ رأس المال] (١) فامناً وإن اختلفا، فقال المصارب: دفعت إليك رأس المال وهذا ربح وكله رب المال لم يصدق المضارب وقسمة الزبع لا تدل على إقراره بقبض رأس المال؛ لأنّ المضارب ادعى رأس المال وهذا ويحود ويكون القول قول رب المال فيما ينكر دعوى المضارب وهو خلوص رأس المال بالححود ويكون القول قول رب المال فيما ينكر دعوى المضارب وهو خلوص رأس المال بالححود ويكون القول قول رب المال قيما ينكر دعوى المضارب وهو خلوص الضمانة التي قبضها المضارب فأخذ رب المال تلك الخمسمانة التي قبضها المضارب فأخذ رب المال تلك الخمسمانة.

ولو هلكت في يد المضارب ضمن المصارب، ولو زاد رب المال للمصارب سدس الرّبع قبل أن يشتري [رب] (٢) المال أو بعدما اشترى قبل القسمة أو حط المضارب من شرطه سدس الرّبع ثم باع بعد ذلك واشترى (١٠) فإن الشّرط الثاني زيادة كانت أو حطاً ينقض (١١) الشرط الأول ويقتسمان على الشرط الثاني كله.

أما الزيادة من رب المال: فلأن الزيادة من رب المال حصلت حال قيام العقد فتصع كما في المزارعة إذا زاد (١٢) صاحب البذر الآخر (١٣) زيادة قبل انتهاء عمل المزارعة.

وأمّا الحطّ من المضارب: فلأنّه جائز حال ارتفاع العقد فلأنّ يجوز حال قيام العقد كان أولي.

وأمّا فيما للمضارب الاستدانة في (١٤) مال المضاربة وفيما ليس له ذلك إلى آخره: ولو أمر رب المال المضارب أن يستدين على المال أو على رب المال فاستقرض من

⁽١) هي اچه: تعيين، (٨) في الجه: أداه.

⁽٢) في tla سائطة. (4) في tla: سائطة.

⁽٣) في فجه: هو (١٠) في فجه: ساقطة.

 ⁽٤) في الله: ساقطة.
 (١١) في الجمه وقده, ينقض, وفي اله: انتقص والشا الأرك.

 ⁽a) في فجه رأس المال: ساقطة. (١٢) في فجه: أراد.
 (1) في فجه مرفوفة (١٣) في فجه الأجل.

 ⁽٦) في اجما موقوفة (١٣) في ديد الأجر.
 (٧) في دأه. ساقطة (١٤) في ديد: من.

، جل ألف درهم واشترى مها عبداً كان للمضارب خاصة؛ لأنَّ المضارب صار مستقرضاً(١) ربس المسترياً [العبد](٢) بمال العين لا بالدّين فصار مشترياً لنفسه. ولو أمره أن يستدين على المال فاشترى بالمضاربة مناعاً واستكرى (٣) دواب فحملها عليها بمانة درهم كانت المسألة شركة إن باع المتاع مرابحة قسم على أحد عشر جزءاً [عشرة](١٤) مضاربة وجزء شركة؛ لأنه المنترى الثياب للمضاربة ومنافع الدّواب على الشركة؛ لأنّه اشترى منامع الدّواب بمائة دين فإذا أراد أن يبيع مرابحة يصم الكراء إلى رأس المال ويقسم الثمن على أحد عشر سهماً(٥) فما أصاب عشرة أسهم فهو حصة المضاربة وما أصاب الكراء فهو حصة الاستدامة يؤدى لمضارب مر دلك مانة لصاحب الدُّواب وما بفي فهو ربح يكون بينهما على ما اشترطا.

ولو استقرض مائة درهم كراء الدواب باع المتاع مرابحة على ألف ومائة [عبد أبي حنيفة](١) وقال أبو يوسف ومحمد(٧) رحمهما الله تعالى: يبيعها على ألف درهم وهو متطوع في الكراء. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إنَّه استأجر الدُّواب بالمائة القرص والاستنجار بالمائة القرض (٨) غير داخل تحت الأمر ألا ترى: أنَّه لو اشترى بالمائة القرض عيناً صار مشترياً لنفسه فكان هذا من المضارب ومن الأجنبي سواء، ولو فعل(٩) الأجنبي كان متطوعاً فكذا المضارب، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن للمضارب في الشياب حمّاً يضاهي الملك. ألا ترى: أن رب المال لو نهاه عن بيع الثياب لم يعمل نهيه كما لو كان المضارب مالكاً للثياب فكان بمنزلة المالك، ولو كان مالكاً واستأجر الدّواب للحمل ثم أراد أن يبيع مرابحة على الكل كذا هنا.

ولو قصرها المضارب بماله. قال الشيخ الإمام المعروف بخوهر زادة رحمه الله تعالى. يجب أن يكون على هذا الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع مرابحة على الكل، وعندهما رحمهما الله تعالى: لا.

ولو دفع إليه ألف(١٠) درهم مضاربة بالنصف ولم يأمره أن يعمل فيه برأيه، فاشترى بها ثيباً تساوي ألف درهم ثم اشترى من ماله صبغاً فصبغها فرب المال بالخيار إن شاء أخذ النَّيَابِ وأعطاه ما زاد على الصَّبِغ فيها وإن شاء ضمنه قيمة النَّيابِ البيض؛ لأنَّه خلط ماله ممال ربّ الثياب بغير إذنه فيصير ضامناً ويكون الجواب فيه كالجواب فيمن غصب ثوباً رصعه وثمة يتخير(١١) المالك كذا هنا، وإن لم يختر شيئاً من ذلك حتى باعها جاز بيعه؛ لأن الخلاف من حيث الفعل لا يرفع المضاربة فإذا بقيت المضاربة على حالها فإذا باعها، معها(١٢) بإذن رب المال فجاز على المضاربة وبرىء عن الضمان كالغاصب إذا باع

في الحِمَّة وقدة: مستقرضاً، وفي قاَّة: مستغرقاً، وأثبتنا الأول. (٣) في قاَّة: ساقطة

في اجما واشترى. (٤) في (أا: ساقطة. (٥) في اجما: بينهما.

في الله عير واردة. (٧) في لجا: غير واردة وهي في الله و ١٤٠، عنا مي فجه: والاستتجار بالمائة القرض: صاقطة. (٩) ° في فجه: كفل.

⁽١٠) في اجاء ساقطة. (١١) في وجاء يخير،

⁽١٢) سَأَنْطَةُ مِنْ فَجِيَّةً وَ قَوْلًا وَهِي فِي قَاَّةً.

المغصوب بإذن المالك ولو كان يساوي ألمي درهم فإن شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أسعى وإن شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطى ما زاد الصبغ (١) في ثلاثة أرباعه؛ لأنّ المضارب ملك ربع الثباب من جهة الزبح، والمالك لا يضمن قيمة ملكه لغيره وإنّما يضمن قيمة ملك غيره.

ولو باعها مصبوغة وهلك الثمن في يده لم يضمن (٢) شيئاً؛ لأنّه باعها بإذن المالك فكان الثمن (٢) أمانة عنده.

ولو اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال المضاربة كانت الزيادة للمضارب والمال دين عليه [وله ربحه](1) وعليه وضعيته؛ لأنّ الاستدانة لا تنفذ على رب المال فننع للمضارب وحده ولو كان رأس المال ألفاً فليس له أن يشتري بالمكيل والموزون والمعنود، لأنّا لو جوّزناه تكون الاستدانة على رب المال وهو لم يرض بذلك.

ولو اشترى بالدناتير نفذ على المضاربة استحساناً، وكذا لو اشترى بالدّراهم البص وفي بده دراهم سود، أو في بده دراهم بيض فاشترى [بدراهم]^(ه) سود؛ لأن هذه الأشياء في حق⁽¹⁾ الثمنية كمال واحد، وكذا لو اشترى بالصحاح، وفي بده المكسرة، والله أعلم.

الفصل الزابع

في المسائل المتفرقة

رجل اتخذ داره حظيرة للأغنام في سكة غير نافذة والجيران يتأذّون بنتن ذلك^(۷) السّرقين ولا يأمنون على الرّعة فليس لهم في الحكم^(۸) منعه؛ لأنّه تصرف في خالص ملكه فليس لأحد أن يمنعه عن ذلك، وقد ذكرنا جنس هذه المسائل قبل هذا.

رجل دفع إلى رجل بضاعة فقطع عليه الطريق وأحد ماله وبضاعته ثم صالح المقطئ [عليه] (١٠) الطريق اللّصوص فيقول: إنّما صالحته من أموالي، وقال (١٠) صاحب البضاعة: بل صالحته من بضاعتي إن كان حين ما قبض ستى شيئاً فهو على (١١) ما سنّى إن ستى الجملة فهو على الجملة على قدر (١٦) أملاكهم وإن لم يفسر؟ يسأل عن اللّصوص إن كان حضوواً فالقول في ذلك: قرلهم، وإن كانوا غيباً فلا يقضى عليهم، فإن اتفق صاحب النضاعة والمقطوع عليه الطريق أنهم لم يسموا شيئاً فهو على الجميع، والله صبحانه وتعالى أعلم بالصّواب.

 (٨) في اجه راد؛ الحكم، وفي اأ: الحكمة، 	١) في اجا: ثلاثة أرباعه الصَّبغ: ساقطة.)
وأُثِسًا الأول.	٢) في اجا: يستعق.)
(٩) نْي اله: سَائطة.	٣) - في اجها: ساقطة.)
(۱۰) نَیْ دِجـ۱: ویقول.	٤) - في دأه: ساقطة.)
(١١) في (ج): ساقطة.	(٥) - في تأه: ساقيلة.)

⁽۵) في ۱۹۵ ساقطة. (۱) في اجدا ساقطة. (۱) في اجدا ساقطة.

⁽١٢) في اجا: يا اجا: يا (٧) في اجا وقدة: سائطة.



بنسيرانة النخز التحت

قال رضى الله تعالى عنه(١٦): هذا الكتاب اشتمل على أربعة قصول:

الفصل الأوَّل: فيما تجوز المزارعة وفيما لا تجوز، وفيما تجوز مرارعة أرض البتيم وفيما لا تجوز، وفيما تجوز المعاملة وفيما لا تجوز (٢)، وفيما يجوز بيع الأرض بغير رضي المزارع وفيما لا يجوز، وفي الشروط المفسدة للزراعة(٣٠).

الفصل الثَّاني: فيما يضمن المزارع وفيما لا يضمن، وفيما يضمن صاحب الأرض والكرم وفيما لا يضمن، وفيما يبرأ المزارع عن ضمان نقصان الأرض وفيما لا يبرأ، وفيما تسقط أجرة الأرض عن المستأجر وفيما لا تسقط، وفيما يكون للمزارع أجر عمله وفيما لا يكون، وفيما للمزارع أن يزرع ثانياً بعد هلاك بعض الزّرع وفيما ليس له ذلك، وفيما يجب على المزارع والعامل، وفيما يجب على رب الأرض.

الفصل الثَّالث: في اختلاف المزارع مع رب الأرض في الزَّرع وغيره، وفي اختلاف الغارس في الشجر مع غيره، وفيما لأحد الشريكين أن يزرع الأرض المشتركة بإذن صاحبه أو بغير إذنه، وفيما يكون له الزّرع وعليه نقصان الأرض وفيما لا يكون له(٢)، وفيما يكون له الشجر وفيما لا يكون، والمحيلة في أن يصير الزّرع مشتركاً (^{٥)} بين المزارع وغيره، وفيما بطيب الرَّرع للزَّارع وفيما لا يطيب، وفيما يجوز أخذ ما تركوا من الزَّرع في المزارعة والثمر ني الشجرة(١) وفيما لا يجوز، وفي الأعذار التي تفسخ(١) بها(٨) المزارعة [وفيما لا نفسخ (١٠)، وفيما يقع بقصاء (١٠) للمزارعة والمعاملة، [وفيما لا يقع](١١)، وفيما إذا مات

هي أجما وقدة: جملة القول غير واردة.

ب المعاولات المعاملة والمعاملة والم

أَنِ أَدَا: وَفِيمًا لاَ يَكُونَ لُهُ: سَائطة، وَهِي فِي فَأَا وَفَجِنَّا.

هي اجدا: مشتر ، وقعل الكلمة وقع مقط في يعض حرونها. (1) في دجدا ، في المشجرة ، هي اجدا: مشتر ، وقعل الكلمة وقع مقط في يعض حرونها. (A) في اجدا ، ساقطة ، في الجدا وهدا: تفسخ ، وفي الكا: تفسد ، والبتا الأول ، (١١) في داد: ساقطة ، هي الكا: ساقطة . (١١) في هجدا: نقعاً .

المزارع والعامل في معض المدة وأنفق رب المال على الزّرع والنّخيل، وفيما يكون متبرى وفيما لا يكون متبرى وفيما لا يكون، وفيما يجوز من الوكيل مي المزارعة وفيما لا يجوز من الوكيل مي المزارعة وفيما لا يجوز.

الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة.

⁽¹⁾ في هجه وقده: في، وفي قأه: من، وأثبتنا الأول.

الفصل الأول

فيما تجوز المزارعة وفيما لا تجوز إلى آخره

اختلف العلماء في جواز المزارعة والمعاملة وفسادهما. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هما فاسدتان وهو قول سعيد بن المسيّب رضي الله تعالى عنه. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: [هما](۱) جائزتان إذا استجمعت شرائطهما. وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه المرارعة المنفردة عن المعاملة لا تجوز وأمّا تبعاً للمعاملة [جائر](۱) بيض فإن كانت الأرض(۵) تسقى بماء على حدة والنخيل والكرم يسقى بماء على حدة (۱) لا تجوز أيضاً تبعاً للمعاملة قولاً واحداً فإن كانت الأراضي تسقى بماء النخيل قدفع النخيل مع الأرض معاملة جاز في أحد قولين، وأمّا المعاملة في النخيل أو الكرم(۱) جائز قولاً واحداً، وأمّا في عبرهما من الأشحار المثمرة (۱) له فيه قولان. ثم عندهما: إنّما تجوز المرارعة والمعاملة إذا استجمعت شرائطهما،

وشرائط جواز المزارعة: ستة:

أحدها: كون الأرض صالحة للزراعة.

والثاني: بيان المدة.

والثالث: بيان النّصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج.

والرابع: التخلية بأن يخني رب (٩) الأرض بين الأرض والمزارع (١٠٠

والخامس: بيان من عليه البلر.

والسَّادس: بيان ما يزرع في الأرض أو يفوض الأمر إليه.

وشرائط جواز المعاملة: أربعة:

أحمها: كون النّخيل صالحة لخروج الثمرة منها.

والثاني: بيان المدة.

والثالث: بيان النَّصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج.

هي قجه: والتخيل جدة ساقطة. هي قجه: عدمع أو الكوم. ساقطة في قجه: والثموة هي قجه: هيو واردة.	(V) (A)	(۱) في دأه. ساقطة. (۲) مي دأه ساقطة. (۲) في اجه: ساقطة. (٤) في اجه: ساقطة. (٥) في اجه: ساقطة.
ولي المرادعة والمزادعة	(1.)	(a) في فجدا ساتطة. في فجدا باسات

والرّابع: التخلية.

إذا عرفنا هذا فنقول: المزارعة على أربعة أوجه: ثلاثة أوجه جائزة، ووحه فاسد.

أمًا الوجوه الجائزة:

أحدها: أن تكون الأرض والبذر والثيران والآلات كلها من [رب](١) الأرض والعم من المزارع،

والوجه الثَّاني: أن تكون الأرض وما سوى ذلك من المزارع.

والنَّالث: أن تكون الأرض والبذر من رب الأرض والفدَّان والآلات من المزارع(٢٠).

والوجه الزابع: وهو الفاسد أن تكون الأرض والفدان والآلات من رب الأرض والمدر من المزارع فهذا فاسد، وهذا تفريع على قول من يرى جواز المزارعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الله المزارعة جائزة في الوجه الرّامع.

رجل دفع [أرضه](٢) مزارعة ولم يبيّن وقتاً لها فالمزارعة جائزة، وهو على أوّل السُّة ويه أخذ الفقيه أبو اللَّبث رحمه الله تعالى؛ لأنَّ لها وقتاً معلوماً.

رجل دفع أرضه مزارعة سنة فزرعها ورفع غلَّتها ثم زرع في السَّنة الثَّانية بغير إنَّك صاحب الأرض فنبت [الزرع أو لم ينبت](1) فيلغ ذلك إلى صاحب الأرض فأجازه ينظر إلى عادة أهل تلك القرية إن كان عادتهم أنهم يزارعون المدة بعد المدة من عبر مزارعة جديدة، فهو جائز وإن كان على خلافه لا يجوز؛ لأنَّ في الوجه الأول وجد (٥) الرَّضي دلالة. وفي الوجه الثاني: لا.

رجل دفع إلى رجل أرضاً وبذراً فياع نصف الأرض ونصف البذر منه فزرع بعض النذر في نصيبه وبعضه في نصيب البائع فما زرع في أرصُ نفسه فكله له؛ لأنَّه حصل من بلاه وما زرع في أرض البائع فالخارج بينهما على ما اشترطا على ما هو الحكم في المزارعة.

رجل دفع إلى رجل أرضاً ليزرعها بملرهما جميعاً والبقر من عند الأكار على أنَّ الخارج بينهما نصفان، ثم إن الأكار شارك رجلاً في نصيبه وعمل معه فسدت المزادعة وكذلك الشركة والزّرع بين الذافع والمدفوع إليه على قدر بذرهما، ويغرم المرارع أجر مثل نصف الأرض وللعامل على المزارع أجر مثل عمله ويتصدق المرارع بما فضل من بلده وتفقته وما غرم. هذا هو الحكم في المزارعة الفاسدة والشركة الفاسدة.

رجل دفع أرضاً مزارعة وهي حربة على أن يعمرها والبذر منهما فزرع فيها مع ٢٠٠ رب

التي الجناز ساقطة.

⁽٤) - في فجه: عبداء (٢) في اجـه: والوجه الثاني.... والآلات من المراوع. ساقطة. (٥) - قبل فاجياها: وجهاء

⁽٣) في dr، ساقطة. (٦) - قَلَ (جدا) على-

الأرض ثلاث سنين فلما زرعا سنة واحدة أخرجه صاحب الأرض فهذه مرارعة فاسدة المرات شروطها، والرَّرع بينهما على قدر البلر وللعامل أجر مثله فيما عمر ولصاحب الأرض [مزارعة](١) أجر مثل نصف الأرض على الذي استعمل ببذر صاحب العمل.

ولو دفع أرضه مزارعة صحيحة ولم يجدد(٢) الأرض فذلك جائر ولو ترك [في يدم](١) سنين ولم يجدد (٢) الأرض فذلك جائز، ولو تركه (٥) في يده سنة ولم يجدد (١) فهو جائز على الشَّرُوط الماضية؛ لأنَّ التَّرك دلالة الرَّضي بما مضى من الشروط.

وأما فبما تجوز مزارعة أرض البتيم وقيما لا تجوز:

الوصى إدا أخذ أرض اليتيم مزارعة إن كان البلر من جهة اليتيم لا يجوز وإن كان من جهة الوصى يجوز؛ لأنَّه لما جعل البذر على نفسه يصير مستأجراً أرض البتيم بمعض الخارج وإجارة الوصي أرض البنيم من نفسه يجوز (٧)، ولو جعل البذر على البنيم يصير مؤاجراً نفسه من البيم (٨)، وإجارة الوصى نفسه من البتيم لا تجوز. هكذا قال في اللنوازل».

وأمَّا فيما تجوز المعاملة وفيما لا تجوز:

رجل دفع كرماً معاملة، وفيه أشجار لا يحتاج فيه إلى عمل سوى الحفظ إن كان بحال لو لم يحفظ تذهب ثمرها قبل الإدراك جازت المعاملة فيه ويكون الحفظ(٩) زيادة في الثّمار، وإن (١٠٠ كان بحال [لا يحتاج إلى الحفظ](١١) لا تجوز المعاملة فيه (١٢) ولا نصيب للمعاملة (١٣) من ذلك.

ولو دفع شجرة مثمرة معاملة أو كرماً لم يكن الأحدهما أن يمتنع(١٤). أما العامل؛ فلأنه أجير والأجير بمنزلة المملوك، والمملوك [يجبر](١٥) على العمل، وصاحب التخيل وإن كان مستأجراً فالمستأجر لا يجبر على استيفاء ما ملك بالإجارة لكن بقي اللَّزوم لحق الأجبر؛ لأنَّ بفاءه يفيد حتى إذا ما(١٦) انقضت المدة استحق الأجير الأجر؛ لأنَّ الأسجار تشمر لا محالة، فكان بقاؤها لازماً لحق الأجير مفيداً بخلاف المزارعة، فإنَّه إذا امتنع من المزارعة المزارع أو رب الأرض فمن كان البذر من قبله، له أن يمتمع، ومن لم يكن البذر من قبله، لم يكن له أن أن يمتنع أيهما كان؛ لأنّ المزارعة في حق من كان من قبله البذر غير لازمة، وفي حق الآخر لازمة؛ لأنَّ من كان البذر من قبله فهو مستأجر، والمستأجر بجبر على قبض المستأجر ليتأكد عليه البدل. أمّا لا يجبر على استيفاء المنفعة؛ لأنّه خالص

⁽٩) ئي احا: حنظه. (١) في فأء. ساقطة.

⁽١٦) في فجه: لا يُحتاج إلى الحفظ، وفي فأه: لو لم يحفظ، وأثبتنا الأولى. _(Y) في اجدا: تغرج.

في وأع: ساقطة. (١٢) في فجه: ساقطة. (ا) في اجه: يجرد،

⁽١٣) في (جـ»: للعامل (0) في فجا: ترك.

⁽١٤) ني (أه: أن يمنع (1) في اجاءً: يجرُّد،

⁽y) الي اجه: ساقطة. (١٥) في وأه: ساقطة. (١٦) في دجه: ما: ساقطة ص اجراز مباقطة .

حقه، ولهذا قلنا، إن من استأحر دار لبسكنها يحبر على القبص ولا يحبر على استه، السّكى، وإن (١) كان مخيراً في الزّراعة ينفى (١) اللّزوم [وإذا انتفى النّروم] (١) لا يعر الآجر (٤) على الزّراعة فلا يفيد الأجر (٥)؛ لأنّ الأحر بعض المخارج وفيما لم يوجد الأحر الكيف (٢) يحب الأجر [حتى] (٨) لو استأجر الأرض للزّارعة بدراهم، ثم قال المستأجر أزرع هذه الأرض حيث لا يجبر على الزّراعة ويبقى العقد لازماً لحق الآحر (١) [حتى] (المنافقة وجب الأجر له (١١)، وأمّا من لم يكن البلّر من قبله، إن كان مزارعاً فه أجير والأجير بمنزلة المعلوك، والمعلوك يحبر على العمل وإن كان مزارعاً فه الأرض (١٠) فقد ملك عليه منعقة أرضه فيجبر على الإيفاء.

ولو دفع إليه أرضاً يغرسها عشرين سنة ما بدأ له فما^(١٤) أخرج الله تعالى من ذلك بهر بينهما تصفان كان النَّمر وأصول الشَّجر بينهما نصفين^(١٥)؛ لأنَّهما اشترطا أن تكون الأصول والفروع بينهما تصفين فكان الثمر وأصول الشَّجر بينهما نصفين.

ولو قال: فثمره بينهما نصفان (١٦) لم يكن للعامل من الأصول شيء إن كان العرس مو رب الأرض، وإن كان الغرس من الغارس فأصول الشجر للغارس؛ لأنهما اشترطا أن تكون الفروع بينهما وسكتا عن الأصل (١٧) فيكون الأصل(١٨) لمن كان الغرس من جهته.

أمّا العصفر والقرطم لو لم يشترطا الاشتراك فيهما لم يجز، وساقُ القرطم لو اشترطاه (١٩٠٠ لمن كان البلر منه مثل التبن والغرس يجوز؛ لأنّ السّاق أصل والعصفر والقرطم فرع (٢٠٠ وعدم الاشتراك في الغرع مما يفسد وعدم الاشتراك في الأصل لا منى شرطا الأصل لمن كان البدر منه، وكذلك البدر والكتّان، وكذلك الرّطمة وبذرها؛ لآ أحدهما أصل والآخر فرع فصار (٢٠١ كالتبن مع الحب والغرس مع القمر.

ولو دفع إليه أرضاً ونخيلاً يزرعها ببذره على أن يقوم على النخيل وله نصف ذلك كله، لم يجز، فإن كان البذر من قمل رب الأرض جاز؛ لأنّ هذه مزارعة شرط فبه المعاملة، فإن كلمة على كلمة شرط والمزارعة متى شرط فيها المعاملة إن كان البدر من قل المزارع](۲۲) قسدتا، وإن كان من قبل رب الأرض جازتا. أما إذا كان من قبل المزارع؛

 ⁽١) في اجـ٤ وإذا.
 (٢) في اجـ٤ النصى.
 (٣) في دأه سافطة.

 ⁽³⁾ في اجا: الآخر، (٥) في اجا: الآخر، (٦) في ديره: سائطة.

 ⁽٧) في اده: من قولة: وقال أبو يوسف ومحمد: هما جائزتان إدا استجمعت شرائطهما. . . . هي بداية العصو الأول ص ١٤٠ إلى قوله وفيما لم يوجد الأجر كيف ص ١٤٠ عير موجودة وهي هي عاه و ١٤٠
 (٨) في عاه: ساقطة.
 (٩) في احدا: الأخر.
 (١٥) في احدا: الأخر.

⁽١١) في دجه: الأجر له: ساقطة. (١٢) أني دده: ساقطة، وفي دأه ودجه

⁽١٣) في اجه. أرض بالتنكير. (١٤) في ادا: مما. (١٥) في اجه واداه سائطة.

⁽¹¹⁾ في اجه: ساقطة. (١٧) في اجه: الأصول. (١٨) في هجه واده: الأصل (١٩) في هجه واده: الأصل (١٩)

 ⁽٢٩) في المجهد الاشتراك... لو اشترطاه: ساقطة (٢٠) في المجهد شيع.
 (٢١) في الجهه ساقطة (٢٢) في الهذات ولى الدات المعامل.

التهما عقدان، فإن المزارع استأجر الأرض بنصف الخارج على أن يؤاجر نفسه من رب الأرض ليعمل في النَّخيل ببعض الخارج فكانا عقدين: أحدهما إجارة الأرض، والآخر احادة العامل، وقد شرط أحدهما في الآخر.

وأمًا إذا كان البدر من قبل رب الأرض؛ فلأنهما عقد واحد من حيث الحكم والمعنى، إِنْ كَانَا عَقَدِينَ مِنْ حَيْثُ الصَّورَةِ؛ لأنَّ المعقود عليه واحد من حيث الحقيقة والمعنى.

أمَّا حقيقة؛ فلأنَّ المعقود عليه منافع العامل(١١) في المزارعة والمعاملة جميعاً، وأمَّا معنى، فلأنَّ في المزارعة: تبذيراً وسقياً وحفظاً، وفي المعاملة: تلفيحاً وسقباً وحفظاً فكانا , احداً من حيث المعنى، والمعقود عليه إن كان واحداً حقيقة ومعنى كان العقد واحداً من حيث الحكم والمعنى؛ لأنَّه لا يتصور في المعقود عليه في وقت واحد عقدان فصار تقدير هـ. العقد كأنَّه قال: استأجرتك لتررع أرضي وتعمل في نخيلي بنصف الخارج منهما، ولو صرح بهذا كان جائزاً، بمنزلة ما لو قال: استأجرت منك هذين العبدين (٢) شهراً بكذا على أنْ يَخْدَمُنِّي هَذَا وَيَزْرَعُ الْآخُرِ أَرْضَى: جَازْ.

ولو قال: دفعت إليك هذه الأرض تزرعها ببذرك بالنصف ودفعت إليك هذه النخيل بالنصف وقم على هذا الكرم بالنَّصف جاز ذلك كله؛ لأنَّ المعاملة هنا معطوفة على المزارعة لا مشروطة فيها، فيجوز العقدان جميعاً كما لو قال: بعنك هذا العبد وأحرتك هذه الدّار.

ولو دفع إلى رجل نخيلاً معاملة بالنّصف ولم يبيّن المدة وقعت على أول ثمرة تخرح في أول سنة استحساناً، ولم يجز قياساً؛ لأنّ المعاملة في معنى المزارعة التي كان البذر فيها من نبل رب الأرض، والمزارعة لا تجوز إذا لم يبين المدة لجهالة المعقود عليه فكذا المعاملة.

وجه الاستحسان: أن مدَّة المعاملة معلومة عرفاً؛ لأنَّ مطلق المعاملة انصرف إلى أول تُمرة تخرج في هذه لسّنة لا إلى ما زاد على هذه السّنة؛ لأنَّ دخول هذه السّنة متبقَّن وما زَادَ عَلَيْهَا مَشْكُوكَ [فَيْهَ](٢) فلا تُشْتُ الزِّيَادَةُ بِالشِّكَ، وهذه المدة معلومة؛ لأنَّ العمل ما لا بتقدم ولا ينأخر وقت ابتداء العمل(1) في النّخيل والكروم في الأماكن كلها وإن تقدم أو نأخر كان يسيراً فلا يعتبر وإذا لم يتقدم ولا يتأخر وقت ابنداء العمل ملا يتقدم ولا يتأخر وقت الانتهاء، وهو وقت الإدراك بخلاف المزارعة؛ لأنَّ المدة لا تصير معلومة فيها وإن انصرف إلى الأدنى؛ لأنّ ابتداء العمل في المزارعة يتقدم ويتأخر تفاوتاً فاحشاً. منهم من يزرع مي الخريف، ومنهم من يروع في الربيع، وإذا كان الابتداء [مما]^(م) ينقدم ويتأخر كان الانتهاء كذلك، وكذلك الرّطبة إن كان لها نهاية معلومة بأن دمع أصول رطبة نامتة هي أرص له معاملة ولم يبيّن المدة؛ لأنه إذا كان لجوازها غاية (١) [معلومة](٧) ننتهي إليها عرفاً كات

 ⁽٤) في الجما والراء. وقت ابتداء العمل: سائطة. (١) أي اجدا والدا: العمل،

ر ورده المعمل، في تجه وقده: العيدين، وفي فأه: العقدين، (٥) في فهه. نهاية ولعله تصحيف، والمثبت الأول. (v) بي دأه و دده اساعله (٣) في da رددة: ساقطة.

مدة (١) المعاملة معلومة عرفاً ويقع على أول جزة وإن لم تكن معلومة لم يحر؛ لأن مدة (١) المعاملة تكون مجهولة عرفاً.

ولو دفع إليه نحيلاً قد أثمرت لا يريد فيها بعد ذلك على أن يقوم عليها بالنَّصف لم يحر، وكذلك الزرع الذي أدرك؛ لأن الحارج خرج عن حد النّماء، والزيادة ورنّما [تتغير] الصمة بعد دلك ودا لا يحصل بعمله وإنّما (٤) بحصل بعمل الشّمس (٥). وإن لم يدرك والنمر سر . فدفع الزّرع والنّخيل معاملة بالنّصف حاز دلك كله وإن لم (١) يبين المدة؛ لأنّه جعل آخر عمله بعض ما يخرج من عمله مقصوداً وشيئاً موجوداً نبعاً؛ لأنه لا يمتاز الموحود عما يزداد عر عمله، ويجوز أن يشت بشيء تبعاً لغيره، وإن كان لا(٧) يثبت مقصوداً.

ولو دفع إليه أصول رطبة قد أدركت وتناهت إلا أن بذرها لم يخرج على أن ينوم عليها حتى يخرج بذرها على أن البذر والأصول بينهما نصفان لم يجز ذلك، وكذلك لو دفع تخيلاً معاملة بنصف الثمر وأصول الشحر؛ لأنه جعل أجرة عمله بعض ما يخرج من عمله وشيئاً موجوداً مع ذلك مقصوداً؛ لأنّ الرّطبة (٨) مما يمتاز عن البذر والنّخيل عن الثمر، وهذا يوجب فساد المعاملة.

ولو قال: البذر بيننا نصفان والأصول لصاحبها جاز؛ لأنه جعل أجر عمله بعض ما يخرج من عمله والمدة معلومة (٩٠)؛ لأنَّ لإدارك البذر غاية معلومة عرفاً، ولو لم تدرك أصول الرطبة ولم تنبت وهي قراح على أن يقوم عليها حتى يدرك ويخرج بدرها، فتكون الأصول والبذر بينهما نصفين جاز، وإن لم يبيّن المدّة؛ لأنّ لإدراك أصل الرّطبة وخروح البلر نهاية معلومة، وقد جعل أجرة بعض ما يخرج من عمله وهو أصل النَّخيل وأصل الرَّطبة والبلر؛ لأنَّ أصل الرطبة مما ينمو بفعله في مدة معلومة فيجوز، وصار كمن دفع المتخيل معاملة على أن يكون الأصل والثمر بينهما نصفين والنَّخيل في حد النَّماء والزَّيادة بأنَّ لم تلرك ولم تشمر جاز كذا هنا، بخلاف ما إذا أدركت وأثمرت؛ لأنها خرجت عن حدّ النَّماء والزَّيادة من حيث المعنى؛ لأنَّه ليس لازدياد النَّحيل غاية تنتهي إليها كما للزَّرع والنَّمر غاية، فجعلا نهايتها البلوغ والحمل، قصار بمنزلة الزَّرع إذا استحصد.

ولو دفع إليه أرضاً يغرس فيها كرماً وتحلاً على أن الأرض والشجر والثمر بينهما نصفاد لم يجز، وكأن الشجر والثمر كله لصاحب الأرض، وعليه قيمة غرسه وأجر مثل عمله.

أمّا عدم الجواز، فلأنّ هذه [معاملة](١٠٠ شرطت في شراء فاسد؛ لأنّ رب الأرص اشترى أغراساً بغير عينها بنصف الأرض على أن يدفع الأغراس إليه معاملة بالنصف؛ لأنَّ

⁽۱) في الجها: هداد. (۲) ئی اجا زادا عدد (٣) - في اجدا رادة: تعتبر

⁽٤) في الجنة واده: وإنماء وفي اله، وإن، والمثبت الأول

 ⁽٥) في اجا وادا: الشيس، وفي داء: الشخص، والمثبت الأول. (٦) في اجا: ساقطة،
 (٧) في اجا وادا: وإن. (٨) في اجا: الثمرة

 ⁽٩) في دحه وأده, معلومة وفي قاء معاملة، وأثنتنا الأول. (١٠) في قاء: ساقطة، وهي في دحه واده

. للأرض بذل نصف الأرض بإزاء الأغراس وبإزاء عمل الغارس فيكون بعض الأرض مازاء الأعراس وبعضه بإزاء العمل على أن يدفع الأغراس إليه معاملة بالنصف، وأن الكل لساحب الأرض؛ فلأنّ صاحب الأرض صار مشترياً للأغراس ببعض [الأرض](١) بشراء

، أمّا عليه قيمة غرصه؛ لأنّ المشترى شراء قاسداً مضمون.

وأتا عليه أجر مثل عمله؛ فلأنَّه استونى منفعة عمله بإجارة فاسدة، وكذلك لو شرط رب المال مانة درهم ولم يشترط له من الأرض، بأن قال: اغرسها شجراً وكرماً على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بيتنا نصفان وعلى أنَّ لك مائة درهم لم يجزُّ لأنَّها معاملة شرطت في شراء فاسد؛ لأنّ شراء الأغراس المجهولة بالدّراهم فاسلة كما أن شراء الأغراس المجهولة بالأرض فاسد.

وإن كانت الأغراس من عند وب الأرض وشوط للعامل مائة درهم ونصف الثمر والشحر فذلك كله لرب الأرض، وعليه أجر مثل عمله؛ لأنَّه جمع للعامل بين الشركة وبين الأجرة فيفسد العقد؛ لأنَّه استأجره ببعض ما يخرج من عمله وبأجر في ذمته.

ولو دفع إليه أرضه وغرسه وبذره(٢) يغرسها ويزرعها بالنّصف على الرّارع أيضاً مانة درهم لم يجز، وكان الخارج كله للغارس، وعليه قيمة غرس رب الأرض وبذر مثل بذره وأجر مثل أرصه.

أمَّا عدم الجواز، فلأنَّ هذه معاملة شرطت في شراء فاسد؛ لأنَّ المزارع بذل المائة بإراء شيئين: بإزاء غرصه وبذره، وبإزاء منفعة أرضه فما يقابل الغرس والبذر يكون شراء وأنه شواء فاسد. وإن كانت الأغراس والبدر مشارة إليها؛ لأنَّه شرط في المعاملة، وما يقابل منفعة الأرض يكون إجارة فصار (٣) العامل مستأجراً أرضه ببعض الخارج من الأرض وشيء آخر سوى الخارج من الأرض فيكون فاسداً. وأمّا الكل فللمرارع؛ فلأنّه اشترى الغرس والبذر شراء فاسداً وصار قابضاً لهما بيديه فإنَّه قبضهما لنفسه ليعمل فيهما للبائع فصار ملكاً له.

ولو دفع إليه أرضه يغرسها لنقسه بالتصف وله على رب الأرض مانة درهم كان ذلك كله للغارس، وعليه أجر مثل أرضه. أما عدم الجواز، فلأنَّ هذه معاملة شرطت في شراء الأغراس شراء فاسداً، بل هذه معاملة محضة؛ لأنه تعذر اعتبار شراء الأغراس لمّا قال: أغرسها لنفسك؛ لأنَّه إنَّما يكون غارساً لنفسه إدا لم يثبت شراء الأغراس فلم يصر ربّ العال (ع) بالمائة مشترياً بالأغراس، لكن صار مشترياً ما شرط له العامل من بعض الخارج من غرسه بالمائة، ومنفعة الأرض فيما يخص الخارح من المائة يكون شراء وأنه [شراء] (ع)

⁽٤) في فيها وقده الأرض (۱) مي اأه: سائطة، وهي في قبيه وادا.

⁽a) في الله أنه بأنها الماقطة . في لجمة والده: سائطة

في أجا وأدا؛ فيصير،

فاسد؛ [لأنه اشترى ما لم يخلق بعد وما يخصُّ منفعة الأرص يكون معاملة لكن شرط فيها شراء فاسداً](١).

وأمّا الكل للنارس؛ لأن هذا الشراء الفاسد لم يثبت؛ لأنّه اشترى ما لم يحلق بعد، بقي الخارج على ملك الغارس، ولو قام (٢) العامل على النّخيل وسقاها (٣) ولم يخرج طلعها حتى قام عليها صاحبها حتى أدركت فلقمر كله لرب النّخيل، ولو خرج طلعها ثم قام رب النّخيل عليها (١) فالثمر بينهما؛ لأنّ خروج طلع النّخيل كخروح النّبات في البلا، فإن خرح الطلع بعمل صاحب الطلع بعمل العامل يخرج مشتركا، فإذا أدرك كان لهما، وإن خرج الطلع بعمل صاحب النّخيل فإذا أدرك كان لهما، ولو لم يشترط صاحب النّخيل على العامل الحفظ والسّقي وشرط اللقيح ولا يستغني عن الحفظ والسّقي (٥) فالمعاملة فاسدة؛ لأنّ هذه معاملة شرط فيها عمل رب النّخيل اقتضاء؛ لأنّه استأجر العامل للتلقيح المتضاء (٦) بنصف ما يخرح من هذا النّخيل، قصار ضامناً له ما شرط له من الأجر، ولا يمكمه تسليم ذلك إلاّ بالحفظ والسّقي، فيصير الحفظ والسّقي مشروطاً على رب النخيل فتفسد المعاملة، وهذا إذا كان النّخيل (٢) بحال لا يخرج شيئاً بدون (٨) الحفظ والسّقي أو لا بخرح شيئاً برعب فيه من مثل هذا النّخيل.

ولو شرط الحفط والشقي على العامل ولم يشترط التلقيح ولا يستغنى عن التلفيح، تفسد؛ لأنَّ هذه معاملة شرط فيها عمل رب النَّخيل اقتضاء فنفسد المعاملة.

وتكلموا في تفسير التلقيح؟، وقالوا: النخيل^(١) يشابه بني آدم من وجوه أربعة ستذكر في موضعها إن شاء الله تعالى.

ولو شرط أن يلقع صاحب النّخيل ثم يقوم العامل عليها، لم يجز؛ لأنّه لا يدري منى يلقح رب النّخيل ومتى يسلمها إلى العامل فصار وقت ابتداء المعاملة مجهولاً وذا يفد المعاملة.

ولو وقتا^(١٠) على أن يلقّح صاحب النّخيل ثم يقوم العامل عليها غرة هذا الشهر حاذا الآنه لمّا وقتا كان ابتداء وقت المعاملة معلوماً، فجاز. وكذلك المزارعة إن لم يشترط السّغي والحفظ (١١) ولا يستغنى عن ذلك كانت فاسدة، وإن كان البذر من قبل رب الأرض! (لأن البذر إذا كان من قبل رب الأرض! (١١) كان هذا بصرلة المعاملة؛ لأنّ المزارع أجير لرب الأرض بعض ما يخرج من الأرض كما في المعاملة، ثم المعاملة تفسد فكذا المزارعة،

 ⁽١) في الله والجها: ماقطة. (٢) في الجها: قال. (٣) في الجها: وسواها، وما أثبتناه في الله

 ⁽¹⁾ في اجبه وادا: سائطة. (٥) في اجبه: ساقطة.
 (1) في ادا: الآنه استأجر العامل للتنظيم التضاء: ساقطة (٧) ، عدد التمام

 ⁽¹⁾ في قده الآنه استأجر العامل للتنقيح اقتضاه: ساقطة. (٧) في قده: ساقطة.
 (٨) في قجه: إلاً.
 (٩) في قجه: إلاً.

 ⁽A) في الجا: إلا،
 (P) في الجاء (١٥) أي الطقيع.
 (١٠) في ١٥٤: ساقطة.

⁽١٣) في الله: لأنَّ البقر،... الأرض: ساقطة، وفي اجه إذا كان من قبل رب الأرض: ساقطة، وتسامها في ادا: فأوردتاها كما هي.

ويجوز المزارعة إن كان المذر من [قيل](١) المزارع؛ لأنه إذا كان من المزارع (٢) كان ونجود المراع مستأجراً لرب الأرض ببعض ما يحرج من الأرض فيكون هو الضامن للأجير ("). المراع ما وراء ما (١) شرط عليه من الأعمال مشروطاً على المزارع، مقتضى ضمال الأجر عليه واشتراط أعمال المزارعة على المزارع لا يوجب فساد المزارعة، عاما إدا كان البدر من قبل رب الأرض، فالصامن للأجر رب الأرض، فيصير ما وراء المشروط على العامل مشروطاً على رب الأرض (٥).

ولو رهن عند رحل نخلة بدين عليه، ثم قال له: قم عليها بالتصف لم يجز، والتخلة وما مخرج من (٢) الثمر رهن له (٧)، وله أجر مثله، يريد [به] (٨) أنّه (١) إذا دفع أرضاً وتخلة رهاً (۱۱) بدين عليه. أمّا فساد المعاملة سواء شرطا (۱۱) الحفظ على المرتهن مع السّقي ولتلقيح أو لم يشترطا(١٢). أمّا إذا شرطا؛ فلأنّ [العقد](١٣) عقد المعاملة على مستحق عليه قل المعامنة سبب الرَّهن وهو الحفظ، وعلى غير مستحق عليه وهو السَّقي والتلقيح فيمـــد العقد، كما لو باع عبداً أو حرّاً بألف درهم ولم يسم ثمن كلّ واحد منهما، وأما إذا لم بنترطا، فلأنَّ من شرط جواز المعاملة أن يكون النَّخيل أمانة عند العامل (١١٤)؛ لأنَّ العامل اجير ببعض الخارج، ومحل العمل أمانة عند الأجير ومتى جازت هذه المعاملة كانت النَّخِيلِ مضمونة على العامل؛ لأنَّ الرَّهن لا يبطل بالمعاملة؛ لأنَّ المتأخر عن العقد إنَّما ينسخ الرَّهن إذا كان المتأخر وارداً على الرَّهن، وكان مثله أو فوقه، وعقد المعاملة لم يرد على الرّهن؛ لأنّه ورد على منفعة العامل فلا^(١٥) يوجب ذلك إبطال الزهن. وأمّا النّخيل وما خرح من النّخيل رهن؛ لأنّه صار الحال بعد العقد كما كان (١١) قبل العقد. وأمّا وجوب أحر مثل عمل العامل في الشقى والتلقيح دون الحفظ؛ لأنَّه جمع في العقد بين السَّقي والتَّلقيح والحفظ، فيعتبر حالة الجمع بحالة الإفراد، ولو أفرد على الشَّقي والتُّلقيح وعمل كان له أجر مثل عمله، ولو أفرد العقد على الحفظ وعمل لا أحر له فكذا إدا جمع، وكدلك لو رهن أرضاً فيها زرع، وقال: قم عليه (١٨) فللمزارع أجر مثله في السّغي وليس له(١١) مثل أجر مثله(٢٠) في الحفظ لما قلنا.

ولو رهنه أرضاً ثم أمره أن يزرعها ببذر المرتهن بالنصف جاز، وخرجت الأرض من

```
(1) في الله: ساقطة وهي في هجة و هذا. (١١) في هجة وهذا: شرط بالإفراد
(2)
             (١٢) في دجه وفدا: شرط بالإفراد.

 (۱) في الجاء: ساقطة.

                     (١٣) نيُّ الله والدان سائطًة.
                                                                   (٣) في ادا: للأخر.
                       (١٤) في دجه المعاملة.
                                                                   في دده: ساقطة.
                   (١٥) في اجرا راد): سائطة.
 (١٦) في دجره: وما خرج. . . كما كان: ساقطة.
                                                                  في اجا: ساقطة.
                                                                   (١) في اجدا: رهن،
(١٧) ني دجه. دون الحفظ . . . والتلقيع ساقطة .
                                                            أي اجرًا وادة : ساقطة .
                    (١٨) ني لجرة ولادة) عليها،
                                                                   أي <sup>وأع</sup>: ساقطة.
                        (١٩) ني دجره: سانطة.
                                                            (t) أنَّي اجرة وقدة: ساقطة.
                     (٢٠) في دجه وقده أجره،
                                                            (١٠) في اجرا وَاده: ساقطة.
```

الرّهن، وليس له أن يعيدها في الرّهن بعدما مضت المزارعة؛ لأنّ المزارعة لو جازت رَ تكون الأرض مضمونة عند المزارع فلا تكون المزارعة منعقدة على عمل كان مستحفاً عليه قبل المزارعة بسبب الرّهن: [لأنّ الرّهن بطل بالمزارعة](١٠)؛ لأنّ الرّاهن صار آجراً الرّهن والرّاهن متى أجر الرّهن من المرتهن يبطل الرّهن يحيث لا يعود إلاّ بالتجديد؛ لأنّ الإجارة متى وردت على الرّهن يبطل فكذا هنا.

ولو كان البدر من الرّاهن وكان للمرتهن أن يعيدها في الرّهن فالمزارعة جائرة؛ لأنّ الرّاهن هنا صار طالباً منه (٢) أن يعير أرضه منه؛ الأنه (٣) يشغله (٤) يبدّره وزرعه، ثم صار مستأجراً العامل ليعمل فيه، فالإجارة وردت على منافع المزارع لا على الرّهن إنّما الوارد على الرّهن الإعارة (٥) والمرتهن منى أعار الرّهن من الرّاهن إلى وقت معلوم تجب الإعادة (١) ولا يبطل الرّهن لكن يزول الصّمان فإذا انقضت المدة عاد رهناً.

وأمَّا فيما يجوز بيع الأرض بغير رضى المزارع وفيما لا يجوز:

رحل دفع أرضه مزارعة (() فزرع الأرض ثم إن ربّ الأرض باع الأرض مزورعة فلا يخلو. إمّا أن باعها برضى المزارع، أو باعها بغير رضى المزارع، وإمّا أن نبت الزرع أو لم يخلو. إمّا أن باعها برضى المزارع، فإن باعها برضاه ولم يكن ينبت، والبدر من جهة (() رب الأرض فلا شيء للمزارع من الثمن؛ لأنّه إنّما ثبت له حق بعد النبات، أمّا قبله فلا حقّ له، وإن كان البلر من قبل المرارع، فللمرارع قيمة بدره مبدوراً في الأرض؛ لأنّ ذلك ملكه، وإن كان الزرع نابتاً، فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قدّم وإن كان ذلك بغير رضاه فللمزارع أن يبطل البيع.

وكذلك لو دفع الكرم معاملة ثم باعه، إن [لم](۱۰) يكن خرج منه شيء فلا شيء للمامل؛ لأنه ليس له(۱۱) فيه حق وإن خرج فأجاز، جاز ونصيبه فيه قائم(۱۲)وإن كان بغير رضاه قله أن يبطل البيع لما ثلنا.

ولو باع رب الأرض [أرضه بالزرع]، والزرع بقل، لم يجز المزارع كان البيع موقوفاً؛ لأنه إن باع الأرض مع الزرع؛ فلأنّ بعض الزرع ملك المزارع فيتوقف البيع في نصبب المرارع على إجازته، وكذلك البيع في نصيب رب الأرض من الزرع (١٣) وهي الأرض؛ لأنه تعلق به حق المزارع؛ لأنّه ثبت له حق استيفاء الزرع [إلى وقت الحصاد] (١٤٠) ومتى تعلّد

 ⁽١) في الله: ساقطة. وهي في الجه واده. (٢) أي المرتهن كما هو مصرح به في الجه واده.

 ⁽٣) في اجده وادة: سائطة. (٤) في دجه ودده: لَشَمْلَهُ. (٥) في دجة ودده: الإحارة.

 ⁽٦) في فجا وفدا: صحت الإعارة. وني أأه: الإجارة ولعله تصحيف والمشت ما في هجه وادا.
 (٧) في فجه: للرراعة. (٨) في فأه: سائطة. (٩) في هجه: المدر.

⁽١٠) في اجه: مأقطة. (١١) في أجه: ساقطة.

⁽١٣) في اجاء لأنه ليس. . . . فيه قائم " ساقطة . (١٣) في اجاء الزّارع.

⁽١٤) في «أه: سائطة.

البيع كان للمشتري قلع الزّرع [فيبطل حق العزارع](١) وإد باع الأرض بدون الزّرع فكذلك؛ البيع ... لأنه نعلق [حق](٢) المزارع به فيتوقف نفاذه على إجازته إن أجاز نعذ وإد لم يجز لم ينفذ (٢٠) ويخير المشتري في ظاهر الزواية علم المشتري بالمرارعة أو لم يعلم. وروي عن أي يوسف في غير رواية الأصول؛ أنَّه إن علم بالمزارعة فلا حيار له وينتظر إدراك الزَّرع، وإن لم يعلم كان له الخيار، وعلى هذا إذا باع المستأجر أو المرهون ولم يجز المستأحر والمرتهن البيع فإن مضت السَّنة وأدرك الزَّرع جاز البيع؛ لأنَّه زال حق المزارع وهو حق استبقاء الزّرع، فصار رب الأرض قادراً عنى تسليم المبيع [فينفذ البيع](1) وينظل خيار المشتري، وإن أراد البائع نقص البيع ولم يرد المشتري لم يكن له ذلك؛ لأنَّ البيع نفذ في حق البائع.

ولو أراد المشتري ذلك ولم يرد البائع كان له نقضه؛ لأنَّه لما تعلق حق المزارع محز البائع عن التسليم لتعلق حق المزارع.

ولو عجز البائع عن التسليم بسبب إباق العبد بعد البيع يخير المشتري فكذا هنا. وللشفيم أن يأخذ بالشفعة إذا لم ينقض المشتري الشراء؛ لأنَّ حق البائع زال، لأنَّ البيع نفذ نى حقه، وثبرت حق (٥) الشفعة يعتمد زوال حق البائع، فيأخذ بالشفعة فيقوم مقام المشتري، قإن شاء تربص إلى وقت الحصاد، وإن شاء رد، ولو لم يطلب الشفعة عند العقد بطلت الشفعة (٦) وإن تم البيع؛ لأنه لو علم بالشراء وحق البائع لم يزل بأن كان للبائع الخيار فلم يطلب الشفعة بطل حقه، فإذا علم بالشراء بعد زوال حق البائع ولم يبطل(٧٠) الشفعة أولى أن يبطل ولا ثمن على الشَّفيع ما لم يسلِّم الأرض إليه؛ لأنَّ الشَّميع قائم مقام المشتري، والمشتري لا يجب عليه تسليم [الثمن](٨) حتى يجيز المزارع البيع أو بحصد الزّرع فكذا الشفيع.

وأمَّا في الشَّروط المفسدة للمزارعة :

رجل زرع أرضه، فقال للآخر: اقلع هذا الزرع وازرعه بأرض (٩) كذا على ما رزق الله تعالى [من ذلك](١٠٠ فهو بيننا نصفان، فهذه المزارعة فاسدة؛ لأنّ ذلك ليس مشرط متعارف

ولو دفع الأرض مزارعة وشرط [أن](١١) تكون الأرض والفدان والآلات من رب الأرص والبذر من المزارع، فهو فاسد، وقد ذكرناه قبل هذا؛ لأنَّ^(١١) العامل صار مستاجراً

⁽٨) - في وأه: شيء، وفي اجــه واده: الشمن، (١) - في اله: ساقطة . والعثبت الأخير . (٩) في فوه: في أرض. الى الجاء سائطة. ي اجرا: ساقطة. (١٠) في داء: ساقطة. في اجه: الشراه.... وثبوت حق: ساقطة. (١١) في وجه: ساقطة. و م (١٢) مي فجا: الأن.

في اجره واده: الشقعة غير واردة -اني ^{ورو}ة يطلب.

ببعض الخارج(١) لا يجوز الأن القياس يأمي جواز استنجار الأرض والعامل ببعم الخارج؛ لأنَّ الأجرة معدومة (٢) لكن حوز (٢) بالنَّص، ولا نصَّ هنا فيرة على ما يقتم القياس، بخلاف ما إذا كان البذر [من صاحب الأرض؛ لأنَّ ثمَّة لم يصر العامل مستاء] للبقر ببعض الخارج](؛)، بل صار ربّ الأرض مستأجراً العامل ببعض الخارج؛ لأزّ المستأجر منى كان العين من جهته والعين من جهة ربّ الأرص؛ لأنّ الخارج تولُّد عرب أصل مملوك له وهو البذر ومتى فسدت المزارعة فإن كان البذر من قبل المرادع ي الزّرع(٥) لد؛ لأنّ الرّبع نماء ملكه فكان له وعليه أجر مثل الأرض والبقر إن كان من نبا رب الأرض؛ لأنَّه استوفى منفعة الأرض والبقر بعقد فاسد، وقد تعذِّر الرَّدَّ فيجب ردُّ نيت وقيمته أجر المثل ويأخذ من الرّبع بذره ومؤونته وما غرم من أجر الأرض والبقر ويتصدق بِمَا فَضَلَ؛ لأَنَّ ذلك القدر رأس ماله فلا يتصدق به ويتصدق بالفضل؛ لأنَّ الخبث تمكر في الخارج بسبب القساد المتمكن في منفعة الأرض، والخبث المتمكّن يسبب القساد المتمكن في منفعة الأرض (٦) يوجب التصدق بالزيادة بخلاف ما لو تمكن الخث بسبب العساد المتمكن في عمل العامل حيث لا يوجب الفساد، والفرق بينهما: وهو أنَّ عمل العامل اتصل بالخارج من وجه ولم يتصل بالخارج من وجه؛ لأنَّ عمل العامل التَّبذير والسَّقى، والتبذير والسُّقى لم يتصل بالزَّرع حقيقة لكنَّه اتصل به حكماً؛ لأنَّه لا بد لحصول الزّرع من عمل العامل قصار الخبث المتمكن في الخارج بسبب الفساد المتمكن في العمل متصلاً بالخارج من وحه دون وجه، والخبث متى اتصل بالزَّبح في العقد الفاسد من وحه دون وجه لا يوجب التصدق فأمّا الخبث المتمكن في الخارج يسبب الفساد المتمكن (٧) في المنفعة متصل بالخارج من كلِّ وجه؛ لأنَّه متصل به حقيقة وحكماً؛ لأنَّ منفعة الأرض منصل بالخارج من أول ما ينبت إلى وقت الإدراك، واتصال الحبث بالزبع من كلُّ وجه في لعقد الفاسد يوجب التصدق.

وإن كان البذر من رب الأرض لم يتصدق ربّ الأرض بالقضل؛ لأنّ الخنث تمكن بالفساد المتمكن في عمل العامل؛ لأنّ الإجارة فسدت في حق منفعة العامل والخبث المتمكن بالفساد المتمكن في عمل العامل لا يوجب المصدق لما ذكرنا.

ولو قال له: ازرع بذري في أرض على أن الخارج كنه لك، فقد أقرض المذر وأعاد الأرض وكان الخارج كله للمزارع؛ لأنه شرط جميع الخارج للزّارع^(٨) ولن^(٩) يصبر ذلك كله للمرارع؛ إلاّ أن يكون البذر كلّه ملكاً له، ولم يشترط صاحب الأرض على العامل بإذاً

 ⁽١) في الجه: الآن جعل . . . بيعض الخارج: ساقطة. (٢) في الجه: معدومة غير موجودة.

 ⁽⁰⁾ في الده. كان الزرع صائطة، وهي في اله واجدا.
 (٦) في الحه: والخبث. . . والأرض: سائطة.

 ⁽٧) في الدعاء في العمل متصالاً.... العساد المتمكن اساقطة، وهي في داء ودجه.

⁽٨) في أدا: للمزارع، (٩) في أجدا: ولم.

مار، عوضاً فتعين تمليك البذر للتبرع (١) وأنه نوعان: هبة وقرض، والقرض: أدنى التبرعين، فكان إثبات الأدنى عن الاحتمال أولى، وأمّا إعارة الأرض؛ فلأنّه لم يبنع لممافع أرضه عوصاً فصار معيراً أرضه ليزرع.

وإن قال: فما خرج فهو كله لي فهو جائز، وكان الخارج كله لوب الأرض؛ لأنه استعان بالعامل؛ لأنَّه لم يشترط لعمله عوضاً.

ولو قال: ازرع كرّاً من طعام في أرضي على أن الخارج كله لي فزرع فيها المزارع كزاً من طعمه فالزيع كله للمرارع وعليه أجر مثل أرضه أخرجت [الأرض](٢) أو لم تخرج؛ لأنَّه أُجَّر الأرض بجميع الخارج وإجارة الأرض بجميع الخارج لم يرد في الشَّرع بجوازها(٣).

ولو قال [له](1): ازرع لي كراً من طعامك على أن الخارج [كله لي فقد أقرضه المزارع وأعانه، لأنَّ المزارع جعل عمله في المزارعة لصاحب الأرض، وإنَّما يصير عاملاً له من كل وجه إذا أثبتنا القرض، فإذا قال له: ازرع لي كرّاً من طعامك على أنّ الخارج]^(a) بين نصفان فقد أقرضه بذره ثم زارعه على النصف؛ لأنَّ رب المال أمره بالزَّراعة له، وإنَّما يصير زارعاً [له](٢) إذا كان البذر ملك [رب](٧) الأرض والملك إنَّما يثبت لرب الأرص بالقرض فصار مقرضاً البذر منه فصار رب الأرض قابضاً له حكماً لاتصاله بملكه ثم صار دانعاً [إليه]^(٨) الأرض مزارعة بالنصف بعد إلقاء الحب وهذا جائز فإن دفع الأرض بعد إلقاء البذر وبعد النّبات قبل الإدراك حتى يربيه العامل ويحفطه ويسقيه جاز^(١).

ولو دفع رب الأرض إليه كراً من طعام وقال: ازرعه لي في أرضي على أن الخارج لك كان هذا فاسداً والرّبع لصاحب الأرض وعليه أحر مثله؛ لأنّه استأجره رب الأرض بحميع المخارج؛ لأنَّه أمر. بأن يزرع له وإنما يكون زارعاً له أن لو كان رب الأرض مستأجراً والاستنجار بجميع الخارج لا يجوز.

ولو دفع رجل أرضه إلى رجل ليزرعها بالبذر من قبل أحدهما على أن صاحب البذر يدفع بذره أولاً لم يجز؛ لأن هذا شرط يقطع الشُّركة في الخارج عسى؛ لأنَّ البذر طعام مقدر وربَّما لا تخرج الأرض إلى ذلك القدر.

ولو شرط(١٠) على المزارع الحصاد أو الدّياس(١١) والتذرية لم يجز في ظاهر الرّواية، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنها(١٢) جائزة(١٢)، وكذا(١٤) مشايخ بلخ يفتون

والشبت الأول.

⁽A) في «أ», سائطة، (٩) في لجنا وقدا: جنار، وفي قأه, حناشز،

⁽¹⁾ مي احاء للعثيرع، في ﴿أَهُ: سَاقَعَلَةً.

في اده: ولو قال: ازرع. . . . ولم يرد الشرع

⁽١٠) في لجا: شرع:

بجرازها، غير واردة وهي في اجا وادا

⁽١١) في دده: بدون أر.

في قآة رفدة * ساقطة . (0) في الَّهُ: ساقطة.

⁽١٢) في فجاه: سائطه.

ص اله ساقطة.

⁽۱۳) في دده: جارث.

في وأع ا ساقطة .

⁽١٤) تي دوه: رکان

بهذا، وكنوا يزيدون ويقولون: يجوز بشرط التنفية والحمل إلى منزل رب الأرض بقربة. ولا يحوز بشرط الحمل إلى منزل رب الأرض إلى مصره (١).

وجه رواية أبي يوسف: وهو (٢) أنَّ الحصاد والدِّياس والتَّذرية وإنَّ لم يكن من أعمال المزارعة برجه مًا؛ لأنه ممًا [لا](") ينبت ولا يزيد في الخارج فكان اشتراطه مفسرة للمزارعة قياساً، لكن تركنا هذا القياس لتعامل النّاس، والقياس: يترك بالتعامل، كما ل اشترى نعلاً(٢) وشراكاً على أن يحذوه البائع جاز البيع بهذا الشرط لتعامل الناس.

وجه ظاهر الرواية: أنه شرط في المزارعة عملاً ليس من أعمال المزارعة بوجه ما، لأنَّ عمل المزارعة ما ينبت ويزيد في الخارج واشتراط عمل ليس من أعمال المزارعة بوجه ما^(ه) يفسد المزارعة .

قوله: متعامل، قلنا: نعم في بعض البلدان. أمّا في البعض: فلا، فإن(١٦) محمداً رحمه الله تعالى: قضى بالفساد، ولو وجدها متعاملاً في البلاد كلها(٧) جاز، وتعامل [بعض](١٨ البلدان دون البعض لا يكون حجة [ني](٩) موضع ما حتى [لا](١٠) يترك به الفياس، وحفظ الزرع وما لا بد منه على المزارع حتى يحصده ثم يشتركان في مؤونته؛ لأنَّ الحفط قبل الإدراك من عمل المزارعة؛ لأنَّه مما يزيد في الخارج وأعمال المزارعة على المزارع خاصة فإذا أدرك واستحصد(١١٠) فقد انتهت المزارعة والزّرع ملكهما فكان الحفظ والمؤونة عليهما.

ولو أواد أن يقصلاه كان عليهما مثل الحصاد؛ لأنَّ القصل ليس من أعمال المزارعة؛ لأنه مما [لا](١٢) يزيد في الحارج فكان بمنزلة الحصاد والذياس فكان عليهما، وكذلك معاملة النَّخيل؛ وكل ما كان من أعمال المعاملة فعلى العامل وأعمال المعاملة ما يؤثَّر في تحصيل الحارج أو في النّمام، وكلّ ما ليس من أعمال المعاملة كالجذاذ بعدما صار ثمراً فهو عليهما كالحصاد في باب المزارعة؛ وكذلك الجواب إذا أدرك الباذنجان والبطيخ كان التقاط ذلك عليهما والحمل والبيع عليهما.

ولو شرطا دفع الخارج من الخارج لم يجز، ويحوز ذلك في العشر (١٣) إلاّ أن يكون الخراج في الأرض ثلث ما يخرج أو نحوه، ولم يكن دراهم أو دنانير فيجوز؛ لأنه أُ إذا كان خراج وظيفة وهو (١٥) دراهم مسماة، أو قفزان كان هذا شرطاً بقطع الشركة [في الخارج](١٦) عسى؛ لأنَّ الخارج المشروط للسَّلطان كالمشروط لرب الأرض!

⁽۱) - في اجبا ولذا: يتصر،

⁽٢) في قده. ساقطة. في الله: سائطة.

في اجراء. بغلاً، ولعله تصحيف.

في ادا: لأنَّ عمل المزارمة. . . . برجه ما: ساقطة.

في الجناة بالأن.

أنِّي أجاء وأدا: سأنطة.

⁽٨) - في وأه: ساقطة.

⁽٩) - في أأه اساقطة.

⁽١٠) مَنْ (١٥) ساتطة،

⁽١١) هي ١٤٦ واستحصد

⁽۱۲) في «أدا سانطة.

⁽١٣) في اجــة: من العشر. (١٤) في قدة: الحارح،

⁽١٥) في اد؟: وهي،

⁽١٦) في الله: سافطة،

إِنْ منفعة ذلك عائد إلى رب الأرض فإنّه يقضي (١) حقاً واجاً عليه فإنّ حراج الوظيفة على ب الأرص عندهم جميعاً، فإدا اعتبر مشروطاً لرب الأرض كان هذا شرطاً يقطع الشركة وي الحارج [عسى أمّا إذا كان عُشراً أو خراجاً مقاسمة لم يكن هذا شرطاً بقطع الشّركة في الخارج](٢٠)؛ لأنَّ الخارج وإن قل يكون له عشر وتسعة أعشار.

ولو شرط الكراب على المزارع فهذا على قسمين (٣): إمّا أن يزيد الكراب في الخارح إمّا من حيث المقدار أو من حيث الجودة، أو لا يزيد أصلاً، بل الأرض تخرج بغير كراب مثلما يخرج بالكراب.

ففي القسم الأول: يجبر المزارع عليه(1)؛ لأنَّه شرط مفيد.

وفي القسم الثاني: لا يجبر؛ لأنَّه لا يفيد، فإن كان الكراب غير مشروط في العقد مهذا على قسمين: إمّا أن يكون الكراب مما لا بد منه لتحصيل الزّرع المرغوب من (٥٠) مثل الأرض المدفوعة إليه مزارعة إن كان يخرج من غير كراب زرعاً قليلاً بعده الناس تعطيلاً للأرض، أو منه بدّ.

ففي القسم الأول: يجبر؛ لأنَّ الكراب هنا صار مشروطاً على المزارع مقتضى المزارعة؛ لأنَّه إنَّما يطلب بالمزارعة زرع من عرف فيه بحيث لا يعده الناس تعطيلاً للأرض نيحر إلا أن يترك الزرع إذا كان البلر من قبله؛ لأنَّ البلر إذا كان من قبله كان له الامتناع.

وفي القسم الثاني: لا يحبر؛ لأنَّ الكراب هنا لم يصر مشروطاً مفتضي المزارعة.

ركذلك لو قال: لا أسقى فسقتها السماء، فالجواب فيه كالجواب في الكراب في جميع ما ذكرنا.

ولو شرط عليه أن يكربها ويثنيها ويزرعها لم يجز(٢)؛ لأنَّ تفسير التثنية: أن يكرب الأرض قبل الزراعة مرة بعد أخرى حتى تتقوى الأرض ويذهب ما فيها من الحشيش، فإذا كان مدة الزّراعة(٢) سنة تبقى منفعة هذا الشرط بعد مضي السّنة فكان هذا شرطاً ينتفع به رب الأرض بعد انقضاء مدة المزارعة (٨) وذا يوجب فساد المزارعة حتى لو كانت المزارعة سنين لا تُفَسِدُ المَزَارِعَةِ؛ لأنَّ مَنْفَعَتُهَا لا تَبِقَى سَنَينَ. قالوا: وهذا في بلادهم، أمَّا في بلادنا: بجور؛ لأنَّ مفعة التثنية (٩) [في بلادنا قل ما (١٠٠] تبقى بعد انقضاء السُّنة، وكذا كري الأنهار وإصلاح المساة مثل التثنية. واختلف المشايخ فيه. منهم من سوى بين الأنهار وبين الجداول وبه يقتى (١١) . ومنهم من فرق فقال: اشتراط كري الأنهار على المرارع لا يصح، واشتراط كري

⁽٧) في اجدا: المزارعة. (٨) في اجرا: سنة.... المزارعة ساقطة ^(۱) في اجها: نقض.

⁽٩) اي (حدا: سائطة، في قألا: ساقطة.

⁽۱۰) في وأد: سائطة، في أجمه وأداه : وجهين. (١١) ني اجا: وبه يفتى: ساقطة. الي فجه: ساقطة.

⁽a) في الاة: ساقطة. (٩) کي اجه. پچپ

الجداول صحيح وإليه ذهب الشيخ الإمام الأجل برهان الأثمة رحمه الله تعالى.

ولو قال: إن زرعتها بغير كراب فلك الثلث، وإن زرعتها ثنين فلك التصف حاز هذا الشرط؛ لأن المزارعة تعقد إجارة ابتداء وتتم (1) شركة انتهاء والإحارة المحصة متى عقدت على عملين مختلفين ببدلين مختلفين، ولم يجعل أحدهما شرطاً في الآخر جاز ويعبر العامل فلأن يجوز هنا وهذه تتم شركة والشركات تحتمل ما لا تحتمل المفاوضة كان (1) أولى فرق بيما إذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها وبينما إذا كان مع التثنية عقد عيرها والفرق: وهو أن المزارعة متى كانت معقودة على التثنية وحدها لو صح العقد كان شرط النشبة لازما يجبر المرارع على الوفاء بهذا الشرط. أمّا إدا كان مع المزارعة على التشية مزارعة أخرى جائزة فالتشنية لا تكون لازمة فإنّ للمرارع أن يختار الأخرى والشرط إنّما يوجب فساد العقد إذا كان شرط لازماً.

وكذا لو زرع نصفها بشرط ونصفها مشرط آخر جاز ذلك كله. فرق بين هذا وبين الإجارة على إحدى الخياطتين حيث ليس للأجير أن يختار البعض من إحداهما والبعض من الأخرى، حتى لو اختار البعض رومية والبعض فارسية صار مخالفاً، والفرق: أنّ في مسألتنا متى اختار النصف من كل (3) عقد لم يتضرر صاحب الأرض زيادة ضرر ولم يرص به فإن رضي بأن يزرع الكل بغير كراب [فيكون راضياً بزراعة البعض بغير كراب] والبعض بالتثنية من طريق الأولى. أمّا في الإجارة: رب الثوب يتضرر زيادة ضرر ولم يرض به؛ لأنّ ذلك يوجب عيباً في الثوب.

وكذا لو قال: ما زرعت منها بغير كراب فكذا، وما زرعت منها^(١) بكراب فبكذا، و ما زرعت منها^(٧) بتثنيتين فبكذا، [فهنا أربع مسائل:

إحداها: هذه.

والثانية: أن يقول: ما زرعت فيها بغير كراب فبكذا، وما زرعت فيها بكراب فبكذا، وما زرعت فيها بتثبتين فبكذا.

والثالثة: أن يقول: ما زرعتها بكراب فبكذا، وما زرعتها بغير كراب فبكذا] (٨) و ما زرعت منها (٩) بتنيئين فكذا.

والزابعة: أن يقول: ما زرعت بعضها منها بغير كواب فبكذا، وما زرعت منها بكراب فبكذا وما زرعت بعضها منها بكراب وتثنيتين فبكذا.

أنا المسألة الأولى: فالمزارعة جائزة؛ لأنَّ كلمة من للتمييز عند أبي يوسف ومحمد

⁽١) في اجدا: وهو. (١)

 ⁽Y) في اجاء واده: كان. وفي الله بإن والمثبت ما في اجاء وادا. (V) في اجاء وادا: ساقطة.

⁽٣) في فجده: سائطة . (A) في داء: سائطة .

⁽³⁾ في قيرة: سائطة. (د) في قيرة: سائطة.

⁽٥) في داه: ساقطة.

. حمهما الله تعالى: لا للتبعيض، ولهذا لو قال الآخر: اعتق من عبيدي من شتت: هند ألي حنيفة رحمه الله تعالى: له أن يعتق البعض، وعندهما: له(١) أن بعثق الكل عملي هذا التقدير [عندهما](T) أضاف كلّ عقد إلى جميع الأرض! لأنّ قوله منها: كناية عن جميع الأرض وقد خيره بين عقود ثلاثة بأبدال مختلفة، ولم يجعل أحدهما شرطاً في الآخر، بل خير العامل في دلك كله والإجارة المحضة على هذا الوجه (٢) جائزة عندهم (١) فالمزارعة أولى.

وكذلك الثانية والثالثة: وهو ما إذا قال: زرعت فيها أو ما زرعتها؛ لأنَّ الهاء كناية عن جميع الأرض.

وأمّا المسألة الرّابعة: اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: المزارعة فاسدة؛ لأنّه لف نص على التبعيض لا يمكن الحمل على الكل، ومتى نص على كلمة من يمكن الحمل على الكار(٥) عندهما رحمهما الله تعالى، ومنهم من قال. يجوز هذا العقد عندهم جميعاً كما لو دكر، بكلمة من؛ لأنّ التنصيص(١٦) على كلمة التبعيض كالتنصيص عليه، وكذلك لو شرط عليه الحنطة بكذا والشعير بكذا والسمسم يكذا فزرع صفاً من ذلك الأصناف [أو الأصناف](٧) كلها فهو على ما شرطا.

ولو شرط رب الأرض لنفسه أو المزارع ما تخرج هذه النّاحية أو أقفزة معلومة لم يجز سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الأرض؛ لأنَّه شرط شرطاً انقطعت (^أ الشركة في الخارج به (٩) عسى، وكذا لو شرط الحنطة لأحدهما والتبن بينهما لم يجز.

وجنس هذه المسائل لا تحلو من(١٠٠) سنة أرجه:

إما أن يشترط الشركة في الأصل والفرع جميعاً بأن يشترطا في المزارعة أن يكون التين والحبِّ (١١) بينهما نصفين فإنَّ السَّاق الذي منه النِّبن أصل والحبِّ (١٢) فرع؛ لأنَّه يتولُّد منه.

وفي المعاملة أن يكون الأغراس والثمر بينهما نصفين فإن الأغراس أصل والثمر فرع. أو اشترطا أن يكون الأصل لأحدهما والفرع لآخر-

أو اشترطا أن يكون الأصل لمن كان البذر والغرس من جهته والفرع(١٣) بينهما نصفين

أو اشترطا الشركة في الفرع وسكتا عن الأصل. أو اشترطا أن يكون الأصل بينهما نصفين والفرع لأحدهما خاصة.

(٢) في اجاءُ الشرط (٢) في دأه: سائطة، (٥) أي احدا: عندهما.
 (٥) أي احدا وادا، ومتى نص... على الكل: سأفعة.
 (١) في اجدا وادا.
 (٨) أي اجدا وادا.

⁽A) في اجا وادا: يقطع. (٩) في اجا: ساقطة. (١٠)

⁽١٢) في أجدًا وقدة: الحب، وفي أله: الحير والعثبت الأول. (س)

⁽١٣) في اجرا أصل والشعر. . . من جهته والعرع ساقطة.

منى الوجه الأول: وهو ما إدا شرطا الشركة في الأصل والفرع جاز في المرارعة و المعاملة .

أمّا الزّراعة؛ فلأنّ الأثر(١) ورد بإثبات الشركة في الأصل والفرع والناس تعامله، المزارعة على هذا الوجه.

وأمّا [ني](٢) المعاملة استدلالاً بالمزارعة.

وني الوجه الثاني: وهو ما إذا شرطا الأصل لأحدهما، والفرع لآخر لم يجزني المعاملة والمزارعة جميعاً؛ لأنَّ هذا شرط يقطع الشركة عسى؛ لأنَّه ربَّما لا يخرج الغرع في سنة فبأخذ أحدهما الأصل ولا شيء للآخر.

وني الوجه الثالث: وهو ما إذا شرطا أن يكون الأصل لمن كان البذر والغرس من جهته والفرع بينهما نصفين حاز في المزارعة والمعاملة جميعاً [لأنَّ هذا شرط يقطع الشركة](٢).

وني الوجه الرّابع: وهو ما إذا شرطا الأصل لمن لم يكن(؟) البذر والغرس من جهته والفرع بينهما نصفين لم يجز في المزارعة والمعاملة جميعاً. وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنَّه لا يجوز في الوجه الثالث كما لا يجوز في الوجه الرَّاسع؛ لأنَّ الفرع إنَّما يملك بملك الأصل فإذا كان الأصل لأحدهما خاصة (٥) لا يحوز أن يكون الفرع بينهما.

وجه ظاهر الزُّواية: أنَّ القياس هذاء لكن تركنا القياس بالأثر والتعامل.

أمَّا الأثر: فإنَّه روي أن النَّبي ﷺ: ﴿ وَفَعَ نَخِيلَ خَيْنَرَ مُعَامَلَةٌ بِالنَّصْفِ، وكانت الشركة في الفرع لا في الأصل وهو النَّخيل.

وأمّا التعامل [فإن الناس](١٦) تعاملوا المعاملة على(٧٧) أن يكون الأصل لصاحب الأصل والفرع بينهما؛ وإذا جاز هذا بالأثر والتعامل جاز في المرارعة استحساناً بخلاف الوجه الرابع؛ لأنَّ الأثر لم يجوِّز أن يكون الأصل لغير صاحب الأصل، وليس للناس فيه تعامل.

والوجه الخامس: وهو ما إذا شرطا أن يكون الفرع بينهما وسكتا عن الأصل جاز، والأصل لمن كان البذر والغرس من جهته؛ لأنَّ الأصل والفرع ملك صاحب البدَّر والغرس وما يستحق عليه يستحق (٨) بالشرط فما لم يشترط لغيره بقي على ملكه.

والوجه السَّادس: وهو ما إذا شرطا أن يكون الأصل بينهما نصفين والفرع لأحدهما لم يجز في المزارعة والمعاملة جميعاً؛ لأنّ هذا شرط يقطع الشركة فيما هو المقصود من العقد وهو الفرع.

⁽١) - في فقاة الأمر. (a) في اجه: لم تجر المرازعة.

⁽٢) في الله. ساقطة. (١) - تَيْ ١٩٠٠ ساتلك.

⁽٣) مي (أ) وفجه: سائطة، رمي ني (٥) (٧) أبي الجاء ساقطة. (٤) مَن لده: سائطة. (A) أنَّى اجدا اساتطة.

ولو دفع إلى رحل أرضاً مرارعة يزرعها يبذره على أنه (١) إن زرعها(٢) مي عرة (٢) جمادي الأولى فله الثلث، وإن أخرها إلى غرة(١) حمادي الأخرة فله الزبع الأول جائز والثاني فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: الشَّرطان جائزان كما في الإجارة؛ لأنَّ المزارعة تنعقد إجارة ابتداء وتتم شركة [انتهاء](٥) فما جاز في الإجارة عندهم جاز في المزارعة بطريق الأولى، وما اختلفوا في حرازه في الإجارة يختلفون في جوازه في المزارعة، وقد اتفقوا على جواز الشَّرط الأول في الإحارة واختلفوا في جواز الشُّرط النَّاني فكذا في المزارعة لو كان يرى أبو حنيفة رحمه الله تعالى: جواز المزارعة فكذلك إذا كان البذر من قبل رب الأرض.

ولو قال: ما زرعت منها في جمادي الأولى فلك النّصف، وما زرعت منها في جمادي الآخرة فلك الثلث لم يجز شيء منه في قولهم جميعاً، سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل ربّ الأرض؛ لأنّ (١) مثل هذا لا يحوز في الإجارة عدهم جميعاً. فإنه لو قال للخياط: ما خطت من هذا الثوب اليوم فعليّ حساب درهم، وما خطت منه(٧) غداً نعلى حساب تصف درهم فسد الشرطان جميعاً؛ لأنَّه لا(٨) يدري قدر ما يخيط منه اليوم وقدر ما يخيط منه غداً، فكذا في المزارعة.

ولو قال: إن زرعتها بدالية فلك النّصف وإن زرعتها بماء فيح فلك النّلث جاز؛ لأنّه عقد المزارعة على عملين ببدلين معلومين وخير العامل فيه ولم يشترط أحدهما في الأخر ومثل هذا جائز في الإجارة وهو الرومية والفارسية ففي المزارعة أولى.

ولو قال: ما زرعت منها بدالية فلك النّصف وما زرعت منها [بماء](١) فيح فلك الثّلث لم يجز؛ لأنَّ كلمة [من](١٠) للتبعيض والبعض الذي يزرعه بدلو لا يدري من البعض الذي يزرعه فيحاً، وجهالة محل العمل توجب فساد الإجارة فكذا في(١١) المزارعة. ولو قال: لك في السّنة الأولى الثلث، وفي [السّنة](١٢) الثانية الرّبع، وفي الثالثة: الحمس، أو أجر مائة درهم جار ذلك كله؛ لأنَّ مثل [هذا](١٣) يجوز في الإجارة المحضة حتى لو أجّر أرضاً بدراهم أو دنانير على أن يكون أجر (١٤) السّنة الأولى مائة، وأجر (١٥) السّنة الثانية خمسين وأجر(١٦) السُّنة الثَّالثة خمساً وعشرين جاز، فكذا هنا.

(٩) في الأع: ساقطة،	(١) في الدا: ساقطة.
(١٠) في الله: ساقطة،	(٢) في اجدا: على أن زرعها،
(١١) في الله: ساقطة،	(٢) في احدا والدا: عشرة،
(١٢) في الله: ساقطة،	(٤) في احدا: عشرة.
(١٣) في الله: ساقطة	(۵) في احدا: عشرة.
(١٤) في الله: ساقطة	(١) في اجدا. ساقطة.
(۱۵) في فحدا، وآخر. (١٦) في فجدا، وآخر،	(٧) في اجدا. سائطة (٧) في احدا والدا: سائطة. (٨) في احدا: ما

ولو اشترط المزارع على رب الأرض كري الأنهار وإصلاح مسنانها حتى يأتيها الشرب جاز ذلك من أيهما كان، كان البذر؛ لأنه شرط في المزارعة ما تقتضيه المزارعة كن لو استأجر داراً على أن يكون إصلاح الميازيب (٢) على رب الذار حاز، ولو اشترط كري الأنهار على المزارع لا يجوز؛ لأنه شرط في المزارعة ما لا تقتضيه المزارعة؛ لأن المزارعة تقتضي كري الأنهار وإصلاح المسناة على باب لأرص؛ لأنه مؤاجر الأرص ببعص الخارج فيكون الإصلاح عليه كإصلاح الميازيب (٢) على رب الذار (٤).

ولو اشترط الكراب والثنيان على دب الأرص والبذر من قبل المزارع لا يجوز فإن كان البذر من قبل رب الأرض يجوز أن الأرض بمفى من قبل رب الأرض يجوز أن الأولى: صار كأن المزارع استأجر رب الأرض بمفى الخارج واستثجار الأرض ببعض الخارج يجوز أما استئجار رب الأرض ببعص الخارج لا يجور وفي الوجه الثاني: كأن رب الأرض استأجر المزارع ببعص الحارج واستثجار المزارع معفى الخارج لبعض أعمال المزارعة دون البعض يحوز عنم إنما تجوز هذه المزارعة إدا بين الكراب والثنيان [ووقتا] (١) وتناً معلوماً وقت المزارعة أما إذا (١)

ولو شرط أحدهما على صاحبه على (^) أن يسرقها إن كان البذر من قبل المزارع لا يحرز سواء شرط على المزارع أو على رب الأرض؛ لأن منفعة السّرقين ممّا تبقى إلى العام الثالي (٩) فكان شرطاً لا يقتضيه العقد، وأمّا إذا شرط على رب الأرض؛ لأنّ المزارع اشترى السّرقين من رب الأرض واستأجر رب الأرض ليلقي السّرقين وذلك فاسد، وإن كان البذر من قبل رب الأرض قإن شرط خلى المرارع لم يجر؛ لأنّه شرط على المزارع ما تبقى منفعة بعد انقضاء مدة الزّراعة (١٠) وإن شرط على رب الأرض جاز؛ لأنّه ليس تحته إلا إضافة المزارعة إلى ما بعد إلقاء السّرقين، وذلك جائز إذا بيّن لإلقاء السّرقين وقتاً معلوماً. هذا إذا شرط أحدهما لصاحبه (١١) أن يسرقن الأرض من عنده. أمّا إذا شرط أحدهما (١١) على الأرض من منده. أمّا إذا شرط أحدهما أنا على الأرض من سرقين ربّ الأرض كما هو المعروف في الادماء على الأخر إلقاء السّرقين في الأرض من عمل المزارعة؛ لأنّه مما يزيد في الخارج فكان بغضيه العقد فإنّ إلى العام المناني عين السّرقين وذلك ملك رب الأرض، وإن شرط على رب الأرض، وإن شرط على رب الأرض إن كان البذر من جهة المزارع لا يجوز، وإن كان من جهة رب الأرض يحوذ، ويكون الجواب فيه كالجواب في الكراب.

 ⁽١) في الجاء و(١٥) يأتيه. (٢) في الجاء: المزاريب، (٣) في ١٤٥١: المواريب

 ⁽³⁾ في اجاء: الأنه مؤاجر. . . ربّ الذّار : ساقطة ، وهي ادا: الأرض ، بدل كلمة اللّذار الموحودة الله الخر السفط الواقع في اجاء.

 ⁽٥) هي اجما وادا: جاز. (٦) في اأه واده: ساقطة. (٧) في اجما: ساقطة.

⁽A) في اجه: ساقطة . (٩) في اجه: القابل . (١٠) في اجه واده: المزارعة،

⁽١١) في اجا وادا: على صاحبه، (١٢) في اجه: ساقطة.

⁽١٢) في اجا وادا؛ كالكراب.

ولو شرط رب الأرض عليه (١) على أن لا يسرقنها كان له أن لا يسرقنها؛ لأذ هذا شرط لا يقتضيه العقد وليس لأحد العاقدين فيه منفعة بل فيه مصرة فلا نفسد.

إذا شرط في المزارعة الدولاب والدّالية والدّواب(٢) التي هي آلة السّقي من غير الشراط الذابة فهو بمنزلة اشتراط البقر؛ لأنّ هذا آلة السّقي، والسّقي على المزارع كالبقر آلة الرّارعة و لزراعة على المزارع، واشتراط البقر على المزارع جائز من أبهما كال البدر واشتراطه على رب الأرض إن كان البذر من قبله جاز وإن كان البذر من قبل المزارع لم يجز فكذا هنا وإذا شرط الدَّابة التي يسقي بها على أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الشتراط البقر، وإذا شرط علف الدَّابة مع الدَّابة (٢) جاز متى [جار](١) شرط الدَّابة؛ لأنَّه شرط بغنضيه العقد؛ لأنَّ علف الدَّابة يكون على صاحب الدَّابة، وإذا شرط الدَّابة على أعلَّهما والعلف على الآخر فسدت المزارعة؛ لآنه شوط في المزارعة ما لا تقتصيه المزارعة [فإن المزارعة تقتضي علف الدّابة على صاحبها فهذا شرط لا تقتضيه المزارعة](٥٠ ولأحدهما فيه منفعة فأوجب فساد المزارعة.

أهل قرية معاملتهم أنَّ الحصاد والدِّياس على المزارعين من غير شرط فلو شرطوا ذلك لا تفسد مزارعتهم؛ لأنَّ هذا من تمام عملهم. والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني

فيما يضمن المزارع وفيما لا يضمن الخ

مزارع ترك السقي عمداً حتى يبس الزّرع يضمن قيمته وقت ما ترك إن كان للزرع قيمة بي دلك الوقت؛ لأنَّ حفظ الزرع واجب عليه والسَّقي من جملة الحفظ والإصلاح مهو بقصده (١) تعمد إتلاف مال مشترك (١) بينه وبين صاحبه فيضمن نصيب صاحبه وإن لم يكن له قيمة في ذلك الوقت تقوَّم الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمَّنه فضل ما بينهما.

رجل زرع أرضه بُرّاً فجاء رجل وزرع عليه شعيراً إن رضي صاحب الحنطة أن يضمنه في الحال قيمة الحنطة مبذوراً فله ذلك؛ لآنه استهلكه بالخلط وإن شاء تركه حتى بنت فإذا نَبِتُ أَخَذُه بِقَلْعِه (٨) وإن شاء أبرأه على الضمان. فإذا أدرك وحصد فهو بينهما على قدر نصيبهما؛ لأنَّه متفرع عن أصلين مملوكين لهما. فإن سقاه رب الأرض حتى نبت بسقيه ظَلَّ فعليه قيمة شعيره مبذوراً؛ لأنّ رب الأرض استهلكه بالسَّقي فهو ضامن والخارج له.

⁽ا م اجه: عليها. (a) في دأه: ساقطة

⁽١) ني ددا: يتمد. في اجمة. الدُّوار.

⁽م) في اجدا: مع الدّانة: سالطة. (٧) في دجه وادا: ما أشرك.

⁽ا) في الله: ساتعلة. (٨) في وجيء بعلته.

ولو دفع أرضه مزارعة وجعل البذر والبقر عليه على أن يحفظه ويحصده ويجمع ذلك على أن الأ ما خرح منها فهو بينهما نصفان.

ولو تغافل (٢) المزارع في حصاده إذا أدرك حتى هلك فالمزارع صامن لما هلك؛ لأن لما قبل المزارعة بهذا الشرط فقد وجب عليه تحصيل ذلك الشرط فإذا لم يفعل صار مميماً فجب الضمان.

والمزارعة بشرط الحصاد جائزة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وكان محمد بن سلمة ونصير بن يحيى رحمهما الله تعالى يجيزان المزارعة بشرط الحصاد، وبه أخذ العقبه أبو اللبث رحمه الله تعالى، وقد ذكرنا قبل هذا (٢٠).

ولو أخر المزارع تأخيراً يفعل الناس مثله وظهر من ذلك آفة فلا ضمان عليه، ولو أخر بمثل ما⁽¹⁾ لا يفعله الناس فهلك فعليه الضمان وقد^(ه) ذكرنا في الإحارات من هذا الكتاب إذا قال رب الأرض للأكار: أخرج هذه الحنطة إلى الصّحراء فإنّه رطب حتى لا يفسد أر الجورق أو الجوز فتغافل ولم يفعل حتى قسد إن كان ذلك من عمله مشروطاً وقبل ذلك ففيما له مثل ضمن مثله، وفيما لا مثل له ضمن قيمته لما ذكرنا.

رجل دفع إلى رجل أشجاراً معلومة معاملة ليقوم عليها وفيها من الأشجار ما لا يشذه، ويستره لئلا⁽¹⁾ يصيبه البرد ويفسد فلم يشده العامل حتى أفسده البرد فهو ضاعن؛ لأنه سبب للتلف.

رجل دفع كرماً [له] (٧) معاملة فلما أثمر الكرم كان الدّافع وأهله يدخلون ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يفعله (٨) إلا قليلاً فإن كان ذلك بغير إذن الدّافع فلا ضمان عليه، والضمان على اللّين أكلوا؛ لأنه لم يوجد منه صنع وإن كان ذلك بإذنه [ضمن] (١) وهو ممن تجب نفقته فهو ضامن نصيب العامل وصار كأنه قبض ودفع إليهم، وإن لم يكونوا ممن تجب نفقته فلا ضمان عليه وصار كمن دلّ إنساناً على استهلاك مال الغير فاستهلك لا ضمان عليه كذا هنا.

ولو ذرع المزارع أيضاً (١١) ونبت ولم يدرك ثم استحقت فالمزارع بالخياد إن الماء] (١٢) ضمن الذي دفع إليه قيمة نصف الزرع نابتاً وإن شاء قلع بصفه إذا أمره المستحق بالقلع ولا يترك إلى وقت الإدراك، ثم المزارع بالخيار إن شاء رضي (١٣) بنصف المقلوع وإن شاء رد المقلوع على الذافع وضمنه [قيمته] (١٤) نابتاً؛ لأنّ هذا مستأجر الأرض فلو

 ⁽۱) في قجة وقدة: ساقطة.
 (٨) في قجة وقدة: لا يلخله.

 ⁽٢) عن قدا: تعامل، ولعده تصحيف.
 (٩) في قجه: سائطة.

⁽٣) في اجا: سائطة. (١٠) في دجه: يكن،

 ⁽٤) في اجاء وادا: ما: سائطة.
 (١١) في اجاء: سائطة.

 ⁽٥) في اجدا وادا سامطة.
 (١٢) في اجدا وادا سامطة.
 (١٢) في اجدا صمح.

 ⁽٦٢) عي احدة وادة ساقطة.
 (١٤) غي العدة ساقطة.
 (١٤) غي العدة ساقطة.

زعه قبل الحصاد، يكون له الخيار، كما لو استأجر الأرض بدراهم فررعها ثم استحق وقع الزرع كان المستأجر بالخيار وإن استحقت مكروبة قبل الررع فلا شيء عليه، لأنَّ المرارع له مجرد عمل ومجرد العمل لا يتقوم إلا بالعقد أو بشبهة العقد ولم يرد على عمله المراق عني سبب عني منفعة الأرض ولو كان تخيلاً فأقام العامل عليها وسقاها عند [النَّماء](أ) إنَّما العامل عليها وسقاها وحفظها ولم تخرج شيئاً حتى استحقت لم يكن له شيء؛ لأنَّ في المزارعة لو استحقت الأرض بعد العمل قبل الزراعة لم يكن للمزارع شيء فكذًا هنا.

ولو أخرجت طلعها أو بسرها رجع العامل بأجر مثله على الذي دفع إليه معاملة؛ لأن الأجرةُ كَانت عيناً وقت العقد اعتباراً؛ لأنها صارت عيناً في الانتهاء؛ والتعيين في الانتهاء كالتعين في الابتداء، والأجرة متى كانت عيـاً واستحقت وجب الرّجرع بقيمة المنافع.

وكذلك لو دفع إليه زرعاً بقلاً مزارعة، فقام عليه حتى انعقد حبه ثم استحقت إنّه يتحبر بن أن يأخذ نصف المقلوع وبين أن يرد المقلوع ويرجع على رب الأرض بأجر مثل عمله.

وكذلك لو دفع إليه (٢٦) الأرض مزارعة والبذر من قبل ربّ الأرض فزرعها ونست الزرع ثم التحقت مثل أن يستحصد فاختار المرارع [رد](١٤) المقلوع يرجع بأجر مثل عمله. وقال الفقيه أو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى: إنَّه يرجع بقيمة حصته من الزَّرع نابتاً، هو يقول: إن الأجرة لم تكن عيناً وقت العقد فإذا رد الأجر بالعيب وهو المقلوع وجب الرّحوع بقيمة الأجر لابقيمة المنافع بحلاف المعاملة؛ لأنَّ الأجرة كانت عيناً وقت العَقد اعتباراً؛ لأنَّ ما يتولد منه الأجر وهو النَّخيل معيِّن (٥) فكان تعيين محل الأجر كتعيين الأجر اعتباراً. أما هنا لم يتعين معل الأجر وهو البذر ولو عبن لم يصح التعيين حتى كان لرب الأرض أن يعطيه حنطة أخرى.

رجه ظاهر الرّواية: أنَّ الأجر إن⁽¹⁾ لم يكن معيناً وقت العقد، فقد تعين من بعد، والتعيين في الانتهاء كالتعيين في الابتداء. أمّا (٧) في مسألة المعاملة فالأجرة متى كانت عياً واستحقت وجب الرجوع بقيمة المنافع.

وأمَّا فيما بيراً عن ضمان نقصان الأرض وفيما لا يبرأ:

رجل زرع أرض رجل بغير إذنه ونقصت الأرض ثم زال النقصان؛ إن زال قبل الرَّدُّ ثمِّ ردٍّ برىء عن الضّمان؛ لأنّه ردّ كما قبض، وإن زال (٨) بعدماً رد [لا يبرأ](١). قال الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى: بعض العلماء قالوا: بأنه يبرأ كمن (١٠) باع عبدأ فوحد المشتري به عيباً قرال العبب قبل القبض أو بعده يبرأ واتقطعت الخصومة بينهما، وكذا لو اشترى جاربة وقبضها ثم وجد في إحدى عينيها بياضاً، فصالح الباتع ثم زال البياض فعلى المشتري رد ما قبض.

⁽٦) في فجا: سائطة. ني ^(أ): سا**نطة،** رهي ني اجـا رادا،

 ⁽٧) في احيا: كما.
 (٨) في احيا وادا: كان. في أجرا وقدا: سائطة.

في أجرا وقدا: ساقطة. (٩) في واء: ساقطة، (١٠) في وجدا: لكن، مَي وأو: ساقطة.

في اجرا وادة) متعيَّن.

وأمًا فيما(١) تسقط أجرة الأرض هن المستأجر وفيما لا تسقط:

رحل استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء لسقيها فيبس الزّرع فالمسألة علم وجهين: إمَّا أن استأجرها بشربها، أو بغير شربها.

ففي الوجه الأول· سقط عنه الأجر لفوات التمكن من الانتماع.

وفي الوجه الثاني: إن انقطع ماء الزّرع على وحه لا يرحي(٢) فله الخيار. فإن القط [منه](٣) قلبلاً قليلاً ويرجى منه السُّقي فالأجر عليه واجب، ولو لم ينقطع الماء(١) لكن سال الماء عليها حتى لا تنهيأ له الزراعة، فلا أجر عليه؛ لأنَّه عجز عن الانتفاع به وصار كما إر: غصبه غاصب.

وأتا فيما يكون للمزارع أجر عمله وفيما لا يكون:

ولو مخرها(٥) المزارع ثم نقصت المزارعة فإن كان البذر من [قبل](١) المزارع فلا شيء له (٧٠) على رب الأرض؛ لأنه مخر (٨٠ لنفسه وإن كان [البدر](٩٠ من قبل ربّ الأرض فله على رب الأرض أجر مثله؛ لأنه أجير عمل له بحكم إجارة فاسدة؛ لأنّه لا حق له في الخارج في هذه الحالة.

وأمّا فيما للمزارع أن يزرع ثانياً قبل هلاك بعض الزرع وفيما ليس له ذلك إلى آخره:

رجل دفع أرضه إلى رجل ليتخذ فيها مقطنة (١٠) ففعل وأكلها الجراد وبقي بها(١١) شيء فيقول: الآكار إن انخذ فيها شيئاً من الذَّرة إلى وقت خروج الأرض من القطن وأبى صاحب الأرض [من](١٢٦ ذلك إن اتخذها مزارعة ليزرعها(١٣٦ نوعاً من الررع، فليس له أن يتخذ بها^{(١٢٥} نوعاً آخر، وإن أخذها إجارة كان له ذلك، وكذلك إن(١٥٠ دهب القطنة كلها فأراد أن يزرع شبُّ آخر؛ لأنَّ الأرض ربَّما تتحمل هذا ولا تتحمل ذلك، فلهذا قيده بموع زرع(١٦٠).

وأمَّا فيما يجب على المزارع والمعامل، وفيما يجب على رب الأرض:

إذا دفع كرمه معاملة فالقصب (١٧) على رب [الكرم](١١) والعمل يصير فارغاً على لعامل في عرفنا معلى هذا في الإجارة الطويلة فوارع الكرم على من؟ فهو(١٩) على التمصيل: إن باع أصول العنب كما هو أحد الطريقين فهو على المستأجر، وإن دفع معاملة

⁽١) في الجناز سائطة. (٢) في اجـة وادا: لا يرى. (٣) في اأه: سائطة

⁽٤) في (١٤: العال، واستبدلناها بما في (حـ)، (٥) - في النواء , محرف

⁽٦) في الله: ساقطة... (Y) في أجاء وأدا: سائطة، (٨) في أجا: محر

⁽٩) في ال واجه: سائطة، رهي في الدا

⁽١٠) في اجـا واده: مقطة، رني أأا "مقطفه، ولعل الأول أصح، لأنّ الممصود أن يتخدها لرراعة القطر

⁽١١) في فجه زلاه: لها. أ(١٢) في اأا∷ ساقطة. (١٣) في الجاة واداء. ليروع عبها- (18) هي اجدا وادا: فيها. (10) في اجدا وادا: إذا.
 (١٤) هي اجدا وادا: القصب. وفي اأه: القصة وهو تصحيف. (١٦) في فجيه. ساقطة،

⁽١٨) في أأه: ساقطة، وفي أجه قودًا: الكرم، وأثبتنا ما في أجر، وقد،

⁽١٩) في اجما وادا: ساقطة، وأشار إليه بالضمير في فوارعة.

كما هو أحد الطريقين فالقصب [على](١) الآحر والعمل على المستأخر. وقد ذكر هذه الجملة في كتاب لإحارات.

الفصل الثالث

في اختلاف المزارع مع رب الأرض في الزرع وغيره، وفي اختلاف الغارس في الشجر مع غيره إلى آخره

مزارع زرع أرضاً لرجل فلما حصد. قال رب الأرض كنت أجبري وزرعته ببلري [وقال المزارع. لا بل كنت أكاراً لك وزرعته ببذري](٢). فالقول: قول المرارع، لأذَّ رب لأرض صدّقه في أنّ المزارع هو والزّرع في يده.

رحل دفع إلى رجل أرضاً ليغرسها كرماً، ودفع إليه التَّالَّة فغرسها وأدرك الكرم فقال المدنوع إليه: سرقت مني الثالة التي دمعتها إليّ وإنما (٢٠) غرستها من ثالة عندي مانا أقلعها وكذبه صاحب الأرض، وأراد أُخذ الكرم (أنَّ): فالقول: قوله في أنَّ التلة سوقت منه (أنَّ الأله أمينَ [في دلك](١) ولا يصدق في قوله: عرستُ من تالة عندي؛ لأنه يدعى ذلك والآخر ينكر(١).

ولو اختلف رب الأرض والمزارع في الثلث والنصف قبل الرّراعة تحالفا وترادًا؛ لأنهما ختلفًا في بدل عقد يقال ويفسخ والمعقود عليه قائم فيتحالفان، وإن ثم يكن هذا العقد لازماً من أحد الجانبين ويبدأ بيمين من لم يكن البذر من قبله؛ لأنَّ من لم يكن البذر من قبله [أشبه السكرين؛ لأنَّه إذا ترك لا يترك، وهذا هو أحد المنكرين، ومن كان البذر من قبله] (١٠٠ إدا ترك، ترك وهذا أحد المدعيين فكان البداية بيمين من كان(٩) أشبه بالمنكرين أولى، ومن قامت له شِّة قبلت؛ لأنَّه أثبت ما ادَّعاه بالبيِّنة وصار البدل معلوماً فبطل التحالف.

ولو زِرع رجل أرض رجل يبذره ولم تخرج شيئًا، ثم قال: شرطت لك النّصف، فلم نخرج شيئاً فلا شيء لك(١٠)، وقال رب الأرض: شرطت لي عشرين قفيزاً فلي مثل أجر الأرض وقامت لهما بيّنة فإنّه يؤخذ ببيّنة المزارع، واختلف المشايخ فيه منهم من قال: في المسألة: روايتان، ومنهم من قال: فيها (١١١) رواية واحدة، وقد ذكرنا هذا في المضاربة، ولو(١٢) لم يررع حتى اختلفا كان القول: قول الذي (١٢) يدعي الفساد وهو عشرون ففيرأ؛ لأنَّ المزارع يدَّعي مزارعة جائزة ورب الأرض يدعي إجارة فاسدة، فكان هذا اختلافاً في

 (A) في فجها: إذا ترك . . . من كان اساقطة (۱) اي: القصب، كما هو في (جـ، و(د). (٩) في واء: ساتطة. (٢) في اله: سانطة . (١٠) مي لجا: له. (٢) في اجرة وفادة : وأنا. (١١) في اجا: منه، (١) في اجا: الأرض. (١٢) من فجا: ساقطة في أجرة وقادة : مثي . (۱۲) می فجا، من،

⁽۱) في فأد: ساتطة. (۲) في لجا: منكر،

يوع العقد، والاختلاف منى وقع في نوع العقد تعتبر الدَّعوى والإنكار، ويجعل القوالان فول المنكر والمنكر هنا من يدعي الفساد؛ الأنه(٢) ينكر الملك في صفعة الأرض؛ وابت بيُّنة من يدعي الجواز؛ لأنَّ بيُّنته أكثر إثبانًا؛ لأنَّها تثبت أصل العقد وجوازه وبيَّنة الأخر وإر كانت تثبت ^(ج) أصل العقد لا تثبت الجواز.

ولو ررعها فأخرجت زرعها(٤) فاذعى صاحب البذر أنه شرط لصاحبه النصف وزياده عشرة أقفرة، فالقول. قول الذي يدعي النّصف؛ لأنّهما اتفقا على العقد واتعقا على شريز النصف وأنَّه كافي لصحة (٥) المرارعة واتفاقهما على النَّصف وأنَّه كاف لصحة (١) المزارعة اتفاق منهما على المزارعة إلاّ أن صاحب البذر بدعواه أنّه شرط له زيادة عشرة أقفرة يدّع شرطاً زائداً [وآنه]^(٧) يوجب فساد العقد والأصل أنهما إذا انَفقا على عقد واحد واختلفا في الحواز والفساد وإدعى أحدهما شرطأ رائداً يوجب الفساد وأنكر الآخر يكون القول قول مُن يدعى الحواز كما في البيع إدا ادعى أحدهما أنه شرط له أجلاً مجهولاً أو خياراً محهولاً وأنكم الآخر كان القول قول المنكر كذا هنا والبيّنة بيّنة من يدعى النّصف وزيادة عشرة أقفزة؛ لأنَّ بيَّنته أكثر إثباتاً لانَّهما استويا في إثبات النَّصف الذي هو شوط الجواز وتفردت بيُّنته بإثبات زيادة عشرة أقفزة وصار هذا كالمضارب ورب المال إذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول من ينكر زيادة عشرة دراهم على النّصف والبيّنة بيّنة من يدعى زيادة عشرة دراهم على النصف.

ولو ادّعي صاحب البذر النصف إلا خمسة أقفزة لصاحبه وادّعي صاحبه النصف فالقول قول صاحب البلر والبيّنة بيّنة من يدعى الجواز؛ لأنّهما اختلفا في نوع العقد لأنّهما ما اتفقا على ما يكفى لصحة المزارعة؛ لأنّ أحدهما ادعى النّصف والآخر أقر له ببعص النصف لأن الاستثناء تكلم بما وراء المستثنى قصار مقرأ ببعض النصف وآنه لا يكفي لصحة المزارعة فلم يتفقا على ما(٨) يكفى لصحة المزارعة فلم يتفقا على نوع العقد فكان هذا اختلافاً في نوع العقد ادعى أحدهما مزارعة والآخر ادّعي(١) إجارة فاسدة فلا تجعل القول قول من يدعي الجواز بل تعتبر الذعوى والإنكار، والمبكر من يدعى فساد العقد فيكود القول قوله، ولبيَّنة بيِّنة الآخر. هذا إذا أخرجت الأرض زرعاً.

ولو لم تخرج الأرض شيئاً وادعى أحدهما النصف وزيادة عشرة أقفزة. وادعى الآخر النَّصف وقامت لهما بيِّنة فالبيِّنة بيِّنة من يدعى الأكثر؛ لأنَّ بيِّنته أكثر إثباتاً؛ لانَّهما استويا في إنبات شرط الجواز؛ وهو شرط النّصف، وتفردت بيّنته بإثبات عشرة أقفزة.

⁽۱) - قى قىچە: بۇلەر (۲) في اجدا، ساقطة،

⁽٣) في اجه: ينته.

 ⁽¹⁾ في الجداد بينته.
 (2) في الجداد بينته.
 (3) في الجداد كاف في صحة، ولما البنتا الأول (4) في الجداد تصحيف ولما البنتا الأول (5) في مدمة، ولما البنتا الأول (5) في مدمة عدمة المداهد ال

⁽¹⁾ في فجه وقده: كاف لصحة، وفي فأه: كان في صحة. والمشت الأول. (٨) أَنَّى تجه؛ سأَتُعَلَّق، أَنْ (٩) عِي تَجِه؛ ساقعلة، (٧) - في داء: ساتطة.

ولو قامت لهما بيّنة واحدة(١) وأحدهما بدعي النّصف إلا عشرة أتعزة فالبيّنة بيّنة من بدعي عواز المزارعة؛ لأنَّ هذه المسألة بمنزلة ما لو ادَّعي أحدهما النَّصف والآخر عشرين قفيزاً لما بجور نلما من قبل، وفي تلك المسألة: لو قامت البيّنة كانت البيّنة بيّنة من بدعي جوار المزارعة.

ولو اختلفا قبل الزرع، فقال رب الأرض والبذر: شرطت لك النصف، وقال المرارع: شرطت لي النصف وزيادة عشرة أقفزة فالقول: قول رب الأرض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس من أجاز المزارعة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: القول قول المزارع، وإن اختلفا كذلك بعد الرّراعة (٢)، فالقول: قول صاحب الأرض الذي هو صاحب البذر والمدعي للحواز عندهم جميعاً. أبو حنيفة رحمه الله تعالى: سوى بين الحالين، الأنهما في الحالين اتفقا على ما يكفي لصحة المزارعة وادعى أحدما شرطاً زائداً يوجب فساد العقد، وأمكر الآخر، فيكون القول: قول المنكر، وأبو يوسف رحمه الله تعالى: قرق بين الحالين. ووجه الفرق: أنَّ المزارع الذي لا بذر من قبله يدعى هذه الزيادة بدلاً لعمله فهذا بائع ادعى زيادة في بدل المعقود عليه فإن كان المعقود عليه مقبوضاً في يد (٢٢) المشتري وقد هلك في بده، فالقول: قول المشتري، وإن كان غير مقبوض للمشتري كان القول: قول البائع؛ لأنّه ينكر تسليم المعقود عليه بما أدعى من البدل بان قامت لهما بيّنة أخذ ببيّنة المزارع في قولهم جميعاً؛ لأنّها^(٤) أكثر إثباتاً لما قلنا من قبل.

ولو قال المزارع: شرطت لي النصف إلا عشرة أقفزة فالقول: قول وب الأرض الذي هو رب البدر في قولهم. فرق بين هذه المسألة وبينما إذا ادّعى أقفزة معلومة بأن اذعى عشرين قفيزاً في هذه الصورة وهو ما قبل الزراعة والبذر من قبل رب الأرض حبث كان النَّور: قول المزارع، والفرق: أنَّ في ثلث المسألة: الكلام سهما خرج مخرج الدَّعوى والإنكار؛ لأنَّ مدعي النَّصف لم يقر لصاحبه بما ادعى؛ لأنَّه أقر له بالنَّصف وربَّما يكون النصف أقل من (٥) عشرين ففيزاً، ولمّا خرج الكلام مخرج الدّعوى والإنكار كان القول قول من (١) يدعى القساد؛ لأنّه هو المنكر،

وأمّا ها هنا الكلام لم يخرج مخرح الدّعوى والإنكار؛ لأنّ مدّعي الفساد ادعى النصف إلا عشرة ومدعى النّصف أقرّ له بما ادعاه وريادة، فكان في إنكاره الزيادة متعنتاً قاصداً لفساد العقد فلم يلتفت إلى إنكاره وإن قامت لهما بيَّة قبلت بيِّنة رب الأرض أيضاً ؟ لأَنْ بَيْنَهُ أَكْثَرُ إِثَنَانًا؛ لأَنَّهَا نَثْبِت جَوَازَ الْعَقَدُ وَرِيَادَةُ بِنَفْيِهَا (٧) بَيْنَةُ الآخر، فكان الفول: قوله لمعنى، والبيّنة بيّنته لمعنى آخر، فلو قال رب الأرض والبذر: شرطت لك النّصف وعشره أفراه، وقال المزارع: النّصف، فالقول: قول المزارع في قولهم، فأبو حنيفة: سوّى

⁽٥) عن فجلة: ساقطة. (۱) في فجاء: ساقطة.

⁽١) في فجيه: سائطة. (١) في اجرا: الزرع. (٧) مي (جا): ثلث

 ⁽۲) في الجدة: في يد: ساقطة.
 (۱) في اجدة الأنهما.

سنهما(١) إذا كان مدعى النصف رب الأرص الذي هو ربّ البذر وبينما(١) إذ كال هم المزارع حيث جعل القول: قول من يدعي الجواز. وهما رحمهما الله تعالى: فرقا، وجملو القول: قول مدعى النّصف إذا كان مدّعي النّصف هو المزارع. والغرق: أنّ مدعى النّصف إذا كان هو المزارع كانا متفقين على عقد واحد واختلفا في الجواز والفساد ادعى صاحب البذر القساد؛ لأنه ليس [يدعي هذه الزيادة لنفسه ليكون مدعياً الزيادة في بدل العقد بقي مدعياً شرطاً][" فاسداً والآخر ينكر، فيكون (٤) القول: قوله فأمّا إذا كان مدعى النّصف رلّ الأرض فالمزارع [يدّعي](٥) الرّيادة في بدل العقد والمعقود عنيه قائم فيكون القول فولي والبيِّنة بيُّنة ربُّ الأرضُ؛ لأنَّ بيِّنته أكثر إثباتاً؛ لأنَّهما استوبا في إثبات النَّصف الذي مُ شرط الجواز، وتفرّدت بيّنته بإثبات زيادة (٢) عشرة أقفزة فكان هذا كالمضاربة (٧) إذا اختلف على هذا الوجه وأقاما جميعاً البيّنة كانت البيّنة بيّنة من يدعى زيادة عشرة دراهم، ولو قال: رب الأرض شرطت لك النصف إلا عشرة أقفزة فالقول: قول رب الأرض (^) الذي هو رب البدر؛ لأنَّ الكاثرم هنا خرج مخرج الدَّعوى والإنكار؛ لأنَّ صاحب الأرض الذي هو صاحب البذر لم يقر للمزارع بما يدعى وزيادة، فكان القول: قول المنكر وربّ الأرض هو المنكر [الآنه] (٢٠) ينكر الزيادة وهو زيادة عشرة أقفزة والبيّنة بيّنة المزارع؛ الأنّها أكثر إثباتاً؛ لأنَّها تَثِبَ زِيادة عشرة أَنفزة فكانت بيِّنته أُولي، [هذا كله قبل العمل.

ولو مات المزارع أو رب الأرض أو كلاهما](١٠٠). واختلفوا في نصيب(١٠١ المزارع(١٠٠) في قلته وكثرته فإن علم أنّ البذر كان من قبل أحدهما بعينه فالقول: قوله فيما شرط له أو ورثته إن كان ميتاً، وعلى الآخر البيّنة؛ لأنّ من كان من قبله البذر مستأجر، ومن لا بذر من قبله مؤاجر، والمستأجر [مع](١٣) المؤاجر [متى](١٤) اختلفا بعد القصاه المدة في مقدار الأجر(١٠٠)، كان القول: قول المستأجر والبيُّنة بيِّنة المؤاجر، فكذا هنا، وإله لم يعلم؛ كان القول: قول المزارع إن كان حياً وورثته إن كان ميتاً أن البذر كان من قبله؛ لأنَّ المرارع ذو اليد [والقول: قولُ ذي اليد](١٧) والبيَّنة بيَّنة الخارج.

وأمّا فيما لأحد الشريكين أن يزرع الأرض المشتركة أو يدفعها مزارعة بإذن صاحبه أو بغير إذن صاحبه إلى آخره:

أرض بين شريكين مات أحدهما للشريك أن يزرع نصف الأرض؛ لأنّ نصفه ملكه إلاّ

⁽٢) في فجه وقدة: وبينما، وفي فأة: وبينهما، والعثبت الأولى. (۱) - في اجه: بينما.

⁽٣) في (أه: سائطة. (٤) - في اجه واده: سائطة.

⁽٥) - في الجنا والدًا: يدمي، وفي الحا: بُدهوى، والمشت الأول. - (٦) - في الجنا والما: ساقطة-

⁽٧) في أجاء وقدة: كالمضارب. (A) في أجاء وقدة: شرطت.... وب الأرض: ساقطة. (٩) في دجه و ده: لأنه، وفي (٩): فإنه، وألمشت الأول. (١٠) في (٩): ساقطة.

 ⁽¹¹⁾ في الجنا والله: ساقطة. "(١٢) في الجناء والله: الدرع. (١٣) في الله: ساقطة.
 (12) في الله: الأرض، والمثبت الأول.

⁽۱۲۱) في اله: ساقطة.

نَ [في](١) السُّنة الثانية يزرع ذلك النصف، وليس له أن يزرع النصف الآخر.

والو كانت أرص بين رجلين (٢) يدفعها أحدهما إلى صاحبه يررعهما بيدره على أن الخارج بينهما نصفان، فهنا ثلاث (٢) مسائل:

إحداها: أن يكون البذر من قبل المزارع.

والثانية: أن يكون البدر من قبل الدّافع.

والثالثة: أن يكون البذر من قبلهما.

أمَّا المسألة الأولى. على ثلاثة أوجه: إما أن شرطا أن الخارج بيسهما نصفان، أو شرطا(؛) [أنَّ] الثلثين للمزارع والثلث للذافع، أو شرطا على العكس.

وفي الوجه الأول: وهو ما إذا شرطا [أن](ه) الخارج [بينهما](١) نصفان فسدت المزارعة الآنا نجعل [نصيب](٧) كل واحد من الشريكين كأرض على حدة فيصير تقدير المرارعة كأن الدّافع قال للمزارع: [ازرع](٨) أرضي ببذري(١) ليكون الخارج كله لي على أن تزرع أرضك بمذرك ليكون الحارج كله لك [ولو كان كذلك فسدت المزارعة في أرض الدَّانع؛ لأنَّه أجر أرضه بجميع الخارج، وقوله: ازرع أرضك ببذرك](١٠٠ ليكون الخارج كله لتُ مشورة وليس بمزارعة، وإذا فسد هذا في الأرصين فسد في الأرض المشتركة، وإنَّما جعلنا نصيب كل واحد من الشريكين [كأرض](١١) على حدة؛ لأنَّ العامل عمل في أحد التصيبين بحكم الملك، وفي النصيب الآخر بحكم المرارعة، فاختلف حكم النصيبين فرجب اعتبار كلّ واحد من النّصيبين على الانفراد فما فسد [من] المزارعة (١٢) في أرضين فعد في هذه الأرض المشتركة وما جاز في أرضين حاز في هذه الأرض المشتركة.

وفي الوجه الثاني: وهو(١٣) ما إذا شرطا ثلثي الخارج للمزارع جارت المزارعة والحارح بينهما على ما شرطا؛ لأتنا تجعل نصيب كلّ واحد مهما كأرض على حدة قيصير تقدير المزارعة كأنَّ الدَّافع قال للمزارع: ازرع أرضي ببذرك ليكون الخارج بينا أثلاثاً: ثلثاء لي، والثلث لك على أن تزرع أرضك ببذرك على(١٤) أن يكون الخارج كله لك حتى يصبر في الحاصل(١٥٠ كل الخارج بينا أثلاثًا: ثلثاه للزارع والثلث للدَّافع، ولو كان كذلك جازت المزارعة في أرض الدَّافع؛ لأنَّه صار مؤاجراً أرضه بثلث الخارج؛ وقوله: على أن تزرع

⁽٩) في فجا رفدة. يشرك، ^(۱) في أل: ساقطة.

⁽١٠) في اله: سالطة . (١١) في اله راده: سالطة في اجا وادا: شريكين، في أجرا: ساقطة.

⁽١٢) في اجما وادا: فما فسد من المزارعة، وفي اله (1) في (أ): ساقطة. فأنسد المزارعة، وأثبتا الجملة الأولى-

 ⁽a) في (أ1: ساقطة.

⁽١٤) في دجه: ساقطة. (١٥) في دجه: من الحاصل ساقطة. في اله: ساقطة. (A) في «أ»: ساقطة .

أرضك مبذرك ليكون الحارج كله لك مشورة وليس بمزارعة. أكثر ما في المال آلها مشروطة في المزارعة لكن اشتراط المشورة في المزارعة مما لا يوجب الفساد؛ لأنه مشرط للمزارع في المزارعة ما هو ثابت له.

وفي الوجه النالث: وهو [ما]^(١) إذا شرط على العكس فسدت المزارعة في أرص المذافع؛ لأنّا نجعل نصيب كلّ واحد منهما كأرض على حدة فيصير تقدير المرارعة كان الدّافع قال للمزارع: اربع أرصي بسذرك ليكون^(١) الخارج كله لي، وعلى أن تزرع أرضك ببذرك ليكون ثلثا^(١) الخارح لي، ولو كان كذلك فسدت المزارعة في أرض الدّافع، لأنه صار مؤاجراً أرضه بكل الخارج وببعض الخارج من أرض المزارع وإحارة الأرض بكل الحارج لا تجوز فبطل⁽¹⁾ الخارج وببعض الخارج من أرض المزارع [أولى]⁽¹⁾.

وَأَمَّا فِي (٦) المسألة الثانية: وهو ما إذا كان البدر من قبل الذافع فهذه المسألة أبضًا على ثلاثة أوجه:

في الوجه الأول: وهو [ما إذا] (٧) شرط (٨) الخارج نصفين فسدت المزارعة الآن البداعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة على نصيب كل واحد منهما كأرض على حدة فصار تقدير المزارعة كأنّ اللّافع قال للمزارع: ازرع أرضي ببذرك ليكون الخارج كله لي على أن تزرع أرضك ببذري (٩) ليكون الخارج كله لك، ولو كان كدلك فسدت المزارعة في أرض الدّافع؛ لأنّ الدّافع جعل الخارج عمل المزارع في أرضه أن يقرضه بذراً يررعه (١١) في (١٢) أرضه؛ لأنّه جعل الثاني مشروطاً في الأول، وإقراض البدر لا يصلح أجراً للعمل؛ لأنّ القرض متى صار أجر عمله صار مضموناً بالمثل وريادة وهو عمله.

وفي الوجه الثاني: وهو ما إذا شرط ثلثي المخارج للمزارع والثلث للذّافع (١٣) فسدت المزارعة؛ لأنّا نجعل بصبب كل واحد [منهما] (١٤) كأرض على حدة فصار تقدير المزارعة كأن الدّامع قال [للمزارع] (١٥): ازرع أرضي ببذري ليكون [الخارج] (١٦) بيننا أثلاثاً ثلثاء لي وثلثه لك، على أن تزرع أرضك ببذري ليكون الخارج كله لك، ولو كان كذلك وفسلت المزارعة في أرض الذّافع؛ لأنّه جعل أجر عمله في أرضه ببعض الخارج من أرضه وإقراص البذرع به أرضه.

وفي الوجه الثالث: وهو ما إذا شرطا الثلث للمزارع والثلثين للدّافع فسدت المزارعة؛

(٩) قى دده. بېلىرك.	(١) - في دأه: ساتك:.
(١٠) في هجه: أَخَر، ولعله تصحيف.	(٢) في اجا: ميكون.
(۱۱) في اجا وادا. يرزع به.	(٣) في اجما وقدًا؛ ثلث.
(۱۳) في البياء سائطة.	(٤) نَيْ احِيهُ أَبِكل .
	(٥) في داه: سأنطة ,
(۱۳) مَي 193 للزَّارِع (۱٤) في الأع: ساقطة.	(١) في اجا في: ساقطة.
(۱۵) د واید اصاد	(V) من قاله: ساقطة.
(۱۵) في فأقد سائطة. دخوي د سام سائلة المسائلة مسام محملة	(٨) في فجه وفده شرطا.
(١٦) في «أه: ساقطة، وهي في هجه وهده	ده کې چې ولاده کولۍ

الدافع على المراوعة كان الدافع على حدة فصار تقدير المزارعة كان الدافع الدافع الدافع الدافع الدافع الدافع وما تبدي المركب من المعارج كله لي على أن تزرع أرضك ببذري ليكون المحارج كله لي على أن تزرع أرضك ببذري ليكون الخارج بينا أثلاثاً، ولو كان كذلك فسدت المزارعة في أرض الدَّافع؛ لأنه حعل أجر عمل المزارع في أرضه [معض](٢) ما يخرج من أرض المزارع وذلك فاسد.

وأمًا المسألة الثالثة: وهو ما إذا كان البذر من قبلهما فهذه المسألة على ثلاثة أوحه إِنَا أَن يَكُونَ البِدَرِ مِن قبلهما نصفين أو أثلاثاً: ثلثا البدر من قبل المزارع والثلث من قبل الذافع، أو على العكس،

أمَّا الوجه الأول: وهو ما إذا كان البدِّر من قبلهما نصفين فعلى ثلاثة أقسام: إمَّا إنَّ ا شرطا أن يكون الخارج بينهما نصفين أو أثلاثاً ثلثا الخارج(٥) للمزارع والثلث للذانع، أو شرطا على العكس.

نفي القسم الأول: وهو ما إذا شرطا الخارج بينهما تصفين جازت المزارعة؛ لأنَّا نجعل نصيب كل واحد منهما كأرض على حدة، قصار تقدير المزارعة كأنَّ الدَّافع قال: ازرع أرضي ببذري (٢٦ [ليكون الخارج كله لي على أن تزرع أرضك ببذرك](١٧ ليكون الخارج كله لك، ولو كان كذلك جاز، لأنَّ الأول: استعابة بالعامل، والثاني: مشورة، وليس بمزارعة، وكلُّ واحد من الأمرين حالة الانفراد جائز، فكذا حالة الجمع [إذا الجمع] (٨) لم يوجب معنى يوجب الفساد.

وفي القسم الثاني: وهو ما إذا شرطا ثلثي الخارج للمزارع والثلث(؟) للدّافع، والصحيح: أن في هذه المسألة روايتين [متى](١٠) كان البذر مميزاً وقت الإلقاء، وإذا كان مخلطاً وقت الإلقاء لا يجوز على الزوايات كلها.

وفي القسم الثالث: وهو ما إذا شرطا ثلثي الخارج [للدافع](١١) والثلث للمزارع(٢٠) الصَّعيح أنَّ في هذه المسألة روايتين منى كان [الخارج](١٣) لَلدَّافع والثلث للمزارع(٢٠) نسدت المزارعة على الروايات كلها، لأنا نجعل نصيب كل واحد مهما كأرض على حدة فصار تقدير المزارعة كأن الدّافع قال للزارع: ازرع أرضي بيذرك ليكون الخارج كله لي على أن تزرع أرضك ببذرك ليكون الخارج بينا أثلاثاً، ولو كان كذلك فسدت المزارعة، لأنّه

⁽١) في الجا وادا: بيذرك. (1) في الله: ساقطة، وهي في الجها والدا.

⁽٤) في هجه وقده: إن، وفي فأه: إذًا، وأثبنا الأول. (٣) في الله: ساقطة ،

⁽a) في هره: بينهما . . . الخارج ساقطة ، وهي في أأه وقحه (٦) في هجره وقده: بيثري (٧)

⁽٨) ني اله: سأنطة. (٧) ني داه: ساتطة.

 ⁽٩) في اجما واده: والثلث، وفي اأه: والثالث، وأثبتنا الأول.
 (١) في اجما واده: والثلث، وفي اله: والثالث، وأثبتنا الأول. (١١) في (أ» واجه): ساقطة، وهي في الدا.

⁽۱۱) في دأه. ساقطة. (١٢) عي ١٠٠٠ سافطة. (١١) في ٢٥٥ وقيعة المناسعة وسي عي الوجه الأول.
 (١٢) في ١١٥ وقيدة: للذافع، وفي ١٤٥: للمرارع، وهو المثبت حسب التقسيم في الوجه الأول.
 (١٢) في هر مدارة المنافع، وفي ١٤٥: المرارع، وهو المثبت حسب التقسيم في الوجه الأول.

⁽١٣) في احده: والثلث للدافع، . . . متى كان: ساقطة. (١٤) في احدًا: فالضحيح. . . . والثلث للمرارع: ساقطة.

استعان بالعامل في نصف الأرض وشرط عليه لنفسه بعض الخارج من أرصه وبدره وهد فاسد، ومتى فسدت المزارعة كان الخارح بينهما نصفين على قدر بذرهما.

وأمّا الوجه الثاني: وهو ما إذا كان البدّر من قبلهما أثلاثاً ثلثاء من قبل الموارع. والنّلك من قبل الدّافع فهو(١) على ثلاثة أقسام أيضاً.

فقي القسم الأول: وهو ما إذا شرطا الخارج بينهما نصفين فسدت المزارعة لأنا للمراع تصيب كل واحد منهما كأرض على حلة فصار تقدير المزارعة كأن الذافع قال للمراع ازرع أرضك ببدرك ليكون الخارج كله [لك، وازرع ثلثي أرضي ببذري ليكون الخارج كله لي، واررع ثلث أرضي ببذرك ليكون الخارج كله (٢) التي، ولو كان كذلك فسدت المزارعة؛ لأنّ الذافع صار دافعاً ثلث أرضه مزارعة بكل الخارج، فصار أجراً بكل الحار وإجارة الأرض بكل الخارح فاصدة.

وفي القسم الثاني: وهو ما إذا شرطا ثلثي الخارج للمزارع والثلث للذامع فسدت المزارعة؛ لأنّا نجعل نصيب كلّ واحد منهما كأرض على حدة، فصار تقدير المزارعة كأن لدّافع قال للمزارع ازرع أرضك يبذرك ليكون الخارج كله لك، وازرع ثلثي أرضي ببذرك ليكون الخارج كله لك، ولو كان ببذرك ليكون الخارج كله لك، ولو كان كذلك في المزارعة؛ لأنّ الدّافع جعل أجر عمل المزارع في ثلثي أرضه في بدر مشترك بثلث منفعة نصيبه من الأرض وأنّه فاسد.

وفي القسم الثالث: وهو ما إذا شرطا ثلث الخارح للمزارع والثلثين للدّافع فسدت المزارعة؛ لأنّا تجعل نصيب كلّ واحد مهما^(۱)، كأرض على حدة، فصار تقدير المزارعة كأنّ الدّافع قال: اررع ثلثي أرضي ببذري ليكون الخارج كله لي وثلث أرضي ببذرك ليكون الخارج كله لي وثلث أرضي بذرك ليكون الخارج كنه لي، وجميع أرضك ببدرك ليكون الخارج بيننا أثلاثاً، ولو كان (۱۷) كذلك فسدت المزارعة؛ لأنّ كل واحد منهما فاسد على الانقراد، فكذا حالة الاجتماع.

وأمَّا الوجه الثالث: وهو ما إذا شرطا ثلث البذر على المزارع وثلثيه (٨) على الدَّافع.

ففي القسم الأول: وهو ما إذا شرطا أن يكون الخارج بينهما تصفين فسدت العزارعة الأن [نجعل] (٩) تصيب كل واحد منهما كأرض على حدة، فصار تقدير العزارعة كأن النامع قال [للمزارع] (١٠): ازرع أرضي ببذرك (١٠) ليكون الخارج كله لي، وازرع أرضك ثنه ببذري [وثلثيه] (١٠) بمذرك ليكون الخارح كله لك، ولو كان كذلك فسدت المزارعة: لأن

 ⁽¹⁾ غي الجدا : ساقطة.
 (۷) عي الجدا و الدا : قال.

 (7) غي الجدا : ساقطة.
 (٨) عي الجدا و الدا : والله .

 (٣) غي الله : ساقطة.
 (٩) غي اله : ساقطة .

 (3) غي الجدا و الدا : يبلري .
 (١٠) غي الجدا و الدا : يبلري .

 (٥) غي الجدا : والو كال كذلك : ساقطة .
 (١١) غي الجدا و الدا : الثله .

 (١) غي الجدا و الدا : ساقطة .
 (١٢) غي الجدا و الدا : الثله .

الذانع حعل أحر عمل المزارع في أرضه (١) إقراض بذر يزرع به ثلث أرصه.

وهي القسم الثاني: وهو ما إذا شرطا ثلثي الخارج للمزارع والثلث للذافع فسدت المزارعة ؛ لأنَّا نجعل نصيب كل واحد منهما كأرض على حدة فصار تقدير المزارعة كأن المراد-الذامع قان: ازرع أرضي ببذري (٢) ليكون الخارج بيننا أثلاثاً ثلثه (٢) لي وثلثيه (١) لك وازرع أرضك ثلثاه (٥) ببدرك وثلثه ببذري ليكون الخارج كله لك، ولو كان كذلك فسدت المزارعة؛ لأنَّ الدَّافع جعل أجر عمل المزارع في أرضه ثلث الخارج وإقراض البدر ليزرع [4](t) ثلث أرض نفسه وهذا قاسد.

وفي(٧) القسم الثالث: وهو ما إذا شرطا ثلث الخارج للمزاوع والثلثين للدَّامع فسدت المرارعة؛ لأنَّا نجعل نصيب كل واحد منهما كأرض على حدة، فصار تقدير المزارعة كأنَّ الدَّافَع قال للمزارع: ازرع أرضي بذري ليكون الخارج كله لي، وازرع أرضك ثلثها ببذري وثلثيها سذرك ليكون الخارح بيننا أثلاثاً: ثلثيه لك وثلثه لي، ولو كان كذلك فسدت المزارعة؛ لأنّه حعل أجر (٨) عمل المزارع في أرضه دفع البذر إليه منفرداً مزارعة من غير أرص ولا عمل ودفع البذر مفرداً مزارعة من غير أن يكون أحر العمل لا تجوز فكيف إذا جعل (١) أجراً للعمل،

ولو كان نخيلاً بين رجلين فدفع أحدهما إلى صاحبه بالثلثين للعامل لم يجر؛ لأنهما شريكان واستنجار أحد الشريكين [الآخر](١٠) للعمل في محل مشترك لا يجوز.

أحد الشريكين إذا زرع من غير (١١) إذن صاحبه وسقاها كان لشريكه أن يأخذه بالقسمة بقاسمه قما أصاب نصيبه أقره على ذلك، وما أصاب نصيب شريكه كان له أن يأخذه فيقلعه فِعمنه ما دخل من النّقصان في حصته، وإن كان الزّرع قد أدرك أو قرب من ذلك فذلك لمزارع؛ لأنَّه حصل من بذره ويضمن النقصان إن دخله.

وأمًا فيما يكون له الزرع وعليه نقصان الأرض، وفيما يكون له الشجر وفيما لا يكون إلى آخره:

إذا رفع (١٢) الزرع من الأرض وقد كان تناثر (١٢) في الأرص فنبت بسقيه زرع آخر وأنرك فهو بينه وبين الأكار على قدر نصيبهما ثم يتصدق الأكار بنصيبه، وإن كان بسقي رب الأرض ومعونته فهو له، وإن كان لذلك الحب قيمة فعليه ضمانة، وإلا لا شيء عليه، الله قد استهلكه بالسَّقي، وإن كان ذلك بسقي أجنبي كان متطوعاً والرَّرع بين المزارع

```
(A) مي (ج٤) ساقطة.
                          ني ادا: لأن الدَّافع . . . في أرضه: ساقطة وهي في الله وادا.
(١) - في اجها والدا: ساقطة
```

⁽١٠) ني دا، وقدا اساقطة.

في أجاء. بيلزك. (٣) ني اجه ردده ثلثاه.

⁽١١) تَيْ الجِيا" بغير

⁽٤) الي لجا زندا: ثلثه.

⁽١٢) بَيِّ فِجا رِفِيا: ديع

في أجاء وأدا: تُلثاه، وفي إلى: ثلث، والمثبت الأول.

⁽۱۳) می فجا: ساتر،

ني الله مبانطة. ني البرة: ساقطة.

وصاحب(١) الأرض على ما شرطا؛ لأنه حصل على ملكهما.

شجرة (٢) في أرض رجل نبت من عروقها في أرض آخر إن كان نبت بسقي صاحب الأرص وإنباته فهو له؛ لأنّه سببه، وإن نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة (٢)؛ لأنّه تولد م أصله وهو الأرض وذلك كالشرط له إذا صدقه صاحب الأرض.

رجل ألقى البذر في أرض نفسه فجاء غاصب وألقى بذره على بذره وسفى البذرائه فنبت البذران [جميعاً](*) أو قلب قبل أن ينبت بذر صاحب الأرض فما خرج من الذر فهو للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه للأول مثل بذره مبذوراً في أرصه وإنما للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمنط استهلاك والخالط هو المثل وإنما كال كذلك؛ لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخلط استهلاك والخالط هو الغاصب فيجب عليه مثله؛ لأن الحطة من ذوات الأمثال فلو جاء رب(١) الأرض وألفى فيه(١) بذراً آخر ثانيا وقلب الأرض قبل النبات أو لم يقلب، ولكن سقاه فما خرج [فهو](١) له وعليه للغاصب مثل بذره لما قلنا، وعندهما رحمهما الله تعالى: في المسألتين جميعاً(١٠) للأول حيار إلا مئنا ضمن الأول كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وإن شاء شاركه والزرع بينهما؛ لأن هذا زرع نبت عن بذرهما، فصار كما لو خلطا وبذرا، فإن كان البذر الأول نبت حين التي الغاصب فيه بذر نفسه فقلبه وسقاه فإن كان يتصور نباته بعد ذلك فالجواب على ما مر(١١)، وإن كان لا ينبث فعليه قيمة زرعه.

رجل زرع أرض غيره بغير أمره فالغلة له وعليه ما نقص من الأرص. وتفسيره: أنه ينظر بكم تشترى معده، ثم ينظر هل بينهما تفارت فيرجع عليه بنقصان ذلك؟

مزارع زرع نواة (۱۳) فقلع بعضها وبقي البعض فننت بعد مضي مدة المعاملة بسقيه وإنباته فإن بقي في الأرض غير مقلوع حتى نبت فهو بينه وبين رب الأرض على الشرط وإن قلعه وبقي مقطوعاً كذلك (۱۲) فهو لنذي نبته بسقيه وعليه ضمان ما استهلك؛ لأنّ الباني حقهما فهو بالسّقي والإنبات استهلكه بخلاف ما إذا تركه غير مقلوع.

نواة لرجل ألقت بها(١٥٥) الربح في أرض رجل فنبت منها شجرة فذلك يكون لصاحب الأرض! لأنّ النّواة لا قيمة له(١٦٥).

(4) في الأا: ساقطة	(۱) في اجا قرب.
(١٠) فَيْ ١٤١: في المسألتين جميعاً: ساقطة، وهي في فأه واجه	(٢) في اجدا: شجر،
(١١) في اجمه وأده: ما ذكرنا.	(٣) في اجا: الشجر.
(١٢) فيُّ فحه وقده الاستعمال.	(٤) في الجه: الأرض.
(١٣) مْنَيَّ (جه): أنوماً.	(٥) في ١١٥: ساقطة.
(١٤) هي هيء: سامطة	(١) في اجا، يتر.
(١٥) مَي لجه: القنها.	(٧) - في اجاه , جادت ,
(۱۱) في تحري ونزي ليا.	(٨) في الجاز فيها.

وأمّا الحيلة في أن يصير الزرع مشتركاً بين الزارع وخيره:

رجل له أرض فأراد أن يأخذ من الآحر بذراً ويكون الخارح بيهما نصفين، فالحيلة في ولك أن يشتري منه (١) بصف البذر بشمن معلوم ويقبضه وبيرثه الباتع عن (١) الشمر، ثم يقول

وأمّا فيما يطبب الزرع(٥) للزارع وفيما لا يطيب:

رجل زرع أرص رجل ولم يعلم به صاحب الأرض حتى استحصد الرّرع ثم علم ورضى بطيب للزّارع [الزّرع](١)، وكذلك إذا قال: لا أرضى، ثم قال: رضيت الأنّ الرَّضى في الانتهاء [بمنزلة](V) الإذن في الابتداء، وإذا أذن في الابتداء يطيب له، فكذا إذا رضي في الانتهاء.

رجل سرق ماء فسقى أرضه أو (٨) كرمه فما غصب (٩) يطيب له بمنزلة رجل غصب شعيراً أو تبنأ وسمن به دابته فعليه قيمة العلف، وما زاد في الدّابة يطيب له.

رجل غرس أرض رجل بغير أمره فكبرت الأشجار إن كان رب الأرض مقراً بأن الغارس هو الذي غرسه من ملك نفسه فهو للغارس، ولم يطب للغارس فيما بينه وبين الله تعالى، وإن كان غرسه بغير أمره لمن شرط شرطه (١٠) قما(١١) غرسه فكله له ويطيب به ذلك(١٢).

وأمًا ما يجوز أخذ ما يزكو من الزّرع في المزارعة والثمر في المشجرة(١٣) وفيما لا يجوزا

المبطخة إذا قلعت وبقيت فيها بقية فانتهب(١١) الناس ذلك إن [كان](١٠) تركها لبأحدها الناس فلا بأس بذلك، وهو يصولة من حمل زرعها وبقيت فيها سنابل إن ترك مثل ما بترك الناس(١٦) عادة ليأخذها الناس(١٧) فلا بأس بأخذها؛ لأنه بمثل هذا جرت العادة بس النَّاس، وكذلك من استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ورفعها فبقيت قيه بواقي فسقاها رب الأرض قنت مسقيه فهو له لما ذكرنا أنَّ مثل ذلك لا يطلب عادة.

وأَمَا في الأعدَار التي تفسخ بها المزارعة وفيما لا تفسخ:

رجل دفع أرضه مزارعة والبذر من قبل رب(١٨) الأرض فكربها العامل وحفر أنهارها

⁽٣) في فجها ساقطة. (۲) في اجاه رادا^{۱۰} ص.

 ⁽i) في أجما وقدة: على أن ما. (a) في أجمة: سائطة. (٦) في وأة ولجمة: سائطه، وهي في قدة
 (v) ... (A) في قحا: أو: سائطة. (٩) في دجر، وقده: خرج. (Y) في اله: ساقطة.

ر (۱۰) من المجاه ((۱۲) من لمحاء (۱۲) من المجاء (۱۲) من المجاء المحاء (۱۲) من المجاء سالمحاة . (۱۲) من المجاء وادا: من شرط بشرطه . (۱۱) من المجاء المحاء المحاء المحاء (۱۲) (١٤) في قأه: فالتبُّ، والمثبت في اجـ، وقدةً.

⁽١٢) في فيه: الشحرة، ي ١٠٠ سافطة . (٦٦) في الجرة بالمعه .
 (١٧) في (٩٥ ويقي فيها بقية فانتهب الناس ذلك إن كان تركها ليأحقها الناس وهي نقابل ما في (١٥ ووجه الدنس) . (١٦) في اجراه: سائطة.

س قول: وبقي فيها سبابل . . . الباس واعتمدنا هذا كما تراه نصأ، والممى واحد. (١٨) مَن احَه: صاحب،

ثم بدا لصاحب الأرض أن لا يزرعها كان له ذلك ولا شيء للعامل؛ لأنه ليس له فيها ثر. باني حتى يأخذه بذلك بل المأحوذ (١) منه العمل (٢) فيفسخ، وقد مر.

ولو دفعها مزارعة في ثلاث سنين فما نبت الزرع في الشنة الأولى مات رب الأرب تركت الأرض في يدي المزارع حتى يستحصد ويقسم بينهم على الشرط كيلا يبطل من المتعلق بالبابت وتنقض المزارعة فيما بقي.

وإذا أراد رب الأرض أن يفسخ العقد وليس له العذر (٣) لم يملك إلا أن يكون عند دين، ليس له وفاء [مه](٤) فإنه إذا أراد رب الأرض بيع الأرض بدين فادح لا وفاء عدد ٢ بثمن الأرض وكان البذر من قبل المزارع وكربها ولم يزرعها باعها؛ لأنَّ الإجارة المعضة تبقض قبل انقضاء (٥٠ مدتها لهذا العذر، فلأنّ تنتقض المزارعة بهذا العذر، والمزارعة -تنعقد إجارة ابتداء وتتم شركة أولى، ثم قال: باعها ولم يشترط لصحة البيع قضاء القامي. وفي هذا اختلاف الرّوايات ذكرناها في كتاب الإجارات، وليس عليه الأجر في كراه؛ لألّ الكراب عمل والعمل لا يتقوم إلا بالعقد أو بشبهة العقد، ولم يوجد؛ لأنَّ البدّر كان من قبل المزارع فيكون مستأحراً للأرض فيكون العقد وارداً على منفعة الأرض لا على عمله.

ولو زرعها، لم يبعها(٧) حتى يستحصد؛ لأنه لو نقض(٨) وباعها بالدِّين بطل حن المزارع في الزرع فإنّ المشتري يقنع الزرع والزرع بقل^(٩) قائم وأنّه في الوكالة (١٠٠ مثل حن صاحب الذِّين فإن كل واحد منهما لا يبطل بالموت وحقَّ صاحب الدَّين في الدِّينُ ' وحق(١٢) هذا في العين والعين فوق الدّين.

ولو زرع ولم ينبت، هل لصاحب الأرض أن يبيعها؟ اختلف مشابخنا المتأخرون والمختار أنَّه ليس له أن يبيعها(١٣٠).

ولو أخذ أرضاً معاملة وقام عليها أياماً ثم ترك ذلك إن ترك في وقت خرجت النَّمرة والعنب وصار بحال لها قيمة لو (١٤٥ قطعت فتركه لا تبطل الشركة وإن كان الترك في وقت لم تكن لها قيمة لو قطعت لم يكن له نصيب؛ لأنَّ التَّرك قد صح.

ولو مات رب الأرض والزّرع بقل كان للمزارع أن يقوم على الزرع حتى يدرك سنة ولا أجر عليه للأرض والتقضت فيما بقي من السّنتين، والقياس: أن تنتقض المزارعة؛ لأنَّ الإجارة المحضة تنتقض بموت أحد المتعاقدين والمزارعة وأنها تنعقد إجارة وتتم شركة أولى.

⁽١) - بي أجه وأدا: الموجود، (۸) - تی دیدا : نقص .

⁽٢) - ني اجه: ساتطة. (٩) في دجه ودده: مال.

عي اجما وادا : البذر. (T) (١٠) في (١) الوكادة وهو تصحيف.

⁽٤) - في الله: ساقطة. (١١) في دجمه وقده: عان كل واحد. . . . في الدَّين: ساقطة-(٥) في اجدا: ساقطة.

⁽١٢) في ددا. ساقطة، وهي في اأه وفجره. في اجدا: المزارعة.

⁽١٣) في الله واجها: سائطةً، وَهي ريادة في قده (١٤) في اجها واده. لو، وفي الله: أو، والسبت الأول (٧) في اجه يقها.

وحه الاستحسان أن الإجارة تبعقد والإجارة المحضة تبقى للعذر بعد موت رب الأرص فكدا المزارعة وقد تحقق العذر؛ لأنها لم تبق لورثة ربّ الأرض ملو فلع الزرع يتضور المزارع وهو غير متعدي في هذه الزّراعة.

ولو مات رب الأرض بعدما كربها ولم يزرعها لم يكن له أن يزرعها؛ لآنه لو بقبت المزارعة (١) لزالت يد الررثة عن عين الأرض صيانة لحق المزارع في مجرد العمل والمنمعة ولا يحوز إزالة الملك عن العبن صيانة لحق صاحب المنفعة في المفعة، فكذلك لا يجوز الله اليد عن العين لحق صاحب المتفعة.

وأمًا إذا مات المزارع أو العامل في يعض المدة وأنفق رب الأرض على الزرع أو النخيل فيما يكون متبرعاً فيه وفيما لا يكون متبرعاً الخ:

ولو أخر(٢) المزارع الزّراعة فانقضت السنة والزرع بقل كان الزرع بينهما والعمل عليهما حتى يستحصد، وعلى المزارع أجر مثل نصف الأرض وليس لرب الأرض أن بقلعه؛ لأنَّه انعقد بينهما إجارة حكماً (٢) إلا أن يستحصد الزَّرع [وعلى الزَّارع أجر مثل](١) نصف الأرض صيانة لحق المزارع، وكان العمل عليهما؛ لأنَّه تتهت المزارعة فكان العمل عليهما على قدر ملكهما، وإن أراد المزارع قلعه بقلاً فرب الأرض بالخيار إن شاء أعطاء نصف قيمته مقلوعاً وإن شاء قلعه، وإن شاء أنفق عليه بأمر القاضي حتى يستحصد ويرجم منصف قيمته في حصة المزارع ولا يضمن أجر مثل الأرض؛ لأنَّه لما قال المزارع: اقلع الرَّرع لم تنعقد بينهما إجارة حكماً؛ لأنَّه إنَّما انعقد صيانة لحق المزارع فإذا رصى بطلال حقه لم تنعقد، ومتى لم تنعقد يتخير رب الأرض بين خيارات ثلاثة:

إمَّا القلع؛ لأنَّ الحق في الزَّرع لهما، فإذا اتفقا على القلع كان لهما ذلك كما قبل ىصى المدة.

وإمّا إعطاء نصف قيمته؛ لأنّ رب الأرض صاحب الأصل، والمزارع صاحب تبع(٥٠) ولصاحب الأصل أن يتملك التبع (٢) بالقيمة نفياً (٧) للضرر عن نفسه، وله أن يتملك مقيمته مقلوعاً؛ لأنَّه لمَّا القضت مدة الزَّراعة انتهت المزارعة ولم تنعقد الإجارة حكماً متى (^) قال المزارع: أريد القلع فلم يبق للمزارع حق القرار فصار مقلوعاً معنى.

وأما الاتفاق(٩) والرَّجوع بالنَّصف في حصته من الزرع؛ لأنَّ الرَّرع المشترك بينهما وفي الزرع المشترك بين النين (١٠) إدا أس أحدهما الإنفاق ولا مزارعة بينهما فإن للآحر أن ينفق بأمر القاصي ويرجع بحصة الأبي ينصفه. كدا هما(١١١)، فإن لم ثف حصته من الزرع

 ⁽¹⁾ في فجاً وقدة: للزراعة، (٢) في فجاً وقدة: أخر، (٣) في فجاء: حكمها،
 (2) في فجاً وقدة: للزراعة، (٢) في فجاء وقدة: أخر، على من الأمل،

في الله: سافطة. (٥) في الجها وقداد: نبع، وفي الله يفع، والمثبت الأول في الجها والداء النبع، وفي الله: الصبح، والمثبث الأرب. (٧) في الجها ساقطة. في الجها والداء النبع، وفي الله:

مي اجرة وادة: مني، وفي الله: حتى، ولعله تصحيف، ولذا أثبتنا الأول. (١١) في فجه. كذا ها. ساقطة (A) في لجا الإمال. (١١) في لجا: ينهما.

بنصف التفقة لا يرجع بالزيادة؛ لأنّ الرّجوع بالرّيادة إجبار منّا بياه على النفقة، وسرَّ للقاضي إجبار الآمي على النفقة إذا انتهت المزارعة.

ولو غاب المزارع بعدما زرع الأرض فأنفق رب الأرض عليه حتى أدرك ثم قده ي له أن يرجع [عليه] (٢) بجميع النفقة. فرق بين هذه [المسألة] (٢) وبين (٣) المسألة الأولى فإن ثمة لا يرجع بجميع ما أنفق، بل يرجع بمقدار حصته من الخارج و لأن الزجوع بالزياد على الحصة من الخارج إجبار منا إياه على النفقة وثمة ليس للقاصي ولاية الإجبار على النفقة لو كان حاضراً ولا سبيل له على الزرع حتى يعطيه نفقته و لأن هذا الذين للمنفق إنما وجب له بسبب الزرع فيكون الزرع محبوساً به كن استأجر داراً وعجل الأجرة ثم تفاسخا الإجارة قبل مضي (١) المدة كان للمستأجر حبر المستأجر كذا هنا.

ولو انقضت المدة والزرع بقل وهرب المزارع فيقول القاضي لرب الأرض^(*): إن شنت ألهق عليه ثم ارجع بنصف القيمة⁽⁷⁾ في حصة المزارع؛ لأنّه لما انقضت المدة انتهت المزارعة. والزرع مشترك بينهما حال عدم المزارعة فإن [كان]^(۷) نصف النّفة أكثر من حصته من الزرع لم يكن له الفضل على المزارع لما قلنا من قبل.

ولو مات المزارع وأراد ورثته أن يقوموا على الزرع وهو بقل حتى يدوك كان لهم ذلك؛ لأن رب الأرض لو مات في وسط المدة والزّرع بقل بقيت المزارعة صيانة لحق المزارع في الزّرع استحساناً، فكذا إذا مات المزارع والزّرع بقل وحب أن تبقى (م) صيانة لحق الورثة في الزرع استحساناً (ه) فإن أبوا كان رب الأرض بالخيار على ما وصفنا؛ لأنهم لما أبوا بعذر خيرهم (۱۰۰ على العمل فئبت الخيار لرب الأرض كما وصفنا ولا أجر عليهم للأرص إن أنفق رب الأرض وورثة المزارع رصو بتفريغ الأرض ورثة المزارع رصو بتفريغ الأرض إنّما يبقى الشغل برضى رب الأرض.

وإن أنفق ورثة المزارع بقي العقد فوجب الأجر لرب الأرض وهو بعض الخارج ^{ولا} يحب شيء آخر.

ولو كان المزارع حاضراً وقد انقضت المدة والزرع بقل ورب الأرض غائب فأخذ المزارع عليه حتى أدرك بغير أمر رب الأرض أو^(١١) بغير أمر القاضي فهو متطوع في النفة وليس عليه أجر مثل الأرض. إمّا متطوع في النّفقة؛ الآنه أمفق^(١٢) بغير أمو رب الأرض

 ⁽¹⁾ في اأه وهجا: ساقطة، وهي في هيه.
 (٧) في اأه: ساقطة.

 ⁽٣) في اجه: سائطة.
 (٩) في اجه: فكذا إذا مات... استحساً
 (٤) في اجه: سائطة.

 ⁽٥) في الجنة وإدا: الأرض، وفي الله: النزرع، (١٠) في الجنة وإدا: جبوهم.
 والعثبت الأول.

⁽٦) في فجه وفدة: الثلقة. (٦٢) في هَيِه: أَسَالَطَةُ

يغير أمر القاصي(١). وإمَّا لا أحر عليه؛ لأنَّ الإجارة إنَّما تثبت بأحد الأمرين: إمَّا وللمبر . بالتراصي أو بالقصاء إذا أمكن إثباته بالقضاء وقد أمكن إثباته ها هنا بالقضاء ولم يوحد أحد مذين الأمرين فلا تشت الإجارة (٢٠) فلا يجب الأجر.

ولو أنعق عليه بأمر رب الأرض أو بأمر القاضي كان عليه أجر مثل نصف (٣) الأرض! التيما(أ) انعقدا بينهما إجارة بأجر المثل فوجب الأجر.

ولو كان المزارع غائباً ورب الأرض حاضراً فأنفق عليه لم يكن له أجر مثل نصف الأرض، وهو متطوع في النّفقة، وإن أمره القاضي [برجع](٥) بالنَّمْقة في نصيب المزارع ولا أجر عليه؛ لأنه احتمل أنَّ المزارع لو كان حاضراً لاختار القلع فلا يجب عليه الأجر، فلم بكن لرب الأرض إيجاب الأجر على الغائب لدفع الضرر عن نفسه ولا يقبل قول أحدهما أن صاحبي غائب حتى تقوم (1) البينة عند القاصي أنّه غائب فيأمره بالإنفاق؛ لأن الحاضر اذمى على القاضي [إيجاب](٧) الحفظ في مال الغائب، وللقاضي أن لا يلتزم بمحرد دعواه وإنما بدنزم بإقامته البينة، فكان للقاضي قبل إقامة البينة خيار إن شاء صدقه وإن شاء لم يصدقه ولو لم تقم بيّنة؟ قال القاضي: [قد](٨) أمرتك بالنّفقة إن كان الأمر كما تقول إذا حاف القاصي الهلاك [[على الزَّرع؛ لأنَّه يحتمل أن يكون الأمر كما قاله الحاضر فلو امتنع القاصى من الأمر بالإنفاق تلف مال الغائب.

ولو قال المزارع بعدما صار يقلاً: لا أنفق عليه أو ليس عندي ما أنفق عليه أجبر علبه؛ لأنَّ الإنفاق مستحق عليه (٩) ولو لم يكن عنده ما ينفق عليه؟ قيل لرب المال: أنفق عليه وارجع مجميع التَّفقة عليه (١٠) بالغة ما بلغت، وهذا إذا لم تنقض مدة المزارعة؛ لأنَّه إذا لم تنقص مدة المزارعة كان هدا نفقة يجبر لمزارع عليها لو كان قادراً عليها فإذا أنفق بأمر القاضي رجع عليه بما أنفق بالغة ما بلغت ولا يشبه هذا(١١) ما مضى من النفقات فإنه يرجع بما أنفق مقدراً بالحصة .

وأمَّا فيما يجوز من الموكيل في المزارعة وفيما لا يجوز:

فلو وكل رجلاً بدفع أرض له مزارعة فدفعها الوكيل وشرط لرب الأرض نصيباً لا ينغابن الناس فيه؟ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان برى جواز المزارعة فهو جائر، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز؛ لأنَّ هدا وكبل ببيع المنفعة مطلقاً ليعتبر بالوكيل ببيع العين مطلقاً إذا باع بما لا يتعابن الناس قيه ويضمن الوكيل مقصان

في الله: فهو متطوع . . . ويغير أمر القاضي: ساقطة، (١) في المها: تقلم.

مي قجمة وقدة : الإجارة، وفي قأه : الأجر والمشبت الأول. (٨) في قأه ساقطة. (٩) من دجاه سائطة.

⁽۲) في اجه: رب. (١٠) في فجه: سائطة.

⁽١١) في هجا ساقطة أي لجا وارا : الآله . ني الله ساقطة.

الأرض والزّرع بين المزارع والوكيل على ما شرطا؛ لأنَّ الوكيل صار غاصباً.

ومن غصب أرض إنسان ودفعها (١) إلى عيره مزارعة بشرائطها وزرع المزارع وتقصت (١) الأرض ضمن المزارع النقصان بالإحماع ويرجع على الغاصب فيكون الحارب بين المزارع ورب الأرض، فكذا هنا، والمراد من قولنا: بضمن الوكيل: أي قرار الفيمان عليه، وإن (١) شرط (٤) ما يتغاين الناس فيه جاز؛ الآنه وكيل ببيع المنفعة مطلقاً فإذا باع من يتغاين الناس فيه جاز؛ الآنه وكيل ببيع المنفعة مطلقاً فإذا باع من يتغاين الناس فيه جاز والذي يتولى قبض حصة (٥) رب الأرض هو الوكيل؛ الآنه هو العاقد وحقوق العقد ترجع إلى العاقد كالوكيل ببيع العين يتولى قبض الثمن.

ولو كان البذر من قبل رب الأرض ودفعها⁽¹⁾ بما يتغابن الناس فيه كان رب الأرض هو الذي يتولّى قبض حصته؛ لأنّ ما يستحق رب الأرض لا يستحقه بعقد الوكيل وإنّما يستحقه؛ لأنّه فرع ملكه فكان القبض من حق الملك لا من حق العقد فيكون إلى المالك وصار كما لو⁽¹⁾ وكل رجلاً أن يستأجر له أحيراً بالذراهم ليزرع أرصه كان ربّ الأرض هو الذي يتولّى قبض (١٠) الخارج كذا هنا على رواية كتاب الوكالة قالوكيل هو الذي يتولّى قبض حصة رب الأرض.

ولو دفعها^(۱) بما لا يتغابن الناس فيه ضمن الوكيل بذره ونقصان الأرض! لأنه وكيل بشراء المنفعة مطلقاً، فإذا اشترى بما لا يتغابن الناس فيه (۱۱) صار مخالفاً فصار غاصباً أرضه وبذره دافعاً إلى غيره مزارعة فيكون الخارج بينهما (۱۱) وهل [يضمن] الوكيل البذر؟ وهل يضمن النقصان؟. على قول محمد رحمه الله تعالى: يضمن بناء على أن العقار عنده يضمن بالغصب، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر: لا يضمن، لكن يضمن المزارع ويرجع المزارع على الوكيل كما ذكرنا وهو لم يسم للوكيل المدة بأن لم يقل له الأرض مزارعة سنة أو سنتين فإنّه يقع على أول السنة.

ولو دفع في الشنة الثانية ولم يدفع في الشنة الأولى صار مخالفاً استحساناً وفي القياس: له الدّفع مزارعة ما شاء من الشنين؛ لآنه وكيل بالإجارة مطلقاً فيجوز كيف ما شاء كالتوكيل بإجارة الدّار والعبد إذا لم يسم الموكل المدة. وجه الاستحسان: أن التوكيل حصل بماله (١٤) غاية فإنّه (١٦) ينتهي إليه فإنّه حصل بالمزارعة ولها غاية ينتهي (٢٦) إليها لا محالة وهو وقت الحصاد فإنّه إذا حصد الزّرع انتهت المزارعة فيتقيد (١٧) التوكيل بأول الغاية

⁽١) في اجاء: ودفع: أي الأرض. (١٠) في الجاء: ضمن الوكيل.... الناس فيه: ساقطه.

 ⁽٢) في اجا ا ويغضب.
 (١١) في اجا ا ويغضب.
 (٢) في اجا ا مائطة.
 (٢) في اجا ا مائطة.

 ⁽٦) في الجاء ساقطة.
 (١٢) في الهاء ساقطة، وهي في الجداء.
 (٤) في الجاء شرطا بألف التشية.
 (١٢) في الجداء ساقطة.

⁽a) فِي فَجِهَ: سَاقَطَة. (11) فِي فَجِهَ: لِمَا،

⁽٦) أي الأرض. (١٥) في اجه: سانطة.

 ⁽٧) مي الجداد إذا.
 (١٦) في الجداد إليا... ينتهي: ساقطة.
 (٨) ما تحداد إذا.

 ⁽A) هي الحجاء: أبل.
 (A) في الحجاء: يُتفيد. وفي الله: فيستند، والمثبت الأول
 (P) أي الأرض.

م: حيث التوكيل قياساً على ما لو(١) وكل(٢) رحلاً بأن يشتري له أضعية أو فحماً أو جمراً نفيدت الوكالة بأول غاية بنتهي إلبها حتى لو مضى أيام النحر من هذا العام واشترى الأصحية في العام الثاني أو الفحم أو الجمر لم يجز على الموكل كذا ها.

ولو وكله ليأخذ له هذه الأرض مزارعة على أن البلر من المزارع حز، لاته وكله الله المنفعة مطلقاً فإذا اشترى بما يتغابن الناس فيه جار فإن أخذها بما يتغاس الناس فيه كان الوكيل هو الذي يقبض حصة رب الأرض الأن الوكيل مستأخر للأرض (٢) من صاحب الأرص ببعض الخارج فيكون هو المطالب من رب الأرض بتسليم لأجر فيأخذ الوكيل حصة رب الأرض من الخارج ويسلم إلى رب الأرض فإن أخذها بما لا⁽¹⁾ يتعابن الناس فيه وزرعها فلم يعلم كان الزبح للمزارع، وعلى الوكيل أجر مثل الأرض ولا شيء على الرارع. هذا إذا أضاف الوكيل المزارعة إلى نفسه بأن قال ادفع أرصك منى مزارعة، ولم يقل من فلان، فصار هذا وكيلاً بالشراء، وقد أضاف الشَّراء إلى نفسه وخَالف، فينفذُّ ﴿ النَّم اء عليه، فإذا دفعها(٦٦) إلى الموكل فأمره بالزراعة ولم يخبره بالبدل يصير راضياً بالأجرة فتنعقد بينهما إجارة بالتعاطى، وصار معيراً منه الأرض.

ومن استأجر أرضاً ببعض الخارج وأعارها من (٧٠) غيره كان الرّبع للمستعير وعلى المستأجر أجر مثل الأرض كذا هناء فإن دفع إلى الموكل ولم يأمره بزراعتها ولم يخبره بما أخد لم يضمن الوكيل تقصان الأرض والرّيع للزّارع كله، ويضمن نقصان الأرض لرب المال، ويتصدق بالفضل؛ لأنّه لما دفع إليه الأرض (٨) ولم يقل: ازرعها صار مودعاً الأرض منه؛ لأنَّ دفع الأرض إليه قد يكون للحفظ [وقد يكون للمزارعة، والحفظ أقلُّها فهذا مودع زرع الأرض](٩) فيصير (١٠) غاصاً فيكون الزرع له ويضمن نقصان الأرض إن نقصتها الزراعة ولا أجر على الوكيل.

ولو وكله، وقال: خذ لي أرضاً وبلراً مزارعة أو نخلاً معاملة لم يجز(١١١) إلا أن يقول: أرض فلان، أو هذه الأرض، أو هذه النّحيل؛ لأنَّ هذا وإن كان توكيلاً ببيع العمل ولكن المقصود من بيع العمل إنّما هو حصول الخارج فإنّه يتفاوت [بتفاوت](٢٠٢ الأرض والنَّخيل تفاوتاً فاحشاً فكان جهالة الأرض التي هي (١٢) محل العمل كنفاوت يقع ([في] (١٥) المقصود من العمل مانعاً من (١٦) صحة التوكيل، بخلاف ما لو وكله بأن يأخد

> (٩) في الله: سائطة، في اجه: سائطة. (۱۰) في اجدا: فيكون-في أجا: وكله. (١١) في فجرا: لا يجور. عي البعاد ساتطة. (۱۷) ئي داد: سائطة أنَّى أجرا: لا: ساقطة. (١٣) مَنْ اجاء الذي هو ، في اجرا: ويتقيد، (١٤) في اجدا " بعع -في الجهُّ: دفع، أي: الأرض وهي الله مثلما في الله. (١٥) ني داه: سانطة. (v) في اجدا: سأنطة. (١٦) في اجدا: ساقطه (٨) - بي حجه: سائطة.

له(١) هذه الأرض وبذرها معها(١) مرارعة حيث جاز وإن لم يعين البذر والبدر أجد مختلفة؛ لأنه لا جهالة في الأرض التي هي (٢) محل العمل إنما الجهالة في البدر وأنه جها: مي البذل(١)، لأنه وكيل ببيع المنفعة وجهالة جنس البدل لا تمنع صحة التوكيل، كما لـ وكله ببيع عين صح النوكيل وإن كان الثمن مجهول الجنس، وإذا صح التوكيل فيأتي بدر م أَخَذَ كَانَ جَائِزًا؛ لَأَنْ التوكيل في حق البذر عام فيحري على عمومه.

ولو وكله أن يدفع أرضه مزارعة فأجرها ليزرع بكر من حنطة وسط أو شيء ممّا تخرب الأرض جاز وإن أجرها بدراهم أو نحوها لا يجوز (٥) والفرق: أن في [الوجه](١) الأول أتر يجنس المأمور به؛ لأنَّه أتى بالعقد المأمور به بالأجر المأمور به.

أمّا العقد؛ لأنّه المأمور بالمزارعة والمزارعة والإجارة سواء ولهذا تفسد بالشروط الفاسدة كالإجارة ويشترط لصحتها التوقيت كما في الإجارة.

وأمّا الأجرة: قلائه مأمور به (٧) بأن يجعل أجرة أرضه ما يخرج من الأرض وقد جمل، فثبت أنّه أتى بجنس المأمور به [الأنّه أتى بالعقد المأمور به] إلا أنّه خالف من حيث إنه أمره بأن يجعل أجرة أرضه ببعض ما يخرج (١) من الأرض [لا] (١٠) في الذمة [وهر جعل أجرة أرضه بعض ما يخرج من الأرض في الذمة](١١١) وهذا خلاف إلى خبر؛ لأن الخارج من الأرض قد يسلم وقد لا يسلم بأن يذهب الزرع آفة، والمأمور متى خالف إلى خير في جنس المأمور به لا يعد خلافاً، أمّا في الوجه الثاني: أتي بالعقد المأمور به لا بالأجر المأمور به (١٢٠)، فكان هذا خلافاً في جنس المأمور به في حق الأجر، وإن كان إلى خير فيعتبر خلافاً.

ولو قال: ادفعها مزارعة بالحنطة خاصة وأجَّرها بكر من حنطة وسط جاز وللمستأجر أن(١٣) يزرعها ما بدا له ممّا هو في الضرر على الأرض مثل المحنطة أو أقل. أمّا الجواز، فلما قلنا في المسألة الأولى، وأمّاً يزرع ما بدا له؛ فلأنّه لما نفذ هذا العقد على الموكل صار كأنَّ الموكل أجر بكر حنطة وسط ليزرعها حنطة ولو كان كذلك كان للمرارع أن بزرع ما بدا له ما كان في الضرر على الأرض مثل الحنطة أو دونها كذا هنا.

ولو قال: مزارعة بالثلث لم يحز له أن يؤاجرها بشيء من المكيل أمّا إذا أجرها بكبل وهو أقل من الثلث، فلأنّه خالف إلى شر فإنّه نقص من البدل، وأمّا إذا أحرها بكيل هو مثل الثلث أو أكثر فكذلك؛ لأنَّ البدل مجهول في الحال؛ لأنَّه إنَّما يعلم بعدما أخرحت

⁽١) - بي دجه: ساتطة.

⁽۲) في اجاء: ساقطة.

⁽٣) في اجـ١: الذي هو.

 ⁽٤) في احدا. البدل. وفي اله: البدر، والمثبت الأول.

⁽٥) في احده. لم يجز (٦) في (أ): سائطة

⁽٧) عن اجدًا. ساقطة.

⁽A) بن الله: سائطة

⁽٩) في اجدا الحارح

⁽١١) في فأه: ساقطة.``

⁽١١) في (أه: ساقطة.

⁽١٢) في اجدا ساقطة.

⁽١٣) في فجره: ساقطة.

الأرض الزرع فكان البدل محهولاً في الحال، ولو وكله بأن يؤاجرها بكر من حنطة فدمعها مزارعة لم يحز؛ لأنّه خالف إلى شر لأنّ البدل هنا سلم إذا أخرجت الأرض شيئاً. أمّا إذا لمُ نخرج؟ لا، والكر في الذَّمَّة يسلم على كل حال.

ولو قال: خد لي هذه الأرض مزارعة فاستأجرها بكو لم يجر؛ لأنَّه حالف إلى شر٠ لآنه متى أخذها مرارعة فالأجر لا يلزم الموكل على كل حال، ومتى استأجر يلزم.

وكذلك أو قال عند لي هذه الأرض مزارعة بالثلث لم يجز؛ لأنه خالف إلى شر.

ولو قال: خذ لي هذه الأرض وبذراً معها مزارعة، فأخذها على أنَّ الزَّرع كله لرب الأرض وعليه للزّارع كرّ حنطة [جاز](١)؛ لأنّه حالف إلى خير.

فلو قال: خذها(٢) بالثلث مزارعة لم يجز ما فعل؛ لأنَّه لا يعلم وقت العقد أنَّ الكرّ مثل ثلثه، والخلاف تحقق ظاهراً، فوقع الشُّك أنَّه إلى خير أم إلى شر، فلا يقع الخلاف بالشُّك، بخلاف المسألة الأولى؛ لأنَّه خَلاف (٢) إلى خير.

القصل الزابع

في المسائل المتفرقة

رجل باع أرصاً وقد بذر فيها ولم ينبت فهو للبائع في الأقوال كلها، وبه أخذ الفقيه أبو اللَّيْث رحمه آلله نعالى؛ لأنَّه فرع أصله وهو البذر

إذا اشترى الرّجل أرضاً في بعض السّنة إن بقي من السّنة مقدار ما بتهيأ له (١٠) أن يزرع فالخراج على المشتري؛ لأنَّه تمكن من الزَّراعة والانتفاع به وقال بعصهم: إن تهيأ له أن يزرع فيها الحطة أو الشعير فالخراج على المشتري(٥)؛ لآن الأصل في الزراعة هي الحطة والشعير، وقد ذكرنا هذه الجملة في الزَّكاة.

وادٍ على شط الجبحون يجتمع فيها الماء في الربيع ويذهب بعد ذلك، مجاء قوم وزرعوها ببذرهم، فلما أدرك جاء آخرون يذعون الوادي والزرع وليس لهم بيَّنة على دلك. أنَا الزَّرع فهو لرَّب البذر؛ لأنَّه فرع ملكهم، وأمَّا رقبة الوادي: إن عرف أن ذلك ملكهم قبل غدق الماء عليه فهو لهم؛ لأنَّ بالغدق لا يبطل ملكهم، وإن لم بعرف ملكاً [لأحد](٢) فَإِنَّهُ (٢) يَفْعَلُ فِيهِ مَا يَفْعَلُ فِي سَائِرُ الدَّعَاوِي.

قرية فيها أراضي خراجية خراج بعضها أقل وحراح بعضها أكثر، فقال صاحب الأكثر:

⁽١) في اله ساقطة. (٤) في فجرا: ساقطة،

في قبع الضمير في خذها. ساقط (٥) في أجاد الآن تسكن.... على المشتري: ساقطة.

⁽٦) - ني اله: ساتيلة. مُنَّ السِّحة فجالاً , (٧) ني (أه: ساقطة. في أجدا خالف.

نسوّي الخراج بيننا إن لم يعرف ابتداء الوضع يترك كل أحد منهما على حاله لا يزاد علي ولا ينقص عن ذلك؛ لأن الزّيادة على أصل الوضع في الخراج لا تجوز.

رجل دفع إلى ابن له أرضاً ليفرسها على أن الخارج بينهما تصفان ولم يوقت وفئا فغرسها ثم مات الأب وترك ابين وابنتين فإن كانت الأرض مما يحتمل القسمة تقسم فيما بينهم، فما أصاب نصيب الغارس [يقر] (١) غرسه وما أصاب نصيب غيره يكلف بقلما وتسوية رقبته إن لم يجز (٢) بينهما صلح؛ لأنَّ هذا غرسه وقع في ملكهم فيؤمر بالتفريغ

دابة دخلت روع إسان فساقها ربّ الأرض (٣) فهلكت إن ساقها إلى موضع يأمن زرى فله ذلك ولا ضمان عليه، وقد ذكرتاه قبل هذا.

رجل أرصى لرجل بأصل الشجر وثمرها لآخر فالنفقة على صاحب الشهرة؛ لأذ المنفعة له، وإن لم تشمر السنة فأنفق عليه صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم أثمر في سنة أخرى، فإن صاحب الرقبة يرجع عليه بما أنعق ولا يكون متبرعاً؛ لأنه مضطر في الإنفاق. والله تعالى أعلم بالصواب.



بنسب أنفو الأنخل التحبيز

قال رضى الله تعالى عنه (١): هذا الكتاب اشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: فيما يمنع صاحب النهر من إجراء الماء، ويمنع الغير من حفر البتر والنهر، واتخاذ الظلة، والبناء على الحائط المشترك، وقطع (٢) شجر الغير، والتصرف في ملكه وغير ذلك، وفيما ليس له ذلك، وفيما يجوز بيع الشّرب، ومقارضته (٣)، وهبته وفيما لا بجوز، وفيما تجوز قسمة الشّرب، وفيما لا تجوز، وفيما يجرز نقض (1) قسمة الماء وفيما لا يجوز، وفيما يدخل النّهر(٥) والشُّرب في بيع الأرض وفيما لا يدخل

القصل الثاني: قيما يضمن صاحب النهر من تلف من جريان الماء وغيره وفيما لا يضمن، وفيما يضمن [من](٢) إتلاف شرب الغير، وفيما لا يضمن، وفيما يجب عليه إصلاح النهر والبثر والحوض والمسناة وفي معرفة حريم البثر والنهر وغيره، وفيما يجوز الوقف على إصلاح النّهر وغيره، وفيما لا يجوز، وفيما له حق رفع البتر والنّهر ورفع التراب الواقع في البئر والنَّهر وغيره.

القصل الثالث: في الاختلاف في الأشجار على النهر المشترك، وفيما يجمع المياه المتفرقة في موضع واحد، وفيما ليس له ذلك، وفيما لبس له أن يسقي زرعه أوشره ويسقى دوابه]^(٧) من ماء غيره.

الفصل الزابع: في المسائل المتفرقة.

(٥) في فجدا الثمر أ في اجا: غير واردة.

(٦) ئى ھاء: سائىلان في أجا: وقلم. (٧) نَيْ دَاه: ساتطة

(٢) في اجا: ومقارصته، وفي دأه: معاوضته، والمثبت الأول.

(1) في اجا: ساقطة.

القصل الأول

فيما يمنع صاحب النّهر من^(١) اجر الماء، ويمنع الغير من حفر البئر إلى آخره

أمًا فيما يمنع صاحب النّهر من إجراء الماء وفيما لا يمنع:

رجل له نهر يجري الماء فيه إلى كرمه فاشترى حائطاً لزبق كرمه، وأراد أن يسقى الحائط من نهر كرمه، ولا يصل الماء إلى الحائط ما لم يعلا النّهر وكان معرّ النّهر بين دار لرحل فأراد أن يمنعه عن ذلك إن كان رقبة النّهر ملكاً له فله أن يعيل النّهر إلى ضيعته وليس لغيره أن يمنعه عن ذلك؛ لأنَّه تصرف في ملكه، وإن كان له حق إجراء الماء والرَّقبة لغيره فليس له ذلك إلا برضي صاحب النّهر؛ لأنّه لا يمكنه التصرف فيه زيادة^(٢) على حقه، إلاّ پر خيناه ۽

بهر عظيم لأهل قرية يتصعد^(٣) منها نهران ثم يجمع بعد ذلك في نهر واحد وعلى كل بهر طاحونة، فحربت إحدى الطاحونتين فأراد أن يرسل الماء إلى النّهر الآخر حتى يعمر طاحونته وذلك يضر بالطاحونة فليس له ذلك؛ لأنَّه ليس له أن يجري ماءه في بهر غيره بغير إذن صاحبه خصوصاً إذا كان يضره.

رجلان لهما شباروز ماء في نهر قرية لكل واحد منهما يوم(؟) واحد فأراد أن يسيلا ماءهما مرّة في يوم واحد فلهما ذلك وليس لغيرهما أن يمنعهما من ذلك؛ لأنّهما رضيا بخلط حقهما.

كرم بين أربعة إحرة وبجانبه حائط لعمهم فاشترى أحدهم حائط عمه فأراد أن يسوق اسه إلى الحائط إن ساقها والمجرى مشترك فليس له ذلك إلاَّ [برصي شركاته؛ لأنَّ ليس له أن يستعمل ملكهم بغير إذنهم وإن كان له مجرى خاص فنه دلك](ه) معد أن يكون المشتري له شرب من هذا النّهر.

رحل له دار في سكة غير نافذة وفي الذار بستان وفي الشكة نهر جار فأراد صاحب الستان أن يسيل الماء إلى يستانه إن أراد (٢٠) الجيران أن يمنعوه فما كان من ذلك حديثاً فلكل واحد مهم أن يمنع صاحبه من ذلك وما كان قديماً فليس لهم منعه بمنزلة الظلة فوق السكة.

⁽٤) - تي اجاء قوم، (۱) ابن لجا: عن.

^{(َ}هُ) عَيْ «ا». سَتَطَةَ» (٢) مي اجدا أ في الزيادة.

⁽٢) على عجيه: فأراد، ^(٣) على اجرة: لِقُدر.

قطعتا كرم لرجل فاشترى رجل إحدى القطعتين ثم اشترى [الآخر](۱) القطعة الآحرى وكان مجراهما واحداً فمنع صحب القطعة الأعلى محرى ماء القطعة الشفلى ليس بهم (۱) ذلك إن كانت القطعتان لمالك و حد وباع (۳) القطعتين من هذين (۱)؛ لأنه إذا كان كذلك لا يستحق أحدهما على الآحر مجراه من غير شوط لا نصاً ولا دلالة. أمّا إذا كان لكل وحد مالك (۱) على حدة فاشترى كل (۱) واحد منهما من مالكه بكل حقّ هو له، فكل من اشترى أولاً فهر له فإنّه بدخل فيه المجرى والشرب ويكون ملكاً له.

نهر مشترك بين قوم أذنوا رجلاً بأن يسيل الماء فيه إلى أراضي نفسه إلا رجلاً منهم فليس له أن يسيل الماء إلى أرضه ما لم يأذن كلهم؟ لأنّ هذا حق الكل فلا بماح إلا بإذن الكل، فلو أراد رجل منهم أن يسقي بستانه بغرب أو دالية منه لا بأس به. وروي عن أبي يوسف أنه لا يجوز، ولهم أن يمنعوه.

ولو كان نهر بين قوم ولا يعرف كيف كان أصله بينهم كان الشّرب بينهم على قدر أراصيهم لكل بستان (٢) بقدر حصته، فرق بين هذا وبين طريق مشتركة بين جماعة لا يعرف كيف أصله بينهم. واختلفوا في ذلك؟ قسم بينهم على عدد الرّؤوس لا على قدر أملاكهم، حتى يعطى لصاحب الكثير، والفرق: أن في الشرب صاحب الكثير مع [صاحب] (١٠) القليل تفاوتا في سبب الاستحقاق و[الشرب] (١١)؛ لأن سبب الاستحقاق حاجة صاحب الكثير إلى الشراب، وحاجة صاحب الكثير إلى الشرب أكثر، وفي الطريق استوبا؛ لأن سبب استحقاق الطريق الحاجة إلى المرور والتطرق وحاجتهما في ذلك على السّواء، وليس لصاحب الأعلى أن يسد الأعلى، وإن كانت وارضه] (١٠) لا تشرب حتى يسد إلا أن يتراضوا جميعاً. هذه المسألة على وجهين: إمّا أن لا يمكن الأعلى الانتفاع بالماه إلاّ بالسّد لارتفاع أراضيهم وقلة الماء أو يمكنهم، لكن أرادوا السّد لبتعبّل لهم السّقي.

ففي الوجه الأول: المسألة على قسمين. إمّا أن يكون الماء بحال لو أرسل إلى أهل الأسفل لا يمكنهم الانتفاع به بأن كان النهر مشفة لقلته، ويمكن لأهل الأعلى الانتفاع به بالسّد، أو يكون الماء بحال لو أرسل إلى أهل الأسفل أمكنهم الانتفاع.

فغي القسم الأول: لهم السّد؛ لأنّ أهل الأسفل متعتّرن في الإباء، لكن إنّما يكون لهم السّد باللّوح والخشب لا بالتراب والحشيش؛ لأنّ فيه ضرراً زائداً.

	_
(٧) في اجدا: إنسان.	(١) - ني الله: سائطة.
(٨) - في فاجدا، ساقطة،	(٢) فيّ اجا: له.
(٩) - فَيْ قَاءَ: سَافَطَة،	(٣) في اچا، وماه.
(۱۰) في فآء ساقطة	(٤) - في فيدا (مدار
(١١) في الله: سائملة،	(٥) فيّ لجوا ماه.
. 41-41- 1-41- 1-41-41-41-41-41-41-41-41-41-41-41-41-41	2625

وفي القسم الثاني: ليس لهم السِّد؛ لأنَّ السِّد؛ إحداث تصرف في مكان مشترك، فكان للشَّركاء الإباء، فإن طلب أهل الأعلى من الإمام أن بحمل الماء بينهم بالأيام، ويطلق لهم السَّد في نوبتهم بوضع (١) خشب أو لوح احتلف المشايخ فبه، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يجيبهم الإمام؛ لأنَّ أمل الأعلى مع أمل الأسفل استووا في الصرر؛ لَانَ أَهَلَ الْأَسْفُلُ يَنْتَفَعُونَ بِالشِّرِبِ حَالَةً قَلَةً النَّمَاءُ ويَتَضْرُو أَهْلُ الأَعْلَى، وأهلُ الأعلى ينتفعون بالشَّرب حالة كثرة الماء ويتضرر أهل الأسفل؛ لأنَّ أهل الأعلى إذا سقوا(٢) . أراضيهم يرسلون فضل الماء على الأسفل فتصير أراضيهم تراباً فاستووا، وقال غيره (٢٠) من مشايحنا وهو الصحيح: القاصي يجيمهم إلى ذلك؛ لأنَّه وقع المنارعة بينهم فإن أهل الأعلى يطلبون حقهم، ولهم ذلك [وأهل الأسفل يمنعونهم من إحداث تصرف في مكان مشترك ولهم ذلك](1) فوجب على القاضي قطع المنازعة [بينهم](٥). وذا في أن(١٠) يجعل الماء بينهم بالأيام، فإن قسمة الماء على هذا الوجه مشروع، ويطلق لأهل الأعلى السد في نوبتهم بموضع الخشبة واللُّوح دون التراب والطين والحشيش، ويأمر أهل الأعلى بالسَّد فيُّ النهر حالة كثرة الماء حتى يندفع ضرر زيادة (٧) فضل الماء عن أهل الأسفل.

وفي الوجه الثاني: ليس لهم السَّد إلاَّ بإذن الشركاء، فإذا طلبوا من الإمام، فالإمام لا يجيبهم إلى ذلك؛ لأنه (٨) يمكنهم الوصول إلى حقّهم من غير إحداث أمر في مكان مشترك، ثم اختلف المشايخ فيه (٩) بعد ذلك؟ منهم من قال: هذا النفصيل في ماه النهر الذي هو مشترك بينهم في القديم، فأمّا ماء الشيل لأهل الأعلى أن يسلّوا ويمنّعوا من(١٠٠ أهل الأسفل بكل حال؛ لأنه ماء مباح فيكون لمن سقت يده إليه كالصيد والحشيش، وقال أكثرهم وهو الصّحيح: إن الجواب في ماء النّهر وماء انسّيل إذا وجد(١١) السّيل في النّهر المشترك سواء؛ لأنَّ ماء المسيل إذا وصل إلى(١٢) النَّهر المشترك صار مشتركاً بين أهلُّ النَّهر إِلاَّ إِذَا الحدر(١٣٠) السَّيلُ من الجبل وانتشر على وجه الأرض، فحيننذِ يكون لمن سبقت يده إليه، ولو أراد أحدهم أن يكوِّن (١٤) نهراً (١٥) لم يكن له ذلك، وإن كان يكري منه نهراً لأرض لها شرب منه؛ لأنَّه لا يمكمه أن يكري من هذا النَّهر نهراً إلاَّ بكسر(١٦) حافتي النَّهر وحافتًا النّهر مشترك بينهم، ولو أراد أحدهم (١٧) أن ينصّب رحى ماء في أرضه أو داليته لا يضر ذلك بالنّهر ولا بالماء، كان(١٨٠ له ذلك.

> (۱۱) کی اجا ص (١) - في ديد). ساقطة. (۱۱) تي دجه: وجه. -(T) افي اجاد امتورا. (١٢) في دحه: ساقطة، الى فحالة غيرهم. (١٣) في أجادً أنهادٍ، (t) من داه: سائطة. (١٤) بي فجا رادا: يكري (0) في الَّهُ: سافطة. (١٥) في فجاه: ساقطة (٦) مي اجه: بان. (١٦) في أجاً أ يسدُّ ا في اجا: ساقطة. (١٧) مي هجه: ساتطة (A) · في اجدا الأنهم. (١٨) في هجه: بالمكان (4) في لجدا سايسة.

وصورة ذلك (١): أن يكون بطن النهر وحافتا النهر ملكاً له، ولغيره حق إجر الماه؛ لآم بهذا الوضع تصرّف في خالص ملكه، ولم يضر بإجراء الماء فلم يمنع عن ذلك، وكريه عليه حميعاً من أعلاه إلى أسفله، إذ أرادوا جميعاً كريه في قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى، وفي قول أبي حنيفة وحمه الله تعالى: كريه عليهم من أعلاه، فمن بلغ أرضه كان له أن لا يكري أسفل أرضه. هما يقولان: إنّ الكري مؤونة من مؤن الملك وجميع النهر من أعلاه إلى أسفله مشترك بينهم خاصة، حتى لو بيمت أرض على هذا النهر كان للكل حق الشعنة، وأبو حيفة وحمه الله تعالى يقول: إن كري النهر وإن كان النهر مشتركاً إنّما يحب لإمكن الشقي والذي جاوز الكري أرضه فقد تمكن من (١) سقي أرضه فلا يجب عليه كري النهر بعد ذلك، كما لو لم يكن النهر (١) منكساً، ومن هذا الجنس مسائل:

إحداها. إذا احتاجوا إلى إصلاح حافتي النّهر فهو على هذا الخلاف.

ومنها: الطريق إذا كانت في سكة غير نافذة واحتاجوا إلى إصلاحه، فإذا بلغ دار كل واحد منهم هل ترفع عنه مؤونة الإصلاح؟ قالوا: على قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى: يرفع، وعلى قولهما رحمهما الله تعالى: اختلف المشايخ فيه. هذا هو الكلام في (1) النهر الخاص بين جماعة محصورين.

فأمّا إذا كان النهر(٥) عاماً على قرى وهي تدعى بالفارسية: (الكام) فاحتاجوا إلى كريها، فبلغوا فم نهر قرية، هل ترفع مؤونة الكري؟ على قول أبي حيفة رحمه الله تعالى ترفع وعلى قولهما رحمهما الله تعالى: اختلف المشايخ [فيه](١)، وعلى قياس ما ذكرنا لهما في الطريق: ترفع، ولو خافوا أن ينشقُ النهر، أجبروا جميعاً على أن يحصّنوه إن كان فيه صرر عليهم، وإن أبوا كريه أجبروا عليه؛ لأنّ إلحاق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جائز. وهذا ضرر عام؛ لأنّهم يحتاجون إلى كري نصيبه(٧) وهو عام؛ لأنّ الشركة عامة؛ لأنهم مائة قصاعداً، فإذا كانت الشركة خاصة بأن كان الشركاء ما دون المائة فأبى بعضهم الكري، هل يجبر؟ اختلف المشايخ فيه: قال بعضهم: لا يجبر، وبه آخذ الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى؛ لأنّ إلحاق الضرر الخاص لدفع الضرر عن الخاص لا يحوز.

وأمّا فيما يمنع الضرر^(٨) عن حفر البئر والنّهر، واتخاذ الظلّة، والبناء على الحائط المشترك، وقلع شجر الغير، والتصرف في ملكه [وغير ذلك]^(٩) وفيما ليس له ذلك إلى آخره:

رجل أراد أن يحفر بثراً على طريق العامة ليجري فيه الماء ويكس رأسها، أو أراد أن يرفع ظلة على بابه فلكل واحد أن يمنعه، لكن يرفع الأمر إلى القاضي أو إلى السلطان

⁽١) في فجه: هذا. (١) في دأه: سائطة.

 ⁽۲) في اجه: نمكن من: ساقطة.
 (۷) في اجه: نصيهم

 ⁽٣) في قيمة: الأسقل.
 (٨) في قيمة: العير

 ⁽٤) مي الجها: سائطة.
 (٩) مي الجها: سائطة.

لبمنعه عن دلك، ولا يتولَّى بنفسه؛ لأنَّ في منع العامة بعصهم بعضاً تهييج الفتنة، ودلك سب الفساد ويبغي أن يكون في كل معروف كذَّلك إذا كان المعروف قويًّا.

حائط بين رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى بذراع أو ذراعين، فانهدما، فلهما أن يبنياه من الأسغل إلى أعلاه، لأنَّ مثل(1) هذا التعاوت لا يعتبر! لأنَّه لا يمكنه أن يتحذ فيه بيتًا آخر، ولو كان العلوّ بأربعة أذرع، فهذا ممّا يعتبر يقال لصاحب الأسفل: ابن حتى تنتهي إلى موضع البيت الآخر، فحينئذ يكون الباء عليكما(٢)؛ لأن العلو إدا كان بهذه المثابة يمكن أن يتخذُّ فيه بيئاً آخر فيصير بمنزلة حائطين له سفل (٣) وعلق.

نهر يجري في دار رجل وله فيها بسنان يسقيه من هذا النّهر، وقد غرس على شط هذا النهر شجرة الفرصاد فتدخل(٤) عروقه إلى دار حاره وتداعت داره إلى الخراب مإن لم تكن الشجرة مغروسة على حريم النّهر فلا يؤمر بقلعها، فإذا دخلت عروقها في دار جاره ويتأذي به جاره يؤمر بقلعها، فإن لم يقطعها، يقطعها هاه صاحب الدّار.

رجل له داران متلازقان إحداهما عامرة والأخرى غير عامرة، فباع الخراب وكان مصب الدّار العامرة وملقى ثلجه [في](٢) الدّار الخربة، فأراد المشتري أن يمنعه عن ذلك رلم يبين البائع في الشراء (٧) حكم مصب الماء ومخرج الثلج.

قال الفقيه أبو اللَّيث رحمه الله تعالى: إن كان سيل (٨) سطوحه إلى هذا الجانب، وعرف أن ذلك قديم، فالمسيل على حاله، وليس له أن يمنعه عن ذلك، وكذلك لو كان مسيل سطحه إلى دار جاره وله فيها ميزاب قديم، فليس لصاحب الدَّار أنْ يمنعه. وهذا استحسان وبه جرت العدة، وفي القياس: ليس له ذلك إلاَّ أن يقيم البيَّـة أنَّ له حق المسيل.

رجل له حائط باع نصفه فأراد صاحب النصف أن يتخذ لنصيبه مفتحاً في النهر الماديان بأن كان مفتحه على وجه تنخرق ضفة النّهر المشترك ليس له ذلك؛ لأنّ ليس له أن يتصرف في حق مشترك بغير إذن شريكه وإن أخذ منه على وجه لا يتصرف في ضفة النّهر لم يمنع من ذلك.

رجل أراد أن يتخذ غطاء في صحراء نهر ولم يكن ذلك عليه في القديم، فلأرباب النَّهُرُ أَنْ يُمتعوهُ مِن (٩) ذلك، ولو قعل أمروه بالرَّفع.

رجل له داران ومسيل إحداهما على سطح الدّار الأخرى، فباع الدّار التي عليها المسيل من إنسان بكل حقّ هو لها، ثم باع الذار الأخرى من آحر، فأراد الأول أن يمنع الثَّاني من مسيل الماء على سطحه، فله ذلك إلا أن يكون شرط في البيع وبيِّن أن مسيل

⁽٦) نی داه: سانطة. (١) - في دجه: سائطة.

⁽٧) ني دجه: ساقطة (٢) في أجه: عليهما،

⁽٨) ني فجه: مثل، في اجا: له سفل: ساتطة،

⁽٩) في اجا: من (٤) في اجا: بدخل. (a) في دجه: وإن لم يقطمها يقطمها: ساقطة.

[ماء](١) عده الدّار على سطح الدّار الأحرى.

وأمّا فيما يجوز بيع الشرب ومقارضته (٢) وهبته وغير ذلك وفيما لا يحوز إلى آخره:

رجل اشترى شرماً (٢٠) بغير أرض ثم باعه مع أرض له لم يحز البيع الثاني لا أن بعير المالك الأول؛ لأنه بالبيع والقبض لم يصر ملكاً للثاني: لأنه لم (١) يقع على شيء موجود وإنها يصح بيعه تبعاً للأرض (٥) فإذا باعه كان البيع الثاني موقوفاً على إجارة الأول إن أجار حاز.

شباروز ماء بين أقوام وكانوا يسوقونه إلى أسفل القرية ثم يقسّمونه فيما بينهم على قدر نوبتهم فباع بعضهم حصته من الماء من رجل له أرض من أعلى القرية، وأراد أن يسوق الماء إلى أرضه في نوبته وشركاره يتضرّرون بذلك؛ لأنهم يحتاجون إلى سوق الماء في أسفل القرية بعد أن كان حقّه وصل إليه بمقاسمة الماء فللمشتري أن يجري الماء في نوبته إلى أرضه ولا يستوعب⁽¹⁾ توبته على الكمال حتى يتخلّى^(٧) عن الماء في نوبته فيكون النهر ممنئناً عند حاجة الآخرين إلى أخذ^(٨) الماء.

رجل باع ماء جارياً (١٠) بغير أرض ينظر إلى عادة أهل تلك القرية إن تعارفوا ذلك حاز؛ لأن هذا بيع المجرى والماء جميعاً والماء تبع له، وليس على مشتريه خراج، وإن كان بالماه [خراجياً ، لأنّ الماء عين] (١٠) لا خراج فيه وخراجه على باتعه ولو شرط الخراج على المشتري كان البيع فاسداً ، ولا يجوز بيع الشرب ولا إجارته ، وإن سقى لم يلزمه شيء؛ لأنه مجهول ، لأنّ الماء عين والعين لا تصير معلومة [ببيان المدة وإنّما تصير معلومة] (١١) إمّا بالإشارة أو بالكيل أو بالوزن ولم يوجد على هذا الوجه ومشايخ ملخ يجوزون بيع الشّوب؛ لأنّ أهل بلخ تعاملوا دلك لحاجتهم والقياس مما يترك بالتعامل وكان المقيه أبو جعفر الهدواني وأستاذه أبو بكر البلخي رحمهما الله تعالى: لا يجوزانه وكانا يقولان: هذا تعامل بلدة واحدة، والقياس: بكر البلخي رحمهما الله تعالى: لا يجوزانه وكانا يقولان: هذا تعامل بلدة واحدة، والقياس: بترك بتعامل الملادة واحدة ، والقياس:

ولو باع الأرض والشرب جاز؛ لأنّ الشرب من توامع الأرض [من حيث إنّ الانتفاع بالأرض من حيث الزّراعة لا يتهيأ إلا بالشّرب، فيجوز بيعه تما للأرض]^(١٢) وقد يجوز بيع الشيء تبعاً لعيره وإن كان لا يجوز مقصوداً كالأطراف من العبد هذا إدا باع الأرض مع الشيء تبعاً لذا باع الأرض مع شرب أرض أخرى غير شوب الأرض المبيعة. اختلف المشايخ فيه: قال الفقيه أبو جعفر الهندوائي رضي الله تعالى عنه: يحوز.

ولو قال: بعت منك هذه الأرض بألف درهم وبعت منك شربها، هل يجوز؟ اختلف

(٨) - في احدة: إجراء،	هي الأعام ساقطة .	(1)
(٩) في اجدا: سَجَّاريه.	فيُّ اجبه: ومفارضته، وفي الله: معاوضت، وانسثيت الأول.	(1)
(١٠) مي ١١٠ ساقطة	في فجه: عاء.	(Y)
(١١) بي دأة ساقطة.	هي اجه: ساقطة.	
(١٣) في ١٩٥٠ سائطة.	مَيْ الجنَّةُ: بالأول.	
(۱۳) نی فجه: من.	في اجدا: يسترجب،	
- 4	أَنَّى اجاء. يحلُ	(Y)

· Land

المشابخ فيه منهم من قال ١١ لأنه ذكر الشرب بيعاً على حدة، فصار أصلاً، ومنهم من قال: يجوز؛ لأنَّه وإن ذكر للشرب بيماً على حدة لم يذكر له ثمناً [على حدة](١)، فلم يصر أصلاً، وعلى هذا الخلاف. إذا قال، بعث منك هذه الشاة بألف درهم، وبعت منك أطرافها، وكذا في الصَّرف وغير ذلك، وإن لم يشترط الشَّرب لم يدخل في البيع، ولو استأجر أرضاً دخل الشّرب، وإن لم يشترط(٢)، وكذا مسيل الماء، والفرق: أن الشّرب، ومسيل الماء شيء خارج عن الأرض فلا يدخل تحت بيع الأرض من غبر ذكر ولم يصو مُذَكِراً نَصًا (٣) ولا مَعْتَضَى [البيع](١)، وصار مذكوراً مَعْتَضَى الإجارة؛ لأنَّ الإجارة عَقَدتُ على منفعة الرراعة. أمّا(٥) الشّرب إنما(١) يدخل تحت الإحارة إذا استأجر الأرض للزراعة ولا تتهيأ الزّراعة من غير شرب فصار الشّرب مذكوراً مقتضى الإجارة. فأمّا^{٧٧)} الشراء ورد على رقبة الأرض، والرقبة توعا(٨) منفعة(٩): منفعة الرّراعة، ومنفعة السناء، فإحدى المنفعتين (١٠) إن كانت لا تنهيأ إلاً بالشَّرب فالأخرى تنهيأ، فلا يدخل بالشُّك، ولو ذكر في الشراء كل حق هو لها دخل الشُّرب والمسيل، ولو(١١١) لم يشترط كلُّ حق هو لها واشتراطً مرافقتها كان له الشُّرب ومسيل الماء، وكذا لو اشترط كل قليل وكثير هو قيها ومنها دخل الشرب والمسيل؛ لأنه جعل ذكر الحق كناية عن الشرب والمسيل كبلا يلغو ذكر كل حق، وكذا كل قليل وكثير هو فيها ومنها كيلا يلغو ذكر كل^(١٢) قليل وكثير فصار الشرب والمسيل مذكوراً كناية ولو ذكرهما صريحاً دخل تحت البيع فكذا إذا ذكرهما كناية.

ولا يجوز مقارضة الشرب بأن يقرض بشرب هذا النّهر(١٣) ليقطع شرب نهر آخر؛ لأنّ بيع الشُّرب وحده بالدّراهم لم(١٠) يجز؛ فلأن(١٥) لا يجوز بيع(١٦) الشَّرب بالشَّرب والمانع متمكن فيهما كان أولي.

ولا تجوز هبة الشرب ولا بيعه إلاَّ مع الأرض؛ لأنه (١٧) لو ملك ملك قصداً والسَّرب بلا أرض لا يملك قصداً، ولو جعل أمير خراسان لرجن في النّهر الأعظم شرباً إن كان ذلك بضر بالنَّاس لم يجز، وإن لم يكن ذلك يضر بالناس جاَّز؛ لأنَّ أمر الإمام واحداً من الزعية، بأن يتخذ منه شرباً لنفسه بمنزلة ما لو أخذ الإمام لنفسه شرباً، ولو أخذ لنفسه شرباً من النهر الأعظم إن كان يضر بالعامة فليس له ذلك وإن كان لا يضر فله ذلك إذا حصر في

(١٤) في اجا: لا

(١٥) في لجا: لأنه،

تصحيف ولذا أثبت الأولى.

(١٦) في فجــا: ييع، وفي أأة: مع، والعثبت

⁽١٠) في فجرا: المبيمين،

اقى (ا): ساقطات.

⁽١١) في احدا: وإن، (٣) في اجـ١: وإن لم يشترط: ساقطة.

في اجدا: نصاً. رُدي داه: أيضاً، ولعل ما في (١٢) في اجدا: ساقطة، (١٣) في ديده: النّهر، وفي els. الشهر، ولعقه

الجمه: أصح، وهو العثبت.

⁽٤) في داء مآنطة. (ه) - في دجه - إذا.

⁽¹⁾ في فجاه: سائطة.

أَنَّى اجه: وَإِنَّ .

⁽A) في اجا: نوع.

⁽۱۷) نې اجا: فكأنه. (١) أنَّي اجه: مَأْتُطَة.

ملكه أو في أرص غير مملوكة الأحد فكذا إذا أمر عيره.

وتجوز الوصية أن يسقى أرض فلان شهراً (١) وحياته؛ لأنّ الوصية أخت الميراث فما يجري فيه الإرث تحري فيه الوصية إذا كان الموصى له ينتفع بذلك والشرب بورث، لأن الملك بالإرث يقع حكماً لا قصداً، ويجوز أن يشت الشيء حكماً وإن كان لا يثبت قصداً. ألا ترى أنّ الكفالة بالتفس والقصاص يملك بالميراث ولا يملك بسائر الأسباب، فجاز أن يكون الشرب بلا أرض كذلك.

ولو أوصى لرجل بشرب في سبيل الله تعالى والفقراء أو الحج لا يجوز؛ لأن هذا وصية بنيع الشرب من غير أرض والتصدق بالنّمن في سبيل الله تعالى والفقراء والحج وبيع الشرب^(١) بدون الأرض لا يحوز حتى يتصدق بثمنه، وبيع عشر النّهر أو القناة جائز؛ لأنه باع جزاء مشاعاً معلوماً من جملة معلومة فيجوز.

وإن (٣) تزوج امرأة على شرب كان لها مهر مثلها؛ لأنَّ المسمّى مال مجهول، وكذلك الخلع والكتابة؛ لأنَّ المسمّى مجهول.

وأمًا فيما تجوز قسمة الشرب(1) وفيما يجوز نقض قسمة الماء وفيما لا يجوز، إلخ:

نهر بين رجلين أرادا أن يسوقا الماء منه هذا يوماً وهذا يوماً، جاز؛ لأنه (٥) قسمة بطريق التهايؤ للنهر (٦)، ولو كان لكل واحد منهما نهر فاصطلحا على أن يستقي كلّ واحد منهما من نهر صاحبه لا يصح ذلك؛ لأنّ هذا بيع.

ولو اصطلح قوم على شرب أيام فيهم رجل كان لصاحب الأرض الغائب أن ينقض القسمة إلا أن يوقوه (٢) حقّه. وهذه المسألة على وجهين: إما أن طلبوا من القاضي أن ينصب وكيلاً عن الغائب ليقتسموا وفعل، أو لم يطلبوا.

ففي الرجه الأول: ليس للغائب أن ينقض القسمة؛ لأنَّهم اقتسموا بحضرة نائب العائب.

وفي الوجه الثاني: إن وقعت القسمة على جور بأن نقصوا من حق الغائب أو على عدل فإن وقعت على عدل لبس له أن عدل فإن وقعت على عدل لبس له أن ينقض القسمة، وإن وقعت على عدل لبس له أن ينقض الأنّ الغائب لو نقض هذه القسمة (١٠) أولا احتجنا إلى إعادة مثلها ثانياً فلا يغيد (١٠) ولا كذلك قسمة الدور، والأرضين لأنّا متى (١٠) أعدنا ربّما يقع في نصيبه غير ما كان وقع له في القسمة الأولى فكان مفيداً.

نهر مأخوذ من واد [مرو](۱۱) بين قوم مقسوم بالألواح، وهم شركاء فيه، فوجد بعد القسمة يجري الماء إلى واحد خمسة عشر شبراً وإلى كل واحد من الآخرين عشرة، فقال

 ⁽١) هي الجاء: أي.
 (٧) هي الجاء: يوقوه، وفي الله: يوقوه، والعتب الأول (٢)

 ⁽۲) أَن الحاد مِنْ غير . . . الشُّرب: سائطة . (۸) أَن احدا . سائطة .
 (۳) في احدا ولو .

⁽٣) في اجعا ولو. (٩) في احعا: تقسيد. (٤) في اجعا: ساقطة. (١٠) في احجا: الكر.

 ⁽³⁾ في اجاء ساقطة.
 (4) في اجاء ساقطة.
 (1) في اجاء ساقطة.

⁽١٦) في اجداد اللماء. (٦) في اجداد اللماء.

صاحب الزّيادة: إنّما جعلت لنا هكذا؛ لأنّ محرانا أردى يترك على ذلك؛ لأنه تبين أنه في أصل القسمة وقعت هكذا لمصلحة رأوها في ذلك، فلا تبطل القسمة(١)

وأمَّا فبما يدخل النَّهر والشَّرب في بيع الأرض وما لا بدخل:

قطعة أرض لرجل وبجببه نهر له فيها مجرى لصاحب النّهر ووراء النّهر طريق، ماع صاحب الأرض قطعته، وذكر في الصُّك حدَّ قطعة الأرض الطريق، فالنُّهر داحل في المبيع؛ لأنَّه يقرُّ أنَّ المبيع من هذا الحد إلى ذلك [الحدّ](٢) وانتهر فيكون داحلاً فيه، ولو كان بشر في أرض بين رجلين وهما بينهما، فباع أحدهما نصيبه من البنر بطريقها في هذا الأرض لم يجز، إلاّ أن يسيع نصيبه من الأرض، ومن البتر جميعاً منه، فيجوز، ولو باع نصف البئر بغير طريق في الأرض جاز.

أمَّا الأول: فلأنَّه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشتركاً بينه وبين صاحبه للا يجوز إلا بإذن صاحبه، كما لو باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه من دار مشتركة بينهما لم يجز إلاّ بإذن شريكه كذا هنا. واختلف المشايخ في^(٣) أنّه لا يجوز البيع في الطريق خاصة أم(٤) في البشر والطريق جميعاً، قال بعضهم: لا يجوز فيهما، وقال بعضهم: لا بجرز في الطريق خاصة.

وأمّا الثَّاني: فلأنّه باع نصيبه من مكان مشترك فيجوز، كما لو باع نصيبه من الدّار المشتركة. وأمَّا النَّالَث: فلأنَّه وإن باع قطعة معلومة من مكان مشترك ولكن بيع قطعة معلومة من مكان مشترك لم بجز، إلاّ بإذن صاحبه، لأنّه لو جاز بحتاج إلى قسمتين: [إلى قسمة](٥) مع مشتري القطعة، وإلى قسمة مع شريك البائع، فربَّما يتفرق نصيبه. هذا المعنى ها هنا معدوم، لأنَّ البتر مما لا يحتمل القسمة، [فصار قياس مسألتنا من الدّار إن كان البيت الذي ماع نصيبه منه صغيراً لا بحتمل القسمة](١٠) ولو كان كذلك جاز وقد ذكرنا بعضها فيما يجوز الشُّرب وفيما لا يحوز.

الفصل الثاني

فيما يضمن صاحب النّهر ما تلف من جريان الماء وغيره وفيما لا يضمن(٧)، الخ

مهر يجري بين أرض قوم فانشق النّهر فأفسد أرض بعضهم، فلصاحب الأرص أن يَأَخَذُهُم بِإصلاح تهرهم دفعاً للْصُرر عنه، وليس لهم أن يَأَخَذُوهُ^(٨) بعمارة الأراضي، لأنّ

ني دآه: سانطة.	(4)	(١) في اجرا: سائطة
الخاطات بالتعلق	743	(٣) في الله: ساقطة.
وأروروا الهراء الأيضين ساها	(V)	(٣) في قحية: المشايد في ساقطة.
ني وجرو٠ له أن يأحدهم	(A)	 (٢) في فجا: المشايخ في: ساقطة. (١) في فجا: أنه.

ذلك حصل لا بصعهم.

رجل ألقى شاة مبتة في نهر طاحونة إنسان فسار بها العاه في الطاحونة وحربت الطاحونة ينظر: إن كان النّهر لا يحتاج إلى الكري يضمن إذا علم أنّها خرست من دلك؛ لأنه سبب للتّلف.

رجل قلع شحرة له على ضفة نهر وأخذ التراب وألفاه في (١) موضع الشجرة حتى سؤاه وتركه، ثم إن (٢) أرباب النهر أرادوا كسبه، فاستأجروا رجلاً ليجري الماء في النهر ليسيل النهر فيسهل عليهم حفره، فأرسل الماء وتأخر (٢) الرّجل، وكان ذلك ليلاً فلما انتبه، وجد الماء قد خرج من موضع قلع الشجرة وأفسد كدس إنسان وصاحب الشجرة يقول أصلحته. أمّا الأجير، فلا ضمان عليه؛ لأنّ فعله منقول إلى المستأجر، وأمّا قالع الشجرة إن كانت الشجرة قريباً منه حتى صارت ضفة النهر، فلا ضمان عليه لأنّه مضطر في ذلك؛ لأن حوالي الشجرة ملكه فهوا] (٤) تصرف في ملكه وإن كان لم يبلغ الشجرة جانب النهر مبنغه فانهدم جانب النهر بذلك، فهو ضامن لما أفسد الماء؛ لأنّه تصرف في ملك العبر وهو غير مضطر إلى (٥) التصرف فيه ملك العبر

رجل سقى أرضه فأرسل الماء في النهر حتى جاوز من أرضه، وقد كان طرف أرص رجل ترابأ أسفل⁽¹⁾ منه في النهر فلم يوجد^(٧) الماء ممرّاً فمال إلى قطن رجل عن النهر ففرقه، فالضمان على من أحدث في النهر حدثاً، لأنه هو المتعدي.

رجل (١٠) في داره مجرى ماء فحوله إلى (٩٠) ناحية من (١٠٠) داره فهدم دار جاره من دلك فهو ضامن سواء ترك بين النهر وبين الحائط فجوة أو لم يترك؛ لأنه لا حق له في التحريل؛ فما توبد منه فهو ضامن (١١٠) هذا إذا أخرج الماء من النهر في موضع ليس له حق الإخراج، أمّا لو شقّ حافة النّهر في موضع له حق الشق وأجرى فيه الماء إلى موضع آخر (١١٠) فإنّه لا يضمن إذا ترك بينهما فجوة؛ لأنه ليس فيه جناية.

ولو سقى رجل أرضه فمال (١٣٠ منه إلى أرض رجل أو داره فغرقها لم يضمن، وكذلك لو نزت. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: تأويل هذا: إذا سقى في أرصه سقياً معتاداً وهو سقى سقياً مثله لهذه الأرص؛ لأنه متى يسقى سقياً معتاداً كان متسبّاً؛ لأنّ السّغي

⁽١) في اجا: علي. (٢) في اجاً: ساقطة. (٢) في اجاء نام

⁽²⁾ في اده: يبدأ السقط من قوله: قال الفاضي: قد أمرتك بالثققة إن كان الأمر كما تقول إدا حاف الفاضي انهلاك في كتاب المرادعة القصل الثاني في اختلاف المزادع مع رب الأرص في الرح وعيرا ص ١٧٥ على الله على المرادعة القصل الثاني في الرح وعيرا الشجرة ملكه مهو في الفصل الثاني ص ١٩٦ : من كتاب الشرب وتمامها في أأه وهيمه وهذا لا يؤثر.

⁽o) في اجا وادا في . (1) في اجاه التقل، (v) في اجاه وادا يجد .

 ⁽A) في اجدا، ساقطة (٩) في اجدا والدا ساقطة (١٠) في اجدا ساقطة .
 (١١) في اجدا: سوء ترك... فهو ضامن ساقطة .

⁽١٢) في اجاء ساقعة. (١٣) في اجاء واداء فسال

المعتاد قد يعرق أرض جاره وقد لا [يغرق](١) فكان مسبباً فالحافر والمسب لا يضمن ما يولد من فعله ما لم بكن متعدّياً في السب. أمّا إذا سقى سقياً عير معناد، ضمن، لأنه ماشر؛ لأنَّ هذا يغرق أرض حاره لا محالة فإن كان في أرضه جحر فأرة فتعدَّى إلى أرص جاره إن كان لا يعلم بجحر الفارة لا يضمن وإن كان يعلم يصمن. قال الشيخ الإمام اسماعيل الرّاهد: هذا كله إذا سقى سقياً معتاداً وهو محق في السَّقي بأن سقى في نوبته مقدر حقه. أمّا إدا لم يكن محقاً بأن سقى في غير نوبته أر في نوبته أكثر من حقه صمن، لأنه متعد وإن كان متسبّباً فهو متعدي في التسبّب فيضمن ما تولّد من فعله.

رجل له مجرى ماء تحت دار رجل فأجرى الماء فيه فدخل الماء ثقباً وتعدّى إلى داره وخربت إن أجرى في النّهر ما يطيق النّهر ولولا الجحر لما نضب الماء والجحر حلى فلا ضمان عليه؛ لأنه استوفى حقه غير متعدي إلى صور أحد، فأما إذا أجراه على وجه لا يطيق النهر ويتعدَّى سواء كان جحراً أو لم يكن يجب عليه الضَّمان؛ لأنَّه ما استوفى حقه على وحه هو حقه.

رجل له نوبة في شرب بأن كان [له](٢) بكرة روي، فسقى رجل أرضه بشربه. ذكر في الجامع الصّغير: أنّه يضمن، وذكر في غيره: أنّه لا يضمن فصار فيه روايتان.

ولو اتخذ رجل قنطرة على نهر في طريق العامة فمشت الناس والذواب عليها حتى كسروها فوقع فيها(٣) إنسان وأعثر به وهو يراه متعمداً لم يضمن الذي اتخد؛ لأنَّ المتخذ للقنطرة مسبب للتلف؛ لأنَّه لمتصل بالماشي (٤) إثر فعله والماشي عليه مباشر للتَّلف؛ لأنَّ المتصل به حقيقة فعله وهو المشي، والمتسبِّب مع المباشر إذا اجتمعا واستويا في التعذِّي لا يجب الضِّمان على المتسبِّب. هذا إذا علم الماشي بذلك وإن لم يعلم ضمن المتحد للقنطرة في ظاهر الرّواية، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنَّه لا يضمن؛ لأنَّه عبر متعدي في التسبُّ؛ لأنَّ اتخاذ القنطرة حتى (٥) يمر فيه حسبه بخلاف ما لو حفر بئراً في طريق العامة، وجه ظاهر الرّواية: أنّه متعدي في التسبّب^(١)؛ لأنّه ليس له إحداث^(٧) القنطرة على نهر لقوم خاص بغير إذنهم؛ لأنَّه متصرف في ملكهم والتصرف في ملكهم بغير إذبهم تعدي، وإذا كان النهر للعامة فالتصرف فيه بغير إذن الإمام تعذّي.

وأمَّا فيما يجب عليه إصلاح النَّهر والبئر والحوض والمسناة:

نهر كبير انشق(^) منه(١٠) نهر(١٠) صغير فخربت قوهة النّهر الصّغير [أي قم النهر الصّغير](١١) قاراد إصلاحه فمؤونة إصلاح رقبة(١٢)النّهر الصّغير على أربابها، ولا شيء على

· ·	
(٧) في فجه: لتحاذ،	21.21 cds . (1)
(A) في فجه وفده: انشعب.	(۱) في ﴿أ∌: سائطة.
(٥) - رقي البيا والدان منها	(٢) في اله: ساقطة .
(١٠) مي فجه: ساقطة	(٣) في وجا. به .
(١١) في داء ساملة	⁽¹⁾ في أجدة. بالماه.
و د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	
في النَّسِبِ * ساقطة ، وهي في دأه وهجه (١٢٧) في هجه: ساقطة	 (٦) في الداء الأن اتخاذ القطرة

أرباب النّهر الكبير؛ لأنّهم هم^(١) الذين ينتفعون^(٢) بذلك لا هؤلاء.

مهر صيق (٢) يحرج منه الماء ويسيل في نهرين وبينهما حائل من خشب يعدُ أحياماً وبسا الماء مي مجرى واحد (١) فأرادوا أن يأخذوا ذلك من النّمورة (١) والآجر (١) ليمسك الماء؟ لهـ ذلك تحصيناً للمواضع الفاسدة بقدر ما يكون حائلاً ومانعاً خلط حق غيرهم بحقهم

نهر في دار رجل لرجل فتعدّى الضرر من ذلك النّهر إلى (٧) دهليز جاره ثم (٨) يتعدّى من [ذلك](ف) الدَّهليز إلى دار امرأة أخرى وفيه ضرر بيّن، فلصاحب الذّار أن يأحَّد صاحب المجرى بإصلاح ذلك، وبه أخذ الفقيه أبو اللَّيث رحمه الله تعالى؛ لأنَّ الضَّور جاء مُرَّ جهته فكان عليه دفعه.

رجل له مجرى في دار رجل فخرب فإصلاحه على صاحب المجرى، لأنَّ الماه الذي يجري في النّهر ملكه فهو الذي(١٠٠) يستعمل النهر بملكه فعليه إصلاحه

مهر بدخل من أعلى المدينة ويخرج من آخرها فاحتيج إلى الكري قبل لأهل المدينة: احمروا هذا النّهر فإن لكم فيها تفعاً. هذه المسألة مما لا يجري فيه الحكم فالصّلح فيها أولى، وعلى السَّلطان كري النَّهر الأعظم وإصلاح مسناته؛ لأنَّ منفعة هذا النَّهر لعامة المسلمين [فيكون مؤونة كريه لعامة(١١) المسلمين](١٢)، ومال بيت المال لعامة المسلمين(١٣) لكن يصرف إلى الكري مال الخراج والجزية وما يجري مجراهما إلا الصدقات والعشر

حوض في بستان رجل [وهو](١٤) مستنقع لماء أقوام ويضر ذلك ببناء(١٥) صاحب الستان فلصاحب (١١) البستان أن يمنعهم من إجراء الماء إلى أن يصلح الحوض إن كان مقراً بأن الحوض لهم واستنقاع الماء فيه(١٧) قديم فليس على صاحب البستان إصلاح ذلك.

نهران بينهما مسناة إلا أن أحدهما أصغر والآخر أكبر فاحتيج إلى إصلاح المسناة فنفقته بينهما نصفان ولا تعتبر بالقلة والكثرة.

جدار بين رجلين لأحدهما عليه حمولة كثيرة (١٨٠) وللآخر أقل واحتيجت إلى العمارة فذلك يكون بينهما نصفين بحلاف النمرزقة إذا فسدت واحتيج إلى إصلاح يكون ذلك على

⁽١٠) في اجه: دمه. .. فهر الدي سائطة. (١) ﴿ فِي الجَّا وَادَهُ : سَاقَطَةً.

١٠٠ مي «جه»: يتمعون.
 (٣) مي ١٤٥ عروق، وفي ١٤٥: نهر رق، وما في (١٢) في ١٤٥: ساهطة.
 عد ١٤٠١ د ١٠٠٠ د ١٠٠٠

احه: أثبتناً. في النَّصْ. (۱۳) في (د) اساتطة ا في الجاء: ساقطة.

⁽١٤) في «أه: ساقطة، (٥) - في لجة ولاة : حوزهم،

⁽١٥) في فجه: سائطة. (١) - في اجدًا: والأحر، (١٦) في اجرا: وإن صاحب،

ا في اجا! وادا : ساقطة . (١٧) في لجاء سائطة.

⁽٨) في ادا: ساقطة. (۱۸) في اجا کبيرة.

⁽١) - نَيْ فأه وقده: سائطة.

ندر مباههم؛ لأنَّ النَّمررق إنَّما يحتاج إليه كذلك فيكون إصلاح كلِّ واحد على قدره. وأمّا معرفة حريم النّهر والبئر وما يجوز الوقف على إصلاح المنهر [وغيره](١)

[الأشياء التي يكون لها حريم بالإجماع خمسة:

إحداها: البتر العطن: وتفسيره] (٢): البتر الذي (٣) ينزح الماء منه بالبد (١) وحريمها أربعون ذراعاً لقوله هليه الصلاة والسلام اخريم ألبتر الغطن أزبغون دراعاً، وحريم شر الناضح ستون ذراعاً وحريم الغين ستمائة ذرع (٥) وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ثم اختلف المشايح؟ قال بعضهم: [أربعون] من الجوانب الأربعة من كل حان عشرة أذرع (٧)، وقال بعضهم: من [كل] (٨) جانب أربعون، وقال بعضهم التقدير مقدر المحاجة، والتقدير بأربعين في ديارهم؛ لأنّ أراضيهم صلبة. أمّا أراصينا رخوة، يزاد على الأربعين متى احتاح إليه حتى لا تتعطل منفعة بتره لعل (١) يجيء (١٠) آخر فيحفر بتراً موق الأربعين فيتحول الماء (١١) إليه لرخوته.

والثاني: البثر الناضع: وتفسيرها: أن ينزح الماء منه بالبعير (١٢)، وحريمها أربعون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد: ستون ذراعاً. لهما رحمهما الله تعالى الذي رويناه. ولأبي حنيفة: ما روي عن النّبي ﷺ: امَنْ حَفْرَ بِثْراً فَلَهُ مَا حَرْلَهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَناً لِمَا شِيَتِهِ والعطن: [موضع](١٣) مناخ الإبل

والثالث: العين: فإن من استخرج عيناً في أرض موات يستحق الحريم، وحريمها خمسمائة ذراع بالنّص الذي رويناه، ثم من كلّ جانب أو من الجوانب الأربع على حب ما اختلفوا في حريم البثر.

والزابع: القناة: فإن من أخرج قناة في أرض موات يستحق الحريم، وحريمها: ما هو حريم البئر. من مشايخنا من قال: هذا إذا لم يظهر القناة على وجه الأرض فأمّا إذا ظهر كان بمنزلة العين فيكون حريمها مثل حريم العين خمسمائة ذراع.

والخامس: فرس (١٤) الشجر فإن من غرس الشجر في أرض موات يستحق الحريم وحريمه لم يقدره محمد رحمه الله تعالى بشيء، ومشايخنا قدروا الحريم بخمسة أذرع، وهذا كله إذا فعل بإذن الإمام، وإن (١٥) فعله بغير إذن الإمام؟ عند أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى: يستحق، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يستحق،

 ⁽١) في (أ): ساقطة.
 (٨) في (أ): ساقطة.
 (٢) في (أ): ساقطة.
 (٩) في (حيه و(د): لمعل، وفي (أ): بعد، والمشت الأول

 ⁽٢) في (١٥: ساقطة، (٩) في وجره و(٤٥: لمل، وفي (١١٠ بعد، وسند والشبت الأول.
 (٣) في (١٤: ساقطة، (١٥) في وجره و(٤٥: يجي، وفي (١٥: مجي، والشبت الأول.

⁽٤) في لجا: ساقطة. (١١) في لحاء وقدا: ساقطة.

⁽ه) نصب الرابة للزيلعي كتاب إحياء (١٣) في قحه: بالتعير الموات، الحديث الرابع، (١٣) في داء: سافطة

⁽۱) في (۱): سقطة. (۱) في (۱): سقطة.

 ⁽٧) في قبية وقدة: ساقطة.
 (١٥) في فجدا: وإن.

والمراد بالذَّراع: ذراع العامة سبع مشتات ليس موق [كل](١) مشتت أصبع قائمة

رجل وقف على مرمة نهر يجري في سكة كذا، وكان الماء ينصب من الذرقة إلى السَّكة ثم يخرج فيه ويسين من السَّكَّة الموقوف عليها، واحتيج النَّهر إلى المرمة في تلك السَّكة التي يخرج منها الماء لا يرم من الوقف تلك السَّكة من أعلاها، بخلاف ما إذا كان ينصب الماء من النهر الأعظم ويسيل على فضاء ليس له شغة ولا شارب ثم يسيل منه إلى الشكة الموقوفة عليها فإنّه يرم من الوقف من أعلاها إلى أن يخرج من السّكة، والفرق: وهو أنَّ في الفصل الأول النَّهر ينصب إلى السَّكتين جميعاً، والوقف على هذا لا علم ذلك. وفي المصل الثاني: النّهر كله(٢) ينصب إلى تلك السّكة. ألا ترى أنه لو احتيع هدا النهر إلى الكرى يكون (٣) من تلك الغلة، وإنَّما يفعل ما كان في تركه فساد النهر. قال الفقه رحمه الله تعالى: إن كان يحدث بترك الحفر تخريب المسناة جاز أن يحفر؛ لأنَّ كلُّ ما كان في تركه خراب فهو من المرمة.

رجل له مجرى ماء على سطح جار له فخرب سطح الجار فإصلاح ذلك على صاحب السَّطح بمنزلة السَّفل مع العلو؛ ولا يجبر على ذلك، ويقال للذي له حق الأجراء(٢): اصنع بأوقاف الموضع المحرى على سطح الدَّار لينفذ الماء على (٥) مصبه.

وأمَّا فيما له حقَّ رفع البثر ورفع التراب الواقع في البثر والنَّهر وغيره إلى آخره:

سكة نافذة وفيها بثر لماء المطر عند باب دار رجل فامتلأ البثر، وكان يتضرّر صاحب الدَّارُ بِهِ فَلُهُ أَنْ يَكُنِّمُهَا وَيُرفِّعُ الْضَّرِرُ عَنْ نَفْسُهِ ؛ لأنَّ هَذَا بِيْرُ عَلَى طريق العامة فلكل واحد أن يكتسها^(١)، وكذلك إذا كانت الشكة غبر نافذة والبئر محدثة (١) لأنه لكل واحد من أهل السُّكة ولاية رفعه، ولذلك إذا كان البئر مجراها في السُّكة كان الجراب على ما ذكرناه.

نهر لقوم في (^{٨)} أرض رجل فكنسوا^(٩) النّهر وألقوا التراب على حافة النّهر، فلصاحب الأرض أن يأخذهم برفع ما جاوز الحريم؛ لأنَّ ذلك ليس بحق لهم فعليهم تفريغه.

نهر انشق (١٠) ودخل الماء في أرض رجِل وتطين في أرضه وصار ردّعاً، فليس لأحه أنْ يَأْخُذُ مِن ذَلَكَ، وَلُو أَخَذُ صَمَنَ؛ لأنَّ الطِّينَ صَارَ فِي أَرْضَه، فَصَارَ كَأَنَّه أَخْرِجه (١١) من أرضه.

⁽١) - في (أ): ساقطة. (٧) في الجال: مجراه. (٢) في اجه: البهر كله: ساقطة

⁽٨) في الجالة من. (4) في els: فسلكوا، وفي هجه وددة: فكسوا واثبتا الأخير. (٣) - ني اجه وادا: يكري.

⁽٤) أي أجاء الأجر، (٥) في لجا وقده: إلى،

⁽۱۰) في فجه واده: أنبثق. (١) - في لجا: يكيم، (١١) في اجا وادا: خرح،

القصل الثالث

في الاختلاف في الأشجار على النَّهر المشترك والاختلاف في الشرب، وفي مقدار الشرب المشترك إلى آخر الفصل

نهر بين رجلين وعلى ضفته أشحار فيدّعي كلّ واحد منهما أن الأشحار له فذاك لعارسه إن عرف وإن لم يعرف يحكم لكل واحد [منهما](١) ما كان في ملكه؛ لأنه في يده، وما كان في ملكهما فهو بينهما نصفان.

حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر وكان لرجل آخر في دلك الجانب كرم، وبين الكرم والنَّهر طريق، قنبت من عروق هذه الأشحار في الجانب الآخر من النَّهر أشجار، وذعى صاحب الكرم أن الأشجار له وادعى الآخر أنه (٢٠) من عروق أشجاره إذا علم أنه من عروق هذه الأشجار فهو لصاحب الحائط، ولو لم يعرف ذلك ولا(٢) يعرف لها غارس ديده أشجار لا مالك لها، فلا يستحقها أحدهما؛ لأنها ليست(٤) في يد أحدهما ولم يوجد دليل المنك في يد^(ه) أحدهما.

ضيعة لرجل متلازقة على نهر ماديان وعلى ضفة النّهر أشجار دلب^(١) ولا يعرف عارسها إن كانت لا تنبت إلا بالإنبات ولكن لا يعرف لها منبت فهي كاللَّقطة، وإن كانت تبت من غير إببات أحد وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن أخذها، وليس صاحب الصيعة أخص بها إلا أن يقطعها [فحبتثل](٧) يصير بالقطع أحق [بها](٨) من غير٠٠

أشجار على ضفة نهر لقوم(٩) ومجرى(١٠) النهر في سكة غير تافذة ويعض هذه الأشجار في ساحة هذه السَّكة فأدَّعي بعض أهل هذه السَّكة أن غارسها فلانَّ وأنا وارثه وأنكر أهل السُّكة ذلك فعلى المدعى البيِّنة على ما ادّعى، وإن لم تكن(١١١) له بيِّنة فما كان من الأشجار خارجاً من حريم النّهر فهي لجميع أهل السّكة، وما كان على الحريم فهي لصاحب النّهر؛ لأنّها في ملكه.

رجل [له](١٢) أرضان على نهر إحداهما أعلى والأخرى أسفل فاذعى أنَّ شربهما من

⁽١) مي فأه: ساقطة .

⁽٢) يعود الضمير إلى الأشجار كما في فجا وقدة.

في فجه: ولم. في فجه وقده: يستحق أحدهما؛ لأنه ليس. ساقطة. (١٠) في فجه: لأقوام ويجرى.

⁽ه) - أي الجنة رادة: حق.

⁽٦) - نُسْجَرُ الدَّلْبُ. وَفِي آدَهُ: هَيَابٍ.

⁽٧) - تِي دَأُه: سائطة،

⁽A) في أأه و (B) سائطة .

⁽٩) بن ادا: الأتوام.

⁽١١) في وحيه: ساتطة.

⁽١٢) في وأه وقده: ساقطة، وهي في قدة

هذا النهر وأمكر الشركاء أن يكون مشرب(١) إحداهما بعيمه من هذا النهر إلى لم مكل يشرب من نهر أخر فالقول: قول صاحب الأرض؛ لأنَّ الظاهر شاهد له؛ لأنَّ الأرض لا تكُريُّ بدون الشرب ظهراً.

وأمَّا فيما يجمع المياه المتفرقة في موضع واحد، وفيما ليس له ذلك:

رجل له مياه متفرقة في قرية فأراد أن يجمع كله ويجعله في شباروز واحد له ذلك. لأنّه لا ضرر فيه لغيره.

وأمًا فيما ليس له أن يسقي زرعه ويشربه ويسقى دوابّه [من](٢) ماء غيره:

تهر أو قناة لرجل ليس لأحد أن يسقى منه زرعه أو أرضه مضطراً في ذلك أو مي مضطر؛ لأنَّه لا حق له في ذلك، فإن فعل بغير أمر صاحبه فلا ضمان عليه لكن لصاحبه أنَّ يرفع الأمر إلى القاضي أو إلى السَّلطان ليؤدُّبه بالصَّرب وبالحبس إنَّ رأى ذلك.

رجل له حمار وبقور كثيرة فأراد أن يسقى من نهر رجل وخاف صاحب النّهر فساد المسناة وتخريب (٢) النهر فله منعه عن (١) ذلك [وبه] (٥) أخذ الفقيه أبو اللّب رحمه الله تعالى؛ لأنَّ له أن ينتفع بالماء لكن بشرط أن لا يخرب ملك غيره، وهنا فيه تخريب(١٠) وفساد، ومن^(۷) کان له نهر أو بثر^(۸) لم يكن له أن يمنع غيره من شربه، وكان له أن يمبع من سقى زرعه وشجره لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «النَّاسُ شُرَكَاء فِي النَّلاثِ: فِي الْمَاهِ وَالْكُلاُّ وَالنَّارِّ .

ثم الشركة في الماء على أربعة أوجه:

الأول: الشركة في ماء البحار: وأنّه مشترك بين الناس في [كل](١٠) شيء في حق الشرب(١١) لبني آدم والدُّواب ومشترك في حق سقى الأراضي أيضاً حتى إن(١١) من أراد أن يكري منه نهراً لسقى الأراصي بأن أحيا أرضاً مواتاً ليس لأحد أن يمنعه عن ذلك فحقيقة الشركة بين الناس في الماء تتحقق في ماء [البحار.

والثاني: شركة في ماء](١٢) الأودية العظام التي هي [غير](١٢) مملوكة لأحد ولم بدخل مازها تحت القسمة كجيحون وسيحون ودجلة والفرات: قإن النَّاس شركاء في حق الشَّرب من هذه الأودية. أمَّا في حق سقى الأراضي بأن أحيا رجل أرضاً مواتاً وأداد أن

 ⁽A) في ادا: أو بثر: سائطة، رهي في اله وادا (۱) في الجا واله: بشرب.

 ⁽۲) في اله: سائطة. (٩) - في «أ⊪. ساقطة.

⁽١٠) فيُّ دج، ودد؛ الماء: ساقطة، وأشار إليها هي ا في اجرا: وتخربه. (1)

⁽٤) في الجها: من. كلُّمة بأل العهدية.

 ⁽٥) في ها؛ وقيرة؛ سانطة، وهي في قده. (١١) في اجها: ساقطة.

⁽١٢) في اله: سائطة (١) - في اجه: تخرية.

 ⁽٧) في الله واجماً; رما، رفي قده: ومن، رقد (١٣) في اله: ساقطة.
 الشما الأخير.

يرى نهراً يسقيها إن كان لا يصر بالعامة فله ذلك، وإن كان يضر بالعامة فليس له ذلك.

والثالث وهو أن يكون النَّهر مشتركاً والماء داخلٌ في القسمة، وهذا على نوعين. إمَّا أن نكون الأنهار عطاماً كبيساً فمحن وخـقر وبراود وحرام كام، والكام التي يكون عليها قري.

وحدّ (١) ذلك أن يكون الشركاء مائة فصاعداً: أو تكون الأنهار صغاراً مأن كان النه كاء ما دون المائة، والنَّاس في النَّوعين شركاء في حق الشَّرب وإن أتى ذلك على الماء كله بما روينا من الحديث، لكن إذا أراد رجل أن يسقي بذلك أرضاً أحياها فلأهل النهر أن يمنعوه أضّر بهم أو لم يضرّ بهم (٢)؛ لأنّه أراد كسر حافتي النّهر وهذا مملوك لهما.

والرَّابِع: أن يأخذ رجل الماء بالأواسي وغير دلك فإنَّه تنقطع شركة النَّاس كافة في حق النَّرب وغيره؛ لأنَّه صار مملوكاً له لكن^(٣) بشبهة الشركة قائمة لظاهر الحديث حتى لو^ر سرنه إنسان في موضع يعز (٥) وجوده ما يساوي عشرة لا يقطع بده.

رأمًا الشركة في الكلأ: [فهو]^(١) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون الحشيش في أرض لا يكون مملوكاً لأحد يكون النَّاس في ذلك شركاء في الاحتشاش والرّعي، وليس لأحد أن يمنع إنساناً وهي كالشركة في ماء البحّار.

والثاني: وهو أن يكون الكلافي أرض مملوكة له نبت بنفسه لا بإنبات صاحب الأرض يكون الناس في ذلك شركاء حتى لو أخذه إنسان كان المأخوذ ملكاً له لكن لصاحب الأرض أن يمنعه من الدُّخول في أرضه إن كان المريد للكلا بجد في أرص أخرى غير مملوكة لأحد قريبة من ذلك الأرض، وإن لم يجد يقال لصاحب الأرض: إما أن تعطيه بيدل $^{(\vee)}$ أو تأذن له حتى يدخل [فيأخذ] $^{(\wedge)}$ حقه. وكان الحواب فيه كالجواب فيمن أتى كرم إنسان وفي حوضه (٩) ماء وأراد الدّخول في كرمه ليأخذ الماء.

والثالث: أن يكون (١٠٠ الكلا في أرض مملوكة له نبت بإنات صاحب الأرض لا بكون لأحد أخذ ذلك بوجه لكن تبقى شبهة الشركة بظاهر الحديث.

وتفسيره الكلاً: ما يبسط على وجه الأرض ولا يكون له ساق، أمَّا ما كان له ساق فهو شجر، فعلى هذا قالوا: الشوك الأحمر الذي يقال له بالفارسية: (خار فعيلان) من الشجر لا من الكلا؛ لأنه يقوم على ساق حتى لو نبت في أرض مملوكة لإنسان وجاء آخر وأخذه كات لصاحب الأرض أن يسترده منه، وكذا الشوك الأبيض؛ لأنَّه يفوم على ساق. أمَّا الشوك الأخضر الذي تأكله الإبل، ويقال له بالفارسية: (خازوني) فيه روايتان؛ لأنَّ الكلاُّ ما

⁽١) - ني (أ): سائعة، ا أي فجا: وجد. (٧) في اجها: بيده

⁽٢) في الجنة. ساقطة.

⁽A) مِن دأد. ساقطة. الى قدة: سائطة.

⁽١) کې ډېرا: چوقه، (١٠) مَي قَجِـة رِقْدَةُ ۚ يَكُونُ، وَقِي قَالَهُ كَانَ، وَأَنْسَا الأُولُ. في اجه و دده: يعز وني داه: بعد وأثبتا ما ئي اجرا و (دا.

ينبسط على وجه الأرض ولا يكون له ساق والشّجر ما يقوم على ساق، وهذا النّرع مر الشّوك منه ما ينبسط على وجه الأرص [ولا يكون له ساق](١) ومنه ما يقوم على الساق(١) على هذا قالوا: السّوس(٢) من جملة الأشجار.

وأمَّا الشركة في النَّار: على وجهين:

الأول: وهو أن [يكون قد] أوقد ناراً في مفارة فهذه النّار مشتركة بينه وبين الناس، حتى لو جاء إنسان وأراد أن يستضيء بضوء النار أو يخبط ثوباً حول النار أن أو يصطلي به في زمان البرد أو يتخذ منه سراجاً لا يكون لصاحب النّار أن يمنعه، وإن أراد أن يأخذ شيئ من الجمر (1) فله أن يمنعه؛ لأنّه ملكه.

والثاني: إذا أوقدتا ناراً في موضع مملوك له، فإن هذه النّار مشتركة بينه وبين النّاس لكن له أن يمنع النّاس من الدّخول في ملكه وليس له أن يمنعهم(٧) من الانتفاع بالبار.

الفصل الرابع

في المسائل المتفرقة

ولو اشترى أرضاً فيها زرع بشربها^(٨) على أنّه بالخيار ثلاثة أيام^(٩) فسقى منه فهو رضى منه؛ لأنّه تصرّف تصرف الملاّك لا^(١٠) على وجه الاختيار، فيكون رضى ببطلان الحيار دلالة

ولو كان البائع بالخيار فهو نقض (١١) منه؛ لأنّه تصرف فيه تصرف الملاك، والبائع متى تصرف تصرف الملاك فيما باع على أنّه بالخيار كان فسخاً منه للبيع دلالة.

ولو سقى غنمه لم يكن منه دليلاً على الرّضى من المشتري ولا على النّفض من النائع؛ لأنّه لم يتصرف تصرف الملاك، فإنّه كان له الشقي للشّرب قبل الشّراء من غير ملك.

ولو اشترى بثراً على أنّه بالخيار فيها ثلاثةً أيام فمانت فيها شاة أو فأرة فطهرها أو لم يطهرها لزم البيع؛ لأنّه تعيب (١٦) عند المشتري، وبعد النطهير يبقى نوع عيب، لأنّه لا يطهر عند بعض العلماء بل تطمّ (٦٢) طماً فتقل رغائب النّاس فيه. والله تعالى أعلم.

 ⁽۱) في الله والاجعاء ساقطة، وهي في الاجعاء (٧) بي الجعاء والاجاء يسلم
 (۲) في الاجعاء والاجاء (١٠٠٠ على الساق: ساقطة، (٨) في الجعاء والاجاء الشوس، وفي الحاء: الشوك، وأثبتا الأول. (٩) هي الجعاء (١٠) هي الجعاء (١٠) في الجعاء (١٠) في الجعاء (١٠) في الجعاء الله ساقطة، (١٠) في الجعاء والاجاء على المناطقة، (١٠) في الجعاء المقسى، (١٠) في الجعاء تعيب وهو تصحيف منافطة.
 (٢) في الجعاء من جمره.
 (١) في الججاء عظم دون وجود الراد (١٠) في الججاء عظم دون وجود الراد (١٠) في الجحاء عظم دون وجود الراد (١٠) في الجحاء عظم دون وجود الراد (١٠) في الجحاء عظم دون وجود الراد (١٠) في الحجاء عظم دون وجود الراد (١٠)



ينسب اللو الزمن الزهبير

قال رصي الله تعالى عنه (١): هذا الكتاب اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: فيما يحل شربه من الأشربة، وفيما لا يحل، وفيما يصبو حلالاً بالعلاج، وفيما لا يصبر أ^(٢)، وفيما يجوز التخليل وفيما لا يحوز، وفيما يجوز ترك الخمر حتى يصبر خلاً وفيما لا يجوز.

الفصل الثاني: فيما يفسد الخلّ وفيما لا يفسد وفيما يجوز الانتفاع بالخمر بوجه من الرجوه وفيما لا يجوز، وفي حدَّ السّكران، ومعرفته، وفيما يوجب الحدَّ وفيما لا يوحب، وفيما يطهر ما وقع في الخمر، وفيما لا الأشربة وفيما لا بصمن.

الفصل الثالث: في المسائل المتفرقة.

(١) في لاجـ، وقده: غير واردة، (٣) في فحـه: لا: ساقطة.

(٢) في اجه: بالعلاج وفيما لا يصير،

القصل الأول

فيما يحل شربه وفيما لا يحل إلى أخره

الأعيان التي تتخذ منها الأشربة: العنب والتمر(١) والزبيب والحبوب كالحنطة والشعبير والدرة والإجاص وغير ذلك، ولا بأس بنبيذ التمر والبسر والعسل والذرة، والحنطة والشمير

ثم (٢) الأشربة التي [تتخذ] (٢) من النمر ثلاثة أنواع:

المسكر: وهي^(٤) التي من ماء التمر، والنبيء من ماء البسر المذيب، قما دام حلواً حلالٌ شربه، وإذا غلا واشتد وقذف بالزَّبد فحكمه حكم الباذق [وسنبيّن تمسير (٥٠) الماذق](٢٠) ، حكمه .

وأمّا النّبيذ: فهو النّبيء من ماء(٧) التمر أو البسر المذبب إذا طبخ أدني من طبخة فما دام حلواً حلال شريه، وإدا غلا واشئد وقذف بالزَّبد فحكمه حكم المثلث. وسنبيِّن تمسير المثلث وحكمه.

والأشربة التي تتخذ من الزّبيب نوعان: نقبع، ونبيذ.

والنَّقيع: أنْ يترك الزبيب في الماء حتى يستخرج الماء حلاوته فما دام حلواً فهو حلال شربه وإذا غلا واشتد وقذف بالزُّبِّد فحكمه حكم (^) البَّاذق.

وأمَّا النَّبِيدُ: فهو النِّبيء من ماء التَّمر (٩) أو البسر المدِّيب (١٠) إذا طبخ أدنى طبحة فما دام حلواً حلال شربه وإذا غلا واشتد وقذف بالزَّبد فحكمه حكم المثلث.

وأمَّا الأشرية التي تشخذ من الحبوب نوعان: نبيءٌ ومطبوخ.

فالنَّبِيء. ما دام حلواً فهو حلال شربه وإن غلا واشتد وقذف بالزبد على قول محمد رحمه الله تعالى: لا يحلُّ شربه، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: [روايتان](```.

وإنْ كَانَ مطبوحًا أَدني طبخة، فإن كانْ حلواً فهو حلال شربه، وإنْ [كان](١٠٠ علا واشتد وقذف بالزَّيد، حل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، واختلف

أي ادا: ساقطة، رهي دي وأه راجه. (٧) في (جدا) ساقطة

⁽A) في هجه وقدة: المثلث. . . . الدادق: ساقطة. في ادا" و .

⁽٩) في فجه: زبيب، (T) فَيْ اللهُ) ساقطة.

⁽١٠) في هجه: أو البسر المذيب، ساقطة. في اجا وادا: وهو .

غَيِّ 103، سَاتَطَدُّ، وَهُي فِي أَلَّهُ وَاجِنَّهُ، (١١) فَيُّ قَالَا سَاتَطَةً، في 110: سَاتَطَةً.

المتأخّرون؟ على قول محمد رحمه الله تعالى، وهدا كله [فيما](١) دون السّكم.

أمَّا السَّكر من كل الأشرية فحرام بالإجماع، فإن سكر منه حدَّ لمَّا نبيَّن، واختلف العشابع قيه، فهم من قال: هذا منصرف إلى الكل، ومنهم من قال: لا بل منصرف إلى نبيذ التُّم والبسر(٢) والزبيب، فأمّا نبيذ العسل [ونحوه](٢) فلا يحدُّ منه، وإن سكر، وهو الضحيح.

والأشربة التي تتخذ من العنب: ستة: الخمر، والباذق، والمنصف، والمثلث. والبختج، والحمهوري، والحميدي: ويسمّى: أبا يوسفي.

-فأمًا [الخمر](٤) فالنّبي، (٥) من ماء العنب: إذا [غلا](١) واشتد وقذف بالزبد وصا أسفله أعلى وإن غلا واشتد ولم يقذف بالزّيد فهذا ليس بخمر، وعند أبي حيفة(٧) رحمه الله تعالى: يحل شربه وبيعه، [وهو](٨) خمر. عندهما: لا يحل شربه ولا بيعه.

ومن حكم الخمر: أن من شرب منه قطرة يحدُّ لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: قدُّ: شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ».

والباذق: وهو النِّبيء من ماء العنب إذا طبخ أدنى طبخة، ومن حكمه: أنَّه حلال شربه ما دام حلواً، فإذا غلا واشتد وقذف بالزُّبد حرم قليله وكثيره، ولا يحد شاربه ما لم يسكر منه.

والمنصف: هو الذي طبخ من ماء العنب حتى ذهب تصفه وبقي نصفه، وحكمه: أنه حلال شربه ما دام حلواً فإذا غلا واشتد وقذف بالزَّبد يحرم قليله وكثيره، فكان حكمه وحكم الباذق سواء^(٩).

والمثلث: [وهو](١٠) النّبيء من ماء العنب إذا طبخ حتى ذهب ثلثاء وبقي ثلثه، وحكمه [أنه](١١) ما دام حلواً فهو حلال شربه، وإذا غلا واشتد وقذف بالزَّبد؟ قال أبو حنيمة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يحل شربه ما دون [الشكر](١٢) الاستمراء الطُّعام والنَّقوى على طاعة الله تعالى. والنَّداوي لا للهو والطرب، وقال محمد رحمه الله تعالَى ً يحرم قليله وكثيره.

والبختج: وهو تفسير الحميدي.

والجمهوري: وهو أن يصب الماء في العصير ويطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذَّاهب من العصير أقل من الثلثين فيكون حكمه حكم (١٣) المنصف.

الحميدي: وهو. أن يصب الماء على المثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد فيكون

في قأًا وقده: ساقطة.

(١٣) في فجه: ساقطة.

⁽Y) في الدا: عبد أبي يوسف. في لجا وادا: البسر، وفي الله العسل،

وأثبتنا الأول.

⁽٣) - في قأ؛ وقده: ساقطة.

في (أ): سائطة.

في ادا: التي.

في (أ): ساقطة.

⁽A) في اله: ساقطة. (٩) في قده سقطة (١٠) نَيْ الله ساتيلة (11) في فأه ساقطة. (١٢) في فأه سائطة.

احكمه](١) حكم المثلث، ويسمّى هذا: أبا يوسفي؛ لأنَّ أبا يوسف كثيراً ما كان(٢) يستعمل هذا، وهل يشترط الإباحته عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله تعالى عليهما بعد صب الماء فيه أدى طبخة؟ اختلف المتأخرون فيه، قال بعضهم: يشترط، وقال بعصهم: لا يثيرط، وقال أبو حبيقة رحمه الله تعالى. يجوز بيع المنصف والمسكر، وقال أبو يوسف المامة خاورته، فدل على أنه محرم العين وما يكون محرم العين لا يجوز بيعه كالخمر، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: حرمة الباذق دون حرمة الخمر؛ لأنه لا يفسق شاربها ولا يكفر مستحلها، ولو شرب قطرة منها لا يحد، فلا بد [من](٢) أن يظهر نقصان حمنها عن(٥) حرمة الخمر في حق الانتفاع بها فحرمنا الانتفاع بها شرباً ولم نحرم فيما عد الشَّرِب وإذا كان مطلق الانتفاع به كان محل البيع كالدُّهن إذا وقعت فيه فأرة وماتت.

العصير إذا وضع في الشَّمس في الطشت حتى يذهب ثلثاه بحرّ الشَّمس ويبقى ثلثه فلا مأس بشربه وهو بمنزلة الطبخ: هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وكذا لو أطلى الخابية بالخردل وجعل فيه العصير ومضى على ذلك مدة ولم يشتد وهو بحال لا يسكر فلا بأس به في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحل شرب العصير وإن غلا ما لم يقذف بالزَّيد، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا علا^(١) لم يحل شربه. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إنَّ الخمر(٧) إنَّما حرَّم لشدَّته، وقد اشتد عمار خمراً، وأبو حنيفة (٨) رحمه الله تعالى يقول: إن الغليان من الحلاوة فما لم يسكن غلبانه (٩) كان بعض الحلاوة [باقياً فلا يثبت اسم الخمر مع بقاء شيء من الحلاوة] (١٠) وإذا لم يثبت اسم الخمر لا يحرم الشرب.

وأمّا فيما يصير حلالاً بالعلاج وفيما لا يصير:

ولو طبخ العصير ولم يذهب ثنثاء وبرّدوه [وتركوه](١١) وأعادوه إلى النّار إن كان بعدما نركر، لو كان عصيراً يغلى بعد ذلك من غير نار فلا خير فيه، وإن كان لا يغلي ملا بأس به: لأنَّه في الوجه الأول: لم يبق عصيراً فلا يحل أكله(١٢). وفي الوجه الثاني: بقي عصيراً فقد طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه فيحلء

عشر دوارق من عصير صب فيه عشرون دورقاً من الماء وطبخ لا يستقيم حتى بذهب منه سنة وعشرون [دورقاً](١٣) وثلثان ويبقى ثلثه(١٤) وثلث؛ لأنَّ الماء أسرع ذهالاً من

 ⁽A) في قحة رادة أبو حنيفة، رني الله أبو يوسف، والمثب الأول ا في الله: ساقطة.

 ⁽٩) مي اجاً: يكون ا (١٠) ني اأه: سائطة . فَيْ اجا وادا: ساقطة،

⁽٢) في اجدا. مائع. (١١) في اأه وادة: ساقطة. (1) في قأة: مباقطة.

⁽١٢) في فجاه: ساقطة. (0) في الجدا: من.

⁽١٣) نَيْ اللهُ واده: سائطة. (1) اي اجا: إذا غلا: سائطة.

في اجه: إن الخمر: ساقطة. (١٤) عَي الجها: اللاقة.

العصير، وكذلك كلُّ شيء ألقي في العصير من العسل واللَّبن وغير دلك.

وإذا قذف العصير بالزّيد وغلا حرم شربه؛ لأنّه خمر(١) والخمر حرام بالإجماع، وإن طبخه بعد ذلك لم يحل؛ لأنّه طبخه وهو خمر فكان المطبوخ حراماً، والطبح لا يزيل الحرمة إنّما يمنع بثبوت الحرمة.

وأمًا فيما يجوز التخليل وفيما لا يجوز:

الخمر إذا خللت تحلُّ؛ لأنَّه محرَّم العين بصفة الخمرية وقد زال فتزول الحرمة.

رجل له خلّ فصب فيه (٢) خمراً، فقد أساء؛ لأنّه حمل الخمر حرام عليه [فلا يفسد مكذا](٢).

روي عن أي يوسف رحمه الله تعالى، وقال غيره: حمل الخمر للشرب حرام، أنا للإصلاح فلا، فإن له أن ينقله من الظل إلى الشمس، وكذلك له أن يحضن البيضة تعت الدّجاجة وأنه يصير دماً والدّم حرام بالنص.

وأمَّا فيما يجوز ترك الخمر حتى يصير خلاًّ وفيما لا(١) يجوز:

[ولو أراد أن يتخذ العصير خلًا فلا بأس بتركه خمراً إذا لم يتعمّد بتركه خمراً؛ لأنّه لا يصير خلًا ما لم يصر خمراً، فكان إمساك الخمر لضرورة صيرورته خلًا ودلك جائز [^(a).

القصل الثاني(٦)

فيما يفسد الخل وفيما لا يفسد إلى آخره^(٧)

قطرة خمر وقعت في جرة ماء ثم صب الماء في حب الخل لا يفسد؛ لأنَّ الكل صار حلاً. وأمَّا فيما يجوز الانتفاع بالخمر يوجه من الوجوء وفيما لا يجوز:

لا يحل (٨) للإنسان أن ينظر إلى الخمر على وجه التّلهي ولا أن يبلّ به العبر ولا يسقيها الحيوان، وكذلك الميتة لا يجوز أن يطعمها الكلاب؛ لأنّ في جميع ذلك صرباً ص الانتفاع بها والله تعالى حرم هذه الأشياء مطلقاً بعينها فكان الانتفاع بها محظوراً.

ولو خاف الهلاك على نفسه [حلً](١) له شرب الخمر ما يسكن عطشه، لأنه مصغر وجد حراماً تسلقع به ضرورته قياساً على العينة

⁽¹⁾ في الجال طرام، (1) في الجال التاني: ساقطة، وهي دأه وادا

 ⁽٢) في هجاز قيه.
 (٧) في هجاز الموان كله سائطة.
 (٣) في هاه سائطة.
 (٨) في هاه سائطة.

 ⁽٨) قي الجه. الايحل: ساقطة.
 (٤) في الجها: الا: ساقطة.
 (٩) في الجها: الا: ساقطة.
 (٨) من القطة.

⁽a) هِي (la) ساقطة (أد) في (la) ساقطة .

ران أسكره ذلك القدر لا يحدُ؛ لأنَّ السَّكر حصل بمسكر(١) مباح.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: السّكران من لا يعرف المرأة من الرّجل، ولا الرّجل من المرأة، ولا اللّبل من النّهاد، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: أن بكون كلامه مغتلطاً لا يفهم كلامه يريدان به إذا كان عالب كلامه غير مستقيم. هما رحمهما الله تعالى يقولان إذا كان غالب كلامه غير مستقيم يسمّى سكراناً عرفاً، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إنّ السّكران من ذهب عقله من كل وجه، [فائنا] (٢) إذا كان بعض كلامه مستقيماً لم يدهب عقله من كل وجه، [فائنا] (٢) إذا كان بعض كلامه مستقيماً لم يدهب عقله من كل وجه وأسباب العقولة تراعى على أكمل الوجوه، وأتمها، وقال بعص المشابخ: حدّ السّكران عندهما: أن يستقرأ: ﴿ فَلْ يَعَانُهُمُ الْصَكِيرُونُ ﴾، وإن عجر فهو سكران.

وأمّا فيما يوجب الحدّ وما(٣) لا يوجيه:

رجل شرب تسعة أقداح من تبيذ، ولم يسكر، فأوجر بالعاشر، فسكر، لاحد عليه؛ لأنّ السّكران يضاف إلى ما هو أقرب إليه كما في مسألة السّفيه وهو مكره في ذلك.

ولو أرجر بتسعة ولم يسكر، فشرب العاشر فسكر عليه الحدّ؛ لأنه السّكر حصل به يضاف إلى آخرها كما في مسألة السّقيه.

ولو استعط رجل بالخمر، أو اكتحل، أو داوى جرحاً، لم يحدً؛ لأنّ بالاكتحال لم يصل الخمر إلى جوفه وبما سواه، وإنّ وصل، لكن لم يصل بطريق لم يستلذ^(٤) به، ممكن النقصان في جنايته.

ولو ادّعى شارب خمر أو سكران أنّه أكره عليه، حدّ؛ لأنّ الطراعية في الشرب مشهود بها، فإن الشّهود لم يشهدو، أنّه كان طائعاً في الشّرب لا يقام عليه [[الحد فلا يحوز أن تنفي الطواعية بمجرد إنكاره كأصل الشرب، بخلاف ما لو شهد عليه أربعة بالزّنا بامرأة، فادّعى المشهود عليه أنّه تزرّجها، وستعلم الفرق.

الكافر إذا أسلم في دار الإسلام حين دخل دار الإسلام، ولم يعلم بحرمة الخمر، فشرب لم يحد؛ لأنّ حرمة الخمر إنّما تثبت بالسّماع، ولم يوجد لا حقيقة ولا حكماً، لأن شبوع الأحكام في دار الإسلام إنّما أقيم مقام السّماع في حق إيجاب الحدّ إذا طال مكنه في دار الإسلام؛ لأنّ طول المكث سبب السّماع غالباً، فيقام مقامه، ولم يوجد هنا.

ولا كذلك الذمي، وهذا بخلاف ما لو زنا أو سرق في دار الإسلام، وقال: لا أعلم بالعرمة، فإنّه يحد؛ لأنّ الزّنا والسّرقة حرام في الأديان كلها، بخلاف الخمر.

ولو صبّ خمراً في ماء فوجل^(٥) طعمها، أو ريحها، أو تبيّن لونها فيه فشرب منه، حد، وإن لم يوجد ريحها، ولا طعمها، ولا لونها لا يحد؛ لأنّ في الوجه الأول: الماء

⁽¹⁾ في قبعة وقدة: يشرب. (1) في قبعة وقدة: يشرب. (1) في قلم دوء الدا: ما قدة: في ما يحد وهو تصحيف

 ⁽¹⁾ في قاء وقد، سأنطق وهي في لدة.
 (٢) في اجه واده: وقيما.

معلوب بالخمر، فكان شارباً خمراً مازجه ماء، وفي الوحه الثاني: الحمر مستهلك، فكان شارباً ماء نجساً، ولو شرب دردي الخمر لم يحد ما لم يسكر منه، لأن الحد شرع راج أ عمّا يرعب الإنسان فيه، والإنسان لا يرغب عادة إلى شرب الذردي، ولا يحد دمي ل شرب الخمر؛ لأنَّ الشرب مباح له، ولو سكر يحد؛ لأنَّ السَّكر حرام في الأديان أجمع (١) وهذا في بعض الروايات، ذكر الصدر الشهيد: أنَّه يحدُّ، وذكر في بعص المواضع. أنَّ لا يحد، وإن سكر، ولو(٢) شرب البنج، فسكر لا يحد، ولو طلق امرأته لا يقع، ولو شرب شراباً حلواً، فلم يوافق طبعه فسكر، فطلق امرأته لا يقع، ولو أكره على الشَّرْب، فشرب، فطلن امرأته يقع؛ لأنه وجد اللَّذة (٣) والله تعالى أعلم.

وأمّا فيما يطهر ما وقع في الخمر وفيما لا يطهر:

خرقة أصابها خمرٌ، فوقعت في حل فلا بأس به وتطهر، وكذا الرَّغيف إذا خبر بخمر. فوقع في الخل(1) طهر أمّا إدا عجن وخبر لا يطهر [أبدأ](٥) هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقد.

وأمًا فيما يضمن من إتلاف الأشربة وفيما لا يضمن:

مسلم له خمر في زقّ فشق رجل زقه، وسال لا يضمن الخمر بالإجماع، أمّا الزّق: فلا يضمن أيضاً عند محمد رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يضمن، ولو كان الخمر في خابية في بيت رجل مسلم يريد أن يتخذُّها حلًّا، فكسرها يضمن الخابية، ولو كان الحمر لمشرك في زقَّ فشق زقه لا يضمن لا الخمر ولا الزَّق، في قول أبي يوسف رحمه ١٠ تعالى إذا جعلها ليشربها^(١)؛ لأنَّ فيه إظهار الفساد ونقض العهد. هكذا ذكر في االعيون.

ولو صبُّ المسلم خمراً لذميّ يضمن قيمتها إذا أتلفها من غير جناية وجدت منه، وإن صبُّ دْمي خمر دْمي ضمن مثلها؛ لأنَّ الخمر مال متقوَّم في حقَّ الذَّمِّي، فكان استهلاكاً موجباً للضمال. إِلاَّ أَن المسلم عجز عن تمليك المثل، فيصير (٧) إلى (٨) القيمة، والذَّمي قدر فلا يصار إلى القيمة.

الفصل الثالث

في المسائل المتفرقة

روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فيما سوى الخمر من الأشوبة المسكرة الفدر(٩) المسكر هو الحرام، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن قعد لطلب الشكر، فالأول حرام، وإن قعد لا كذلك، فلا بأس به، وإن أراد الإكثار، ولم يود السَّكر، فقد أساء في قعوده. والله تعالى أعلم.

⁽١) في الدا: كلَّها. (٦) في (4): للشُّرب. (٢) في دده: ران، (۷) - في قدا: مصار، في الدا: السكر.

⁽٨) - في دوه سائطة،

في قدا: الخلُّ، وفي قأة واحدا: الخمر، وقد أثبتنا نضاً. ما في قدا. (٩) - في قده. القدح.



ينسيداللو الكنب التحسير

قال رضى الله عنه(١): هذا الكتاب اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما ينفذ من المكره، وفيما لا ينفذ، وفيما يباح للمكره أن يفعله، وفيما لا يباح.

الفصل الثاني: قيما يضمن المكره، وفيما لا يضمن، وفيما يرجع على المكره، وفيما لا يرجع، وفيما إذا (٢٠) أكره على أحد الأمرين (٢٠)، فيختار أهونهما إذا (٢٠).

الفصل الثالث: في المسائل المتفرقة.

(1) في 100: الأمر. (1) في 100: عير واردة. (1) في 100: ساقطة.

القصل الأول

فيما ينفذ من المكره، وفيما لا ينفذ إلى آخره

اعلم أنَّ الإكراء جدَّه جدُّ وهزله جدُّ ينفذ إنَّ فعله المكره عليه مثل التَّكاح، والعلاق، والعتاق؛ لأنَّ الفائت بالإكراه: الرَّضي، والرَّضي ليس بشرط لصحة هذه النصرفات. بدنيل رَّهُ لَوْ نَكُح، أو طلَّق، أو أعتق هازلاً لا يصع (أَ)، ولو أكره رجلُ^(۱) بفتل، أو جراحة، وُو ضرب بخاف تلف نفسه، أو تلف عضوه على أن يقر الرجل بمال، لم يجز؛ لأن إقرار المكر، باطل؛ لأنَّه كذب؛ لأنَّ الإقرار إخبار، والإخبار محتمل للصَّدق(٢٠) والكذب، منامت الطواعية مقام الصدق، وقام الإكراه مقام الكذب، ولو أكره بقيد أو حبس يوحب عما بنا بحيث يؤثر الإنسان مثل ذلك المال على (ف) ما يلحقه على إقرار (٥) لم يجز ؛ لآنه إقرار المكر، [وإقرار المكره](١) كذب فيكون باطلاً، فرق بين الإكراه على شرب الخمر وأكل الميت، وبين الإكراه على الإقرار، فإن الإكراه بالفيد والحبس في شرب الحمر وأكل الميتة لم يكن إكراهاً، والفرق: أن إماحة شوب الخمر، وأكل الميتة علقت بالضرورة، والضرورة أد يحاف التلف على نفسه، أو على عضو من أعضائه، ولم يوجد، وأمّا(٧) صحة الإقرار معلَّق بالطواعية؛ لأنَّ صحة الإقرار بالضدق والطواعية أقيمت مقام الضدق والإكراء، أقيم مده الكلب وقد ثبت الكره، فكان الإقرار كذباً، ولو كره بحس يوم، أو بقيد يوم، أو ضرب سوط على إقرار له بألف درهم، فأقر له جاز إقراره؛ لأنَّه إقرار طائع؛ لأنَّ الإنسان لا ينتزم صرر الف درهم بحسن يوم أو يومين، أو بقيد يوم أو يومين، قإن الرَّجل قد يقيم في السرك يوماً أو يومين، إمّا(^) للموافقة أو للاختبار، ولا يثقل عليه ذلك، ودكر الألف ليس بتقدير لازم بل دلك على حسب ما يرى القاضي. من مشايخنا من قال: هذا إدا كان لرّحل من أوساط الناس. أمّا إذا كان من الأشراف أو [من](٢) الأحلَّة، أو من كبار العلماء أو الرؤوساء بحبث يستنكف عن ضرب سوط أو حبس ساعة، لم يجز إقراره؛ لأنَّ مثل هذا الرَّجل يؤثر ألف درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا القدر من الحس والقيد فكان مكرهاً.

ولو أكره بقتل على إقراره بألف درهم فأقر بخمسمانة لم يلزمه شيء؛ لأنه إقرر

في اداه: صبح. في اداه: رجل، على أنه فاعل للقعل العبني للمجهول. وفي الله، منصوب عنى المعمولية وألت. الأواء. في 185: رجل، على أنه فاعل للقعل العبني للمجهول. (٥). في اداه القراراء.

⁽٥) بي لاه يَقْرِيره، فَي الذَا أَ يَتَعَمَّلُ الصَّلَقَ. ﴿ إِنَّ } فَي الدَاءُ عَلَيْهِ ...

⁽V) في الماء: فأما في ^{وأه}: سائطة، وهي زيادة في ^{وداً م}

هي اده فإن الرّجل . . . أو يومين إمّا . ساقطة وهي هي اله (المعتمدة أمسلاً)

في وأو: ساقطة.

مكره (1) الأنه أقر ببعض ما أكره عليه، والإكراه على الشيء (1) يكون إكراها على جمي المعاضه، ومن المشايخ من قال هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعلى: والضعيم أنه قول الكل، فرقوا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين الشهادة فإن الشهادة بألف الكون شهادة بخمسمائة حتى لا يقضي بالخمسمائة، والفرق: أن الإكراء على ألف (1) ومع من المكره بشرائطه، فصع (2) ذكر الألف، فثبت خمسمائة في ضمنها إن لم ينسمقصوداً، فكان المكره على الألف مكرها على خمسمائة ضمناً إن لم يكن مقصوداً، فأن الشاهد بألف لم يشهد بخمسمائة لا مقصوداً ولا ضمناً للألف؛ لأن الألف لا تصير مشهوداً موجباً للقضاء بشهادة الواحد حتى تصير الخمسمائة مشهوداً به موجب للقضاء ضمناً.

ولو أقرَ بالفين لزمه الألف، وبطلت (١) عنه الألف؛ لأنّه أقر بما أكره عليه وزيادة. فكان في الزّبادة طائعاً، وإقرار الطائع جائز، وإقرار المكره لا. ومن المشايخ من قال: هذا أيضاً قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، والصّحيح: أنّ هذا قول الكلّ، وفرتوا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى بين هذه (١) المسألة (٨) وبين مسألة الشّهادة، والفرق ما مر في المسألة الأولى (١).

ولو أقر بمائة دينار أو صنف آخر يلزمه؛ لأنه إقرار طائع. قرق بين هذا وبين البيع فإنه إذا أكره على البيع بألف درهم قباع بمائة دينار وقيمتها ألف درهم كان البيع فاسداً والفرق: أنّ الدّراهم والدّنائير جنسان مختلفان حقيقة ولم يجعلا جنساً واحداً حكماً في حق الإقرار بوجه ما؛ لأنّ الإقرار شهادة على نفسه وفي حق الشهادة لم يجعلا جنساً واحداً حكماً في حق الشهادة لم يجعلا حتى إد س حكماً. أمّا في حق البيع جعلا جنساً واحداً حكماً في حق (١٠٠) بعض الأحكام حتى إد س اشترى عبداً بألف درهم، ثم اشتراه ثانياً بدنائير قبل نقد الثمن أقل من ألف درهم لم يحز كما لو اشتراه بدراهم أقل من الثمن الأول قصار آتياً ببعض ما أكره عليه من وجه وهذا كاب لبقاء الإكراه.

ولو أقرّ له ولفلان بألف درهم، لم يلزمه شيء إذا صدقه فلان في الشركة وإن ألكر فلان شركته؟ لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: يلزمه لفلان خمسمائة إذا (١٠١٠) أنكر شركته. نطير الاختلاف فيما يد أقرّ المويض للوارث وللأجنبي بالألف درهم، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى: الإقرار كله باطل صدقه [الأجنبي](١٠٠) في الشركة أو كذّمه، وعند محمد: الله تعالى: الإقرار كله باطل صدقه [الأجنبي](١٠٠) في الشركة أو كذّمه، وعند محمد: الله تعالى:

 ⁽¹⁾ في اأه: الشراء، وفي اده: الشيء، وقد أنساها نصاً على ما تراه صواباً.

 ⁽٢) في ١٤٥١ مكره، وفي ١١٥١ مكرها، وقد أثنا ما في ١٤٥٠.

 ⁽٦) قي (د١: ساقطة, (١) في (د١: ساقطة, (٥) في (د١: ساقطة, (٥) في (١١: يصبح، وفي (د١: فصبح وأثبتنا الأخيرة.

 ⁽٧) في ١١١٠ يصنع، وفي ١٤١١ قصنع وأثبتنا الأخيرة.
 (٧) في ١٤١١ هذا.
 (٨) في ١٤١١ هذا.
 (٨) في ١٤١١ هذا.

⁽١٠) في ايه: ساقطة. (١١) في دره. إن.

⁽١٣) في ela ساقطة، رمي زيادة في درة.

صدقه فكذلك، وإن كذَّبه جاز الإفرار بحصته (⁽⁾، والمسألة معروفة في كتاب الإقرار.

ولو أكره على أن يهب جاريته هذه لفلان، أو يهب الف درهم لفلان كانت الهمة باطلة، إذا أكره على الهنة والتسليم؛ لأنَّه تصرف مكرهاً تصرَّفاً يحتمل الفسخ، فكان عدم الرّضي بها مانعاً صحته.

ولو أكره على هبة جاريته لعبدالله، قوهبها له ولزيد جاز نصفها لزيد. فرقوا بين هذه (٢) وبين الإقرار لفلان (٢) إذا صدقه فلان حيث لا يصبح أصلاً والفرق: وهو أن الهبة بإيجاب مبتدأ للحال لإثبات الشركة في المال(٤) فكانت الشركة سنهما في الجارية مناخرة عر الإبجاب لا محالة؛ لأنَّ الشركة إنَّما تثبت بثبوت العلك لهما [والعلُّك لهما](") إنما يئبت بالنسليم بعد الإيجاب، وإذا تأخرت الشركة عن الإيجاب لم تفارق(1) الشركة الإبجاب (٢) ليقع فاسداً في حق زيد بسبب الشركة لعبدالله، مصح الإيجاب لزيد، ولم يصع لمدالله، قبعد ذلك إن ثبتت الشركة بأن سلم إليها فهذه الشركة طارئة على الإيحاب، فلا يطل الإيجاب، فأمَّا الإقرار إخبار عن شركة كانت بينهما قبل الخبر فكان من شرط صحة الإخبار قيام المخبر عنه (٨) وقت الإخبار، والمخبر عنه الألف المشتركة، فكانت الشركة قائمة وقت الإخبار، وقد فسد الإقرار في حق عبدالله فيفسد في حق زيد بسبب الشركة فيفسد الإقرار في حق الكل، فلو صح صح بنكذيب الأجنبي الشركة، ولا يجور أن يصح؛ لأنَّ الأجنبي مهذا التكذيب يربد إيجاب حن على (٩) المقر لا على نفسه فلا يقدر، وإن كانت ألف درهم، لم يجز شيء منها لزيد في قولهم. لأنَّه تمكن الشيوع في حصة زيد؛ لأنَّ التسليم إلى عبدالله مستحق النَّقض لمكان الإكراء فإن للمكره (١٠٠ نقض ذلك (١٠٠ من غير قضاء ولا رضي فصار وجود هذا التسليم وعدمه بمنزلة.

ولو وهب الألف من اثنين وسلم خمسمانة إلى أحدهما لم يجز لمكان الشيوع(٢٠٠ نيما يحتمل القسمة بخلاف مسألة العبد؛ لأنَّه شيوع فيما لا يحتمل القسمة.

ولو أكره على بيع عبده بألفين فياعه بألف لم يجز؛ لأنَّه مكره لأنه خالف المكره إلى عبر (⁽¹⁷⁾ من جنس المأمور به، فكان خلافاً إلى خير فلا يعد خلافاً، ولو باع بأكثر جازًا لأنَّه خالف المكره إلى شر فيعدّ خلافاً (١٤) وقد خالف لم يبق مكرها، فكان طائعاً، ولو

في اداً المعنة بحرف اللام، والصمير يعود على الأجبي النصرح به في ادا. (٤) أَنِي اداً: للمال،

⁽٥) (يادة في دده: هذا، (٣) في دده: ساقطة، (٤) فر (٥) (يادة في دده: وهي غير واردة في داه: فأثبتناها، (١) في دده: اتفاق وفي داء تقارن، ولمل ما في دده اسح ولذا أثبناها (٧) في دده: الملاحد، (٩) يې اده. ساقطة،

⁽٧) في قده: للإيجاب. (A) في (A) (١٠) في ددة: للمكره، وفي دأه: المكره وقد أثبتنا الأول. (١١) في ددة: للمكره، وفي دأه: المكرة وقد أثبتنا الأول.

 ⁽٢) عن الشروع، وفي الداد الشوع، ونمن مد تحصيراً علاماً. ساقطة،
 (١٤) عن الداء بيس. (١٤) في الداد إلى خير ١٠٠ فيمد خلاماً.

وهب جاز؛ لأنه خالف في جنس ما أكره عليه من كل وجه، فيعد خلافاً، وإن [كان]١٦ خلافاً إلى خير في حق المكره،

ولو أكره على بيع عبد [ولم يسم النَّمن](٢) ولم يسم المشتري، فناع لم يجز؛ لا مكره؛ الآنه أكرهه على البيع وأبهم المشتري والثّمن فكل من يبيعه منه بأي ثمن (٩٠) ماء تناوله الإكراه، ولو أكره على بيع عبد بألف فباعه بعروض قيمتها(٤) أقل من الألف [أ, مكيل](٥) أو موزون جاز؛ لأنَّ هذه الأشياء مع الدَّراهم جنسان مختلفان من كل وجه علم يكن آتياً بما أكره عليه بوجه ما، فجاز، ولو باعه بدنانير قيمتها ألف لم يجر استحمالاً. فرق بين البيع وبين الإقرار، والفرق: قد مر من قبل.

ولو أكرهت على أن تتزوح رجلاً بألف^(١) ومهر مثلها أكثر جاز^(٧) والزوج بالخيار إذ شاه أَتُمْ لِهَا مَهُو مِثْلُهَا، وإنْ شَاءَ فَارْقَهَا إنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلُ بَهَا؛ لأَنَّ الزَّوحِ تلزمه زيادة مهر فيتخبر.

ولو أكره بقتل أو حبس أو قيد أو ضرب على أن يتزوج امرأة على أكثر من مهر مثلها لم يلزمه إلا قدر مهر مثلها، والتَّكاح جائز. أمَّا بطلانَ الزِّيادة؛ [فلانها](^ لا تثبت بالتَّسمية، وأنَّها لا تصح إلاَّ بالتراضي، وقد عدم.

ولو أكره على إبراء دين أو تسليم شفعة أو نحو ذلك لم يبرأ ولم تبطل شفعته، أنا الإبراء؛ [فلأن الإبراء](٩) تصرف لا يصح مع الهزل؛ لأنَّه تمليك مال [فلا يصح مع الإكراه، وأما تسليم الشفعة؛ فلأنّ تسليم الشفعة، تصرف لا يصبح مع الهزل؛ لأنّه تمليك مال](١٠) بمال معنى لكنه يبطل حقه؛ لأنه سكت عن الطلب مختاراً، وإذا لم يصح التسليم مع الهزل لا يصح مع الإكراه.

ولو أكره على الكفر فكفر لم تحرم عليه امرأته إذا قال: أطهرت الكفر، وقلبي مطمن بالإيمان؛ لأنَّ الكفر إنَّما يكون سبب الفرقة بسبب (١١) الاعتقاد والاستخفاف (١٣)، فإذا أكر الاعتقاد فقد أنكر سبب الفرقة فيكون القول: قوله مع يمينه كما لو اذعت المرأة الطلاق وأنكر الزوج، ولو أكره على الإسلام، فأسلم، ثم رجع إلى كفره (١٣٦ لم يقتل، ولكنه يحبس حتى يسلم ويرجع إلى الإسلام؛ لأنّه يحتمل أنّه اعتقد الإسلام حالة الإكرام. ويحتمل أنَّه لم يعتقد فاعتبرناه معتقداً في حق الجبر بالحبس؛ لأنَّه يشت بالشَّبهات ولا يعتس معتقداً في حق الجبر بالقتل؛ لأنه مما يُدرأ بالشِّبهات.

ولو أكرها على البيع^(١٤) ولم يكرها على التّقابض فتقابضا من غير إكراء، فهو جع ^{ناه}

 ⁽¹⁾ في قاً! ساقطة، وهي زيادة في ١٤٤. (٢) في قاء: ساقطة، وهي في ١٤٥٠ وقد أتشاها.

ب سرر وبي درا: تمن وقد أثبنا الأخير . (3) في درا: قيمته .
 (٥) في داء: ساقطة، وهي زيادة في درا: (١) في درا: ساقطة . (٧) في درا: ساقطة .
 (٨) في درا: ملائها . (٩) في داء: ساقطة ، وهي زيادة في درا.
 (٠) في داء: سائطة ، وهي زيادة في درا.

⁽١٠) في الله: سائطة، وهي زيادة في اده.

⁽١١) في ١٤٥: شرط، (١٢) في ١٤٥: والاستحقاف، وفي ﴿أَهُ: فالاستحقاق، وقد أثبتنا ما في ﴿وَهُ لُصُوالُهُ.

⁽١٣) في ١٤١: كفره غير مرجودة وهي في الله و اجــــة. (١٤) - هي ١٤٥: بيــع

جائز؛ لأنَّ الإكراه على البيع لا يكون إكراهاً على القبض بخلاف الإكراه على الهبة، فكاما جار. طالعين في القبض، وأنّه دلالة إجازة البيع، وكذلك لو أجازًا على القبض جار؛ لأنّ السِع كان موقوفاً، فإذا أجازا أجاز.

ولو أكره على أن يخلع امرأته، وقد دخل بها على ألف درهم، ومهر(١١) مثلها(٣) أربعة آلان [درهم](٢) ولم تكره(⁽¹⁾ المرأة جاز؛ وله ألف درهم. أمّا الجواز: فلأن الزوح مكره على إيقاع الطلاق، وطلاق المكره جائز بغير بدل قبيدل أولى، وأمّا له ألف درهم: فلاتها طائعة في النزام البدل، فصح^(ه) ولا شيء للزوج على المكره.

ولو أكره المشتري على الشراء والقبض، ودفع الثمن، ولم يكره الباتع فتقابضا ثم قال المائع(١) بعد ذلك: نقضت البيع لم ينتقض بقوله، والنقض إلى المشتري، ولو أكره البائع، رام بكره المشتري، ثم التقيا، فقال البائع: نقضت انتقض، وإليه النقص دون المشتري، نبولم يقبض العبد فأيهما نقض انتقض، وأصل هذا أن كل بيع فسد بشرط البائع، أو شرط المشتري، ولم قبض فأيّهما نقض انتقض، وإن كان مقبوصاً تقبص الذي له الشّرط، جاز نقصه، وإن نقض الذي له ليس له الشوط لم يجز نقضه، ولو كان أصل البيع فاسداً كما (٧٠) إذا باعه بخمر فأيهما نقض كان جائزاً مقبوضاً كان العبد أو غير مقبوض. أما قبل الفض: يملك كلِّ واحد منهما النَّقض في جميع البياعات الفاسدة؛ لأنَّ (٨) القبض في البيع العاسد بمنزلة القبول من حيث الحكم، فكان القبض رجوعاً عن الإيجاب أو امتناعاً عن القبول، وأنَّه ممَّا يملكه كل واحد من المتبايعين فهو من غير قضاء ولا ضي [فكذا هنا. وأمّا بعد القبض: إن كان الفساد لشرط فاسد شرط لأحدهما الملك المشروط له البعض ص عبر قضاء ولا رضي إ(٩)، فلأنه ثبت للمشروط له خيار الفسخ بسبب الشرط، فكان بمعنى العشروط له الخيار، والمشروط له الخيار يملك النسخ من غير قضاء ولا رضي، وأمَّا الذي لم يشترط له الشرط: لم (١٠) يملك النقض إلا بقضاء، أو برصى؛ لأنْ حق القسخ ما ثبت له بسبب الشَّرط، ولا بعدم رضاه بالبيع أصلاً، وإنَّما ثبت حكماً بسبب الفساد بعد تمام العقد فأشبه خيار العيب بعد القبض، وبخيار العيب لا يملك الفسخ إلا بقضاء أو رضى(١١)، وأمّا إذا كان الفساد بسبب البدل بأن باعه بخمر ملك كل راحد منهما التقض بعد القيض من غير قضاء ولا رضاء؛ لأن كلُّ واحد منهما ذا حطُّ من البدل. وأمَّا الذي شرط له (١٢٠) الخيار؛ فلأنّ له عين الخمر، وأما الآخر؛ فلأنه ملك المبيع (١٣) طراته مكان

ووه المبيع، وفي efs الييع والمثبت

⁽A) في اجا: علان، (٩) - في واء- ساقطة، وهي ريادة في دده. أي فذا: ومهرها،

في قدا: ساقطة.

⁽۱۰) بي دده. لا. (٢) في الله ساقطة، وهي ريادة في ادا. (١١) في ١٤٥٠ لا يقصاء ولا وضاء. (١٢) عي دوه- ساقطة.

⁽t) في اداه: يكره

في (15) قيضح، (١) في اده: للنابع.

الل أواء ساتعلَّة.

كلُّ واحد منهما ذا حط من دلك، فكان بمنزلة ما لو كان الشرط الفاسد مشروطاً لهما.

ولو أكره رحلاً على أن يبيع متاع المكره أو يشتري له، والآخر لم يكره حاز اليه، وإن كان أحد المتعاقدين مكرها، وهذا مما يوحب فساد البيع؛ لأن البيع إنما يفسد بكون أحد المتعاقدين مكرها إذا كان العاقد مالكا [وهنا] (() وكيل، وقد وجد الرضى من الموكل بزوال ملكه، ومن المشتري بالمشراء فينعقد العقد بالتراصي والعهدة لا تلزم [الوكيل] (الا المكره إلا أن يتقاضى الثمن أو المتاع فتلزمه العهدة إذا تقاضى بعد الإكراه؛ لأن العهدة حق مرجعه إلى المال؛ لأنها تسليم المبيع أو انتقاد الثمن، واكراه يمنع التزام المال فيمع النزام العهدة، إلا إذ وجد الرضى بالبيع دلالة في الانتهاء بأن تقاضى، فحينتذ تلزمه العهدة؛ لأن المهدة، في الانتهاء كالرضى في الابتداء تلزمه العهدة لوجود مب وحود العهدة منه، فكذا إذا وجب في الانتهاء.

ولو أكره حتى جعل على نفسه صدقة أو صوماً أو حجة أو عمرة أو غزوة (٢٠) أو بدنة مما يتقرب به إلى الله تعالى فجعل لزمه كله مثل الطلاق، وكذلك لو أكره على اليمين فحنث لزمته الكفارة؛ لأنّ النذر واليمين تصرف لا يبطله الهزل، فلا يبطنه الإكراه كالطلاق والعتاق.

وأمَّا فيما يباح للمكره أن يفعل، وفيما لا يباح:

ولو أكره رجل بقتل أو جراحة أو ضرب يخاف تلف نقسه، أو تلف عضو على شرب خمر أو شرب دم أو أكل ميتة أو لحم خنزير فهو في سعة من تعاطيه شرباً أو أكلاً؛ لأذ الشرع أباح شرب الخمر ونحوها لدفع التلف عن نفسه [بالجوع والعطش فيباح أيضاً لدفع التلف عن نفسه بالإكراه ولما أبيح التحقت هذه الأشياء](1) بالأشياء المباحة، ومن امتع عن أكل المباح حتى هلك كان آثماً فكذا هنا.

ولو أكره بقيد أو حبس لا يخاف فيه تلف نفس لم يحل له ذلك؛ لأنّ امتناع تناول هذه الأشياء مما لا يوجب تلف النفس، ولا تلف عضو من أعصائه، وإنّما يوجب الغه والوحشة، وتناول المحرمات لا يحل لدفع الغم والوحشة. ألا ترى: أن بنفس الجوع إذا كان لا يخاف التلف، لا يباح تناول هذه الأشياء، وإن كان يلحقه الغم والوحشة والجرع، ولو أكره وَخُرُفَ بالجوع لم يجز له أن يأكل المينة ما لم يجع جوعاً يخاف على مفسه، وكدلك العطش، فرق بين هذا وبيما إذا هدده بضرب [عدد](٥) أسواط يخاف على نفسه أو يحاف على عضوه حيث يباح له التناول في الابتداء ولم يقل بأنه لا يتناول إلا أن يضرب ما يحتمله وجاع(٢) ما لم يحتمل وخاف على نفسه أو عضوه حينئلا يتناول، واختلف المشابع يحتمله وجاع(١) ما لم يحتمل وخاف على نفسه أو عضوه حينئلا يتناول، واختلف المشابع فيه؟ من مشايخنا من قال: لا فرق بين المسائتين؛ لأنه في الظرب إنّما يباح له التناون

أي الله: ساقطة.
 قي الله: ساقطة، وهي زيادة في درة. فأدر حاها

 ⁽Y) في els: ساقطة، وهي في ecs.

⁽٣) في اده غرراً. (٦) في اده: رجاماً.

الابنداء إدا وقع في رأيه أنَّه متى لم يطعهم في الابتداء وأطاعهم متى خاف النُّلف على نصبه ر. لا يتركون ضربه يترك طاعتهم الابتداء، وفي مسألتنا إنّما لا يباح إذا وقع في رأيه أنّه منى لم يطعهم في الابتداء أو أطاعهم إذا جوعوه وجاء من الجوع ما يخاف على نفسه يتركون تجويعه، ومسهم من فرق بين المسألتين، وموضع الفرق: "المبسوط، وما جار له أكله مي ذلك وسعه التكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان لا موق بين هذه الأشياء وبين إجراء كلمة الكفر على اللسان إذا كان فيه مطمئن بالإيمال في حق الإكراه فما كال إكراها في حق هذه الأشياء كان إكراهاً في حق إجراء كلمة الكفر. وما لا فلا؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى كم أمام تناول المينة حال الضرورة لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا أَضْطُرِدُنُّدُ إِلَيْكُ ١٠٠ أَزَال الجناح مي إِحْرَءَ كُلُّمَةُ الْكُفْرِ إِذَا كَانَ قُلْبُهُ مَطْمُنَا ۚ بِالْإِيمَانِ حَالَةُ الْضَرُورَةُ لَقُولُهُ تَعَالَى. ﴿ إِلَّا مَنْ أَحَكُمُ وَنُلْكُمُ مُطْمَيِنٌ ۚ بِٱلْإِيمَانِ﴾ (٢) والحراد منه: إكراه يوجب الضرورة؛ لأنَّها وردت في حق عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه، وكان أكره بالقتل، وهذا كلُّه إذا وقع في نبه أنهم يوفون بما يهدّدون، وإن لم يقع في قلبه أنهم يوفون بما يوعدون لم يجز له شيء من ذلك كله؛ لأنَّ هذه الأشياء إنَّما تباح لدفع التُّلف عن نفسه أو عضو من أعضائه، وهو لا يخاف ذلك إذا وقع في قلبه أنَّهم لا يوفون بما يوعدون.

ولو أكره بالقتل على الشَّركُ وقلبه مطمئن بالإيمان، لم تبن امرأته لا في القضاء ولا نيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنَّه لم يكفر بالله عز وجل بالنَّص، ولو قال: خطر سالى أن أقول لهم: كفرت بالله تعالى أريد به الخبر عمَّا مضى، ولم أكن فعلت (٣) بانت امرأته فَي القصاء إذا قال: أردت به الخبر عن الماضي لا الإنشاء؛ لأنَّه أقرُّ أنَّه عدل عمَّا أكره عليه؛ لأنه (١) أكره على إنشاء الكفر، وقد أتى بالإخبار فجعل طائماً، ومن أقرُّ بكفر ماضي طائعاً، وقال: عنيت به الكذب صدّق ديانة لا قضاء كذا هنا.

ولو قال: خطر على بالي ذلك، ولكنَّني قلت: كفرت بالله تعالى أريد به ما طنبوا نانت امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنَّه أنشأ كفراً طائعاً؛ لأنَّه لمَّا خَطَر بباله الإخبار بالكفر في الماضي كاذباً فقد أمكنه التخلص(٥) عما أكره عليه بأقل مما أكره عليه. لأنَّ الإخبار دونُ الإنشاء وقد أمكمه دفع الإكراه بالإحبار؛ لأنَّهم لا يعممون أنَّه أراد له الإخبار دون الإنشاء، فكان طائعاً في الإنشاء بحلاف ما إذا لم يخطر بناله الإحبار بالكفر حيث لا يكفر لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنَّه لا يمكنه دفع لإكراء إلاَّ بعين ما أكره عليه فجعل مكرهاً والمكره على إنشاء الكفر لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان بالنص -

وكذا لو أكره على(١٦ أن يصلي بهذا الصليب فخطر على قلبه أن يصلي نه نعلى هترك

⁽٤) مي لدا ، اوله (٥) في اداء التخليص. (۱) سورة الأنعام، آية: رهم (۱۲۰).

⁽١) بني دوه: سائماة سورة النحل، آية: رقم (١٠٦). ^(۲) في لده فعلته.

ذلك، وصلى للصليب، وأراده بانت امرأته؛ لأنه صلّى للضليب طائعاً، ولو لم يخطر ساله وصلّى للضليب عما أكره لم تبن امرأته؛ لأنه (١) فعل دلك مكرهاً وقلمه مطمئن بالإيمان.

وكذلك أو أكره على شتم محمد ﷺ، فخطر على باله نصراني يسمّى محمداً؛ لأنَّ شتم محمد ﷺ كفر كالصلاة للصليب(٢).

ولو أكره على (٢) أن يعتق عبده، فخطر بباله، فقال: هو حر يريد به الخبر من الكذب، وسعه أن يمسكه عبداً (٤) فيما بينه وبين الله تعالى، وفي القضاء: لا يصدق.

ولا ضمان على المكره؛ لأنّه أفرّ أنّه عدل عمّا أكره عليه، فكان طائعاً في الإقرار بالعنق. ومن أقرّ بعنق عبده طائعاً، ثم قال: عنيت به الكذب صدق ديانة لا قضاء. كذا هنا.

ولو أكره بقتل أو نحوه مما يخاف على نفسه التلف على أن يكفر بالله تعالى، أو يشتم محمداً ﷺ، أو يقتل اللاناً، أو يقطع يد إنسان، فلم يكفر ولم يشتم، ولم يقتل، ولم يغطع حتى قتل، أو قطع يد المكره، كان مأجوراً في ذلك، ولو كان ذلك في شرب خمر أو دم أو أو أكل ميتة أو لحم خنزير، فلم يفعل حتى قتل، فهو آثم، والفرق معروف.

والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فريضة: لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُ بِالْمَعْرُونِ وَآنَهُ عَي النَّكَرِ﴾ (*) فإن خاف رجل إن أمر بقتله وسعه تركه، ولو لم يترك حتى قتل، فهو مأجور الأنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فرض بالنّص، ولم يرد نص بإسقاط هذا الفرص حالة الضرورة؛ فأشبهه من هذا الوجه الإكراه على ترك الصّلاة في الوقت إن ترك كان في سعة، ولو لم يترك حتى قتل كان أفضل كذا هنا.

ولو أكره بقتل أو تحوه مما يخاف على نفسه النّلف على أن يفتري على دحل أو يشتمه، ففعل فهو في سعة؛ لأنّ الافتراء على الناس دون الافتراء على الله تعالى، ولو أكره على أن يفتري على الله تعالى كان في سعة، فهنا أولى، ولو أكره فقيل له: لنقتلك أو لنقطعن يدك⁽¹⁾ [على أن يقطع يد فلان] (⁽⁾ فهو آثم إن قطع يده ويؤدب القاطع. أمّا الآثم، فلأنّ قطع يد الغير لا يباح بالإكراه، وأمّا التأديب؛ فلأنه باشر ما لا يباح في الذين، وليس على ذلك حد مشروع، ولو أكره بقتل أو ضرب يخاف منه التلف ليضربه سوطاً أو بحلق (أسه أو لحيته أو يحبسه أو يقيده فقعل لم يكن آثماً إن شاء الله تعالى؛ لأنّه يحيي نفسه بإدخال غم على غيره؛ لا بإتلاف شيء منه، وله أن يحيي نفسه بإدخال غم على غيره؛ لا بإثلاف شيء منه أن له أن يتناول مال الغير بغير طبب من نفسه حالة المخمصة، وإن كان يدخل عليه غيره؛ إلاّ أنّه قرنه بالاستثناء؛ لأنّ وخصة ذلك ثابة بدلالة المخمصة، وإن كان يدخل عليه غيره؛ إلاّ أنّه قرنه بالاستثناء؛ لأنّ وخصة ذلك ثابة بدلالة

⁽¹⁾ في الدا: ساقطة. (1) في الدا: يدك. وفي اله: يده والمثبت ما في الدا:

 ⁽٢) في العداد إلى الصليب.
 (٧) في العداد بالعداد بالعداد ألى العداد بالعداد بالعداد

 ⁽٣) في ١٤٥: ساقطة.
 (٨) مي ١٤٥: أن يبحيق.
 (٤) في ١٤٥: لا بإدحال شرو ما

 ⁽³⁾ في (3) على المعطق.
 (4) في (3) على المعطق.
 (4) في (3) على المعطوبية.
 (4) على المعطوبية.

النص، وهو دلالة مص الموخص لإجراء كلمة الكفر حالة الإكراء، والثانت بدلالة النص هون الثامت بالنّص، ولهدا قرن بالاستشاء فكذا هنا ولو لم يمعل حتى قتل كان في سعه؛ ون الله الله الله على إتلاف مال الغير فأبي حتى قتل كان في سعة، وكان مأجورًا رشهيداً، وإن كان تصرُّفاً في مال الغير، وهذا أولى وهو تصرف(١) في نفس الغبر.

ولو أكره فقيل له: لمقتلنَّك؟ أو شيئاً يخاف منه التلف على أن يأخذ منه مال فلان ويدفعه إلى المكره، فهو في سعة من أخذه، والضّمان على المكره. أمّا الرّخصة؛ فلأنّ مال العبر ممّا يستباح بضرورة المخمصة فيستباح بالإكراد، وأمّا وجوب الضمان على المكره؛ لأنه صار آلة له في الأخذ؛ وهو يصلح آلة وإن أخده (٢) وإن أرسله ولم يكن من أعوانه عليه أحد لم يسعه؛ لأنَّ الإكراء قد زال وإنَّما يخاف عوده ثانياً، وبهذا لا يحل تباول مال الغير، وإن لم يأحد ماله حتى قتل كان في سعة؛ لأنَّ أخذ مال الغير ظلم، وحرمة الظلم من قبيل ما لا يستباح بحال كالكفر، وفي الإكراه على إجراء كلمة الكفر إذا صبر حتى قتل كان مأجوراً، فكذا هنا، ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب لا بخاف منه تلفاً لم بسعه أخد ماله؛ لأنَّ تناول المحرمات لا يباح لدفع الغم، وإنَّما يباح لدفع الإتلاف. والله سحانه وتعالى أعلم

الفصل الثاني

فيما يضمن المكره وفيما لا يضمن إلى آخره

ولو أكره على هبة جاريته، فوهبها، وقبضها الموهوب له، وأعتقها، جاز، وضمن قبمتها، وكذلك لو دبَّرها، أو استولدها، وله أن يضمن الذي أكرهه قيمتها، وكذلك لو أكرهه على البيع والدُّفع [إليه](٢٠)؛ لأنَّ هذا عقد تمليك فاسد لفوات شرط الصَّحة، وهو الرَّصى؛ واتصلُّ به القبض، فيفيد الملك، ومتى أفاد الملك، فهذه التصرفات صدرت من المالك في الممدوك فنفذت، وهذه التَّصرفات متى نفذت لا تحتمل النَّفض، فصار المكره عاجزاً عن الوصول إلى عين حقه، فكان له تصمين القيمة إن شاء اختار المكره يوم سلم، وإن شاء اختار الموهوب له، والمشترى يوم قبض، وإن شاء ضمنها يوم أعتق أمّا التخبير بين تصمين المكره والموهوب له والمشتري؛ فلأنَّ كلُّ واحد مهم أحدث سبب الضماد في حقه. أمّا المكروء فلأنه أزال يده عن ماله بغير إذبه؛ لأنّ تسليم [المكره](المم منقول إلى المكرم، وأمّا الموهوب له أو المشتري؛ فلأنه أحدث سبب الصمان أحدهما. الغنض بعير إِنْهُ، والثاني: إتلاف حقه بغير إذنه بالإعتاق وهو حق الاسترداد.

ولو باع الموهوب له أو المشتري من رجل أو وهب أو تصدق كان للمولى أن ينغص هذا

⁽٣) - دي دأه ساقطة د وهي في دده. (١) أي ادا: وهو تصرُّف اساقطة. (٤) . في فأه , سائطة ، وهي في قدة (٢) في ٤٤١: وإن أخده: ساقطة.

كله. عرق بين هذا وبين المشتري شراء فاسداً والموهوب له هبة فاسدة إذا تصوف فيه هله التصوفات حيث لا ينقض، والفرق: أن تصرفات المشتري شراء فاسداً والموهوب له عبة فاسدة حصلت بتسليط صحيح من جهة المالك؛ لأنه لما ملك وهو طائع يصح (۱) النسليط فلم يكن للمالك نقض هذه التصرفات. فأمّا هنا لم يوجد من المكره تسليط، ولو وجد نهذ التسليط فاسد؛ لأنّه حصل بغير رضاه، فكان له النقض، ولو أكره على عتق عبده، فأعنف جاز، والولاء للمعتق؛ لأنّه هو المعتق، ويضمن المكره قيمته؛ لأنّ الإعتاق صار منقولاً إلى المكره من حيث إنّه إتلاف لا من حيث إنّه إثبات العنق والإثلاف سبب (۲) المضمان.

ولو أكره على الطلاق [قبل الدخول] (٢) ولم يدخل بها ضمن الزّوح نصف المهر، ويرجع عليه، وكذلك المتعة، لأنّ المكره بالإكراه على الطلاق قبل الدُخول آكد عيه ما كان على شرف السقوط فإنّه متى جاءت الفرقة من قبلها يسقط المهر والمتعة كلها، وللتأكيد حكم الإيجاب، فصار كأنّه أوجبه، وصار كما إذا شهد على الطلاق قبل الدّخون بها، ثم رجعا ضمنا للزوج نصف المهر والمتعة إن لم يكن في النّكاح تسمية.

ولو أكره بقتل أو قطع أو نحوه على استهلاك مال بجهة من الجهات ففعل ضمن المكره؛ لأنَّ حكم الإكراه بوعيد تلف مجعل المكره آلة للمكره فيما يصلح آلة وهو في حق الإتلاف بصلح آلة.

ولو أكره على ذلك بقيد أو حبس لم يضمن؛ لأنّه انعدم الإكراه بوعيد التّلف فلا يجعل المكره آلة للمكره.

ولو أكره على أن يأكل طعامه أو يلبس ثوبه لم يضمن؛ لأنّ منفعة ذلك حصلت نه، كان إتلافاً بعوض، ومثل هذا الإتلاف لا يوجب الضّمان. قالوا: هذا إذا كان الرّجل جائعاً يحتاح إلى الطعام. أمّا إذا كان شبعاناً لا يحتاج وأضرّه (٤) الأكل ضمن المكره الطعام ويقضيان ما لحقه من الضرر (٥)؛ لأنّ هذا إتلاف بغير عوض.

ولو أكره بقطع أو قتل أو ضرب يخاف منه التلف بدقع^(٦) ماله إلى رجل وديعة، وأكره المستودع على قبضه وديعة فقبضه، ثم هلك لم يضمن المستودع، والضمان على المكره؛ لأنّ فعل المستودع صار منقولاً إلى المكره، فصار كأنّ المكره قبض^(٢) ماله بغير إذنه، ووضع عند غيره، ولم يوجد من ذلك الغير صنع، ولو كان كذلك لم يجب على ذلك العير ضمان، كذا هنا. وكذلك أن أو أكره على قبضه ليدفعه إلى المكره، فهلك في بده مع يضمن القابض والضمان على المكره لما قلنا في المسألة الأولى.

ولو أكره على الهبة وأكره القابض على القبض والقبول، فهلك في يده، لم يعمن إن

⁽١) في ١٤١٤ يصبح، (٥) في ١٤١، المسمان،

 ⁽۲) عن (د): رست.
 (۲) عن (۱): أو دنع.
 (۳) عن (۱): سائطة، وهي زيادة في ددا.
 (۷) غن (۱): قبل.

⁽⁴⁾ عني الله المناطقة وعني ويادة عني الده. (A) غن الده المناطقة (B) غن الده المناطقة

قال قبضته لأردّه على صاحبه، وحلف على دلك فهذه المسألة على وجهين: أمّا إن قال ون . الموهوب له: قبضته فيكون سالماً لي بحكم الهبة، أو قال: قبصته لأرة، على صاحبه.

ففي الوجه الأول: للواهب خيار إن شاء ضمن المكرِه، وإن شاء ضمن المكرِه، لأنّ المكره لا حاحة له في دفع الإكراه إلى هذا الاعتقاد أنَّه يعتقد أنَّه يقبصه(١) ليكون سالماً له يعكم الهبة، فإذا اعتقد فقد عدل عن الإكراه، فصار فعله مقصوراً عليه، لكن من حيث إنه أخد لنفسه الآنه إنما [صار](٢) آخذاً لنفسه باعتقاده، وفي حق (٣) الاعتقاد لا يصلح آلة له، ناعتبر القبض من حيث إنّه أخذ لنفسه [وقبض الهبة لنفسه]⁽²⁾ مقصوراً عليه، ومن حيث إنّه مزيل بد الواهب منقولاً إلى المكره؛ لأنَّه يصلح آلة للمكره في حق إزالة البد، فصار كلَّ واحد منهما مباشراً بسبب (٥) الضمان، فكان لصاحب المال خيار.

وفي الرجه الثاني: المسألة على قسمين: إمّا أن صدقه صاحب المال على ذلك، أو كذمه ونال: لا بل قبضته لنفسك، ففي القسم الأول: لا ضمان على المكره، وفي القسم الثاني. ينظر إن أمكن للموهوب له التكلم [بهذا] (٢٥ وقت الإكراء بأن كان لا يخاف على نفسه القتل منى تكلم بهذا بأن كان يبعد (٧) منه، أو لا يمكنه التكلم بهذا فإن أمكنه ولم يتكلم لا يصدق، ويكون ضامناً، وإن لم يمكنه يصدق مع اليمين، ولا ضمان عليه؛ لأنَّ القبض في الظاهر كان واتعاً للموهوب له؛ لآنه قبضه للتمليك(^) فإنّه قبضه على سبيل الهية، وقبض الهبة قبص تمليك(١٠) فإدا كان في الظاهر واقعاً للموهوب له لا يصدق في دعواه أنّه قبصه للمالك من عير يان حالة الإمكان على البيان، ويصدق على(١٠) عدم الإمكان.

ولو أكره على أن يجعل أمر امرأته بيد رجل في طلاقها، ولم يدخل بها، أو يجعل عن عبده بيد رجل فأعتق الذي جعل أمر [امرأته](١٦) بيده وطلق امرأته غير مكره ضمن المكره نصف المهر للزوج وقيمة العبد لمولاها استحسانًا؛ لأنَّ التقويض تمليك حقيقة يمين معنى: لأنَّ معنى اليمين أنَّ يصير الطلاق والعتق معلقاً بوجود فعل في المستقبل على وجه لا يمكن لصاحبه الرَّجوع والفسخ (١٢)، وقد وجد والعمل بهما لا يمكن لتناف بينهما في لعكم، فكان العمل بمعنى اليمين في حق المكره أولى (١٣)؛ الآنه ظالم ابتداء وانتهاه، نصار كأنَّ المكره أكره الزوج أو المولى يوعيد تلف على أن يقول: إن شاء فلان فأنت طالق، وأنت حرّ، ولو نصّ على هذا صمن المكر، كذا هنا.

ولو أكره على أن يحلف بعثق كلِّ مملوك يملكه، فحلف ثم ملك سبع او هبة او وصنة أو

⁽٨) في دره: للسلك في الداد: قلض، (٩) - الي دوه: الصلك، (٢) في اله: ساقطة، وهي زيادة هي ادا، (١٠) تي اوا: عد،

⁽٢) في ادا حق، غير وأردة. (١١) في sis: سائطة، وهي في اداء (١٢) في دده: المسق وهو تصحيف. (١٢) في دده: أولاً. أي الله ساقطة، وهي زيادة في اداء

في الداز يشت. ني ﴿أُوا مِناقِطة ..

الي الله: يتعدد

نحو دلك عتق، ولا يضمن المكره شيئاً؛ لأنّ هذا ليس بإكراه على العتق؛ لأنّ الإكراء على العتق؛ لأنّ الإكراء على العتق إذا لم يكن للمكره إمكان اللّفع إلا بضور يلحقه في نفسه أو ماله، وها يمك بأن لا يشتري ولا يقبل الهبة ولا الوصية، فكان هذا بمسرلة يمين طائع معنى لا يمبن مكر، ولو ورث ضمن المكره قيمته استحساناً؛ لأنّ الإكراه على اليمين قد تحقق؛ لأنه لم يبق المكرة إمكان الذفع؛ لأنه يرث شاء أو أبى، وإذا تحقق الإكراه على اليمين والعتق مضافاً إليه لا إلى الشرط، فكان هذا إكراها على العبين أو قيد(١١) لا المرطة في ذلك بحبس أو قيد(١١) لا المرطة في خل بحبس أو قيد(١١) لا المرطة في حق الإتلاف.

ولو أكرهه حتى يقول للعبد: إن شئت فأنت حرَّ أو قال لامرأته: إن شئت فأنت طالق، قشاء العبد عتق والمرأة طلقت، وضمن المكره قيمته ونصف المهر؛ لآنه يمين مكره (١) بالعتق والطلاق قبل الدّخول والعتق مضاف إلى اليمين، فكان هذا إكراها على العتق والطلاق قبل الدّخول.

ولو أكرهه على أن يقول ما لا بد له منه: مثل قوله: إن أكلت أو شربت أو صمت صباه رمضان [ففعل] فصمن المكره قيمته؛ لأنه ليس للمكره إمكان دفع ما أكره عليه إلا بضرر يلحقه في نفسه منى ترك الأكل والشرب أو فريضة من الفرائض، وإن كان في شيء له منه بد مثل قوله: تقاضيت ديني على قلان، أو أكلت صنف كدا من الطعام، ودخلت دار فلان، فأكرهه بقتل أو قطع أو نحوه، لم يضمن المكره. أمّا فيما عدا تقاضي الذين؛ فلأنه أمكنه دفع هذه الإكراه من غير ضرر يلحقه في نفسه أو ماله. وأمّا في تقاضي الذين، فلأنه لا يخاف على نفسه وماله لو ترك التقاضي؛ لأنه لا يزول ملكه لكن يدحله الغم. فصار كأنه أكرهه على إيجاد (1) الشرط بما يوجب الغم وهو الحبس والقيد، ولو كان كذلك لا يضمن المكره.

ولو وجب عليه صدقه مال بعينه أو عتى عبد بعينه أو أضحية أو صدقة فطر، فأكرهه على تنفيذه لم يضمن المكره؛ لأنه أكرهه على أداء ما هو واجب () عليه، ولو أوجب عنى نفسه هدياً فأكره () على أن ينحر بدنة ضمن المكره، ولا يجزئه؛ لأنه كان يمكنه أن يهذي أقل الأنواع الثلاثة من الهدي، وهو الغنم، فالزيادة يضمنها المكره، ولو أكرهه على أن يذبح شاة لم يضمن وجاز عنه؛ لأنه أكرهه على أداء ما هو واجب عليه، ولو أوجب على نفسه أن يتصدق بثوب بعينه، وهو أدنى الجس من نلهروي في القيمة أحزأه، و() يضمن المكره؛ لأنه أكرهه على أداء ما هو واجب عليه؛ وإن كان غيره أقل قيمة منه يضمن () الفضل، وجاز عنه. أمّا ضمان المكره الفضل، أن

أو قتل، (٦) هي اداء: اتحاد.

 ⁽۲) في اداء: لم. " (۷) بي اداه: ما وجب.

 ⁽٣) في ادان سأتطة.
 (٨) مي ادان ماكرمه

 ⁽³⁾ في (4): المكرم.
 (4): في (4): ولم

 ⁽٥) أيّ (١٤) سائطة، وهي في ٤٤٤ (١٤) في ١٤٤٤ سُمَنْ

المكره صار منصدقاً ببعض التُّوب في الانتهاء.

ولو تصدق ببعض النُّوب في الابتداء بأن تصدق بنصف ثوب جيد يساوي فيمته قيمة ثوب وسط يجزئه، فكدا إذا صار متصدقاً ببعض النُّوب في الانتهاء، فصار مؤدياً الواجب بعض النُّوب، فلا يضمن المكره بقدره، ويضمن ما زاد⁽¹⁾ عليه⁽¹⁾.

وأمًا فيما يرجع المكره على المكره، وفيما لا يرجع:

ولو أكره البائع على البيع والتسليم وأكره المشتري على الشراء والنقد والقبض، وقالا: قبضنا على تسليم لنا أو قالا: قبضنا (") على أن نرذه.

فعي الوجه الأول: البيع جائز؛ لأنّ كلُّ واحد منهما طائع في هذا القيض؛ لأنّه لا حاجة لكل واحد منهما لدفع الإكراء على (1) قبض التمليك(0) فإذا قبض للتمليك(1)، فقد عدل عن الإكراء، فصار كلَّ واحد منهما طائعاً في القبض، والمكره على البيع إذا قبض طائعاً كان ذلك إجازة منه للبيع.

رني الوجه الثاني: المسألة على قسمين: إمّا أن صدّق كلّ واحد منهما صاحبه على هذا أو كذبه (٧).

على القسم الأول: لا يمين على كلّ واحد منهما، ولا ضمان، وإنما^(٨) الضمان على المكره.

وفي القسم الثاني: إن أمكن لكلّ واحد منهما التكلّم بهذا لا يصدق كلّ واحد مهما وإن لم يمكن التكلم صدق كل واحد منهما مع اليمين، فإذا حنفا^(*) على ذلك لم يصماء والضمان على المكره، وإذا حلف أحدهما لم يضمن [الحالف] وضمن (**) الذي نم يعلف؛ لأنّ الحالف لم يثبت قبضه لنفسه، فلا يضمن لصاحبه، والنّاكل ثبت قضه لنمسه فيضمن لصاحبه، فإن كان المشتري لم يحلف فضمه البائع قيمة عبده لم يرجع بثمنه على أحد، أحد؛ لأنّه لمّا نكل (**) فقد أقر أنه أجاز الشراء ودفع النمن طائعاً، قلا يرجع على أحد، وإن كن البائع لم يحلف لم يرجع بقيمة عبده على أحد، لأنه أقر أنه أجاز البيع ودفع المبد إله طائعاً، وللمشتري أن يرجع بثمنه إن شاء على البائع وإن شاء على المكره، أنا الناتع؛ فلأنه أقر أنه قبض النمن لنفسه، فصار ضاعناً للمشتري، وأمّا المكره، فلأن المكره أرال بده على طرقه على البائع، فصار كأنه لم يقبض العبد ليسلم العد له، وإنّما قبعه لبرده على البائع، فصار كأنه لم يقبض العبد ليسلم العد له، وإنّما قبعه لبرده على البائع، فصار كأنه لم يقبض العبد ليسلم العد له، وإنّما قبعه لبرده على البائع، فصار كأنه لم يقبض العبد ليسلم العد له، وإنّما قبعه المكره؛ لأنه ملك المضمون، وقد هلك في يده فلا يرجع بما ضمن على المكره، وإن

⁽١) في ⁽¹⁾ في ⁽¹⁾ رادوا. (٢) في ⁽¹⁾ في ⁽¹⁾ في ⁽¹⁾ في ⁽¹⁾ مافعة (٢) (٢) مافعة (٤)

⁽٤) الله قده: (الله (٢) الله قده: ساقطة، (٣) الله قده: التعليك (١) الله قده: التعليك (١) الله قده: التعليك (١) الله قده: حلف (١) الله قده: (١) الله قده: (١) الله قده: حلف (١) الله قده: (١) الله ق

⁽٧) في قدة: أمّا. (١٠) في قدة: كذب. (٨) في قدة: أمّا. (١١) في قدة: سائطة. (١١) في قدة: ملك (١٢)

⁽١٢) في الآداء منافظة لم يقيض العبد: ساقطة

ضمن المكره رجع على الباتع بما ضمن، لأنَّ المكره ملك المضمون ولم يصع إن بالقبض والبيع [لأنّ إذنه بالقبض والبيع](١) كان قبل ملكه فلم يصع.

ولو حلف رجل، وقال: إن ملكت فلاناً، فهو حر، فأكره على شرائه وقبضه بأكثر م قيمته عتق، وضمن قيمته، ولم يرجع بقيمته على المكره، أمَّا العثق؛ فلأنه شوط الحنثُ لُهُ وجد والعبد في ملكه، وأمَّا ضمان القيمة؛ فلأنَّه ملكه بحكم شراء فاسد(٢) فكان مضموناً على المعتق. لا رجه إلى الأول؛ لأنّه بالشّراء إن زال عن ملكه ألف فقد دخل في مدكه الف. ولا وجه إلى الثَّاني؛ لأنَّ العتق حصل بالبمين وهو ما أكرهه على اليمين و[كذلك]⁽¹⁾ لو أك_{ر؛ علم} شراء ذي رحم محرم منه؛ لأنه لو رجع رجع (٥) بالشراء أو بالعتق. لا وجه إلى الأول لما نس ولا وجه إلى الثاني، وإن أكرهه على الإعتاق؛ لأنّه أكرهه على شراء القريب؛ لأنّ (١) ش. القريب إعتاق، لأنَّه أكرهه على إقامة فرض؛ لأنَّ شراء القريب إن يكن فرضاً في الابتدء بصر فرضاً في الانتهاء لما فيه من صلة القريب بتخليصه من ذلَّ الرِّق، والمكره على إقامة فرص ليس له أن يضمن المكره كمن أكرهه (٧) على إعتاق رقبة من ظهار.

وكذلك لو أكرهه على أن يزوج امرأة حلف بطلاقها ضمن نصف المهر، ولم يرحع به على المكره؛ لأنَّه لو رجع إمَّا أن يرجع بالنِّكاح أو بالطلاق، وكل واحد منهما ممتنع لم قلنا في شراء المحلوف بعتقه.

ولو أكره على أن يُكَفِّرَ كمَّارة اليمين أو كمَّارة (٨٠) الظهار أو غير ذلك، وقد لزمت، فكفِّر لم يرجع على المكره؛ لأنَّه أكرهه على إقامة مأمور واجب عليه، فلا يضمن المكره [ولو أكرهه](١) على أن يعتق عبداً له بعينه عن ظهار أو يقتل أو قطع أو نحوه، فأعنق ضحر المكره، ولم يجز عن الكفارة ويرجع [عليه](١٠٠ إذا لم يكن العبد أحسن العبيد وأدون قيمته بحيث لا يكون أحسن منه ولا أدون قيمة؛ لأنَّ الواجب على المظاهر أن يعنق رقبة أحسن وأدون قيمة من هذه. فإذا أكرهه على إعتاق هذه صار مكرهاً على إعباق هذه الزيادة، وآه غير واجب عليه فلزمه ضمان تلك الزّيادة فلم يجز عتق تلك الزيادة عن الكفارة، فلا بحور عنق الباقي؛ لأنَّ الواحب عليه إعتاق رقبة كاملة، فصار مكرهاً على إعناق غير ما هو واجب عليه فيضمن قيمة العبد كلُّه ولم يجز عن الكفارة، إلاَّ إذا قال: أعتقت بغير اكرُّهُ ا لآنه أفرّ أنّه أعنق طائعاً.

ولو قال: لم يخطر ببالي غير الإكراء لم يجز عن الكفارة؛ لأنَّه إذا لم يخطر بباله عير

أو، وقد أثبتناها.	قي ادا	(1)	في الله: ساقط، وهي في فده.	(1)
		,		

⁽٢) في قدا: شراء فاصد، (٧) - نيّ ادا، اكره،

 ⁽٢) عي الله سائطة، وهي في ادا.

 ⁽A) في فده: وكفارة بدون أو.
 (P) في فأه: ساقطة، وهي في فده (٤) - في اله: ساقطة، وهي في دره.

⁽١٠) نَيْ فأه: ساقطة، وهيَّ في فقاء (٥) في قدا: لرجم.

الإكراه لم يوجد منه ما يوجب العدول عن الإكراه، فكان هذا إعتاق المكره.

ولو أكرهه بقتل على أن يوكل رجلاً ببيع عبده من رجل لم يكره، ففعل، فللمولى أن يضمن الوكيل والمشتري والمكره. أمّا الوكيل؛ فلاته قبضهما له وسلمه إلى عيره(١) بعبر بصمن المرادي المشتري؛ فلأنه قبض ماله (٢) ينفسه بغير إذنه، وأمّا المكره؛ فلأن دفع المولى مار مقولاً إلى المكره، والوكيل يرجع على المشتري بما ضمن؛ لأنَّ الوكيل ملك العبد بالضِّمان من جهة المولى والبيع لم ينقد عليه لما نبيِّن، فكان له أن يأخذه لو كان قائماً وإذا كان هالكاً له أن يأخد قيمته؛ لأنَّ المشتري قبضه لنفسه، وإن رجع المشتري بعد هلاك العبد لم يرجع على أحد يما ضمن من القيمة؛ لأنَّه ملك العبد بالضَّمان وقد هلك في يده فلا يرجع بما(٤) ضمن من القيمة على أحد فأما يرجع بالثمن على الوكيل إن كان قد دفع الثمن إليه؛ لأنَّ العبد استحق من يده؛ لأنَّ أحدُ القيمة(٥) كَاحْدُ العين، فإن رجع على المكره رجع على أيهما شاء، أمّا المشتري؛ لأنَّ المكره ملك العبد بالصمان من جهة (١٦) المولى، ولَّم ينفذ بيع الوكيل عليه، فلو كان العبد قائماً في يد المشتري أخذه. فإذا هلك في يده أخذ قيمته، وأمّا على الوكيل؛ لأنّ الوكيل باع ملكه وسلم (٧) بغير إدنه؛ لأنّ الإدن بالبيع والتسليم كان سابقاً على ملكه، فلم يصح [ولا يصح](٨) البيع إذا اختار المولى تضمين الوكيل قيمته. فرق بين هذا وبين الغاصب إذا باع ثم ضمنه (٩) المالك حيث ينقد بيعه، والفرق: أنَّ ملك الوكيل إن ثبت سابقاً على البيع؛ لأنَّه ثبت من حين القبض إلاَّ أنَّه بع العبد للمكره لا لنفسه [لأنه قبضه للمكره](١٠) فما يبتني على هذا القبض من البيع يعتبر واتعاً للمكره لا للوكيل، فصار بالعاً (١١) للمكره لا لنفسه، فلم يجز أن ينفذ عليه، فأمّا الغاصب؛ باعه لنفسه؛ [الأنه قبضه لنفسه](١٢) فما ينتني على هذا القبض من البيع يعتبر واقعاً له(١٣) فحاز أن ينفذ عليه.

وأمًا فيما أكره على أحد الأمرين فيختار أهونهما:

ولو أكره بقتل على قطع يد نفسه أو يطرح نفسه من فوق البيت [أو]⁽¹²⁾ في ماء أو في نار، فها هنا خمس مسائل:

المسألة الأولى(١٠٠): إذا قال: لمقتلنك أو لتقطعن يدك [فهو](١١) في سعة من ذلك إد فعل؛ لأنَّه قطع لخوف الهلاك على نفسه [وبياح قطع اليد لحوف الهلاك على نفسه]"

⁽٢) في ادا: أمره

⁽١) في ١٤٥٤: قيض ماله وسلمه إلى غيره. في الله ما لم. وفي ادا: ماله، وقد الشنا الأخيرة في النَّص

في الدا: ولا يرجع بسا: غير واردة ويوجد فراغ مكان الكنمتين. في الده: من يده؛ لأنَّ أخذ القيمة: ساقطة. (٦) في الده: العبد بالضمان من جهة سافعة.

 ⁽٧) الى الده: رسليم. (٨) الى داه: سائطة، رغي في الدة. (٩) الله عدد المدن.
 (١٠) الى الده: رسليم. (٨) الى داه: سائطة، رغي في الده. (١٢) الى داه. سائطة، وهي في الده (١٠) الى داه. سائطة، وهي في الده. (١١) | هي الده. (١٥) الى الده. (١٥) إحداما (١٥) الى الده. (١٥) الى الده. (١٥) الى داه. (١٥) الى داه. (١٥) الله. (١٥) ا

⁽١٦) في الله سائطة، وهي في ديا. (١٧) في الله سائطة، وهي في ديا.

الا ترى · أنّه لو اطلع (١٠) في يده أكنة يناح له قطع اليد إذا خاف الهلاك على نفيه مترا يقطع. كذا هنا، وهذا؛ لأنَّه ابتلي ببليتين: إمَّا الفتل أو القطع فيختار أهوىهما، فإدا قط وجب القصاص على المكرء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، [وفي قول ارَّ بوسفًا ^(٢): لا يجب ويجب نصف الدَّية في ماله في سنتين ثلثي^(٢) ذلك في سنة وثلث^(١) ني سنة أخرى.

والمسألة الثانية: إذا قال: للقتلنك أو لتقتلن نفسك بالشيف لم يسعه أن يقتل نمسه، لأنّه باشر القتل المتحقق لدفع القتل الموهوم [والقتل الموهوم](٥) دون القتل المتحقق. والمبتلى بين شرين يختار أهونهما، فإن قتل كان آثماً ولم يكن على المكره شيء؛ لأَز الإكراه إذا (٢٦) وجد حقيقة لم يوجد حكماً؛ لأنَّ تفسير الإكراه أن يدعى المكره إلى شيئين من جهة من يصح منه الإكراه متى أتى بأحدهما يدفع عن نفسه ضرراً أعظم منه ولم يوجد هذا المعنى قلم يكن هذا إكراهاً.

والمسألة الثالثة: إذا قال: لنقتلنك أو لتلقيل (٧) بنفسك في النار [خداً](٨) فهذا على وجهين: إمَّا أن كان يرجو الخلاص متى ألقى بأن كان لا يحترق جميع بدنه، أو لا يرجو.

ففي الوجه الأول: هو في سعة من ذلك؛ لأنَّه بمنزلة المسألة الأولى، فإن طرح نف في النار، ومات وجب القصاص على المكره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: تجب الدَّية، في ماله.

وفي الوجه [الثاني](٩) المسألة على قسمين [أو وجهين](١٠): إمّا أن كان لا يرى لقمه راحة من تأخير الموت حتى يصلح بعض أموره، أو يرى أدنى راحة.

فقى القسم الأول(١١٠): لم يكن في سعة من ذلك وإن فعل لا شيء على المكره؛ لأذّ هذا القسم بمنزلة القسم الثاني.

وفي القسم الثاني: عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هو في سعة من ذلك، وعندهما: لا والمسألة الرّابعة: إذا قال: لنقتلنك أو لتطرحن نفسك من فوق البيت.

والمسألة الخامسة: إذا قال: لنقتلنك أو لتطرحن نفسك في الماء، فهذا على وجهين. إمّا أن كان يرحو الخلاص أو لا يرجو.

فَهِي الوجه الأول: كان في [سعة من]^(١٢٧) ذلك، فإن القي نفسه ومات كانت الدَّبة

 ⁽۲) في الله ساقطة، وهي في ادا في الدا: وقع.

في قأه: ثلاثاً: وفي قده: ثلثي وقد أثبتناها في النَّص كُما هي في قده.

⁽٤) في (١٤) وثلاثة، وفي فده: وتُثنثه وقد أثبتناها في النَّص كما هي في اده.

فيَّ قَلَّةَ: سَاقَطَةً، وَهِي فِي قَدَّةً. (٦) فِي قَدَّةً: سَاقَطَةً. في قَدِّةً: لَتَعْتَلُنَّ. (٨) فِي أَأَةً: سَاقَطَةً، وَهِي فِي أَدَّةً

 ⁽٩) في هأه: سائطة، وهي في هدة. (١٠) في هأه: سائطة، وهي في هده
 (١١) قده: ففي الرجه الأول. (١٢) في هأه: سائطة، وهي في هده.

على عاقلة المكره عندهم جميعاً؛ لأنَّ المكره صار قاتلاً، ومن قتل إنساناً بطرحه من فوق على الماء في الماء فيمات (١) لا يجب القود إدا كان يرجى منه النجاة غالباً؛ لآنه إذا كان البيت أو في الماء رجى منه النَّجاة غالباً كان بمنزلة ما لو ضرب إنساناً بعصا صغيرة فمات.

وفي الوجه الثاني: المسألة على قسمين: إمّا أن كان لا يرى لنفسه راحة في الإلقاء أو يرى. ففي القسم الأول(٢٠): لا يسعه، وإذا ألقي ومات هدر دمه.

وفي القسم الثاني: كانت المسألة على الاختلاف الذي حكيماه (٢) آمفاً فإن طرح حتى هلك، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: نجب الدَّية على عاقلة المكره، وقال أبو يوسف: نجب الدَّية في مال المكوه، وقال محمد رحمه الله تعالى: يجب القصاص على المكره؛ لأنَّ الإكراه ند نحقُّن ؛ لأنَّه دفع عن نفسه زيادة ضرر، فيصير فعله منقولاً إلى المكره، فصار كأن المكره معار دلك بنفسه، ولو فعل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجب القود وتجب الدّية على عاتلته؛ لأنَّه بمنزلة العصا الكبير الذي لا يعاش من مثله، وعندهما رحمهما الله تعالى: بحب النود؛ الآنه بمنزلة السُّيف لكن عند محمد رحمه الله تعالى: المكره مباشر فيجب عليه الفصاص، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: متسبّب، فلا يجب عليه القصاص.

[ولو قال: لنقطعن بدك أو لتقطعن](٤) أنت بدك، لم يسعه [ذلك](١) وإن فعل كان هدراً؛ لأنّه ليس بمكره حكماً؛ لأنه باشر قطعاً متيقّناً لدفع قطع موهوم (١٠).

ولو قيل له: لتقتلن نفسك أنت بالشيف، أو لنقتلنَّك بالسَّياط، فهو في سعة من دلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما رحمهما الله تعالى: لم يكن في سعة من ذلك؛ لأنَّ الفتل بالسَّياط أشد من القتل بالسَّيف، فهو يرى لنفسه نوع راحة، فإن قتل نفسه قتل المكره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف^(٧): تجب الدِّية في ماله.

وكذلك لو قيل له: لتقطعن بدك أو لتحرقنها بالنار، فهذا أشدُّ؛ لأنَّ الإحراق بالنَّار أَسْدُ مِن القَطْعِ بِالسِّيفِ، فَهُو يَدْفَعِ زِيادة ضَوْرَ عَنْ نَفْسَهُ بِمَا بَقِي، لُو أَكْرُهُ عَلَى أَنْ يَقْتُلُ عبده أو يقطع يده، لم يسعه؛ لأنَّ قتل العبد وقطع يده لا يباح بالصُّرروة بأن أصابته مخمصة، وما لا يباح عند الضرورة لا يباح عبد الإكراه، فإن فعل فهو آثم، ويقتل المكره، ويضمّنه نصف قيمته إن قطع (٨) يده؛ لأنّه مكره حفيفة (١) وحكماً، فصار آلة للمكره، فوجب [بد](١٠) دية العبد عليه ولم يقطع بده كما لو قطع بنفسه، والقصاص في الفئل عـد

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف: يضمن قيمته من ماله. ولو أكره المولى على ذلك بقيد أو حبس لم يكن له على المكره قصاص ولا صماد إلاّ

في الله ساقطة، وهي في الله،

⁽۱) في فدا: سائطة،

رب مي درد. سرسم. (٧) في دده: وفي قول أبي يوسف. (٨) في دده: إن تطع، وفي داه: أو يقطع وقد أثبته ما مي دده (٩) في دده: كما أو قطع حقيقة. (٩) في داه: ساقطة، وهي في دده. في 124: علمي الوجه الأول.

في قدا: دكرناه. فَيْ قَأَا: سافطة، وهي في أداء

الأدب؛ لأنَّ الإكراء بالقيد والحس لا يجعل المكر، آلة للمكر،، فلا بجب على المكر، القصاص والضمان، لكن يؤدِّب؛ لأنَّه باشر ما لا يحل في الدِّبن، وليس على ذلك حدٌّ مشروع.

ولو أكره، فقيل له: لنقتلنّك، أو لتقطعن يده، فهو آثم إن قطع يده، ويؤدّب القاسم أمَّا الإثم؛ فلأن قطع بد الغير لا يباح بالإكراه، وأمَّا التأديب؛ فلأنَّه باشر ما لا يمام رَّم الدّين؛ وليس على ذلك حد مشروع.

ولو أمر رجلاً بقتل أو قطع لم يكره إلاّ أن يحاف على نفسه إن [لم](١٠) يفعل فهو منا المكره؛ لأنَّ الإكراء بوعيد تلف (٢)، وهنا وجد دلالة، وهو دلالة حال الآمر والثابت بدلالة الحال كالثَّابِ نصًّا كما في يمين الفور.

ولو أكره على أن يكفر أو يقتل رجلاً، لم يسعه أن يقتله، ويسعه أن يكفر^(٣)، لأن التكلُّم بالكفر إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان مرخص بالإكراه، وقتل المسلم لا، فيختار ما هـ المرخص، وإن قتله ولم يكفر، فالقياس: أن يقتل المكره، ولكن يضمن استحساناً إن لم بكن عالماً بأن الكفر يسعه.

وجه الاستحسان: وهو أنَّه رإن قتل نفساً محقون اللَّم، ولكن اشتبه عليه ما يشتبه على (٤) مثله فيعذر في درء ما يدرأ بالشّبهات، وهو القصاص؛ لأنّه حسب أن قتل (٢٠) المسلم يحل لدفع الكفر لما فيه من إعزاز الدِّين وإعلاء كلمة الله تعالى؛ وأنَّه كذلك. ألا ترى: أن الكفار إذا تترسوا بأطفال المسلمين وبأسراهم حلُّ للمسلمين الرَّمي إليهم مكن شيء؛ لأنّهم قصدوا بذلك دفع الكفر(١) وإعزاز الذين وإعلاء كلمة الله تعالى، بحلاف ما إذا كان يعلم أنّ الكفر يسعه في هذه الحالة؛ لأنّه لم يشتبه عليه.

ولو أكره رجل بقنل على أن يقتل رجلاً، أو يأكل مينة، أو يشرب الخمر، ففنله قتل القاتل دون المكره، وهو آثم؛ لأنَّه قتله طائعاً؛ لأنَّه كان يجد مخلصاً من ذلك بإتبان ما كان في سعة من ذلك وهو أكل الميتة، [لأن أكل الميتة](٧) حلال حال صيانة نفسه عن القال فحال صيانة نفسه ونفس آخر عن القتل أولى. هذا إذا علم بإباحة أكل المينة في هذه الحالة أم لا. أمّا إذا لم يعلم اختلف المشايخ فيه، والصحيح: أنَّه يجب القود، بخلاف المسألة الأولى، والفرق بينهما ظاهر.

ولو أكره في ذلك كلُّه بقيد أو حبس لم يسعه أن يكفر، ولا يسعه أن يأكل الميتة، ولا يشرب الخمر، فإن كفر بانت امرأته [منه] ‹‹››؛ لأنَّ القيد والحبس لا يعتبر إكراهاً مي حال إسحة الميتة وشرب الخمر، وحرمتهما أخف، فلأن لا يعتبر إكراهاً في حق الكفر [كان](٢٠ أونم.

فِي ﴿ أَنَّ اللَّهُ مَا وَهِي فِي 20\$. ﴿ ٢﴾ فِي قالم. ثاب، وفي ﴿ 13 : ثلب، وقد أثبت ما هي ﴿ 14

فَيْ قَدَّةً: وَوَسِعَهُ الْكُفُرِ. ۚ ﴿٤) فِي قَدَّةً. أَسَاقَطَةً. فِي قَدِّةً: قُتْلَ وَفِي قَاّةً: يَقْتَلَ، وَقَدْ أَنْسَنَا مَا فِي قَدَّةً. ﴿٦) فِي قَدَّةً: دَفَعاً لَلْكُفُر،

نَيْ اللهِ: سالَطة، وهي في أَده، ﴿ ﴿ ﴿ فَيُ قَأَهُ: سَالَطَة، وهي نَي قده.

في الله: سائطة، رميّ في اده.

ولو شرب الخمر لا يحد، فإن قتل المسلم، قتل به. فرق بين القصاص وبين حد الشرب، والفرق: وهو أنه متى ثنتت حقيقة الإباحة بأعلط الإكراهين [متثبت الشبهة بأخف الإكراهين، والفرق الإباحة](١) تشت في شوب الخمر بأغلط الإكراهين، فثبتت الشهة بأخف الإكراهين، وحَمْيَةَ الإباحة في القتل لا تثبت بأغلظ الإكراهين، فلا تثبت بأخف الإكراهين.

ونو أكرهه بقتل على أن يقتل هذا الرّجل أو يزني بهذه المرأة لم يسعه أن يفعل وحداً مهما (")، وهو آثم إن فعل؛ لأنه [لو](") أكره على كلُّ واحد منهما [بعينه](١) بالقتل لم يسعه فعله، وهو آثم إن فعله، فكذا إذا جمع بينهما.

ولو (٥) خيره بينهما فإن قتل الزجل قتل المكره، وأدَّب القاتل. أمَّا قتل المكره؛ لأنَّه قتله مكرهاً؛ لأنَّه لا يمكنه التخلُّص^(٦) عن القتل إلاَّ بالزَّباء والزنَّا عليه حرام، والمكره على الفتل بالقش إذا قتل المكره [يقتل المكره](٧) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وأمًا أُدُّب المكره؛ لأنَّه باشر ما لا يحل في الدِّين، ولم يشرع في ذلك عقوبة فيعذر.

ولو أكره بقتل على أن يقتل هذا، أو بأخذ ماله، وهو أكثر من الذية أر أقل وسعه أخذ ماله، ويضمن المكره، وأمّا يأخذ مائه ويستهلك؛ لأنّه خيره بين الفتل واستهلاك المال؛ فبختار أهونهماء واستهلاك المال أهونهما؛ لأنّ استهلاك المال بغير إذن صاحبه مباح حالة المخمصة، وقتل المسلم لا يباح حالة المخمصة والضرورة. أمَّا ضمان المكره؛ لأنَّ الاستهلاك تعين طريقاً للخلاص، فكان مكرها في الاستهلاك فكان الاستهلاك مقولاً إلى المكره، فإن قتل ولم يستهلك قتل القاتل؛ لأنَّه طائع في القتل فإنَّه يجد مخلصاً عن الفتل بما لا تبعة عليه لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو لم يفعل أحدهما حتى قتل، فهو غير أَمْ الْأَنَّهُ بِذُلَّ مِهجِتِهُ لَدُفِعِ الظَّلْمِ عِنْ الْغِيرِ، فَكَانَ شَهِيداً.

ألا ترى: أنَّه إذا اضطر إلى طعام ومع صاحبه (٨) طعام وسعه أحده، ويضمنه له، ولو [لم](٩) بأخذه(١٠) حتى مات فهو مأجور والمعنى ما ذكرنا. هكذا ذكر الصدر الشهيد رضي الله عنه في المختصر العصام.

ولر أكره بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع بد نفسه وسعه قطع بده لإحياء عده كما يسعه قطع بد نفسه لإحياء نفسه بأن قيل له: لتقطعن بدك أو لمقتلتك، وأيَّهما فعل اقتص من المكره.

فرق بين هذا وبيتما إذا قال له^(١١): لنقطعن (١٢) يدك (^(١٢) أو لتتلفنُ مالك، وإلاً

(٨) - في دداء سائطة، (١) عن اله: ساقطة، وهي في دده. (٩) - في (ls: ساقطة، وهي ني ادا. (١٠) في ددًا ﴿ يَأْخُذُ بِلُونَ هَاءُ ٱلْفُسِيرِ ﴿ في ادا: سانطة. (١١) في دده: فيل له، وفي وأه، قُلل، وأثبتنا ما في ادا في الحا: ساقطة، وهي في اداء والبيار والمجرور (له) ساقعة في دأه. في ^{وأع}: ساقطة، وهي في ^{ودا.} ان ادا: أو: ساقطة. (١٢) في قدة. القتان، في دد): النخليص، (١٢) في دده. مدك. (v) - في ادار ساقطة

المقتللك، فقتل العبد، فإنه لا قصاص له على المكره، والعرق: وهو أنَّ هنا وإن ي يسعه(١٠) قطع البد؛ إلاّ أنّه حاف منه التلف فإنّه قد يسري فيصير نفساً، فمن هذا الوجه ميــ كالمكر، على قتل نفسه، أو على قتل العبد، ولو كان كذلك فأيهما فعل وجب القصام على (٢) المكره، فكذا هنا، ولا كذلك في (٢) استهلاك المال.

ولو أكره بقتل على أن يأخذ مال أحدهما رسعه أن يأخذ مال أغناهما [سواء كان المالا] وي المقدار على السواء أو على التفاوت؛ لأنّ ما يلحق أغناهما](؟) من الضور أقل، والمدور، إلى شرين يختار أهونهما، وإن كانا في الغني سواء أخذ أقلهما؛ لأنَّه أقل ضرراً، وصم المكره أقلهما، فإن استهلك أكثرهما ضمن المستهلك الفضل؛ لأنَّه في استهلاك الزَّيادة طنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

الفصل الثالث

في المسائل المتفرقة

ولو باع رجل من رجل بيع تلجئة، فإنَّهما بالخيار، ولا يجوز عتق المشتري، أوان نبضه]^(ه).

الكلام في معرفة صورة بيع (٦) التلجئة وصفته وحكمه:

أما صورته: إذا تواضعا [في الشراء](٧) أنهما يظهران البيع رياء وسمعة لأمر بخاله البائع ثم أظهراه.

وصفته: أنَّه فاسد إذا تصادقًا بعد البيع أنَّهما بنيا البيع على تلك المواضعة؛ لأنَّ س تواصعا في السّر من النلجثة والهزل صار مشروطاً في البيع. مقتضى الحاجة إلى بيع التلجئة والهزل، قإن بيع التلجئة ما يحتاج إليه الإنسان لأمر يخاف منه على ماله، فصارت مواضعة (^) وأنها شرط مفسد مشروطة في البيع مقتضى الحاجة والثابت مقتضى غير. كالثابت نضاً. فرق بين هذا وبينما إذا تواضعًا على شرط آخر مفسد^(٩) للبيع سوى السع، نه تبايعا حيث لا يفسد البيع، وإن تصادقا بعد البيع أنهما بنيا البيع على تلك المواضعة. والفرق: أن ما تواضعا من الشوط الفاسد غير مشروط في البيع مقتضى الحاجة؛ لأنه لا حاجة، فأيَّهما لو كان قصدهما إنساد العقد أمكنهما اشتراطُ شرطُ فاسد في البيع نصَّأ، فلم يصر ذلك الشَّرط مذكوراً في البيع أصلاً.

وحكمه: أنَّه لا يغيد الملك عند القبض قبل الإجارة؛ لأنَّ الهزل المشروط نكَّاتُع

 ⁽١) في ادا: يسع بدون هاء الضّمير. (٢) في ادا: من
 (٣) في ادا: غير موجودة رهي في ادا (٤) في داء. ساقطة، وهي في ادا.
 (٥) في ادا: ساقطة، رهي في ادا. (١) في ادا: ساقطة. (٧) في داه. ساقطة، وهي هي ادا.

⁽٨) في الله المواضعة، وهي في ادا: مكرة، وقد أثبتا الأخير.

فَى اللهُ: تَفْسَدُ. وفي اداً: مُفَسَدُ وَأَثْبُتُنَا الْأَخْيَرِ.

عاد بعد المسروط (١) للبائع؛ لأن الهول في البيع يثبت بالشوط، وأنه يعدم الزمي يموله العقد لا بأصله، فكان الهزل بمعنى خيار الشوط، وخيار الشوط للبائع بمنع وقوع لهذه المشتري، وإن قبضه المشتري، ولا كذلك خيار المكره؛ لأنه ثبت حكماً لا سبب النبرط فلم يكن في معنى خيار الشرط، وإن أحارًا، جاز وإن جاز أحدهما لم يحر، لأن الهزل مشروط لهما في البيع اقتضاء، والثَّابِت اقتضاء كالثابِت نضاً، ولو كان ثابتاً نَصْاً بان الهرق البائع : بعت منك هازلاً، وقال المشتري: قبلت هزلاً؟؟ ثم أجازاه جاز [ولو أجار]" أحدهما لا يحوز (٤)؛ لأن هذا بمنزلة ما لو تبايعا على أنهما بالخيار أبدأ، وكذلك الإحارة والقسمة والكتابة وكلُّ أمر ينقض (٥)؛ لأنَّ الهزل بمعنى خيار الشرط، وخيار الشرط بثبت ن هذه العقود كما يثبت في البيع، فكذلك الهزل.

ولو قالا: نظهر البيع بيننا أنَّا تبايمنا أمس، ولم يكونا تبايعا، ثم أجازا لم يجز، وكذلك النكاح والطلاق علَى مال؛ لأنَّهما أخبرا عن عقد معدوم، والإخبار عن عقد معدوم كلب محض، فيكون وجود هذا الإقرار وعدمه بمنزلة سبب الكذب [لا سبب الهزل](ن) ولا بصدق في القضاء، والطلاق وقع؛ لأنَّه يدَّعي فساد إقراره، وأنَّه خلاف الطاهر، فلا بصدقه القاضي،

ولو قال الزُّوجان: المهر مائة دينار وتسمع عشرة آلاف بأن يقولا في السُّر: نظهر كذا، فأظهر، عشرة آلاف، وجحد أحدهما، وقامت البيّنة على ما قالا، بطلت الدّنانير والدّراهم، فكأنّهما تزوجا على غير مهر فلما مهر مثلها، لأنّه لا يمكن إثبات الماتة دينار؛ لأنَّ المواضعة المتقدمة(٧) إنَّما تحصل مشروطة في العقد إذا لم يوجد الإعراض عنها، وقد وجد؛ لأنَّهما سمَّيا عشرة آلاف درهم، ولم يثبت المسمَّى في العقد لكونه هزلاً وسمعة، وإذا لم يثبت المسمّى صار كأنَّما تزوَّجها، ولم يسم لها مهراً، فيجب مهر المثل، ولو كان مثل ذلك في البيع انعقد البيع بعشرة آلاف درهم لما نبين بعد هذا.

ولو قالا(٨) في السر: المهر ألف درهم ونسمع بألفين، فأظهرا الألفين، ثم جحد أحدهما، وقامت البيّنة، كان المهر ألف درهم؛ لأنَّ المواضعة المتقدمة تجعل كالمشروط في العقد متى لم يوجد منهما ما يوجب الإعراض عن ذلك المواضعة، ولم يوجد، فصار كما لو تزرجها [على المين](٩) على أن يكون الألف مهراً والألف الآخر رياء وسمعة، ولو كان كذلك كان المهر ألف درهم. كذا هناء ولو كان مثل هذا في البيع يكون الثمن ألفي (١٠٠ درهم عند أي حنيفة رحمه الله تمالي، وعندهما رحمهما الله تعالى: الثمن ألف درهم لما نيين.

 ⁽٦) في وأ1: ساقطة، وهي في فدا.

⁽۱) في ادا: ساقطة. (۲) في ادا: ساقطة. اس في ادا: هازلأ. (٧) في دوه: القديمة. (A) في دأه: قال، وفي دره: قالا، وقد أثبتنا الأحبر

⁽٣) في الله ساقطة، وهي في ادا. (٩) في فأه: سائطة، وهي في ادا.

⁽¹⁾ في ادا: لم يجز. (د) في ادا: نقض. (١٠) في فوا: ألب،

ولو قالاً (١) في السر: يكون النَّكاح مائة دينار، وتزوجها علابية، فالمسألة علم إيه أوجه؛ في وجه: ينعقد النَّكاح بالدُّنانير، وفي الوجهين: ينعقد النَّكاح بمهر المثل.

أنَّ الوجه الذي ينعقد النَّكاح بالذَّنانير: وهو ما إذا تزوجها في العلانية على أن لا مه الله. لأنه لم يوجد [ما يوجب](٢) الإعراص عن الدُنانير؛ لأن مهر المثل لم يصر(٢) مذكوراً بمقتض عقد التَّكاح لغة؛ لأنَّه نفي المهر، فصار كمن باع بغير ثمن لا يصير الثمن مذكوراً عند البيه نعمَّ حتى لا ينعقد البيع، فإذا لم يوجد ما يوجب الإعراص عن الدُّنانير صارت الدُّناسِ مهرأ.

وأمّا الوجهان الآخران: أحدهما(1): إن تزوجها في العلانية على أن لا تكون الذلني مهراً لها؛ لأنَّهما أعرضا عمَّا تواضعا في السَّر لمَّا تزوجها على أن لا تكون الدنانير مهرٍّ. فلم تصر الدَّناسِ مذكورة. ولم يذكرا مهراً آخر، فانعقد (٥) النَّكاح بمهر المثل، والناني أبرا تزوجها في العلانية، وسكت عن المهر، ولم ينف المهر؛ لأنَّه لما لم ينف المهر^(١) ني النُّكاح صارًّ مهر المثل مذكوراً مقتضى (٧) النَّكاحُ لغة.

ولو قالاً (٨٠): على مهر قد تراضيا به، ولم يسميا الشهود، فالنَّكاح على مائة دينار؛ لأنَّهم عقدا المقد(٩) بمهر(١٠) معلوم عندهما؛ فيجوز، ويقع العقد عليه كما لو تبايعا برقبة أو بما ناعه فلان، وهما عالمان به، ولو قالا في البيع: هو على مائة دينار إلاّ أنّا نظهر(١١١) البيع صحيحاً بخمسة آلاف درهم [وتبايعا بخمسة آلاف درهم](١٢) فالبيع جائز بخمسة آلاف درهم، وما كانو قالوا في الشر فهو باطل، وكذلت لا يكون إلاّ بثمن سوى الكاح الذي(١٣) يجوز بلا ذكر مهر. لأنَّه وحد الإعراض عمَّا تواضعا عليه في السَّر أن تكون الدِّراهم هزلاً وسمعة مغتضى إقدمهم على عقد صحيح، فإنهما قصدا بيعاً صحيحاً، ولن(١١) يصح البيع متى لم(١٥) يثبت ما سنبا في البيع من الدّراهم ثمناً بخلاف النُّكاح؛ لأنّ النُّكاح(١٦) يصح، وإن كانت الدّراهم المسمّة هَزَلاً وسمعة كما لو شرط في النَّكاح نَصّاً؛ لأنَّ الدِّراهم هزلٌ وسمعة، فلم يوجد ما يوجب الإعراص عما تواضعا عليه في السّر أن تكون الدّراهم هزلاً وسمعة، فإن سميا الثمن الذي تواضعا (١٧) [عليه] (١٨) في السر وازدادوا أشياء سمعة بأن تواضعا في السر الثمن ألف ونسمة الفين [رياء وسمعة فتبايعاً بألفين]^(١٩) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: السيع بألفي^(١٠) درهم^{اً} وعندهما رحمهما الله تعالى: الثمن ما سمياء في السّر ألف درهم.

في «أ»؛ قال، وفي «ده: قالا، وقد أثبتا الأخير. ﴿ ٢﴾ في «أه: ساقطة، وهي في الله

⁽٣) ﴿ فَي الْمَا } يعتبره وقَي ادا؛ يصر، وقد أَثبتنا ما فَي ١٥١. ﴿ { } } ۚ ﴿ فِي ١٥١: ساقطةً .

 ⁽٥) في (٢٠) فإن العقد". (٦) في (أه الأنه لما ألم ينف المهر. سائطة

 ⁽٧) في اله: بقنضي، وفي ادا، مقتضى وقد أثبتنا ما في ادا،

⁽٨) فِي ١٤٥١: قالاً بِأَ وفي قَاءً: قال: وقد أثبتنا الأول. أُرَّا (٩) في ١٤٥٠: ساقطة.

 ⁽١٠) من دد»: عقداً على المهر. (١١) في دأه: إلا أن تظهر وقد أثبتنا ما في دده.
 (١٢) في داء ساقطة، وهي في دده. (١٣) في دده: ساقطة.

⁽١٤) في ١٤٥ ولم. (١٥) في ١٤٥ ساقطة. (١٦) في ١٤٥ الكاح، (١٧) هي ١٤٥ تراسيه. (١٨) في ١٩٥ ساقطة. (١٩) في ١٩٤ ساقطة، وهي في ١٤١، (٢٠) في ١٤٥ بالدير، ساقطة ٢٨٧) مراد الرادة ا

⁽٢١) في ادا: ساقطة.

وكدلك لو قال لامرأته: أطلقك(١) على ألف درهم، وأسمع ماثة دينار(٢)، فطلقها بمائة ويندر، ويحمل (^(*) السّر باطلاً، لأنّ الطلاق على مال والعنق على مال لا يصغ دبار، يزمها مائة ديدر، ويحمل (^(*) السّر باطلاً، لأنّ الطلاق على مال والعنق على مال لا يصغ به بر ربي التسمية في العقد، فيتحقق ما يوجب الإعراض عن المواضعة سرّاً، وهو كون المسمى إلا في التسمية في العقد، بركم وسمعة، ودلك الإقدام على عقد صحيح كما في البيع، ولو تواضعا في السر بما يظهر الما يعاً علاية وهو بيع تلجئة، وهرل باطل، ثم قال أحدهما. إنَّا قلنا في السَّر ذلك، وقد أبطلها زلك المواضعة، فتنايعا وصاحبه لم يحب بما قال، إلاّ أنه بايعه، ثم قال: لا أرضى لم يكن له دلك ومبايعته إياه بهذا بعد هذا القول رضى منه إلا أن يقول أحدهما دلك، ولا يسمع صاحمه، ثم يسايعان (٥)، فالبيع فاسد؛ لأنَّه لمَّا قال أحدهما، قد أبطينا تلك المواضعة [فقد أبطل تلك المواضعة](٢) فإذا علم صاحبه وبايعه، فقد رضي مإبطال تلك المواضعة، والمواصعة [تبطل برطان](٧) أحدهما برصى الآخر، فأمّا إذا لم يسمع الآخر لم يوجد منه الرّضي بنطلان تلك المواضعة، وإن قالاً في السّر مع (^{٨)} بيع [هو] (^{٩)} هزل، ونظهر أنا قلنا في السّر إنّه هرل، وأبطل الهزل الذي كان في السر ومع ذلك البيع باطل، وإن تبايعًا، وقالا ذلك: فالبيع حائز، وإن أراد أحدهما فسخ البيع لم يكن له [ذلك](١٠) إلا أن يقيما البينة على ما قالا في السر، فبعل؛ لأنَّ البيع جائر من حيث الظاهر فيكون القول: قول من يدعى الجوار؛ إلا أن يقيم الآخر البيّنة على ما ادعاه، ولو قالاً^(١١): كنا قلنا في السّر إنا بطهر بيعاً، وهو في السّر هزل، ثم تبايعًا لم يجز حتى يقولًا، وقد قلنا: إنا نظهر بيعاً، ونقول: أبطلنا ما في السَّر، فقد أبطلنا ذلك كله، ثم تبايعنا، فحينتذِ يجور أو يقول أحدهما، ويسمع الآخر ثم تبايعا؛ لأنَّ إقدامهما على المبايعة بعدما قالا كما قلنا في السّر إنا نظهر بيماً، وهو في السّر هزل لا يدل على إبطال تلك المواضعة، فيكون هذا(١٢) بيع هزل، فإذا قالاً، وقد قلنا: إنَّا نظهر بيعاً، ونقول: أبطلنا ما في الشر، فهو غير ماطل والآن أبطلنا ذلك كله، أو قال أحدهما: فيسمع الآخر، ثم تبايصا(٢٠٠) فقد وجد (١٤) إبطال ثلك المواضعة حيث أبطلا ذلك كله [أو](١٥) أبطل أحدهما ورضي الأخر حيث (١٦) أقدم (١٧) على البيع بعدما سمع الإبطال عن صاحبه.

رمن اضطر إلى أكل ميتة، وهو محرم، وقدر على صيد فقتله يأكل الميتة؛ لأنَّ العيتة تـاح له(١٨) حالة الضرورة بالنّص، وقتل الصيد لا، لكن رخص لضرورة مع قيام الحرمة في سمها فكان الميل إلى أكل الميئة أولى. والله تعالى أعلم بالضواب.

```
(١١) في ١٩٥٥: ساقطة، وهي في ١٩٥
                                                                (١) في ٤٥٠: طلقتك.
    (١١) فيِّ إدا: ولو قالاً: سَالْعَلَةُ.
       (١٢) في ٤١١: ساقطة .
(١٣) في ١٤١: تبايعا: ساقطة
                                                         في ادا: دينار: ساقطة.
                                                                (٢) في <sub>(18</sub> وجعل.
                                                                                 -(1)
                                                               في ادا " أنَّا نظهر.
             (١٤) ئي ٿيا: رجب،
(١٥) في (أا: سأنطق وهي في (١٥)
                                                                                  (0)
                                                                  في ادا ' تبايعا.
                                                  في الله ساقطة، وهي في الله،
              (١٦) في ادا: حين،
             (۱۷) في دوا: ساقطة.
                                                                                  (y)
                                                  في الله ساقطة، وهي في اداء
                                                                                  (y)
                 (۱۸) تې ندا: له.
                                                                 في الداء سائملة
                                                                                  (4)
                                                                 في فده: ساقطة
```



بنسبيرا أتو ألأنن الزيجية

قال رضى الله عنه (١): هذا الكتاب اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأولى: فيما يصير العبد والصبى مأذوناً وفيما [لا](٢) يصير، [وفيما يصبر](٢) محجوراً، وفيما لا يصير، وفيما يملك المأذون، وفيما لا بملك، وفيما يملك الأب والوصى والقاضي من الإذن، والحجر، وبيع القاضي العبد المأذون المديون، وفيما لا يملك، وفيما يضمن المولى بالتَصرف في المأذون، وفيما لا يضمن.

الفصل الثاني: فيما يصبح إقرار العبد النّاجر، وفيما لا يصح، وفيما يصحُّ إقرار المولى على العبد، وفيما لا يصح، وفي اختلاف المأذون(٤) على العولى فيما في بد المأذرن، وغير ذلك (٥) وفي ^(١) جناية العبد المأذون، وعلى العبد المأذون.

القصل الثالث: في المسائل المتفرقة،

⁽١) في الله: غير واردة، وهي في اداه،

⁽¹⁾ بي ددا: بع: (6) في ددا: رغير دلك: (1) في ددا: في: بانطة (٢) مَيْ وَأَهِ. سَأَقَطَةً، وهَيْ فَيْ أَدًا (٣) في الله. ساقطة، وهي في قده -

القصل الأول

فيما يصير العبد، والوصي ماذوناً، وفيما لا يصير إلى آخره

اعلم أن الإذن بالتجارة إطلاق للتجارة بعد(١) الحجر والنابث للمأدون صيرورته منفك الحجر لا الإنابة والتوكيل (٢)؛ لأنّ تقدير قوله: أذنت لك في التجارة: [اتجر] (٢) لـفسك، والعبد في التجارة متَّجر لنفسه، وإنَّما يملك المولى اكتسابه حكماً بملك رقبته إذا فرغ من الَّذِينَ كَمَّا لُو احتطب أو احتشَّ بغير إذنه، ولهذا الإذن في النوع كان إذباً في الأنواع كلُّها.

إذا قال الرّحل لعبده: قد أذنت لك في التجارة أو خصّ (٤)، فقال في الخياطة أو غيرها أو اعمل في البقالين أو نحوه، أو قال. أذ إلى الغلة، أو إن أديث إلى الف درهم فأنت حر، أو اقعد (٥) قصّاراً، أو قال له: أجر هذا العبد، ولم يقل من فلان، أو رآه يبيع ويشتري، فأعرض عنه صار بذلك كله مأذوناً في جميع التجارات، والإجارة والاستتجار والمزارعة (٢٦ والمعاملة، ولو أجّره نفسه، ولو قال: أجر نفسك من فلان، فالقياس: أن يصير مأذوناً، وفي الاستحسان: لا يصير مأذوناً.

وكذلك لو قال: يع هذا من فلان أو اشتر ثوباً من فلان؛ لأنَّ في بعضها إذناً لجنس التعارات؛ لأنه أدخل الألف واللام في التجارة حيث قال: أذنت لك في التحارة، وليس هنا معهود فتكون لاستغراق الجنس. وفيما خصّ نوعاً كان إذناً في الأنواع كلها، والمسألة معروفة. أمّا إذا قال: أجّر هذا العبد من فلان(٧) إذن له مي النجارة، فإنَّ الإجارة تجارة، وأمَّا إذا قال: أجر نفسك من قلان، فلأنَّه استخدام عرفاً، لأنَّه موض إليه عقداً واحداً ولم يفوض إليه [الرّأي](^). والتدبير فيمن يعاقد(٩) معه، فإنّه لو أحر من غيره لا يجوز، وفي المرارعة والمعاملة؛ فلأنَّ فيهما إمَّا استنجار الأرض إن كان البذر من قبله أو إجارة نفسه إن كان البذر من قبل رب الأرض، والمأذون يملك الاستثجار والإجارة، وفي المعامنة إجارة نفسه، والمأذون يملك ذلك.

ولو دفع إليه حماراً يبيع عليه الماء، أو ينقل [عليه](١٠) الطعام للناس بالأجر صار مادوناً؛ لأنَّه أذن له في التجارة، فإنَّه فوَّض إليه عقوداً مكزَّرة من التَّجارات، وهو بيع الماء

 ⁽٦) في الله الموادعة، وما في الدين المزارعة، وقد أثبتا، في المش (١) - في ددا : يثك .

في ادا: والمتوكّل . (٧) في ادا: ثلاّته . في الله: ساقطة، وهي في ادا. (٨) في الله: ساقطة، وهي في ادا. فر الله: ساله: (٢) في ادا: والتوكّل.

⁽٩) - ني دوا: تعاقد،

فيُّ الله: مطموسة. (١٠) لَمْيُ (١١) سائطة، وهي في ادا. في الله مطموسة.

من النَّاس مرَّة بعد أخرى، أو إجارة الحمار من النَّاس مرَّة بعد أخرى.

ولو أمره بأن يشتري له ثرباً للكسوة أو لحماً بدرهم، أو بقلاً، أو غيره من الطُّعام للأكل لم يصر مأذوناً؛ لأن هذا استخدام عرفاً لا إذناً في التجارة؛ لأنه موض إليه عقد: واحداً لا غير، وتفويض عقد واحد إلى العبد يعد استخداماً عرفاً لا إدناً في التجارة ضروب ألا يتعطَّل على النَّاس استخدام مماليكهم في التجارة، ولو أذن له يوماً واحداً أو شهر أَكَارُ إذاً عاماً؛ لأنَّ عندنا إسقاط، فلا يحتمل التوقيت.

ولو أجر عبده من رجل يبيع له في حانوته صار مأذوناً؛ لأنَّه فوَّض إليه التجارة

والصغير الذي يعقل الشّراء والبيع مثل الكبير في جواز الإذن. هذا إذا [أذن](١٠ المولى لعبده الصّغير، وكذا إذا أذن الأب لابنه الصّغير في التّجارة، فإن خص فهو عام لما ذكرنا.

وكذا إذا أذن(٢) لعبده، ولم يعلم، قاشترى، ثم علم، ثم اشترى شواء آخر، لم يجر الأول، وجاز النَّاني؛ لأنَّ الشُّراء الأول شراء المحجور؛ لأنَّ الإذن قبل العلم لا يصع، لأنَّ الإذن مأخوذ من الأذان وهو الإعلام، والإعلام لا يكون إعلاماً بدون العلم، فشرط العلم لتحقق الإذن.

وأمَّا فيما يصير محجوراً، وفيما لا يصير محجوراً:

ولو حجر على عبده المأذون في بيته دون أهل سوقه، لم يجز؛ لأنَّ الإذن العام المنتشر فيما بين أهل السّوق(٢) إنّما يرفّعه حجر عام منتشر مثله تفياً للغرور، والضرر عن النَّاس، فإنَّهم يبايعونه على تقدير أنَّه مأذون تستوفى حقوقهم في حال رقه من كسبه ورقمته. ومتى صخ الحجر في السرّ تتأخر حقوقهم إلى ما بعد العتق، فيلحقهم غرور وضررا ومن(١) باع منه من سمع منه حجره في بيته، جاز؛ لأنَّ هذا حجر خاص، فلا يرفع(٥) الإذن العام، فيبقى مأذوناً في حق من علم، وفي حق من لم يعلم.

ولو أتي السُّوق، ونهي رجلاً أو رجلين، لم يجز حجره حتى يحضر جماعة من أهل السُّوق، وإنَّ لم يحضروا كلُّهم جاز حجره؛ لأنَّ القياس أن لا يصير محجوراً في حدَّ مِن لم يعلم نفياً (1) للغرور (٧) إلا أنا تركنا القياس ضرورة، فإن تبليغ الحجر إلى الكل متعدَّر. • فأقيم التبليغ إلى الأكثر منهم مقام التبليغ إلى الكل، فكان الحجر (٨) عامًا [معنى] (١) .

ولو(١٠) حجر العبد المسافر إلى بلد، فأتى أهل سوقه، وقال: قد حجرت عليه لم يجز الحجر، وهو غائب لم يعلم؛ لأنَّ علم العبد مع علم أهل السوق شوط لصحة الححر

⁽١) - في «أ»: ساقطة، وهي في اد».

⁽٢) - في ادا: ولو أذن.

⁽٣) - في ادا: أهل سوقه. (1) أَنَّىٰ قدا: رَاوِّ,

⁽٥) في (أ): قالا يرى، وهي في (٤٥) قالا يرقع وقد أثبت ها.

⁽¹⁾ في قداك مصّاً.

⁽V) في قده ساقطة.

⁽٨) في ﴿ده: حجراً.

⁽٩) - فَيَّ وَأَنَّ سَالَطَةً؛ وَهِي فِي أَوْنَاء

⁽١٠) في دأه: ولا حجر، وفي دده: ولو حجر وقد أثناها.

نهاً للغرور، والضرر عن العبد؛ لأنّه يبيع على تقدير أنّه مأذون يستوفي (١) ما يجب عليه في يب معرود. حال رقّه من مال المولمي، فلو صبح الحجر يستوفي من خالص ملكه وفيه غرور وصور.

وكذلك لو كان العبد في المصر لا يعلم بحجره في سوقه، فهو على إذنه حتى يراه؛ لأنَّ علمه شرط لنفاذ الحجر، ولا يعلم الحجر إلاَّ بعد العلم عند الأكثر من أهل (") سوقه الغالب منهم؛ لأنَّ علم الكل شرط يقتضيه القياس، وقد نعذر، فشرطنا على الأكثر العالب، ولو أمر قوماً فقال: بايعوه، ولم يعلم عبده (٢) بذلك، فبايعوه فهو (١) ماذون، وذكر في معص المواضع: أنَّه لا يصير مأذوناً فصار فيه روابتان: ولو باعه مولاه أو ملكه رجلاً برجه من الوجوه، أو مات مولاه، ولم يعلم بشيء من ذلك أهل سوقه، فإنَّه يصبر محجوراً عليه، وإن لم يعلموا؛ لأنَّ الحجر لا (ف) يثبت مقصوداً من المولى، وإنَّما يثبت حكماً للبيع والشيء (١) قد يثبت حكماً لغيره [فكان] (٧) ولا يثبت مقصوداً كعزل (٨) الوكيل.

ولو أرسل إليه (٩) رسولاً، أو كتب بحجره صار محجوراً عليه؛ لأن الرسالة والكتابة من الغائب بمنزلة المشافهة من الحاضر، ولو شافهه المولى صار العبد محجوراً [سواء كان المولى عدلاً أو فاسقاً فكذا هنا](١٠٠ سواء كان الرّسول عدلاً أو فاسقاً، والذي جاء بالكتاب كذلك، وإن لم يرمسل إليه ولكن أتاه رجل، أو صبى، فأخبر بحجر مولاه، فإن أبا حنيمة رحمه الله تعالى قال: لا يكون هذا حجراً حتى يخبره بذلك رجلان، أو رجل عدلٌ بعرفه العبد، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: من أخبره بذلك صبياً كان أو امرأة أو غيرهما صار محجوراً بعد أن يكون خبره حقّاً، وجنس هذه المسائل ذكرناه قبل هذا.

ولو أبق المأذون، ثم باع كان إباقه حجراً عليه، لأنَّ لبقاء الإذن حكم الابتداء فما(١١) يمنع ابتداء الإذن يمنع البقاء، فالإباق يمنع ابتداء الإذن، فيمنع البقاء،

ولو أسره [العدو](١٢) وأحرزوه إلى دار الحرب صار محجوراً؛ لأنهم ملكوه، فبطل الإذن، وإن كان في دار الإسلام، فهو على إذنه؛ لأنَّه لم يزل الملك، وإمكان الأخذ باق؛ لأنهم مقصورون بدارتا.

ودلت المسألة على (١٣) أن العبد المأذون إذا غصبه إنسان إن بقي للمالك إمكان الأخذ بأن كان الآخذ الفاصب مقرّاً، وكان له بيّنة حاضرة بقي العبد مأذوناً، ولو كان محجوراً، فأدن في هذا الحالة صح؛ لأنّ الكفار صاروا غاصبين لهذا العبد، وبيع^(١١) هذا العبد على

ني أأه: غيرهم، وفي دده: عبده، وقد أثبتنا ما في ادا.

^(۱) في ^{ودو}: مستوفي،

(٢) في دده: سائطَة.

⁽٨) في ١٤١، كقرل.

⁽٩) في دده: ساقطة

⁽١٠) في وأه: سائطة، وهي في فدا

⁽١١) في دوا: مثا (١٢) في (١): ساقطة، وهي في فدا

⁽۱۳) في ادا" سائطة (١٤) تي ده. ديخ.

⁽٤) ئي ادا، صار، (c) في (c): لم.

⁽٦) في ادعا: والشراء،

ا في الحا: سائطة، وهي في الدا

[إذنه](١)؛ لأنَّ هذا الإذن إنَّما يملك لولاية البيع، والمولى لو ماع المغصوب بهد، الفره: من الغاصب، أو من غيره، جاز، فصح (٢) الإذن.

وإن باعه مولاه بخمر أو خنزير، فهو على إذنه ما لم يقبضه المشتري؛ لأنه لم ير ٢٠ عن ملكه قبل القبض، فإذا قبضه صار محجوراً عليه؛ لأنَّه زال عن ملكه، وإن رَّدُهُ عزر البائم، فهو على حجره، وإن عاد إليه قديم ملكه؛ لأنَّ العبد إذا عاد إلى قديم منك الإنسان، فإنما يعود معود ما كان من حق مالك العبد، والإذن حق العبد؛ لأنَّه منصر في ينفسه بحكم فك الحجر لاحق المولى، فلا يعود.

ولو قبضه المشتري بمحضر من البائع من غير أن يأذن له في فنضه إدا باعه بخم إ خنزير، صار محجوراً عليه؛ لأنَّه ملكه، ولو تفرقا ثم قبض بغير إذنه، فهو مأذون له؛ لأنَّ لم يملكه، ولهذا لو أعتق المشتري لا يجوز، ولو أمره بالقبض، فقيض بمحضر منه، أو بعُدما تفرّقا، فهو محجور عليه؛ لأنّه ملكه في الحالين جميعاً، وكذلك الهبة في القبض عـد حضرته، وبعد ما تفرقا، فإنَّه مثل البيع بالخمر؛ لأنَّ الهبة الصحيحة لا تفيد الملك إلاَّ عد القبض كالبيع الفاسد.

ولو باع بيعاً صحيحاً على أن البيع(٤) بالخيار ثلاثة أيام، فهو على إذنه ما لم ينمذ البيع؛ لأنَّه لم يزل عن ملكه، ولو كان الخيار للمشتري، فهو حجر؛ لأنَّه زال عن ملك البائع بالاتفاق، فيزول الإذن.

ولو دبَّر المولى عبده^(ه) المأذون له في التّجارة، فهو مأذون؛ لأنَّ التدبير لا يمنع ابتداء الإذن، لأنَّ المدتر باق على مالكه، وله ولاية البيع من المدبر، فلأن لا يمنع البقاء كان أولى، قرق بين التدبير وبين الاستيلاد، والفرق: وهو أن الاستيلاد لا يمنع بقاء الإدن أيصاً، فلا يمنع ابتداء الإذن إلا أن الاستيلاد(٢) حجر لها دلالة؛ لأنه لما استولدها، فقد منعها من (٧٠ البروز، والخروج عرفاً، فكان حجراً دلالة. أمّا التدبير: ليس بحجر دلالة، فلو ثبت الحجر ثبت كون التَدبير مانعاً للإذن، والتدبير لا يمنع الإذن.

ولو أذن المأذون لعبد له في التّجارة ثم حجر المولى على الأول، فإن كان على الأول دين فهو حجر عليهما جميعاً، وكذلك لو مات الأول(^(٨) فهو حجر على الثاني؛ لأنّه من كان على العبد الأول دين فالإذن للعبد الثاني هو للعبد الأول دون المولى؛ لأنَّ العولى لا يملك إذنه، وقد زالت ولاية الأول بالحجر والموت، فيحجر (٢٠) الثاني، وإن لم يكن علم الأول دين فحجر المولى على الأول لا يكون حجراً على الثاني، وكذلك لو مات الأول!

 ⁽٦) في ١٥٥: لا يسمنع بقاه الإذن . - إلا أن الاستيلاد ساقطة. (١) في الله: ساقطة، رهي في دره.

⁽٢) - في ادا : فيميح ، (٣) في ادا: لا يزول.

^(∀) قن اد∜; مس، (1) فيّ قداد البائع، (٨) قي ١٤٥٠ الموثى ولمل ما في ١٩١٥ أصح .

⁽ف) في الداد الميد. (٩) - في ادا: تِتحجُر،

كان العد الثاني [كأن المولى أذن له حكماً](١) كما هو مأذون من جهة العد الأول حقيقة. الله العد الله والمحدد المولى حكماً؛ لأن العبد الأول إنّما قدر على الإذن من جهة المولى (1) لهم مأدون من جهة المولى (1) يهو عادل العد الثاني فكأن لمولى أذن له حكماً، ولو كان إذناً له من حيث العقيقة، ثم حجر العبد الأول يبقى الثاني مأذوناً بإذن المولى فكذا هنا.

ولا يحوز حجره على مأذون مكاتبه، لأنه لا يجوز على مأذون ما دونه إذا كان عسى لأول دين، فعلى مأذون مكاتبه أولى، ولو كان للمأدون له عليه دين، فأذن المولى لعبده يرة على الم يجز؛ لأنَّه لمو باع كسبه لم يجز، فإذا أذن له في التجارة لم يجز إدنه [1] " لأن الإذن في التجارة من التجارة.

ولو عجز المكاتب، وقد أذن لعبده في التجارة، فإن عجزه ص الكتابة حجر على عيده؛ لأنَّ الإذن مهذا العبد إنَّما هو المكاتبة؛ لأنَّ المولى لا يملك أن يأذن لعبد، في التجارة، وقد زال [ولاية](٤) الإذن بالحجر. فينحجر عبده، ولو مات المولى في المسألة الأولى، فموته حجر على العبد، [كان على العبد](") دين أو لم يكن؛ لأنَّ الأول مأدون م حهة المولى، [فالحجر بموت المولى، والثاني إن كان مأذوناً من جهة المولى](١) نسحجر بموته، وإن كان من جهة الأول يصير محجوراً بحجر الأول، وموت المكاتب رعجزه(٧) سواءً؛ لأنَّه إن مات عن وفاء، فقد مات حرّاً، وموت [الحرّ يوجب](٨) الحجر على عبده، وإن مات لا عن وفاء، فقد مات عاجزاً، وعجز المكاتب حجر على عبده.

ولو مات الحرّ، وعليه دين، وترك ابناً وعبداً يصير عبده محجوراً، ولو أذن الابي لعده لم يجز^(٩) لأنّه لا يملك تركة أبيه، إذا كان الدّين مستغرقاً، فلا يصح إذنه.

ولو وهب له رجل مالاً، فقضى الدِّين لا يجوز الإذن الأول من الابن الحرَّ، وهو الصَّحِج؛ لأنَّه قضى دين الميت من ملك نقسه، فصار ما قضى ديناً له على أبيه، فكانت الزَّكة مشغولة بدين الابن، ولم يملك [الوارث الحر](١٠) حتى لو قضى الابن الدِّين على ل لا يرجع بذلك في تركة أبيه، فلو فعل ذلك صح الإدن الأول، ولو لم يكن على أبيه العر دين وكان الدّين على المأذون فموته حجر، وإنّ أذن له ابنه بعد موت أبيه، فهو مأذون مَهُ لأنَّ دين العبد وإن كان مستغرقاً لا يمنع الإرث، فملكه الوارث، فصح الإذن، وهي مسألة أوّل «الزيادات».

ولو قضى الابن دين أبيه من ماله، ثم أذن لعبد أبيه لم يجز؛ لأنّه لم يملك العبد؛

 ⁽۱) ني (۱): ساقطة، وهي في (۱).

في الله المولى: حكماً؛ لأنَّ العبد الأول. . . . من حهة المولى: سافطة.

ب الله ساقطة، وهي في الده. (٤) في داه: ساقطة، وهي في دده. في داه: ساقطة، وهي في الده. (٤) في داه: ساقطة، وهي في الده. في داه: ساقطة، وهي في الده. (٦) في داه: ساقطة، وهي في الده. في داه: صحره، وفي الده: عجزه وقد البتاها، (٨) في داه: ساقطة، وهي في الده. في داه الم

 ⁽a) حجره، وفي قدة: عجزه وقد البساء في اللمن.
 (b) في قال لم يحل، وفي قدة: لم يجز وقد البساعا في اللمن.

⁽۱۱) في ألما المائقيّة، وهي في ألماء،

لأنّ التركة مشغولة بدينه، فإن أبرأ أباه جاز إذنه الأول؛ لأنّه ظهر [أنه ملك العـد وطهر] أنّ الإذن صادف الملك فصح.

ولو جن المولى جنوناً مطبقاً؛ فذلك حجر على مأدونه؛ لأنَّ الجنون المطبق ترور ولايته فينحجر به عبده كما لو مات، ولو [كان](٢) يحنَّ ويفيق، فهو على إذنه؛ لأنه جبون غير مطبق لا تزول ولايته فسينقى العبد مأذوناً على حاله.

واختلفوا في تقدير الحنون المطبق، كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولاً: الشهر قد فوقه، وما دونه غير مطبق، ثم رجع، وقال: السّنة فما فوقها، وما دونها ليس بمطبق، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الجنون المطبق أكثر السّنة فصاعداً، وما دونه عبر المطبق، وهو تفسير ما قلنا: يجن ويفيق.

ولو ارتد المولى والعياذ بالله تعالى، فباع عبده، واشترى ثم قتل المولى لم يجز ما باخ واشترى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قولهما رحمهما الله تعالى: حاز، ولو أسلم جاز في قولهم (")، وهذا الاختلاف بناء على أن ولاية بيع المولى على العبد يتوقف بردته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعني (أ): لو باعه بعد الرّدة فقبل بطل، فإن أسلم نمذ، وعندهما رحمهما الله تعالى: لم يتوقف، ولو كانت امرأة فارتدت والعياذ بالله تعالى فن دونها على إذنها، لأن ولايتها على بيع العبد لم تتوقف بردتها بالإجماع، ولو لحقت بدر الحرب مرتدة فقضى القاضي بلحاقها، فهو حجر على عبدها (١)؛ لأن ولايتها على بع العبد (١) يتوقف بعد اللحوق بدار الحرب عندهم جميعاً، فيتوقف الإذن (١) أيضاً، فإذ قصى القاضى بلحاقها زال ملكها من وقت اللّحوق فبطل تصرفات العبد وقت اللّحوق.

ولو رجعت أو رحع المرتد قبل قضاء القاضي بلحاقهما (١٠) فهو على إذنه؛ لأن بعد اللحوق تتوقف ولايتها عدهم، لأنه توقف ملكهما (١٠) فتوقف إذنهما (١٠٠)، ولو اوتد العد المأذون فباع واشترى ثم أسلم جاز، وإن قتل في ردته بطل في قول أبي حنيفة رحمه فه تعالى، وفي قولهما رحمهما الله تعالى: جائز، [وهذا] (١١) بناه على أن ولاية بيع الموى بردة العبد هل تتوقف؟ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: تتوقف حتى إذا باع العبد الموتد المنه أسلم نفذ (١٢) بيعه، وإن قتل بطل، ولو زالت ولاية بيع المولى على البتات كما في الاف يزول الإذن على البتات فيزول الإذن على التوقف، وعندهما: لم تزل الولاية حتى لو بعد نفذ البيع في الحالين، فلا يزول الإذن.

⁽¹⁾ في الحادث المنظمة، وهي زيادة في الداء (٧) هي الداء الإذن، وهي الحادث الأول وها في الداء (٧)

 ⁽٢) في ١٩٤٤ ساقطة، وهي في ددة.
 (٢) في ١٩٤٤ من المشر.

 ⁽٦) في (٤): مو (٤): بأنحاقها.
 (٤) في (٤): بأنحاقها.

⁽٥) في اداء: عيدهما، وما في اله: أصح. (١٠) في اداء عتوقف إدبها

 ⁽١) في ددا: عبد الغير، وفي اأه: كما هو أعلاه (١١) في اأه: ساقطة، وهي في ددا.
 بيع العبد وقد تركيا النص على حاله.
 (١٢) في دده يمد.

إذا اشترى رحلان على أن يتصرّفا مماً في شركة (١١) معاوضة كات أو شركة عناد، ثم أذن أحد الشريكين لعبد من شركتهما في التجارة، ثم حجر عليه شريكه حار حجره؛ لأن الله الما الله الما دخل تحت الشركة كتصرفهما جميعاً. ألا ترى أنه لو باع أحدهما، نسخ الآخر مع المشتري جاز، ولا يجوز حجر رب المال على عبد المضارب(١) إن أدن للم المصارب؛ لأنّ حجره على عبد المضارب(٢) كحجره على المضارب، وحجره على المضارب لا يعمل إذا كان مال المضاربة عروضاً.

ولو حجر المولى على مأذون مأذونه لم يجز كان على الأون دين أو لم يكن، لأنَّ هذا حجر خاص ورد⁽¹⁾ على الإذن العام، فلا يعمل ما دام الثَّاني في يد الأول كما لو قال حجرتك عن بيع الثاني، فإن قبضه بعدما حجره، ولا دين على الأول نفيضه حجر على الناني؛ لأنَّ المولى يملك نزع الكسب من يده في هذه لحالة، ومنى ملكه(٥) التحق هذا سائرُ أملاكه، فينفذ حجره، وإن كان على الأول دين ردٌّ [وهو](٢) على إذنه؛ لأنَّ المولى لا يملك نزع شيء من كسب عبده المأذون إذا كان عليه دين، فإذا لم يملك جعل وجود هذا النّوع وعدمه بمنزلة.

ولو أدن الوصي لليتيم أو لعده، ثم مات، وأوصى إلى آخر، فموته حجر عليه، فرق بين هذا وبينما إذا أذن القاضي، ثم عزل، أو جنّ، فهو على إذنه. والفرق: [وهو](٧) أن القاضي في الإذن كان تائباً من جهة من يجوز إذنه، وهو الإمام الأكبر، فيكون بمنزلة النوكيل(٨) عنه في الإذن، وموت الوكيل لا يوجب بطلان الإذن ما دام الموكل حياً من أهل الإدن. والإمام الأكبر إذا مات لا يبطل الإذن؛ لأنه نائب من جهة من (١) يجوز إذنه وهو جماعة المسلمين، فكان بمنزلة الوكيل عنه، وموت الوكيل لا يوجب بطلان الإذن ما دام الموكل حياً من أهل الإذن. أمّا الوصي [نائب](١٠) من جهة من(١١) لا يجوز إننه، وهو الصبي، فإدا مات لم يبق للصبي إذن، والمأذرن لا يبقى مأذوناً إذا ثم يبن له إذن، والرصي الثاني قائم مقام الصّبي بسبب موَّبد (١٢) فلا يوجب ذلك (١٣) بقاء الإذن الأول.

ولو أذن رجل لعبد ابنه الصغير، ثم مات ابنه، فورثه أبوه، فذلك حجر عليه؛ لأنَّ الأنا من الأب صبح في ملك الصبي ·

ميزول يزوال ملك الصبي، وكذلك لو اشتراه منه؛ لأنَّه زال عن ملك الصبي ولو أدرك⁽¹¹⁾ الصّبي بعدما أذن أبوه لعبده، فهو على إذنه. فرق بين هذا وسنما إذا مات الأب أو

(A) ني ۱۱: الوکيل، (P) ني ۱۱: الوکيل، (۱۰) ني ۱۱: ساتطة، (۱۰) ني ۱۱: ساتطة، وهي في ۱۱: (۱۱) ني ۱۱: ساتطة، (۱۲) في ۱۱: بديد، (۱۲) في ۱۱: ساتطة، (۱۲) في ۱۱: مطموسة	(1) • \$\times \frac{4}{1}\$, adaquis (7) • \$\tilde{\pi}\$ \$\text{tail} \text{tail} tai
QP (18)	(۱) في الله: ساقطة، وهي في الداء

جن، ولم يدرك الصبي. والفرق: أن ثمة إنما مطل الإدن؛ لأنه لم سق للعدد إدن، { الأب الذي (١) هو نائب الابن في الإذن قد مات، والابن إن تا تحياً لا يمكن أن يجعل إن له؛ لأن إذنه لا يصح، والمأذون لا يبقى مأذوناً من غير إذن، هذا المعنى هنا معدوم، في إن زالت ولاية الأب مالبلوغ والصبي من أهل الإذن، فأمكننا أن نجعل للضبي إذا بعد البلوغ، وإن مات أبوه بعد ما أدرك النه، فهو على إذنه؛ لأنه لما بلغ (٢٠ الابن صار العلام مأذوناً من جهة الابن حكماً فلا يبطل إذنه بموته،

وأمَّا قيما يملك العبد المأذون والصَّبي المأذون، وقيما لا يملك:

ليس للعبد المأذون أن يكاتب إلا أن يجيزه المولى، ولا دين عليه، فيكون مكاتباً على المولى؛ لأنّ الكتابة عقد فك الحجر من حق التصرف بالمال، فلا يدحل تحت الإدن [بالتجارة](٢) فإن ألحق العبد دين بعد ذلك فليس للغرماء فيما على المكاتب حق، لأن المولى قد انتزعه من يد العبد بعقد الكتابة، فصار كسائر أموال المولى، فإن انى المكاتب بعيع المكاتبة قبل إجازة المولى لم يعتق؛ لأنّ النفاذ موقوف على إجازته، فإد أجاز المولى [الكتابة](٥) وعلى العبد دين محيط لم(١) تصح إحازته عند أبي حنيفة رحمه اله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: تصح، وعنق المكاتب، وضمن المولى قيمته الغرماء والمكتبة الذي قبض العبد للغرماء أيضاً؛ لأنّه كسب العبد، وإن لم يكن عليه دين محيف عتق المكاتب أيضاً، ويضمن المولى قيمته لما قلنا في الإعتاق.

وليس للعبد المأذون أن يهب دراهم، ولا يتصدق، ولا يكسو ثوباً؛ لأنه ليس من النجارة، وإنّما تجوز هديته في الطعام اليسير الذي يفعله التجار إذا وهب أو أطعم استحساناً؛ لأنّ حال التجار لا ينفك عنه.

واختلفوا في اتخاذ الضيافة اليسيرة. قال بعض المشايخ: إنّما يعرف ذلك بمقدار من على في يده من مال التجارة إن كان مال تجارة مثلاً: عشرة آلاف درهم، فاتخذ صبافة بمقدار عشرة دراهم كان يسيراً، وإن كان مال تجارته مثلاً عشرة دراهم، فاتخذ الفيافة بدانق كان كثيراً، فينظر في العرف في قدر (٨) مال التجارة، وأمّا التصدق: فيتصدق بالفلوس، وبالرّغيف، وبالفضة بما دون الدّرهم، وفي عرفنا بما دون الغطريغي والمعدلي، ولا بأس للمرأة أن تتصدق في (١) منزل الرّوح بالشيء اليسير كالرّغيف، ومحوه؛ لأن الإنس فيه (١٠) ثابت عرفاً، ولا يجوز حط العبد المأذون إلا بعيب؛ لأن الحط تبرع ليس من صع النجار، ومثل هذا التبرع غير داخل تحت الإذن بخلاف الإعارة (١١) والتأخير؛ لأنّه مي صع

⁽¹⁾ في ۱۹۶۹ ساقطة. (2) من ۱۹۶۹ ساقطة (4)

 ⁽٢) في (٩) ماع، وفي (٩٥) بلغ وقد أثبتنا الأخير
 (٨) في (٩) في (٩٥) معدر

⁽٣) في داه. ساقطة، وهي في دده مي

 ⁽٤) في ادا: أذى المكاتب. وفي داء: أخذ المركل والشبت ما في دره (١٠) في دره. سأفعة

⁽٥) في وأه: ساقطة، رمي في فده. دد .

⁽٦) - في الداء: ساقطة.

التجار؛ لأنهم يحتاجون بالتأخير لاستخراح الدّيون من النّاس، وكما دخل تحت الإذن التجارة التحارة (1) دخل ما كان من صنع التجار، وإن لم يكن تجارة. أما هنا لا إلا⁽¹⁾ إنا كان الحط بالعيب (٢) فإنَّ هذا من صنع التجار. هذا إذا كان مقدار (١) المحطوط ما يخفل (١٠) العيب من الشمن. أمَّا إذا كان أكثر بحيث لا يتغابن الناس في مثله. اختلف المشايح فيه، منهم من قال: يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: كما لو باع بمحاباة فاحشة، ومنهم من قال: لا يجوز في قولهم جميعاً.

ولو اشترى من رجل مناعاً، قوهب الثمن منه أو من مولاه، جازت هنه، عليه دين أو لم يكن. أمَّا منه؛ فلأنَّ الواهب من أهل التَّبوع والعبد من أهل السَّرع عليه، وأمَّا من المولى؛ قلانه وإن وهب الدِّين من غير من عليه الدِّين حقيقة فقد وهب الدِّين ممن عليه الذِّين حكماً؛ لأنَّ الدِّين وإن كان على العبد حقيقة إلاَّ أنَّه على المولى من حيث الحكم، لأنَّ المستحق بهذا الدَّين مال المولى، وهو رقبته وكسبه، فصار بمنزلة غريم الميت، إذا وهب الذين من الوارث يصبح سواء كان الذين (٧) مستغرقاً أو لم يكن؛ لأنَّ الدِّين على الوارث حكماً؛ لأنه يستحق ماله أو حقه، ولو رد العبد هبته، أو وهب من مولاه، فرده المولى بطلت الهبة؛ لأنَّ هبة الدِّين ترتد بالرِّد، ولو قبل العبد الهبة أو المولى، ثم وجد العبد بما اشترى عيباً لم يقدر على ودِّه؛ لأنَّه لو ردَّ بالعيب يردُّ^(٨) بغير ثمن؛ لأنَّه وصل إليه بالهبة عين ما كان يستحقُّه بالرِّدِّ، وهو براءته عن النَّمن، فلا يستحق بالرَّدِّ شيئاً. هذا إذا كان الثمن غير مقبوض، وإن قبض الثمن فوهب للمولى [كان للمولى] دون غرماء العد؛ لأله كسب المولى، وإن وهب (٩) من العبد كان لغرمائه؛ لأنّه كسب (١٠) العند، فإن وجد به عيماً كان له أن يردِّه ويأخذ النُّمن منه إن كان ذلك دراهم أو دناتير أو مكيلاً أو موزوماً بغير عينه ا لآنه لو ردّ بالعيب لردّ بالثمن؛ لأنّه لم يسلم [له](١١) بالهبة عين ما يستحقه بالزد، فإنّه كان يستحق بالرَّدُّ مثل المقبوض لا عينه، وقد سلم له بالهبة عين المقبوض.

ولو باع العبد جارية بغلام فوهب العبد الغلام من بالعه، فهذا أنقص للبيع، وهو إقالة؛ لأنَّ مشتري الغلام لو كان حرًّا وقد وهب الغلام من البائع قبل القبض جعل إقالة. وإن كان هو من أهل الهبة [أصلاً](١٠) فلا يجعل هذا إقالة من العبد وهو ليس من أهل الهبة (١٣) كان ذلك أرثى، وإن لم يقبل الإقالة فالبيع على حاله؛ لأذ الإقالة لا نصح إلا بقبول، فإذا لم يصبح بقي البيع، ولو كان الحرُّ وهب الجارية من العبد مهدا إفالة أيضاً إن

⁽A) ني دده. لرڏ ا في أدا: سألطة. (۹) بی درا رسه (٢) في ادا: [لا إلا]: ساقطة. رَدُو) بَلِّ ادِادَ كَسَاءُ ا (١١) في els: سامطة، وهي في هذا أفي أذاه: يعيب. (٤) في (٤٤: المقدار، (١٢) في (le: سائطة، وهي في ادا (١٣) في ادا قالا يجمل . من أهل الهيم (۵) في ادا يحقَّق في (دو: ساقطة. (v) - فَيْ (t) ، ساقطة ،

قبل الهية، كان عليه دين أو لم يكن؛ لأنه لو كان مكان العبد حزاً(١) كان إقالة فكدا هي ولو وهمها من المولى لم يكن إقالة، والبيع على حاله، والحارية للمولى دون الغيما. ويقبض العبد الغلام إذا كان على العبد دين؛ لأنه أمكن الجمع بحقيقة الهبة، ويعنى بمجارها وهو الإقالة؛ لأنَّ بيع المأذون الجارية، وعليه دين لا يكون لبيع المولى بوجه. ما، فصار مشتري الحارية والهبأ المبيع قبل القبض من غير البائع وأمره بالقبض، فيمك العمل بحقيقة الهبة، وتعذَّر العمل بمجارها، وهي الإقالة، فإن لم يكن على العبد دين كان إقالة؛ لأنَّ سِم المأذون ولا دين عليه كبيع المولى من وجه، فصار هبة المشتري الجارية من المولى كهبة من العبد.

ولو وهب من العبد الحارية صارت كناية عن الإقالة كذا هنا.

وليس للعبد المأذون أن يكفل بمال ولا نفس؛ لأنَّ الكفالة تبرَّع النداء ولا تعرض؛ لأنَّه إعارة والإعارة تبرع.

ولا يعتق على مال؛ لأنَّه إيجاب الدِّين في ذمة المفلس، فيكون إبراء لحق فإن أحاز. السّبد ولا دين عليه جاز كما في الكتابة.

ولو أعار دابته فلا بأس به؛ لأنَّ حال النَّاجِر لا ينفك عنه.

وليس [له](٢) أن يتزوج ولا يزوّج أمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه لله تعالى؛ لأنَّه ليس بتجارة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يزوِّج الأمة؛ لأنَّ الأمة مال بجميع منافعها.

ولو زوج العبد المأذون أمته من عبده لم يجز من قولهم [جميعاً](٢٣)؛ لأنَّه لا يجب للمولى على عبد دين(١٤)، فكان إزالة البضع عن ملكه بغير عوض، وكذلك الأب والفاصي إذا زُوْجًا أمة الصَّغير من عبده لم يجز لما قلنا.

ويجوز أن يأخذ المال مصاربة، وأن يدفع مضاربة، وأن يشارك شركة العـان؛ لأنه من التجارة، ولا يملك المفاوضة، لأنَّها تتضمنَّ الكفالة، فلا تصح منه.

ولو اشترك عبدان شركة عنان على أن يشتريا بالنَّقد والنَّسينة حاز ما اشتربا بالنَّقه وسمُّ اشترياً (٥) بالنَّسيئة له خاصة؛ لأنَّ في الشَّركة معنى الوكالة، والعبد المأدون إدا توكل عن عيو. يشراء النقد جاز، وبشراء النسيئة لا يجوز، ويقع له^(٢) لما مرّ أنّه يشبه النبرع في حق الامر.

وأمّا فيما [يملك](٧) الأب والوصي والقاضي من الإذن والحجر، ونيما لا يملك ولو أدن الأب أو الحد أب الأب إن لم يكن له أب أو وصيّ الأب لعبد البتيم هي

⁽١) في قأه: الحر، وفي قده. حرّاً، واثبتنا الأخير.(٥) في قده: بالنقف وما اشتربا: سافطه

⁽٢) - في ١٩٥٠ سائطة، رقبي في ١٥١. (۲) في اداء: سائطة.
 (۷) في داء: سائطة.

 ⁽٣) في فأه: ساقطة، رَمَي في ١٥١.
 (٤) في ١٥١. شيئاً.

التحارة حاز ؛ لأنّ الإدن في التجارة من التجارة، ولهؤلاء ولاية التجارة، فكان لهم ولاية التحرب ولا يحوز إدن الأم وأخته وعمّه ولا خاله، لأنّ هؤلاء لبس لهم ولاية التجارة، فلا كون لهم ولاية الإذن.

العُمْنِي الذي يعقل الشَّراء والبيع مثل الكبير في جواز الإذن، وتفسير قولنا: يعقل الشراء(١) والبيع: بأن عرف أن البيع سالب للملك، والشراء جالب للملك وعرف العن البسير من الفاحش لا نمس العبارة، فإن ما من صبي لقن البيع والشراء لا ويتلقنها هذا، إدا أن هُولًا، لعبد الصّغير، وكذلك الأب إذا أذن لابنه الصّعير في التجارة يجور عندنا، وبحوز إدن القاضي؛ لأنَّ له ولاية [التجارة](٢) فكان له ولاية الإذن.

إذا قال لعبد الصّغير: اتجر في الطعام خاصة أو في البر خاصة، فهو عام، لأنّ الإذن (٣) على هذا الوجه لو وجد من المولى صار مأذرياً في التجارات كلها، فكذا إذا وجد من الفاضي المأذون في النَّوع إذا تصرف في نوع آخر، ثم وَقعت الخصومة، فقضي القاصي بإبطال تصرَّفه في النَّوع ذلك، وقضى بكونه مأذوناً في نوع واحد، ثم رفع () إلى قاض آخر أمضاه؛ لأنَّ قضاء الأول وقع في محل مجتهد فيه، فإن بيِّن السَّلف في هذا اختلافاً؟ [كان شربح بقول:] (٥) الإذن في النَّوع لا يكون إذناً في الأنواع كلها.

ولو أذن أمير الشُّرط، أو والي لم يول القضاء ليتيم لم يجز؛ لأنَّهما ليس لهما ولاية(٢٠) النَّجارة في مال الصَّغير، فلا يكون لهما ولاية الإذن.

ولو أذن للمعتوه ابنه، وهو يعقل الشراء والبيع، وقد كبر ابنه لم يجز، ولو أذن له أبوه، جاز؛ لأنه ليس للابن التصرّف في مال الأب، والمعتوه إنّما له ولاية التزويح للأب المعتوه لا غير، فلا يصح إذنه، بخلاف الأب؛ لأنَّ له ولاية النصرف في مال ابته (٧٠).

ولو أذن قاض لصبي في التجارة، وله أب أو وصيّ (^) أبيا ذلك،ولم يرضيا، فهو مأدون؛ لأنَّ الإذنُّ في التجارة حتى الصبي قبل الولي، فإذا طلب من الأب وأبي صار الأب عاضلًا، فانتقلت الولاية إلى القاضي كالولي في باب النَّكاح، وحجرهما عليه لا يجور في حياة القاضي، وبعد موته، أو عزله؛ لأنّ الحجر فسخ الإذن، وإنّما يصع منن يصح (٩) مـ الإنن، والإذن صح من القاضي، ولو حجر عليه القاضي بعد عزله لم يحز حجره وحجره إلى القاضي الثّاني؛ لأنّه إنّما صحّ الحجر لولاية القضاء(١٠٠)، ولم يبق للأول والثاني نائب(١١١) عن الإمام الأكبر، فكما يصح الحجر من الإمام الأكبر يصح من الذي قام مقامه

⁽V) في قدم: بال الأين، (A) في داء: أو قباض، وفي ١٥١٠ أو وصني وقيد (۱) - أي ادا: ساقطة.

في الله: سائطة، وهي في اداء البيَّنا ما في اداء.

في 101: إذا قال العبد. . . . فهو عام! لأنَّ الله (٩) کي اواء ميحث، (١٠) في قدة: القاضي الأذن- سانطة. (١٩) في ١٩٥: ثاب، وفي ١٤٥٠ ثالب وقد السندا الأخيرة، (1)

في ۱۶۵۰ دفع. في اله، ساقطة، رهي في ۱۶۵۰ A lest of

وأمًا بيع القاضي العبد المأذون المديون:

إذا لحق العبدَ المأذونَ ديونٌ قبل لمولاه؛ بعه في الذَّبون أو أقضه مِن مالك إن لم بكر في يد العبد وفاء بالدّين؛ لأنَّ هذا دين وحب في ذمة العبد وطهر(١) الوجوب في منَّ الْمُولَى، فيتعلق الدُّبن(٢) برقبته عند عدم الكسب كدين الاستهلاك، ولا يجوز بيعه إلاَّ برصّ الغرماء، أو بأمر القاضي؛ لأنَّ للغرماء حق استسعاء العبد بديونهم وربَّما لا يفي النُّم بحقوقهم فكان لهم استسعاء لعبد(٣) حتى يصل إليهم كمال حقهم، وهذا الحق يبطل عليه ببيع المولى، واحتبج إلى رضاهم، فرق بين هذا وبينما إذا باع العبد الجاني، وهو علم بالجناية، فإنه يصير مختاراً للفداء، وهنا لم يصر حتى لا يلزمه قضاء ديونهم من ماله. والفرق: أنَّ البيع مع العلم دلالة اختيار الفداء، لكن لو بعش المولى على أن يفدى ع العبد المأذون المديون، لا يلزمه أن يفدي، وفي العبد الجاني: يلزمه، فكذا إذا ثبت دلان. ولا يجوز البيع إلاّ برضى الكل كالعبد المشترك.

ولو باعه القاضي للغرماء الذين حضروا، ويعضهم غائب حبس حصة العاتب من ثمنه؛ لأنَّ ثمن العبد مشترك بين الحضور وبين الغائب، فيدفع إلى الحضور حصتهم، ويحبس حصة الغائب ولا يبيع القاضي المأذون له إلاّ بحضرة مولاه؛ لأنّ الخصم في رفية العبد المولى، فلا يجوز اليع [إلا](٤) بحضرته، أو بحضرة ناتبه.

ولو باعه مولاه بغير أمر الغرماء وقبضه (٥) المشتري، ثم جاء الغرماء يطلبون، فوجدوه في يد المشترى، ومولاه غائب، أو وجدوا مولاه، والمشترى غائب، وقبض العبد، فلا حصومة بينهما في رقبة العبد حتى يحضر الثّلاثة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: السُّع والمشتري والغريم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هكذا، إلاَّ أنه قال: إن وجدوا المشتري والعبد في يده، والناتع غائب، كان لهم أن يبيعوه في دينهم، ثم يرجع المشتري على الناتع مالتُّمن. أبو يوسف يقول: المشتري مالث للعبد؛ لأنَّه ملكه بالشِّراء أو القبض؛ لأنَّ بيع المونَّى كان فاسداً، والمبيع يملك بالشراء الفاسد [والقبض](١) فينتصب خصماً لمن يدّعي حقاً في العبد. هما يقولان. إنّا لو جعلنا المشتري خصماً [للغرماء](٧) في الابتداء أدَّى إلى أن يعجر خصماً في الانتهاء؛ لأنَّا إذا جعلنا خصماً في الابتداء(٨) وبقضنا البيع عاد العبد إلى قديم من البانع، والعرماء مع المشتري متصادقين على أنَّ الملك فيه للبائع، فحينتذٍ: لا يبغى المشتري خصماً للغرماء(٩) لا في بيع العبد ولا في استسعائه؛ لأنَّ ذا اليد لا ينتصب خصماً للمدُّعي مي دعوى الملك متى تصادقًا أنَّ الملك (١٠٠ في المدعى به للغائب.

⁽۱) ني اداه. حق. (1) في فأنه ساقطة، وهي في الدائد

⁽۲) - نَيْ (د)، ساقطة. (٧) - في ١٩١٠: ساقطة، وهي في ١٩٥٩-

 ⁽٨) في وده: خصماً مي الابتداء. سائعة في الإلاء بديوتهم . . . استسماه العبد: ساقطة . .

 ⁽٤) في (٩): سائطة، رهي في (٤). (۱۰) في دوه: سانطة

⁽٥) في ادا: أو قيضه .

⁽٩) - في اداه: ساقطة.

وبو قدروا(١) على النائع كان لهم أن يضمّنون قيمته في قولهم؛ لأنّ المولى في البيع أنك عليهم [حقهم](٢) في الاستسعاء، فيضعن قيمته لهم، وكان خصماً لهم في دلك، إِنْ النَّهِمَةُ إِنَّمَا تَوْخُدُ مِنْ مِلْكُ الْبَاتِعِ، فينتصب هو خصماً في ذلك.

ولو باعه أمين القاضي، وهلك الثّمن في يده، ثم وجد المشتري به عيباً يرقه (٢٠) باثعه مرة أخرى. أمَّا المشتري من أمين القاضي إذا أراد أن يرده بالعيب، فالقاضي ينصب أميناً لردَّه عليه إمَّا البائع، وإمَّا غيره، وليس للمشتري على البائع من عير نصب القاضي؛ لأنَّ الرُّد بالعيب من العهدة، وأمين القاضي لا تلحقه العهدة، هذه إذا جعله القاصي أميناً في بيع هذا العبد. أمّا إذا قال له القاضي: مع هذا العبد، ولم يقل: حعلتك أميناً، فباع بأمر القاصى هل تلحقه العهدة؟ فالصحيح: أنَّه لا(1) تلحقه العهدة، فإذا نصب القاضي الأمين النائع خصماً لبرد عليه المشتري بالعيب، فرد فإن القاصي يأمر الأمين [بان يبيع](٥) مرة أخرى، ويقبض المشتري الثمن من ثمنه، لأنه لا يتوصّل القاضي إلى إيفاء حق المشتري إلاّ ببيع هذا العبد، فيأمر بالبيع، فإن زاد دفع إلى الغرماء زيادته (٢) بإذنه (٧)؛ لأنّ حقهم كان متعلَّقاً بالعبد(^)، وإنَّما ينقطع بسبب البيع، وقد انفسخ البيع من كل وجه، فصار حقهم معلَّمَاً به، وإن نقص رجع على العرماء؛ لأنَّ السيع وقع للغرماء فإذا تباعدت العهدة عنُّ البائم؛ لأنه أمين القاضي رجعت العهدة إلى من وقع البيع له، وكدلث لو باعه مولاه بأمرهم إلا أن الأمين لا يضمن النقصان، والمولى يصمن التقصان، ثم يرجع به على الغرماء. أمّا ضمان المولى النقصان؛ لأنّ المولى(١) كان وكيلاً بالبيع من جهة الغرماء، فترجع العهدة عليه، وأمَّا رجوعه على الغرماء؛ فلأنَّه كان وكيلاً عنهم في هذا البيع.

ولو باع مولاه [العبد](١٠) بغير أمرهم (١١) وغيبة (١٢) المشتري، فإن شاؤوا ضمّنوا(١٢) العشتري قيمته، وإن شاؤوا ضمنوا البائع، لأنَّ البائع عاصب في حق الغرماء؛ لأنَّه تعلق بهذا العبد حق الغرماء، والحقّ ملحق بالحقيقة في حق إيجاب الصمان، وقد سلّمه إلى غيرهم بغير رضاهم، والمشتري غاصب الغاصب؛ لأنه قبض بغير إذنهم، فكان للغرماء حبار، فإن ضمنوا البائع قيمته، ثم رده على المشتري عليه [بعيب](١٤) بقضاء قاض (١٠) يرد العبد على العرماء، ويسترد القيمة؛ لأنَّه زال(١٦) سبب الضمان، وهو التسليم.

⁽١٠) في teli سائمه، وهي في ادا،

⁽١٦) في ادا: أمرهم

⁽١٦) في ادا: رعيه.

⁽۱۲) في فده: صحبواء وفي els صُمْنَ، وأثنتا ما في ess. (٤٤) في ets. سافطة، وهي في ^{وده}.

⁽١٥) في الله: ساقطة. (١٦) في أاه: قال رلعله تصحيف وقد أثبت

ما في اذا ،

⁽۱) في (۵): قلراً

نَيُ الَّهُ: سائطة، وهي في ١٩٥٠،

في ادا: ساقطة.

في ادا: ساقطة.

فيُّ (11) سائطة، وهي في (13)

في ادا: سقطة.

هي اجاء ساقطة، وهي في اأا و اذاء

في (ده. بالعبد، وفي وأه: بالعقد واثنتا ما في (ده. الى اداء المتولِّي

وأمّا فهما يضمن المولى بالتصرّف في المأذون وفيما لا يضمن:

ولو أعنق المولى عبد عده الناجر جاز عنقه إن كان الذبن عليه (١) مستغرقاً أو لم يك ويضمن قيمته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه فه تعالى: لا يجوز عنقه إن كان الدين مستغرفاً. أمّا إذا لم يكن الدين مستغرفاً، حار العنق، لأنّ الدين إذا لم يكن مستغرفاً لا يمنع ملك المولى، فالعنق لاقى ملكه، أمّا إذا كان الذين مستغرفاً عبد أبي حنيفة يمنع ملك المولى فالعنق لم يلاق ملكه، وعندهما رحمهما الله تعالى: لا يمنع، فالعنق لاقى ملكه،

ولو وطيء جارية عده، فولدت منه، صارت أمّ ولد له، وضمن قبمتها مستغرقاً كان دينه أو لم يكن في قولهم، فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ببن الاستيلاد، وببن الإعتاق، والفرق: أنّه لم يكن للمولى حقيقة الملك في هذه الحارية، وله فيها حن ملك. ألا ترى أنّه لو تروّج بها لا يجوز، وحق الملك يكفى لنفاذ (٢) الاستيلاد، ولا يكفى لنفاذ العنق

ولو اشترى العبد المأذون عبداً، فاذعى (٣) المولى نسبه، فهذا وإعتاقه سواء؛ لأن العلوق إذا لم يكن حصل في ملك المولى حقيقة وشبهة كان هذا دعوة إعتاق، فينظر: إن كان المولى يملك الإعتاق بأن لم يكن عليه دين مستغرق تصبح الذعوة، وإن كان لا يملك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، بأن كان عليه دين مستغرق لا تصبح الذعوة.

الفصل الثانى

فيما يصخ إقرار العبد الثاجر، وفيما لا يصح إلى آخر الفصل

إذا أقرّ العبد التّأجر أنّه اشترى جارية هذا الرّجل، وهي بكر، فانتضها لزمه العقد كغيره من الدّبون إدا استحقت الجارية؛ لأنّ العقد دين لزمه بسبب الشراء، فإنّه لولا الشّراء كان عليه الحدّ، فأشبه الثمن، فيؤاخذ به للحال.

ولو أقرّ بوطء بوجه النّكاح، وأنّه افتضها لم يلزمه؛ لأنّه أقرّ بدين يلزمه بسبب النّكاح، والنّكاح غير داخل تحت الإذن في التجارة. فقد [أقر] (٤) بالذّين بسبب هو محجور عه، فلا يؤاحذ به للحال.

ولو أقرّ أنّه افتض أمة رجل بأصبعه غاصباً، كان إقراره باطلاً في قول أبي حنيفة ومحمه وحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إقراره حائز، أبو يوسف رحمه الله تعالى: إقراره حائز، أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقول: الأمة مال، والعذرة جزء منها، فكانت مالاً، بقد أقرّ بالضمان [عوصاً] (٥) عما هو مال، فيؤاخذ به للحال، بخلاف ما لو أقرّ بالافتضاض بالنكاح، الأنّ العذرة ثمة تلفت (١٦) تبعاً بالنكاح

 ⁽۱) في ادا: سائطة، وهي بي ادا

⁽٢) في اداه: إنماذ. (a) في اداه: سائطة، وَهَيْ في اداه

⁽٣) في قدة: فالرّعاد. (٦) في قدة: تكون.

المستحق، والمستحق بالنَّكاح ليس بمال في مال تلف (١) تبعاً له كان له حكم المتبوع، فلا للمستخد . يظهر كونه مالاً. هما رحمهما الله تعالى يقولان: [إنه](٢) أقرّ بإتلاف جزء من الأدمي، فلا يظهر مون يضح إقراره في الحال، كما لو أقرّ (") مإتلاف سائر أجزاء الأمة، والجامع أنّ المعتبر في سائر بصي. الإحراء معنى الأدمية دون المالية، فكان هدا ضمان جناية، فلا يؤاخذ به للحال.

ولو أقرَّ بعبد في يديه أنَّه حرَّ الأصل، وعليه دين، صدق فيه؛ لأنَّ ثبوت الحربة الأصلبة لا تكون مصافاً إلى إقراره، وإنَّما أنكر نبوت الرَّقُّ والملك له عليه، فيقبل قوله.

رلو اشترى عبداً من رجل، ثم قال: إن البائع كان أعتقه، أو دبره، أو كانت أمة، فقال: إنَّها كانت ولدت منه، لم يصدق المأذون على شيء من ذلك، ويبيعه؛ لأنَّ إقرار، على البائع لم يصبح، بقي هذا إنشاء، وهو لا يملك الإنشاء، فبقي قناً كما كان، وإن صدقه البائم التقض البيع، فردّ عليه الثّمن؛ لأنّ العبد ادّعي على البائع وجوب ردّ الثّمن وصدقه البائع، فلزمه الرّد.

ولو قال: هو لفلان باعه أولاً منه صدق عليه إذا ادّعي فلان؛ لأنّ المأذون أقرّ على البائع بفساد البيع وردّ الثّمن، وحلى نفسه بالعين الذي في يديه للمقرّ له، فلم يصبح الإقرار على البائع؛ لأنَّه دعوى، وصح الإقرار على نفسه بما في يده.

ولو باع العبد المأذون من رجل عبداً، فقال المشترى: هو حر، وصدقه العبد المأذون، لم يصدق العبد؛ لأنه (٤) أقرّ بفساد البيع ووجوب أداء الثمن ضمناً للإقرار بحرية العبد، ولم يصبح منه الإقرار بحرية العبد؛ لأنّه أقرّ(٥) بحرية طارئة [لم تصح](١٠)، فإنّه طهر نبه أمارات الرَّق، وهو: البيع والتسليم إلى المشتري، وإقرار العبد بحرية طارئة لم يصح فلم يثبت ما كان في ضمنه، بخلاف ما تقدم أنه إذا أفر أنه حرّ الأصل لم يملك قط؛ لأنَّ ثمة لم يوجد إلا مجرد اليد والمأذون كما تثبت يده على الرقبق نثبت بده على الحرّ، فإنَّه يودع عند، الحرّ [كما]^(٧) يودع عنده الرّقيق، ويستأجر الحرّ كما يستأجر الزقيق.

ولو أقرَّ لابن مولاه، أو لأبيه يوديعة، أو دين، وعليه دين، صدق؛ لأنَّ المولى من عبده ينزن منزلة الوارث من الموروث، والمعورث المريض إذا ما^(٨) أقرّ لابن وارثه، أو لأبيه صغرا فكذا العبد

ولو أقرّ لواحد منهم، ولا دين عليه، ثم لحقه دين، وإن كان المقرّ له مولاه أو عده، بأن أفرّ لمولاه أو تعبده بالدّين، بطل إقراره، أنّ إذا أقرّ بالعين، والمسألة معالها لم ينظل وقراره حتى كان المولى أحق بهذا العين من الغرماء(١)، والفرق أنَّ هذا إقرار لمولاه،

⁽٥) في ادا. لأنه أتر (١) في ١٩٤٥, ساقطة، وهي هي دوه

⁽١) في ادا: مما تلف.

 ⁽٧) مي داء: ساقطة، وهي هي درد

 ⁽٢) في اله: سائطة، وهي في ١٥١، مِي أَنَّهُ: أَمْرِ، وفي قده: أقرَّ وقد أثبتنا الأخير.

⁽A) مي دده: ما: ساتطة. (٩) في قده: بي الغرماء. سائطة،

رد) . في ادار (1) . أي: العبد كما هو مصرح به في اداء،

والمولى لا يجوز أن يستوجب على عبده ديناً، ويجوز أن يستوجب مطالنا بتسليم عبر إليه، وفائدة صحة الإقرار بالعين: أن لا يتعلق به حقّ الغرماه إذا لحقه دين، وإن كان المنة له عبداً لمولاه، وعليه دين، أو مكاتباً صدق عليه إذا لم يكن على العبد المقرّ دين [وقت الإقرار ثم لحقه دين](۱)؛ لأنّه لم يجعل(۱) مقرّاً لمولى العبد، وإنّما جعل(۱) لغرمانه، ويجوز أن يثبت لغرماء العبد المقرّ له دين على هذا العبد(١) المقر، وكذلك ابده أو أي، صدق عليه؛ لأنه لم يجعل(٥) مقرّاً للمولى.

ولو أقرّ المأذون لابن نفسه أو أبيه أو مكاتب لابنه، لم يجز شيء مما أقر به [ك] الكان عليه دين أو لا دين عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز ولقب المسألة بأنّ إقرار العبد المأذون لمن لا تجوز (") شهادت ل من أقاربه لو كان حراً هل تصح؟ وعلى هذا الخلاف.

أحد المتفاوضين إذا أقرّ لمن لا تقبل شهادته [له] (^^ من أقاربه والمضارب. هم رحمهما الله تعالى يقولان: إنّه أقرّ لمن لا يخلفه في اكتسابه، فيصح إقراره كما لو أنه لا يخبي. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن بينهما سبباً موجباً (*) زيادة تهمة، فوجب (** أن لا ينفذ إقراره في حق الغبر فلا تقبل شهادته له على غيره، وهذا الإقرار لو صح ينفذ في حق الغبر أن لم يكن عليه دين، والغرماء إن [كان] ((۱) عليه دين، لأنّ كس في الوجه الأول: للمولى، وفي الوجه ((۱) الثاني للغرماء.

ولو أذن العبد التاجر لجارية له في التجارة، ولحقها دين، فأقر أحدهما لصاحبه بالذين أو الوديعة حاز إقرار العبد لها، ولم يجز إقرار الجارية؛ لأنّ العبد من التجارة ينزل منزنة المولى من العبد المأذون المديون بالذين [والعير المولى من العبد المأذون المديون بالذين [والعير جميعاً صحيح كان على المولى دين أو لم يكن فيصح أيضاً إقرار العبد للجارية وإقرار المأذون المديون لمولاه بالذين إلا العين لا يصح إذا كذيه الغرماه، فكذا إقرارهما للعبد،

ولو أذن رجل لعبد في التجارة، فلحقه دين أو لم يلحقه، ثم أقرّ بدين كان عليه وهو محدور من قرض، أو غصب، أو وديعة استهلكها، أو عارية أو مضاربة خالف فيها الالله كأبه وبُّ المال، وقال: هذا كله في حال إذنك لم يصدق العبد في شيء من ذلك، ولزمه كله في الحال؛ الآنه مأذون أقرّ بالدّين، الآن ما أقرّ به لو ثبت معاينة أو بالبّية يجب عليه الدّين،

ولو ادَّعي التَّاخُر والأجل إلى حالة العتق، ورب المال ينكر الأجل، فكان الفولُ

ا - في الله: سائطة، وهي في اداد	(A)	ا في الله ساقطة، وهي في الدار.	(1)
ا - في ادا: پوچب، * * *		أي اذا: يحصل.	(1)
ا) في الله: توجب،		الي ادا) حمل.	(T)
1) عَيْ فأ) - سايست، وهي في 159-		اقي ادا: سائطة.	
ا) فيَّ فأه - سائطة، وهيَّ في فداء.	11)	في اداد يحصل،	(0)
ا) عَيْ فأا، سائطة، ومَيْ في ادا	17)	عيُّ الله: سائطة، وهي تي الها.	(1)
		في اداء الانتبل. ``	(Y)

يون وب العال، ولو صدّقه رب العال لزمه الغصب حاصة، ويتأخر ما^(١) سواه إلى حالة ون رف المحجود والمأذون في حق مؤاخلة العبد بضمانه (٢) للحال سواء، فعد عنه العبد بضمانه (٢) الرَّ الله الله على ما بعد العتق، وهذا الذي ذكرنا: قول أبي حنيمة ومحمد رحمة به الجن المان عبيهما. فأمَّا عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى: ضمان الوديمة وما شاكلها وصمان العالى عبيهما. النصب سواء يؤاحد مه (٥) للحال، وكذا الصبي الذي يعقل البيع و لشراء، والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق، والتكذيب يلزمه جميع ذلك كما قلنا في إقرار العبد المأذون إلاّ أن الصبى المأذون إذا أدرك (1) لا يلزمه شيء ممّا أقرّ به إلاّ الغصب والعبد يلرمه إذا أعتق. والمعتوم إذا كان الصَّبِي الذي يعقل الشراء والبيع، والمعتوه إذا كانا مأذونين في التَّجارة، فأثرًا على حسب ما أقرّ به العبد قيما تقدم كان الجواب فيهما من العصب كالجواب(٧) في العبد العذان به للحال في التصديق والتكذيب جميعاً؛ لأنَّ غصبهما كغصب البالع العاقل، وأمَّا بيما(٨) عدا الغصب: عدد أبي يوسف فكذلك الجواب، وأمّا عند أبي حيفة ومحمد رَحْمُهُمْ اللهُ تَعَالَى: في التصديقُ لا يؤاخذ به للحال ولا بعد البلوغ والإفاقة، وفي التُكذيب وَاخذَانُ بِه (٩) للحال؛ لأنهما (١٠) بهذه الإضافة بدَّعيان الإبراء بعلما أقرًا بالسبب الموجب للممان، وهو استهلاكهما مال الغير يسبب التسليط، ففي التصديق تثبت البراءة، وفي لتكذيب لم تثبت، بخلاف العبد الكبير حيث يؤاخذ به بعدُّ^(١١) العتق في التصديق، الأنَّ الإضافة من العيد إلى حالة الجحود(١٤) دعوى الأحل من حيث المعنى، وليس بدعوى الإبراء، فإذا صدقه ثبت الأجل.

ولو أذن، ثم حجر عليه، ثم أذن له عبداً كان أو صبياً، فقال: استهلكت ذلك كله في حال إذن الأول، وكذِّبه المقر له أو صدقه، لزمه ذلك كله؛ لأنَّه أقرَّ به وهو مأذون وأضافه أن حال كان مأذوناً فيه، فأي الحالين اعتبرنا يؤاخذ (١٢) به للحال، ولو أذن لعبد، ثم حجر عليه ولا مال له في يديه، فأقرّ بذلك كلُّه أنّه فعل ذلك كلّه في حال إذنه، لم يلزمه شي. ض يعتق؛ لأنَّه أقرَّ به وهو محجور عن الإقرار، وليس في يده كسب، فلا يؤاحذ به إلاَّ سد الإعتاق، فإن أذن له مرّة أخرى، سئل عن جميع ما أقر به (١٤) إذا طلب المقرّ له من الفضي أن يسأله عن ذلك فإن قال: كان حقاً لزمه [ذلك] (١٥) كله، وإن قال: كان باطلاً لم يلزمه شيء حتى يعتق، وكذلك الصبي والمعتوه؛ لأنَّ في الوجه الأول: وجد مـه (١٥)

```
(٩) - في دود) سِافَعُة،
                                                                             (۱) في اده: ما: ساقطة .
(١٠) هي ادا: لأنهما، وفي فأه: لأنَّا قد أثبت ما في ادا
                                                                                 (۱) في ادا) مضمانه .
                             (١١) في دره: ساقطة.
                                                                                  (٢) في ادا: يؤاخذ.
                            (١٢) في الحجر ،
                                                                             (t) في اداء: ماً. ساقطة.
                            (۱۳) في اده يواخدان
                                                                                  الى أدا: سائطة.
                             (١٤) في اداء سائطة.
                رج دري عني المصب كالجواب: سائطة. (١٥) في ١٩٥٥ سائطة، وهي في ١٤٥٠
في ١٩٥٠ فيهما في المصب كالجواب: سائطة. (١٥) في ١٩٥٥ سائطة، وهي في
                                                                                     الي دره الذن.
                                 (۱۱) في ادا ت
                                                                                  (٨) ني (١٤) سائطة.
```

الإقرار في حالة الإدن، فيؤاخذ به للحال. وفي الوجه الثّاني لم يوحد، وإنّما وحد مي حالة الحجر، فيؤاخذ به بعد العتق.

ولو حجر على عده، وفي يديه ألف درهم، فأقرّ به (۱) في حال حجره لرحل، أو أقر اله إلى الله الله درهم صدق بمقدار ما في يده في قول أبي حنيفة، ولم يصدق في قولهما. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إنّ يد الإذن قد بطل بالحجر وبيد الحجر لا يمللا الكسب بالدّين بدليل أنه لو كان محجوراً من الأصل، وفي يده كسب اكتسبه بالهبة أو بالصدقة (۲) فأقرّ بما في يده أو بالدّين لم يصح إقراره في حق هذا الكسب، فكذا هنا، ولهذا لا يصح إقراره في حق الرقبة، فإن كان في يده كسب حتى لو قصل الدّين على الكسب لا يتعلق بالرقبة؛ لأنّه محجور، فكذا هنا، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن يد الإذن بدية في حق الكسب في حق الإقرار بالدّين، فيملك شغله بالدّين، وإنّما قلنا ذك، لأنّ يد العبد ثابتة حقيقة لو بطلت حكماً وصارت بد للمولى حكماً لبطلت (۱) وصارت بالحجر والمولى إنّما يملك إبطال بد العبد عن الكسب بشرط عدم الدّين، لأنّه حلف، بالإقرار بالدّين لم يثبت بالدّليل بل احتمل الثبوت قلم يصح الحجر في حق إبطال البد في حق الإقرار بالدّين بخلاف الرقبة؛ لأنّ الرّقبة في يد المولى، وإنّما يتعلق الدّين بالرّقبة بالإذن في التجارة، وقد يطل الإدن في التجارة بالحجر فلم يتعلق الدّين بالرّقبة بالإذن في التجارة، وقد يطل الإدن في التجارة بالحجر فلم يتعلق الدّين بالرّقبة بالإذن في التجارة، وقد يطل الإدن في التجارة بالحجر فلم يتعلق الدّين بالرّقبة بالإذن في التجارة، وقد يطل الإدن في التجارة بالحجر فلم يتعلق .

وكذلك لو أذن له بعدما حجر عليه، وفي يده ألف درهم أعادها في الإذن الأول، فأتر أنه فصبها في الإذن الأول، صدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولم يعدق في قولهما رحمهما الله تعالى، والألف للمولى، لأنّ الإذن الثاني ليس بإذن في كسب الإدن الأول؛ لأنّ الإذن أمر بالاكتساب في المستقبل، فلم يعمل الإذن الثاني في كسب الإدن الأول، فصار وجود الإذن الثاني في حق كسب الإذن الأول، وعلمه بمنزلة، ولو عده فاقرّ كانت المسألة على هذا الاختلاب لما قلنا، [فكذا هنا](١).

ولو أقر العبد التاجر الكبير لرجل باستهلاك مال في حال حجره، وقال المقر له، في إذنك، لم يصدق العبد، ولو كان العبد صغيراً، أو حراً صغيراً، أو معتوهاً وهم مأذونون فأقر واحد منهم باستهلاك شيء من ذلك في حال حجره وكذبه المقر له، لم يصدق العفر له، ولم يلزم المقر بشيء. يريد بهذه المسألة: إذا أقروا في حالة الإذن إنا أفررا لك باستهلاك مال في حال في حال المحرول، وقال [رب المال] (١٠): بل أقررتم في حال إذكه والفرق: أن إقرار البالغ (١٠) المحجور باستهلاك المال يوجب الضمان في الذمة ويذحر

⁽١) في ادا. بها (٦) في ادا: ساقطت، وهي في اده.

 ⁽٢) في داء: ساقطة.
 (٢) في ددء: ساقطة.
 (٣) في ددء: أو بالصّدقة: ساقطة.
 (٨) في ددء: في ظل.

⁽¹⁾ في عدا: وصارت... ليطلت: سانطة. (٩) في دأه: سأنطة، وهي في عده.

⁽٥) في قده: في كسب الإذن الأول. ساقطة (١٠) في فأه: الحائم، وفي هده: البائع، وقد اثبتا الأحم

ينبغاؤه إلى ما بعد العنق [والعبد](١) الكبير المأذون أقر بوجوب الضمان مادعي الساحي المنهاوس على المعتر المعتر له، فكان القول: قول المسكر، عامًا إقرار الصبي والمعتود الله المعتود المعتو إلى ما يست المحجود باستهلاك المال لا يوجب الضمان، لا للحال ولا بعد العتق، فهما بهدا الإقرار يم ان الضَّمان والمقر له يدعي، فكان القول: قول المنكر .

ولو أذن لعبده ثم حجر عليه، وفي يده ألف درهم، ثم أقرّ بدين ألف درهم، مإن أن حيفة رحمه الله تعالى قال: إن لم يكن عليه دين، ولم يأخذ مولاً، سه، جار الإفرار سفدار م في بده ولا يصدق. لو كان عليه حتى يقضي أو أخذه مولاه منه، وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز شيء من ذلك كما(١) لا يجوز بيعه وشراؤه وإحارته عد الحجر، والمسألة قد موت.

رلو حجر عليه، وفي يده ألف درهم، فأقرّ إقراراً منصلاً لرجلين لأحدهما بدين ألف رهم، وقال: هذه وديعة فلان. نظر إلى أول ما أقرّ به، فإن أقرّ بالدّين، ثم بالوديعة كان الألف بينهما، وإن أقر بالوديعة أولاً كان صاحب الوديعة أحق؛ لأنَّ إقرار العبد بعد الحجر وبي يده كسب بمنزلة إقرار الوارث على مورثه؛ لأنَّ صحة إقرار العبد هنا باعتبار ما في يده من الكسب لا باعتبار (٢) أنَّه مكلِّف، حتى لو لم يكن في يده كسب لا يصع كإقرار الوارث صى مورثه إنَّما يصح باعتبار ما في يده من التَّركة، ثم الوارث إذا أقرَّ بالدِّين، ثم بالوديمة كان اللَّف بينهما نصفين؛ الآنه لمَّا أقرَّ بالذِّين صارت الوديعة، مشغولة بحق الغريم، فإذا إِنْرُ بِالْوِدِيعَةِ ، فقد أقر بوديعة مستهلكة ، فكان إقراراً بِالدِّين ، فتبيَّن بِالكلام الثَّاني أنَّ الكسب لِس بخالص للأول، بل مشترك بينه وبين الثاني، فيتغير^(١) الثاني للأول، والكلام يتوقف إِنَّا ذَكَرَ فِي آخَرِهُ [عند](٥) ما يغيّره، فصار كأنّه أقرّ بالألفين معاً، فكذا هنا.

ولو أفرَّ الوارث بالوديعة أولاً، ثم بالدِّين كان صاحب الوديعة أحقَّ؛ لأنَّه لم يذكر نمي أخر كلامه ما يغيّر الأول، ولأنّ صاحب الدّين لا يشارك ربّ الوديعة في الوديعة، فلم بَرْنَفُ الأُولُ على الثاني، فعمل الأول أحقّ [فكان الأول أحق](١) فكذا هنا. وهذ كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى، وأمّا على قولهما رحمهما الله تعالى: الألف للمولى؛ لأنّ منعما رحمهما الله تعالى لا يصبح إقراره في حق المولى.

ولو أذن لعبده فلحقه دين ألف درهم، ثم حجر عليه، وفي يده ألف درهم، ثم أذن ل، فلحقه دين ألف درهم، كانت الألف للأول ولا شيء لكاني منها لما ذكرنا: أنَّ إذَنَّ الثاني في حق كسب إذن الأول، وجوده وعدمه بمنزلة، فصار كانه لم يوجد إذن الثاني في عَنَّ الْكُسِبِ الْأُولِ، ولو لم يوجد كانت الألف كلها لصاحب الدِّين الأون كذا هـا.

 ⁽۱) في اله. ساقطة، وهي في (۱).

⁽a) في داّه ساقطه وهي مي دده. (a) في داّه ساقطه وهي مي دده (٢) في الادا: ميّا (١) في ادا: لأنَّا اعتبرنا.

العبد المأذون، وعليه دين، باع من مولاه عبداً أو وكيله لم يجز إقرار واحد منهما بقبض النَّمن إلاّ ببيّنة؛ لأنّ إقراره كاذعاء المعولي، ولو اذعى المولى، فقال أوفيت النَّد لم يصدق إلاّ ببيّنة، فكذا هنا

ولو أقرّ الوكيل بقبض القمن لم يصدق، وقبل لمولاه: أذ القمن، وإلاّ ردّ العبد. أنا لا يصدق المولى: لما قلنا، وأمّا يخبر المولى؛ فلأنّ المولى إنّما رضي بهذا العبد (() بشرط أن ينفذ القمن مرّة أخرى () فإذا لزمه مرّة أخرى تغير عليه شرط عقده، فيتخير. فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبينما إذا باع المريض من وارث عبداً في صحته، ثم أقرّ في المرتى باستيفاء الثمن، حبث لم يصلق، ولا (() يخير الوارث، بل يحبر (() على أن ينقد () القمن مرّة أحرى () إنّها يثبت للمشتري خيار إذا أمكنه الفسغ. أن أخرى. [رالفرق: أن نقد الثمن مرّة أحرى () إنّها يثبت للمشتري خيار إذا أمكنه الفسغ. أن كان العبد قائماً؛ لأنّه لا يمكنه، وإد كما لا كان العبد قائم لم يتغيب، وثمة لا يمكنه، وإد يجور بيع المريض من وارثه عيناً من أعيان ماله، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز بيع الوارث عيناً من أعيان مائه للمريض (() بمثل قيمته، فإن ردّه ضمن الوكيل له ثمنه بإقراره، ولا يرجع على العبد. أمّا ضمن الوكيل؛ لأنّه أقرّ وصح إقراره على نفسه، وأمّا لا يرجع على العبد على العبد صحّ إقرار الوكيل للمولى في حق العبد، والوكيل نائب [عر] (العبد في الإقرار، فكان هنا إقرار العبد للمولى، وعليه دين لا يصح، ولهذا المعنى قيل لمولاء: أذ الثمن، ولو صحّ برىء المولى.

ولو كان هذا وديعة عند مولاه، فأقرّ بالقبض أو وكبله، أو قال المولى: رددت عليه لم يضمن المولى شيئاً. فرق بين هذا وبينما إذا أفرّ بقبض دين له على المولى، والعرق، وهو أن الوديعة أصلها أمانة، والأصل إذا كان أمانة عند المولى والعبد يقوله: قبضت، ليس يبرأ المولى عن الضمان، بل يبقى الضمان على المولى، والدين مضمون عليه، فبقوله: قبضت، يبرأ المولى عن الضمان، فلا يصدق لحق الغرماء، وكذلك لو باع صبي مأذون له من أبيه عبداً، وعليه دين [باعه] بما يتغابن الناس فيه جاز، كما لو اشترى الأب مان الضغير من نفسه بما يتغابن فيه جاز، فإذا أقرّ بقبض الثمن لم يصدق إلا ببينة، وكذلك وكيله؛ لأنّ إقرار الصبي للأب وقد استفاد الإذن من جهته كادعاء الأب بنفسه، ولو اذعى الأب بنفسه، ولو اذعى

ولو دفع إلى مولاه ألف درهم مضاربة بالتصف، فربع ألف درهم، فقال: أحذت رأس

⁽¹⁾ في التاء العقد (1) على التاء سائطه، وهي في التا

 ⁽۲) في ادا: ساقطة.
 (۷) وي اداا من المريض (۲) في اداا من المريض (۳) في اداا ساقطة، وهي اداا ساقطة، وهي اداا من المريض (۳)

⁽٥) في ١٤٠٠ ينقف وقي ١١٥٠ تفذ وقد أثبتنا الأول.

الى وحصتي من الربح، صدق على ذلك، ولم يصدق على ما في يد المولى، فيأحذ من مودةًا فيما ادّعي لكن لا يصدق فيما يدّعي لاستخلاص ما في يد نفسه؛ لأنه أمين، والأمين مهان في ردّ الأمانة على صاحبها دون الاستخلاص من شيء (١) مما في يده، فكذا إذا أقر العد، وإذا لم يخلص ما في يد المولى للمولى لم يظهر من مال المضاربة إلا القدر، فوخذ منه رأس المال أولاً، فإن بقي شيء بكون بيهما على ما المترطا، وكدلك لو شارك (") ل يصدق، ويؤحد منه نصف ما شلم له لما قلبا في المضاربة.

ولو وكُل العبد وكيلاً بسيع عبده [لد](؛) فباعه من مولاه بأكثر [من](^{ه)} قيمته، ثم حجر على عبده، فأقرّ الوكيل بالقبض، لم يصدق؛ لأنّه لو أقرّ الوكيل بقبص النَّمن والعبد مأذون لا يُصدق الوكيل؛ لأنَّ إقرار الوكيل كإقرار العبد، فلأنَّ لا يصدق والعبد محجوراً كان

وأمَّا فيما يصح إقرار المولى على هبده التَّاجِر، وفيما لا يصح:

إدا أذن الرَّجل لعبده في التّجارة ثم أقرّ عليه يعشرة آلاف، وقيمة العبد(٢٦) ألف ولا دبن عليه، لزمه، ويقال للمولى: بعه أو أقضه؛ الآنه حرّ مكلف أقرّ على نفسه ولم بلحق بغيره ضور، وإنَّما قلنا أقرَّ على نفسه؛ لأنَّه أقرَّ بشغل رقبته وكسبه بحق المقرَّ له، والمولى مالك لرقبته ركسيه، فكان هذا إقراراً على نفسه، فصح، فصار النَّابت بإقراره كالمنَّابتُ بإقرار العد، ولو ثبت بإقرار العبد كان للغرماء [العبد] (مَن الله المولى كدا هنا.

ولو أقرّ عليه بعشرة آلاف درهم ودبّره، فإن شاء الغرماء ضمنوه [قيمته](١٩) ولا شيء [لهم] (١٠) على العبد حتى يعتق، فيضمنوه قيمته إن شاءوا استسعوا المدتر في ديسهم؟ لأنَّ النَّين لو وجب عليه بإقراره، ثم دَبَّره المولى، كان الحواب كذلك، فإذا وحب الدِّين عليه بإقرار المولى يجب أن يكون كذلك؛ لأنَّ المعنى يجمعهما، ولو أقرَّ عليه بعشرة ألاف درهم في صحته، ثم أعتقه في مرضه، ثم مات المولى، وعليه دين كثير، سعى العبد في قيمته لعرماء العبد دون غرماء المولى؛ لأنَّ دين المعرَّ له دين العبد، ودين العبد مقدَّم على دين المولى، لأنَّه أسبق تعلُّقاً؛ لأنَّ دين العبد تعلَّق برقبته [في صحة المولى ودين المولى تعلق برقبته](١٢) في مرض المولى، فكان ذلك أسبق تعلَّقاً.

ولو أقرّ المولى على عبده في مرض المولى، وعلى العبد دين كثير، ثم أعتقه في

 (٧) في اده بإفراره كالنات: ساقطة (A) في دده. العبد، وفي اله. النبيع والنشت ما (١) في ٤٤، من شيء: ساقطة.

⁽٩) غي هأه: سائطة، وهي غي ددا

⁽١١) في اله: ساقطة، وهي في ادا.

⁽١٦) في دوه. إلا أن. (١٦) في داه: سائطة، وهي في دوه.

في المَّا: لأنَّ، وَأَثْبُنَا مَا فِي المَّاءِ

في (12. لو شاركه: ساقطة، ^عي فأا: سأقطة، وهي في (دا،

نيُ اللهُ صاقطة، وهي في ادا،

في أدا: وقيمته: الصمير يعود على العبد كمّا هو مصرح به أعلاه.

مرصه، ثم مات سعى العبد في قيمته لغرماء المولى دون عرماء (١٠ المفر له، ثم يسعى في قيمة أخرى لغرماته الذين أقرّ لهم مولاه؛ لأنه لما مرض تعلّق حق غرماء الضحة برقبت (١٠) فصار هو محدوراً عن الإقرار بالذين على العبد في حق الغرماء فلم يصح إقراره في حق غرماته فيسعى العبد في قيمته لهم، فإذا سعى يسعى مرّة أحرى؛ لأنه لمنا سعى لعرم، المولى لم تسلم له رقبة فارغة؛ لأنّ الإقرار صح في حق العد، فيسعى في قيمة أخرى.

ولو أذن بعبد، وقيمته ألف درهم فلحقه دين ألف درهم، ثم أقر عليه مولاه بدين ألف درهم (٢٠)، ولم يجز حتى يقضي دين نفسه؛ لأنه لم يحصل مقراً على نفسه بل حصل مغرا على غريم العبد؛ لأن تعلق حق غريم العبد برقبته وكسبه، فإن أعتقه مولاه إن ضمن غربه العبد المولى قيمته بطل إقرار المولى، ولا ضمان على العبد؛ لأنّ إقرار المولى على عله يوقف نفاذه على سلامة الرقبة للمولى بغير عوض، ولم يسلم، فلم يوجد شرط نهذ الإقرار، فلم ينفذ؛ وإن ضمن غريم العبد رجع المقر له (٤٠) على المولى بقيمته؛ لأنه سلم رقبة العبد للمولى بغير عوض، فينفذ إقراره عليه من حين وجود الإقرار، وتعلق حق المقز له برقبة العبد، وقد أتلفه المولى بالعنق، فضمن قيمته، ولو أقر عليه مولاه أولاً بدين ألغي درهم، ثم لحق العبد ألف درهم دين، فبيع بألف درهم، اقتسماه أثلاثاً؛ لأنّ إقرار المولى على العبد صواء.

ولو أقر العبد على نفسه بألفي درهم، ثمّ أقرّ بألف، صح الإقرار الثاني، وقسم الألف الذي هو ثمن بينهما أثلاثاً، فكذا هما.

ولو أقرّ العبد أولاً بدينه بألف درهم، ثمّ أقرّ المولى عليه بألفين، وبيع العبد بألف كان النّمن للذي أقرّ له العبد أولاً، فإن بقي من ثمنه شيء (٥) كان للمقر له؛ لأنّ إقرار المولى عليه لم يصح في حق غريم العبد، فكان الأول أولى.

ولو بيع بألفي درهم فخرجت ألف درهم رُدُّتُ ألف درهم كان غريم العد أحق بهذه الألف لأنَّ إقرار المولى عليه لم يصبح في حق غريم العبد⁽¹⁾، فيتأخر حقه عن حق الذي أقر له العبد، فكان التوى عليه.

ولو أقر العبد أولاً بدين ألف درهم، ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم، ثم أقرّ العبد بدين ألف درهم، لأنّ إقرار العبد بدين ألف درهم، كان غرماؤه أولى، فإن بقي شيء كان لمن أقرّ له مولاه، لأنّ إقرار العبد قد صحا^(٧) لما مرّ^(٨)، وأمّا إقرار المولى لم يصح في حق غرماء العبد.

ولو أقرَّ بدين ألف درهم وعلى عبد، [الف درهم](١) ثم بدين ألف درهم، وسِع العبد

أي قي قده: ساقطة.
 أي قده: فكان الأول أولى ١٠٠٠ لم يضع

٢) الضَّمير يعود على العبد كما هو مصرح به في اده. في حق عريم العبد. ساقطة

⁽٣) في المه: ثم أقر بألف درهم اساقطة . (٧) في ١٥٥ : إقرار العبد قد صغ ا

⁽³⁾ في اداه: سأقطة. (A) في اداء. مَرَّ: ساقطة.

⁽a) في اهدا: ساقطة، وهي في اهداء

لله، فإن [كان](١) أقرَ^(٢) إقراراً متصلاً تحاصًا، وإن قطع بدى، بالأول^(٣)؛ لأنَّ الإقرارس بالك المتصلين، فهما كإقرار واحد من حيث الحكم، ومتى كاما منفصلين كاما إقراريس بني كانا متصلين، فهما كإقرار واحد من حيث الحكم، ومتى كاما منفصلين كاما إقراريس على الثاني، فصار هذا بمنزلة الوارث إذا أقر على مورثه بدين، ودين التركة لا تفي مهما على هذا⁽¹⁾ التفصيل كذا هنا^(٥)، ولو كان متصلاً، فصدق العبد في أحدهما تحاضا، لأنّ تصديق العبد في أحدهما بمنزلة إقرار العبد، والعبد لو أقرّ الأحدهما، والمولى أقرّ عليه الآخر، وخرج الكلامان منهما معاً كان الثمن بينهما نصفين، فكذا هنا.

وإن كان منقطعاً، فصدقه في الأول، كان الأول أحق به، فيبدأ به؛ لأنَّ تصديق العبد يمنزلة إقرار العبد، فصار كأن العبد أقرّ للأول، ثم أفرّ بعد ذلك للثاني، فكان الأول أحق، وإن صدَّقه في النَّاني ولم يصدقه في الأول، تحاصا متصلاً كان [إقراره](٢) أو منقطعاً؛ لأنَّ تصديق العبد بمنزلة الإقرار، ولو أقرّ العبد للثّاني بعدما أقرّ المولى للأول، وبيع قسم ثمه منهما بصفين كذا هناء

ولو كانت قيمته ألف درهم وخمسمائة(٧)، فأقرّ العبد بدين ألف درهم، ثم أقرّ عليه المولى بدين ألف درهم (٨)، ثم أقرّ العبد بدين ألف درهم، ثم بيع العبد بألفين، كان الثمن بيهم أخماساً. للذي أقرّ له المولى خمسة؛ لأنّ العبد للغريمين بالفين قد صح، وإقرار(٥٠) المولى مخمسمائة؛ لأنَّه حين أقرَّ بقلر خمسمائة من رقبة العبد كان فارغاً من الَّذين، وبطل بقدر خمسمائة، فصار حق غريمي العبد في ألفين وحق الغريم الذي أقرّ له المولى في خمسمانة، فيكون النّمن بينهم أخماساً^(١٠).

وأمَّا في اختلاف المأذون مع المولى، وغيره فيما في بله:

ولو أنَّ حرًّا، أو مأذونًا، أو مكاتبًا أجِّر نفسه من رجل تاجر يبيع معه، أو من خياط يخيط معه، وكان في يد الأجير ثوب، فقال التاجر؛ هو لي، وقال الأجير: هو لي، فإن كانا في حانوت التأجر أو الخياط، فالقول: قول التاجر أو الخياط؛ لأنَّ النُّوب في يد الناجر [حكماً؛ لأنَّ يد الأجير التاجر إذا كان في حانوت الناجر. ألا ترى: أن العمل يقع مسلماً للمستأجر إذا خاط الأجير في حانوت المستأجر حتى لا يكون له الحبس بالأجر، فكان بد الأحير يد التاجر](١١) حكماً، فكان النوب في بده حكماً، فكان القول: قوله كالمولى مع العبد المأذون إذا تنازعا في ثوب في يد المأذون كان القول. قول المولى إدا لم

(۱۰) يې نډه. سابطه

(١١) في (أا) ساقطة، وهي هي ادا

⁽V) - في دواء ساِقطة، (٨) فِي ١٥٥ عاقر العند. ، بدين في الله: سائطة، وهي في الله،

ألف درهم إساقطة في الاع: ساقطة. (٩) مي دده: راتر،

الي ادار بالأولى. مي اده بمنزلة الوارث. . . لا تغي بهما على هذا: منقطة.

اس الداد عدّار الي الله سائطة، وهي في اداء

يكن على المأذون دين كدا هنا، قالوا: هذا إذا كان المتنازع فبه ليس من آلة العمل. أمّا أد كان، فالقول: قول الأجير [حقبقة](١)؛ لأنه في يده، والظاهر شاهد له، وإن كانا في سُنْ أو في منزل الأجير، فالقول. قول الأجير؛ لأنَّ النُّوب في يد الأجير حقيقة وحكماً. ألا ترى: أن العمل لا يقع مسلّماً، فكان القول: قوله، وإن كان العبد محجوراً عليه بأن اخر. مولاه من رجل لعمل سوى البيع والشراء حتى يبقى محجوراً [عليه](٢) وفي يده ثور. واختلف العبد والأستاذ، كان القول: قول: الأستاذ، وإن لم يكن في حانوت الأستان وفي منزله. فرق بينه وبين المأذون، والفرق: أنَّ الثوب في يد الأستاذ وحكماً؛ لاز المحجور لا يدله، بل يده يد مولاه، ولهذا [لو](٣) كان في بده مال لا ينتصب خصية لمدعيه والمولى لمًا أجره وسلمه إلى التاجر(١) نقل ما كان له من اليد إلى المستأجر، فعاد البد للمستأجر حكماً، وأمَّا في المأذون: النَّوب في بده حقيقة وحكماً؛ لأنَّ له بد نفس. ولهذا لو كان في بده مال انتصب خصماً لمدّعيه، وإن كان المحجور عليه في منزل المستأجر، أو في السَّكة، أو في السُّوق، وفي يده ثوب، أو كان راكباً على دابة، فأختلفا. فالقول: قول الأستاذ المستأجر، فرق بين هذا وبينما إذا كان عليه (٥) قميص أرقاء كان القول (٢٠): قول المولى، ولا يصدق المستأجر، والفرق: أنَّ اليد للمستأجر حكماً في المسألتين جميعاً؛ إلا أن في المسألة الأولى: القول: قول(٧) المولى؛ لأنَّ الظاهر شاهدٌ له؟ لأنَّ الظاهر أنَّ العبد يليس ثوب المولى حالة العمل للمستأجر لا ثوب المستأجر، وفي المسألة الثانية: الظاهر شاهد للمستأجر (٨)، فإن الظاهر أنّ الغلام إذا استؤجر مدون (٥) الدَّابة، فإنَّما يعمل للمستأجر بدابة المستأجر لا بدابة المولى، ولو كان العبد المأذود في منزل المولى، وعليه دين، وفي يده ثوب، فاختلف فيه، فإن كان ذلك القوب من نحارة العبد، فهو له، وإن لم يكن، فهو للمولى؛ لأنَّهما(١١) استريا في اليد؛ لأنَّ بد المأذون(١١) يد نفسه في حق المولى متى كان عليه دين، وللمولى يد على هذا الثوب حكماً؛ لأنَّه في منزله، لكن في الوجه الأول: ترجِّح جانب العبد بشهادة الظاهر، فإن الظاهر يشهد له؛ لأنَّه من تجارته، وفي الوجه الثاني: الظاهر يشهد للمولى؛ لأنَّ الظاهر أنَّ ما في منزل العولَّى؛ يكون للمولى، فإن كان من تجارتهما حكني عن بعض المشايخ أنَّه قال. يقضي به'' للمولى، لأنَّهما استويا في اليد والتجارة، وترجح جانب المولى بشهادة الظاهر، فإنَّ الظَّاهر أنَّ ما في منزله يكون له، ولو كان راكباً على دابَّة أو لابساً لثوب، فهو للعند يقضي به فينه

⁽٨) في ١٤٥١؛ لا ثوب المستأجر.... شاهد للمستأخر ني اأ؛ ساقطة، وهي في 13.

فيُّ اله: ساقطة، وهيُّ فيِّ 14. سأقطة .

⁽٩) في أناء. بدين، وفي ادا بدون وقد أثبتنا الأحير، في (أ): ساقطة، وهي في فده. **(**T)

في قدة المستأجر. (١٠) في «ده. لأنّه وتركبًا ما في «أ»: على حاله-

⁽١١) في دده: للمادون، (٥) في ادا: سائطة.

⁽١٠) - في فده: سائطة. (١٢) في فده صائطة.

⁽٧) - مَن قدا: سائطة (۱۳) في فده: تحارته.

يا، كان من تجارة (١) أو لم يكن؛ لأنّ العبد مستعمل، وللمولى مجرد يد حكماً، ولا مواه فالله الحقيقي ممقابلة الاستعمال، فلأن لا يكون عبرة لبيد الحكمي كان أولى.

وأمّا في جناية العبد(٢) المأذون وعلى العبد(٣) المأذون:

المولى إذا أعتق عبداً مأذوناً مديوناً، وهو عالم بالدّين، لا يصبر ضامناً لجميع الديون (١)، بل يصير ضامناً لأقل من قيمة العبد، ومن ديونه، كما لو لم يعلم، وبمثله: لو أعنى العبد الحاني، وهو يعلم بالجناية يصير ضامناً لجميع الفداء. والفرق: وهو أنَّ الإعناق رهو عالم دلالة الاختيار (٥) ولو نص (٦) على اختيار جميع العبد بحميع الديون لا يلزمه؛ لآ، وعد أن يقضي دين العبد، فلا يلزمه، ولو نصُّ على آختيار الفداء عن الجباية في العبد يزم المولى، لأنَّ موجب جباية العبد على المولى.

ولو جنى عبد التاجر المأذون [له](٧) بأنَّ قتل رجلاً خطأ، وقيمته ألف درهم، ففداه العبد(٨) المأذون بعشرة آلاف درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى (٩) إلاَّ الدَّفع؛ لأنَّ العبد المأدون بالفداء صار مشترياً للعبد وقيمته ألف درهم بعشرة آلاف درهم حازً؛ لأنّه صار مستحقاً، والمستحق كالرائل عن ملكه، والعبد المأذون إذا اشترى عبداً، وقيمته ألف درهم بعشرة آلاف [درهم](١٠) جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولم يجز عندهما رحمهما الله تعالى، فيدا كذلكي

ولو قتل العبد رجلاً خطأ، ثم أذن له مولاه في التّجارة، ولحقه دين لم يكن اختياراً؛ لأنّ الإذن بالتجارة ووجوب الدِّين لا يمنع الدُّفع بالجناية، فلم يصر المولى ممنوعاً عن الدُّفع، فلا بكون اختيار، كما لو وطيء الجارية، فإن دفع بالجناية بيع^(١١) في الدين، ورجع أصحابه الحاية بِفيمته على مولاه؛ لأنهما استحقوا العبد فارغاً عن الذين بالجناية، وقد سلم اليهم مشغولاً بالدِّين يسبب كان من جهته، وهو الإذن، فكان لهم أن يضمُّنوه قبعته، كمن عصب عِداً فارغاً، فردّه مشغولاً بالجناية، ودفع إلى وليّ الجاية، ضمن قيمته للمولى.

وكدلك لو أذن له، فلم يلحقه دين حتى قتل رجلاً خطأ، ثمّ لحقه دين؛ لأنّ لبقاء الإذن حكم الابتداء، فكان التقرير على الإذن بعد الحنابة حتى لحقه دين سنزلة ما لو أذن له إذباً مبتدا أولو أذن له إذناً مبتدأ](١٣) بعد الجناية، ولحقه دين، كان الجواب كذلك، فكدا هنا، ولو لحقه

 $i_{\alpha} = i_{\alpha} \, \sup_{i \in \mathbb{R}^{n}} \, \operatorname{dist}_{i, \alpha}$ (٢) يي دده: سائطة، ني أدا: ساقطة.

في ادة الاختيار، وفي اأه: الإحبار، رقد أثبتنا الأول. أن أن

مي الله الاختيار، وفي (11: الإحيار، وله البيت علما الأخير. في اله: ولا نص، وفي (13: ولو نص، وقد أثنتا هذا الأخير. (٧) في اله: ساقطة.

مي دوا: في قولهما. إشارة إلى أبي يوسف ومحمد كما هو مصرح بهما أعلاه-في داء: في قولهما. إشارة إلى أبي يوسف ومحمد كما هو مصرح بهما أعلاه-

مي الله: سأنطق، وهي في الده. (١٠) في الله: يقع، ومعناه صحيح، وهي الده: بيع، وقد أثبتاها يدلاً عمّا في اله. (١١) في الله: ساقطة، وهي في الده.

دين ألف درهم، ثم قتل رحلاً خطأ، ثم لحقه دين ألف درهم، ودفع بالحياية، وبيع بهما رس صاحب الحناية على مولاه ببصف قيمته حصة دين الثاني؛ لأنه [لو](١) وجب كل الذي بعد الحناية رجع صحب الجياية على مولاه بجميع القيمة ولو وجب الكل قبل الحياية لم برس بشيء فإذا وجب لتصف بعد الجناية (١) رجع عليه بنصف القيمة، ولو أفر على عبده بجاية، تن بجناية دفع إليهما نصفين، ثم يرجع صاحب الجناية الأولى على المولى بنصف قيمته إذ تكادر الوليّان؛ لأنّ ولي الجناية الأولى يستحق جميع العبد فارغاً عن حق الغير، وقد فات عليه نصف العبد بإقرار المولى، فيضمن نصف قيمته له.

ولو كان على العبد المأذون دين، ثمّ أقر بحنابة لم يصدق إلاّ أن يقضي دينه. فرق بين الدّين وبين الجناية.

والفرق: أن الإقرار بالجناية إقرار بما يوجب تمليك العبد، ودين العبد يمنع المولى من تمليك [العد](٣) من غيره.

ولو قتل رجلاً عمداً، وعليه دين، فصائحهم المولى على أن جعل العبد لأصحاب العناية بحقهم، لم يجز، ولم يكن لهم أن يقتلوه؛ لأنّ هذا الصّلح باطل في حق الغرماء، جائر في حق ولي القصاص؛ أمّا باطل في حق الغرماء؛ لأنّ المولى (٤) بهذا الصّلح قصد تمليك العد من وليّ القصاص، ودين العبد يعنع المولى من تمليكه من غيره إلاّ برضى الغرماء، وأس جائز في حق ولي القصاص؛ لأنّ العقد من وليّ القصاص من جعل (١) بغير بدل؛ لأنّه صالح مع المتبرع على بدل لا يقدر المتبرع على تسليمه؛ لأنّ العبد مستحق بالدّين، والمستحق كالزائل، وفي مثل هذا يقع العفو بغير بدل؛ لأنّ تسليم عين ما تبرع به لا يجب؛ لأنّه لا يقدر، وتسليم القيمة لا يجب؛ لأنّه لم يتبرع، فلبطلان الصلح في حق الغرماء لا تسلم الرّقبة لوئي القصاص، ويباع في الدّين، فإن فضل القصاص، ويباع في الدّين، فإن فضل شيء كان الفاصل لولي الجناية، هو الصّحيح؛ لأنّ النّمن بدل عن العبد، فيصير كالعبد، ولو حضسمانة، سلم الزّيادة على الدّين لولى الجناية، فكذا ها.

ولو وجد عبد العبد المأذون له قتيلاً في دار مولى العبد، ولا دين عليه فدمه هدر؛ لأن المولى جعل قليلاً (للمأذون حكماً بملك الدّار، كما لو وجد فيها أجنبي قتيلاً، وتو قتله المأذون حقيقة، كان دمه هدراً، فها هنا أولى، وإن كان عليه دين، كانت قيمته على مولاه في ثلاث سنين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يضمن المولى قيمته حالاً؛ لأن عندهما وحمهما الله تعالى يملك استهلاكه بالإعتاق والجباية جميعاً [والأصل الله

⁽١) في الله: ساقطة، وهي في ددة. ﴿ { } في اداً: ساقطة.

 ⁽٢) في ١٤٥٥ رجع صاحب الجناية . . . النصف (٥) في ١٤٥٥ مولى .
 بعد الجناية : ساقطة .

يمد الجناية: سَاقطة , (٦) في ١٥٥٥ حَصَلَ. ٢) في ١٩٥٠ ساقطة، وهي في ١٤٥، (٧) هي ١٤٥٠ قاتلاً

مر أُنك شخصاً فيه حق العير وهو يملك إنلاف حق الغير بالاستهلاك والجاية حميعاً](١) من الله مستهلكاً؛ لأنَّ ضمان الاستهلاك: ضمان معاوضة، وضمان الجناية: ضمان تعدي، بعبر مسه يكان أولى، فاعتبر مستهلكاً بالإعتاق، وجعل بالقتل معتفاً حكماً، وضمان الاستهلاك. مال الله عالاً، وعند أبي حقيقة رحمه الله تعالى: لا يملك استهلاكه (٢) بالإعتاق، بعث مي ويملك استهلاكه بالجناية، فحعل جانياً حقيقة وحكماً، وضمان الجنابة: يجب مؤخلاً في ريس نلاث سنن، حتى لو كان عليه دين غير مستغرق يضمن المولى قيمته حالاً عندهم جميعاً حمهم الله تعالى. والله سبحانه وتعالى أعلم بالضواب.

القصل الثالث

في المسائل المتفرقة

ولو اشترك العبدان، وهما مأذونان في النّجارة شركة عنان على أن يبيعا بالتّقد يجوز، ولو اشتركا على أن يبيعا بالنسيثة لا يجوز. أما جواز شركة العبان منهما في النقد؛ فلأنّ شركة العنان داخلة تحت الإذن، لأنّ مبناها على الوكالة لا غير، والوكالة داخلة تحت الإذن، وأمَّا عدم الجواز في النَّسبَّة؛ فلأنَّ المأذون لا يملك أن يشتري شيئاً لغيره بالنَّسينة؛ لأنه بمعنى الكفالة ؛ لأنَّ الدِّين إذا كان مؤجلاً لا يملك المأذون الوكبل حبس المبيع عن العوكل، فإذا سلَّم المبيع، ولم يقبض النَّمن، ظهر معنى النبرع، ولا تجوز كمالته، فإن أدن له العولى بذلك [تجوز الشركة](٤) ويجوز الشّراء بالنّسينة.

ولو أذن لهم (٥) بشركة المفاوضة لم يجز، ولم يجز الشرط أصلاً، وموضع الفرق· كتاب الشركة (٦)

العولى إذا باع شيئاً من عبده المأذون المديون صحٍّ، ويحبس لاستيفاء القمن.

ولو سلَّم قبل استيفاء الثَّمن يبطل (٧) حق المولى؛ لأنَّه لا يثبت للمولى على عبده وين. قال الصَّدر السَّهيد رضى الله عنه: هكذا ذكر الشيخ الإمام الزَّاهد أبو بكر المعروف يتواهر زاده، إلا أنَّه قال الصَّدر الشهيد: لا بد من النَّظر في موضع آخر عند الفترى، فهذا طبل على أنَّه كان متردِّداً فيه. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

⁽a) في ادا [،] ساقطة ، (١) في (أ): ساقطة، وهي في (دا.

⁽٦) في اوا الكفالة. (٧) في اوا: بطل، في ادا: الاستهلاك. (٢) کې فوا: سائطة.

في (أ) ساقطة، وهي في ادا



بنسيد أنو النكيز النكية

قال رضى الله تعالى عنه(١٠): هذا الكتاب اشتمل على أربعة مصول:

القصل الأول: فيما يوجب القصاص في النَّفس، وفيما دون النَّفس من القطع، والجراحات، والشجاج [وغيرها](٢)، وفيما لا يوجب، وفي المعاني المانعة من استيفاه القصاص، من الجنون الطاريء، ودعوى الشَّبهة، وغيرهما، وفيمن له ولاية استيفاء القصاص، وفيمن (٢) ليس له ولاية استيفاء القصاص، وفيما يجوز الاستتجار على استيفاء القصاص، وفيما لا يحوز، [وقيما يحوز](٤) التوكيل باستيقاء القصاص، وفيما لا يجوز، وفيما تجب الدّيات في النّفس، والأروش (٥)، وفيما دون النّفس، وفيما لا يجب (١)، وفي الفتل يوجد في المحلة، أو بين المحلتين، أو في الدَّار، والقسامة، وكيفيتهما، وفيما تجب الكفارة على القائل، وغيره، وفيما لا تجب.

الفصل الثَّاني: فيما يجوز الصلح، والعفو عن القصاص في النَّفس، وفيما دون النَّفس، وغيرهما، وقيما لا يحوز، وفيما يحس القاتل، وفيما لا يحبس، وفيما يصمن ما تلف بصعه، ومن وضع الحجر على الطّريق، وحفر البئر، وسقوط(٧) الجدار، وحدوث البناء، وفعل النهائم، وضمان الرّاكب بوطء الدَّاية بيدها أو رجلها، وغيرها من ضمان إتلاف المال، وعبره، وجناية الصَّبي، وغيره، وفيما لا يضمن، وفي القتل الموجب لحرمان الميرات، وفيما لا يجب، وفيما برجب جناية العبد، وفيما بوجب بالحناية على العبد، وفيما يصبر المولى مختاراً للفداء، وبيما لا يصير، وفيما يجب بالجناية على الجنين.

الفصل الثَّالث: في معرفة المدَّة التي يؤجل إليها نبت اللَّحية، وشعر الرَّأس بعد العلق، والسّن بعد القلع وغيرها، وفيما تجب فيه حكومة العدل، [وفيما لا تحب](^)،

⁽٥) في دوء والأرش أَضِ اللهُ: قَالَ عنه: غير واردة،

⁽٦) في هيا، لا يجور، (٢) - نيَّ (أَا ُ سَاتِطَةَ، وَهِي فِي (١٥).

 ⁽٧) في دد) وسقط،
 (٨) في داء. ساقطة، (۲) في اده وبيا. فَيْ الَّهُ: سَاتُطَهُ، وهي في الله،

كتاب النهان وكيفيتها، وفي معرفة العاقلة، وكيفية وجوب الدُّبة (١) على العاقلة، ومواقيتها، وفي طريغ معرفة ذهاب السمع والبصر، وفيما يجب التعرير، وفيما لا يجب، وفيما يعاج فنله إ بطريق القصاص، وفيما لا يباح، وفيما إذا اجتمع في العبد (٢) حق العبد وحق الشرع يد بحق العبد كالقصاص والزدة وغيرها.

الفصل الرابع: في المسائل المتفرقة.

القصل الأول

فيما يوجب القصاص في النَّفس، وفيما دون النَّفس من القطع والجراحات والشجاج، وغيرها، وفيما لا يوجب إلى آخره

رجل قال لآخر: بعنك دمي بألف فلس، فقتله، فعليه القصاص، وإن(١) قال: النائي، فقتله، فعليه الدَّية؛ لأنَّ أمره بذلك أورث شبهة، في دره القصاص، وروي عن المحسِّن في رواية أخرى: أنَّه لا تجب الذِّية أيضاً في قوله: انتلني. أمَّا فيما دون النَّفس؟ ولا شيء عليه، هكذا ذكر في «النوازل».

رلو قال لآخر: اقتل ابني، أو اقطع يد ابني، وهو صغير يجب عليه(٢) القصاص؛ لأنَّه أباح ما ليس هر بمالك [له](أ) وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنَّه قال()): أستحسَّن في ذلك، وأعرمه الدَّية.

ولو قال لرجل: اقتل أبي، فقتله، فعلى الفائل الدّية لابنه؛ ولو قال: اقطع [يد]^(ه) أبي فقطعها (١) [فعديه] (٧) القصاص؛ لأنَّ في الوجه الأول: حق الابن، وقد أمره بذلك فصار شمهة في لمنقوط، وهي الثاني. حق الأب، ولو قال اقتل عمدي، أو اقطع يده، فَتَلَ أَرْ قَطْعٍ، فَلَا شَيء عليه من الضمان. هكذا ذكر في العيون؛ لأنَّ نفسه مملوك له.

رجل تعمّد إلى ضرب يد رجل باسّيف فأخطأ فأصاب عقه، فأناته (٨٠)، فهر عمد، فيؤخذ بلك، ولو أخطأ فأصاب عنق عبده^(٩) فهو خطأ؛ لأنُ في الوجه الأول: الفعل الثاني تحقق ما مر المقصود من الأول، وهو القتل، وفي الوحه الثاني لا يتحقن (١٠٠) ما هو مقصوده من الأول، فيكون الثاني غير الأول، فالقصد إلى الأول لا يدلُّ مع القصد إلى النَّاسي.

وكذا لو رمى إلى قلنسوة رجل، وأصاب عين غيره، فهو خطأ. ولو رمى رجلاً فأصاب حائطاً تحته(١١) رحل، فأصابه(١٢)، فهو خطأ.

(٧) هي عاه ساعطة، وهي هي هده. (٨) هي عده عابان، وفي عاه بالضمير إلى الدي يعود على المتر (٩) هي عده: غيره. (١٠) هي عده. لا بحثن. ^(۱) مي ادا^د ولو. (۲) مي اده ساقطة

⁽٣) في «أ» ساقطة، وهي في «د».

أي الله أ ساقطة .

⁽۱۱) ني _(د) رئيه. في الله اساقطة، وهي في قداء (۱۲) بي ددا. سائطة (۱) في أداه: مقطعاً.

رجل ضرب رحلاً بابرة وما أشبه، فمات، فلا قود عليه؛ لأنّ مثل هذا لا يقصد به الغنل عادة، وثو ضربه بالمسلة فيها القود؛ لأنّه يقصد به الفتل عادة، هكذا ذكر في العيون.

فقتل العمد: هو الموجب للقصاص لقوله عليه الصلاة والسّلام: «الْعَمُدُ قَودُه أي موجب قتل العمد: القود.

وقتل العمد: ما تعمد ضربه بسلاح أو ما⁽¹⁾ هو في معنى السلاح، كالآلة التي تقطع وتحرح كليطة قصب، وحجر له حدّ، وكالنار، وعمود حديد، وسنجة حديد، والضحيح أن عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجب القصاص إلا فيما يجرح ويقتل القاتل بكن نفس إلا بالحربي المستأمن إن كان القاتل مدركاً غير مجنون؛ لأن سبب وجوب لقصاص قتل هو⁽⁷⁾ حرام محض، وفي قتل [الحربي]⁽⁷⁾ المستأمن شبهة الإباحة لانعدام سبب العصمة، وهو الإسلام أو عقداً لزمه.

ولو أحرق رجلً رجلاً اقتص منه؛ لأنّ النّار بمعنى السّبف؛ لأنّه يجرح ويقطع، ولو ضرب بعصا أو بحجر لا يعاش منه (٤) لم يقتص منه إن مات منه أن قول أبي حبفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما رحمهما الله تعالى.

ولو طرحه في شرأو من ظهر جبل أو سطح، لم يقتص منه عند أبي حتيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: الحواب على التفصيل: إن كان ذلك بحيث يقتل غالباً بحب القصاص، ويكون عمداً، وإن كان لا يقتل غالباً، لا يجب القصاص، ويكون خطأ العمد.

ولو أوجره (١) سمّاً أو سقاه بأن أكرهه على السّقي لم يقنص منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مطلقاً، واختلف المشابخ فيه على قولهما: إن كان ذلك مما يقتل [مثله](١) عالماً بجب القصاص، وإن كان لا يقتل مثله غالباً لا يجب.

ولو خنقه ودام على الخنق حتى مات لم يقتصن منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يجب القصاص. هذا إذا دام على الخنق حتى مات، وأمّا إذا ترك الخنق قبل الموت، ينظر: إن دام الخنق مقدار أن يموت منه الإنسان غالباً بجس القصاص عندهما وحمهما الله تعالى، وإن كان مقدار أن لا يموت الإنسان منه عالباً، وترك، ثم مات، لا يجب القصاص بالإجماع.

رجل قطع أصبع رحل [خطأ فجاء رجل] (^^) آخر فقطع كفّه عمداً، فمات منهما. فال أو يوسف رحمه الله تعالى: يقتص الذي قطع الكف؛ لأنّه قطعه عمداً، وصار نفساً، وأمّا الآحر [الذي](^) قطعه خطأ، فما تولد منه يكون خطأ، وعلى عاقلة قاطع الأصبع (١٠) دية الأصبع.

⁽١) في ١٤٥١ وما، بدون أو. (١) في ١٤٥١ أوجر بدون هاه الصّحير -

 ⁽٢) في دده: ساقطة.
 (٧) في دده: ساقطة، وهي في اده

 ⁽٣) في (أه: مطموسة، وهي في (ده.
 (٨) في (أه: سائطة، وهي في (ده.

 ⁽³⁾ في (3) في (4)
 (4) في (3) سائطة، وهي في (4)
 (4) في (3) سائطة، سائطة.

ولو ضرب رحلٌ رجلاً بغمد سيف، فشقُ الشيف الغمد، فأصابه فلا قود عليه (١)، لأيه ما فصد صربه بآلة جراحة (٢).

وأمّا القصاص فيما دون النفس:

رلو قطع يد إنسان ببده أو ضربه بخشبة حتى أبانه، فعليه القصاص، لأنَّه قطعه عمداً، وكذلك في كل شيء فيما دون النّقس لا يقطع البد البمني بالبسري، ولا البسري بالبمني، , لا اليدان بيد واحدة، أما اليمني باليسرى؛ فلأنهما حنسان محتلفان إمّا على سبل الحقيقة، وإمّا على سبيل الشبهة، والقصاص في الأطراف ببتني على المجانسة، وعلى المسارة في القيمة ولهذا لا يقطع الصّحيحة بالشّلاء وإن وجد المجانسة؛ لأنهما لم يستوياً ني القيمة، وهنا إن وجد الاستواء في القيمة لم توجد المجانسة، وأمَّا البدان بيد واحدة؛ لأنه وجد من كل واحد منهما قطع بعض اليد؛ لأنَّ قطع اليد منجزي. (٣).

ولا قصاص بين الأحرار والعبيد، وبين الرّجال والنَّساء فيما دون النَّفس؛ لأنَّ المساولة بي القيمة قطعاً شرط لجريان (1) القصاص في الأطراف، ولم يوجد.

ولو قطع رجل يميني رجلين قطعت يمينه بهما، وعليه دية يديهما^(ه) إنّا قطعت يمينه بهما، لأنَّهما استحقا قطع يمينه قصاصاً لاستوائهما في سبب الاستحقاق، وإنَّا عليه دية بديهما(٢)؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما استوفى نصف البد فبقى(٧) حق كل واحد منهما في نصف لبد ومن عليه القصاص، فقضى (٨) بصف البد التي هي حق هذا حقاً مستحقاً عليه الآخر. ربصف البد التي هي حق آخر حقاً مستحقاً عليه لهذا، فصار ذلك النصف سائماً له معنى، يغرم (١) الذية.

ولو عفا أحدهما اقتص للآخر؛ لأنَّ كلِّ وأحد منهما وجد له سبب استحقاق كل اليد، ناستحق كلُّ واحد منهما كلُّ اليد إذ لا تضايف (١٠) في الاستحقاق، إنَّما التضايف (١١) في الاستيفاء، فإذا عفا أحدهما زال المانع من الاستيفاء، فكان للآخر أن يستوفي كلُّ اللَّه كأحد الشفيعين، إذا سلم الشُّفعة كان للآخر استيفاه الكل كذا هنا، ولو عاب أحدهما قطع الأخر؛ لأنَّه استحق كل اليد كأحد الشفيعين إذا غاب كان للآخر استبقاء الكل.

ولو قطع (١٢) يمين رجل ويسار آخر، قطعت اليمين لصاحب اليمين، واليسار لصاحب السار؛ لأنَّ كل واحد منهما يتمكن من استيفاء حقه.

(V) في الدا: ففي:	(۱) ني اده ديه. (۳)
(٨) مي دده: قصي (٩) مي دده: فيملم (٩) مي دده: لا تصابق:	(۳) کي ۱۵۶ جارحة . دي اده مت ب
(١٠) في ودة: لأنصابق، (١١) في ١٤١: النصابق (١١) في ١٤٥. قطع الأحر،،، ولو قطع، بالمفة، (١٢) في ١٤٥. قطع	(و) في فوه: بجريان.
(۱۲) ئي ئزا. سج ته ح	(1) في ^و دا يد بينهما في ^{ودا} ، بد منهما

ولو قطع رحل أصبع رجل(١) ويد آحر، تقطع أصبعه بأصبعه، ثم يتحبر صاحب الد بين قطع ما بقي وبين دية بده. أمّا البداية بقطع الأصبع؛ فلأنّه اجتمع في أصبع الفاط حقان: حق صاحب الأصبع، وحق صاحب البد، وتعذر إبعاء الحقير بكماله من الاصم. وتعذر القصاء بينهما بالشركة في الأصبع، لأنَّ القاطع لم يضع السَّكين على مفصل الأصبع لصاحب ليد، ولبس لولي القصاص أن يضع السكين على موضع آحر" [لم] " بف القاطع الشكين عليه، فلا بد من البداية لأحدهما، فكانت البداية لصاحب الأصبع أولي إ لآنه لا يفوت حق صاحب البد في الكل، فكانت البداية له أولى، وأمّا تخيير صاحب المدب فلأنَّ حقه كان في يد فيها خمسة أصابع، وقد وجد يدأ فيها أربعة أصابع، فكان أنقص م حقَّه فيتخيّر، كما لو سقط هذا الأصبع بآفة سماوية.

ولو بدأ صاحب اليد وقطع ضمن أرش الأصبع قاطع الأصبع؛ لأنَّه قصى بالأصبع حقًّا مستحقاً لصاحب اليد فيضمن أرش الأصبع لصاحب الأصبع، وكذلك لو قطع معصلاً من أصبع رجل، ومفصلين من أصبع آخر، وأصبعاً من آخر، قطع المفصل الأعلى للأول، ثم يتخير الثاني، ثم النَّالث؛ لأنَّ المفصل الأعلى مع المفصل النَّاني، ومع الأصبع ينزل منزلة الأصبع من(٢) البد، فكانا سوام.

ولو كانت يد القاطع شلاء خير المقطوعة يده؛ لأنَّه وجد حقه ناقصاً من حيث الصَّفة فيتخيره

امرأة قطعت يد رجل عمداً، قالرّجل بالخيار إن شاء قطع يدها بذلك، وإن شاء يأخذ منها الدَّية لنقصان حقه، والنَّاقص يستويُّ بالكامل(٥) في بابُّ القصاص إذا رضي بذلك، كما إذا قطع يد رجل ويد القاطع مُثْلَةً، فله الخيار كذا هنا، ولو كان القاطع رجلًا، فقطع يد امرأة، فلا يجب لها إلا الدّية؛ لأنّ الكامل لا يستوفي بالنّاقص.

رجل قطع أصبع رجل من مفصله، فإنَّه يقتص بمثله، فإن اقتص منه، ثم قطع أحدهما يد صاحبه، لا قصاص بينهما. هكذا ذكر في «التوازل».

إذا قطع كف رجل، وفيه (١) أصبع زائدة، وفي يد القاطع أصبع زائدة مثل ذلك، لا قصاص فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وكذلك إذا قطع ساعد رجل ص المعرفق، وقاطع اليد لا كف له، فلا قصاص في الشاعد عند أبي حنيفة ومحمد دحمهما لله تعالى؛ لأنَّ في الأول: الأصبع الزَّائدة توجب تقصأ فيهما، وفي الثاني لعدم النسادي في الأرش؛ لأنّ السّاعد ليس فيه أرش مقدر.

ولو قطع أشل صحيحاً، فالمقطوعة يده بالحيار؛ إن شاء قطه اليد الشَّلاء، وإن شاء أحدُ

⁽١) في الله: رجل: ساقعة.

 ⁽٤) في ١٤٥. مع
 (٥) في ١٩٥: بالكل، وفي ١٥٥ بالكامل، وقد أثنتا الأحيرة (٢) - مي «د»: سائطة,

 ⁽٣) في الله: سائسة، وهي في اده. (٦) في اده: وليهما.

الذير الله قدر على استيماء حقه أصلاً لا وصفاً، وهذا التفاوت لا يمنع وجوب الفصاص، الذية الله عارض وليس بأصل، ولو كانت يد القاطع صحيحة، ثم شلت بعد القطع، ولا حق إِنْ تُعَارِضُ مَا اللَّهِ مِنْ حَقِ المقطوع كَانَ مَقَرِّراً في اليد فيسقط بقدر هلاك المحل.

رحل قطع أصبع رجل فسقط الكف، فإن كان القطع من المعصل، ولشقوط من المعمل، عميه القصاص، وإن كان القطع من المفصل والسقوط من عير المفصل، أو الفطع من غير المفصل، والسقوط من المفصل، فلا قصاص فيه، وتجب الذَّية.

ولو كسر سنّ رجل من نصفها يؤخذ بالمبرد مثل ذلك، ولو ضرب عين إنسان فذهب ضوؤها والعين قائمة ، فإنّه يقتص ، الآنه يمكن استيف القصاص [في العين كما في السّ](١٠)

ربو قلع الحدقة كلها، أو فقأ العين بالسَّكين، فلا قصاص؛ لأنَّه عسى يؤدي إلى استيفاء الزيادة؛ لأنَّ فيه من العروق ما يمنع التساوي، وإنَّما يجب القصاص في العين إذ كنت قائمة ذهب ضوؤها؛ لأنَّ القصاص يمكن بأن يجعل على رجهه القطن المبلولة وتحمر(٢) المرآة، فتجعل قبالة عينه حتى يذهب ضوؤها.

راو قطع نصف أذنه يقتص؟ لأنه يتصور استيفاؤه من غير زيادة.

رلو قطع ذكره من الأصل دون الحشفة اقتص منه، ولو قطع الحشفة ففيه النصاص (٢)، ولو قطع بعضها أو بعض الذكر، فلا قصاص فيه لتعذر اعتبار المماثلة

وليس في قطع الحاجبين، ولا في حلق الرّأس واللُّحية قصاص وإن لم ينبت؛ لأنه سا يجري فيه التفاوت، [وتجب الدية فيهما بفوات منفعة الجمال](.

رفي اللسان: القصاص إن أمكن استيفاؤه من غير زيادة، وعن محمد رحمه الله نعالى: أنَّه [قال](٥): لا قصاص فيه، ولا يقتص فيما دون النفس إلاَّ من الموضع الذي وقع العمل الأول فيه تحقيقاً للمساواة، فإن كان الشحاح في مقدِّم الرَّأس، أو في وسطه، أو لإخر، اقتص منه في ذلك الموصع لا يتعداه لما مر، ولا تؤخذ الجرحة الصحيحة بالنافصة المعينة، وإن كان المعيب في جارحة الجاني، والمحني عليه صحيح الحارحة، مهو الحبار: إن شاء اقتص منه (١٦)، وإن شاء أخذ أرش الجارحة؛ لأنَّ حقه في الأصل بوصف السُّلامة، وقد عدم وصف السُّلامة، فيتخير، وليس له أن يأخذه، ويضمنه النَّفصان؛ لأنَّ لأصابع تابعة للكف في الاستيفاء، وأنها(٧) جارية مجرى الوصف، والشرع: أوجب الضمان على خلاف القياس عند فوات الأصل والوصف جميعاً، فلا يجوز إفراد الوصف بالضَّمان إلا إذا صار مقصوداً بالإتلاف.

 ⁽٤) في داء: سائطة، وهي في دده. (a) في وأو: ساقطة، وهي في الده ني (أ^ل: سائطة، رهي ني ١٤٥،

⁽٢) في ادا وتحلَّى أي توضع على النَّاد حتى (٦) ني دده: سائطة (٧) ئي ندا: رائد

⁽٢) في ادا: القطع.

ولو قطع بضعة من لحم فخذ، أو موضعاً من بدنه(١) أو جددة، فلا قصاص فيه ولس في اللَّطمة والوكزة وغيرهما قصاص؛ لأنَّ النَّاسي ربَّما يكون أوجع.

وأمّا الشجاج:

فالشجاج إحدى عشرة:

أولها: الخارصة: وهي التي تشق الجلد.

ثم الذَّامغة: وهي التي يخرح منها ما يشبه الدَّمع.

ثم الدَّامية: وهي التي يخرح منها الدُّم [ريسيل](٢)، ثم الباضعة: وهي التي تبضه اللَّحم وتقطع البعض.

ثم المتلاحمة: وهي التي نقطع اللَّحم وهي فوق الباضعة.

ثم السَّمحاق: وهي التي تبدي الجلدة الرقيقة بين العظم واللحم، فإن تلك الحلدة تسمى سمحاتاً،

ثم الموضحة: وهي التي تقطع السّمحاق، وهي الجلدة وتوضح (٣) العظم.

والهاشمة؛ وهي التي تكسر العظم.

والمثقبة: وهي التي تكسر العظم، وتثقله عن موضعه.

والامة: وهي التي تظهر الجلدة التي بين العظم والدِّماغ، فإن تلك الجلدة تسمى أمَّ الرأس، وهي أقصى الشجاج التي تكون في الرّأس.

والجائفة: هي التي تصل إلى الجوف.

والنافذة: هي التي تنفذ إلى الجانب الآخر حتى لو(١٤) كان جائفتان يجب فيهما ثلك الدُّية في كل واحدة ثلثه^(ه).

[فغي هذا كله إذا برأ ولم يبق له أثر فلا شيء له في العمد والخطأ]^(١)، وموضع هذه الشجاج التي ذكرناها ما عدا الآمة والجائفة: الرأس والوجه والذَّفن، وموضع الآمة: الزأس خاصة، وموضع الجائفة: الجوف، وحكم هذه الشجاج، فتقول: يقتص من الدَّامية، والباصعة، والمتلاحمة، والشمحاق، والموضحة إن كان عمداً. أمّا الموضحة؛ فلأنَّ اعتاد المساراة فيها ممكن غوراً وطولاً، لأنَّه ينتهي بالسَّكين إلى العظم، وليس فيه كسر العظم. وأمًا ما سوى الموضحة؛ لأنَّ اعتبار المساواة فيها أيضاً ممكن (٧) بمعرفة غور الجراحة بمسمار، ثم يعمل حديدة على قدرها، فينفذ في اللَّحم إلى أن يستوفي منه مثل ما فعل ا

⁽١) - في قدة: سرته، (ە) قى قدە. ئلالت.

 ⁽٢) في فأ1: ساقطة، وهي في فده.

 ⁽٦) عي الله: ساقطته وهي في اده.
 (٧) في اده: ممكن حورة وطولاً... علاق العجاد (٢) من ادا: وموضع.
 (٤) في ادا: سائطة.

المُساواة فيها. ممكن: سافعة

مكم هذه الشحاح. إن كان خطأ حكومة عدل إلاّ الموضحة؛ لانه ليس فيما عدا وعدم ... _{المو}محة أرش مقدر. واختلف المشايخ في تقدير حكومة العدل، والمختار: قولان.

أحدهما. أنه ينظر إلى المجبي عليه لو كان عبداً كم تنقص تلك الحراحة من قيمته، رجب مقدار دلك من ديته إن كان ينقص عشر القيمة، وجب عشر الدّية [معلى هذا المثال]^(١).

والثاني: أنَّه ينظر كم مقدار هذه الجناية(٢) من أصل(٢) الجناية الني لها أرش مقدر في النوع، وهي الموضحة، فإن كان مقدارها من الموضحة نصفها وجب أرش الموضحة، إن كان ثاناً: فثلث، فينظر المفتي إن أمكنه الفتوى بالثاني بأن كانت الجناية على الرأس والوجه، فإن موضع الموضحة: الرأس والوجه، يفتى بالقول الناني، وإن لم يتيسر يفتي بالنول الأول، وإن شاء أفتى بالأول؛ لأنَّه أيسر، وبه يفتي.

وني الموضحة: إن كان خطأ نصف عشر الدَّية، وفي الهاشمة: عشر الدِّية، وني المنفلة. عشر الذَّية ونصف عشر الدية، وفي الأمة والجائفة: في كلُّ واحدة ثلث الذَّية، وفيُّ النافلة: ثلث (1) اللَّمِة؛ لأنَّ النَّص ورد به، فإنَّه روي عن النَّبيِّ ﷺ [أنه](١) بيَّنه في كتابٌ عبرو بن حزم، ويستوي الجواب في هذه الشجاج بين الخطأ والعمد إلاَّ في الموضحة.

ولو شخ رجل رحلاً شحة ورأس المشجوج أعظم، فلا يستوفي طول شجته، وخير بين الأرش والقصاص، وإن كان رأس الشاج أعظم خيّر أيضاً. أما إذا كان رأس المشحوح أعظم وأخذت الشجّة من الجبهة إلى القفاء أو من الأذن إلى الأذن، ويأخذ رأس الشاج ويزيد عليه؛ يتخير المشجوج بين الأرش والقصاص؛ لأنَّه لم يجد^(١) مثل حقه من حيث العقدار، فيتخيّر، وأما إذا كان رأس [الشاج](٧) أعظم فتسع الْحمجمة(٨) الشَّجة(٩) وزيادة بَخَيْرٍ , لا شاء شخّ رأس الشاج من أي الجانبين أحب طولاً أو عرضاً مقدار شحته، وإن شاء أحذ أرشها، وإنَّ وجد مثل حقه بكماله من حيث المقدار؛ لأنَّه لم يجد مثل حقه بكماله من صِتْ المعنى، وهو إلحاق الشِّين بالشَّاج؛ لأنَّ ما يلحق الشَّاج بالشَّجة من الشِّين دون ما بلحق المشجوح إذا كان لا يستوعب (٦٠٠) من الجبهة إلى القفاء ومن الأذن إلى الأذن، وإن كان رأسهما سواء، فله أن يقتص من أي جانب شاء، لكن مقدار شجته.

رجل شج رجلاً موضحة عمداً، ورأسه أصلع، لا قصاص نبه، وعليه الذية؛ لأنَّ سهما تفاوتاً، فإن كان رأس الشاج أصلع أيضاً، فعيه القصاص لوجود المماثلة، وإن لم بكن أصلع، ولكن قال: رضيت، لا يقتص؛ لأنَّ في هذا استيفاء الكامل بالناقص، وليس ني هذا قصاص، بل تجب فيه الدّية، وصار كاستيفاء الصّحيح بالشّلاء،

⁽١) - ئي نده) پرجاد، (1) في الله: ساقطة، وهي في الداء، (٧) - لَيْ وَأَهُ: سَأَتُطَةً ، وَهِي فَي قَدِا

⁽١) في دده: الجراحة، (٩) في اده. لتشجّه، وفي اجاه مثلما في اده والمثبت الأول.
 (١٠) في اده: لا يستوجب. في احدًا: أقل.

في (د): ثلثا.

⁽c) في اله: ساقطة، وهي في قداء

موصحة الأصل أقل من موضحة غيره، وهما يستويان في الهاشمة؛ لأنَّ في الهاشم كسر العظم وهما في العظم سواء، فأما في الموضحة " شق الجلد، وحلد الأصلع أنقم من جلد غيره، فكان فيه حكومة عدل.

ولو شح موصحة يجب فيها القصاص، وإن مات منها يجب القصاص، والموضيعة في الرأس والوجه سواء وفي الموضحة التي في الأنف حكومة عدل.

ولو شج رأس رجل أصلع موضحة خطأ، فعلى الشَّاج أرش الموضحة، وهر ١١٠ حمس من الإبل.

ولو شج هاشمة فعليه أرش الهاشمة، وهي عشر من الإبل.

رجل شج رجلاً موضحة فبرأت، ونبت الشعر، فلا شيء فيه، وهو قول أبي حنيه: رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان: تجب الحكومة، وهو قول أبي يوسف. وكذلك(") الحكم في الجراحات إذا برأت.

ولو شج رجل منقلة فبرأ حتى لا يرى له أثر، فلا شيء على الجابي ما حلا ثمن الأدوية (٢٦) وأجرة الذي داواه، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى، ولو بقي من أثره شي. قليل بعد البرء فعليه أرش المثقلة.

وأمّا المعانى المانعة من استيفاء القصاص من الجنون الطارىء، ودعوى الشبهة

رجل قتل رجلاً⁽¹⁾، وله ولى، فقضى القاضى بالقصاص قبل^(a) أن يدفع إلى ولي الذَّ فجن القاتل لا قصاص عليه استحساناً وتؤخذ منه الذَّية، ولو جن بعد الذَّنع فله أن يُنتله؛ لأدَّ شرط وجوب القصاص عليه(٦) أن يكون مخاطباً حالة الوجوب، وذلك إنّما يكون بالفضه أو يتم (٧٠) الدُّفع إلى ولمَّ الفتيل، فإذا جنَّ قبل الدُّفع، فقد تمكن الخلل في الوجوب، فصار كم لو جن قبل القضاء، بخلاف ما بعد الدَّفع؛ لأنَّ تلك الحالة حالة الاستيفاء، وبه يستهم. الوجوب، وعمد الضبي والمجنون خطأ؛ لأنَّ فعلهما لا يوصف بالجناية.

رجل جاء إلى نائم، فذبحه، وادعى أنَّه ذبحه وهو ميت، يضمن الدَّية ولا يقتل استحساباً؛ لأنّه ادّعي السّبهة.

وإذا كان يجن ويفيق فقتل إنساماً في حالة الإفاقة يقتل؛ لأنَّه إذا أفاق كاد هو والصَّحيح سواء، فإن جنَّ بعد ذلك هل يسقطُ القصاص؟ إن كانَّ الجنون مطبقًا، بأن كان شهراً أو منة على حسب ما احتلفوا في الجنون المطبق يسقط، وإن كان غير مطبق لا

⁽ە) بىن ادا: ئىتىل (۱) - نی فدا: سائطیر (٦) في (١٥) استحساناً ... القصاص عليه

⁽٢) في ﴿دَهُ: سَاتُطُهُ.

 ⁽٣) مَن (د): الدّواء
 (٤) مَن (د): قبلاً. (V) في اداد: أو يتم،

نط، ولكن بؤحر الاستبفاء إلى أن يفيق.

وأتما فيمن له ولاية استيفاء القصاص، وفيمن ليس له ولاية استيفاء القصاص:

العبد المرهون إذا قتل عمداً. إن اجتمع الرّاهن والمرتهن، فلهما أن يقتلاه؛ لأنَّ العق

أخوان من أب وأم، فقتل أحدهما أباه عمداً، ثم قتل الآخر الأم [عمداً] ١٠٠٠ مإد١٠٠ الأول بقتل النَّاني [قصاصاً](٣) ويسقط القصاص عن(١) الأول، ويغرم لورثة الثاني في سبعة الروب . أيمان الدَّبِهَ؛ لأنَّه لمَّا قتل الأول الأب صار القصاص ميراناً بين الأم وبين الأخ الآخر للام مر ذلك الثمن، فلمّا قتلها الآخر صدر دلك النّمن ميراناً للأول، فقد ورث من الأم النّمي ر. دمه، فغرم سبعة أشمانه للوارث الثاني(٥).

وللأب أن يستوفي القصاص [إذا وجب](١) لابنه الصّغير في النّفس وفيما دون النّفس، إلى أن يصالح عنهما، وللموصي أن يستوفي في ما دون النَّفس، لأنَّه يحرى مجرى الأموال، ولو صالح فيه (٧). اختلفت (٨) الروايات، في بعض الروايات (١): له ذلك، وليس للقاصي أن بستوني القصاص عن الصّغير في النّفس رقيما دون النّفس، ولا له أن يصالح، ودكر مي الضلح أنَّ من قتل ولا ولي له فللإمام قتله إن كان عمداً، وليس له أن يصلح، وولاية استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص، والمستحق للقصاص من يستحق مال القتيل على فرانض الله تارك وتعالى، يدخل فيه الزُّوج والزوجة، وكذا والديه (١٠٠٠ الآنَ الوارث يخلف المورث في استحقاق ما كان له، وليس لبعضهم أن يقتص دون بعض إذا كانوا كباراً (١١) لاحتمال أنْ الآخر لدعفا عنه، ولو كان في الورثة صغار وكبار، فللكبار الاستيفاء قبل بلوغ الصّغار عند أبي حَنِفَة رحمه الله تعالى خَلَافًا لهما رحمهما الله تعالى، ولو كان في ورثة المقترل، ولـــ الفاتل أو ولد ولد، بطل القصاص وعليه الدِّية لجماعتهم؛ لأنَّ الولد لا يستحق القصاص على الوالد فنقب مالاً، [وكذلك لو مات بعض ورثة القاتل يسقط القصاص وانقلب تصيب الأخريس مَالاً](١٣)، والمدبر وأم الولد رولدهما بمنزلة العبد في القصاص؛ لأنَّهما مملوكان، ولو فتل المكانب، ولم يترك وفء، فللمولى القصاص؛ لأنَّه مان عبداً، وعن أبي حيفة رحمه اله تعالى في معتق البعص: إذا مات عاجزاً: أنَّه لا قصاص؛ لأنَّ ملك المعولي لا يعود بعوته، ولا بَنَقُضُ (١٣) استحقاق العتق، ولو ترك المكاتب وفاء وورثة غير المولى، فلا فصاص؛ لأنَّ بعض الصّحابة قالوا: مات حرّاً، فيكون الإرث للورثة، وبعضهم فالوا مات عبداً، فتمكن

⁽٨) يي دوه) احتلف، (1) في الله: سائطة، وهي في الداء.

في ١٤٥١: في بعض الرّوايات: ساقطة. (١٠) في دده: والديه، وهي دأه: الدية، وقد أثبتنا ما هي اده (١١) في دده كاراً، وهي دأه. الكرآ، وقد أثبتنا ما هي دده (١١) عي فواء ساقطة.

ا في الحا: سائطة، وهي في الدا

قي ق24 من، (١٢) في دأه: ساقطه، وهي في دوه

ام ودا: للررثة الباتي. (١٣) مي اده؛ ولا يتفص، ^{في قأا} ساقطة، رهي في ادا. (٧) مي قده: ساقطة.

شبهة الحهالة في المستحق، ولو كان وارثه المولى كان له استيفاء القصاص عد أبي حيفة إلى يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنه لا شبهة في المستحق، وقال محمد رحمه الله تعالى " يستوفيه المولى؛ لأنَّ النَّبهة وقعت في سبب استحقاقه، فإن مات حرًّا استحق جهة الوكان وإن مات عبداً استحق بجهة الملك، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: في عبد قنل في بـ البائم قبل القبض عمداً: أنَّ المشتري بالخيار، فإذا اختار(١١) البيع فله القصاص؛ لأنَّ الفصار له حكم البدل عن المحل، ولهذا لا يجمع بينه وبين الذَّية، وإنْ ردَّه فللبائع القصاص؛ لأنَّ العقد انتُقض من الأصل، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى. إذا قتل العبد الصَّداق في بد الروب قبل القيض، أو بدل الخلع، أو بدل الصلح عن دم العمد، فذلك بمنزلة البيع قبل القيض؛ إلى ملك اليد للزوح، ولو قتل في يد المشتري، وللمشتري خيار الشرط أو الرَّوية، فالقصاص للمشتري؛ لأنَّ خياره سقط بتغير المبيع(٢) في يده، وإن كان الخيار للبائع، فإن شاء البائم تـ القاتل [فقتله] (٢٠ لأنَّ العبد ملكه، وإنَّ شاء ضمن المشتري، ولا قصاص للمشتري؛ لأنَّه مضمون في يد المشترى، وكذلك المغصوب إذا قتل في يد الغاصب واختار المالك تصميه، فلا قصاص للغاصب، لأنَّ الملك ثبت له الآن مستندأ إلى وقت القبض، فلا يظهر في حق القصاص [ولو](1) وكان العبد موصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر، فقتل عمداً لم ينفرد واحد بالقصاص؛ لأنَّ الحق لهما، ولو قتل رجل عمداً، وليس له ولي(٥) غير السَّلطان فإن له أن يقتل ويأخذ الدِّية في قولهم لقوله عليه الصّلاة والسّلام: ﴿السُّلْطَانُ رَّلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُه.

واللَّقيط إذا قتل عمداً فللإمام أن يقتله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، خلاماً لأبي يوسف رحمه الله تعالى.

وأمًا فيما يجوز الاستنجار والتوكيل(٢) على استيفاء القصاص وفيما لا يجوز:

رجل له على آخر قصاص في النفس أو فيما دون النفس، فاستأجر رجلاً ليقتص له، فما كان فيما دون النفس: فما كان فيما دون النفس: فما كان فيما دون النفس: الاستئجار عليه، وفي النفس لا؛ لأن فيما دون النفس: الاستئجار لعمل معلوم، وفي النفس: لا، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز فيهما. هكذا ذكر في «العيون»، ولو وكل وكيلاً يطلب دم عمد وإقامة (۱) البينة والخصومة (۱) جازت الوكالة في الخصومة، ولم تجز في القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا تجوز الوكالة في الخصومة أيضاً في الدم. أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقول: الموكيل قائم مقام الموكّل في الخصومة، فكان كالبدل عنه، والقصاص لا يثبت بالإبدال من الحجج، فلا الموكّل في الخصومة، فكان كالبدل عنه، والقصاص لا يثبت بالإبدال من الحجج، فلا

 ⁽١) في الجنة واقده: فإن اختار، وفي فأه: أجار (٥) في هده: ولا ولي.
 والعثبت الأول.
 (٢) في هده: بالتوكيل، وفي هأه. الوكيل وقه.

⁽٢) في قيا: المشتري، الثبنا الأول.

ين بالإبدال من الحصومة، وصار كالوكيل(١) بالاستيقاء. هما رحمهما الله تعالى يقولان الدلية في الحجة إنَّما منعت إثبات القصاص؛ لأنْ نبوت القصاص مصاف إلى الحجة والمدل دون الأصل فلا يجوز أن يثبت ما يدرأ بالشبهات بالإبدال من الحجج لقصور مي الحجة ، هذا المعنى معدوم في البدلية في الحصومة؛ لأنَّ ثبرت القصاص مضاف إلى الحجة (٢) لا إلى الخصومة بخلاف التوكيل بالاستيفاء؛ لأنَّ الموكل إذا كان غائباً وقت الاستيفاء بتوهم العفو من الموكل حال استيفاء الوكيل (٣) حتى لو كان الموكل حاصراً جاز التوكيل بالاستيفاء، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو وكل وكيلاً بالخصومة، وهو حاضر صحيح جاز إن رصي حصمه وإن لم يرض؟ لم يجز في كلُّ شيء، وقلا: يجوز في غير الذم، وإن كان خائباً، أو مريضاً. جاز في قولهم، والمسألة مرت في كتاب الوكالة.

ولو وكُل المطلوب وكيلاً بالخصومة في باب القصاص، اختلف المشابخ فيه، قال مصهم: يجوز في قولهم، وقال بعضهم: هو أيضاً على الاختلاف، ولا يفيل قول الوكيل حتى يشهد شاهدان سواه؛ لأنَّ إقرار الوكيل [أيضاً](٤) بالخصومة يدل على إقرار الموكل، فإنَّه قائم مقامه، والقصاص لا يثبت بسائر الأبدال من الحجج، فلا يثبت بهذا البدل أيضاً، وكلّ جناية أوجيت أرشاً، أو دية جاز التوكيل في خصومته وقبضه؛ لأنَّه توكيل بالحصومة في المان، وأنَّه جائز، سواء كان من قبل الطّالب، أو من قبل المطلوب، فإنّ إقرار^(٥) الوكبل عند القاضي وعند غير الفاضي على موكله جائز (٦) [إقراره](٧) في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو حنبقة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز إقراره عند عبر القاضي. أمَّا إذا أقرَّ عند القاصي، علانه أقرّ مما يشت بسائر الأبدال من الحجج، فيثبت (^) بهذا البدل، وهو الإقرار أيضاً. أمّا إذا أقرَّ عند غير القاضي فالحجج قد مرت في كتاب الركالة، فلا يحوز للوكيل أن يوكُل غيره إلاَّ أنْ يَفَوْضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ؟ لأَنَّهُ رَضَى برأَيْهِ لا برأي غَيره.

ولو وكُل وكيلين بالخصومة؛ كان لأحدهما أن يخاصم. والمسألة قد مرت في كتاب الوكالة.

وأمًا فيما يجب الدّيات في النَّفس، والأرش، فيما دون النَّفس:

مجنون قصد قتل إنسان، فقتله المصول عليه (١)، أو بغير صائل، قصد إساناً فقتله المصول عليه تجب عليه دية المجنون، وقيمة الذَّية؛ لأنه أتلف مال إساد لمنفعة نفسه (١٠)، فصار كمن أكل مال إنسان لدفع الجوع عن نفسه يصمن قيمته كذا هنا

⁽٦) - دي فيه (جار (V) - بْيِّ (l) سَاتَطَةَ، وهِي فِي دولا.

⁽١) في الدا: كالتوكيل، في (ده) والبِّدل دون الأصل . . مضاف (٨) مي فدا: قلبت، إلى الحجّة: سانطة،

⁽٩) ني دده: المتصود إليه. (١٠) في ١٥٥: نفسه، وفي اله: إنسان، وقد أثبتنا في أدا حالة الاستيفاء من الوكيل غير ماً في إداء مرجودة وهي في األاء

^{(1) -} في الَّه: سائطة ، رهي في الله -(a) في اده: أثر.

صبيان يلعبون بالرّمي، فأصاب رمي أحدهم عين امرأة فذهبت عينها، والرّامي ابن خمس سنين تجب الدّية على عاقلة الصّبي. هذا إذا شهد الشهود بدلك، فإن لم يشهدوا، ولكن أقر به الصّبي، أو شهد به (١) الصّبيان [على ذلك] (١) فإنّه لا شيء على أحد، لأن شهادتهم وإقرارهم غير معتبر (١).

رجل أراد أن يستكره امرأة أو غلاماً، على الفاحشة، لهما أن يقتلاه؛ لأن الذفع واحب عليهما، فإن قتلاه فدمه هدر؛ لأنّ الشّرع أطلق له الدّفع، ولا يمكنه دفعه إلا بهذا الطّريق، فجعل مأذوناً في ذلك شرعاً.

رحلُ أخذ إنساناً وحبسه حتّى مات جوعاً، فإنّه يجوّع (٤) عقوبة، والدّية على العاتلة؛ لانّه في معنى الخطأ.

رجلان اصطدما فوقعا، فماتا، إن وقع كلّ واحد منهما على وجهه، فدية كلّ مهما على صاحبه، وإن وقعا على قفاهما فلا شيء على أحد؛ لأنّ كلّ واحد منهما وقع بقوة نفسه (٥) وإن وقع واحد على قفاه، والآخر على وجهه، فدية الذي وقع على قفاه هدر؛ لأنّه سقط بفعل نفسه، ودية الآخر على عاقلة صاحبه.

صبي في يد أبيه فجذبه إنسان من يده والأب يستمسك حتى مات، فدية الصبي على الجاذب، ويرث منه الأب؛ لأنّه مات بصنع الجاذب، ولو جذباه حتى مات، فالذّية عليهما، ولا يرثه الأب، وكلّ قتل هو شبه العمد يوجب الذّية على العاقلة.

وتفسيره: ما تعمد ضربه بالسّوط، أو بالعصا، أو بالحجر الذي ليس له حدّ أو البد؛ المتمع في هذا الفعل معنيان: معنى العمد: ياعتبار قصد الفاعل إلى ضربه، ومعنى الخطأ: ياعتبار عدم قصد الفاعل إلى ضربه، ومعنى الخطأ: ياعتبار عدم قصد الفاعل إلى قله؛ لأنّ هذه الآلة: آلة الضرب للتأديب دون الغتل، فكان حكمه وجوب الذية المغلّظة على عاقلة القاتل، لقوله عليه الصلاة والسلام في خطئه يوم فتح مكة: «ألا إن قَتْلَ العَمْدِ قَتْلُ السُّوْطِ والْعَصَا فِيهِ مِاثَةٌ مِنَ الإِيلِ أَرْبَعُونَ مِنْهَا خَلِفة في بُطُونِهَ أَوْلاَدُهَا». وأمّا على عاقلة الفاتل بمنولة الدّية في الخطأ على ما يأتي بيانه، وكذا حكم وجوب الكفارة على القاتل؛ لأنّ معنى العمدية سقط في حق الدّية، وأنها غرامة محضة، فلأن سقط في حق الكفارة. وأنها عبارة من كلّ وحه أو من وجه أولى، وكذا حكم حرمان الميراث لقوله عليه الصلاة والسلام: الا مِيرَاث لِقَاتِلٍ، بعد صاحب القرة، وقتل الخطأ أن يقصد غيره، فيصيبه، أو يقصد قتل شخص على ظن أنه مباح الدم، فإن أن رمى على ظن أنه مباح الدم، فإن أن معنى من أنه مباح الدم، فإن أن معنى أن أنه مسلم أو ذهي، فحكمه وجوب الذّية لقوله تعالى: ﴿وَمَن قَنْلَ مُؤْمِدًا حَمَلًا مُتَوْرِدُ رَقَيَةٍ مُؤْمِدَةٍ وَوَبَةٌ فُكَامَةً وَمَنَ فَصَد فوجوب الذّية لقوله تعالى: ﴿وَمَن قَنْلَ مُؤْمِدًا حَمَلًا مُتَوْرِدُ رَقَيَةٍ مُؤْمِدَةٍ وَوبَةٌ فُكَامَةً وَهِ مَدْهُ وَمِدَةً الْعَرَاءُ وَمَانَ فَتَوْرِدُ رَقَيَةٍ مُؤْمِدَةً وَوبَةً فُكَامَةً وَوبَةً المُعلَة وَالْمَاهِ وَوبَةً الْعَلَةً مَكَاءًا فَتَوْرِدُ رَقَيَةٍ مُؤْمِدَةً وَوبَةً فُكَامَةً وَوبَةً الْمَاهُ وَوبَةً الْمَاهُ وَوبَةً المُعْلَةً ومَاهُ وبَهَ وَالْمَاهُ وقَاهُ واللّهُ واللّهُ واللّهُ واللّهُ واللّهُ واللّه المَاهُ واللّه وكله تعالى: ﴿ وَمَا فَالَهُ اللّهُ لَا مُعَلِي اللّهُ اللّهُ واللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه اللّه اللّه اللّه المن اللّه اللّ

⁽¹⁾ هي قده: ساقطة. (۵) في قده. وإن وقعا على قفاهما...، وقع علوة

 ⁽٢) في الله: ساقطة، وهي في الدة.
 (٣) في الداء مقبولة.
 (٣) في الله: سائطة

 ⁽٦) في (٦) في (٦) في (٦) في (٦) في (٦) في (٦)
 (٤) في (٩) في

إِنَّ الْمُلِهِ ﴾ (١)، وأمَّا الوجوب على العرقلة، فِلما روي عن النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلاح في أَنْ الْمَرْأَةِ الَّتِي قُبُلَتْ صَرَبَهَا بِعُودِ مِسْطَاطٍ، أَوْ بِمَسْطَح خَنْمِه أَنَّهُ قَضَى عَلَى عاقلة الضاربة بِدِئَةِ الْمُزْأَةِ٩. وُوجوب الذَّية على العاقلة معقولُ؛ لأنَّ مثل هذا الفعل إنَّما يقصده العاعل بريادة قوة له (٢)، وهي إنّما تكون بالتناصر، وللتناصر أسباب: منها ما يكون بين (٢) العشائر ومنها: ما يكون بين (أ) أهل المحال، ومنها: ما يكون بين أهل الحرف، فإنَّما تمكن العاعل من هذا الفعل بنصرتهم (٥)، فوجب لمال عليهم ليكون زجراً لهم (٦) عن نصرة السّفهاء وحملاً لهم على منع السفهاء(٧)، والنّص وإن كان في شبه العمد، لكن إذا ثبت مي شه العمد ثبت في الخطأ؛ لأنَّ مثل هذا الأمر قل ما يبتلي به المرء من غير قصد إلاَّ بضرب (٨) تهارن وقلة مبالاة، وذلك إنَّما يكون بنصرة غيره.

رجل جامع جارية لا يجامع مثلها، فماتت منها، فإن كان الواطيء زوجها كان عليه المهر، والذَّية على العاقبة، وإن كان غير زوجها كان على عاقلته الدَّية، وجناية الصَّمَّى والمجنون، عمداً كان أو خطأ على عاقلتهما؛ لأنَّ هذا قتل الخطأ حكماً؛ لأنَّ قتل العمدُ أن يحب به القصاص والإثم، ولم يوجد، فكان خطأ حكماً، فتجب به(١) الذية على العاقلة، هذا إذا كانت الجناية نفساً، فأما إذا كانت الجناية منهما فيما دون النفس إن كان مقدار أرش الموصيحة فصاعداً، يجب على عاقلتهما عمداً كان أو خطأ، وإن كان دون ذلك بحب في مالهما عمداً كان أو خطأ، ودية المرأة نصف دية الرَّجل، لأنَّ كلَّ امرأة أقبمت مقام نصف الرجل في الميراث والشهادة (١٠)، فكذا في الذَّية، وكذا فيما دون النَّفس.

وأمًا الأرش فيما دون النفس:

وكل شيء في النَّفس زوجٌ فيهما دية، وفي إحداهما نصف الدَّية لما روي عن أبي لكر محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن جده، أنَّ النبي ﷺ: الْكَتَفَ كِتَاماً طَوِيلاً حَيْثُ بَعْثَ إلى اليمَن وَذَكَّرَ فِيهِ الْفَرَائِضَ والسُّننَ وَفَرَائِصَ الصَّدَقَاتِ وَفَرَائِضَ الدَّيَاتِ وَذَكَّرَ فِيهِ أَنَّ فِي النَّفْسِ مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ الْذَيَةِ وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّية، وَفِي اللَّمَانِ الدَّيَةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدَّيْةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةِ ، وَفِي الذُّكُرِ الدُّيَّةُ، وَفِي الأَنْتَيَيْنِ الدِّيَّةِ، وَفِي الرَّجْلِ الدُّيَّةُ، وَفِي الآمَّة ثُلَثُ الدُّيَةِ، ۚ وَفِي الجَائِفَةِ ثُلُثُ الدُّيَّةِ، وفِي المُنْقِلَة خَمْسَ عَشْرَةً مِنَ الإبلِ، وَفِي المُوضِحة خَمْسٌ مِنَ الإمِلِ» وَالْمَقَادِيرُ تُعْرَفُ بِالنَّصُّ والعقه [فيه](١١) أنَّ وجوب كُمَّال الدِّية فيما دون النفس يبنني على أصلين:

وحملا لهجه وقد أتت	(۷) في ددا. ل رتي ^{(۱}	
· .4 /2/	(۷) في فدا، ^ل ا وفي ^{۱۲۲}	(١) سورة النساء آية (٩٢).
	ماً في قدة . (٨) في قدا: الاتصراف .	(٣) في الدة: قوة له: ساقطه،
	(٩) ني دره ساقطة ،	^(۲7) کی فوائین
	(۱۱) قر ۱۹۵ سافطه،	(2) في دواء من (۵) د
	(١١) عَيْ قدة ساقطة،	(۵) في ادا يتقبرهم. (٦) في ادا سائطة.

أحدهما: أنّه متى فوت جنس منفعة على الكمال، أو فوت جمالاً على الكمال يحب كمال الدّية.

والثاني: أن كلّ ما كان في النّفس فرداً هو (١) في (١) الأعضاء كالأنف، واللّب والذكر، أو من المعاني: كالعقل والبصر والسّمع والشم يجب بإتلافها كمال الذبة، وإن ما الآدمي زوجاً كالبدين والرحلين والأذنين يجب بإتلافهما كمال لذبة، وبإنلاق أحدهما نصف الذية، لكن هذين الأصلين إنّما يعبران في غير المنصوص، لأنّ معنى النّف يراعى في غير المنصوص، وفي المارن: الذية، والمارن: ما دون قصبة الأنف، وهو ما لان منه؛ لأنّه فوت جنس منفعة على الكمال، وهو منفعة استمساك المحاط، وفوت جمالاً على الكمال، وفي قطع بعض اللسان بحيث (١) يمنع الكلام: الذية؛ لأنّ بقطع البعض فوت جنس منفعة على الكمال، وإن كان يمنعه عن بعض الكلام؟ تكلموا فيه، والمختار أنّه تجب الدّية بقدر ما فات (١٥).

وطريق [معرفته](٢): أنّه يمتحن (٢) بجميع الحروف المجتمعة التي فيها مدار الكلام المعرب وهي ثمانية وعشرون حرفاً، فإن أمكنه التكلم بنصف الحروف أربعة عشر لا غير. علم أَن القائت نصف الكلام، فيجب نصف الدّية: ﴿ لَأَنَّ عَلِيًّا رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَكَدًا قَضَى فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وما كانْ في النَّفس فرداً: ففيه دية كالذكر واللَّسان، والأنف؛ لأنَّ ما كان في النَّفس فرداً كان تفويته تفويت جنس منفعة على الكمال، وفي الحشفة: الدية؛ لأنَّ فوت جنس منفعة على الكمال، وهي منفعة الوطء والإيلاج، وفي الصَّلُب: الدِّية إن أحدب أي انحنى، أو منع الجماع؛ لأنه قوت جنس منفعة على الكمال إن منعه عن الجماع أو جمالاً على الكمال إن أحدبه ولم يمنعه عن (٨) الجماع، ولو ضربه على رأسه، فذهب عقله أو سمعه، ففيه دية؛ لأنَّه فوت جنس منفعة على الكمال، وفي كلُّ أصبع: عشر الدَّية؛ لأنَّه ورد به النّص، وينقسم (٩) بين كلّ أصبع، فكل أصبع نيها ثلاث مفاصل، فعشر الدية ينقسم عليها أثلاثاً، وإن كانا مفصدين بصفين ؛ لأن النّبي على لما أوجب عشر الذية في كل أصع من غير قصل وكل أصبع لها ثلاث مفاصل كأن كل مفصل ثلث الأصبع فيجب فيه (١٠) دية الأصبع؛ رقي كلُّ سنّ نصف عشر الدِّية؛ لأنَّ النَّص ورد به، ولو حلق الرَّأْسُ(١١) ولم ينبت، ففيه دية، وكذا اللَّحية، وكذلُّك إذا نتف الحاجبين والأهداب، إذا تُح ينبت؛ لأنَّه أَوْال جمالاً على الكمال، والتأبيد، فلزمه كمال الذبة، كما لو قطع الأذبير. هذا إذا حلق الحر أما إذا حلَّق (١٣) لحية العبد، فعن أصحابنا رحمهم الله تعالى روبيناك عب

 ⁽¹⁾ في ١٤٥١ سائطة،
 (٧) في ١٤٥١ يلحن

 (٢) في ١٤٥١ من،
 (٨) في ١٤٥١ من،

 (٣) في ١٤٥٩, وكلّم،
 (٨) في ١٤٥١ ومقسم،

 (3) في ١٤٥١ سائطة،
 (٨) في ١٤٥١ ثلث.

⁽a) في اداء كان. (11) في اداء سائطة،

 ⁽٦) هي (١٤): ساقطة، وهي في (١٤).
 (٦٢) في (١٤٥: الحرّ، أما (١١ حلق. ساقطة

رواية بحب كمال الدية، وفي رواية: تجب حكومة العدل^(١).

وأمَّا إذا حلَّق نصف اللَّحية تجب حكومة العدل؛ لأنَّه ما أزال حمالاً على الكمال، فإنَّه بتحمل ويتزين بالجانب الآخر، ولم يفصل في بعض المواضع في اللَّحية بينما إذا كانت وافرة وبيدما إذا لم تكن، وفصّل مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى، وقالوا: إن كانت اللَّحية وافرة يجب كمال الدَّية، وإنْ كانت شعيرات يسيرة على ذقنه، لا يجب شيء؛ لأنَّه أزال عنه الشِّين؛ وإن كان أكثر من ذلك مأن كان على الذُّقن والخذ، لكن غير وافرة بأن لم تكن متصلة تجب فيه حكومة العدل، وهو الضحيح. هذا إذا حلق خطأ بأن حلق على ظر أنّه مباح الدم(٣)، فأمّا إذا تعمد، فكذلك الجواب؛ لأنّه تعذّر إيجاب القصاص في الشعر.

رجل ضرب سن إنسان، فسقط، فنبت مكانه أسود، أو حلق رأسه، فنبت أبيض والرَّجل شاب يجب في السن جميع أرشها، وفي الشعر لا شيء؛ لأنَّه لو حلق بعد ذلك ولم ينبت فعليه الدِّية؛ لأنَّ الأبيض من الشعر والأسود سواء [وقيل](٤): يجب في الشُّعر حكومة العدل، وأمّا إذا قطع الأظفار: اختلف المشايخ فيه؟ قال بعضهم: يجب كمال الدُّبَّةُ؛ وقال بعضهم: لا يجب.

ولو ضرب بدأ فشلَّت لا ينتفع بها، أو عيناً فذهب بصرها أو اببضت، وهي قائمة بعيمه، ففيها الدية، لأنَّ المعتبر في وجوب الدِّية فوات(٥) المنفعة لا فوات العضو، وهذا موجود، وفي كل شفر ربع الدّية إن لم ينبت؛ لأنّه أرباع في البدن فتترزع الدّية عليهما، والمراد من الأشفار: الأهداب، والأشفار: منابت الشعر لغة لكن كنِّي محمد رحمه الله تعالى عن الأهداب بالأشفار لاتصال بينهما، ودية جفن وشفر ربع الدَّية؛ لأنَّ الجفن تبع للشَّفر؛ لأنَّ الجمال والمنفعة في الشفر؛ فتجب دية الشفر كمن قطع بدأ عليها أصابع بحب نصف (٦) الدَّية فقط، وإن كانت الدِّية بقطع الأصابع وحدما؛ لأنَّ الكف تبع للأصابع.

وفي حلمة ثدي المرأة نصف ديتها؛ لأنَّ اللَّبن لا يستمسك في الثدي بعد موات الحلمة فتفوت المنفعة بقطع الحلمة (٧) فيجب بقطع حلمة [ثدي] (٨) المرأة لذية، وبقطع حلمة نصف الدية، وفي ثدي الرّجل حكومة عدل؛ لأنّه ما أزال منفعة ولا حمالاً، فلا يجب أرش مقدر فتجب حكومة العدل.

وفي ذكر الخصي، ولسان الأخرس، ويد الشلاء، ورجل العرجاء وعين قائمة عوراه. وسن سوداء، وذكر العنين، حكومة عدل؛ لأنه لم يفوت حمالاً ظاهراً على الكمال، ولا جنس منفعة على الكمال؛ لأنَّ تمام الجماع بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا بحب

 ⁽a) ني هأه: قإده وني هذه: قوات، وهذ أثبتها (۱) - في الدا: سائطة،

أني ادًا: ظلِّ غير موجودة وهي في الله جد، بي الله عن سير موجوده وهي عن الله البيتما (٦) هي اداه: ساقطة. في الله: الله قدة وفي اداء: الله وقد البيتما (٧) في اداه: فتعوت المهمة بقطع المعلمة. ساهلة الأخيرة.

⁽A) عَيْنِ هَأَهِ: سَاقَطَة، وهِي فِي هَذَه. (٤) - لي الَّه: سائطة، وهي في قداء،

كمال الدّية، فنجب حكومة عدل، وفي كسر سنّ عمداً كان أو خطأ حكومة عدل؛ لآبه له برد في الشرع تقدير الأرش في هدا الموضع، فتحب حكومة عدل.

ولو قطعت بد إنسان (۱) من نصف السّاعد كان فيه نصف الدّبة وحكومة عدل؛ لأن السّاعد أصل وليس بتبع؛ لأنّه لو كان تبعاً إمّا أن يكون تبعاً للأصابع أو للكف. لا وجه للأول؛ لأنّه عبر متصل بالأصابع، ولا وجه للثاني؛ لأنّ الكفّ تبع للأصابع، في حكم الأصابع (۲)، فلم يجز أن يجعل أصلاً للسّاعد في حق الأرش؛ لأنّ الشيء الواحد لا يحور أن يكون أصلاً، وتبعاً في حكم واحد، لأنّه يؤدي إلى التضاد، فكان أصلاً، ولم يرد الشرع بتقدير أرش فيه، فوجب حكم عدل، فتجب دية اليد (۱)، وحكم العدل بين الكف إلى الشاعد.

ولو قطعت من يد ثلاث أصابع كان فيها ثلاثة أحماس دية البد، ولو قطعت كف بأصبعين كان فيه الخمسان، وفي كف بأصبع خمس، وكذلك لو قطع كف بمفصل في قول أبي حبعة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد: إن بقي من الأصابع أقلها ينظر إلى أرش الكف بلا أصبع أن وإلى أرش ما بقي من الأصابع، فدخل (٥) القليل في الكثير، وإن بقي من الأصابع أكثرها يحب أرش الأصابع لا غير، هما رحمهما الله تعالى يقولان: إن الحمع بين ضمان الكف وبين أصمان الأصابع متعذر؛ لأن المتلف عضو واحد، ولهذا لو قطع الكف بالأصابع كلها يجمع بن ضمان الكف وبين ضمان الأصابع، وكل واحد منهما أصل من وجه، تبع من وجه، أما الكف أصل من حبث القيام أصل من حيث الغرض، لأن العرض وهو العلم يقوم بالأصابع والأصابع والأصابع ألكن أنه من حيث القيام أصل من حيث الغرض، فاستويا، فترجح إحداهما بكثرة أرشه فيدخل الأقل في الأكثر، كما لو شتج رأس إنسان موضحة فتناثر شعره دحل أقل الأرشين في الأكثر، بخلاف ما إذا كان القائم أكثر الأصابع؛ لأن قيام الأكثر كقيام الكل.

ولو كان الكل قائماً تجب دية الأصابع لا غير، فإن النّبي ﷺ: وأَوْجَبَ فِي أَخِهِ الْهِدِينِ نِصْفَ الدَّيَةِ، والله متى ذكر مقروناً بالقطع، فإنّما يراد به من رؤوس الأصابع إلى السّاعد، ونصف النّية دية الأصابع، علم أنه لم يوجب بإزاء الكف شيئاً. أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: الأصبع أصل حقيقة وحكماً. أمّا حقيقة؛ فلأنّ قيام منفعة الكف بالأصبع، وهو البطش، وأمّا حكماً؛ فلأنّ أرش الأصبع مقدر، وأرش الكف لا، فكان الترجيع للأصل بهذا الطريق، بخلاف ما لو شع رأس إنسان موصحة، فتناثر شعره؛ لأنّ كلّ واحد منهما أصل، فإنّ أرش الشعر مقدر كأرش الموضحة، فترجّع بالأكثر.

دية اليد إذا وجبت على إنسان تجب مؤجلة في سنتين: تُلثاه في سنة^(٩)، والثلث في ســــة

	في قدة اساقطة.	(1)	عي قدة: إنسان: غير وارهة.	(1)
	في دده. للجمع		اني ادا: الأرش.	
	في ادا سأقطة		في ادا، ساقطةً.	
ودوا سية، وقد أثبت	and the state of		اقي اداد آسايم.	

 ⁽³⁾ علي اداء أصابع.
 (4) علي داء سنة، وقد أثب (6) على داء سنة، وقد أثب (6) في داء: فيدخل
 (4) في داء: فيدخل

أخرى؛ لأنَّ دية اليد نصف دية النَّفس، فيكون ثلثاه ثلث دية النَّفس، وإذا وجب ثلثاه في سنة يبقى في السُّنة الثَّانية ثلث دية اليد اعتباراً بدية النَّفس، وإن وجب بعض ديَّة البد، فكذلك الجواب يجب مؤجلاً في سنتين، الثلث في سنة والثلث(١) في سنة اعتباراً للبعض بالكل. ألا رى: أن جميع دية النَّفس لمّا كانت واجبة تجب مؤجلة في ثلاث سين كل ثلث في سة كان البِعض منها وإنَّ قل يجب مؤجلاً في ثلاث سنين كلُّ ثلث في سنة. كذا هنا.

الواجب بالجناية فيما دون النفس: إدا كان مالاً إن كان خمسمائة إلى ثلث الدَّية يجب مؤجلاً إلى سنة، وإن كان أكثر من ثلث الدَّية، فالثلث في السَّنة والزيادة على الثلث مي السنة الأخرى، وإذا كان أقلّ من خمسمائة يجب في ماله حّالاً، وما وجب من الأرش دونّ النَّفس مَعْلَظاً وجب بحصته (٢) من أسنان الإبل، وكذَّلك الخطأ.

بيانه: لو شج إنساناً منقلة عمداً أو شبه عمد، يجب فيها خمس عشرة من الإبل: أرباعاً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: أربعة غير ربع من الجذعان، وأربعة غير ربع من الحقاق، وأربعة غير ربع من بنات اللبون، وأربعة غير ربع من بنات المخاض، وعند محمد رحمه الله تعالى: يجبُّ أثلاثاً: أربعة ونصف من الجذعان، وأربعة ونصف من الحقاق، وست خلفات. محمد رحمه الله تعالى يقول: يجعل (٣) خمسة [عشر](٤) على عشرة، فيجب ثلاثة أعشارها من الجذعان، وثلاثة أعشارها من الحقاق، وأربعة أعشارها من الخلفات، وثلاثة أعشارها خمسة عشر، أربعة ونصف، وأربعة أعشار خمسة عشر مسنة.

وإن كانت الشُّجَّة أو القطع خطأ تحب أخماساً ثلاثة (٥) جذعة وثلاثة (١) حقة وثلاثة (٧) ابة لبون وثلاثة (^) ابنة مخاص [وثلاثة ابن مخاض]، وعلى هذا القباس مما راد عليه؛ لأنَّ دية البعض (٩) معتبر بدية الكل.

وإن يبست الأذن ثم قطع بعد دلك، تجب حكومة عدل، وكل حناية دون النفس على حرِ [لم](١٠) تعقل العاقلة دون خمسمائة، وهي في مال الجاني لقوله عليه الصلاة والسّلام. لاَ تَغْفِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْداً وَلاَ عَبْداً وَلاَ صُلْحاً وَلاَ أَعْتِرَاناً وَلاَ مَا دُونَ الْمُوضِحَةِ،

وأمّا حكومة عدل: إن كان مثل أرش الموضحة اختلفوا فيه. قال بعضهم: بتحمله العاقلة؛ لأنَّه وجب ما هو المقدر فيه شرعاً، وقال بعضهم لا تتحمله العاقلة بالانفاق، لأنَّا لا نتيقن بقدر أرش الموضحة؛ لأنَّ حكومة العدل تعرف بالحزر والظن، فيدحل فيه الزيادة والمقصان، فلا يجب ما هو المقدر فيه شرعاً بيقين، ولو كان حكومة العدل مثل أرش الموضحة بيقين أو أكثر، قال أكثر المشايخ: وهو الصّحيح: أنّه تتحمله العاقلة.

⁽٦) ني دده: ثك (١) على قدة: والتلثان.

^(∀) نَيْ قدة: ثلثه، (1) في أدا: ساقطة. (٨) ني دده: ثك،

 ⁽٩) في دده: البعض، وفي وأه: النفس، وقد أثبنا الأول (τ) لى أدا: ساقطة.

[·] في اله: ساتطة، وهي في الا^ي، (١٠) في cla · سائطة، وهي في دده. (ه) الله الله الله الله ا

ولو قتل ابنه عمداً كانت دبنه في ماله في ثلاث سنين؛ لأنه تعدر إيجاب القصاص علمه، وتعذر إحلاء القتل عن الموجب، وتعذر إيحاب الذية على العاقلة لقوله عليه انضلاة والشهرم. ولا تَمْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْداً عَمْدُ القتل عمد محض، فتجب لذية في ماله. وكل جابة عمد دون النفس لا يستطاع القصاص فيه، ففي مال الجاني؛ لأنّ العاقلة لا تعقل العمد.

ولو شح رجل⁽⁷⁾ موضحة، فذهب شعر رأسه، ولم ينت غزم الذية، ويدخل وبه أرش الشخة؛ لأن هذه جناية وقعت على عضو واحد، وهو الرأس إذا الشعر متصل بالزاس وتبع له، والجناية متى وقعت على عضو واحد وأتلفت شيئين ورأس أحدهما أكثر يدخل الأقل في الأكثر. ألا ترى: أنّ النّبي ﷺ وأَوْحَبَ فِي الْمُوضِحَة خَمُساً مِنَ الإبل؛ وبالموضحة يتباثر الشعر مقدار الموضحة، ولم يوجب النّبي عليه الصّلاة والسّلام لناثر الشعر شبئاً. هذا إذا كان خطأ، وإن كان عمداً فكذلك لا يجب القصاص في الشّجة، ويحب دية كاملة في ماله.

ولو ذهب بعضه دخل القليل في الكثير لما روينا أنّ النبي عليه الصّلاة والسّلام «أَرْجَتَ في المُوضِحَةِ خَمْساً مِنَ الإِبِلِ^(٣) ولم يوحب للتناثر شيئاً عدم أن القليل داخل في الكثير⁽¹⁾.

ولو قطع أصمع رجل عمداً، فشلت الأخرى في جنبها، أو قطعت اليمن فشلت اليسرى، وجب أرش الأصبعين واليدين في ماله، ولا يقتص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يقتص ما قطع، ويغرم الأخرى في ماله، وعلى هذا الخلاف: إذا ضربه فشجه موضحة، فذهب عياه وسمعه.

ولو شجّ موضحة، فصار منقلة أو كسر بعض سنّه، فاسود ما بقي، أو قطع مفصلاً فسلّ ما بقي، ضمن الأرش في قولهم، ولا يقتص. هما رحمهما الله تعالى يقولان: هذه جناية وقعت على محلّين وأحدهما ليس بتبع للآخر، فوجوب المال في أحدهما لا يمنع وجوب القصاص في الأخرى، كمن رمى سهماً إلى رجل متعمّداً فأصابه، ونفذ السهم إلى غيره، وقتله، يجب القصاص للأول، والدّية للثاني، بخلاف ما لو شخ موضحة فصارت منقلة وما شاكلها، لأن ثمة الجناية وقعت على محل واحد بعضها يوحب^(٥) المال وبعصها يوجب^(١) القصاص [فلا يجب القصاص]^(٧) أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إنّ الجابة وقعت على محلين معنى، وعلى محل واحد صورة، فإنّه أوصل^(٨) الآلة بمحلّ راحد، فكانت الجناية متحدة صورة متعددة معنى، فلاتّحادها صورة تتمكن الشبهة في [وجوساً "القصاص، والشبهة في الوجوساً "القصاص، والشبهة كافية لدره القصاص، كما في تلك المسألة، بخلاف الرّمي؛ لأنّ مح

⁽۱) سبق تخریجه. (۲) في ۱۹۵۹ موحب.

 ⁽٢) قي (٤٤) رحلاً.
 (٧) قي (١٥) رحلاً.
 (٣) ست تحديده.
 (٥) معت تحديده.

 ⁽٣) سبق تحريجه.
 (٨) من ١٤٥٤: أوصيل، وفي ١١٥١ اتصل والمثب
 (٤) في ١٤٥١: لما روينا أن النبي عليه العبلاة الأول

والسلام داخل في الكثير : غير واردة . (٩) في قاه : ساقطة، وهي في ١٥٥. (٥) في قده . موجب.

تلك المسألة وقعت على محلين صورة ومعنى؛ لأنَّه أوصل آلته، بمحلِّين، وظهر أثر فعله في محلين، فكانتا جنايتين صورة ومعنى.

رجل ضرب على وجه آحر(١)، فتناثرت أسنانه كلها، فإن كانت أسنانه ستة وثلاثين رجب لكلُّ سن خمسمائة، وهي ثمانية عشر ألفاً، وإن كانت ثلاثين يحب خمسة عشر ألفاً. وإن كانت ثمانية وعشرين يجب أربعة عشر ألفاً. هذا هو المشروع في الأسنان.

خمس من الأشياء تكون تبعاً لغيرها:

الكف مع الأصابع، والتَّدي مع الحلم، والهدب مع الأشفار، والذكر مع الحشفة، والأنف مع الماري.

العمد المحض إذا أوجب الدية أوجب في ماله في النَّفس وفيما دون النَّفس لما روينا. والخطأ المحض في النَّفس وفيما دون النَّفس يوجب على العاقلة.

رأمًا شبه العمد في النَّفس يوجب الدِّية على العاقلة، وفيما دون النَّفس يوجب على الحاني وإن بلغ الواجب (٢) دية كاملة.

وصورة شبه العمد فيما دون النَّفس: بأن زنى بامرأة مكرهة فأفضاها إفضاء لا تستمسك معه البول، فعليه دية كاملة بالإفضاء؛ لأنَّه فوت جنس منفعة على الكمال، وهو منفعة استمساك البول، وتجب في ماله؛ لأنّه شبه العمد، وشبه العمد على (٢٠) حقيقته؛ لأنّه قصد قتله، وخطأ حكماً، فإنّه لا يجب به (٤) القصاص، فعملنا بهما جميعاً، فاعتبرناه عمداً فيما دون النَّفس، وخطأ في النَّفس، فيكون (٥٠) عملاً بهما جميعاً، وكذا إذا ضرب خشباً على عين إسان حتى ذهب بصره، فإنَّه بجب كمال الدَّبة في ماله؛ الأنَّه شبه العمد، وذكر في «الجامع الضغيرا: أنه يجب على العاقلة جعله خطأ من كل وحه، وموجب الخطأ على العاقلة.

وكذلك رجل زني بامرأةٍ، فكسر فخذها، فعليه الأرش في ماله؛ لأنَّه شبه العمد، وشبه العمد إذا لم يصر نفساً كان موجبه (^{٢٦)} في ماله لما ذكرنا أنّ شبه العمد عمد فيما دون النفس

ولر أوقف دابة في عبر ملكه، قريطها، فجالت في رباطها (فأنلفت زرع إنسان)(٧٠ ضمن، إِن لَم تَسَر؛ لأنَّه بالزِّياطُ ^(٨) أمسكها في كنَّ مكن ينتهي الرِّياط إليه، فهي أيّ موضع أتلفت^(٩) كان هر الممسك لها في ذلك الموضع ما دامت في موضع رياطها (تاجيدان كه رسن هست ود راري رسن حست)، فذلك بإيقافه، بخلاف ما إدا أوقفها في مكان ولم يرسطها، فسارت على دنك المكان، وأتلفت شيئاً، حيث لا يجب الضّمان عليه؛ لأنَّه لم يمسكها في ذلك المكان، فصارت

⁽٦) - في دده: ساقطة. (۱) في الده: إنسان. (V) - نيّ د(n; سائطة، وهي في فده. في قدام الواجب. (٨) في دوه: بالرّبط، (٢) أَنِّيَ أَدَا: عَمَدُ. (٩) نيّ دوه: أتلفّ، (١) ني دده ساقيلة.

⁽a) مي اده اليكون.

في ذلك المكان^(١) بمنزلة دابة منفلتة (^{٢)}، وكذلك لو أوقف سبعاً على الطريق لما قلما في الذَّابة ولو أوقع بعض الهوام على رجل فعقره ضمن؛ لأنَّه سبب، وهو متعدي في النَّسب ولو دخل رجل ملك رجل، فعقره كلبه أو دابته، هدر دمه، بإذبه دخل أو يغير إديه. لأنْ له حق إحساك الكلب في ملكه عقوراً كان أو غير عقور، فلم يكن متعدياً في مد النسب، فلا يضمن.

رجل أذن يرحل (٣) أن يدخل داره راكباً، فدخل، فوطئت دابته على شيء؛ ون يضمن، وإن كان قائداً أو سائقاً، فلا ضمان عليه؛ لأنَّه لو حصل هذا خارج الذار، نعليه الصمان، فإذا حصل في الدّار، وقد دخل(٤) بإذنه، ولضمان على الآذن.

رجل أحرق شوكاً في (٥٠) أرضه، فذهبت الزيح بالشرارات إلى أرض رجل وأحرقت ثوبه، إن كانت النَّار تبعد من أرض الجار على وجه لا يصل إليه شرر النَّار في العادة، فلا ضمان عليه؛ لأنَّه حصل يفعل النَّار، وإنُّ⁽¹⁾ كانت تقرب من أرضه على وجه يصل إليَّه شرر النَّار غالباً، يضمن؛ لأنَّ له أن يوقد النَّار في أرضه على وجه لا يتعدَّى ضوره إلى غيره.

[مسائل القسامة](٧)

وأمًا في القتيل يوجد في المحلَّة، أو بين المحلتين، أو في الدَّار، وفي القسامة، وكيفيتها إلى آخره:

[ولو](^) وجد قتيل في محلة قوم اختار الأولياء خمسين رجلاً منهم فيحلفون. ويغرّم (1) أهل المحلة والعّاقلة الذية.

فالقسامة: وهي(١٠٠ الأيمان على أهل المحلة والدَّية عليهم وعلى عاقلتهم.

إذا ادعى أولياء القتيل القتل عمداً أو خطأ على أهل المحلة كلهم أو بعضهم، ونح يعينوا القاتل، وقالوا: لا ندري من القاتل منكم، أو عينوا، بأن ادْعوا على رجل من أهر المحلة، أو على النين، أو على ثلاثة، لِمَا رُويَ أَنَّ رَحُلاً جاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَلَّ ﴿ رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي وَجَدْتُ أَخِي قَتِيلاً فِي بَنِي فُلاَنٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ۚ اِجْمَعْ خَمْسٍ رَّجُلاً مِنَ خِيَارِهِمْ لِيَحْلِفُوا بِاللَّهِ تَعَالَى مَا قَتَلُوهُ، وَلاَ عَلِمُوا لَهُ قَاتِلاً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي مِنْ أَخِي إِلاَّ هَذَا، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: بَلَى، مِانَةٌ مِنَ الإبل!، فثنت أَنّ الحكم(١١) في القتيل يوجد(١٣) في المحلة وجوب القسامة والدُّية على أهُلُ المحلة؛ لأُو

⁽V) - في (أ): ساقطة، وهي في (V (۱) نی (دا∸ ساقطة.

 ⁽A) مي فأ، سائطة، وهي في فادا في ددا، مثقلية (٩) - شَيْ فدا، ويقدّم، (٣) في الله: رجالاً، وفي (د) لرجل، رقد أثبتها الأحبر

^(£) في ادا حصل. (١٠) هي دده: وهو،

⁽١١) في ديه: سائطة، (٥) - نَيْ ادا: سانطة. (١٩) في ادا: رجاد

⁽١) في ادا: ولو.

في قولة: ساقطة.

تلبير المحلة إلى (١) أهلها، فكان عليهم حفظها من (٢) وجود القتيل فيها، فإذا لم يحفطوا صاروا كالقاتلين (٢)، فصاروا ضامنين، واختيار من يحلف إلى أولياء القنيل؛ لأنّ القسامة صاروا المان القاتل ليقتص (٤) فيحصل به الإحباء؛ لأنّ [في] (٥) القصاص حياة، ولناس شرعت الإظهار القاتل ليقتص المان العصاص المان القصاص المان القصاص المان القصاص المان القصاص المان القصاص المان القصاص المان منهاوتون. منهم من ينزجر عن اليمين الكاذبة، ومنهم من لا ينزجر، فكان الاختيار إلى الأولياء لبختاروا من ينزجر عن اليمين الكاذبة، ولهذا قلنا: إنَّه يختار صالحي العشبرة الدين وجد الفتيل بين أظهرهم؛ لأنَّهم ينزجرون عن اليمين الكاذبة، فيظهر الفاتل، والفاسق لا يبالى، فكان تحليف الصَّلحاء أولى، فإن لم يكمل خمسين عدداً من (٦) أهل المحلة كزر عليهم الأسمان، لأنّ المأحوذ في القسامة شيئان: مراعاة عدد اليمين، ومراعاة عدد الحالفين، وقد عجزنا عن أحدهما، وقدرنا على الآخر، فلزمنا مراعاة ما قدرنا عليه، وفيه بائدة، لأنَّ فائدة القسامة: ظهور القاتل ليقتص، وربَّما يمتنع عن اليمين الكاذبة في المرّة النائبة والنَّالثة إن (٧) لم يمتنع في المرّة الأولى؛ لأنّ قلب الإنسان قد لا بدير بأقل النَّدكرة والموعظة، وقد يلين إذا كرّرت عليه التذكرة والموعظة (٨٠)، فكان اختيار من يكرر عليه البمين إلى الأولياء؛ لأنّ اختيار الأصل إليهم (٩٠)، وإن كان في المحلَّة أكثر من خمسين، فللأولياء (١١٠) أن يختاروا صلحاءهم، فإن لم يوجد في المحلة من الصلحاء خمسين، فأراد الأولياء أن يكرروا على الصلحاء حتى يتم خمسين يميناً، روى عن محمد رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول: أنَّه ليس لهم ذلك؛ لكنَّهم بختاروا ممَّن بقي من أهل(١١١) المحلة حتى يتم خمسون يميناً، ولهم أن يختاروا الأعمى، والمحدود في القلف؛ لأنَّ هذه (١٢) يمين محصة، وهما من أهل اليمين، ولا يلزم النُّساء والذرية (١٣) من الدَّية شيء، ولا من ليس له ديوان. أمَّا النَّساء والذِّرية؛ لأنَّ الدِّية تجب على العاقلة يسبب تناصرهم، والنِّساء واللَّزية ليسوا من أهل النَّصرة، فلم يكونوا عاقلة، وأمَّا من ليس له ديوان، والقاتل س أهل الذَّيوان، لأنَّ القاتل إذا كان من أهل الدَّيوان، فعاقلته أهل ديوانه دون عشيرته الذين لا ديوان لهم لِمَا رُوِيَ أَنْ عُمْرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمَّا دَوَّنَ الدَّوَاوِينَ جَعَلَ (١٤) الْعَقْلَ عَلَى أَمْلِ الرَّايَاتِ وَالدُّواوِينِ، فإن لم يكن له ديوان، فعافلته من ينتصر بهم، وهم أهل محلته إن كان له محلَّة ينتصر بعضهم لبعض، وإن كان لا ينتصر، فعاقلته عشيرته من قبل أبيه

ولا قسامة على الصبي والمرأة والعبد؛ لأنَّ اليمين على العاقلة، ولو كان في المحلة

⁽٨) في ادا: سائطة. (۱) ني ادا: على، ي دده: عن. في وأنه: كالمقاتلين، وفي اده: كالقاتلين وقد(١٠) في اده: فللأولياء، وهي وأنا. فالأولى وقد أثبنا الأخر (٢) في لدا: عن، أثبتنا الأخير. (١١) ئي دره) سائطة، (1) في 1631 فيقتص. (۱۲) ئي دره: مذا، في الله. ساقطة، وهي في الداء (١٣) في دوه: ولا الدُّراري في ادا: ببقطة. (١٤) يُن دوه: حصل،

أصحاب خطة ومشترون، فالدُّبة على أصحاب الحطة. هذا(١) عبد أبي حبيفة رحمه ال تعالى؛ لأنهم أصول في حفظ المحلة، وقال أبو يوسف [ومحمد](٢) رحمه الله تعالى: م عليهم لاستوانهم في ولاية الحفظ، فكذلك لو كان فيها سكان وملاك [والذن على الملاك](٣) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالي الكل سواء، وأهل الذَّمَّة كالمسلمين في القسامة بدليل أنَّ النِّي عليه الصَّلاة والسُّلام وأَوْجَبُ الْفُسَامَةَ عَلَى أَهْلَ خَيْبَرُ ٩.

وقال أبو يوسف: في القتيل وجد في الشجن، فالدّية على أهل الشجن؛ لأنّ الظاهر أنَّهم فتلوه، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. في بيت المال؛ لأنَّ أهل السجر ما اجتمعوا للحفظ(1) والأجل التناصر.

ولو وجد في الشوق، فإن كانت الشوق مملوكة فعلى الملاك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف: على السَّكان كما في المحلة، وإن لم تكن مملوي كالشُّوارع العامة تكون على بيت المال؛ لأنَّه حق لجماعة المسلمين.

وكذلك لو وجد في المسجد الجامع أو الجسور العامة، ففي بيت المال.

وإن وجد في سفيمة فعلى أرباب الشفيمة كالمحلة، فإن كان معهم ركّاب فعليهم جميعاً؛ لأنَّ السَّفينة ممَّا ينقل، فيعتبر فيها اليد دون الملك.

ولو وجد في نهر جار صغير مما يقضى [به](٥) بالشفعة للشريك، فعلى عاقلة أرباب النّهر؛ لأنّه ملكهم.

ولو جرح رجل في قبيلة، فبقل إلى أهله، فمات من تلك الجراحة، فإن كان صاحب فراش حتى مات، فالقسامة والذية على القبيلة؛ لأنَّ الموت حصل مضافاً إليه وإن لم بكر صاحب فراش (1) فلا ضمان منه (٧) ولا قسامة لاحتمال أنَّ الموت حصل بغيره، وقال أو يوسف رحمه الله تعالى: لا ضمان في الوجهين ولا قسامة؛ لأنَّ الذي حصل في المحلة م دون التقسي.

ولو كانت الدَّار مقفلة، فوجد فيها قتبل، فالدية والقسامة على عاقلة رب الدَّار؛ لأنَّ ولاية الحفظ له، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الذَّية تجب في عطاء المقاتلة، فإنَّ أَم يكونوا من أهل عطاء، وكان لهم أرزاق، فعي أرزاقهم. والعطَّية: ما قرض للمقاتمة والرَّزَقَ: مَا جَعَلَ لَفَقَرَاء المسلمين، ومن أبي منهم أن يُحلِّف يحبس حتى يحلف؛ لأنَّ القسامة حكم مقصول (٨)؛ لأنَّه لخطر المحل،

⁽١) في فده: سائطة.

 ⁽٥) في الد: ساقطة، وهي في ادا.
 (١) في اده: فالقسامة والذية... صاحب اواش: ساسلة (٢) - في أأنه: غير واردة، وهي في قدار

 ⁽٢) في الله: سأقطة، رهي في الداء. (٧) أيّ لدة: ساقيلة. (٤) في الدا: لحيظير (٨) - في ددا: مقصود

وإن وجد القنيل في فلاة، وهي ملك لأحد، فالقسامة على عاقلته، وكدا الدَّيَّة، وإنَّ لم نكن ملكاً لأحد، وكان بحيث يسمع فيه الصّوت من المصر، فعلى أقرب القبائل إلى ذلك الموضع من المصر، وإن لم يسمع، قدمه هدر؛ لأنَّ الغوث لا يلحقه إذا لم يسمع الصرت، فلا ينسب التقصير إليهم.

ولو وجد في مثل دجلة يجري به الماء فلا قسامة ولا دبة؛ لأنَّ اليد لا تثبت عليه، ون وجد في موضع من دجلة محتبساً [على شط نهر](١) فعلى أقرب القرى من ذلك الموضع من حيث يسمع الصّوت لما مر.

ولو وجد في معسكر أقاموا بفلاة ولا ملك لأحد فيه، فإن وجد في فسطاط أو خيمة، نعلى من يسكنها الدِّية والقسامة، وإن كان خارجاً من الفسطاط فعلى من هو أقرب إليهم. ون كان القوم لقوا قتالاً، وقاتلوا، ووجدوا قتيلاً بين أظهرهم، فلا دية ولا قسامة عليهم؛ إِنَّ الطَّاهِرِ أَنَّ العدو قتله.

ولو كانوا بأرض مملوكة يجب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وإذا وجد القتيل على داية لها سائل أو راكب، فعليه القسامة والدّية، وإن احتمعوا نعليهم؛ لأنَّ القتيل في يدهم.

ولو وجد القتيل في قرية لامرأة، فعند أبي [حنيفة](٢) ومحمد رحمهما الله تعالى: القسامة عليها، ونكروا الأيمان عليها لنفي تهمة القتل عنها، ويقضي عليها، وعلى عاقلتها، أقرب القبائل إليها في النِّسب بالدِّية، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القسامة على العاقلة أيضاً.

ولو وحد قتيل في أرض رجل إلى جانب فرية ليس صاحب الأرض من أهل القرية، فهر على صاحب الأرض؛ لأنَّ العبرة للملك والولاية -

ولو وجد قتيل(٣) في دار رجل، فالقسامة على ربِّ الذَّار، وعلى عاقلته، إن كانوا حضوراً، وإن كانوا غيباً، فالقسامة على رب الدّار يكرّر(١) عليه الأيمان، وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة؛ لأنَّه لا ولاية لعيره على داره، لهما رحمهما الله تعالى: لمَّا اجتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الذّار بحفظ صاحبها، بحلاف ما إذا كان غنياً، لأنّ ولايتهم لا تظهر على هذا المكان.

ولو أنَّ رجلاً معه جريح، حمله إلى أهله، فمكث يوماً أو يومين، لم يضمن الذي حمله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي قباس قول أبي حنيمة رحمه الله تعالى يضمن، وهذا بناء على ما إدا كان جريحاً في قبلة (٥)، ثم مات في أهله.

ولو وجد الرَّجِل قتيلاً في دار نفسه، فديته على عاقلته لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله

 ⁽³⁾ ني دوه: يکون.
 (6) بي دوه: محلة، (1) في فأه: ساقطة، وهي في فدا.

 ⁽۲) في اله. غير واردت، وهي في ادا.
 (۳) في ادا سائطة

تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا شيء فيه؛ لأن الذار في يد نمس، فكأنه قتل نفسه؛ لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: لو لم تقصر العاقلة في حفظه لما فتل. فيصمنون بالتقصير في الحفظ.

ولو وجد المكاتب قتيلاً في دار نفسه، فدمه هدر؛ لأنّه لا عاقلة له، ولو كانا في بيت ليس معهما ثالث، ووجد أحدهما مذبوحاً. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ضمن الاحر الدّية لمكان التّهمة، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا أضمّنه لاحتمال أنّه قتل نفسه.

ولو وحد قتيل في دار مكاتب، فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته، ومن الدّية، كم إذا قتل خطأ.

وكذلك المكاتب إذا وجد المولى قتيلاً في دار نفسه، ويكون ذلك حالاً عليه؛ لأنَّه منع رقبته بعقد المكاتبة.

ولو وجد المكاتب قتيلاً في دار المولى، فعلى المولى قيمته في ثلاث سنبن، ولا تتحمله العاقلة؛ لأنّ الضّمان يجب على السّيد؛ لأنّه كاتبه فلا يظهر في حق العاقلة؛ لأنّ كوبه مملوكاً [له](١) يقتضى أن لا يجب الضمان.

ولو وجد قتيل في دار [عند](٢) مأذون له في التجارة، فالاستحسان: أن تجب القسامة على المولى، ويخبر بين الدَّفع والفداء؛ لأنَّ العبد لو أقر بالجنابة الخطأ لا يصح إقراره، فلا يحلف.

ولو وجد المأذون قتيلاً في دار مولاه، وعليه دين، فعلى المولى قيمته للغرماء حالّة في ماله؛ لأنّ حق الغرماء كان متعلقاً بماليته، وجعلنا كأنّه أهلكه، وكذلك لو كان على العمه جناية، وكذلك لو قتله مولاه عمداً أو خطأ؛ لأنّه أتلف ماليته، وحقوقهم كانت متعلقة بها.

وإذا وجد الرّجل قتبلاً في دار الأب أو في دار الأخ، بالذّية على عاقلته، وإن كان هو وارثه؛ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في العبد الرّهن يوجد قتبلاً في دار الرّاهن أو المرتهن، فالقيمة على رب الدّار دون العاقلة؛ لأنّ العاقلة لا تتحمّل ضمان العبد عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى: في دار بين اثنين لأحدهما الثّلثان، وللآخر الثلث، فالدّية على عاقلتهما نصفان؛ لأنّ العلة (أن أصل الملك كما في حق الشّفعة، هكذا ذكر هذه الجملة في القدوري (6).

ولو وجد بدن قتيل في محلّة أو أكثر، فالقسامة عليها، وإن كان أقل، فلا قسامة؛ لأنّ العبرة للأكثر كما في صلاة الجنازة، وعن أصحابنا رحمهم الله تعالى: أنّ الفاتل يدحل مع العاقلة في التحمّل؛ لأنّا جملناهم مسببين، وهو مباشر، فأولى أن يجب عليه.

⁽١) في الله: سقطة، وهي دي الله: (٤) في الله: العاقلة.

 ⁽٢) في وأها: ساقطة، وهي ني دده.
 (۵) في دده؛ مكذا.
 القدوري غير وتردة.

⁽٣) - في ١٥٥) عند أبي يُرسف.

ولو باع داراً [علم يقبضها المشتري](١) فوجد فيها قتيلاً، فالذية على من الذار في بده عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان (٢) [في](٢) البيع خيار أو لم يكن؛ لأنّ الولاية له، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى. الدّية على مالك الدّار إن لم يكن في البيع حبار، وإن كان [في البيع خيار](٤) فعلى من تصير الدّار له؛ لأنّ ولاية الحفظ ثبتت بالملك،

ولو ادّعي الوليّ(٥) على رجل من أهل المحلّة بعينه، فالقسامة والدّية بحالها، لاتهم يضمنون لأجل التقصير في الحفظ، وهذا لا يتغير(٢) بالدّعوي.

ولو ادّعي الولي(٧) على رجل من غير أهل المحلة، فقد أبرأ أهل المحلة من القسامة والذبة، لأنه نفي القتل عنهم.

و[القنيل إذا وجد في محلَّة ووليَّه ادَّعي على غيره] (٨) شهد اثنان من أهل المحلَّة بما اذعى، لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يقبل! لأنّ الأصل أن يجب الضمان على القاتل وإنَّما يجب على غيره عند طلب الولى، فما لم يطلب لا يصير أهل المحلة خصماً، فتقبل شهادتهم، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن (٩) وجود القتيل بين أظهرهم سبب لوجوب الدَّية، والقسامة عليهم، فصاروا حصماً، فلا تقبل شهادتهم، فلو ادَّعي على واحد من أهل المحلَّة بعينه، وشهد شاهدان من أهل المحلَّة عليه، ثم تقبل الشُّهادة. أمَّا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فلما مرَّ، وأمَّا عندهما رحمهما الله تعالى، فلأنَّ الخصومة على أهل المحلة قائمة.

ولو وجد القتيل بين قريتين ينظر (١٠٠ إلى أيهما أفرب وإنَّما تجب القسامة والذَّية على أقرب القريتين إذا كان بحال يسمع الصّوت منه (١١١). أمّا إذا كان بحال لا يسمع الصّوت لا بجب على واحد من القريتين، ويراعى حال المكان الذي وحد فيه القتيل إن كان مملوكاً نَجِبِ القَسَامَةُ عَلَى المَلاك، والديةُ على عاقلتهم، وإن كان مباحاً، لكنَّه في أيدي المسلمين تجب الدُّية في بيت المال لما ذكرتا: أنه إذا كان بحال يسمع الصوت منه يجب عليه الغوث بحلف في القسامة خمسين رجلاً بالله تعالى ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلاً، والقتيل: من يه أثر القتل بأن خرج الدّم من أذنه أو عينه، أمّا لو خرج اللَّم من دبره، أو ذكره، أو أنفه لم يكن قتيلاً، لأنَّ الدم قد يخرج من هذه المواضع عادة، فلا تجب الذَّية، والقسامة، لأنَّ القسامة والدُّبة إنَّما تجب في القنيل.

فِي قُلْهِ: المولى، ومي اداه الولي وقد

⁽١) - في ١١١٤ ساقطة، وهي في ١٤١٠

في قأء: فإن، وفي قدُّه: كان وقد ألبَّتنا ما في ادا. (A) ني داء: سائطة، وهي ني فده.

⁽٩) في درا اسائطة ، في فألا: ساقطة.

⁽۱۰) في ددا، فصار، في فأه: ساقطة، وهي في فده.

في فأنه: المولى، وقد أثبتنا ما في فده. (١١) تي دوا: متها. في الدا: يتعيَّن.

ولو كانت قرية لأيتام لم يكن على الأيتام فسامة، وهي على عاقلتهم (١١٠ لآنهم ليسم: من أهل اليمين، ولو كان فيهم مدرك، فعليه؛ لأنّ المدرك من أهل اليمين.

ولو وجد قتيل في محلّة، فزعم أهل المحلة أنّ رحلاً منهم قتله، ولم يدع ولي الفتير ذلك، تجب القسامة، والدّية على أهل المحلة.

وكيف يحلفون؟ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحلفون بالله تعالى ما قتدا، لا غير، وقال محمد رحمه الله تعالى: يحلفون بالله تعالى ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً غبر فلان. والفتوى على قول محمد، وهو الأحوط.

وأمّا ما يجب الكفارة على العاقل أو غيره وما لا يجب:

صبي مات في الماء، أو سقط من السطح: إن كان ابن سبع سنين، فلا شيء على أحد؛ لأنه قادر على حفظ نفسه عن الهلاك(")، وإن كان صغيراً لا يعقل شيئاً، فعلى الوالدين الكفارة إن كان في حجرهما، وإن كان في حجر أحدهما، فعليه الكفارة. هكذا دكر في «التوازل»؛ لأنّ الحفظ عليهما، فإذا تركا الحفظ حتى هلك صار كأنهما أهلكاه، فتجب الكفارة. وهذا قول نصر بن يحيى("). وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى عليهما الاستغفار، ولا كفارة عليهما؛ لأنّ الكفارة إنّما تجب إذا اتصل به فعله بأن سقط من يده أو نحو ذلك. ألا ترى أن من حفر بثراً على الطريق، فوقع فيها إنسان، ومات، أو كان سائقاً، أو قائداً(") للذابة، فأصاب إنساناً، فلا كفارة عليه، قاولى أن لا أن يجب هنا. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

الفصل الثاني

فيما يجوز الصلح، والعفو عن القصاص في النّفس، وفيما دون النّفس، إلى آخره

قوم اجتمعوا على قتل كلب عقور قرموه بسهام، فأخطأ سهم، وأصاب جارية إنسان صغيرة، وماتت، فشهد الشهود أن هذا سهم فلان، ولم يشهدوا أنّ فلاناً رماه، فصالح المولى صاحب الشهم على كذا، ثم طلب المصالح رد هذا الصلح، إن علم أنّ الجارح هو المصالح، وأنّ العسبة ماتت من تلك الحراحة، فالصلح: جائز، ولا يمكنه ردّه، وإن كان لا يعلم ذلك غير معرفة السّهم، فالصّلح باطل؛ لأنّ بمعرفة السّهم لا يتبيّ أنّ الجارح هو، فإن علم أن صاحب السّهم رماه، لكن استقبلت المجروحة أباها، فلطمها لطمة، فسقطت، وماتت، ولا يدري من أيهما ماتت، فتجعل كأنها ماتت منهما، فكان الأب قاتلاً، فبحرم

⁽¹⁾ في دره. ساتقاً، وفي داء: ساقه، وقد أثبتاً ١٠

 ⁽١) في قدا اولا على عاقلتهم.
 (٢) في قدا المهالك.

قي لاية .

⁽۲) سيفت ترجمته

⁽٥) مَنَّ اذا؛ لا: ساقطة،

من (١) الميراث، وإن وقع الصَّلح بغير إذنهم، فالصُّلح باطل؛ لأنَّ الصَّلح لو جاز حاز في نصيبه، لا في نصيب غيره، ولا تصيب له.

رجل قتل رجلاً عمداً، وله وليان، فصالح أحدهما القاتل عن جميع الذية على خمسن ألفاً، فالصّلح جائز في تصيبه على خمسة وعشرين ألفاً، وصار حق الآحر في نصف الذية، وهو خمسة آلاف، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنْ الصّلح على أكثر من الذّية باطل.

إذا صالح الشّاخ موضحة الخطأ على خمسمائة درهم، ثم مات عنها يحط عن العاقلة ثلث الذية؛ لأنّه مريض تبرع بجميع الدّية، فيصح في الثّلث، ويرجع الشّاج بما دفع، لأنّ الضلع لم يتم على شرط وللأب أن يستوفي القصاص (٢) فيما دون النّه الأنه يجري مجرى الأموال ولو صالح فيه، اختلفت الرّواية فيه، ذكر في بعض المواضع: له ذلك، وليس للقاضي أن يستوفي النصاص، فليس له أن يصالح. وقد ذكرناه [قبل هذا] (٢) ولو صالح من الدّية على جنس من النصاص الذية أكثر منه لم يجز ذلك، وعلى أقل منه يجوز، وكان في ثلاث سنين، إذا لم يقض الناضي بنوع أو لم يوجد الرّضي على نوع. أمّا في الوجه الأول؛ فلاته تعذّر تجويزه! لأنّ جهة الجواز هنا غير متعيّنة؛ لأنّه أمكن تحويزه بدلاً عن الدّنانير، وأمكن تجويزه بدلاً عن الإبل، وليس إحدى جهتي الجواز بالتّعيين (٤) أولى من الأخرى، فتعذر تجويزه. وأمّا في الوجه الثاني: فلأنّه أخذ العض، وأبرأه (٥) عن البعض، فيجوز، ويكون ذلك في ثلاث سنين؛ الوجه الثاني: فلأنّه أخذ العض، وأبرأه صنين، فما بقى حزه منها يجب كذلك.

ولو صالحه على أقل نسيئة من جنس آخر جاز إن لم يقض بالجنس الأول، وإن قضى لم يحز، يريد بالوجه الأول: أنه إذا صالحه على أقل من ألف درهم نسيئة لم يقض بالدنانير أو على العكس، وبالوجه الثاني: إذا قضى بالدنانير أو على العكس؛ لأنّ في الوجه الأول: أبرأه عن البعض، واستوفى البعض، فيجوز كيف ما كان، وفي الوجه [الئاني](1): الدّنانير تعين واجباً بالقضاء أو بالرّضى، فإذا صالح على أقلّ من ألف درهم نسيئة كان هذا افتراقاً عن الدّين بالدّين، فلا يجوز، وكذا لو كان على(٧) العكس.

ولو صالحه على جنس من (^^) أجناس الدّية أكثر من الدّية جاز بدأ بيد؛ لأنّه لا يؤدّي الى الرّباء ولم يحصل الافتراق عن دين بدين، ولا يجوز دين بدين؛ لأنّه منهي.

وأمّا العفو :

لو عفا عن الجناية كان عفواً عن القتل، وإن لم يقل، وما يحدث منها ⁽⁴⁾؛ لأنَّ الحناية اسم عام يتناول القطع والفتل؛ وكذا لو عفا عن الشَّجة وما يحدث منها؛ لأنَّ الحدوث لا يكون إلاَّ عن

ئي دأه: سائطة، وهي في دده. في دده: سائطة، في دده: غير، في دده: منه	(Y) (A) دده . (۹)	في ادا: من. في ادا: سائطة. في دأا: سائطة، و في ادا: سائطة.	(t) (t)
•		ي دو: في 159: سا نط ة.	(0)

معل الفتل، فكان هذا عفواً عن الشّخة والفتل جميعاً، وإن لم يقل وما يحدث منها أن قال أن حنفة رحمه الله تعالى: لا يضمن الدّية، وقالا رحمهما الله تعالى: لا يضمن، والمسألة معروي، ولو قال المجروح: لم يجرحني فلان لم تقبل بيّنة وارثه عليه؛ لأنّ الوارث يدّعي الحق للميت أولاً، ثم ينتقل إليه بالإرث، والمورث لو كان حيّاً لا تقبل دعواه؛ لأنّه مناقص، فكذا لا بعد دعوى من يدّعي له، ولو عفا الوليّ قبل موت مجروحه لا يقتل المقاتل استحساناً ولائه عدد وجود (٢) مبب ثبوت الحق، فيصح كما لو عفا المجروح، والعفو عن الذم جائز في جميع وجود (١) مبب ثبوت الحق، فيصح كما لو عفا المجروح، والعفو عن الذم جائز في جميع المال؛ لأنّه ليس بمال، وعن الخطأ من الثلث؛ لأنّه تبرّع بالمال، وهو الدّية.

ولو عما أحد الورثة تحوّل نصيب البقية مالاً، لأنّ الواجب قصاص واحد، فإذا عفا أحد الورثة تعذّر على الباقي^(T) استيفاء البعص لا بمعنى جاء⁽¹⁾ من جهنهم، فتحول نصيهم مالاً.

ولو كان القاتل اثنين، فعفا الولي عن أحدهما، قتل الآخر به؛ لأنَّه وجب عليهما قصاصاً فالسَّقوط عن أحدهما لا يوجب السَّقوط عن الآخر،

ولو اذعى القاتل العفو من أحدهما حلّفه؛ لأنّه ادّعى عليه شيئاً لو أقر به لزمه، وهو مما يجري نيه البدل، فإذا أنكر يستحلف كما في الطلاق.

ولو عفا رجلٌ عن دم لولد، الصّغير لم يجز، وكذلك الوصي؛ لأنّ العفو لغير (٥) بدل تبرع، وهما لا يملكان ذلك وكذلك لو صالح على مال أقلٌ من الدّية لم يجز، وضعن الدّية، وهذا بناء على جواز صلحهما عن قصاص وجب للصغير في النّفس على مال، فصلح الأب جائر؛ وفي جواز صلح الوصي وايتان، ثم صلح الأب على الرّوايات كلها، وصلح الوصي على الرّواية إذا وقع (١) على أقلَ من الدّية لا يجوز الحطّ وإن كان يسيراً؛ لأن بدل القصاص مقدر شرعاً، فإذا أنقص شيئاً لم يجز كالوكيل بالبيع بألف إذا باع وحف شيئاً يسيراً، وكذا الصّلح والعفو فيما دون النّفس.

والرصي يملك استيفاه القصاص الواجب للصّغير فيما دون النّفس، ولا يملك في النّفس، وإن انتّفس، ولا يملك في النّفس، وإن ادّعى القاتل العقو والصّلح، وادّعى بيّنة غائبة يؤجّله القاضي إلا أن يقع في غالب رأيه أنّه متعنّت (٧) فيما يدعى استحساناً؛ لأنّ القصاص وإن كان حقّ العباد لكن لو وقع الغلط في الاستيفاء لا يمكن تداركه بردّ المستوفي، فيتأتى إلى أن يقع عند القاضي أنه متعنّت (٨) في هذه الدّعوى.

وأمّا قيما يحبس القاتل وفيما لا يحبس:

ولو شهد شاهد عدل في(٩) قتل حبسه في العمد والخطأ أياماً، فإن جاء شاهد آخر والأ

التي قده؛ سائطة	(1)	مساقطة .	اني ادا:	(1)
ا في قول: متحبث،		وحوب،		
ي مي اداء مثيب			ا في اواز	
في الدا عدي.	4 - 4	خاصٌ.		

⁽a) في ادا * لغير، وفي اله: هين، وقد أثبتنا الأولى.

خَلْى مبيله؛ لأنَّ شهادة الواحد العدل بمعى شهادة المستورين؛ لأنَّ يؤخر القصاء بشهادة واحد إلى أن يضم إليها قول عدل آخر كما في شهادة المستورين، ثم تهمة القتل تثبت شهادة المستورين حتى يحس المشهود عليه؛ فكذا بشهادة الواحد العدن، قيل: هذا قول أبي حيفة رحمه الله تعالى. أمّا عندهما: لا يحبس في الشاهد العدل، لكن يؤخذ منه كفيل، وفي الشَّاهدين المستورين يحبس في قولهم رحمهم الله تعالى، ولا فرق بين قتل العمد والحطأ مي الحبس بشهادة الواحد العدل، هو الصحيح، وإن فرّق بينهما بعض المشايخ.

ولو ادعى بيَّنة حاضرة في قتل خطأ أخذ منه كفيلاً إلى ثلاثة أيام ولا بؤحذ'' في العمد ينفس الدعوي.

وأمًا فيما يضمن ما أتلف (٢) بصنعه من وضع الحجر في الطريق، وحفر البثر في الطريق:

بلدة ذات ثلج وربّما يكثر الطين في الطريق، فألقى كلّ واحد في فناء^(٣) دار، أو بقرب داره حجراً، فتعقل به إنسان، فهلك. إن كان بإذن الإمام ملا شيء عليه، وإن بغير إذن الإمام فعليه الضمان؛ لأنَّه شغل طريق العامة، وذلك لا يجوز بغير إذن الإمام؛ لأنَّه نائب

سكة فيها دور، فرمي أصحاب الدُّور النُّلج فلزق به النَّاس، فمات بعضهم [فرقوا] بين السُّكة النافذة، وغير النافذة، لكن الصَّحيح؛ أنَّه لا يضمن، فإن للناس فيه بلوى عامة، وبه جرت العادة بين الماس من غير نكير، وبه أُخذ الفقيه أبو اللَّيث رحمه الله تعالى.

إذا حقر في طريق المسلمين بثراً، أو قناة(١٤)، أو أخرج جناحاً، أو نصب ميزاناً، أو وضع خشباً أو متاعاً، أو بني دكاناً، أو صبّ ماء، أو قعد في الطريق ليستريح أو مريض، فقعد، فتعتر، أو قعد به إنسان، أو دابة، فهو ضامن لجميعه؛ لأنه متعد في هذا الشبب والعاشي محق في مشيه، فأضيف التّلف إلى التسبب، وإن كان من جناية في بني آدم، وبلغ نصف عشر اللَّية، وهو أرش الموضحة، فهو على العاقلة؛ لأنَّ الشُّوعِ أَلحقه بصمانَ النَّفس حيث قدَّره، وضمان النَّفس على العاقلة سواء، وجبت بالنِّسبِّ أو بالمباشرة، فكذا هذا. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا مشي في الطويق وهو لابس سيفاً أو طيلساناً، فسقط، فتعثَّر به إنسان، فلا ضمان عليه؛ لأنَّ الاحتراز عن اللَّباس لا يمكن؛ لأنَّ حمله ليس مقصود، مل هو تبع، فلا يتقيد بشرط السَّلامة، ولو كان حاملاً فسقط منه، يضمن؛ لأنَّ الاحتراز عنه سمكن، وعن محمد رحمه الله تعالى: إذا لبس ما لا يلبسه النَّاس، فهو والحمل سواء.

ولو وضع إنسان سيفاً في الطريق فتعثر به رجل(٥) فمات، وانكسر الشيف، يضمن

^(£) في الله: أو في مناته: وفي اده: أو قبا: ولعلها الشواب (۱) في ادا· ولا يأخذ.

⁽۲) في ادا^د ثلف. وقد أثبتناها

⁽a) ني دده: إنسان. (٢) في دوه بقناه.

صاحب الشيف ديته [ويضمن العائر عليه قيمة سفه، ولو أنه عثر ثم وقع على الشيف فانكس ومات الرَّجل صمن صاحب السَّيف ديَّته أ^(١)، ولم يضمن بالكسر شيئاً؛ لآنُ صاحب السِّيف ميُّ هو الذي أوقع [العاثر](٢) على نفسه، وكأن صاحب الشيف فعل دلك بنفسه حقيقة.

رجل مرّ على نائم، فعثر عليه برجله، فدقّ ساقه، ثم سقط عليه فأعور عينه فمات٣٠ الواقع، فعلى الواقع أرش رجل النائم؛ لأنَّه تلف بصنعه، وعلى النائم دية الواقع، كما لي وضع الحجر على(١) الطريق.

ولو مانا جميعاً، فعلى النائم دية الواقع [عليه](٥) وعلى الواقع نصف دية النّائم؛ لأنّ مات بفعل نفسه، ويفعل النائم، فما كان من فعله هدر، وما كان من فعل الواقع معتبر.

ولو رش الماء في الطريق، فعطب به الحمار أو الأدمي يضمن، والجواب في الحمار مجرى على الإطلاق، وأما في الأدمى: إنَّما يضمن إذا رش كلَّ الطريق بحيث لا يحد طريقاً يمرّ فيه. أمّا إذا وجد طريقاً يمرّ فيه لا يضمن. أمّا إذا أمر السَّقّاء أو غيره بالرّش، من يضمن؟ إن أمره بالرُّش على فناء دكَّان الآمر. يضمن الآمر ولا يضمن الرَّاش.

رجل شد دابته في الطّريق، ثم باعها، ثم قال للمشتري: خليتك وإيّاها، فاقبضها، صحت التّخلية، وهذا قبض، فإن حلت الدابة من وثاقها ذلك الضمان على الموقّف(١) وهو البائم؛ لأنّه وقف باتفاقه.

ولو وضع كنَّاسة في الطريق، فتلف به إنسان ضمن؛ لأنَّه متعد فيه، وإن كان طريفاً غير نافذ وهو من أهله، لم يضمن؛ لأنَّ الانتفاع بهذا الطريق مطلق لهم؛ لأنَّ الطريق حقهم، وكذلك أهل مسجد بنوا فيه بناء، أو حفروا بثراً، أو وضموا خشباً، فعطب به إنسان، فلا صمان عليهم؛ لأنَّ ولاية التصرّف لهم، لو بني واحد من غيرهم(٧٠)، أو حفر فالضمان واجب [بالاتفاق](٨٠٠ ولاية التصرف لغيره، فينقيد تصرفه بشرط السّلامة.

ولو علق قنديلاً، أو بسط حصيراً، أو ألقى فيه الحصير فعطب به إنسان، فهو ضامن. عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. قبل: هذا إذا لم يكن من أهل المسجد، وإن كان من أهل المسجد(٩) لا يضمن بالاتفاق، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن المسجد الله تعالى الا يضمن لأنَّ له مصلحة بوضعه، قلا يكون متعدياً فيه، وكذلك إذا جلس في المسحد لغير قرمة لحديث أو نوم أو ما أشبه ذلك، فعطب به إنسان فهو ضامن عند أبي حنيقة رحمه الله تعالى؛ لأنّه لا يحتاج إليه لغير الصّلاة فيتقيد بشرط السّلامة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ضمان عليه، لأنَّ الجلوس مطلق له، وإن جلس للصَّلاة فكذلك عنه

⁽١) - في ١١٤: ساقطة، وهي في دوه. (٦) - في ١٥٥: الوقف وما في قدة هو العثبت أيصاً

 ⁽٢) في الله: سائطة، وهي في اده (٧) - قيّ ١٤٤١ من الباس.

 ⁽۲) في ۱۵۹: ثم مات.
 (٤) في ادا: على: (٨) - قَيْ ﴿أَهُ: سَاقَطَةً، وَهِي قِي أَدَّهُ-

⁽٩) في ١٤٥١ وإن كان من أهل المسجد: ساقعة (a) في الله: ساقطة، وهي في ادا.

أبي حتيمة رحمه الله تعانى، وقالا رحمهما الله تعالى: لا يصمن، وإن كان في الصّلاة لا بي . يصمن بالإحماع. هما يقولان. الجلوس للصلاة من ضرورات الصلاة، فألحق بها، ولابي حنيفة رحمه الله تعالى: بلى، لكن الجلوس لأجل الضلاة مباح مفيد مشرط الشلامة. والجلوس في الصلاة مباح مطلق ليقع الفصل بين الأصل والملحق به.

وأمّا في حفر البئر:

ولو حفر بثراً في سوق العامة لمصلحة المسلمين أو اتخذ قنطرة فتلف به إنسان، فإن كان بغير إذن السَّلطان (١) يضمن؛ لأنَّ ولاية التصرف للإمام خاصة.

مملوك حفر بتراً، فوقع فيها إنسان، فمات، فقداه المولى بالدَّية ثم وقع فيها [إنسان] (٢) آخر، فمات، فإنَّه يدفع المملوك كلَّه أو يفديه، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله نعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يدفع بالنَّصف.

مملوك حفر بئراً، ثم أعتقه المولى، ثم وقع فيها مملوك، فمات، فعلى المولى نيمته؛ لأنَّه بالعتن السَّابق صار متلفاً حقهم، فيضمن القيمة.

رجل حفر بثراً على قارعة الطريق، فجاء إنسان يقود أعمى، فوقع فيها الرّجل، ثم رقع عليه الأعمى، فماتا جميعاً، فالضمان على حافر البرو؛ لأنه هو المتعدى.

إذا حقر بثراً في طريق المسلمين، فمات فيها إنسان أو أصابته جناية فيما دون النفس بالسَّقوط (٣٠)، فهو ضامن للجناية حياً كان الحافر أو ميتاً؛ لأنَّه متعدَّى في التَّسبب، ولو مات الواقع في البئر غما أو جوعاً، لم يضمن، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ الأنه لم يمت بالسَّقوط فيها، فلا ضمان على الحافرة، وعند محمد رحمه الله تعالى: يضمن في الجميع؛ لآنه احتبس هناك بالسَّقوط، فصار الحفر تسبباً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن مات غمّاً يضمن (1)؛ لأنّ الغم بنشأ عن السّقوط، وإن مات جوعاً لم يضمن؛ لأنّ الجوع معنى بحدث مي الشَّخص، ويجب لكلّ جناية كانت منه بالحفر أرشها لا يسقط شيء منها، ولا يشارك المجني عليهم بعضهم (٥) بعضاً؛ لأنّه لمّا زالت المسألة جعلنا في التّقدير كأنّه أوقع الكلُّ فيها، ولو كان الحافر مدبّراً، أو أمّ ولد، فالواجب(٢) على المولى(٧) قيمة واحدة وتعتبر القيمة يوم الحفر ولا تعتبر زيادة القيمة ونقصانها؛ لأنَّ ذلك الحفر صار جاية، فيجعل كأنَّ الحفر وجد قتيلاً، وإن كان الحافر عبداً، فالجنايات كلُّها في رقبة العبد، ويخاطب المولى بالدُّفع أو بالفداء بجميع الأروش.

ولو حفر بثراً في الطريق(^) فجاء آخر، وحفر في أسفلها، ثم وقع فيها إنسان،

⁽ە) يى ددا: : سائطة، (١) في اداء: الإمام، (٢) هي اله: سائطة، وهي في ١٤٥. (٢) في ١٤٥: نالواجب، وهي اله: عالجواب، وقد أثبتا ما هي ١٤٥
 (٣) هي اله: سائطة، وهي في ١٤٥٠. (٢) في ١٤٥٠

 ⁽٣) في ادا: تسقوط، (٧) - في (د٥) الوثيَّ -

⁽A) في ادا: في ألبتر. (£) - في ادا: غيس،

فالضمان على الأول؛ لأنَّه هو الذي أزال استواء ما تحت قدم الماشي حتى سقط.

ولو وسّع الثاني رأسها، فإن كان وضع قدمه في حفرهما، فالضمان عليهما، وإن كان وضع في حفر الثاني دون الأول، فالضّمان على الثّاني لما مرّ.

ولو حفر بثراً ثم كبسها بحجارة أو حصى، فجاء رجل وأخرجها، ثم سقط فيها إنسان ومات، فالضمان على الثاني؛ لأنّ الأول محا أثر حفره بالطم، ولو كسها بحنطة أو شعير، ثم أخرجها إنسان، فالضمان على الأول⁽¹⁾؛ لأنّ أثر الحفر لا يتعدم به ولو تعثر بحجر، فوقع في البثر، فإن وضعه إنسان هناك، فالضمان على واضع الحجر، ويحمل كأنه دفعه حتى وقع في البثر، وإن كان الحجر حميل الشيل، فالضمان على الحافر؛ لأنه لا حكم للحجر، فسقط اعتباره.

ولو سد الحافر رأس البئر، فجاء آخر ونقصه، فالضمان على الحافر، لأن الحفر ما انعدم بتغطية رأس البئر.

ولو حفر بترأ^(۲) في ملك غيره، فوقع فيها إنسان، فقال صاحب الدّار: أنا أمرته وأنكر أولياء الميت يصدق استحساناً؛ لأنّه أقرّ [بما]^(۳) يملك إنشاءه، فيصح.

ولو حفر بئراً في طريق مكة في غير ممر النّاس فلا ضمان عليه (1)؛ لأنّه مكان مباح يجوز التصرّف فيه.

ولو قال الحافر: هو ألقى نفسه في البئر عمداً، وقالت الورثة: وقع فيها، فالقول [قول] (٥) الحافر [ولا ضمان عليه] (٦) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر، وهو قول محمد رحمه الله تعالى؛ لأنه ينكر الضمان.

ولو استأجر إنساناً للحفر^(٧) في الطّريق، فإن كان في فناء المستأجر، فالضمان عليه؟ لأنّ له اختصاصاً به تصرّفاً وانتفاعاً، فيضاف فعل الأجير^(٨) إليه، وإن لم يكن في فنائه، وعلم الأجير بذلك، فالضمان على الأجير؛ لأنّ الآمر والمأمور فيه سواء، فلا يعتبر الآمر، وإن لم يعلم، فالضمان على الآمر، لأنّه غرّ^(٩) الأحير.

ولو استأجر أربعة نفر يحفرون له شراً، فوقعت عليهم من حفرهم، فمات أحدهم، فعلى كلّ واحد من الثلاثة ربع الدّية وهدر الرّابع(١٠٠)، لأنّه حصل بحنايتهم جميعاً.

ولو وقع في بئر، فتعلق بآخر، وتعلق الثّاني بثالث، فوقعوا، وماتوا؛ فإن عرف حال موتهم، بأن أخرجوا أحياء، وأخبروا عن حالهم، نظر فيه، إن مات الأول بالوقوع،

 ⁽١) في ادا: لأنّ الأول... فالضّمان على الأول. ساقطة. (٦) في الله: ساقطة، وهي في اداً

⁽Y) في (د): ساقطة. (V) في (د): ساقطة.

٢) في (t): ساقطة، رهي في دده.
 ٢) في داه.

⁽٤) في فأه: ساقطة، رَّهي في فيه. (٩) في وده: منَّ،

 ⁽a) في داء: ساقطة، وهي عن دده.
 (b) عن دده، وهذر الزابع ساقطة

الصال على الحافر؛ لأنَّه تلف بجنايته، وإن مات بوقوع الثَّاني هدر دمه؛ لأنَّه هو الذي الصفاد الله الله عليه، وإن مات بوقوع الثَّابي والثالث، فيصعه هدر، ونصعه حرَّه إلى نفسه حدر، ونصعه حدر، ونصعه هره إلى النَّاسِ، [لأنَّ الشَّاني](٢) أوقع الثَّالث عليه، وإن مات بسقوطه ورقوع النَّاني عليه، على الحافر [والنّصف هدر، وإن مات بسفوطه ووقع الثّاني فعصم الذية على الناني](")، وإن مات من الكل فثلث الدّية هدر والثلث على الحافر والثلث على الثاني(")، ، أمَّا موت النَّاني، فإن كان بوقوعه في البئر، فديته على الأول؛ لأنَّ الأول جزَّه إليها حتى سنط، وإن مات يوقوع الثالث عليه، فدمه هدر؛ لآنه جر الثالث، وإن مات يوقوعه ووقوع الثالث عليه، فنصف دمه هدر والنَّصف على الأول؛ لأنَّه مات بفعله رفعل الأول؛ وأمَّا مات (٥) النَّالَث، فله وجه واحد، وهو وقوعه في البئر، فديته على النَّاني، لأنَّه جرُّه.

وإن لم يعرف حال موتهم، ففي الاستحسان: أنَّ دية الأول على الحافر: النَّلْك، وعلى الأوسط: الثلث، وهدر الثلث، ودية الثاني: نصفه على الأول، ونصفه هدر؛ لأنّ الظاهر أنَّه حصل يسقوطه ووقوع الثَّالث عليه، ودية الثَّاني على الثالث لما من.

ولو أمر عبده أن يحفر بثراً على طريق المسلمين، فإن كان في فنانه، فالذية على عاقلة المولى؛ لأنَّ الحفر مضاف إلى المولى لاختصاصه بالفِناء، وإن كان في غير قِائه، فالضمان على^(٦) رقبة العبد علم العبد بذلك أو لم يعلم، لأنَّ الغرور لا يجري بينهما فاستوى العلم. والجهل.

ولو استأجر أجراً حراً (٧) وعبداً محجوراً عليه، ومكاتباً يحفرون بنراً، فانهدمت عليهم، فلا ضمان على المستأجر في الحرّ والمكاتب، لأنَّ استتجارهما ليس بحناية، ويضمن قيمة العبد لمولاه؛ لأنَّ استعماله جناية، وغصب، فإذا أخذ المولى(^) القيمة دفعها إلى ورثة الحرّ والمكاتب، فيضوب^(٩) ورثة الحرّ هي قيمته بثلث الدّية، وورثة المكاتب شَلَتْ قَيْمَتُهُ؟ لأنَّ كُلِّ واحد تلف بجنايته وجناية صاحبيه، فيجب على العبد ثلث دية الحرَّ، وثلث قيمة المكاتب، ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة أخرى، فتسلم له؛ لأنَّ ما قبضه فات بجناية العبد في ضمان الغاصب، فانتفض القبض وللمستأجر أن يرجع على عاقلة الحرّ بثلث قيمة العبد؛ لأنَّه ملك العبد بأداء الضَّمان، وقد حصلت الجناية من الحرّ على ثلثه، ويرجع أولياء المكاتب بثلث قيمة المكاتب على الحرّ لما قلما(١٠٠)، ثم يؤخد من نركة المكاتب مقدار قيمته، فتكون بين ورثة الحرّ، والمستأجر، يضرب ورثة الحرّ بثلث دينه؛ لأنَّ المكاتب جني على ثلث الحرُّ والمستأجر بثلث قيمة العبد؛ لأنَّ المكاتب جي

على ثلث العبد، والمستأجر قد ملكه.

⁽١) - في فيه: ساقطة، (۱) - في دوي. سقط. (٧) في دره ساقطة. (٢) في dr: سائطة، رهي في اداء (A) مي ووه ساتيطة . في اداءً: وإن مات من الكلِّ . . . والثلث على الثاني ماقطة . (٩) في ١٥٥. فيتصرف في فأه: سائطة، وهي في فداء (a) في قده: ساقطة،

وأمًا ما تلف بسقوط(١) الجدار وحدوث البناء

حائط مائل في الطّريق، فأشهد على مالكه، فانهدم الحائط، فنفرت منه دابة، فتنلت رجلاً، فلا ضمان عليه؛ لأنّه هلك بصنع الدّابة إلاّ أن يسقط الحائط على إنسان أو دابة، فيقتله، وهذا بمنزلة رجل وضع مسيل ماء على طريق العامّة فنفرت دابة ووقعت على إنسان فقتلته لا ضمان على الواضع كذا هنا.

مسجد مال حائطه، فالإشهاد على الذي بناه، فإن وقع، وتلف به إنسان، فديته على عاقلة الذي بناه، وكذلك حائط الوقف على المساكين، فذلك يكون على عاقلة الذي ونف

رجل بني حائطاً ماثلاً إلى ملك غيره، أو إلى الطريق، فهو ضامن لمّا عطب بسقوف سواء طولب بالتَّقض أم لا؛ لأنه متعدى شغل هواء الغير، ولو بني في ملك نفسه فمال الحائط، ولم يشهد عليه بالنقض [حتى سقط فلا ضمان عليه؛ لأنَّه محق في البناء، ولو أشهد عليه بالنَّقض](٢) ثم سقط في مدة أمكنه نقضه بعد الإشهاد فهو ضامن؛ لأنَّ الهواء صار في يده حكماً بميلان الحائط إليه، فإدا طولب بتفريغه وتركه، صار جانباً ١٣٠، وإذ لم يفرط في النقض، وذهب يطلب من ينقضه، فسقط الحائط، فلا ضمان عليه؛ لأنَّه ما يمكن من إزالة الشَّغل، وإذا كان الميلان إلى الطريق صحِّ الإشهاد ممن له المرور، وأهل الذمة والإسلام سواء لاستوائهم في حق المرور، فإن كان الميل^(٤) إلى دار رجل، فالإشهاد إليه، وإن كان فيها سكَّان، فالإشهاد إليهم، لأنَّ الهدم(٥) حقهم، ولو أشهد عليه في الطريق ثم استمهل من القاصي، أو ممن أشهد عليه أياماً، فأجله، فهو باطل؛ لأنَّ الحق لجماعة المسلمين، فلا يجور إبطاله، وإن كان ماثلاً إلى دار رجل، فأجِّله صاحب الدَّار أو أبرأه جاز؛ لأنَّ الحق له، وكذا إذا فعل ساكن الذَّار؛ لأنَّ حنَّ التَّصرُف له، وكذلك لو رضع حجراً في دار غيره، أو حفر بتراً، أو بني بناء، فأبرأه صاحب الذار، جاز، ولو باع صاحب الدَّار، ثم سقط لم يضمن، قبضه المشتري أم لا(١)؛ لأنَّه لا يملك نقض البناء بعد البيع، فلا يجب عليه، ولا يصح الإشهاد على المرتهن، والمستأجر والمودع؛ لأنَّه لا يملك النَّقض، ويصح على الأب، والوصى؛ لأنَّه يملك النَّقض، وما تلف بعد الإشهاد فعلى عاقلة الصَّبي إنَّ كان نفساً، وإن كان استهلاكاً ففي ماله، لأنَّ التَّلف حصل بملكه.

ولو كان الدّار بين (٧) جماعة فأشهد على بعضهم دون البعض، يضمن من أشهد عليه بقدر ما يملك استحسانًا؛ لأنّ ملكه يطلق عليه التقض، وله أن يطالب الباني، ولو أنكر العاقلة أن يكون الدّار ملكاً لصاحبهم فلا عقل عليهم حتى يشهد الشّهود؛ لأنّ ظاهر اليد لا يصلح حجة للإلزام. قال محمد رحمه الله تعالى: لا بد من الشّهادة على ثلاثة أشياء: على

⁽١) في الهه: الهواد: (٥) في الهه: الهواد:

⁽٢) في الله ساقطة، وهي في قده. (٦) في قده: أو لم يقص.

⁽٣) في قده. خاتناً. (٧) في قده. من.

⁽٤) في قدة السيلان.

التندم إليه في الحائط، وإن مات من سقوط الحائط، وأنَّ الدَّار له.

حائط العبد التاحر إذا سقط على إنسان ومات يعرم عاقلة مولاه إدا لم يكن على العبد دين وقد أشهد على العدد، لأنَّ الملك في الدار للمولى رقبة وتصرفاً متى لم يكن على المهد دين إلاَّ أن العبد خصم فيما في يده من جهة المولى، فكان التقدم إلى العبد نقدَماً إلى المولى، ولو تقدم إلى المولى، ولم يقضه لكان دية المقتول على عاقلة المولى، فكدا ها إذا لم يكن عليه دين، وإن كان عليه دين (١) مستغرق، فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تَعَالَى: الجواب كذلك، وعند أبي حنيمة رحمه الله تعالى: في الاستحسان على عاقلة المولى أيضاً. هذا إذا سقط على الآدمي. أمّا إذا سقط على المال، فأتلفه، قيل: يتعلق رِقَهُ العبد، فيقال للمولى: إمَّا أن تبيع الرَّقبة، أو تقضى الدَّين.

ولو سقط إنسان من حائط ماثل تقدم إلى صاحبه، فانهدم، وأصاب الرَّجل السَّاقط غيره، فقتله، تجب الدَّية على عاقلة صاحب الحائط؛ لأنَّ الحائط هو الذي أسقط عليه هذا الرَّجِل، فكان سقوطه مضافاً إلى الحائط المائل، فكان الرَّجِل فتبل الحائط، فيجب الضَّمان على عاقلة صاحب (٢) الحائط [المائل] (٣) ولو لم يتقدم إليه يحب الضمان على عاقلة السَّاقط. هكذا ذكر في يعض المواضع، وذكر الشيخ الإمام الزَّاهد المعروف بخواهر زادة، رحمه الله تعالى: أنَّه لا يضمن أحد متى صقط الحائط [الماثل](1)، والرَّجل وهو الظاهر؛ لأنَّ مقوط الرّحل مضاف إلى سقوط الحائط [فكان قتيلَ الحائط](٥)، وقتيل الحائط(١) مدر دمه إدا سقط قبل التقدم.

ولو مات السَّاقط والمسقوط عليه واقف ضمن عاقلة الواقف؛ لأنَّ المسقوط عليه متسبُّب، وهو متعدِّي في التسبُّب؛ لأنَّه ليس له الرقوف، على الطُّريق، وإن [كان](٧) بعشي هدر دمه؛ لأنّه غير متعدي في السّبب؛ لأنّ الطّريق أعد للمشي، فتعذر إيحاب الضمان عليه فيصير دمه هدراً.

ولو مال حائط الرجل بعضه في دار رجل وبعضه في الطريق، فتقدم صاحب الذَّار، فوقع ما في الطريق، أو تقدم غيره، فوقع ما في الدَّار، ضمن ذلك كله؛ لأنَّ التقدم من صاحب الدّار تقدم في حق كلّ الحائط؛ لأنّ لصاحب الدّار حمّاً في الدّار والطريق، فصح^(٨) التقدم في حتى الدّار والطريق.

وأمًا إذا تقدم غيره وهو من أهل الطريق، فلأنَّ التقدم قد صبح فيما هو ماثل إلى الطريق، والتقدم في بعض الحائط متى صح كان تقدماً في كلِّه إذا كان الحائط وحداً، حيث لو سقط بعضه سقط كنه، حتى لو كان الحائط بحال لو سقط بعضه لا يسقط كله،

⁽a) التي «أ»; ساقطة، وهي في فدا (١) في قده: فإن كان مليه دين: ساقطة،

⁽١) في دره سافطة. (٧) في داء: ساقطة، وهي في ددا
 (٨) في دراء فيصبح. الى ادا: سائطة،

ا في اله: ساتطة، وهي في الله، (t) - نَيْ اللهُ: سائطة، وَهَيْ فِي اللهِ،

لا بكون تقدماً (١) في الكلِّ. هذا إذا كان الحائط مائلاً كله، وإن مال بعضه، فهذا على وجهين: إمَّا أن كان [الحائط](٢) صغيراً بحيث يعلم أنَّه متى سقط ما وهي سقط ما لم يه. أو كان طويلاً بحيث لو سقط الواهي لا يسقط الناقي.

ففي الوجه الأول: الجواب فيه كالجواب فيما إذا كان الحائط كلُّه ماثلاً؛ لأنْ غير الواهي إن (٢) كان يسقط مع الواهي، فهو واو من حيث المعنى.

وفي الوجه الثاني: إن كان الواهي في الدَّار فتقدم صاحب الدَّار لا يكون تقدمًا، فيما كان على الطربق، حتى لو سقط ما كان على الطربق، فقتل إنساناً، لا يضمن صاحب الحائط، وكذا لو كان على العكس، فتقدم من هو من أهل الطريق؛ لأنَّ في الوجه الأول: ما على الطريق واو⁽¹⁾، وفي الوجه الثاني: ما على الطريق^(a) غير واه، لا حقيقة ولا اعتباراً والتقدم في حق الواهي لا يكون تقدماً في حق غير الواهي.

ولو بني رجل من طريق أو سوق بإذن السَّلطان أو حفر، لم يضمن؛ لأنَّ البناء بإذن السَّلطان بمنزلة البناء بإذن المالك؛ لأنَّ السَّلطان بمنزلة المالك في طريق العامة، وسوق العامة؛ لأنَّ التدبير فيهما^(١)، وعمارتها إلى السَّلطان. قالوا: هذا في أسواقهم بالكوفة، فأمَّا في بلادنا: فالسُّوق لأصحاب الحوانيت، فلا يكون التَّدبير في طريق هذا السَّوق إلى السَّلطان، فلا يعتبر إذن السَّلطان، ومنهم من قال: هذا يستقيم إذا كان سوقاً فيه طربق نافذ؛ لأنَّ الطَّريق إذا كان نافذاً يكون التَّدبير في ذلك الطَّريق إلى السَّلطان.

وأمًا ما يضمن ما تلف بفعل البهائم وعلى البهائم ﴿

رجل أدخل بعيراً لمسلم في (٧) دار رجل، وني الذار بعير لصاحب الذار، فوقع البعير على بعير صاحب الذار، فقتله، إن أدخله بإذن صاحب الذار، فلا ضمان على أحد، رإذ أدخله بغير إذنه ينبغى أن يضمن كما إذا ألقى حية على رجل، فنهشته الحية، فمات، ضمن، كذا هذا، بخلاف ما إذا دفع سكّيناً إلى صبى، فصرب الصّبي على إنسان فقتله، لا ضمان على الدَّافع؛ لأنَّ فعل الصِّبي معتبر، فتقطع النُّسبة عنه. أمَّا فعل الدَّابة: غير معتبر، فلا تقطع النسبة عه.

رجل جني على دابة إنسان بأن قطع يدها، أو رجلها، أو ضحَّى بالشَّاة، فصاحبها بالخيار إن شاء ضمن قيمته، وسلَّم اللَّحم والذَّابة، وإن شاء أمسكه ولا يضمه شيئاً. هذا إذا كان له قيمة بعد القطع، أمّا إذا لم يكن، فله التّضمين لا غير.

ولو ذبح حماره فله أن يمسكه ويضمّنه النقصان، لأنّ حلد الحمار له قيمة.

⁽۱) - بي ادا: مقدّماً. (٥) في قدة: الدَّار،

 ⁽١) في ادا: ساقطة.
 (٧) في اداد إلى.

 ⁽٢) في فأه فير واردت ومي ني فده.
 (٣) ني فده: إدا.
 (٤) ني فده: سائط:

ولو قتله، فليس له التَّضمين بالنقصان، بل يضمنه القيمة؛ لأنَّ الجلد لا قيمة له في الحال.

ولو فقأ عين حمار، فله الخيار؛ لآنه مقي منتفعاً به بعد ذلك، وإدا نخس دانة رحل، وهو يسير عليها، أو هو واقف عليها في ملكه، أو في الطريق، فضرنت بيدها أو نرجلها أو نفرت، فصلمت إساماً في فورها من النَّخسة، فالنَّاخس ضامن؛ لأنَّه مسبَّب لذلك، وهو متعدَّي في النَّسِ، ولو فعل بأمر الرّاكب، والرّاكب يسبر في الطريق ضمناً، وإن كان واقفاً في ملكه، أو ني موضع قد أذن في الوقوف فيه؛ فلا صمان علَى أحد؛ لأنَّ فعله مضاف إلى الأَّمر، والآمر لاً يضمن به، فكذا المأمور - وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنَّه أرجب الضَّمان عليها نصفين إذا وطئت إنسانًا؛ لأنَّه حصل بفعلهما، فإذا نفحت برجلها، فلا ضمان لما مز، وإن كان الزاكب واقفاً في بعض الطّريق الذي لم يؤذن في الوقوف فيه (١٠)، فضرب إنسان الدّابة بإذنه منفحت إنساماً فالذَّية على الضارب والرّاكب نصفان على عاقلتهما؛ لأنَّ كلاًّ منهما متعدٍ في السب، ولا كفارة عليهما؛ لأنَّ التُّلف حصل بالسب دون المباشرة.

ولو نخس بغير أمره، فوثبت، وألقت الرّاكب، فالناخس ضامن؛ لأنَّه متعد فيه، ولو نفحت الناخس، فقتلته(٢) فهو هدر؛ لأنّه حصل بفعله، ولا ضمان على الناخس حتى يعلم أنَّ التي أصابته كان في فورها الذي تخسها؛ لأنَّه إذا كان بعده يكون باختيار الذَّابة، فإن كان للذابة منانى، وقائد، فنخس بغير إذن واحد منهما، فالضّمان على النّاخس خاصة لما مر، وإن أمراه (٣) به فلا ضمان على واحد منهما؛ لأنَّ فعله بأمرهما كفعلهما

إذا رضع إنسان حجراً على الطريق، فمرت الدَّابة بالحجر(٤)، فنخسها، فنفحت إنساناً نَعْتَلْتُهُ، كَانَ الواضع ضَامِناً وناخساً؛ لأنَّ الواضع منسبِّب للنَّخس، وهو متعدٌّ في هذا السبب، فيعتبر ما لو باشر النَّخس،

ومن قاد قطاراً ضمن أوَّله وآخره؛ لأنَّ القائد الأول لقطار قائد لآخره، لأنَّ زمام الفطار متصل بعضها ببعض، فينقاد الآخر بقياد أولها، فصار قائداً للكل، فإن كان له سائق ضمن، لأن أحدهما قائد للكل، والآخر سائل للكل بحكم الاتصال؛ لأن زمام بعضه منصل بالبعض، كما أن قود البعض قود للكل، وكذا سوق البعض سوق للكل، وإن كان نالث وسط القطار ضمنوا إذا كان الذي في وسط القطار بمشي في جانب من القطار ويسوقه؛ لأنه سائق للبعض، فكان سائقاً للكل بحكم الانصال، فكان السّائق اثنين، والقائد واحداً، فيكون الضمان عليهم أثلاثاً. أمّا إذا كان السّائق وسط القطار، فأحذ برماه يعبر من القطار، قما أصاب ما خلفه، فالضمان عليه، وعلى الذي يسوق بعده بصمال، وما أصاب ما^(ه) قبله، فالضمان على الأول، وعلى، الذي في رسط القطار نصفان، لأنَّ الأول ليس

^{(£) -} في عدد: بالدَّاية (۱) - في اداه: سائطة، (ه) مل دره سائمه

هي دد»: أمراه، وفي دأ»: أمره ولعل ما أثنتناه هي المتن أصح وهو هي دد». اس ادا: نقتله،

بقائد لما خلف الذي في وسط القطار؛ لأنّ ما خلف الذي في وسط القطار (١٠) زمامه غير متصل بما قبله، والذي في وسط القطار سائل لما قبله قائد لما خلفه، فعمار هما مي الحاصل قطاران: فالأول: قالد للقطار الأول والآحر: سائق للقطار الثاني، والدي ني وسط القطار سائق لما قبله، قائد لما خلفه، فكان ضمان [الأول](*) على القائد [الأول]؟" وعلى الذي في وسط القطار، وضمان الثَّاني على الذي في وسط الفطار وعلى الآخر .`

ولو كان راكباً في (١) وسط القطار كان قائداً ما حلقه، فصمن معهم، ولا يصمى [ما](٥) من يديه؛ لأنّه غير قائد لها، ولا سائق لها، فأمّا ما(٢) هو سائق للبعير الدي ركب عليها، رقائد للذي خلفه من الإمل.

ولو ربط رجلٌ بعيراً في قطار لا يعلم القائد ولا السائق ضمنا ذلك؛ لأنَّ القياد والشوق من الرّبط بمنزلة المباشرة من السّبب؛ لأنَّ القلف انصل بالقيادة والسّوق، ولم يتصل بالرّبط، فكان إيجاب الضمان على القائد، والسائق، أولى من إيجابه على الرّابط، ويرجعان على عاقلة من ربط. قالوا: إنَّما يرجعان على عاقلة الرَّابط إذا ربط والقطار يمشي، ولم يعلم بربطه. أمّا إذا ربط والقطار واقف، ثم قاد أر ساق، لا يرجع على عافلة الرّابط سواء علم أو لم يعلم.

وأمَّا ما يضمن الرَّاكب بوطء الذَّابة:

الرَّاكب إذا سار في الطُّريق، فأوطأت دايته رجلاً بيدها أو يرجلها، أو كدمت أو صدمت، فهو ضامن؛ لأنَّ الشير مضاف إليه، فيتقيد بصفة السَّلامة فيما يمكن الاحترار عنه، وكذلك يجب الضمان على الرَّديف إلا إذا حمل صبياً لا يستمسك مع نفسه، فحيننا لا يضمن الرِّديف؛ لأنَّ فعل الدَّابة لا يضاف إليه، والضمان على عاقلة الرَّاكب، والرَّديم، وعلى الرَّاكب كفَّارة؛ لأنَّه مستعمل للدَّابة بنفسه، فكان مباشراً للجناية بنفسه بخلاف لفائد والشائق؛ لأنَّه منسبِّب؛ والكفارة لا تجب بالسَّب.

ولو أوقفها صاحبها في الطّريق ضمن نفحة الرّجل والذنب، وكذلك من عطب بروثها أأد بولها](٧)، أو بلعابها، وكذلك لو أوقفها على باب المسجد؛ لأنَّ الاحتراز منه (٨) ممكن، فيكون متعدّياً باستعمال الطّريق، فيؤاخد بالضّمان، فإن جعل الإمام للمسلمين عند اب المسجد موقفاً يُوقِّمُونُ فيه دوابُهم فلا ضمان عليه؛ لأنَّ ذلك مطلق بإدن الإمام فصار القياه 🕶 كالقيام في ملك نفسه، ولو نفحت برجلها وهي تسير لا⁽⁴⁾ يضمن. وكذلك الذنب لا يضمن·

ولو كدمت بقمها يضمن؛ لأنَّه لا يمكن التحرز من نفحة الرَّجل والذَّنب، لأنَّ النَّفح

في قده الأنَّا ما خلف القطار : سائطة (٦) في قدة ما اساقطة

فيُّ قأة: ساقطة؛ وهي في قده. (t) (٧) فَيْ الْهَ: سَائِطَة (٨) فَيْ ادا: منه

في الله. ساقطة، رمي في اداء. (٤) بي ادا: سائطة. (٩) - مَن ادا : لم.

⁽a) - في di): سائطة، رمي في اده.

كون وراءه، ولا يكون بين عينيه، فلا يجعل متعدياً. أمّا الكدمة: يمكن الاحترار عنه، لأنه يكون مين عينيه، فنجعله متعدياً.

ولو ضربت بحافرها نواة أو حجراً صعبراً، فقتلت، لم يضمن، لأنه إذا كان شيناً بسيراً ينبعث بسير الدَّابة من غير تشديد (١) وعنف في السّير، فلا يمكن الاحتراز عنه، وإن كان حجراً كبيراً ضمن، لأنه يمكن الاحتراز عنه، فكان متعدياً في السبب

ولو راثت، أو بالت، أو سال لعابها في الشير لم يصمى؛ لأنَّه لا يمكن الاحترار عه(١) بخلاف ما إدا كان واقفاً (٣) حيث يضمن لما ذكرنا.

ولو وقع سرجها، أو لجامها، أو ما يحمل عليها في السّير فقتل إنساناً، أو عطب به رجل، ضمن؟ لأنَّه يمكن الاحتراز عنه، فكان متعدياً في السَّبب، والرَّاكب والسَّائق والقائد والزديف في الضّمان سواء حالة الانفراد أو الاجتماع جميعاً، وهو الصحيح، وإن كان(١٤) الراكب مباشراً ولكن الضمان [أيضاً](٥) إنّما يضاف إلى المباشر فحسب إدا كان السبب شيئاً لا يعمل في الإتلاف⁽¹⁾ كما في الحفر، فإنّه لا يوجب التلف بحال ما لم يوجد الدّفع الذي هو ساشرة، إمّا من الدّافع، أو من غيره، أمّا هنا الرّكوب لو انفرد أر السُّوق لو انفرد كان عاملاً في إتلاف ما أرطأت الدَّابة، فإذا اجتمعا لم يجز إلغاء عمل السّوق، فكان التلف مضافاً إلبهما إلاَّ أنَّ أحدهما متسبب والآخر مباشر، والضمان كما يجب بالمناشرة يجب بالتسب.

وإن (٧) عطفت الدّابة يميناً أو (٨) شمالاً، ولها سائق، لا يضمن ما أصابت إلاّ أن يكون لها طريق غيره؛ [الآنه إذا كان لها طريق غيره](١) لم يكن الانعطاف بعذر(١١)، والانعطاف إذا لم يكن بعدْر ينقطع به أثر إرساله؛ لأنَّه أرسله إلى وجه آخر، فينقطع الإرسال، فلم يكن مضافاً إلى فعله، فأمّاً إذا لم يكن لها طريق غيره كان الانعطاف بعذر، والانعطاف إدا كان بعدر لا ينقطع به الإرسال؛ لأنه أرسله في هذا الطريق قاذا لم يكن له طريق آخر، كان إرسالاً إلى هذا الطريق، وكان كالكلب إذا أنعطف يميناً وشمالاً لا لانعطاف الضيد.

ولو وقف، ثم سار، خرج السَّائق من (١١١) الضمان؛ لأنَّ الوقوف عن السَّير ممارًّ"، ينوت به مقصود صاحبها من الإرسال والشير، فكان قاطعاً للإرسال، مخلاف الكلب، إد رقم ساعة، ثم أخذ في السّير، فأخذ الضيد؛ لأنّ وقوف الكلب مما لا يفوت مقصود صاحبه في الإرسال والشير لأنّه إنّما وقف لبتمكن من أخذ الصّيد(١٣) فبتقرر مقصود صحمه في الإرسال فكان ذلك ليقرر حكم الإرسال فلا يكون قاطعاً حكم الإرسال.

```
(٨). في ديه: بدرك أز
                                                        مي الله: تشديد، وفي ادا. تسديك

 (٩) ثني (أ): ساقطة، وهي في الدا

                                                                        في ادا: عن ذلك.
                          (۱۰) في ۱۵۱ سائطة
                                                                     (٢) في فدا: كانت واقعة ،
                            (١١) مِيَّ ددا: ص،
                                                                          أنَّى أَدَا: سَأَتُطَةً.
                            (۱۲) بي دوه. کياً.
(١٣) في الله الأن وقوف الكلب. . . ص أحد
                                                            أنَّي الَّهُ: ساقطة، وهي في الذاء
                                                                         في لذا: الإنماق.
                                                                            في اها. ولو.
```

ولر اصطدم فارسان خطأ وماتا(١٠) ضمن كلّ واحد منهما دية صاحبه على عاقلته؛ لأزّ تلف كلّ واحد منهما حصل بمباشرته ومناشرة صاحبه، وكلا الفعلين حصلا بأمر منام. وهو المشي في الطريق، فكان إضافة تلف كلُّ واحد منهما إلى فعل صاحبه أولى؛ لأن اضافة تلف الأنسان إلى مباشرة (٢) إتلاف الغير جائز مستقيم، وإن كان مباحاً كالبائم اذا انقلب على الإنسان فمات وإضافة تلف الإنسان إلى فعله، وإن كان مناشرة لا يحوز إدا ين مناحاً كما في الماشي على الطريق إذا وقع في البشر، وهو لا يعلم به، قصار إضان [تلف] (٣) كل واحد منهما إلى صاحبه أولى، فلم يهدر شيء من دم كل واحد منهما، كما في الماشي والحافر.

ولر كانا عامدين في الاصطدام يجب نصف الذَّية على كلُّ واحد مسهما؛ لأنَّ فعل كلُّ واحد منهما [في نفسه](ع) ها هنا، وفعل صاحبه فيه تعدَّى؛ لأنَّه حرام على كلُّ واحد منهما اصطدام صاحبه في الطريق عمدً، وفعل الإنسان في نفسه إنما يسقط اعتباره في إضافة التُّلف إِلَيه إِذا كَانَ مِبَاحاً استدلالاً بالحافر والماشي، فكان التُّلف مضافاً إليهما جميعاً.

ولو وقف دابة في ملكه وملك شريكه لم يضمن ما أصابت شيئاً بيدها أو برجلها؛ لأزّ له حق الإيقاف(٥) في الملك المشترك كما له حق الإيقاد في الملك الحاص؛ لأذ الإيقاف(١) من جملة السّكين [وما كان من جملة السكين](٧) فكّان له أن يعمل كالقعود ووضع المتاع في الدَّار المشترك، فلم يكن متعدِّياً.

وأمّا قيما يضمن بصنعه من غير قعل البهاتم:

لو أن رجلاً أدخل نائماً بيته، أو مغمى عليه، أو صيباً فسقط عليه البيت يضمن في الصّبي والمعتوه دون الثائم، وهو في هذا بمنزلة اليقظان.

رحل أخذ يد إنسان فجذبه صاحب اليد من يده، فانكسرت يده إن كان أخذه لمصلحة فلا شيء على الآخد، لأنَّه ما أخذه على وجه التَّعدي، وإنَّ أخذه لا لذلك فمده فلصاحب البد أن يضمن القابض قيمة البد؛ لأنَّه أخذه على وجه التمدَّى.

رجل عض ذراع إنسان، فجليه من فمه فسقطت بعض أسناته، وذهب بعض لحم دراع هذا فدية الإنسان هدر، وعلى العاض أرش ذراعه، بخلاف ما إذا كان في يده ثوب فتشبث ٢٠ رجل فجذب صاحب الثوب من يده فالخرق الثوب يضمن المستمسك بصف قيمة الثوب؛ لأد عض الذَّراع أدى منه، فله أن ينزع منه. أمَّا أحد الثوب ليس بأدني منه، فلا حاحة له إلى الحذب فإن كان الذي يجذب التوب الإسه، فتحرق، فهو ضامن محميعه.

⁽١) - في ادا : ثم. (0) في (دا الايفاق وهو تصحيف

 ⁽۲) في ددا: سبائرة.
 (۳) في داه: سائطة، وهي في دده. (٦) - فيَّ (د): الأيفاق وهو تصحيف

⁽٧) - في فأنه: ساتطة، وهي في فده (t) في الد: سائط: رهي في ددا.

رحل حلس على ثوب إسان، وهو لا يعلم به، فقام صاحب الثُّوب فانشق ثوبه من جلوسه وانه مصمن نصف الشَّق (١٦)؛ لأنَّ الجالس لم يكن له أن يحلس عليه ، فصار جانباً بالجلوس، يصار التُّوب مشفوقاً بجذبه في قيامه، وبإمساك صاحبه بثقله فيجب عليه بصف الضِّمان.

الأب إذا ضرب الابن في أدب، أو الوصي ضرب اليتيم، فمات، يضمن عند ألي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن ضربه المعلم إن كان بغير إذنهم، فهو ضامن، وإن كان بإذنهم، فلا صمان عليه، لأنَّ الأب والوصي مأذونان، في التأديب بشرط السَّلامة؛ لأنهما يُملكانَ التصرف في نفسه وماله إذا كان خيراً لليتيم. أمَّا المعلم؛ إنَّما أدَّبه بإذنهم، والإذن مهم وجد مطلقاً لا مقيداً.

رجل صرب زوجته في أدب، فماتت ضمن، وعلى الأب في ضرب الابن الكفارة والذبة، وعلى المعلم الكفارة دون [الدية](٢)، وعلى الزُّوج الكفارة والذبة حميعاً، لأنَّهما ماشران على وجه التعدّي، وإذا ضربه القاضي في حد أو تعزير، فمات، لا ضمان عليه؛ لأنَّ الرُّوجِ ضربها لمنفعة نفسه، والقاضي ضربه لمنفعة المضروب لا لمنفعة نفسه.

رجل ضرب إنساناً، فسقط ميتاً، وكان مع المفتول مال [فتوَّى المال](٣) فهو ضمير الفاتل المال؛ لأنه صار مستهلكاً له.

رجلان مدًّا حبلاً فإن قطع رجل الحبل حتى وقعا ومانا ضمن القاطع دينهما، وقيمة الحبل، لوجود السبب على وجه التعدي.

رجل دخل على رجل، فأومأ(1) إليه بالقعود على وسادة، فجلس عليه، فإذا بجنبها فارورة فيها دهن لم يملم به؛ فاندقت القارورة، وذهب الدّهن، وخرق الوسادة. أمّا في الدُّهنَ ۚ فيضمن ؛ الأنَّه تلفُ بصنعه، وفي الوسادة لا يضمن؛ لأنَّه جلس مأمره.

ولر كانت القارورة تحت ملاءة قد غطى فأوماً بالجلوس عليه ليس على الجالس ضمان.

وإن(٥) أذن له أن يجلس على السّطح، فانخسف به، فوقع على مملوك الآمر، فإنّه بصمر؛ لأنَّ الوسادة توضع للجلوس عادة، لكن شرط السَّلامة، فلم يؤثر إذبه فيما تحته، رأثر في نفس الوسادة، بخلاف الملاءة فإنّه لا يفرش للجلوس عادة، فيضاف الجلوس إلى إنه، بخلاف السَّطِح؛ لأنَّ كلَّه موضع الجلوس، فصار نظير الوسادة.

وأمّا^(٦) جناية الضبي:

رجل أمر صبياً بقتل رجل، فقتله، كانت الدية على عاقلة الصَّبي؛ لأنَّ الصَّبي ماشر القَتَل طائعاً وترجع عاقلته على عاقلة الآمر؛ لأنَّ الصبي (^{٧٧)} في القَتَل كان عاملاً للآمر؛ لأنَّه

⁽١) في (أ) الشيء، وفي (١٥) لشق رقد (١) في (١١) فأوى،

 ⁽a) لمي هدة، ولو (b) لمي هدة، وأماء وقد أثنتا الأحيرة
 (c) لمي هاه: وإنء وفي هدة، وأماء وقد أثنتا الأحيرة
 (d) في هدة، : باشر لأن الضبي: ساقطه (Y) في قأا ساقطة، وهي في قدا، في فأه - ساقطة، وهي في فذاء.

فاعل(١) بأمره، وقد صح الأمر؛ لأنّ الآمر مكلف، والأمر صحيح من المكلف؛ لأن يؤاخذ بضمان القول، والأمر إن لاقي ملك الغير، لكن الأمر بما لا يملكه الأمر صحيع في حقهما وإذا لم يعلم المأمور بفساد الأمر في حق الآمر(٢) والمأمور إن لم يصع في حد المجنى عليه كما أو أمر رجلاً بأن ينبح له هذه الشاة، وكانت الشاة لجاره، ولم يعلم المأمور بذلك صح الأمر في حق الآمر للمأمور؛ حتى إذا ضمن الذَّابِح السَّاة للجار كان له أن يرجم بذلك على الآمر، وهما الصبي غير عالم بفساد الأمر بنقصان عقله، ولو علم لا عبرة لعلمه، لأنه ألحل بالمجنون فيما يضره، ومتى لم يكن عالماً [به](") صع الأمر في حقهما، وإن لم يصح في حق المجني عليه، فصار الصّبي عاملاً له(٤)، ومتى عمل لغيره لحقه في ذلك غرم كان قرار الغرم على المعمول به.

ولو أعطاه عصاً، أو حديدة، أو شيئاً من السلاح يمسكه، ولم يأمره بشيء، فعطب به، ضمن عاقلة الرَّجل دية الصِّي، لأنَّ الدَّافع لما ناول الصبي السَّلاح ليمسكه، فقد صار مستعملاً له (٥) في عمل من أعماله، وهو حفظ الشلاح.

ومن استعمل صبياً محجوراً في عمل له يغير إدن وليه، وتلف الصبي من دلك الاستعمال، كان ضامناً؛ لأنَّ استعماله جناية فما(٢) يتولد منه كان مضموناً عليه، وإنَّ قتل نفسه لم يضمن؛ لأنَّه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمله الآمر في ذلك العمل، ولو غصبه حر(٧٠) ضمن ديته إن قتل؛ أو أصابه حجر، أو جرح، وإن مات حتف أنفه لم يضمن إلاّ بجابته أو أكله السبع(٨)، أو تردى؛ لأنَّه منسبِّب لتلفه؛ لأنَّ حدَّ السِّب أن يتعلق التَّلف بأثر فعله بواسعة فعل آخر، وتستقيم إضافة التُّلف إلى أثر فعله كما في حفر البئر التلف اتصل بأثر فعله، وهو العمق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي، واستقام إضافة النَّلف إلى أثر فعله، فإنَّه بستقيم 'د يقال لولا أثر فعله وهو العمق ما تلف الماشي هذا المعنى هنا موجود؛ لأنَّه اتصل التَّلف بأثر فعله وهو حصوله في المكان الذي فعله^(ه) إليه بواسطة فعل آخر، وهو نهش الحية والتردّي وغير ذلك ويستقيم إضافة التّلف إلى أثر فعله وهو حصول الصّبي في المكان الذي نقله إليه وآه يستقيم أن يقال: لولا حصول الصّبي في هذا المكان (١٠) وإلاّ لكانَّ لا يتلف الصّبي؛ لأنَّ هذه الصُّواعُق التي حلت (١١٦) بالصَّبِي لا تعم الأماكن، وإنَّما ترجد في بعض الأماكن، والمتسن ضامن متى لم يجب الضمان على المباشر [كما في الحافر](٢١٦ فآما إذا مات حتف أنعه من الحتى أو غيرها لا يمكن إضافة الموت إلى أثر فعله، وهو حصول العتبي في المكاد الدي

في قدا " قائل (٧) - في فجه، ساقطة،

 ⁽٨) عي اله: سائطة وهو مصرح به في ادا أَ فَي اللَّهِ مِنْ حَلَّ الأَّمَرِ: سَامِعَةً .

حَيُّ اللَّهُ: سَأَقَطَهُ، وهِي فِي اللَّهُ (٩) في (مه: تعلم، وفيَّ «أه: فعلَّه، وقد أثبتا الأولِّ

عي وأنه: يه، ولعلَ الذِّي في دده: أحسن (١٠) في اده: الذي نقلةً. . . . في هذا البكان. سافحة وألذا أثبتنان (١١) في اداة الذي حل.

⁽٥) في الله: سانطة,

⁽١٢) في الله: سائطة، وهي في ادا (٦) - آئي (د): مثار

نقله إليه؛ لأنَّ الموت مما يصيبه في الأماكن كلها(١) فلم يكن تسبَّباً حتى لو كان موضعاً تعلب نه الحمي والأمراص ينبعي أن يضمن.

ولو حمله على دابة فسقط ضمن كان مثله يركب أو لا يركب، لأنه صار خاصاً للصبى وغاصب الصبي يضمن متى تنف الصبي بأمر بمكن التحرز عنه وسقوطه عن الذابة معدما حمله (٢) على [الدابة ممّا يمكن التحرّز عنه.

ولو سار العُنبي ثم سقط لم يضمن الرّجل؛ لأنّ الطّبي إذا كان بحيث](٢) تسير(١) الدّابة، فالسَّير يكون مضافاً إلى تسيير الصَّبي، والرَّجل لم يأمره بذلك، فلا يضمن الرَّجل كما لو دفع إليه سكيناً فقتل نفسه، ولو أوطأ رجلاً في سيره، فمات، لم تضمن عاقلة الرّجل، وتصمن (١٠٠ عاقلة الصِّبي؛ لأنَّ الصِّبي إذا كان يستمسك على الدَّابة، ويسيِّرها، فسير الذَّابة مضافاً إلى فعله، والحامل لم يأمره بذلك، فصار الصّبي قاتلاً بمعل غير مستعمل فيه.

ولو سارت الذَّابة والصِّبي لا يقدر أن يثبت على الدَّابة ولا يستمسك، فأوطأت رجلاً هدر دمه؛ لأنَّ سيرها غير مضاف إلى الصبى، فصار كما لو كان على الدَّابة حمل، نسارت، وأوطأت رجلاً، هدر دمه^(۱). كذا هنا.

رجل صاح لصبي (٧)، وهو على حائط، فوقع، فمات، قلا ضمان عليه، وذكر ابن [رستم] (^^ في توادره: أنَّه لو قال له(٩٠): لا تقع، فوقع، لا يصمن، ولو قال له(٢٠٠): قع، فوقع، يضمن، ولو قال لصبى محجور: اصعد هذه الشجرة، وانفض لي ثمارها، فصعد، فسقط، يضمن، وكذلك لو أمره بحمل شيء أو بكسر حطب بغير إدن وليَّه، فتلف الصَّبي من ذلك.

ولو قال له: اصعد هذه الشحرة، ولم يقل: انفض لي ثمارها، أو قال: انفض الثمار لنفسك، فسقط، فعات، اختلف المشايخ فيه، وكذلك إذا دفع السلاح إلى صبي، ولم يقل: امسك، وخطب الصبي بالشلاح، هل يضمن؟ اختلف المشابخ فيه، والمختار في هذه المسائل التي اختلف قيها: هو الضمان،

وأمّا القتل الموجب لحرمان الميراث:

قوم حاصروا جيش المشركين ثم جاء رجل ورمى بالمنجنيق إلى حصنهم، فأصاب حائط الحصن، ثم رجع، فأصاب إنساناً، والرّامي وارث المصاب، فلا ميراث له، وعليه الدّية والكفارة.

ولو وقع في الحصن، فأصابه، وهو في الحصن، فلا شيء عليه؛ لأنَّ دمه هدر.

⁽۱) في اده: كلها. وفي (۹): كله والمثبت (۵) في اده. وضمن (۱) في دده. لأن سير الأول. (٦) في دوه. لأن سيرها. . . عدر دمه ساقعة (٧) في وأه وفدة. صبًّا، ولعلَّ الصُّواب. لصبي (٢) في ادا: حمل،
 (٣) زيادة في ددة وليست في دأة. (A) في اله. غير واردة، وهي في ادا. رباده في دده وليست في ۱۹۱۵. (2) في داه: سير، وفي ادا: ليسوه وقد أثبتنا (۱) في دده. ساقطة الأخير.

وكدلك لو قام في صف المشركين؛ لأنَّه منهم، ويكثَّر سوادهم إلا أنَّه لم ينعمَّد بدلك.

أمَّا مَا يُوجِبُ جَنَايَةُ الْعَبِدُ، وَالْجَنَايَةُ عَلَى الْعَبِدُ؛

رجل بعث غلام إنسان في حاجة له بغير إذن سيده، ثم إن العلام رأى صياناً يلعبون. فانتهى إليهم، فارتقى فوق بيت، فوقع منه، فهلك، فالصمان على المرسل؛ لأنّه استعمل عبد العبر بغير إذنه، فصار خاصباً.

رحل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى قتله رجل عمداً، فالمشتري بالخيار: إن شاء أجار البيع، ويقنص الفاتل، وإن شاء نقض البيع ويقتص البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

رجل قال لرجلين. اضربا مملوكي هذا مائة صوط، فلهما أن يضرباه، ولو⁽¹⁾ ضرب أحدهما تسعة وتسعين، وضربه الآخر سوطاً واحداً ومات، لا ضمان على واحد منهما⁽¹⁾ استحساناً كرجل قال لامرأتين له⁽¹⁾: إن أكلتما هذا الرّغيف فأنتما طالقتان، فأكلت إحداهما عامته، وأكلت الأخرى بقيته، طلقتا، لأنهما أكلتاه.

ولو أنّ عبداً قتل عبداً لرجل خطأ، ثم قتل أخ⁽³⁾ مولاه خطأ، وليس للأخ وارث غير مولاه؛ فإنه يدفع نصف العبد إلى مولى العبد المقتول، ويفديه بنصف الباقي؛ لأنه لمه قنل العبد صار نفسه مستحق الدّفع إلى مولى العبد المقتول، فلما قتل النَّاني صار نصفه مستحقاً له فيدفع إلى الأول نصفه، ويفديه بالباقي؛ لأنه لا يمكنه الدّفع للأول⁽⁶⁾؛ لأنه ملكه معد الجناية بسبب الإرث، فيفديه في النّصف؛ لأنّه سلم له نصف العبد، ولو قتل الأخ أولاً، ثم قتل المملوك، فإنّه يدفع العبد إلى مولى العبد أو يفديه؛ لأنّه جنى في ملكه، ولو كان للأح ابنة، فإنّه يضمن ثلاثة أرباع المقتول وربعه للابنة على ما قلنا، ولو أوصى بعتق عبد للأح ابنة، فإنّه يضمن ثلاثة أرباع المقتول وربعه للابنة على ما قلنا، ولو أوصى بعتق عبد لله، فجنى العبد جناية أرشها ألف درهم، فقالت الورثة: لا يقديه، فلهم ذلك، فبدفع بالجناية، وتبطل الوصية إلا أن يقول العبد للإنسان: ادفع عني ألف درهم، فقعل ذلك بصير ذلك ديناً على العبد يؤديه إذا عتق.

عبد جنى حناية، فأرصى المولى بعثقه في مرضه فأعتقه (٦) الوصي أو الوارث، فإن كان الوصي علم بجنايته، فعليه الدّية، مقدار القيمة من ماله، وإن لم يعلم فمن بيت المال.

عبدان أرجل فقال المولى: أحدكما [حر] (٧) مجنى أحدهما انصرف العنق إلى الذي جنى، وعليه الذية؛ لأنّا لو صرفناه إلى الآخر يصير هو واجب الدّفع، ويحتمل أنه حرّ؛ لأنّه يحتمل أن الْعتق نازل فيه، فيتضرو بذلك. أمّا لو صرفناه إليه لا صرر على ورثة المقتول، لأنّهم يأخذون الذية، وربّما يربو ذلك على قيمة العبد، ولا صرر على المولى أيضاً؛ لأنّ المعتق (٨) أحدهما فيصرف إليه.

(٥) عن ادا: إلى الأول.

⁽۱) في لدا وإن.

⁽۲) في دوا وړان. (۲) في «دا» سقطة.

۱۹۷۰ في ۱۹۶۰ سائطة. (۳) في ۱۹۶۹ سائطة.

 ⁽٦) في دوا, في مرف فاعته ساقعة
 (٧) في داه: سافطة، وهي في ددا

 ⁽³⁾ في الله: آخر، رغي المه: أخ وقد الثننا ما في اده. (A) عي اده. العنق.

رجل فتل أمة رجل حطأ، وقيمتها أكثر من دية الحرّ، فعن أبي حنيفة رحمه الله معالى روايتان، في رواية ' ينقص عن خمسة آلاف خمسة، وفي رواية. عشرة، ولو قطع بد عبد أو فغا عينه، وقيمته أكثر من عشرة آلاف درهم يجب خمسة آلاف درهم إلاَّ خمسة.

عبد قطع أصبع رجل خطأ، فقداه المولى بألف، ثم مات المقطوع أصبعه، فإن قداه بغير قضاء؛ فعليه تمام الدَّية، وإن كان بقضاء كان الفداء(١) باطلاً، وهو بمنزلة من أعتق , هو لا يعلم ففيه القيمة ويتقاصان.

عبد قتل رجلاً عمداً، وله وليان، فعفا أحدهما، ثم قتل آخر خطأ، فاختار المولى، وفعه، فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: في هذا روايتان. في رواية: يدنعه له (٢) أرباعاً. ثلاثة أرباعه لولمي الخطأ، وربعه لولي العمد، وفي رواية: يدفعه أثلاثًا: ثلثاه لصاحب الخطأ، وثلث لمولى العمد. قال أبو يوسف: ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة رحمه الله تعالى إلا قولاً، قد كان قاله، وروي عن زفر رحمه الله تعالى أنَّه قال: ما خالفت أبا حنيفة رحمه الله تعالى في شيء إلا قد قاله، ثم رجع عنه، فهذا إشارة إلى أنَّهم ما سلكوا طويق الخلاف، بل قالوا، ما قالُوا عن اجتهاد ورأي اتباعاً لما قاله أستاذهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى. قال أبو حيفة رحمه الله تعالى: لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا ما لم يدر من أين قدنا.

حكم جناية العبد صيرورته جزاء جنايته؛ وللمالك أن يختار الفداء، وإن لم يختر حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه؛ لأنَّه هلك محل حقه، ولو مات بعدما احتار الفداء، لم يبطل بموت العبد؛ لأنَّ الحق تحول من رقبة العبد إلى دمة المولى، وإن حنى على جماعة، فإن شاء المولى دفع إليهم بقدر أرش جنايتهم، وإن شاء أمسك وغرم الجنايات، لأنَّ حَنْ كُلِّ وَاحْدُ مِنْهُمْ مُعَلِّنَ بِهُ عَلَى قَدْرُ جِنَايِتُهُ، وَلَلْمُولَى أَنْ يَخْتَارُ الْعُص، ويدمع إلى بعضهم ما تعلق به حقه؛ لأنّه لا تعلق للبعض بالبعض.

ولو قتل العبد رجلاً خطأ وله وليان، واختار المولى الفداء من أحدهما والذَّفع إلى الآخر لم يكن له ذلك، لأنَّ الحق متَّحد وجب للميت أولاً، ثم لوارثه، فلا يقبل التغريق، ولو قتل إنسانًا وفقأ عين آخر دفع أثلاثًا، وكذا إذا شخ إنسانًا شجاجاً مختلفة، قسم سِمهم على قدر جنايتهم لما مر.

ولو قتل العبد المغصوب في يد العاصب أو مات وقد جنى قبل الغصب جنايات، فالقيمة بين أصحاب الجنايات، ولا خيار للمولى؛ لأنَّ أرش الجناية إذا كان أكثر من القيمة، فلا فائدة ني النَّخير، بخلاف ما إذا كان العبد قائماً؛ لأنَّ للنَّاس أغراصاً في الأعيان.

ولو قتل هذا العيد عبداً لرجل آخر يخبر مولاه بين الدُّمع والقداء، فإن فداه بقيمة العقتول قسمت القيمة بين أولياء الجناية، ولا يجبر المولى لما قلنا

⁽٢) في دره: ساقطة (١) في الاه: العصاد،

وإن (١) احتار مولى (٦) العبد الثّاني دفعه خُيْر مولى العبد المقتول بين الدَّفع والفداء؛ لأنَّ الثاني(") بقام(١٤) مفامه لحماً ودماً، وكذلك لو قطع يد العبد، ودفع به حير بين [دفعهما](أنُّ وفداهما بأرش اليد، ولو اكتسب العبد الجاني اكتسابُ، أو ولدت الحانية ولداً. فاختار المولى الدَّفع لم يدمع الولد؛ والكسب لأنَّه لا حق فيه قبل الدَّفع، فلا يتعدَّى إلى الكسب، ولو اختار المداء، ثم علم أنه فقير، فالدَّبة لازمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يصح اختيار الغداء إذا كان مفلساً إلاّ برضى الأولياء؛ لأن الشَّرع أثبت له ولاية استخلاص العبد بأدائه من مال آخر، فقد نقل الحق إلى مال آخر بشرط السّلامة. لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: الأصل وجوب الذّية بالجباية إلا أنه تعذر إيجابه على العبد؛ لانه صلة، فإذا اختارها السّيد أمكن (١٠) تقرير (٧٠) لأصل وإيجاب الدَّية عليه، ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. إن كان الاختيار بغير قصاء صح، وإن كان بقضاء لم يصح؛ لأنّ القاضي أخطأ في قضائه بنقله إلى خصمه (^ المعسر. أمَّا إذا كان بغير قصاء كان العبرة بتراضيهما، فلا تعتبر السَّلامة، وقال زفر رحمه الله تعالى: هما سواء! لأنَّ حجة الاختيار لا تتوقف على القضاء، فلا يعتبر القضاء.

عبد قطع يد رجل، فدفعه (٩) المولى بالجناية، ثم مات المقطوعة يده، فالدُّفع على حاله؛ لأنَّ حكم الجناية من العبد لا يختلف بين أن يكون قتلاً أو قطعاً؛ لأنَّ المستحق وهو الدُّفع بالجناية فيهما جميعاً، وإن اختار الفداء، ودفعه، ثم مات الرَّجل، فالقياس: يقتضي أن يَكُونَ اختياراً للفداء؛ لأنَّه اختار الفداء في أصل الحناية والسَّراية تتبعه، وهو قول أبي يوسف الآخر رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان: يخبر خياراً مستقبلاً، وهو قول محمد رحمه الله تعالى؛ لأنَّه صار شيئاً آخَر، وهو القتل. وإذا كان على العبد الجاني دين (١٠٠٠) فدفعه بالجناية، بيم لأجل الغرماء، وإن فضل شيء كان لأصحاب الجناية، ولا يضمن للغرماء شيئاً؛ لأنَّ الدُّفع حق مستحق عليه فالقياس: أن يضمن القيمة بالتمليك، كما إدا باعه رائما بدأنا بالدَّفع لَيكون جميعاً بين الحقين، فإن ولي الحناية استحقه وهو مشغول، فدفع لذلك، ثم اتبعه الغرماء؛ لأنَّ حقهم كان متعلقاً بالمالية، وأنَّها ياقية بخلاف البيع؛ لآنَّهُ عَقْدَ بَبِدَلَ، فيصير كأن مالية العبد في حقَّه تحوَّلت إلى النَّمَس، ولو دفعه إلى أصحاب الدِّين بدينهم (١١) كان مختاراً للجنابة، ولزمه الأرش إن كان عالماً، والقيمة إن لم يكن عالماً؛ لأنَّ الخيار في ملكه، فإذا أبطل ملكه صار كأنه أتلفه، ولو باعه القاضي في الدين ببيَّنة قامت عنده، ثم حصر ولي الجناية ولا فضل في الثمن، هقد سقط حق ولي الجناية؛

⁽١) - في ادا: علو . (٧) في ادا: تقدير،

⁽٢) في (١٥: المولي، بالتعريف (٨) - في الداد دينه،

⁽٣) في ادا: الباني. (٩) في قده: فدقعه المولى، وفي ١٩٥١ فدفع إلى المولى. وقُد أثبًا ما في اده: عَلَى ما نُراه صواباً

⁽²⁾ من قدة: قام:

في الله سائطة، وهي في فدا. (١٠) في قاه: يديه، وفي قده: دين، وقد أثبته الأحير (١١) في اله: بَيْنَهُم، وَفَي فده: نَدْيَنَهُمْ، وَقَدَ البُّنَّةِ الأَحْبَرَ،

^{(1) -} قُلُ فدة (ساقطة.

إِنَّ القاصي أمين الشَّرع، فلا يحمل فعله مضموماً عليه، فصار كما إذا هلك العبد، ولا بجوز إقرار المأذون والمحجور بالجناية (١٠)؛ لأنَّ موجبهما (٢) ينعلق ملك الشيد والشيد ما أزن له فيها، فلم يصبح أصلاً.

وكدلك لو أقرّ بعد العنق أنَّه كان جني جناية حالة الرّق، لا بلزمه شيء بدلك، ولو أنَّ عبداً أعور أخذ المولى أرشه جنى جناية دفعه المولى وسلّم له ما أخذ من الأرش؛ لأنّ الأرش مباين عنه فلا يتعلق به حق المجني عليه، وما أخذ من الأرش بجناية عليه بعد جديته يجب دفعه إلى أولياء الغتيل؛ لأنَّه قام مقام طرفه، والحق كان متعلَّقاً به

ولو قتل قتبلاً خطأ، ثم قطعت يد العبد، ثم قتل آخر حطاً بسلم أرش يده لأوليا. الجناية الأولى لما مر، ثم يدفع العبد فيكون بين ولي الجنابتين على تسعة وثلاثين جزءاً إن كانت قيمة العبد ألفاً؛ لأنَّ الأول استوفى خمسماتة، فيكون ذلك جزءاً من عشرين حرءاً من الدُّية، بقى حقه في تسعة عشر، وحق الآخر في عشرين.

رجل قطع أذنى عبد، أو أنفه، أو حلق لحيته ولم ينبت فعليه ما مقصه؛ لأنَّه مال هذا إذا لم يرده عليه، ولو دفع العبد إليه بأخذ من القيمة ثانياً، ولو ادَّعي المولى أن القطع كان قبل جنايته، وادِّعي وليّ الجناية أنه كان بعد جنايته قالفول: قول المولى؛ لأنَّه ينكر استحقاق الأرش عليه.

رجل فقأ عيني (٢) رجل (٤)، ثم جاء رجل، وقطع بده كان على فاتى، العيمين ما نقصه، وعلى قاطع اليد نصف قيمة مفقوء العينين، ولو قطع يد^(ه) مدبّر، أو رجليه غرم ما نقصه؛ لأنَّه تعذَّر إيجاب كمال الدَّية، كبلا يؤذي إلى اجتماع البلل والمبدل في ملكه فأرجبنا التقصان.

وأمًا نيما يصير المولى مختاراً للفداء ونبما لا يصير:

إذا أخرح المولى العبد الجاني عن ملكه بأن باعه، أو أعتقه، أو دبره، أو استولد الأمة، وهو يعلم بالحناية، فهو محتار للفداء؛ لأنَّه منع الدُّمع، ولو أثر به لغير، في رواية: يصير مختاراً؛ لأنَّه جعله لغير، كما لو باع وفي رواية لا يصبر مختاراً؛ لأنَّه لم يفوت الدَّفع فإن المقر له مخاطب بالدُّفع، وإن لَّم يكن عالماً بالجنابة ضمن القيمة، والم يكن مختاراً؛ لأنّ الاختيار بدون العلم لا يكون، وكدلك إن كانت الجمامة فيما دون النَّمُس، وهو يعلم، قهو مختار للأرش وإن لم يعلم فعليه الأقل من قيمته ومن الأرش، وأو وهب العبد المجني عليه فلا شيء على المولى؛ لأنه ملكه بدون العوص فتنقى الجناية متعلقة به كما في الَّذَفع بالحناية وَإِنْ باعه يكون مختاراً؛ لأنَّ البدل أقيم مقامه ملك، فصار

⁽۴) - ش بدا : خس، (١) - في قده: بالجناية ،

⁽٤) التي دواز عند في أداء موجبهما، وفي أدة: موجبها، وقد أنتا الأول (٥) بي دده ا يدي.

كأن المبد قائم وقد عجز عن دفعه بصمه.

ولو أمر المولى المجني بالإعتاق، فأعتقه، صار المولى محتاراً إن كان عالماً بالحياية. لأنّ فعل المأمور مضاف إليه، ولو ضربه صرباً نقصه، وهو يعلم بالحناية، فهو محتار؛ لآله حبس منه جزءاً، وإن كان لا يعلم، فعليه الأقل من قيمته، ومن أرش^(١) الجناية^(٦) إلاً أن يرضى وليّ الذم بأن يأخذه ناقصاً، فيأخذه، ويجعل كأن النقص حصل بآقة سمارية.

ولو ضرب المولى عينه، فابيضت، وهو عالم به، ثم ذهب البياض قبل أن يخاصه فيه، وله أن يدفع أو يفدي؛ لأنّ النّقص قد ارتفع، وصار كأن لم يكن، ولو خوصم حالة البياض، فضمه القاضي الذية، ثم زال البياض لا يرد القضاء؛ لأنّ الذية تعينت بالقضاء، ولو استخدمه بعد العلم بالجناية، فعظب فيه (٦) فلا ضمان عليه؛ لأنّ الاستخدام لا يختص بالملك، فلا يكون اختياراً، وكذلك لو كان عليه دين، فاستخدمه المولى لم يضمن بالغرماء، وكذلك إذا كانت أمة، فوطئها؛ لأنّ وطء التّيب في الملك لا يوحب نفصاً، وإن علقت، فهو مختار لما مر. وإن كانت بكراً فهو مختار لأجل النقص، ولو أجر أو رهل لم يكن مختاراً وتنقض الإجارة لقيام العذر، وفي بعض الرّوايات: أنه يكون مختاراً في الرّهن والإجارة؛ لأنّه جعل يد الملك للغير، ولو أذن له في التجارة، فركبه دين لم يصر مختاراً؛ لأنّ الإذن لا يمنع الدّفع، لكن الدّين لما تعلّق بالرّقبة ثبت الشغل مضافاً إلى إذن المولى، فلولى الجناية أن يضمنه القيمة.

رلو كاتبه، وهو لا يعلم، فإن خوصم وقضى القاضي بالذية، ثم عجز لم يرتفع القضاء؛ لأن الهاضي عين الذية بناء على سبب صحيح، وهو العجز، وإن لم يخاصم حتى عجز؟ له أن يدفع؛ لأن المجر بعد لم يتأكد، ولو باع بيماً فاسداً، وتسلم، فهو مختار؛ لأنه أرال ملكه، وكذلك لو كانت كتابة فاسدة؛ لأنه علق عنقه يأداء البدل، وكذا لو باع يشرط الخيار للمشتري؛ لأنه أزال الملك، ولو كان الخيار له لا يكون مختاراً؛ لأن الملك لم يرل، وكذا لو عرضه على بيع

ولو باع^(٤) بيعاً^(۵) باتاً، وهو غير عالم به ولم يخاصم فيها، حتى ردّ العبد إليه بعيب بقصاء، أو خيار رؤية، أو خيار^(۱) شرط، فله الخيار؛ لأنّ الاختيار بدون العلم لا يكون العقد قد انتقض من الأصل، ودكر في الأصل أن التزويح لا يكون اختياراً.

ولو قال لعبده: إن قتلت فلاناً، فأنت حر، فقتله، فهو مختار؛ لأنه على العنق بحالة (٢) استحقاق الدّفع، فإذا ثبت جعل مختاراً.

جارية حامل، جنت جناية، فأعتق المولى ما في بطنها، وهو عالم بالجناية، صار

: ساقطة	ني ادا	(0)	قي الدا: الأرش.	(1)
: سائطة			ا في الداء اساقطةً.	
	- W	* **		4

⁽٣) في دده. به. (٧) في دده حالة. (٤) في عده. باعد.

منتاراً للفداء إلا أنه (١) لا يمكنه دفعها في الحال.

ولو أعتق وهو لا يعلم بالجناية، فإن جاء الطلب، وهي حامل، فله الخيار إن شاء ضمن المولى قيمتها حاملاً، وإن شاء أخذها حاملاً بجنايتها، فكانت له والولد حز، ون جاء بعد ما ولدت، فالمولى بالخيار إن شاء دفع، وإن شاء فدى، ولا سبيل له على الولد.

جارية ببن رجلين جاءت بولد فجنى الولد جناية، فادعى أحدهما أنه (٢) علم بالجاية، فعلمه الله الذية؛ لأنه مختار للفداء، وإن لم يعلم فعليه القيمة، وكذلك لو باع جارية، فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر، فجنى الولد جناية، ثم ادعاه البائع، وهو يعلم بالحناية، فعلم الدية؛ لأنه استهلكه بالدعوى، وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

وأمّا فيما يجب بالجناية على الجنين:

رجل ضرب بطن امرأة حبلى بسكين، فأصاب يد الولد مقطعها(")، فولدته(1) مقطوع البد يصمن نصف الدّية على العاقلة؛ لأنّه قطع حطاً.

رجل اشترى أمة حاملاً، ولم يقبضها حتى أعتق ما في يطنها، ثم ضرب إنسان بطنها، فألفت جيئاً ميتاً، فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذ الأمة يجميع الثمن؛ لانه باعها له بدلك، وأتبع الجاني بالأرش، وهو حر؛ لانه أعنقه، وإن شاء فسخ البيع في الأمة؛ لأنها أسقطت في يد البائع، ولزمه الولد بحصته من الثمن؛ لأنه اشتراها وهي حامل، ولو كان للحين أب حرّ كان أرش الجنين لوالده؛ لانه عصبته، ولا شيء للمشتري منه.

امرأة شربت دواء لتسقط ولدها عمداً، فألقت جنيناً حياً، ثم مات، فعلى عاقلتها الذية في ثلاث سنين إن كان لها عاقلة، وإن لم يكن فذلك في مالها، ودلك للأب إن لم يكن فه وارث آخر، ولا يرث منه شيئاً، وعليها الكفارة، ولو [ألقت](٥) حنيناً ميناً تجب الغرة على الماقلة في سنة واحدة.

والغرة: عبداً أو أمة يعدل خمسمائة درهم، ذكراً كان أو أنثى، ولو كان الشُوب لأحل إصلاح البدن، فلا شيء عليها، ولا يوث منه.

ومن ضرب امرأة فألقت جنيناً ميتاً، كان عليه خمسمائة درهم لما روينا في (١٠) الحديث فبل هذا، فإن مات بعدما خرج حيّاً كان فيه دية كاملة، بخلاف ما إدا انفصل ميتاً، لآنه اعتبر نفساً في حتى غيره من حقوق العباد، واعتبر فيما هو حق الجنير وحق نه تعالى عضواً؛ ولو قتل الأم، وخرج الجنين بعد ذلك ميتاً لم يغرم إلا دية الأم (١٠)؛ لانا لو حيا والقياس لقلنا: لأنه لا يجب في الجنين شيء؛ لأنه وقع الشك في حياته، نكر عرضا

⁽۱) د ودود لات. (۱) د ودود لات.

⁽۱) عي قده: الأثه. (۲) عي دوه: أن.

 ⁽٦) في الدا" من.
 (٧) مي الد) الأب، وقد أثبتنا ما في في الدا

⁽۳) في ادا: ان. (۳) في ادا: فقطم.

 ⁽٤) المسير يعود على الولد كما هو مصرح به أي ددا.

وحوب الغرة(١١) في الجنبن إدا نفصل ميناً حال حياة الأم بالنّص، والنّص الوارد ثمة لا بكون وارداً هنا؛ لأن هنا يمكن الشُّك من وجهين: أحدهما: أنَّه لم تنفخ فيه الرَّوبي والثاني. أنه إن نفخ مات بسبب انقطاع العذاء لا(٢) بالصرب، وثمة من وحه واحد، ولو مات بعدما حرج فعليه (٣) دية أخرى؛ لأنَّه قتل نفساً أخرى.

ولو ضرب بطن حرة، فألقت جبيناً، قد استباد بعض حلقه، ففيه ما في الحبين [النام](1)؛ لأنَّ اسم الجنين ينطلق عليه، ولا كفارة على الصارب إلا أن يشاء ذلك، واستغفر ممّا صبع. والله تعالى أعلم.

القصل الثالث

في معرفة المدّة التي يؤخِل إليها نبت اللّحية، وشعر الرأس بعد الحلق، والشن بعد القلع إلخ

ولو حلق لحيته إنسان أو رأسه [ولم ينبت](··) فإنّه يؤجل سنة، فإن مات الصّبي قبل بات اللَّحية أو شعر الرأس [أو السّن](٦) قبل مضى السّنة، فعلى قول أبى حيفة رحمه الله تعالى: لا شيء عليه، وقالاً(٧): فيه حكومة عدل، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنَّ من قلع سن إنسان بالغ لا يؤجل إنَّما ذلك في سنَّ الصَّبي؛ لأنَّ البات بعد القلع عادة إنَّما يكون في الصِّيان لا في البالغ اعتباراً بالسَّقوط.

ولو ضرب سن رجل، فتحرك، انتظر به حولاً [لما]^(٨) روي عن النّبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنَ ضَوَبَ مِن رَجُل: أَنَّهُ يُسْتَأْنَى حَوْلاً، فَإِن اسْوَدً أَو اخْضَرَّ أَو الْحَمَرُ أَوْ سَفَظَ كَانَ فِيهِ أَرْشُ كَاملاً؟؛ لأنَّه موتِّ الجمال على الكمال، ولو اصفرُ كان فيه حكومة (٩) عدل، واختلف العشايح فيه. قال بعضهم: يجب كمال الأرش، كما لو(١١) اسود أو احمر أو اخصر، وقال بعضهم: تجب حكومة عدل، وهو الصّحيح؛ لأنّه لم يفوت حنس منفعة الشن، ولا بغوت الجمال على الكمال؛ لأنّ الصّفرة قد تكون أصلاً في الأسنان(١١) في بعض النّاس، لكن أوجب نقصاناً في جماله فتجب حكومة العدل؛ لأنَّه أوَّجب نقصاناً في الجمال، وأمَّا السُّواد والحمرة والخضرّة لا تكون لون الأسنان أصلاًّ، فيكون تفويت الكمالُ على الكمال.

وقال بعض المشايخ: إنَّما يجب كمال الأرش بالاسوداد إن كان السِّنَّ من الأسناد

⁽١) في اذا العرم. (٧) في أنه: وقال، وفي فده: وقالا، وقد أثنتنا الأحير

⁽٢) من قدا إلاً. (A) في الله: ساقطة، رمّي في اداء.

ائى دەك ئىيە. (٩) في اده: حكرمة. ربّي أده: حكم وأثبتنا نضأ ما عود

⁽٤) في الله سائطة، وهي في الله. (0) في (1): ساقطة، وهي في قده.

⁽١٠) في فدا: ساقطة. (٦) - في الله: ساقطة، وهي في الماء. (١١) تَيُ قيا: للإنسان.

التي (١) ترى؛ لأنّه فات الجمال على الكمال. أمّا إذا كان النس من الأصراس التي " ٢ زى إن فات منفعة المضغ بالاسوداد يجب كمال الأرش أيصاً، وإن لم يعب تجب حكومة المدل، ولو اختلما كان القول: قول المصروب أنّه اسود من ضربه.

ولو شج موضحة، فصارت منقلة، فاختلفا كان الفول: قول الضارب أنَّها لم تصر منقلة. والغرق: وهو أنَّ الشَّرع شرع الاستيناء في تحريك السن لفائدة، وهو: أن يشتد النُّس في مذَّ الاستيناء (٢)، فلا يجب شيء أو يسود أو يسقط، فيجب الأرش؛ لأنَّ تحريك السِّن منا يولد النغير والسقوط، فلم يجعل القول: قول المضروب(1) في التغيير والسقوط تبطل فاندة الاستيناء؛ لأنَّه لا يتمكَّن المصروب من (٥) إثبات ما ادَّعي من التعيير والسقوط بالبيَّة، وأمَّا في الشُّجة لو جعلنا القول: قول الشَّاح لا تبطل فائدة الاستيناء؛ لأنَّ فائدة الاستيناء في الشُّجَّة أنَّ بِرَا فِي هَذَهُ الْمَدَّةُ، أَوْ يَمُوتُ مِنْهَا إِلاَّ أَنْ يَبْرَأُ، أَوْ تَصَيْرُ مَقَلَةً؛ لأَنْ قطع اللَّحم والجلد لا يُولد كبر العظم، فصار وزان مسألتنا من مسألة الشَّج: أن العشجوج إذا قرب إلى الموت، فقال: أموت من شجتك، وقال الشَّاح: لا بل من شجة أخرى، كان القول: قول المشجوج أيضاً، كبلا تبطل فائدة مدة (٦) الاستيناء، ولو نبث سنّه لم يضمن إن نبت سناً صحيحاً؛ لأنّ الصمال لا يجب بدلاً عن السِّن الساقط؛ لأنه لا قيمة له (٧) إنَّما يجب تقويت المفعة أو الجمال، وقد عادت المنقعة والجمال فارتفع السبب الموحب للضمان، فلا يجب الضمان، وإن نبت سوداء صمن؛ لأنَّه ما ارتفع السَّبِ الموجب لعضمان.

ولو ڤلع الرجل سنّ رجل فأثبته مكانه غوم الأرش إن كان خطأً؛ وكذا الأذن؛ لأنَّه لا بعود إلى حالتها الأولى في المنفعة والجمال؛ لأنَّ المقلوع لا يلتزق بالعصب والعروق غالبًا، فيكون [وجود](^) هذا الإثبات وعدمه بمنزلة حتى لو تصور عود(٩) المنفعة والجمال بالإثبات لم يكن عليه شيء، كما لو نبت س آخر.

رجل حلق شعر كتف داية، أو نتف دنبها، فإنّه يؤجل سنة كما في شعر الآدمي، فإن نِتَ وَإِلاَّ يَقَوَّمُ مَعِ^(١٠) الشعر، ومن غير الشعر، فيرجع بنقصان ما بينهما.

وأمَّا فيما تَجِب حكومة العدل [وفيما لا تجب](١١١):

آرجل طمن رجلاً في أذنه فخرج من الأخرى ففيه حكومة عدل](١٢). ولو طعنه في فعه فحرج من الدماغ حتى نفلت منه، ففي الفم إلى الدماغ حكومة عدل؛ الآنه ليس له أرش مقدر، ومن الدَّماغ إلى أن نقذت منه (١٦٣) فهي آمة، وفيها دية مقدرة، وهو ثلث الدَّية.

- (٨) ني داه: سائطة. (٩) ني داه عدد. (١٠) دي داه مقام. (١١) ني داه: سائطة، وهي هي داه. (١٢) ني داه. سائطة، وهي هي داه. (١٣) ني داه. سائطة، وهي هي داه.	(1) في ادع: الذي. (٣) في اده: الذي. (٣) في اده: الاستثناء. (٤) في اداء: المضرور وهو تصحيف. (٥) في ادا ساقطة. (٢) في اداء ساقطة. (٧) في اداء لها

ولو رماه في عينه فأنفذها في القفاء ففي عينه نصف الذية، وعليه حكومة عدل، وإن أصاب الذماغ ونفد منه، معليه في العين نصف الذية إلى أن يصل الذماغ، ففيها حكومة عدل، وفي الذماغ إذا نفذت ففيها ثلث الذية.

ولو حلق رأس إنسان بغير إذنه، فنبت شعر أبيض والمحلوق رأسه حرّ، وهو شاب فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ في حكومة عدل، وإن كان عبداً، ففيه حكومة عدل.

رجل قطع ذكر إنسان، ثم أنثييه، ففيهما ديتان، ولو ('' قطع أنثيبه، ثم ذكره، ففي الأنثين: الذية، وفي الذكر: حكومة عدل؛ لأنهما عضوان، ولكل واحد منهما منفعة على حدة؛ فإنّ منفعة الذكر: الإحبال، ومنفعة [الخصية] ('') الإنزال، وأنها لا تفوت بقلع الذكر، وفي الرجه الثاني: لأنّه فات منفعة الإحبال بقطع الأنثيين، ولا قصاص في شيء من العظام ('') [إلا في السن] (ئا لقوله عليه الصلاة والسلام (ف'): لا قصاص في كسر العظام إلا أن السن مما يمكن اعتبار المماثلة فيه، ولهذا خص من بين سائر العظام وإن كسر بعضه أخذ من الكاسر مثلما كسر، فإن قلع لم يقلع منه، ولكن يؤخذ بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللّحم، ويسقط ما سواه، وفي نسان الأخرس: حكومة عدل، وفي ذكر الخصي والعنين والعين القائمة الذّاهب نورها والسن الشوداء واليد والرّجل الشّلاء حكومة عدل ('') لأنّه لم يفوت جمالاً ظاهراً على الكمال، ولا جنس منفعة على الكمال؛ لأنّ تمام الجماع بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل، وتفسير بالإنزال، وذا من الحصي لا يتصور، فلا يجب كمال الذّية، فتجب حكومة عدل، وتفسير حكومة عدل الشرير عدم المناه المناه المناه المناه المناه المناه الكمال، ولا عن المناه المناه

وأمَّا معرفة العاقلة، وكيفية وجوب الذَّبة على العاقلة، ومواقيتها إلى آخره:

القاتل إذا كان له ديوان، فعاقلته أهل ديوانه إن كان غازياً، وله ديوان فعاقلته من كان في ديوان الغزاة وإن كان كانوا يتماصرون فيها(١)، وإن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته من كان في ديوان الكتاب إن كانوا يتماصرون فيها(١)، وإن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته أنصاره، فإن كانت نصرته بالمحرف فعلى المحترفين الذين هم أبصاره كالقصادين والصفارين بسمرقد والأساكفة باسبيجاب، وإن لم تكن له عاقلة كاللقيط والحربي والدم والمالم، فإن عاقلته بيت المال. هذا إذا أسلم ولم يوال [أحداً](٨), أمّا إذا عقد مع(١) أحد عقد الولاء فجنايته على مولاه الذي عاقده، ووالاه، وله أن يتحول بولاية إلى عبره ما نم يعقل عنه، وأمّا إذا عقل عه فليس له أن يتحول، وكذا لو لم يوال أحداً حتى عقل عه يت

⁽١) في ادا: ولو. (١) في ادا: المكومة: أي حكومة عدل كما هو

⁽٢) في داه سانطت وهي في عده. اعًا است

 ⁽٣) هي هده. الطعام، وهو تصحيف.
 (٧) في هده: بها.
 (٤) في هأه: ساتطة، وهي زيادة في ١٤٥.
 (٨) في هأه: ساتطة، وهي زيادة في ١٤٥.

 ⁽a) في قده: لما روي حَن النّبي عليه العَملاة (٩) في قده: سافعة والسّلام أنه قال.

المال، فليس له أن بوالي أحداً بعد ذلك، فإن كان عاقلة فأجحف بهم، فإن أجحف بهم، أن كان تصيب كلِّ واحد منهم أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب الدُّوارين إلى هذا الذيوان، فإن لم يكن للقاتل ديوان بأن كان من أهل البادية وجبت الدّية على الأقرب، فالأقرب من عشيرته من قوم الأب، فإن أجحف بهم يصم إليهم أقوب القبائل إليهم من النَّسَ من الأفخاذ والبطون، فإن صمَّ لم ينتف الإجحاف بأن لم يبق من عشيرته أحد، هل تشر اسحال؟ فيه(١) كلام، وإن لم ينتف الإحجاف بهذا.

رحل لا عاقلة له في الباقي، فيكون الباقي في بيت المال في ظاهر الرّواية، وفي رواية: في هاله، كما لو لم تكن له عاقلة أصلاً، والمختار: هو الرّواية الأولى، وقالوا: هذا إذا كَانَ الْفَاتِلُ عَرِبِيًّا؛ لأنَّ العرب حفظوا أنسابهم، فأمكن إيجاب العقل على عشيرته وقبلته، فأمّا إذا كان القاتل أعجمياً، ولا ديوان له، بأن [لم]^(٢) يكن له ديوان ولا من مصر نبه دبوان للمقاتلة ولا عشيرة له، أو كان وقد أجحف بهم. اختلفوا فيه. منهم من قال: بعتىر في ذلك المحال والقرى(٢) الأقرب [فالأقرب](١)، وهذا غير صديد، بل تكون المسألة على الرَّوايتين أنَّها تجب في بيت المال، أو ماله.

إذا ثبت هذا الترتيب، فنقول: لا تعقل مدينة عن مدينة ؛ لأنَّ العقل إنَّما [يبني](٥) على التناصر، واليد الواحدة، وأهل [مدينة](١٠) تنتصر بأهل ديوان مدينته، وأهل ديوان المدينة بعقلون عن أهل المدينة، وعن أهل القرى سواء كان الفاتل من أهل الدَّيوان أو لم يكن؛ لأنَّ العقل إنَّما يجب على أهل نصرة القاتل من المقاتلة، وأهل نصرة أهل المدينة وقراهم ممَّن لا ديوان لهم أهل ديوان المدينة من المقاتلة، فيكون العقل عليهم، ومن كان من أهل المدينة لا ديوان له تعاقلوا على أقربهم نسباً؛ لأنَّ الدِّية في الابتداء كانت على العشيرة من نبل الأب الأقرب قالأقرب، إلا أنها تمقلت (٧) إلى الدّيوان لكونهم أحق بالنَّصرة فإذا فقد الديوان أصلاً بأن لم يكن له ديوان ولا [هو](٨) من مصر فيه ديوان للمقاتلة وجب على كل(٩) من كان يجب عليه (١٠) في الابتداء، ومن لم يكن له عاقلة ضمن في ماله؛ لأنَّه المعترف بالقتل ضمن في ماله لتعذُّر الإيجاب على العاقلة، فالذي لا عاقلة له أولى، وهذا في رواية. وفي ظاهر الزواية: يحب في مال بيت العال.

ولا يعقل كافر عن مسلم، ولا مسلم عن كافر؛ لأنَّ العقل يبثني على التناصر، ولا تناصر بينهما لاختلافهما في الدّين، ومن كان ديوانه على قوم، قلم يقض حتى حوّل ديوانه (١١) إلى قوم أخرين قصى علَى الآخرين ولم يقض على الأولبن؛ لأن عاقلته يوم القضاء الآخرين،

⁽V) في دوه , نقلت

⁽۱) مي اآء فقيه .

 ⁽A) في داء سائطة، وهي في دوه.

في فأله سأتطة.

⁽٩) نَيْ دوا: ساتطة (۱۰) ئى ددا^د سائعة

في ^{ورو}: والقرى غير موجودة وهي في ا^{أه .} ني الَّا: ساقطة، وهي ني قداء

⁽١١) في فأناء ديمه، وفي فدا - ديوسه، وقد أثبت الأخيرة

في الله سائطات وهي في الداء

^{(1) -} نَيْ اللهِ ساقطة، رَهِي في الدا.

واللّية إنّما تحد على العاقلة من وقت الفضاء، فيعتبر وقت الفضاء ولو قضى ثم حوّل إلى فوه آخرين، أو كانت عاقلته الكوفة، فقضى عليهم، ثم تحول علهم إلى النصرة، فالقصاء على من قضى عليهم (1) لم يبطل عنهم، تنظر في ذلك كله يوم قضى بالدّية، ولا يتحول بتحويله إلى ملينة أخرى؛ لأنّ الدّية وجبت على العاقلة بالفضاء، فلو تحول إلى غيرهم احتبح إلى نقض الأول والقضاء متى صح لا ينقض ما لم يظهر الحطأ، ولو يطهر.

ولو أمر رجل^(۲) صبياً متتل رجل يعدمن^(۱) عاقلة الضبي؛ لأنّ هذا صبي قتل رجباً، والضبي متى قتل رجلاً عمداً أو خطأ، تجب الذية على عاقلته، ثم ترجع عاقلة الضبي⁽¹⁾ على عاقلة الزجل لما ذكرنا قبل هدا أنّ الأمر قد صبح وإن صادف ملك الغير إذا لم يعلم المأمور بفساد الأمر، وهنا الضبي لم يعلم بفساد هذا الأمر لنقصان عقله؛ لأنه لا يعرف الحلّ والحرمة، فصبح الأمر فيما بين الآمر والمأمور ومنى صبح ولحق المأمور ضمان فيم عمل كان إقرار ذلك الضمان على الآمر [ومتى رجعوا، رجعوا مؤجّلاً في ثلاث منين؛ لأنه متى صبح الأمر]^(٥)، صار الآمر قائلاً له حكماً، ولو قتل حقيقة [تجب]^(١) الذية على عاقلته مؤجلاً، ولو كان الأب عبداً من قبيلة والأم^(١) حرّة من قبيلة أخرى، فجنى، ولم يغص حتى عنن الأب جرّ ولاء، وكانت الذية على عاقلة الأم، ولا يرجم به.

رجل أسلم على يد رجل، ولا عشيرة له في دار الإسلام، فجنى جناية وكان والاه وعاقده، فقصى عليه أو لم يقض، ثم اشتراه أبوه وأعتن جرّ ولاه ولده، والدّية على عاقلة مولى الموالاة، ولا يرجع بها؛ لأنّ هذا الولاء حدث بعد الجناية، فيقضي مها عاقلته بوم المجناية وذلك مولى الموالاة.

ولو أسلم ولم يوالِ أحداً حتى قتل رجلاً خطأ، ثم والى رجلاً وعاقده، ثم قتل (^٨) أخر كانت الدّيتان على بيت المال، ويبطل ولاؤه الذي والاه؛ لأنّه لمّا أسلم وليس له عشيرة في الإسلام ثبت ولاؤه لبيت المال حكماً، ولو ثبت ولاؤه لإنسان قصداً بالعقد، وجنى جناية حتى وجب العقل عليه، ثم أراد أن يتحوّل بولاية عنه إلى غيره قبل القصاء بالدّية لم يكن له ذلك، فكذا إذا شت لبيت المال حكماً، وإذا ثبت هذا فنقول:

وفي السّهم والحجر كجناية بتحقّقه في أنّه لو والى رجلاً قبل الإصابة، ثم أصاب بطلت موالاته وكانت على بيت المال؛ لأنّ علة الإصابة قد تحقّقت والإصابة حكمه، فصارت الإصابة بحكم وجود علنها كالمتحقّق.

ولو حفر بثراً، ثم والى رجلاً، ثم وقع في البئر رجل كانت دينه في ماله، ولا يصم

⁽١) في ١٩٥٥ سائطة. (٥) في ١٩٥٥ سائطة، وهي في ١٩٥٠

 ⁽۲) في els: رجلاً ولمل ما في es: أصبح.
 (۲) عي els: سائطة، وهي في es.
 (۲) عي es: سبته.
 (۷) عي els: والأمر، وهو تصحيف، وأنشا مه هي

 ⁽١) في ١٤١٠ صبحة.
 (٤) في ١٤١٠ عاقلته أي: هائلة الشبي كما هو الد)
 أملاه.

مولاً، ولا بيت المال؛ لأنَّ في الحفر لم تتحقَّق الجناية لا حقيقة ولا حكماً، لأنَّ الحفر لم بعدة الوقوع فصار عاقداً الموالاة قبل الجناية حقيقة وحكماً، فصحت الموالاة، وتحول الولاء عن بيت المال بهذا، فإذا وقع صار قاتلاً، وله ولي فلا تكون الذية في بيت المال، , قد تعذَّر إيجاب العقل على عاقلة مولى الموالاة أيضاً؛ لأنَّ الحافر إنما يصير قاتلاً للذَّافع ونت الوقوع لكن بالحفر الشابق، فلكونه قاتلاً وقت الوقوع تعذَّر الإيجاب على سِت المال، لأنَّ له وليًّا في تلك الحالة ولكومه قاتلاً بالحفر السَّابق تعذر الإبجاب على عاقلة مولى الموالاة؛ لأنَّ هذا الولاء حدث بعد الجناية، فإذا تعذُّر الإيجاب وجبت في ماله، بخلاف الرّمي؛ لأنّ بالرّمي صار قاتلاً من حين وجود الرّمي بعيمه؛ لأنّ الرّمي عليه الإصابة، فالإصابة حكمه فتين أنه قاتل معنى قبل عقد الموالاة، فلم يصح عقد الموالاة، فوجب الدّية في بيت المال.

رجل أسلم صار مولى لبيت المال، وله أن يتحوّل لولائه ما لم يعقل عنه بيت المال؛ لأنَّ ولاه العوالاة ليس بلازم ما لم يعقل عنه المولى، وبنفس الحفر لم يصر قاتلاً؛ فلم بجب العقل على بيت المال، فله أن يتحول فإذا وجب العقل بأن وقع في البئر إنسان ليس له أن يتحول لولائه، وكدلك لو والى رجلاً، ثم قتل رجلاً حطاً ثم تحوّل عنه قبل أن يعقل كانت على الأول، ولو حفر كانت عليه خاصة في ماله إذا تحول عبه إلى غيره بعد الحفر، ثم وقع تحب في ماله، ولا يجب على عاقلة موالى الأول، ولا على عاقلة الثَّاني الذي تحوَّل إليه لما قلنا في بيت المال.

ولو حفرت امرأة من بني تميم ثم ارتدت فسبيت واشتراها رجل من همدان فأعتقها شم وقع في البشر رجل ضمن بنو تميم؛ لأنّ عاقلتها حين حفرت بنو تميم بحكم النّسب لم يبطل يحدوث العتق فبقي بنو تميم عاقلة لها فمتى وجبت الذية عند الوقوع بالحمر كانت على عاقلته وهو أقاربها بخلاف ولاء بيت المال ورلاء الموالاة الأولى انفسخت بالموالاة الثنية فمتى وجبت الدّية عند الوقوع بالحقر لم يجب على مولى الأم ولو قضى بدية على أهل الدِّيوانِ ووجب الأداء وهو من أهل الدِّيوان.

ولو قضى القاضي على المقر في ماله ثم قامت بينة على عاقلته، لم يقض عاقلته وإل ظهر للقاضي في الانتهاء ما لو ظهر في الابتداء قضى على عاقلته؛ لأنَّ القياس أن يكون في مال الجاني تركنا القياس بالشرع والشرع إنما أوجب الدية على العاقلة إدا لم يقص المان على القاتل هذا إذا أقر القاتل وقضى عليه بالدّية مي ماله، وأمّا إذا أقرّ وأفام ولي الجماية البيّنة قبل القضاء قضى بالذية على عاقلته؛ لأنّ إقرار، لم يمنع قبول البيّنة؛ لأن لِأَقْرَارُ إِنْمَا يَمْنِعُ قَبُولُ البَيْنَةِ؟ لَأَنَّهَا لَا تَقْيَدُ إِلَّا مَا أَفَادُهُ الْإِقْرَارُ. وهنا مقيدً، فإن قالُ ولي الجاية للقاضي: لا تعجل بالقضاء في ماله لعلي أجد بيَّنة فأخر القاضي ثم وحد بيَّنة فقصى عا على العاقلة و لأنَّه أقام البيِّنة قبل القضاء بالدُّية في ماله، ولو قصى بالدَّية بالإبل عنبهم تم جعل عطاياهم دراهم أخذت قيمة الإبل من دراهم؛ لأنَّ الإبل وحبث دبناً في دمنهم بالقضاء فعليهم (١) إيفاء الإبل أو قيمة الإبل، ولو لم يقض بالإبل حتى حصّل مطاباهم دراهم، قضى بالأبل حتى حصّل مطاباهم دراهم، قضى بالدّراهم دون الإبل [في عطاياهم] (٢)؛ لأنّ الذّية لم تصر ديناً عليهم من بوغ واحد؛ لأنّها إنّما تصير ديناً عند القضاء، وقد طهر لهم العطاء عند القضاء فكان إيجار الدّية في العطاء أولى؛ لأنّها أخف، والعطاء دراهم، فوجب القضاء بالدّراهم في عطاياهم.

ولو قتل رجلاً حطأ فمضت سنون، ثم قضى القاضي كانت الذَّية على العاقلة مي ثلاث سنين من يوم القضاء في كلّ عطاء ثلثها.

أمّا الرجوب في ثلاث سنين، فلأنّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام: فَحَعَلَ قَتْلَ الْخَطْإِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلاَثِ سِنِينَ الْعَمَلِ وعمر رضي الله تعالى عنه: فَفَرْضَ الْعَقْلَ عَلَى أَهْلِ الدّيوان في ثَلاَثِ عَطَايَا الله وكانت تخرج كل عطية في كل عام، وأمّا الوجوب في العطايا: فلما روينا من حديث عمر رصي الله تعالى عنه؛ ولأنّ الدّية لمّا وجبت على العاقلة تخفيفاً على الجاني (")؛ فلأن تجب على العاقلة (أ) في عطاياهم تخفيفاً للعاقلة كان أولى، وأمّا الأجل فيعتبر من وقت القصاء لما مرّ، وإن خرج بعد انقضاء شهر عطاء قضى فيه ثلثها؛ لأنّ اللّبة على العاقلة (أ) إذا كانوا من أهل العطاء تجب في عطاياهم في كل عطاء الثلث، وإنّما يؤجّل (أ) يثلاث سنين، فإذا تعجل العطاء، تعجل ما وجوء هه.

وإن عجل لهم عطاياهم الثلاث بمرة واحدة، قضى بالذية في ساعة واحدة؛ لأنه لم تعجل عطاياهم (٢) ثلاث سنين تعجل (٨) ما كان وجوبه فيه، ولو خرج لهم عطايا سنة قبل الفضاء بالذية لم يقض عليهم بالذية فيها ويقضي فيما (١) يستقبل من العطايا؛ لأن حق المفتول قبل القضاء في النّفس؛ لأنّه أقرب إلى موافقة القياس لكن في حق حكم آحر وهو النّقل من القضاء في النّفس؛ ولهذا لا (٢٠٠٠) يعتبر الأجل من وقت القضاء، وإنّما يعبر منقولاً إلى المال بالقضاء فيتعلق بالمال الذي يخرج بعد القضاء لا في الأعطية الماضية قبل القضاء، وإن خرج لكل (١٠٠٠) سنة أشهر وجب فيه سدس الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه سدس الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، وإن خرج في كل أرسة أشهر وجب فيه الله الذية، فقس عليه لما قلنا.

وإن كان للعاقلة أرزاق في كل شهر، وعطاء في كل سنة يقضي بثلث الدَّية عي العطايا، فإن لم يكن لهم عطايا إلاّ الأرزاق قضى في كلّ رزق بحصته، لأنّ عمر رضي الله تعالى عنه (فرض الدية في العطايا فمتى كانت العاقلة من أصحاب رزق لا من أصحاب

 ⁽۱) في ادا: عبر موجودة
 (۷) في ادا: عطايا.

⁽٢) في داء: ساقطه، وهي في دوه. (٨) في ددا: يتسجّل. (٣) في دود المحاد

 ⁽٣) في ١٥١: للجاني.
 (٩) في ١٥٠: فيما، وفي ١١٥: لما وقد أثث الأداد.
 (٤) عن ١٥٥: على الماقلة: ساقطة.
 (١٠) عن ١٥٥: ساقطة.

⁽²⁾ في ادءً؛ على العاقلة: ساقطة، (١٠) في ادءً؛ ساقطة. (٥) في ادءً: ساقطة (١١) في ادءً؛ الكل. (٦) في ادءً: أجل.

العطايا قام الرَّزْق في حقَّهم مِقام العطايا؛ لأنَّ عمر رمسي الله تعالى عنه](^^ إنَّما ورص في العطايا في حق من كان أهالاً للعطاء في ثلاث سنين؛ لأن قرض الذبة في العطاء أخف عليهم من مال اكتسبوه بكد أنفسهم. هذا المعنى موحود في الرزق في حق أصحاب الزرق متر كانوا أصحاب الرزق وأصحاب العطاء كان المرض في العطاء أولى؛ لأن العوص مي العطاء أخف؛ لأنَّ الرَّزق اسم لما يقوض للإنساد مي مال بيت المال مقدر بالحاحة م يحتاج إليه في كل يوم أو كل شهر والعطاء ما يفرض في كل سنة بقمر عباية في باب الذين · الما العاجة ، فكان الفرض في مال فاضل عن الحاجة أخف. هذا إذا كان الفاتل من الحاجة الخف. أهل الدّيوان حتى كان عاقلته أهل ديوانه ومن لم يكن له ديوانٌ قضي على عاقلته؛ لأذَّ النِّبي عليه أفضل الصلاة وأثمّ السّلام: ﴿قَضَى بِالدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ۗ وتكون هَاقَلْتُ عَشيرتُه مِن قبلُ الأب الأقرب فالأقرب لما ذكرنا.

ويؤخذ من كل رجل ثلاثة دراهم أو أربعة دراهم، في كلُّ سنة درهم أو درهم وثلث درهم ولا يؤخذ أكثر من أربعة دراهم، فإن زاد ضم إليهم أقرب القبائل؛ لأن وجوب الدّية على العاقلة كان باعتبار وجود(٢) القتل منهم حكماً مواساة بالجامي، فيجب عليهم على وجه لا يؤدي إلى الإجحاف بهم، والكثير يؤدي والقليل: لا، فاحتجنا إلى الفاصل(") وليس هنا نص يعلم به القاصل(1) قرجعنا إلى الإجماع، وقد أجمع العلماء على وحوب ثلاثة دراهم أو أربعة، فلا توجب أكثر من ذلك، وقولنا: ضم إليهم أقرب القباتل: المراد منه: أقرب القبائل من النسب حتى لا يزداد الواجب على أربعة دراهم على كلّ واحد منهم، ثم يضمّ إليهم أقرب القبائل من النّسب، ولا يضم إليهم أهل ديوان آخر؛ لأنّه لا تناصر بينه وبين ديوان آخر لا باعتبار الدّيوان ولا باعتبار النَّــب. هذا هو الكلام في الأكثر. أمَّا الأقل؛ غير مقدر؛ لأنَّ المعنى الذي أوجب تقدير الأكثر ذلك المعنى لا (٥) يوحب تقدير الأقلء وهو مواساة الجاني.

وأمّا كيفية الدّية:

قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: دية الخطأ أخماسٌ: عشرون جذمة، وعشرون حقة(١)، وعشرون ابنة لبون، وعشرون ابنة مخاض، وعشرون ابن محاص وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

والدَّية في قتل(٧) الخطأ: ماتة من الإبل من(٨) أسنان مختلفة بإجماع الضحانة رصواد اله تعالى عليهم أجمعين.

واختلفوا في تلك الأسنان قال عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه الحماسة،

⁽ہ) می جدا کم، (١) في الَّهُ: ساقطة، وهي في هره. (1) مي دره ويشرون حقة. سائطة في ادا: وجوب. (٧) بي الما ساقطة
 (٨) بي عداء ساقطة في العامل. في (د): العاصل.

وقال علي رضي الله تعالى عنه: أرباعاً، خمسة وعشرون جذعة، وحمسة وعشرون حقة. وخمسة وعشرون حقة. وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون ابنة مخاض، وأصحابنا أخذوا بقول الله مسعود؛ لأنه موافق لحديث النبي عليه الصلاة والشلام وهو ما روي عن عند الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنّ النبي عليه الصّلاة والسّلام قال: البيّة المُخطا أَخْمَاسٌ عِشْرُونَ انت مَخَاض. هذا بيان ديّة الخطأ المحض.

وَآمًا الدّية في شبه العمد، وهو: أن يضربه بالشوط أو بالعصا أو مالحجر الذي له حدة أر البد؛ لآنه اجتمع في هذا الفعل معنى العمد باعتباره قصد العاعل، ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصد القتل؛ لأنّ هذه الآلة آلة الضرب للتأديب دون القتل، فكان شبه العمد، والذية فيه، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: أرباعاً ليس فيها امن مخاص خمسة وعشرون جذعة وخمسة وعشرون ابنة لبون، وخمسة وعشرون به مخاض، وهذا (() قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، وقال محمد رحمه الله تعالى تجب أثلاثاً: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون ما بين الثنية إلى (() ثالث عام كمها خلفة وهي الحامل وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه، محمد رحمه الله تعالى أخذ بقول عمر رضي الله تعالى عنه، محمد رحمه الله تعالى أخذ بقول عمر رضي الله تعالى عنه وأبو يوسف وحمهما الله تعالى أذبكون مِنْها خَلِفة في بُطُوبها وَلاَدْهَا، وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى أخذا بقول ابن مسعود رصي الله تعالى أخذا بقول ابن مسعود رصي الله تعالى عنه؛ لأنه مو فق حديث النبي يَنْهِ وهو (أ) ما روي عن النبي عليه الصلاة والمسلام أنه قال. وخَفْسَة وَعِشْرُونَ النّة لَبُون وَخَمْسَة وَعِشْرُونَ النّة مَخَاضِ، ومِي الْوَرِقِ عَشْرَة ألافِ عِرْهَم، وَمِنَ النّهَ اللهُ عِيْهِ عِلْة بِن الإبلِ أَرْبَعَة أَسْنان خَمْسَة وَعِشْرُونَ النّة لَبُون وَخَمْسَة وَعِشْرُونَ النّة مُخَاضِ، ومِي الله عَمْرَونَ النّة مُخَاضِ، ومِي الْورِقِ عَشْرَة ألافِ عِرْهَم، وَمِنَ النّهُ بِيَارِه.

ودية الخطأ غير مشُروعة أرباعاً علم آنه أراد بذَّلك شبه العمد، وما روي غير ثابت؛ لأنَّ ما ذكره ﷺ عام حجة الوداع في خطبته بمحضر من الصّحابة رصوان الله تعالى عليهم أجمعين، ولم يرو هذا الحديث إلاّ النَّعمان بن بشير وهو في ذلك الوقت كان في عداد الصّبيان.

ثم الدّية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من ثلاثة أنواع: من الإبل، والدّراهم، والدّرائير، وللقائل خيار يؤدي أي بوع شاء، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: من سنة أنوخ من الشياه أيضاً ألفي شاة مسنة، ومن البقر مائتي بقرة، ومن الحلل مائتي حلة، والحلة. اسم للوبين، وفائدة هذا الخلاف تطهر فيما إذا صالح مع ولي القتيل على أكثر من مائتي حلة. هم رحمهما الله تعالى: احتجا بما روي عن عمر رضي الله تعالى أنّه جَمْلَ غلى أهْلِ الإبلِ بنّهُ بن الإبلِ بنّهُ بن الإبلِ بنّهُ بن الإبلِ من أهْلِ الدَّهْبِ أَلْفَ دِبنارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الدَّهِ الْحِبْ

⁽۱) في ادا: وهو. (٤) في اأة: وهي، وقد أثبتنا ما هي اداء (٣) عن الله: عن ال

⁽۱) في ۱۶۶ سالطان (۵) بي (۵) بي (۵) علي. (۲) في ۱۶۶ پوانق،

أَلْهَىٰ شَاةً، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مِائْتَيْ مَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلن مِائِنَيْ حُلَّةٍ، والمهادير لا تعرف بالغياس، فصار كالمروي عن رسول الله على. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يغول: إنَّ الغياس يَّالِي وَجُوبِ الدَّيَةِ مِن غيرِ الدَّرَاهُمِ والدَّنَانيرِ؛ لأنَّ الآدمي حيوان مضمون بالقيمة، والأصل مي الغيمة الدَّراهم والدَّمانير، لكن تركنا هذا القياس في حقَّ الإبل ماتفاق الأخبار، ولا تفاق فيما عدا الإبل، وحديث عمر رصي الله تعالى عنه يحتمل أنَّه جعل هذه الأنواع الثلاثة بدلاً عن النَّمْسِ، كَالْإِبْلُ وَالدُّرَاهُمُ وَالدُّنَانِيرِ، وَاحْتَمَلُ أَنَّهُ جَعَلُهُ فَيَمَّةً وَبِدَلاً ص لَإِبْلُ وَالدَّراهِمُ وَالدَّبَائِيرِ [حالة العجز عن الإبل](١) ودية المرأة نصف دية الرّجل، وكذا فيما دون النّفس لما دكرنا. أنّ كلِّ امرأة أقيمت مقام نصف الرَّجل.

ردية الذُّمِّي مثل دية المسلم لفوله عز وجل: ﴿ وَإِن كَانَ مِن فَوْمِ بَيْنَكُمُ ۗ وَمَيْنَهُم مِنْتُقُ فَلِيَةٌ مُسَلِّمَةً إِنَّ أَهْلِهِ. ﴾ (١) والمراد منه (١) اللَّمْنِ.

الله تعالى أوجب بقتل الذمي دبة مطلقة مثلما أرجمها في المسلم، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل، ودية الكامل: عشرة آلاف درهم ومن لم يكن له عاقلة نفي ماله.

والقاتل لا يخلو: إما أن يكون مسلماً أو ذمياً، فإن كان ذمياً وليس له عاقلة على التغمير الذي عرف تجب الدية في ماله، وإن كان مسلماً (٤) ففي بيت المال في ظاهر الرواية؛ لأنَّ عاقلته بيت المال، فكان له عاقلة، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنَّه بجب في ماله، فعلى هذه الرَّواية: سوَّى، وعلى طاهر الرَّواية فرَّق، والفرق: أنَّ العقل إنَّما يجب على غير الجاني باعتبار النّصرة، ومتى لم يكن للمسلم ديوان ولا قرابة، فجماعة المسلمين أهل نصرته، فأمكن إيجاب عقله في بيت مال المسلمين باعتبار النصرة. هذا المعنى في حق الذمي معدوم طِدَا تَعَذَّرُ إِيجَابِهُ عَلَى غَيْرُ الْعَاقِلُ وَجِبِ عَلَيْهِ؟ لأنَّ الوجوبِ عَلَى القَاتُل، والعاقلة يتحملون عنه مواماة^(٥)، فإذا تعذَّر الإيجاب على العاقلة وجب في ماله، كما لو أترَّ.

ثم الدَّية على العاقلة إذا وجبت في ثلاث سنين فمدَّة الأجل [يعتبر](١) من وقت القضاء لا من وقت القتل؛ لأنَّ بالقتل أحد الأنواع الثلاثة، أو أحد الأنواع السَّتة كما دكرنا. وإنَّما يتعين نوع منها بقضاء القاضيء فيثبت الأجل فيه من وقت (٧) القضاء؛ لأنَّ الأجل لتأخير المطالبة، [والمطالبة](٨) بهذا النوع صار حقاً للمولى بالقضاء فتعتبر المدَّة من وقت

وأنا طريق معرفة ذحاب الشمع والبصرة

أن يتغفل(١) المجبي عليه، ثم ينادي في حالة الغفلة، فإن أحاب أو التعت لأحل ذلك

ا مساواة، وقد أثننا إعلاه ما هي ^{عده} ان ساقطة، وهي هي ^{عده.} باز دون، وقد أثبنا ما هي ^{عده} با ساقطة به يعمل	(٦) نبي ۱۹ (٧) نبي دا	 (۲) سورة الساه، آية وقم ۹۳. (۲) عي قدا، به (۵) على قدا، فإن كيان ذسيباً ١٠ وإن كيان (
. يعفل	۹) خي دد	مسلماً. ساقطة.

علم أنه لم يذهب، وإن لم يحب ولم يلتفت علم أنه ذهب، وإذا علم أنه ذهب وجب كمال الذية؛ لأنه علم أنه ذات جنس المنفعة.

ومعرفة ذهاب البصر: أن ينظر إليه أهل العلم، فإن قالوا بذهامه: وحبت الذية، وإن قالوا: لا ندري تعتبر الذعوى والإنكار، فيكون الفول: قول(١٠ الضارب مع يمينه، إذا ثبت هذا فنقول:

إذا ضربه على رأسه وشبخه موضحة خطأ، وذهب سمعه أو مصوه وجد أول الموضحة ودية السّمع أو النصر، ولا يدخل أوش الموضحة في دية السّمع والبصر؛ لأن محل الشبخة الرّأس ومحل السّمع الأذنان، والأذنان ليستا من الرّأس حقيقة وحكماً من كلّ وجه، فلا يدخل الأقل في الأكثر، بخلاف م إذا شبح رأسه موضحة خطأ فذهب عقله حيث يدخل أوش الموضحة في [دية](٢) العقل، لأن محلها واحد، وهو الرأس.

رأمًا فيما يجب التُمزير وفيما لا يجب، وفيما بباح قتله لا بطريق القصاص [وما لا يباح] (٢٠):

رجل قال لآخر: يا خيب الا ينبغي أن يقول: لا بل أنت، بل الأحسن أن يكف عنه ولا يجيبه في ذلك على ما قال الله تعالى: ﴿ فَكُنْ عَنَكَا وَأَسَلَحَ فَأَمَّرُ عَلَى النَّهِ ﴾ (1) وإلاّ فيرجع في ذلك إلى القاضي ليؤدبه وإن أجابه بذلك لا بأس به لقوله تعالى: ﴿ لا يُجِبُ اللَّهُ ٱللَّهُ اللَّهُ وَنَ اللَّهُ لِللَّهُ وَنَ اللَّهُ لِللَّهُ وَنَ اللَّهُ لِللَّهُ مَن ظُلِمٌ ﴾ (1) لكن لا يجيه بمثل تلك الكلمة.

الخناق والسّاحر يقتلان إذا أخذا؛ لأنهما ساعيان في الأرض بالفساد وإن تابا قبلت توبتهما إن كان ذلك قبل الطّفر بهما، ولو تابا بعد الظفر بهما لا تقبل النوبة (١٠) مهما، ويقتلان. هكذا ذكر في النّوازل كما في قطّاع الطّريق، وكذا الزنديق والدّاعي؛ لأن الظّهر أنه إنّما أخذ في التوبة ليدفع الفتل عن نفسه وهذا لا يكون توبة.

رجل له أصبع زائدة فأراد قطعه: إن كان الغالب منه النّجاة فهو في سعة من قطعه. وإلا فلا؛ لأنّه ربّما يفضى إلى الهلاك.

العادل لا يقتل أخاه الباغي؛ لأنه اجتمع في الباغي حرمتان: حرمة القرابة المحرمة للتكاح، وحرمة الإسلام، بخلاف الأح^(٧) المشرك، فإنه ليس له إلا حرمة واحدة وهي حرمة الغرابة المحرمة للتكاح والحرمة الواحدة لا تمنع لإماحة القتل.

ولا بأس للعادل أن يقتل ابن صمه الباغي؛ لأنَّ فيه حرمة واحدة، وهي حرمة

⁽۱) في اده: ساقطة. (۵) سورة الساد، آية: رقم ١٤٨

 ⁽٢) في دأه: ساقطة، وهي في دره.
 (٢) في آده توبتهماً.
 (٣) في دأه: الدائر الد

 ⁽٣) في (أء: ساقطة، وهي من (٤٥).
 (٧) في (أه: الآجر، وأثبتنا ما من (٤٥).
 (٤) سورة الشورى، أية رقم (٤٤).

الاسلام، فصار ابن العم المسلم في هذا كالأخ المشرك، ولهذا قالوا إنَّ [من]" شهد علمه ولده أو إخوته أو بمو عمه بالزِّنا وهو محصن وهم ورثته، فقضي عليه بالوحم، فالشهود يبدؤون بالرّجم ليعلم الإمام والناس أنهم قانمون على شهادتهم، فإنهم لو يسو [رجعوا](٢) بعد القضاء قبل الإمضاء لا يقام الرّجم، فإن كان الشهود أولاده أو إحرته ٢٠٠٠ ستجب لهم إذا وموا إلا يتعمدوا المقتل، فإن كانوا بني أعمام لا بأس بأن يتعمدو المقتل، لأنْ في الأب ثلاث حرمات: حرمة القرابة المحرّمة للنُّكاح، وحرمة الأبوة، وحرمة الإسلام. ولهذا حجر شرعاً عن (٤) قتل ابن العشرك وإن كان فيه حرمتان، فهدا أولى، وفي حن الأخ اجتمع حرمتان: حرمة القرابة المحرمة للنَّكاح وحرمة الإسلام، وفي ابن العم حرمة وأحدة وهي حرمة الإسلام والحرمة الواحدة لا تمنع الفتل، ولهذا للاخ المسلم أن يقتل أخاه المشرك.

وأمّا نيما يجتمع حق العبد مع حقّ الشّرع نبقدم حق (٥) الشرع:

رجل رجب عليه الفتل بالقصاص وبالرّدة يبدأ بالقصاص إذا سبق من أولياه الحناية الحصومة بذلك ولا يبدأ الإمام بالقتل بسبب الزدة؛ لأنهم متى اجتمعوا(١) وحب على الإمام إيفاء(٧) حقوقهم، والمحل قابل لاستيفاء الحق فيبدأ به. والله تعالمي أعلم.

القصل الزايع

في المسائل المتفرقة

ولو أقرّ القاتل بالخطأ، فادّعى الولي(^{٨)} العمد لم يقس (^{٩)} ولزمه الذّبة؛ لأنّه تعدّر استيفاء القصاص لمعنى في القاتل، وهو إنكاره العمد، فصار في معنى الخطأ، ولو أقرّ بالعمد وادّعي الولى الخطأ يبطل (١٠٠ حقه؛ لأنّه تعلَّر استيفاء القصاص لمعني في الولي، رهو دعوى الخطأ.

وإذا اختلف الشاهدان في قتل رجل لم تجز شهادتهما؛ لأنهما لا يحلوان عن ثلاثة أوجه: إمّا أن اختلفا في الإنشاء والإقرار، بأن شهد أحدهما على الفتل والآخر على الإفرار، أو اختلفا في المكان أو الآلة، فأيّ ذلك كان لم يجز شهادتهما

أمَّا الأول: فلأنَّ الإقرار بالقتل مع معل الفتل مختلفين حقيقة وحكماً أن حفيقة فظاهر، وأمّا حكماً؛ قلأنّ حكم الإقرار بقتل الخطأ وجوب الدَّية في مال الحامي، وحكم

⁽٦) - في دره. اختصموا، (٧) في ١٤١٥ إيفاد، وفي وأها إنهاد وقد أثبتها ما في قده (۱) - في الله: سائطة، وهي في اداء

هي اله: سائطة، وهي في اداء (٨) في دده الولد. (٢) في اده إخوا،

⁽٩) في ادا: لم يفتل (2) في الرة من . (3) في الرة مع حق. رورو) بني فداد بطل

القتل " معاينة وجوب الدّية على العاقلة .

وأمّا الثاني والثالث: فلأنّ القتل لا يتكرر ولا يعاد، فقد شهد كلّ واحد منهما بعير م يشهد به الآخر إلا إدا كان المكان متفاوتاً كبيت شهد أحدهما أنّي رأيته فتله في هد الجانب^(۱) وشهد الآخر أنّي رأيته قتله في هذا الجانب^(۱) [الآخر]^(۱) محينةٍ يقتل⁽²⁾.

وكل شهادة توجب أرشاً أو دية جازت فيه شهادة النّساء، وكتاب القاضي والشّهاد، على الشّهادة، ولا يجوز في القصاص؛ لأنّ الأول مال والمال يثبت مع الشّبهات، فيثن بدليل فيه شبهة [والثاني عقوبة، والعقوبة لا تثبت بالشّهات فلا تثبت بدليل فيه شهة](")

ولو رحع شاهدان شهدا على قصاص عن شهادتهما بعدما قتل صمنا الذّبة في أموالهما في ثلاث سنين. أمّا الضَّمان، فلاتهما أقرًا أنّهما سببا القتل بغير حق، وأمّا في مالهما؛ لأنه وجب باعترافهما، وأمّا [كونه](١) مؤجّلاً في ثلاث سنين؛ لأنّه مال وجب بدلاً عن الدم، وولي المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن الشّاهدين اللّذين رجعا، وإن شاء الولي.

إذا أقرّ ولي القتيل أنّ المشهود عليه لم يقتل وليه أو رحع المشهود عليه بقتله حيّاً، إن تضمين الولي؟ فلأنه أقرّ أنه باشر القتل بغير حق، وإمّا تضمين الشاهدين، فلأنّ الشهود أكرمو القاضي على القضاء بوعيد تلف، وهو النار في دار الآخرة، فصار القضاء مضافاً إلى الشهود والقضاء بالقصاص إتلاف حكماً؛ لأنّه أزال ملكه عن نفسه لغيره، وذا مباشرة الإتلاف؛ لأنّه لم يتخلل بين القضاء وزوال ملك المشهود عليه عن نفسه فعل فاعل مختار، وماشرة القتل حكم علّة لوجوب الضمان، وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه عند أبي حنيفة رحمه الله نعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن ضمن الشاهدين رجع على الولي (١٠ أو رجعا (١٠) المشهود بقتله حياً. هما رحمهما الله تعالى يقولان: الشّهود (١٠) من الولي منشرة الولي من منز الولي من منزلة [العاصب الأول من] (١٠) الفاصب الثاني؛ لأنّ سبب ضمان الولي منشرة الأول إذا ضمن رجع (١٠) على الغاصب الثاني، وإن كان المغصوب مالاً لا يقبل المقل من ملك الولي إنّما يرجعون؛ لأنهم بأداء الضمان ملكوا المضمون، وهو الدّم ولم يملكوا؛ لأنّ الله ليس يمان منقوم، ولهذا لو تروج امرأة على دمها كانت النسمية فاسدة بخلاف المدر، لأنّه من ملك المدر، ولهذا لو تروج امرأة على دمها كانت النسمية فاسدة بخلاف المدر، لأنّه من ملك المن منقوم، ولهذا لو تروج امرأة على دمها كانت النسمية فاسدة بخلاف المدر، لأنّه من ملك المدر، ولهذا لو تروج امرأة على دمها كانت النسمية فاسدة بخلاف المدر، لأنّه من ملك الم

في قده: السكان.
 (٨) في قده: المولى

⁽٢) في ادا حد نهما (٩) في ادا حد نهما

⁽٣) في الله: ساقطة، وهي دي دده. (١٠) في هذا رحم. (٤) في قدا، قحيناتُه يقتل: ساقطة، (١١) في هذا المشهود. (٨) من داد، الله: الله: ساقطة، (١١) في هذا المشهود.

 ⁽٥) في (٤١): سائطة، وهي في (٤٤).
 (١٢) في (٤١): سائطة، وهي في (٤٤).
 (١٣) في (١٤): سائطه، وهي في (٤٤).

⁽۱) في ۱۹۱ ساقطه، رغي في ۱۵۹. (۱۳) في دده پرجم (۷) في دده. رجع. (۱٤) هي دد، ساقطة،

كتاب الذيات / الفصل الزابع ملك فيثبت في حق ملك البدل(١١).

ولو أقام ولي المشهود عليه البيّنة على أن الشّاهدين رجعا عن شهادتهما مطلقاً لم يقبل؛ لأنَّ الشُّهادة قامت على الرَّجرع المطلق، وهذا يحتمل الرَّجرع عند قاض آخر، ويحتمل الرَّجوع عند عير القاضي، والشهادة على الأول صحيح، وعلى الثاني فاسد لا يرحب الصمان، قلم يقبل الشهادة بالشك.

ولو رجع الشَّاهدان عن يد قطعت ضمنا دية اليد في أموالهما في سنتين الثلثان في سنة، والثلث في سنة؛ لأنَّهما صارا قاطعين يده حكماً بغيرٌ حق؛ لأنَّ القضاء منقول إليهما، مِصَارِ كَمَا لُو تُطِّعًا يَدُهُ حَقَيْقَةً يَغْيِرِ حَقَّ، وَلُو كَانَ كَانَ الْجَرَابِ كَذَلْكَ، فَكَذَا هنا.

ولو مانا قبل مضي الأجل حلُّ ذلك، وكذا لر مات أحدهما حلُّ عليه ذلك، ولم يحل على الآخر؛ لأنَّ الأجل يبطل بموت من له الأجل. والله تعالى أعلم.

⁽۱) التي لاية التيابات



بنسبيراني الكئز التكت

قال رضى الله تعالى عنه (١٠): هذا الكتاب اشتمل على ثمانية فصول:

الفصل الأول: فيما تجوز الوصية والتسبيل، وفيما لا تحوز، وفيما يجوز تعليق الرصية بالشرط والإضافة إلى الوقت، وفيما لا يحوز، وفيما يحوز أن يكون وصياً للمبت، وفيما لا حرز، وفيما يجوز لوصى الميت أن يتصرف في التركة بغير إذن الوارث من القسمة وغيرها، وبيما لا يحوز، وفيما يجوز شراه الوصى شيئاً من مال الميت، وفيما لا يجوز، وفيما لأحد الرصيين أن يتصرف في مال الميت وفيماً ليس له ذلك، وفيما للوصى أن ينفذ الوصبة في عير ما أضيف إليه الوصية (٢)، وفيما ليس له ذلك، وفيما يضمن الوصى بالتصرّف في مال الميت ونيما لا يضمن، وقيما يصب الوارث متبرعاً في قضاء دين المبت وغيره من مال نفسه، وفيما لا يصير متبرعاً، وفيما يجوز تصرف الوارث في مال المبت من تنفيذ الوصية وقضاء الدّبن والخصومة مع الغرماء وإبراء الدّين بغيرها بغير (٢٦) أمر القاضي، وبأمره وفيما لا يجوز، وفيما بجبر الوصي عليه وفيما لا يجبر (١٤)، وفيما يجوز للقاصي أن ينصب وصبُّ في تركة المبت، [رفيما لا يجوز](١)، وفيما يجوز تصرف [وصيّ](١) الفاضي، وفيما لا يجوز، وفيما يجور للقاضي أن يعزل وصي الميت وقيما لا يجوز، ونيما يوجب إخراج الوصي عن الوصاية وفيما لا يوجب، وفيما يملك الوصي إخراج نصه عن الوصاية بعد القبول وفيما لا يملك، وفيما يْبِتْ للأبِ ولاية التصرّف في مال الينيم، وبيما لا يُثبت.

القصل الثاني: فيما يصير وصياً، [وفيما لا يصير](٧)، وفيما يقع قبولاً للوصية. أوفيما لا يقع](٨) . وفيما يكون رجوعاً عن الوصية وفيما لا يكون رجوعاً، وفيما يصلح رد الوصية من الوصي وفيما لا يصح، وفيما تنظل الوصية، [وفيما لا تنظل](٢٩)، وفيما يتحور

عي الله: سائطة، وهي في ادا في الداء. جملة الدَّعائية غير موجودة.

 ⁽٧) مي داد سائطة، وهي في دده
 (٨) مي داد سائطة، وهي في دده. الى ادا: : سائطة. في الله: وغير، وقد أثبتنا ما في الداء.

⁽٩) - بني واء, سانطة، وهي هي اده في الله رفية لا يجرا ساقعة،

في وأ) - ساقطة، وهي في اذا،

للموصى له أن يأخذ شيئاً من مال الوصية موصية أخرى وفيما لا يجوز، وفيما يحل للوصي أو للقيم أن يأكل من مال الميت، وفيما لا يحل، وفيما يجوز استثجار الوصيّ على مان معلوم لشفيذ الوصايا وغيرها وفيما لا يجوز، وفيما يحل لأهل المصية أن يأكلوا من من الميت وفيما لا يحل.

الفصل الثالث: فيما يرجع على الوصي بالعيب، وفيما لا يرجع، وفيما ينقض من يع الوصي وغيره وفيما لا ينقض، وفيما تصرف الوصية بالذراهم وغيرها إلى الثقد المتعارى في البلدة، وفي الكتب التي تصرف إليها الوصية وبيع (١) الكتب، وفي معرفة الكبير، والكهل، والشيخ

القصل الرّابع: فيما تجوز شهادة الوصي للمبت بالدّين والعين وغيرهما، وفيما لا يجرز، وفيما تحوز الشهادة على صك الوصية وفيما لا تجوز، وفيما تصحّ دعرى البنوة في العبد الموصى بعتقه، وفيما لا يصح (٢٠)، وفي العبد الذي تصرف إليه الوصية بالعتن، وفيما لا تصرف، وفي معرفة أفضل العبيد للوقف (٤) للمساكين، وفي الوصية لأفصر العبيد، وفيما تجوز الوصية بعد المديون لغيره من غير رضى الغرماء، وفي العتق المضف إلى الوقت لا يثبت قبل مجيء ذلك الوقت، وفيما تصح إضافة العتق وتعليقه بالشرط وفعا لا تصح، وفيما يصير العبد ملبّراً بالوصية بالعتق، وفيما لا يصير مديّراً، وفيما يجوز يع العبد الموصى برقبته وفيما لا يحوز.

الفصل المخامس: قيما يجوز إبراء [ربّ]^(ه) الذين عن الذين⁽¹⁾ وقيما لا يجوز، وفيما إذا^(٧) أوصى بقضاء الذين لوارث رب الذين بعد موت رب الذين، وقيمن أوصى لمن تصح الوصية ولمن لا تصح، وفيما بستحب للموصي^(٨) أن يوصي وفيما لا يستحب، ومي أي الأمرين أفضل في الوصية ^(٩) به الصدقة أو الحج، وفيما للوصي أن يفضل بعض أصحاب الوصايا على البعص وفيما يحب على الوصي البداية بتنفيذه وفيما لا يجب، وفي الذي يصرف مال الوصية يجوز للوصي دفع العال إلى اليتيم وفيما لا يجوز، وفي المكان الذي يصرف مال الوصية إلى فقرائه ^(١) وفيما يجب تنفيذ الوصية بأكثر مما ذكره الموصي من العدد في الوصية وليما لا يجب، وفيما تصرف الوصية بالقوب إلى القوب المخيط دون غيره، وفيما تكمل الوصية من مال المبت وفيما لا يكمل.

الفصل الشادس: فيمن يجب عليه إصلاح الأرض الموصى بها بعد قلع الأشحار الموصى

ما لآحر، وفيمن يحب عليه نفقة العبد الموصى به ومؤونة إصلاح الزرع الموصى به ومؤونة حمل الحيطة الموصى بها وغيرها(١)، وفيما يدخل تحت الوصية تبعاً، وفيما لا يدخل، وفيما يدخل في (٢) الوصية للفقراء والمساكين وذوي القربي وعبرهم (٢) من الغبيلة والمخد وعبره، وفيما بدخل تحت أحد الوصيين فيدخل في الوصية الأخرى أو لا يدخل، وفي احتلاف الوصي مع العرماء والوارث، وغيره، وفيما يجوز دعوى الوصي [شيئاً](؛) من التُركة وفيما لا يجوز، وَفِيما إذا نسي الوصي نصيب كلّ واحد من أصحاب الوصَّايا فماذا يصنم.

الغصل السَّابع: فيما إذا مات بعص الموصى له، هن تصير وصيته للناقي أم لا؟ وفيما يكون وصيته للبعض دون البعض، وفيما يصرف سهمه من الوصية إلى وارثه بعد موته، وفيما يصير مريضاً مرض الموت، [وفيما لا يصير](٥)، وفيما يصبع إقرار المريض بالذَّين وغيره من التّصرّفات والمحابات وغيره، وفيما لا يصح، وفيما يجوزُ التّصدّق عن الميت، وفيما لا يجوز، وفيما يعتبر في تنفيذ الوصية في الثَّلث القيمة يرم القسمة، وفيما بأحد الغرماء الدَّين من الوارث بعد قسمة التركة؛ وفيما لا بأخذون، وفيما يجوز أن يتناول الحاج م مال الميت، وفيما لا يجوز، وفي المأمور بالحج إذا مات في الطريق يحجّ عنه من موضع مات الآمر أو المأمور، وفيماً يقع الحج عن الآمر أو عن المأمور، وفيما صار المامور بالحجّ [مخالفاً](١) فيضمن وفيما لا يضمن، وفيما تجوز الوصية بالخدمة والغلة وفيما لا تجوز^(٧).

الفصل الثامن: في المسائل المتفرقة .

 ⁽a) في قاء, سائطة، وهي في قدة

⁽۱) - قي اولاء غيره،

 ⁽γ) في «أ»: ساقطة، وهي في در».
 (γ) عي در». وفيما بجور، ... لا تجور ساقطة

⁽۲) على اداء تحت. (٢) في ادا: وعيره.

^{(1) -} فيّ els) سَاتَفُلُكُ وهِي فِي قداد،

الفصل الأول

فيما تجوز الوصية والتسبيل وفيما لا تجوز إلخ

رجل أوصى بأن يدقن فلان في داره فهو باطل إلا أن يوصي بأن تجعل داره مقبرة للسلمين، وإن دفته فيها بوصية أو بغير وصية يرفع إلى القاضي، فإن رأى أن يأمر مرفعه رفع، ولو قال: ثلثه وقف ولم يزد على هذا. إن كان ماله دراهم أو دنانير، فهذا القول باعل، وإن كان ضياعاً صار ذلك وقفاً على الفقراء، فإنه لو قال: هذه الدراهم وقف كان باطلاً، ولو قال: هذه الضياع وقف كان جائزاً.

ولو أوصى بأن يكفن في مسح وتغلّ يده وتقبّد رجله بكفن كما يكفن سائر النّاس بكف بعثله؛ لأنّه أوصى بما ليس بمشروع فلا يصح، وكفن المثل: ما يلبس في حال حيانه لنقب إلى الشوق أو إلى (١١) الجمعة

رجل له عبد فأوصى أن يخدم ولدين له سنة، ثم يعنق جازت الوصية، ويخدمهما على قدر ميراثهما ذكراً كان أو أنثى، وإنّما ثبطل الوصية إذا قال في الوصية يحدمهما على السّواء، فحينية، لو كان أحدهما ذكراً والآخر أشى تبطل الوصية، ولو كانا ذكرين جازت الوصية، لآنه وجب عليه أن يخدمهما على السّواء، فإذا اشتركا كان هذا وصية بالخدمة للوارث والوصية لنوارث باطلة. أمّا إذا لم يبيّن كان سبيله سبيل الميراث لا سبيل الوصية، نما زكانه أوصى مأن يعنق العبد بعد سنة، ولو نصّ على هذا جاز، فكدا هنا (٢٠)، كما إدا أرصى أن يخدم عبده جميع ورثته سنة، ثم هو حرّ الوصية جائزة فكذا هنا.

مريض قال: إن جاء أحد يدعي على ما بين الدراهم إلى خمسين فأعطوه ما اذعى إن لم يقيد الإعطاء برأي القاضي (٢)، أو الوصي أو برأي رجن معلوم فهي (١) باطلة، ولا يعطى له شيئاً إلا يحجة.

امرأة أوصت بأن يكفّنها بثياب قيمتها ستون درهماً، فجعل القضي ما يساوي ثلاثمانة نرهم إن كان فعل ذلك بغير أمر الورثة ولم يكن الكل كف مثلها ضمى كلها؛ لأنه أتلف حقهم مغير أمرهم، وإن كان البعض كفن مثلها والباقي ليس كمن مثلها ضمى كلها؛ لأنه أنف قيمة ما لم يكفن كفن مثلها.

رجل أوصى أن يتخد طعاماً بعد موته فيطعم النّاس ثلاثة أيام. قال بعضهم. الوصبة

(٣) مي ددا برأي القاصي ساقطة
 (١) مي ددا ساقطة

(١) في اده: إلى، وفي (a): في، وقد أثبتنا الأول.

``` الي فيه: مدار

ماطلة، وذكر في بعض المواضع: أنَّ<sup>(١)</sup> الوصية حائزة.

ولو أوصى بدض كتبه لا ينبغي أن تدفن إلا أن يكون شيئاً لا يفهم، فإن كان فيها [شيئاً من](٢) أسماء الله تعالى ينبغي أن يمحها، ثم يحرقها، وتلقى في الماء الحاري، وإن إر يمحها وحرِّقها، وألفاها في الماء الجاري، فحس أيضاً، ولا يحرقها بالنَّار؛ لأنَّ في هذا إهانة به، ولو أوصى أن يعطى الناس ألف درهم فالوصية باطلة لجهالتهم، وإن يَن تصلقوا يتصدق على الفقراء.

ولو أرصى بعبده لرجل على أن يكون بعد موته لفلان، فالوصية الأولى: جائن، والثانية: باطلة؛ لأنَّها وصية بملك الغير، ولو زار قبر صديق أو قريب له وفرأ عنده شيئًا ... القرآن فهو حسن. أمَّا الوصية بذلت، فلا معنى له، ولا معنى أيضاً لصلة القارىء، لأنَّ ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن، وذلك باطل، ولم يفعل [مثل](٢) ذلك أحد من الخلفاء.

ولو أوصى بثلث ماله للشَّبعة ومحبى رسول الله ﷺ يتعرف عن مراد الموصى، لأنَّ كلُّ مسلم على هذه الصَّفة بدينه وإسلامه، فإن كان مراده الدين يعرفون بالميل إليهم، فإن كان عدد يحصون جازت الوصية لهم؛ لأنَّهم معلومون، وإن كانوا لا يحصون فالوصية باطلة، بخلاف الفقراء والمساكين، لأنَّ تلك اللَّفظة تدل على الحاجة، فصاروا معلومين، وليس هنا ما يدل على ذلك فكان هذا وصية للمجهول، وهذا لا يجوز.

ثم تمسير قولهم: يحصون: اختلفوا فيه، والصّحيح: ما ذكر عن محمد رحمه الله تعالى: أنَّهم إذا كانوا مائة وما دونهم، فإنَّهم عدد يحصون، وإنْ كانوا أكثر من ذلك بإنَّهم لا يحصون.

رجل دفع خمسين درهماً إلى ابنة<sup>(١)</sup> وقال: إن مت فاعمري قبري وقبر أبي رجدتي<sup>(٥)</sup> والخمسة لك والباتي اشتري بها حنطة وتصدئي بها على الفقراء. أمّا الحمسة لها فباطل. لأنَّه أجرة، وليس للوصي أن يأحذ أجرة على العمل، وأمَّا عمارة الفيور، فإن كانت معا يحناج إلى(١١) المرمّة والعمارة التي لا بد منها تعمرها بقدر ذلك وتشتري بالباقي حطة وتتصدق بها على الفقراء، وإن كانت العمارة فضلاً عن(٧) الحاجة، فذلك(٨) تزيين والوصية به<sup>(۹)</sup> باطلة .

امرأة أرصت إلى زوجها بأن يكفّنها من المهر الذي(١٠٠ عليه لها فالوصية بذلك بالحلة. بن يكفنها الرصى بما شاء من التَّركة؛ لأنَّ التركة بقدر الكفي باقية على ملك المبت، فلا مائدة في التعيين، وإنَّ لم يبق لها شيء، فكفنها على بيت المال، ولا يجب على الزُّوح؛ لآنها بالموت

<sup>(</sup>١) - في ادا: ساتينة. (٦) في (د) ساقطة.

<sup>(</sup>٢) - في فإه: سافطة، رهي في فوه. (٧) في ١٤٥٥ على
 (٨) في ١٤١١ ساقطة.

<sup>(</sup>٣) في الله غير واردة (٤) - في اداه إيت. (٩) - مَنْ اذا : ساقطة .

<sup>(4) -</sup> في أدا: وحقدتي، (۱۰) في ادا: التي

للت منه، وروي عن أبي يوسم: إنَّ كفيها على زوجها اعتباراً بلباسها في حال حياتها.

رحل أوصى بخاتمه لرجل وبفصه لآخر، فالوصية حائزة، فإن لم يكن في فصله ضرر، يفصل ويعطى كلِّ ذي حقّ حقه، وإن كان في فصله ضرر ينظر إلى أيّهما أكثر قيمة يقال له: أصمن مال(١) صاحبك ولك الفص، والخاتم جميعاً، وتظيره: مسألة الدَّجاحة التلعت يؤلؤه إنسان، وقد مرت المسألة في كتاب الغصب من هذا الكتاب.

ولو قال: ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي (٢) حيقة رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: جائزة، وتصرف إلى وجوه البرر. وهذا على قياس ما لو قال لعبده: أنت لله لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند محمد: يعتق إن أراد به العتق، وإن أراد به لله كسائر الناس، فهذا صدقة ولا بعتق.

ولو أوصى بأن بحفر عشرة أقبرة، فإن عين الموضع جاز ويدفن فيها أبناء السبيل، وإن لم يعيِّن لم يجز؛ لأنَّها لم تقع لأقوام معيِّنين.

رجل أوصى أن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويبنى في ذلك الموصع رباط، فالوصية بيناء الرَّباط جائزة، والوصية بالحمل باطنة؛ لأنَّه ليس بقرية، ولا فائدة فيه فإن حمله الوصي إن كان بإذن الورثة ملا ضمان عليه، وإن كان بغير إذنهم معليه صمان ما أَهْق، ولو قال: برذوني الأشقر وصية لملان، فباع برذونه واشترى برذوناً آخر أشقر، أو لم يكن له برذون وقت الوصية، فاشترى، ثم مات، فالوصية باطلة، وكدلك لو قال: عبدي الأحمى أو عبدي الحبشي، فهذا على هذا.

ولو قال: عبيدي أو براذيني لفلان ولم يضف إلى شيء يدخل فيه ما كان وما يستفيده قبل الموت، وإن نسبه إلى شيء لم يكن إلاّ المنسوب إليه ولا يدخل في ذلك ما يستفاد.

رجل مات ولم يدع وارثاً غير امرأته، وأوصى لرجل بجميع المال، فإن أجازت كان له جميع المال، وإن لم تجز كان لها سدس جميع المال، والباقي للموصى له؛ لأنَّ الوصية منفَّذَة في الثلث بدون إجازتها مقي ثلثان، وحقَّ المرأة من ذلك نصف الثلث، وهو ربع الباقي، وهو سدس الكل، وكذلك لو ماتت ولم يبق إلا زوجها، ولم بجز كان للرُّوج الثلث، والثلثان للموصى له على ما ذكرنا.

ولو أوصيت بثلث<sup>(۱۲)</sup> مآلها ولم يجز الزوح فللزوج الثلث وللموصى له الغلث<sup>(1)</sup> والباقي لسبت المال؛ لأنَّ الموصى له [استحن](٥) الثلث من عبر إجازة، بقي الثلثان وللزُّوج من ذلك الثَّلث، بقي ثلث آحر، فالسَّدس من ذلك للموضى له بالنَّصف (١٠)، الآنه بقي إلى تمام حقه السَّدس، ولا منازعة لأحد فيه، بقي سدس آخر، وليس له مستحق فيوضع في بيت المال.

<sup>(</sup>٤) بن فرة: التصف (١) - بي فيه، سائطة،

<sup>(</sup>٥) في وأه: ساقطة، وهي في اده. (٦) في وأه: والنصف، بالوار، وقد الشا ما هي اده (٢) - في دده: على قول، (٣) - في اجا: بتعبث.

ولو أوصى لمواليه وله موالي أعلى وأسفل عند أبي حيفة: فيه ثلاث روايات. ني رواية: الوصية باطلة، وفي رواية: الوصية للمولى (١) الأعلى، وفي رواية الرصية للعريقيل جميعاً؛ لأذ كلهم مواليه، ولو قال: ثلث مالي أوصيت به للمسجد أو قال للكعبة، أو قال: ثلث مالي أسبت به للمسجد أو قال للكعبة، أو قال: ثلث مالي لثغر فلان. أمّا في الحعية (٢): فإنه يعطى لمساكين مكة، وأمّا للمسجد فالقياس: أن يكون باطلاً، وكذلك الثغور إلا أن يقول: ينفق على مسجد فلان، وقال محمد رحمه الله تعالى: هو جائز، ففي الثغور: يعطى لمساكينه، وفي المسجد ينفق على سراجه. ولو أوصى بغلامه (٢) ليخدم في مسجد كذا ويؤذنا] (١) فيه فذلك جائر، وما اكتسب الغلام من المال فهو للورثة؛ لأنّ الزقبة على ملكهم.

ولو أوصى لمملوك فلان بأن ينفق [عليه](<sup>٥)</sup> كل شهر بعشرة دراهم فالوصية جائزة، وتدور مع العبد حيثما دار ببيع أو عتق.

ولو أوصى بأن ينفق على فرس فلان كل شهر بعشرة جاز فإذا بيع الفرس بطل دلك؛ لأنّ هذا وصية لصاحب الفرس، ونظيره: ما لو قال: والله لا أكلم عبد فلان، أو لا أركب دمة فلان.

ولو قال: بيعوا أمتي ممّن يتخذها أم ولد أو يدبرها فهذا جائز استحساناً.

وكذلك لو قال: بيعوها ممن يعتقها<sup>(٦)</sup>.

ولو أوصى بثلث ماله (٧) في سبيل الله تعالى جاز وسبيل الله تعالى هو الغزو، ولو أعطاها حاجاً منقطعاً جار، وهو قول محمد رحمه الله تعالى.

ولو أوصى بثلث ماله لفلان، أو لفلان الوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى: ويصرف إليهما، وعبد محمد رحمه الله تعالى: [الخياد في] (^^ ذلك إلى الوارث(1) يعطى أيهما شاء.

ولو أوصى بطريق لرجل أو ممر، فهو جائر بمنزلة البيع. ولو أوصى بممر في هذه السّر غير رقبة الأرض، فهو بمنزلة الشّرب والسّكني تكون له ما دام حيّاً فإذا مات بطل عنه.

ولو أوصى بثلث ماله لأكفان موتى المسلمين، أو لقبورهم، لم يجز، ولو قال لفقراء المسلمين جار.

(T) في داء. معاله، وفي دده: يغلامه، وقد أثبتها ما في فده.

 <sup>(</sup>۱) في اجا: لمولى: (۲) في ادا الكعبة.

<sup>(</sup>٤) في اجمه من قوله: [الحد قلا يجوز أن تنتفى الطواحة] من كتاب الأشرية الفصل الثاني فقرة: وأما فيما يوجب الحد وما لا يوجبه من ٢٠٧ إلى قوله: [ولو أرصى بغلامه ليخدم في مسحد كدا يوفب في كتاب الوصايا الفصل الأول ص ٣٣٨ وقد وجدناه بكامله في ١٥٥: فصار عكدا النص محمة مثى وأه و١٥٥. وهو تهامه.

<sup>(</sup>٥) هي (أ) راجا: سائطة، رهي في (ده. (١) - في (جا وادا: يعنق.

<sup>﴾</sup> في فجه، مالي. ﴿ (٨) - في فأه وفجه: ساقطة، وهي زيادة في فده.

في اجما والداأ الوارثة.

ولو أوصى بأن يكفن عليه بألف دينار فيكفن (١) بكفن (٣) وسط لا يسرف فيه ولا

ولو قال: (سدرم أرمن بخشيش كسد) فهذه وصية باطلة؛ لأن ما يعطى [للفقراه](٣) والأغناء يدحل تحت قوله: (بخشيش كسده).

امرأة أوصت بأن يعتق عنها أمة بكدا درهماً، ويعطى لها من ثلث مالها كذا وكذا، فالمسألة على وجهين: إما أن أوصت بعنق جارية معينة أو غير معينة، فإن كانت معينة جازت الوصيتان جميعاً؛ لأنَّ هذه وصية الشخص بعينه، فإن كانت غير معينة جازت الرصية بالعنق ولم تحز بالمال إلا أن يقوض ذلك إلى الوصى ويقول: أعطها إن أوحبت (٥) ذلك كما لو قال: ضعها حيث شئت، فإن محمداً رحمه الله تعالى: ذكر فيمن أوصى أن تباع أمنه ممن أحبَّت جازت الوصية، ويجبر الورثة على بيعها ممن أحبت، فإن أبي ذلك الزجُّل أن بأحذها بقيمتها يحط من قيمتها مقدار ثلث مال الموصين

ولو أوصى لمصالح القرية، فالوصية باطلة؛ لأنَّ المصالح مما يختلف.

ولو أوصى أن يدفن في بيته بأن قال: ادفنوني في بيتي. هذه الوصية باطلة، ويدقن في تقاير المسلمين.

تسبيل الأشياء المنقولة وغير المنقولة يحوز في كل ما كان تسبيله قربة، وهذا عند محمد رحمه الله تعالى، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: التسبيل حالة الحياة وبعد الوفاة إن كان فيه تمليك بأن يوصى بالغلة أو عبن بأن يقول: جعلت سكناه لرجل بعينه يجوز.

ولو جعل داره خاناً يمزل فيه الناس بعد وفاته لا يجوذ.

ولو قال: أوصيت بثلث مالي للمسجد فهو باطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: وهو جائز، ولو قال: ينفق في المسجد جاز

ولو قال: في بيت المقدس فهو جائز وينفق عليه في سراجه ونحوه فهدا دليل على أنَّه بجوز أن ينفق من وقف المسجد على قناديله وسراجه.

ولو أوصى لمجاوري مكة جازت، فإن كانوا عدداً لا يحصون صرفت إلى الحاجة منهم إن كانوا يحصون قسمت على عدد رؤرسهم.

ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث إلا أن يجيز ورثة الميت بعد موته، أما عدم الجواز عدد عدم إجازة الورثة: فلما روي عن سعد بن أبي وقاص (٦) رضي الله تعالى عنه «ألَّهُ قَالَ: يَا رُسُولً اللَّهِ أَفَالُوصِي بِمَالِي كُلُّه، قَالَ: لأَ، قَالَ بِيصْفِهِ، قَالَ. لأَ، قَالَ: سُلْئِهِ،

(٤) مي قده. بإن كانت معتنة سامطة (۱) - في دجره ودده: كفَّس،

 <sup>(</sup>٥) مي درد: أحبت
 (١) ميقت ترجمته. (٢) في دد؛ سائطة.
 (٣) في داء: سائطة، وهي في الجنه واداء.

قَالَ: الثُّلُث والثُّلُثُ كَثِيرٌ اللَّهُ الجواز عند إجازة الورثة بعد الموت؛ فلأنَّ السم كن لحقهم وقد أسقطوا حقهم فيزول المنع، وكذلك لو أوصى لوارثه وإن قل لم يجز إلا ار بجن أصحابه يعد موت الموصى أمّا عدم الجواز عبد عدم الإجارة فلقوله عليه الضلاة والسّلام اللا وصيّة لِلْوَارِثِ (١٠) وأمّا الحواز عند الإحازة فلما قلنا، ولا تجوز الوصية للوارث عنا مات وهو وارثُه وإن كان يوم الإيصاء (٣) لم يكن وارثه بأن أوصى لأخ وله ابر ثم مات الابن ثم مات هو(١١)؛ لأنَّ الوصية إنَّما تجب عند الموت [فيعتبر حاله عدد الموت](٥) ، وهو وارث عند الموت فكان وارثه عند وجوب الوصية وكذلك إقراره لوارثه ني مرضه بدين لا يصح؛ لأنَّ تعلق [حق](١٠ الوارث مانع من الإقرار لما فيه من إيطال حق الباقين فلو أقر لها بدين ثم تزوجها جاز ولو أوصى لامرآة ثم تزرجها لا يجوز، والعرق أن الإقرار إنما يوجب يوم الإقرار وهي أجنبة يوم الإقرار والوصية تحب عند الموت وهي وارثة عند الموت. ولو أوصى لوآرث وأجنبي جاز في(٧) حصة الأجنبي [وهي نصف الثلث](٨) ولو أقرّ لهما لم يجز إذا ادعى الأجبى الشركة والفرق أن الوصية ابنداه إيجاب وقد أضيفت إلى ما يصح وإلى ما لا يصح على السُّواء فيصح النَّصف لمن يصح فأما الإفرار إخبار عن واجب وقد أخر عن واجب [سابق](٩) بصفة وهو كونه مشتركاً بينهما ولا يمكن إثباته على تلك الصَّفة؛ لأنَّه لم يصح للوارث ولا يمكن إثباته على غير تلك الصَّفة؛ لأنَّه لم يقر به والهبة في مرضه وصية؛ لأنَّها تبرع فصارت كالمضافة إلى ما بعد الموت كالوصبة حتى لو وهب لأخيه، وله ابن فمات الابن بطلت الهبة.

ولو وهب لأخبه ولا ابن له، ثم ولد له ابن صحت الهبة اعتباراً لحالة الموت كالوصية. وكذلك الكفالة (١٠٠ في المرض بدين؛ لأنّ الكفالة في معنى القرض.

ولو أوصى لقاتله لا يجوز إلا أن تجيزه الورثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا تحوز، وإن أجازه الورثة. أمّا إذا (١١) لم تجر الورثة فلقول على رضي الله تعالى عه: الأ وَصِيّة لِقَاتِلِ وعن عمر رضي الله عنه: مثل ذلك. فأمّا إذا أجازت الورثة [حاز](١١). أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن (١١) الوصية أخت الميراث والإجارة لا تؤثر في الإرث حتى إن القاتل لا يرث وإن أجازت الورثة، فكذا وجب أن لا يؤثر في الوصية. هما فرقا بينهما، وقالا رحمهما الله تعالى (١٠): إن الإرث حكم ثبت بالشرع لغير القاتل فلا بقدر

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه.(۲) سبق تخریجه.

<sup>(</sup>۸) ني (أه, سائطة (۹) ني (أه, سائطة

<sup>)</sup> في الجه: يكن يوم وضي، وفي اله. وإن (١٠) في احه. الكفارة كان يوم وضي، (١١) في احده: ساقطة.

<sup>(</sup>١١) مِنْ احدا: ساقطة. (١٢) مِن الّا: سائطة.

 <sup>(3)</sup> يمني به الأب كما هو مصرح به في نجه .
 (4) في فأه واده. ساقطة.

<sup>(</sup>١٣) في الجدا: ساقطة.

<sup>(1)</sup> في اله: ساقطة. دري

<sup>(1</sup>E) في أيدة وأداء بينهما وقالا رحمهما أله تعالى سائطة.

<sup>(</sup>٧) في اجها: سائطة.

العد على تعيير حكم الشرع، فأمّا إيجاب الوصية مقدر(١) من المالث وهو أهل مضاف إلى محده، فينعي أن يصح فلما لم يصح علم (٢) أنه امتنع لمانع فيصح (٢) كما لو أوصى لوارثه وأجارت الورثة صحت الوصية، ولو عفا عن قاتله وهو عبد جاز من الثلث إدا كان الفتل حطأ، وإن كان العفو عن القتل الخطأ وصية للعبد بالثلث، والوصية للعبد إذا كان قاتلاً لم نصح (٤)؛ لأنَّ الوصية للعبد وهو قال: تقع للعبد؛ لأنَّ الملك يقع للعبد أولاً، ثم ينتقل إلى الممولى إذا كان فارغاً عن حاجته، ولهذا يعتبر الرَّهُ والقبول من العبد، وأنَّه قاتل فلا تصح الوصبة له. فأمَّا العفو وصية للمولى؛ لأنَّ موجب قتل العبد خطأ على المولى؛ لأنَّه مخاطب بالدُّفع أو بالفداء، فكانت وصية للمولى ابنداء، وانتهاء والمولى ليس بقاتل فيصح من الثلث. هذا إذا كان القتل خطأ. أمّا إذا كان عمداً فالعقو عنه عفو عن القصاص في مرض الموت والعفو عن القصاص ليس بوصية لا حقيقة ولا حكماً.

أمًا الحقيقة؛ فلأنه إسفاط الحق للحال والوصية ما تكون مضافة إلى ما بعد الموت.

وأمّا حكماً: فإنّه يصح من جميع المال، وأما إذا لم يكن وصية كان القاتل في ذلك وغير القاتل سواء، وأمّا إذا كان القتل خطأ فكان (٥) هذا رصية بالدّية للقاتل (٦)، فيكون رصية للأجنبي فيصح، لكن من الثلث، ولا يصح العفو عن حصة القاتل؛ لأنَّ العفو عن حصه القاتل وصية للقاتل والوصية للقاتل لا تصح وتجور الوصية لقاتله إذا<sup>٧٧)</sup> كان صبياً أو مجموناً، وكذلك إذا (٨٠ كان وارثه لا يحرمان عن الميراث؛ لأنّ حرمان الميراث والوصية سبب الجباية وفعلهما لا يوصف بالجناية.

ولو جرحه رجل وقتله آخر جازت الوصية للجارح؛ لأنَّه ليس بقاتل ولا نجوز وصية الصّبي والمجنون، وإن أدرك بعد ذلك وأفاق إلاّ أن برصّي (٩) بعد ذلك.

أمّا الصّبي: فلأن الوصية تبرع فيه ضرر بحكم الحال، وعبارة الصّبي فيما(١٠) فيه ضرر ملحق بعيارة المجنون،

وأمَّا المجنون: فليس له عبارة صحيحة.

ولا تجوز وصية المكاتب والعبد وإن أعتقا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز، ولوَّ(١١) قال: إن أعتقت ثم مت فثلث مالي له جاز في قولهم جميعاً، والمسألة معروفة.

ولو(١٣) قال للصّبي: إن أدركت ومت لم يجزء وكذلك المجنون. فرق بين المكاتب

```
(V) - ئي اجاء راده: إل
 (١) - في فيرة وفدا : صادر ،
(٨) - ني اجه رادا" إنه،
 (٢) في فجاه: على،
(٩) مَي قبه. يوسي (٣) مَي قبه. يوسي (٩) مَي قبه. يوسي (٩) مَا قبه وقه مثا (١٠) مَي قبه وقه مثا (١٠) مَي قبه وقه (١٠) مُن قبه (١٠) مُن قبه (١٠) مُن قبه (١٠)
 (١١) مي فجدا: وإن
 الي اجا رادا اللأن،
 (١٢) بي دجا: زرن
 (١) - زَنْ بَجِيًّا وَقِدُهُ , لِلْمَاقِلَةُ -
```

وبينهما، والفرق: أنَّ عبارة المكاتب صحيحة فإذا أصاف إلى محلَّ قابل للنبوع وهو الملك بعد العتق صح، فأمَّا عبارة الصبي في حق التبرع فاسدة؛ لأنَّه ملحق بالمجنون في حق التبرع ففسدت العبارة أصلاً ففسد (١) التصرف،

ولو أوصى حربي مستأمن بعاله كله لمسلم أو ذمي جاز؛ لأنّ العنع عن الوصية بجميع العال، إنّما(٢) كان [لا يحوز](٢) لحق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب.

ولو أوصى مسلم أو ذمي لحربي مستأمن جاز ا وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. تعالى: أنّه لا يصح الآن الوصية برا والحربي المستأمن ليس من أهل البر، قال الله تعالى. ﴿ إِنَّا بَهَكُمُ اللهُ عَنِ اللَّهِ وَالْمُرَامُ اللهُ عَن اللَّهِ وَالْمُرَامُ اللهُ عَن اللَّهِ وَالْمُرَامُ اللهُ عَن اللَّهِ عَن اللَّهِ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللهُ عَن اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَا عَلَا اللَّهُ عَلَّا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَّا اللَّهُ عَلّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَا

ولا تجوز وصية الذمي لوارثه، كما لا تجوز وصية (٧) المسلم (٨) لوارثه؛ لأنَّ المعنى يجمعهما.

ولو أوصى ذمي لبيعة أو كنيسة ينفق عليها أو بأرض تبنى بيعة أو كنيسة جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تجوز. هما وحمهما الله تعالى: لا تجوز هما وحمهما الله تعالى يقولان: إنه أوصى بما هو بمعصية فوجب أن لا يحوز لقوله تعالى: ﴿ وَأَنِّ اَعَكُمْ بَيْنَهُم بِنَا أَرَلَ اللهُ وَهِ وَمِن الحكم بما أنزل الله أن لا تجوز الوصية بمعصية . أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: المعتبر في حق فساد الوصية ديانة الذّمي، حتى لو أوصى (۱۱) بما هو معصية عندهم طاعة ، هندنا: لا تجوز ، كما لو أوصى [لإصلاح مسجد من ساجد المسلمين وهذه وصية بما هو طاعة عندهم فيجوز كما لو أوصى](۱۱) بسقي الخمود وإطعام لحوم الخنازير .

ولا تجوز وصية المسلم لبيعة؛ لأنَّه معصية في دينه.

ولو أوصى بغلة جاريته في نفقة المسجد ومرمته جاز [من ثلثه؛ لأنّه [أوصى بما هو] طاعة فجاز](١٢) كسائر الوصايا.

ولو أوصى بغلة عبده [أو بغلة](١٢) داره في المساكين جاز. والخدمة لا تجوز إلا لرجل بعينه والوصية بالسّكني لا تجوز، إلا لرجل بعينه في قول أي حنيهة وأبي بوسف

<sup>(1)</sup> في اده: فيفسد. (A) في اجرة واده: من المسلم،

<sup>(</sup>٢) مَن اجِمَا وَادَا: سَانِطَةً. ﴿ (٩) سُورَةَ الْمَائِدَةِ، آيَةَ : رَفَمَ ٩٤

 <sup>(</sup>۲) في دأة: ساقطة.
 (۱۰) في دبعة: أبو حنيفة . . . حس لو أوصى

<sup>(</sup>٤) سُورة الممتحنة، آية. رقم ٩. سأنا

 <sup>(</sup>٥) في (أه واجدا: ساقطة، وهي في (١٤) . (١١) في (أه: سائطة

<sup>(</sup>٢) في الجها: سائطة. (١٢) في دأه: سائطة . (٧) في دئ: سائطة. (١٣) في دأه: سائطة .

وحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: تجوز وإن لم يوص النسان(١٦) بعيمه. ر ون بين العلة والخدمة والشكني، والفرق عو أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصبة له تعالى، والوصية بالغلة وصية بالعين والوصية بالأعيان كما تجوز للعباد تجوز لله تعالى؛ لأنَّ تمليك العبن من الغير جائز قياساً لا بسبب الحاجة، فأمَّا الوصية بالحدمة والسَّكني وصية بالمنفعة والوصية بالمنفعة(٢) لا تجوز لله تعالى، وتجوز للعباد؛ لأنَّ القياس يأبي تمليك المنفعة من العبد تركنا القباس باعتبار الحاجة وتعالى الله عن الحاجة فلا يحوز تمليك المنفعة من الله تعالى

ولو أوصى بصوف غنمه أو أولادها أو شحومها لرجل أبداً لا يجوز إلا ما على طهورها وفي ضرعها وفي بطونها يوم مات.

ولو أوصى بغلة النّخل والبستان أبداً يجوز؛ لأنّ الوصية عقد تمليك وتمليك الولد المعدوم وما شاكلها لا يجوز بعقد من العقود كالبيع والهبة وغيرهما فلا يجوز التمليك بالوصية أيضاً، فأمَّا الغلة والثمار التي تحدث يجوز تمليكها بالمعاملة فبجوز أيصاً بالوصية.

## وأما فيما يجوز تعليق الوصايا بالشرط والإضافة إلى الوقت وفيما لا يجوز:

رجل أوصى إلى رجل وشرط عليه أنه هو الوصى ما لم يقدم فلان الغائب فإذا قدم كان الوصى هو، فإن كانت الوصية على هذا الشرط بخرج هو عن الوصية بقدوم فلان، لأنَّ تعلين الوصية بالشّرط يصح؛ لأنَّ الوصية (٢٠) إثبات الخلّافة بعد الموت فالتعليق بالشّرط تعليق<sup>(1)</sup> يه، كالتوكيل وغيره.

رجل أوصى لصبى بمال مسمى وقال: اعطوه بعدما يموت أبوه، وإذا أدرك فهو وصية له بعد موت الموصى ولا يدفع إليه إلا بعد الوقت، ولو قال: منى مات أبوه فقد أوصيت له بذلك فهذه وصية فيها ضعف؛ لأنَّه يحتمل أنَّه يموت قبل موت أبيه فوقع الشُّك في هذه الوصبة فكانت ضعيمة.

رجل أوصى بوصايا، ثم قال: أعرضوها على فلان(٥) فما ردّ فهو مردود فلم تعرض على فلان، أو عرضت ولم يقل شيئاً فالوصية ماضية، إلا أن يرد فلان منها شيئاً فهو مردود؛ لأنَّ ما علق الجواز بالعشيئة، بل عنق الرَّد بالمشيئة رصار كمن باع وشرط الخيار لنمسه، ثم مات من له الخيار فإنه يمضي العمد على الصّحة. كدا هنا، فإن قال، أجيزوا إن أحاز فلان أو أنفذوا إن أنفذ فلان فمات فلان قبل الإحازة الآن(١) تبطل الوصية؛ لأنَّ الإجازة والنَّقاذ متعلق بمشيئة فلان فما لم يوجد لا'(٧) ينقذ.

 <sup>(</sup>٤) في دجه ليليق
 (٥) في دجه: عليه أي على علال في الجداد لرجل،

في ١٤٥: والرَّصَّة بالسفعة: ساقطة.

<sup>(</sup>١) مي دجه إلا أن. في فده: على هذا الشرط.... لأن الرصية: (٧) من اجداد أم

رجل حضره الموت فقال لرجل: أنت وصيي في أن تشتري كفني وتحمل متاعي إل ورثتي، فإذا سلمته إليهم فأنت خارح عن وصبتي، أو لم يقل، فأنت حارح وعليه ديون للناس فهو(١) وصية في كل شيء وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

رجل أوسى إلى رجل وقال: إن حدث بك الموت فغلان وصيى، أو قال: أنت وصيى ما دام ابنى صغيراً فإذا كبر ففلان هو الوصي أو قال: أنت وصيِّي مع فلان، فالوصي [هو](٢) الأول أدرك أو لم يدرك، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وأمّا فيما يجوز أن يكون وصياً للمبت وفيما لا يجوز، [وقيما بجوز لوصى الميت أن يتصرف في التركة بغير إذن الوارث من القسمة وغيرها وفيما لا يجوز]("):

ولو أوصى إلى عند عبره(٤) فالوصية باطلة؛ وإن أجازها ولى العبد، والمراد منه: أن الفاضي يخرجه عن الوصية؛ لأنَّ التصرف يقوم بمنافع بلغه، وأنَّه ملك السَّيدُ فيملك منفعته إذا شاء.

ولو تصرف العبد قبل أن يخرجه القاضي نفذ تصرفه؛ لأنَّه أهل للتصرَّف والوصية ثابتة.

ولو أوصى إلى عبد نفسه فإن كانت الورثة كباراً أو فيهم كبير، فالوصية باطلة، فإن(١٠) الكبير يملك بيعه فتبطل الوصية به، فإن كانوا صغاراً جاز عند أبي حنيقة رحمه الله تعالى، وقالا رحمهما الله تعالى: لا يجوز؛ لأنَّه صار ملكاً لهم فيبطل إذن المولى، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى [أنه](١) إذا أوصى إليه وهو أهل للتصرف صار نائباً عنه وأحد(٧) من الورثة لا يملك بيعه (٨) فيصح الإيصاء.

ولو أوصى إلى مكاتبه أو مكاتب غيره حاز؛ لأنَّه في منافعه بمنزلة الحر.

ولو أوصى مسلم إلى ذمي فالوصية باطلة؛ لأنَّه لا ولاية للكافر على المسلم، ومي بعض الرّوابات: أنَّه تحوز الوصية ما لم يخرجه القاضي؛ لأنَّه أهل لمباشرة التصرف فصحت (١٠) الوصية لكن القاضى يخرجه عن الوصية لئالا (١٠) يباشر العقود الفاسدة.

ولو أوصى ذمّي إلى ذمي، جاز، ولو أوصى إلى حربي، لم يجز؛ لأنَّه لا ولابة بينهما، ولو أوصى إلى مسلم، جاز؛ ولو أوصى إلى امرأة أو محدود في قذف ثالت، يجوز؛ لأنَّه من أهل الولاية عليه.

وأمَّا فيما يجوز لوصي الميت أن ينصرف في الثركة من القسمة وخيرها: رجل مات وقد كان أوصى بثلث ماله وخلف وصياً وله أصناف من الأموال فأراد

<sup>(</sup>۱) في اجها فيكون. (١) في دأه: ساتطة

<sup>(</sup>٢) في ﴿أَا سَاقَطَةً. (٧) في اجدا: وواحد.

في <sup>ول</sup>ا وقجه. سائطة، وهي ريادة بي قده. (٨) - في لجــ ولده: بيعم وفي الله، متمعة وقد (٤) - في لجا وادا) عبد فيرداً وفي الله. عبده أثبتنا الأول.

رقد أثبتنا ما مي فجرًا وقدَّةً. (٥) - ني فجه وقدة: لأن. (١) - بي اچا زادا. تصع.

<sup>(</sup>۱۰) ئی اجا زادا، کیلا،

الوصي أن يسبع صنفاً في وصيته، فقال الوارث. بع من [كل] صنف ثلثه فله ذلك؛ لأنَّ حقه متعلق في ثلث كل صنف فلا يجوز للوصي إبطال ذلك إلاّ إذا كان شيئاً لا يمكن سع ثلثه هكذا ذكر، هذه المسألة في «التّوازل».

رجل مات وقد أوصى إلى رجل وقال: إن أدرك ابني هذا فأعنق عبدي هذا<sup>(١)</sup> واعطه ماثني درهم فقال العبد: أعتقني في الحال<sup>(٢)</sup> وإلآ<sup>(٣)</sup> أطلب المائنين ليس للوصي أن بعنقه؛ لأن الموصى أمره بالإعتاق في وقت معلوم فلا يجوز أن يعنقه قبل ذلك الوقت.

رجل مات وترك ابنين فأوصى إلى أحدهما فأراد الآخر أن يعلم مقدار الوصايا والمال (٤) له أن يستخبر عن (٥) ذلك لئلا(١) يضيع المال.

إذا كتب في وصيته أن يعطى كل فقير درهماً فزاده الوصي لا ينبغي له أن يفعل الأن (٢) الواجب عليه تنفيذ الوصية على ما أوصى به ولا يتجاوز عن ذلك برأبه، ولو فعل ذلك لا يضمن، وكذلك لو أعطى فقيراً نصف درهم ثم أعطاه بعد ذلك نصف درهم وقد استهلك الفقير النصف الأول نرجو أن لا يضمن؛ لأنه أكمل له درهما فلا يكون محالفاً، ولو قال الموصي: لا تعطِ [كل] (٨) فقير إلا درهماً فراد على ذلك يضمن؛ لأنه نهاه عن ذلك، وما كان منهما لا يكون داخلاً تحت الوصية.

رجل أوصى بمائة درهم لرجل (٩) بعينه فباع الوصي منه شيئاً من التركة بمائة درهم (١٠) فهو جائز وكذلك لو صالحه على ثوب قلّت قيمته أو كثرت جاز ولو حط البعض وأخذ البعص يجوز ؛ لأنّ له حقاً مبيّناً معلوماً في التركة بخلاف ما إذا أوصى بمائة للمساكين ثم إنّه صالح عنده من لمساكين على عشرة دراهم فإنّه لا يجوز ؛ لأنّ حقهم (١١) غير معلوم، والقياس: أنْ تسترد العشرة، وفي الاستحسان: لا تسترد، ويعطى المساكين.

ولو كان الصّلح على ثوب قليل القيمة فإنّه لا يجوز وله أن يسترد الثوب؛ لأنّ دلك ليس بحق لهم.

رجل وقف حانوتاً على مرمة المسجد فللقيم أن يشتري من غلته سلَّماً يصعد سطح المسجد . لبطينه وكذا يعطى للذي رفع الثلج والذي يكنس (١٢) لثراب الذي يجتمع (١٢) في المسجد.

رحل مات وأوصى إلى امرأة له، وله متاع، وللمرأة عليه مهر فأرادت أن تأخذ مهرها من التركة فإن كان للزّوج شيء من الصامت مثل مهرها تأخذ من ذلك وإلا تبيع ما صلح

<sup>(</sup>١) مي اجه اسقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) في احبه: وإلا غير مرجودة وهي في اله و (١) مي احبه: ساقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) في احبه: ساقطة. (١) مي احبه: ساقطة. (١) مي احبه: ساقطة. (١) مي احبه: ساقطة. (١) مي احبه: ساقطة.

للبيم وتأخذ مهرها من ثمنه.

1.00

ولو أوصى بأن يتصدق بثلث ماله فغصبه غاصب واستهلكه وهو معسر محتاج فأراد الوصى أن يجعل ما عليه صدقة له(١) فله ذلك.

رحل مات (٢) وخلف داراً، وأوصى بوصايا من ثلث ماله وعليه ديون ولا يقدر الوصي على إنفاذها إلا ببيع الدّار والورثة لا يرضون ببيع كل الدّار فإنّ كان الدّين يأتي على كل الدّار، أو عامتها ولم يبق إلا شيء يسير كان للوصي أن يبيع ويقضي ما على الميت من شمنها ولا يسرف؛ لأنّه لو لم يبع بقي الدّين على الميت طويلاً، وأمّا أهل الوصايا فهم شركا، الورثة.

رجل باع من مال الميت ثم استامه (٣) بأكثر مما باعه ينظر في ذلك اثنان من أهل البصر (١) والأمانة إن قالا: إن ما باعه به (٩) فهر قيمته لا يلتفت إلى زيادة من يزيد؛ لأن ذلك قد يكون عند تحقق الحاجة بأن يزاد على قيمته عند حاجته ولا يصير ذلك قيمة له وإن كان يشتري من المزايدة [بأكثر] (١) وفي السوق بأقل فباعه في السوق لا تجب على الرصي بأن يبيع على المزايدة، بل يعتمد في ذلك [على] (١) قول عدلين في القيمة إن أخرا أن ذلك قيمتها يكون ذلك قيمة لها.

امرأة أوصت بوصايا وأمرت زوجها بإنفاذ ذلك ولها ضيعة أمرت أن (^^) يبيعها وينفذ الوصايا من ذلك وأراد الزوج أن تكون الضّيعة له ينبغي أن يقومها ويستقصي فيها حتى [لا يبقى] (٩٠) فيها وهم الزّيادة ثم يبيعها من إنسان ويسلمها إليه ثم يشتري منه بمال معلوم لنفسه ثم (١٠٠) ينفذ وصاياه من ذلك المال.

رجل مات في يوم ثلج [شديد](١١) لا يقدر المحتسبين على حمله وله وصيان فاستأجر أحد الوصيين أجراء حملوه إلى المقبرة والوصي الآخر هناك ولم يتكلم أو استأحر الورثة المغسل والوصيان حاضران جاز ذلك وكانت الأجرة من جميع المال بمنزلة شواء الكفن.

رجل أوصى بوصايا ووقف ضياعاً وقد قال للوصي: تعطي (١٣) من ذلك شيئاً ووشع الأمر عليه وقد كان للموصي (١٣) امرأة وولد (١٤) وأخ محتاج (١٥) له أن يعطى لهم من ذلك شيئاً؛ لأنّ هذا (١٦) وقف على الفقراء وهو إنّما أعطى هؤلاء لفقرهم.

| (٩) تي rfl سانيلة.          | (١) في اجه: سائطة.         |
|-----------------------------|----------------------------|
| (۱۰) في اجه: سائطة          | (٣) - في فجه: سائطة.       |
| (۱۱) في الله: سائطة.        | (۳) - في اجهاه استرقه.     |
| (۱۲) في فجه: أعطى.          | (٤) في اجمع الكظر          |
| (١٣) في اجه. للوصي.         | (٥) في احدا: ساقطة.        |
| (١٤) في فيها: رزَّالد.ّ     | (٣) - في ﴿إِفَّ سَائِطَةٍ. |
| (١٥) عَيْ فَجَا: سَأَتَطَةُ | (V) - في الله: سائطة.      |
| (١٦) في دجه: خلك.           | (٨) في اجاءُ ساقطة.        |

ولو أوصى بأن يتصدق بهذه الدّراهم في عشرة أيام فتصدق بها(١) في يوم واحد حاز ١ لآن لا منفعة في التقييد.

رجل أوصى لرجل بشيء قباع الوصي شيئاً من التركة من الموصى له فأراد أن يجعله نصاصاً بما أوصى له لا يصير قصاصاً إلا برضي الموصى له.

دار بين اثنين فمات أحدهما وأوصى بثلث ماله لنفقراء فأراد الوصي أن يبيع الذار إنهاد الوصية ويأبي الورثة ذلك، ويقولون: بع شيئاً آخر [من ماله](٢) يبيع من ماله ما كان بعه أصلح للوارث والمورث وأبعد عن الضرر عنهما.

رجل وقف وقفاً ولم يجعل له قيّماً في حال حيانه حتى مات وقد كان أوصى إلى رجا, فالوصى وصى على أوقافه؛ لأن الوقف يحتاح إلى قيم يقوم في إصلاحه ويعرف(٢) ذلك في (١) مواصعه وقد رضيه وصياً فيرضى به قيّماً لأنّهما واحد. أمّا لو جعل الواقف(٥) تيماً ني حال حياته، فالوصى وصى والقيم قيم؛ لأنَّه لا ضرورة هنا.

رجل قال لوصيه: اخرج من مالي الثّلث فتصدق بألف درهم على الفقراء ولم يزد على هذا حتى مات فالتَّلث كلُّه للفقراء؛ لأنَّه أمره بإخراج الثلث والتمييز من سائر الأموال رذلك لا يكون إلا بالصرف إلى موضع وهذا متعين للصرف فبصرف إليهم.

رجل أمر رحلاً أن يتصدق بشيء من ماله وأعطى إليه(٦) المال فتصدق الوكيا. به(٧) على أبيه (٨) [أو](١) ابنه الكبير (١٠) وهما محتاجان إليه (١١) جاز؛ لأنه لا تهمة في هذا، محلاف الوكيل بالبيع إذا باع من هؤلاء حيث لا يجوز، لأنَّ ذلك مبادلة فتمكن فيه التُّهمة.

رجل(١٢) أخذ أرض البتيم مزارعة إن شرط البذر على البتيم: لا يجوز؛ لأنَّه يصير مؤخراً نفسه من اليتيم وذلك باطل؛ لأنه مبادلة (١٣) المنفعة بالمال ومنفعة الآدمي صفة الآدمي والأصل ليس بمال فما هو صفته لا يكون مالاً إلاّ أنّ الشرع أعطى له حكم المان لحاجة ولا حاجة هنا فحينئذِ تكون مقابلة المال بما ليس مالاً فلا يحوز.

والوصي إذا باع عيناً ليقضي بثمنه دين الميت وفي يده ما يقضي به دينه حاز؛ لأنَّ تصرفه كتصرف الموصي وللموصي أن يفعل ذلك بنفسه، فكذا الوصي، وليس للوصي أن يؤاحر شيئًا من التركة إجارة طويلة ليقضي بذلك دين المبت.

وصي استأجر دار اليتيم فقبضها فأراد أن يسكنها ولم يكن غاصباً. فالحيلة: أن يؤاجر

| (٨) بي لجاء أنه،                       | (١) هي فجه: ساتطة.<br>(د)     |
|----------------------------------------|-------------------------------|
| (٩) بي داه: سانطة،                     | (٢) في الغ: ساقطة.            |
| (١١) بي (جـــات الله الكيرين           | (١٦) - في لاحرة: ويصرف،       |
| (١١) في وجه: ساتطة،                    | (t) في احدا: إلَى. ً<br>(د)   |
| (۱۲) يې دجه، وصي٠<br>دددې د د ۱۶ مقبله | الألمان في فيورة) مناقطة.     |
| (١٣) مي (جـ»: مقابله                   | <sup>(١)</sup> في دجه: ساقطة. |
|                                        | That is the second of (Y)     |

الدَّار من امرأته ثم يسكن فيها ثم يهب من ماله مقدار الأجرة للمرأة وتؤدي المرأة منه الأحرة

إذا وصّى إلى رجل بأن يتصدق من ماله للوصي أن يضع (١) ذلك إلى أولاده الكبار، وأمّا الصّغار: لا يعجبي ذلك؛ لأنّ القابض للصّغار هو، وليس للوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة، ولا لقيم الوقف أن يزرع أرض الوقف؛ لأنّه لو مضى على ذلك زمان ربّما يتوهم أن يندرس ذلك ويأخذه لغسه.

رجل دفع إلى رجل ألف درهم (٢)، وقال: هذه الألف لفلان (٢) [مضاربة] (١)، فإذا أنا مت فادفعها إليه وسعه أن يدفعها إليه.

ولم أوصى بأن يقف ثلث ماله على فلان ينفق عليه فعزل الثلث وضاع، يرجع بثلث ما بقي.

ولو أوصى إلى رجل في ماله فهو وصي في ماله وولده، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يكون وصياً في ولده بناء على أنّ الوصي في نوع يكون وصياً في الأنواع كلها عندنا، وعنده: لا. هو رحمه الله تعالى يقول: إن الإيصاء توكيل والوكيل في نوع لا يكون وكيلاً في الأنواع كلها في حالة الحياة، فكذ بعد الوفاة (٥٠). وإنّا نقول: [إن](١٠) الإيصاء نقل الولابة والولاية مما لا يتجزأ إذا ثبتت في نوع ثبت في نوع آخر، وللوصي أن يتجر في مال اليتم إن شاء يدم مصاربة ويعمل بنفه مصاربة ويشهد، وإن لم يشهد كان ما اشترى ليتيم.

أَمَّا الأول: فلقوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُوا مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ آَمْسَنُ ﴾ (٧) والتصرف من حبث التجارة ليزداد ماله أحسن من ترك التجارة.

وأمّا الثاني. وهو ما إذا لم يشهد، فلأنّ الوصي قد يعمل بمال (^^) الصّبي (^) مضاربة وقد يعمل غير مضاربة والرّبح بيع (^ ^ ) لمال الصّبي فلا يستحق الوصي إلاّ بحجة تثبت عند القاضي وقسمة الوصي على الورثة مع الموصى له يجوز وعلى الموصى له مع الورثة لا تجوز.

أما الأول: فلأنّ الوصي قائم مقام الموصى والورثة خلف عن الموصى، فكان الوصي قائماً مقام الورثة فصح مقاسمة الوصي لهم عن الورثة.

وأمّا الثاني: فلأنَّ المرصى له ليسٌ يخلُّف عن الموصي فلا يقوم الوصي مقام الموصى له.

ولو دمع إلى لموصى له حقه وأمسك نصيب الوارث صغيراً كان أو كبيراً غائداً فهلك نصيبه لم يرجع على الموصى له ؛ لأن القسمة قد صحت مع الموصى له عن الورثة الصغار والكار الغيّب فمتى صحت القسمة، كان الهالك نصيب الوارث وإن كان الموصى له غائباً

 <sup>(</sup>۱) في اجا يلفع (۱) في اأا: سائطة.

 <sup>(</sup>٢) في احد . ساقطة . (٧) سورة الإسراء . آبة : رقم ٢٤.

 <sup>(</sup>٣) في لجه، ساقطة.
 (٨) في لجه، ساقطة.

 <sup>(</sup>٤) مي (٩). ساقطة.
 (٩) في (٩). الصبي، وفي (٩): الموصى وقد أثبتا الأول

<sup>(</sup>٥) في لجه: الممات. (١٠) في اجه تع.

فلغم إلى الورثة تصيبهم (١) وهلك نصيب الموصى له رجع على الوارث بثلث ما قنض (١) ولان القسمة لمّا لم تصبح صار الهالث في يد الموصى (٢) لـ(١) هالكاً على الكل وما بغي في له الورثة بلقى مشتركاً فكان له الثلث.

ولو قسم الميراث بين الضغار وفيهم كبير غائب لم يجز إن لم يكن الوارث الكبير حاضراً. أمَّا إذا كان الوارث الكبير غائباً؛ فلأنَّ القسمة في معنى السيع والشراء والوصي لا بلى البيع والشراء من الجانبين من الصغيرين بالاتفاق، وأما إذا كان الوارث الكببر حاصرة بي على القسمة حرت بين الكبير وبين الوصي وقسمة الكبير على نفسه حائرة وقسمة الوصي على الصغار جائزة.

ولا يجوز تأخير الوصي دين الورثة؛ لأنَّ التأخير تبرع والوصي لا يملك التبرع في مال الصّعير، ولو احتال على غريم لهم أملي [منهم](٥) حاز؛ [لأنه](٢) متى كان الثاني أملي من الأول كان الاحتيال حيزاً لليتيم ويجوز [تصرف](٧) الوصي في مال [اليتيم](^) بما هو خير للبتيم، وإن كان مقلساً لم يجز لأنَّ هذا الاحتيال شر للبتيم وإن كان الثاني مثل الأول في الملاءة لا يحوز؛ لأنَّ الجواز معلق بشرط أن يكون الثاني أملًى.

للوصى أن ينفق على الصبى ويعلمه القرآن والأدب إذا كان الصبي يصلح لذلك والوصي بذلك مأجور فإن كان لا يصلح لذلك فلا بد أن بكلفه مقدار ما يقرأ في صلاته. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بيع الوصى للعروض والحبوان والعقار كله والورثة صغار أو كبار وعلى الميت دين يجوز. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يبيع إلا مقدار الدّين ولا يبيع نصيب الكبار، وكذلك لو كان مكان الدّين وصية فيحتاج الوصي إلى البيع فناع، والمسألة بحالها كانت المسألة على الخلاف (٩) هذا إذا كان الذين والوصية غير مستفرق للتركة و[ها] هنا مسألنان:

إحداهما: هل يبيع الرّيادة على قدر الدين والوصية من نصيب الكبير؟ فالمسألة على الاختلاف.

والثانية: إذا كان الورثة صغاراً وكباراً وفي التركة دين ووصية يبيع نصيب الضعير (١٠٠) بالإجماع، وهل يبيع(١١٠) نصيب الكبير؟ فالمسألة على الخلاف.

فالحاصل: أن عند أبي حنيقة إذا ثبت للوصي ولاية بيع بعض التركة ثبت له<sup>(١٢)</sup> ولاية بيع الباقي. وعندهما رحمهما الله تعالى: لا. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إن الوصي باع جميع

| (V) في الله: ساقطة.        | <ul> <li>(١) في اجاء: فديع نصيب الررثة إليهم.</li> </ul>    |
|----------------------------|-------------------------------------------------------------|
| (٨) مَنْ دَأَهَ سَاقَطَةً. | (۱) في اجه ما يغي.<br>(۳)                                   |
| (٩) تي دچه ساقطة،          | (٣) في اجما: الوصي.<br>(١) .                                |
| (١٠) من دجه الصغار،        | (٤) في فجه: ساقطة.<br>(۵)                                   |
| (۱۱) في دجو، وعلى بيع      | (ه) مراب استان ا                                            |
| (۱۲) تي وجه، ساقطة-        | (٥) مَنْ ﴿أَلَّهُ سَاتَطَةُ<br>(٦) مَنْ فَأَلَادُ سِائِطَةً |
|                            | المرافعات المافعات                                          |

التركة وله ولاية البيع في البعض(١)؛ لأنّ له ولاية بيع نصيب الكبير الحاضر بقدر الذي والوصية وولاية سع حصة الصّغير إذا لم يكن في التوكة دين ووصية؛ لأنَّ الكبير حاضر فلا ينفد البيع في الكل كما لو كان [الكل] (٢) مشتركاً (٢) بين الكبير والصعير مستفاداً بالشراء أر بالهبة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إنَّه باع جميع التركة وله ولاية البيع في الكل. أمَّا في نصيب الصّعير فظاهر، وأمّا في نصيب لكبير، فلأنّ الكبير يعجز عن<sup>(1)</sup> حفظ التركة بنفسه على الميت والوصى(٥) قادر؛ لأنَّ الحمل والأشخاص تشتري بأكثر مما تشتري به الأشقاص والأبعاص، فلو باع الوصى نصيب الصغير (٦) فإذا طهر دين على الميت يبيع الوصي نصيبه بأربعمائة، ولو باع الكل يبيع الكل بألف وعجز الكبير عن تحصيل زيادة ثمن على الميت بنف وإن كان حاصراً فثبت للوصى [زيادة](٧) ولاية(٨) على الكبير، ومتى عحز عن(٩) الحفظ نفسه يثبت للوصي ولاية بيع (١٠٠ تصيبه من المنقول إذا كان غائباً. وكذلك الوصي يبيع على الكير الغائب سوى العقار (١٠٠ وعلى الصغير كله؛ لأنه يثبت للوصي ولاية حفظ مال الميت نظراً للميت إذا كان الوارث عاجزاً عن حفطه، وفي بيع العروص حال غيبته حفظ على الكبير وهو عاجر عن الحفظ بخلاف ما إدا كان حاضراً فإنَّه قادر، وبخلاف العقار(١٢٠ فإن بيع العقار حال غيبته ليس بحفظ؛ لأنه لا يخشى عليه التلف إلا إذا كان في الورثة صغار وكبار، فحينتذ ببعه حفظه فله (١٢) بيم نصيبه أيضاً عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وما جاز بيعه جازت إجارته إذا (١١) كباراً غيباً والمستأجر منقولاً؛ لأنَّه ملك البيع فالإجارة أولى، وإن أجر كان الورثة كلهم<sup>()</sup> العقار يجوز أيضاً. فرق بين البيع والإجارة، والفرق: أن الإجارة بيع المنافع، والمنافع مما يتوى (١٥) ويتلف مكان إجارة العقار بمنزلة بيع العروض، وما ذكرنا في بيع الوصي مال الميت (١٦١) إذا لم يكن عليه دين محيط بالتركة. أمّا إذا كان للوصي أن يبيع التركة؛ لأنّ الدّين المحيط بالتركة يمنع ثبوت الملك لمورثة. هذا إذا لم يقض الورثة الذين ولم ينفذوا الوصية من خالص مالهم. أمّا إذا قضوا الدّين (١٧) ونفذوا الوصية (١٨) لم يبق للوصى ولاية بيع التركة أصلاً. هذا هو الكلام في وصي الأب.

أمَّ وصي الأم [أو وصي](١٩) الأخ بأن ماتت امرأة وأوصت إلى رجل وتركت ابناً صغيراً أو مات الرَّجل وترك أُخاً صغيراً فأوصى إلى رجل فلهذا الوصي أن يبيع ما ترك من

> (٢) في الله والجدا: سانطة، رهي في الداء. (١) - في اجدا: البيع.

<sup>(</sup>٣) في اجمه واددًا : المشترك، وفي اله: المشتري وقد أثبتنا الأولّ. [ (٤) في هجه: من

<sup>(</sup>٥) في ادا: ساقطة. (1) في فجه: الغير. (٧) - دي دأت أسائطة.

<sup>(</sup>A) في لجا والدا: ساقطة. (٩) في اجاء. ساقطة. (١٠) بي لجه: ساقطة (١١) في فأه واجرًا. الصّغار، وفي قده: العقار، وقد أثبتنا الأخير.

<sup>(</sup>١٢) في الله الصَّمار، وفي اجما والله: العقار، وقد أثبتا الأخير.

<sup>(</sup>١٣) في فجه: فنمنك، وفي قدة (مثلك. (١٤) في فجه وقده: كلها.

<sup>(</sup>١٥) في اجما والدا: تتوى، وفي الها يفوى، وهد أثنتا لأول.

<sup>(</sup>١٦) في قبيه وقده: البِيَّم، ((١٧) في أجبة وقده: ساقطة. (١٨) في قجبه وقده: سائطة (١٩) في قأه. ساقطة، وفي قدة بدون أو

العروض وليس له أن يسِع ما ترك من العقار؛ لأنَّ لهذا الوصي ولاية الحفظ دون التصرف، ربيع العروص من حملة الحفظ؛ لأنَّه يخشى عليه التوي والتلف، فأمَّا ميع العقار ليس من جملة الحمط؛ لأنَّها محفوظة بنفسها محصنة بذاتها، ولا يجوز شراء هذا الوصي على اليتيم بعمه على الله المسوة والطعام خاصة؛ لأنَّ هذا ليس<sup>(1)</sup> من باب التَّصرف، بل من باب الحفظ؛ لأنَّه يتفي (٢) به الجوع والحر والبرد.

ولو باع الوصي شيئاً من تركة الميت نسيئة، فإن كان في ذلك ضرر على اليتيم لا بجوز، وإن لم يكن فيه ضرر بأن كان لا يخشى عليه الجعود والمنع عند حلول الأجل يجوزُ.

ولو ابتاع رحل من مال الينيم شيئاً بألف [والآخر بألف](٣) وماثة والأول أملي من الثاني ينبغي أنَّ يبيع من الأول الذي لا يخشي عليه(٢) المنع والجحود عبد الطلب، وكذلك إجارة دار اليتيم، وكذلك متولّي الوقف، وكذلك جميع [أشياء](٥) الوقف على هذا القياس؛ وللوصي أن يوكّل ببيع مال اليتيم (٢) ممن رأى ويوكّل في تقاضي ديون الميت وأمواله ويبضع له ويودع ماله؟ لأنه قائم مقام الأب والأب يملك هذه الأشياء، فكذا الوصي. قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: للرصى أن يعطى للبتيم(٧) زكاة الفطر، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى: لا يعطى (٨). وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يضبّى له(٩) إذا كان له مال وهي تعرف في موضعها(١٠٠٠.

ولو مات ولم يوص إلى أحد وله أولاد صعار كان أبوه بمنزلة الوصي في جميع ما ترك الميت؛ لأنّ الجد قائم مقام الأب عند عدم الأب(١١) فإن كان الميت(١١) أوصى بشيء كان للأب أن ينفذ وصاياه.

ولو مات وعليه ديون كثيرة وله ورثة صغار، وترك ضباعاً، لم يكن للأب أن يبيع شيئاً من تركة الميت. فرق بين الجد ووصي الأب، فإن وصي الأب يملك بيع التركة لمضاء الدِّين ويملك تنفيذ الوصية، والجد لا يملك بيع التركة. قال(١٣) شمس الأتُّمة: ما قال في الكتاب أنه يجوز للوصى بيع عقار الصبي، جواب السلف، أما جواب مشايخنا [المتأخرين](١٤) أنَّه إنَّما يجوز بإحدى الشرائط، إمَّا أن يرغب فيها بضعف قيمتها أو للصّغير حاجة إلى ثمنه، أو يكون على الميت دين لا وفاء له(١٥) إلاَّ بها لما ذكرنا أنَّ العقار محصنة فلا يكون بيعها نظراً إلاّ بإحدى هذه الشروط، وبه يفتي.

 <sup>(</sup>١) في الجه: ساتطة. (٢) في الجه: ينخي. (٣) في اله: ساتطة. (٤) في الجه: ساتطة.
 (٥) في الله: (١) في الجه: مال البتم: ساتطة (٧) في الجه: من البتم.

 <sup>(</sup>٨) في اجه: وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى: لا يعطي: ساقطة، وفي ١٤١: لا يعطى: ساقطة.

 <sup>(</sup>٩) في (ج.): غلة، وفي (د): سائطة.

<sup>(</sup>١٠) في اجـا: تصرفها في موضعه، وفي ١٤١: موضعه،

<sup>(</sup>١١) في فجع عند عدم الأب: ساقطة،

<sup>(</sup>١٢) في الحنة والده: الميُّت، وفي اله: الأب وقد أثنتا الأول. (١٣) عي اجه وقدة \* فال، رفي دأه: فإن وقد أثبتنا الأول كما ني اجه وقدة.
 (١٤) عي دأه: ساقطة.
 (١٤) غير موجودة.

ولا يجور إقراض الأب والوصي مال اليتيم، ويجوز إقراض القاضي؛ لأنَّ القاضر قادر على استخراج المال، فكان الإقراص منه نظراً لليتيم بخلاف الأب والوصى، ولا يجوز إقراص الوصي بدين على العيت، ولا بوصية أرصى بها العيت لإنسان، ولا ممااً. في يديه من تركة الميت بأن ادّعي إنسان فأقرّ به الوصي. أمّا الدّين؛ فلأنّه إقرار الوصي على الميت، وإقرار الغير على الغير باطل. وكذلك الوصية وغيرها، وليس للوصى أن يبرىء أحداً من غرماء الميت ولا يحط عنه شيئاً؛ لأنَّ هذا تبرع في حق الغير فلا يصح. أمَّا في الدّين الذي وجب معقده يصح الإبراء [منه] (٢) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافًا لأبي يوسف رحمه الله تعالى. والمسألة معروفة<sup>(٢)</sup> وقد مرت في البيوع مع فروعها.

الوصي إذا أراد تنفيذ الرصية من مال نفسه فيرجع (٤) بذلك على التركة فله ذلك سواء كانت الوصيَّة لله تعالى أو للعباد، وسواء كان الوصي وارثاً أو غير وارث؛ لأنَّ للوصي أن ينفذ مثل هذا في نعقة اليتيم وغيره\* .

الوصى إذا صالح فالمسألة على وجهين: إمَّا أن يصالح عن حق الميت على إنساد، أو يصالح عن دعوى الدين(١) على الميت.

ففي الوجه الأول: المسألة على أربعة أوجه: إن كان للميت بيّنة، أو كان من عليه [الدين](V) مقراً وكان القاضي قضى له بذلك لا يجوز؛ لأنَّ مبنى الصَّلح(A) على الإغماض والتجوز بدون الحق، فلا يجوز، وإن لم يكن [له](٩) بيّنة وكان الخصم منكراً أو لم بكن القاضي قضى جاز؛ لأن فيه تحصيل بعض الحق لليتيم في حال لا يقدر على تحصيل الكل، وهذا نفع لليتيم.

[والوجه الثاني: المسألة على ثلاثة أوجه: إن كان للمدّعي بيّنة، أو كان القاضي قصى بحقه، أو لم يكن له بينة، فإن كان له بينة أو قصى به القاضى جاز، لأنَّ فيه إسقاط [بعض](١٠٠) الحق عن اليتيم، وهذا نفع (١١٠) لليتيم](١١٠)، وإن لم يكن له بيَّنة ولا قضى القاضي به لم يجز؛ لأنه بنفس الدّعوى لآ(١٣) يثبت شيء للمدعي، فيكون الصّلح تبرعاً فلا يجوز من الرصي، ونظير هذا: السَّلطان إذا طمع في مال اليتيم فدفع عض مال الينيم لدفع ظلمه ينطر: إنَّ أمكنه (١٤) دفع الظلم من غير أنَّ يعطي شيئًا لا يجوزُ له أن يعطي، وإنَّ لم يمكنه دفع الطلم إلاّ بهذا جازّ، ولم<sup>(ه)</sup> يضمن.

<sup>(</sup>۱) - بي لجه ولده: فيما.

<sup>(</sup>٢) - في 🗗: سانطة ,

<sup>(</sup>٩) في ﴿أَلَّا سَالُطَةَ . (١٠) في فأه وفجه. ساتطة -

أَنَّى أَجِنَا وَأَدًا : سَأَفُعَلَةً . (۱۱) في خداد. يقم،

في اجماً: ليرجع، وني (أ) وادًا: فبرجع، وقد أثبتنا الأخير. (١٣) في ﴿أَهُ. سَأَقَطَةً. أني أجدا: سأنطة. (0)

<sup>(</sup>١٣) في احدة لم. (٦) في دجه وقدا: الدّين، وفي قاء: الألف، وقد أثنتنا الأول.

<sup>(</sup>١٤) في لاجها: أمكن، (٧) مَن الله وادا: ساقطة. (١٥) مي فجه وفده. ولا

<sup>(</sup>٨) - في دجه: ساقطة.

وأمًا فيما يجوز شراء الوصي شيئاً من مال الميت(١) وفيما لا يجوز:

امرأة ماتت وتركت زوجاً واختاً (1) وأخاً فارصت إلى آختها (1) وقبل الأح ذلك ثم إن القاضي (1) اشترى نصيب الزّوج من الميراث لنفسه ولم يعرف البائع ذلك وقد كان في النوكة وصايا ودبون لم ينقذوها وعرف (1) المشتري ذلك قبل إنفاد وصيتها وقضاء دينها. إن أنفذواالوصايا قبل القسمة (1) جاز البيع ؛ لأن التوكة قد خلت من الوصايا والذين فظهر حق الورثة فوقع البيع جائزاً، وإن لم ينفذوا الوصايا حتى اختصموا إلى الفاصي بعلل بيعه ؛ لأنه متى وقعت فيه الخصومة يجري فيه الزيادة والنقصان، فلا (٧) يعلم أنه كم هو فيكون هذا بيع المجهول وأنه باطل فيبدأ أولاً بقضاء الذين ثم تنفيذ الوصايا ويجعل الباقي ميراثاً بينهم، وليس للوصي أن يشتري شيئاً من تركة العبت وإن اشترى شيئاً من تركة العبت بطر في دلك (١).

إحداها: في الأب.

والثانية: في الوكيل.

والثالثة: في الوصي.

أما الأب: له أن يشتري لنفسه شيئاً من تركة الميت إذا لم يكن فيه ضرر لليتيم إن كان بمثل الفيمة وليس للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه.

وأمّا في الوصي: إذا لم يكن فيه خير لليتيم لا يجوز، وإذا كان فيه خير للبتيم، اختلفوا فيه: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وهو إحدى الرّوايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دمها تعالى دمها الله تعالى دمها تعالى دمه

وتفسير قولنا: خيراً لليتيم: إذا اشترى شيئاً لنفسه من مال اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر قصاعداً، فهذا خيراً لليتيم، وما دونه فلا، وإذا باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر قصاعداً بعشرة فهذا خير لليتيم وبما زاد عليه فلا(١٣).

# وأمَّا فيما لأحد الوصبين أن يتصرف في مال البتيم وفيما ليس له ذلك:

رحل مات وترك ابناً صغيراً فجاء رجلان يدعيان أنهما وصيان للميت فأقام أحدهما بنبة عادلة ولم يقم الآخر لا يجوز له أن يتصرف في مال اليتيم؛ لأنه أقر أنه وصى مع الآخر، ولا يجوز لأحد الوصيين أن ينصرف بعير أمر الآخر.

<sup>(</sup>١) في ادا اليبيم (٢) في اجا: رابة. (٣) في اجا: أخيها

 <sup>(</sup>٤) في اجدا وددا: الوسي، وفي دأه القاصي، وقد أثبتا ما في الأول (٥) في اجدا. وعلم.

 <sup>(</sup>٦) في اجره (النبص. (٧) في اجرة: فلم. (٨) في اجره وادا: علر في ذلك. ساقطة
 (٩) في اجره وادا: المسائل. (١٠) في اجره. يجوز... عن أبي يوسف: غير واردة.

<sup>(</sup>١١) في الله. ساقطة. (١٢) هي اجدة: من. (١٣) في اده وإذا باع يما واد عليه فلا: ساقطة، وفي اجده: علا: ساقطة.

ولو أوصى إلى رجلين، وقال: كل واحد منهما وصي نام علكل واحد منهما أل يتصرف (١٠) فيه في قولهم جبيعاً

ولو أوصى إلى رجلين بأن يتصدقا بكذا<sup>(٢)</sup> حنطة على الففراء فتصدق أحد الوصيير إن كانت الحنطة في ملك الموصي جاز، وليس للآخر أن يمنعه؛ لأنّه لا يفتقر إلى الزأي وإن كان ممّا يشتري لم يجزه<sup>(٣)</sup>، وتكون الحنطة للمشتري، ويصير صدقة منه؛ لأنّ الشر، لا يجوز إلاّ باجتماعهما بخلاف الدّفع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

رجل مات وأوصى إلى رجلين. قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد كل واحد منهما بالتصرّف بل يشرد كل واحد منهما بالتصرّف بل يشترط اجتماعهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ينفردوا جميعاً<sup>(2)</sup> [وأجمعوا]<sup>(2)</sup> أنه ينفرد في أشياء ستة<sup>(1)</sup>: تجهيز الميت، وتكفينه، وقضاء الدّين، وتغيد الومية في العنق، وعتق النسمة، ورد الودائع، والغصوب، وشراء ما لا بد للضغير منه من الطعاء والكسوة وغيرهما، وعلى هذا الخلاف: إدا أوصى أن يتصدق مكذا وكذا من ماله ولم بعين الفقراء أو أوصى بشىء للمساكين ولم يعين مسكيناً، وإن عين، ينفرد أحدهما بالإجماع.

قال الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني رحمه الله تعالى: وكان مشايخنا رحمهم الله تعالى يظنون أنّه إذا أوصى بشيء من أبواب السر(١٠) أن ينفرد أحدهما بتنفيذ الوصية ولبس الأمر كما ظنّوا، بل الجواب على الوجه الذي ذكرنا. هكذا قال رحمه الله تعالى: هذا إذا أوصى إليهما جمعة أمّا إذا أوصى إلى أحدهما أولاً، ثم أوصى إلى الآخر. اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: ينفرد كلّ واحد منهما بالتصرف كما لو وكّل رجلاً ببيع شيء بعينه، ثم وكّل آخر ببيع ذلك الشيء(١٠) ومنهم من قال: [على](١٠) هذا الخلاف. أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: فوقا بين هذا وبين الوكالة، والفرق: وهو أنّ أوان (١٠٠) وحوب الوصية ما بعد الموت سواء قدم وصية هذا أو وصية هذا (١١٠) فصار أوان وجوبها ما بعد الموت ووقت التوكيل مستغرق (١١٠) فلم يكن هذا توكيلاً لهما

أحد الوصيين إذا باع أحدهما من الآخر لا يجوز؛ لأنّ البائع لو طالبه بأداء التمن يقول: أعطيك النّصف وأحتبس النّصف، ولو كان للمبت على أحد الوصيين دين فأذاه إلى الآخر لا يجوز ولا يم أ.

ولو قال الأحدهما: أنت وصيى في قضاء(١٤) ما على من الدِّين وقال للآحر: أنت

| (٨) في اجاه: ساقطة              | في لجه والداء بعبر أن يتصرّف: ساقطة. | O   |
|---------------------------------|--------------------------------------|-----|
| (٩) - في وأنه: مناقطة.          | في الجا: يكور                        | (4) |
| (١٠) فيّ ادا ساقطة.             | في اجا وادا يجز                      |     |
| (١١) فيّ احا وادا: ذلك.         | - في الجداء والداء - ساقطة.<br>      |     |
| (١٢) في اجا: وليس.              | اقي خاف: سائطة.<br>مالويون النات     |     |
| (١٣) في اجه يتبرق وبي ادا متعرف | في الفا: ساقطة.<br>في الله الخيرات.  |     |
| (۱۴) هـ الحداد ساقطة.           |                                      |     |

وصيى في الغبام بأمر مالي وفي أمر ولدي، فإنهما يصيران وصيين في جميع الأنواع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما رحمهما الله تعالى: يصير وصياً فيما أوصى إليه بناه على أن من أوصى إلى رجل في نوع هل يصير وصياً في الأنواع كلها؟ فرق أبو حنيمة رحمه الله تعالى بين هذا وبين الوكيل(١): فإن الوكيل في نوع(١) لا يكون وكيلاً في الأنواع كلها بالإجماع، والفرق: وهو أنَّ الولاية الثانية بالإيصاء لا تحتمل الوصف بالتجزي،؛ لأنَّ الوصى قائم مقام الموصى وإن كان(٢) ولاية الموصي غير معتملة للوصف بالتجزي، نكذلك ولاية الوصي ولا كذلك الوكالة؛ لأنَّ التوكيل إنَّابة، وقد أنَّابه في تصرف فلا يتعدى عار ذلك إلى غيره.

ولو(1) أوصى إلى رجلين قمات أحدهما ولم يوص إلى الآخر فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: ليس للوصي الآخر أن يعمل شيئاً حتى يرفع الأمر إلى الحاكم فإن رأى أن يجعله وصياً وحد، فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً [آخر](·) مكان الميت نعل؛ لأنَّ الميت رضى برأيهما دون رأي أحدهما. أمَّا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: ينفرد الحي منهما بالتصرف كما في حالة الحياة، وعلى هذا الخلاف: إذا أوصي إلى رجلين ومات فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى، وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ينفرد هذا القابل بالتصرف، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: ينفرد، وعلى هذا الخلاف: إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما فإن شاء القاضي أطلق للثاني أن يتصرف وحده، وإن شاء ضم إليه وصياً آخر واستبدل الفاسق، والعدل لا ينفرد بالتصرف، عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله نعالى. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: ينفرد بالتصرف.

رجل أوصى بأن يشترى له عبداً بكذا ويعتق عنه وله وصيان والأحدهما عبيد(١) ليس للآخر أن يشتري منه؛ لأنَّ الشراء لا يصح إلاَّ من الوصيين إلاَّ أن يقول في وصيته: قد فوضت الوصية إلى كلّ واحد منهما (٧) فحيثة ينفرد أحدهما بالشراء، والحيلة فيه: أن يبيع من غيره ثم يشتريا منه بعد التسليم إلى المشتري -

وأمَّا فيما للوصي أن ينفذ الوصية في غير ما أضيف إليه الوصية وفيما لبس له ذلك،

رحل أرصى يوصايا فأنفذت وصاياه بدراهم زيفة مهذا على وجهين: إمّا إن كانت [الوصايا](^) لقوم بأعيانهم أو كانت للمقراء؟ فإن كانت لقوم بأعيانهم(٩) وأعطاهم ورضوا

الى اجراز ساقطة،

<sup>(</sup>٥) - في دأه: ساتحة، في قده: الوكالة.

في اجما: هل يصير . . . . فإن الوكيل (٦) في دجه وادا: عـد. في نوع . ساقطة . (٧) في ددا: مكما.

<sup>(</sup>A) في داه: ساقطة (٩) في فجيه: أو كانت للفقراء... بأعيامهم. ساقطة. في أجَّهُ: ولأنَّ وفي أدًّا: وكانَّ.

بدلك مع عدمهم بوصيته جاز؛ لأنهم رضوا بأدون من حقهم، وإن كانت للفقراء مكدلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى، بمبولة رحل عليه خمسة جياد فأعظه خمسة رديئة.

رجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم حنطة إن أعطاه حنطة حاز، وإن أعطاه دراهم مكان الحنطة جاز سواء كانت الحنطة موجودة أو لم تكن، ولو كانت الوصية بالدراهم فأعطاه الحنطة، اختلفوا فيه، والصّحيح: أنّه لا يجور، وبه أخد العقبه أو البيث رحمه الله تعالى ذكره في «النّوازل»؛ لأنّ(١) في الفصل الأول نص على الحنطة فإن أعطاء دراهم فقد أعطى الحنطة معنى فلا تفارت فيه. أمّا في الفصل الثاني: نص على للراهم فقيد أعطى المنصبصة وهذا الفرق لا يتصح إذ(٢) لا فرق بينهما من حيث التصيص.

ولو أوصى بهذه البقرة لفلان ليس للورثة أن يمسكوا ذلك ويدفعوا قيمته بخلاف ما إذ قال للمساكين؛ لأن الوصية كانت لإنسان معلوم يحتاج إلى قبوله، فإذا قبل فقد ملكه وليس لنورثة أن يغيروا ملكه. أمّا الوصية للفقراء فلا يحتاج فيه إلى القبول، وإنّما قصد، التقرّب (1) وذلك حاصل بأداء القيمة كما هو حاصل بأداء العين.

رجل أوصى بمائة درهم لمرمة مسجد قلان وتحت المسجد نهر قد اتسد (٥) وكان للمسجد ضرر منه ولم يصلحه أحد كان للوصي أن يصرف من ذلك إلى إصلاح النهر؛ لأن ذلك من جملة مرمة المسجد.

رجل أوصى بثلث ماله إلى (١) رباط فلان وفي الرّباط [قوم](١) مقيمون إن كان فيه دلالة أنه أراد به الصّرف إليهم يصرف إليهم، وإلاً فيصرف إلى العمارة.

رباط في بعض الثغور يحتاح إلى العمارة نقام بعض [الناس]<sup>(^)</sup> بإعانة ذلك وأراد القيم أن يطعمهم من ذلك وإن لم يعيوه أن يطعمهم من ذلك وإن لم يعيوه إلا بإطعامهم وسعه ذلك؛ لأنه لو لم يفعل عسى يذهب بفقته وأجر العمال أضعاف ذلك. ولو أن القيم صرف بعض الغلة إلى حواثح نقسه على أن يردّه إليه عند العمارة ما<sup>(-1)</sup> ينبغي له أن يفعل ذلك ويتنزه أشد الفنزه فإن فعل رجوت أن يبرأ عن (<sup>(11)</sup> الضمان.

ولو أنّه أقرص [التاجر](١٢) ليأخذ(١٢) عند الحاحة وذلك أحرز للغلة من الإمساك رجوت أن(١٤) لا يكون به بأس.

| (۸) - ئى دائە - سائىك    | في فجه: فإنَّ.      | (1) |
|--------------------------|---------------------|-----|
| (٩) - في ١٤٥. يعطيهم     | ايّ اجا: شيه        | (1) |
| (١٠) في اجدا والرا الإر  | في اجا) أو.         | (Y) |
| (۱۱) في اجاء من.         | مي فجاه: التفرق     | (1) |
| (١٢) في الله واده: سائطة | في أجا وأدا: نسد.   | (0) |
| (١٣) ني احداً: سانطة     | في اجبا والدا: على: | (1) |
| That is the man is (19)  | في الْأَدُ: سائطة.  | (Y) |

رحل أوصى، وقال. تصدَّقوا بهذا النَّوب فلهم الخيار إن شاؤوا تصدَّقوا بعينه، وإن شاؤوا تصدّقوا بثمنه وإن شاؤوا أمسكوا الثوب وتصدقوا بقيمته الأن التصدّق بنفسه والتُصدّق بقيمته سواء كمن (١) أوصى أن يناع العبد ويتصدق بثمنه هو بالخيار إن شاء تصدق نفيه وإلا شاء تصدق بثمنه كذا هنا.

رجل أوصى مأن يشتري بهذه الألف ضيعة وتوقف على المساكين ولم يوجدوا(١) ضيعة هماك فأرادوا أن يصرفوا ذلك إلى مرمة المسجد أو يشتروا ضيعة في موضع آخر. فليس للوصي أن يصرف ذلك إلى مرمة المسجد بل يشتري ضيعة في موضع آخر وتوقف على مساكيبها (٣) تنفيذ الوصية كما أمروا (١)، ولو أتلف الوصي ذلك الألف صمن من ماله مثله ريشتري [به](٥) الضيعة.

ولو أوصى بأن يتصدق من ماله بشيء على فقراء الغزاة أو الحجاج جاز لهم أن يتصدقوا على غيرهم من الفقراء كما إذا (٢٦) أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة جاز له أن يتصدق على فقراء غيرها وهذا قول أبي يوصف رحمه الله تعالى.

ولو أوصى بأن كفن من ثمن فلان قله يعطه الوصى وكفنه من ثمن شيء آخر لا يضمن الوصى وذلك (٧٠) يكون للتركة؛ لأنَّ التعيين [غير](٨) مقيد.

امرأة أوصت بأن يعطى من ثلث مالها قوماً معيّنين فطلب الوصى ولم يجدهم وكان في الورثة فقراء فطلبوا من الوصى أن يدفع ذلك إليهم فهذه وصية صحيحة لذلك القوم، وليس مميرات ولا يعطى لهم إلاّ باتفاق باقي الورثة على ذلك (٩٠)؛ لآنهم وغيرهم في الحاجة سواء، وإنما(١٠) شرط رضاهم؛ لأنّ تعيين الوصى كتعيين الموصى، ولو عين الموصى للورثة في الابتداء يحتاج إلى رضي الباقي كذا هنا.

رجل أوصى بأن يشتري بعد موته كذا [مــأ](١١) من شعير، وكذا [منأ](١١) من حنطة، ويفرق(١٣) على الفقراء وللميت حنطة وشعير فلا بأس بأن يقوم مال الميت على قيمة معلومة، فإذا بلغ مقداراً ما أمر(١٤) الميت يتصدق من هذه الحنطة والشَّعير؛ لأنَّهما سواء.

ولو أوصى بأن يتصدق على أهل مكة فتصدق بها على أهل الكوفة جاز؛ لأنَّ المقصود هو التصدق والتصدق على الكلُّ سواء.

| (٨) ني وأعد سائطة.                        | (۱) في اجا: كما.                                                       |
|-------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| (٩) في وجه. على ذلك سافعة.                | (٦) في لجا وقدة: يوجدوا.                                               |
| (۱۰) في هجه: وأنا،<br>(۱۱) في هاه؛ ساقطة. | (٣) في فجه): المساكين،                                                 |
| (۱۲۷) ش ۱۹۵۰ سائنانه د                    | <ul> <li>(3) في ذيه وفدة: أمره.</li> <li>(4) في فاء: ساقعة.</li> </ul> |
| (۱۲) کی چچه وادا: ویتمبدی،                | (۱) ني اجدا ودده: لو،<br>(۱) ني اجدا ودده: لو،                         |
| (١٤) مَيْ وجه ودده: أَثَر ·               | (V) في لحود سائماني                                                    |

وأمًا نيما يضمن الوصي بالتصرف(١) وفيما لا يضمن:

سلطان جائر أراد أن يأخذ من مال اليتبم شيئاً بتهديد إن أعطاه الوصي خوفاً على نهسه بالقتل أو بإتلاف عضو من أعضائه فلا ضمان عليه؛ لأنّه محبور في ذلك. هذا إدا حاف القتل، وإن<sup>(۲)</sup> خاف الضرب والحبس فلا يكون مكرهاً فيضمن بالإعطاء.

وثو أرصى بثلث ماله للفقراء وأعطى الوصي الأغنياء وهو لا يعلم بذلك لا يجوز وهو ضامن لمثله للفقراء في قولهم جميعاً.

ولو أوصى أن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة يمينه ففداهم ثم<sup>(٣)</sup> ماتوا (ففدى عشرة، وعشى عشرة لا يضمن الوصي بما فعل، ولو قال: أطعموا عتى عشرة مساكير ففداهم فماتوا<sup>(٤)</sup>] العشرة<sup>(٥)</sup> فعشى عشرة أخرى لا يضمن وهذا استحسان، والقباس أن يضمن الوصى.

رجل أوصى إلى رجل وامرأة بأن يفرق ثلاثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراه. فقرق الوصي مائة من ذلك في حياته ومائتين بعد وفاته فإنّه يضمن ما فرق في حال حياته بمثله؛ لأنّه تصرف في ملكه بغير أمره (٢)، وإن أذى ما ضمن للعقراء بعد موته إن كان (٢) ذلك بأمر القاضي فإنّه يجوز ويبرأ عن الضمان؛ لأنّ ما ضمن فهو ملك الورثة في ذمته، فأراد أن يصرف ذلك عمّا أوصى به فلا يجوز ذلك إلا بأمر القاضي فإن فعل ذلك بأمر الورثة إن كان في الورثة صغار فلا يجوز بحصتهم، وإن كانوا كلهم كباراً جاز ذلك ويرأ عن الضمان.

رجل أوصى بأن يعنق عبداً له فحنى العبد حناية بعد موت الموصى فأعتقه الوصى إلى كان عالماً بالحناية مهو ضامن للجناية ، لأنّ له أن يفدي وأنّ يدفع فإذا أعتقه فقد ترك النّع مع القدرة عليه فيضمن، ولو لم يعلم تجب عليه قيمة العبد؛ لأنّه صار مستهلكاً ولا يوجع بذلك على الورثة؛ لأنّ الميت إنّما أوصى بعنق عبد غير جاني، وهذا عتق عبداً قد جنى فقد خالف.

مريص اعتقل لسانه وله مال في يدي وصيه فأنفق عليه من ذلك فهو ضامن إلاّ أن بكون أنفق عليه بأمر الفاضي وإن(٨٠ كان وكيلاً له في النفقة حال حياته فأنفق فإنّه لا يضمن.

الوصي إذا زاد على كفن مثله فإن زاد في العدد ضمن بقدر الزّيادة وإن كان زاد هي القيمة فإنه (1) يكون مشترياً لنفسه وهو ضامن لمال الميت.

ولو دفع الوصي المال إلى اليتيم بعدما أدرك ولم يؤنس منه رشد ثم ضاع بعد دلك

| أفي فجه: إدبه | (1) | في اجاء. بالمتصدق. | (1) |
|---------------|-----|--------------------|-----|
|               |     |                    |     |

 <sup>(</sup>۲) من اجاء: وإذا.
 (۷) من اجاء أموته إن كان اساقطة

 <sup>(</sup>٣) في اجاء ساقطة.
 (٨) في اجاء واداء: أو.

<sup>(</sup>٤) في قدا ثم ماتوا. (٩) في فجه. ساقطة.

 <sup>(</sup>٥) في ١٥١٠ سأقطة وهي بي (أ) و هجره.

وإنه ضامن؛ لأنه دمعه إلى من ليس(١١) له أن يدفع إليه.

رحل اشترى عبداً بألف درهم وقبض ولم ينقد الثمن ولا مال له إلا العبد وعليه دين ألف درهم سوى ثمن العبد وأوصى إلى رجل ومات (٢) فباع الوصي هذا العبد بألف درهم من أجبي وقبض منه الألف ودفعها إلى البائع بدينه، ثم حاء الغريم الآخر كان له الخيار فإن شاء صمن الوصي نصف ما دفع وإن شاء شارك البائع فيما قبض ؛ لأنّ الوصي لمّا قبض اللّمن الألف من الأجنبي فقد تعلق حق كل واحد من الغريمين بهذا الألف فإذا دفع الألف كله إلى البائع نفير إذنه والحق في إيجاب الضمان منزلة الحقيقة.

وصي الميت إذا أراد قضاء](ع) ديون الميت من التركة ويخاف أن يظهر غريم آخر فيضمن نصيبه فالحبلة في ذلك: أن يبيع منهم شيئاً من التركة بما لهم من الذبن حتى إدا ظهر على الميت دين آخر لا يصير الوصى ضامناً.

وأمّا فيما يصير الوصي والوارث متبرعاً في قضاء دين الميت من مال نفسه وفيما لا يصبر متبرعاً:

الوصي أو الوارث [إذا كفنوه من مال نفسه لا يكونوا متطوعين ولهم أن يرجعوا في تركته، وكدا] (٥) إذا قضوا دين الميت من مالهما، وكذلك لو اشترى الوصي (٦) كسوة الصغير أو اشترى ما أنفق عليه لا يكون متبرعاً (٧) ولو كان للميت وصي أجنبي ففضى الوارث دينه أو كفنه بغير أمر الوصى (٨) فله أن يرجع بذلك في (٩) الميراث.

وأمّا فيما يجوز تصرف [الوارث](١٠) في مال الميت من تنفيذ الوصية، وقضاء الذين والخصومة وإبراء الذين وغيره:

رجل مات وعليه دين، وأوصى بوصابا، وقد أوصى إلى رجل همات الوصي واجتمع الورثة على بيع شيء من التركة لقضاء اللهون وتنفيذ الوصابا ينبغي أن يرفعوا الأمر إلى القاضي حتى يأمرهم بذلك فإن لم يرفعوا كان البيع فاسداً؛ لأنه لا حق لهم في التركة مهما كان فيه (١١) الدين والوصايا فقد فعلوا ما فعلوا بغير حق فيكون فاسداً، ولو باع الوارث شيئاً من التركة أو العقار وقد بقي على الميت دين، أو وصايا فأراد الوصي أن يرد لنفسه فليس له ذلك إذا كان في يده شيء من التركة فيستطيع أن يبيعه وينفذ الدين والوصية (١٢) مه.

غريم الميت إدا دفع [الدين](١٦) إلى أحد الورثة يبرأ عن الذين في نصيب هذا الوارث

| (٨) في هذا: الموضي،      | (۱) - في فأور سائطة.                          |
|--------------------------|-----------------------------------------------|
| (٩) في اجدا وادا: من     | <ul> <li>(۲) في اجاء وادا: ثم مات.</li> </ul> |
| (۱۰) في دا∢ ساتعلة       | <ul> <li>(٣) مي اجه: ساقطة.</li> </ul>        |
| (۱۱) ش دده: ساعته،       | (٤) من داله ساتمان.                           |
| (۱۲) في هيه ردده الوصايا | (٥) مي داه. ساقطة.                            |
| (١٣) في ١٤١٥: سافطة.     | (1) في اجه الميت.<br>(٧)                      |
| •                        | المرابع المستداد                              |

 <sup>(</sup>٧) في اجدا واداً. متطوعاً.

خاصة دون ما سواه من الورثة وكان لمن بقي من الورثة أن يطالبوه بقضاء الدّين

ولو دفع الدّين إلى وصيّ الميت يبرأ عن الدّين أصلاً؛ لأنّ الوصي أخذ الدّين للموصي فكان الدّفع إلى الوصي كالدّفع إلى الموصي فيبراً مطلقاً. أمّا الوارث إدا (١٠ أخله لنفسه كان حصمه في حقه لا في حق عيره ولهذا لو دفع المكفول به إلى وصي المبت يرا عن الكمالة وإن لم يكن له وصي، وله (٢٠) ورثة فدفع الكفيل المكفول به إلى وارث المبت يرا في حق ذلك الوارث خاصة لما قلنا فكذا هنا.

الوارث له أن يخاصم غرماء الميت الذين عليهم الذين للميت سواء كان على الميت دين أو لم يكن [وهل له أن يقبض الذين؟ ينظر إن لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أو لم يكن]<sup>(٣)</sup>. أمّا إذا كان على الميت دين فللوارث أن يخاصم أما لا يقبض وإنّما يقبضه الوصي إذا كان له وصي؛ لأنه إذا كان على الميت دين لا يثبت الملك للورثة قبل قضاء الذين ولا يثبت له حق الأخذ<sup>(1)</sup>.

#### وأمّا فيما يجبر عليه وفيما لا يجبر:

حدار بين صغيرين لهما وصيان، ولكل واحد منهما(٥) عليه(١) حمولة، فوهن الجدار وأراد السقوط فأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر يحبره القاضي على الإصلاح؛ لأنه ليس للوصي أن يرضى بضرر القيم بخلاف ما إذا كان الجدار بين كبيرين؛ لأنّ له أن لا يصلح ملك نفسه ويرضى بضرر نفسه.

وأمّا فيما يجوز للقاضي أن ينصب وصياً في تركة الميت وفيما يجوز تصرف وصي الميت وفيما لا يجوز:

رجل مات وقد أوصى إلى رجل، فجاء رجل يدعي ديناً على الميت والوصي غائب، ينصب القاضي خصماً عن (١٠) الميت حتى يخاصم عن (١٠) الغريم ليصل (١٠) إلى حقه. الا ترى: أن الوصي لو كان حاضراً وأقر بدين ينصب القاضي خصماً عن الميت ليصل المدعي إلى حقه؛ لأن إقرار الوصي عن (١٠) الميت لا يجوز ولا يملك المدعي أن يخاصم الوصي فيما أقر به.

رجل مات ولم يوص إلى أحد فجعل الحاكم في تركته وصياً فادعى عليه بدين على الميت ووديعة عده وادعت المرأة مهرها قليس للوصي أن يقصي اللّين ويدفع الوديعة س خبر حجة. وأما مهر المرأة إن كان قد بنى بها فإنه يمنع عنها مقدار ما جرت العادة مي تعجيله [لها]. والقول في ذلك قول الورثة؛ لأنه الظاهر شاهد لهم وفيما زاد على ذلك

| (1) في احدا، عليهما، | الى اجدا ا سائمة            | (1) |
|----------------------|-----------------------------|-----|
| (V) في اجا على       | في اجرا ساقطة               |     |
| (٨) في اجدا استقطة   | في ≢أ≢: سائطة.              |     |
| (٩) في اجدا 'حتى يصل | في فجمًا وقدًا: الحق الآخر. |     |
| (١١) في اجدا على - آ | في البدا: ساقطة.            | (0) |

القول قولها إلى مقدار مهر مثلها.

أشجار الأيتام باعها عمهم ولم يكن لهم وصي، ثم جعل القاضي لهم وصياً فأجاز دلك. جاز استحساناً إن كان المبيع قائماً؛ لأنّ الله عنه موقوف على الإجازة وقد أجاز من له ولاية الإجازة فينفذ.

رجل سرل (۱) ببت رجل [وهو غريب] (۱) ، فمات وترك در هم فإنه يرفع (۱) الأمو إلى الذفي لبأمره بإصلاح أمره من الكفن وغيره حتى لا يكون معاتباً ولو لم يكن ثمة حاكم يكفنه مكفن مثله وإذا جعل القاضي وصياً على اليتيم جاز له في مام اليتيم ما يحوز للوصي من حهة الأب؛ لأنّ وصي القاضي بمنزلة وصي الأب فيجوز له ما يحوز لوصي الآب إلا أن القاضي متى استثنى التصرف في العقار والأب لو استثنى التصرف للوصي في العقار لا يعمل هذا الاستثناء منه حتى لا يملك التصرف في العقار والأب لو استثنى التصرف للوصي في العقار الا يعمل هذا الاستثناء منه حتى يملك التصرف في العقار والمعقول جميعاً؛ لأنّ ولاية الأب لا تحتمل الوصف بالتحدي (۵)؛ لأنه لا يجوز أن يكون أباً في بعض الأشياء دون البعض فإذا ثبت الغبره ثبت مطلقاً كما كان فأمّا ولاية القاضي (۱) مما يحتمل الوصف بالتجزيء فإنّه يجوز أن يقلد في بعض الأشياء دون البعض فكذلك ملك إثباته لغيره، وإن لم يجعل وصياً عليه ولكن جعله قيماً له فهذا القيم لا يملك التصرف بخلاف الوصي؛ لأنّ الوصايا إثبات ولاية التصرف في على الإطلاق فيملك التصرف وهذا القيم يملك شراء ما لا بد للضغير منه وكل التصرف فيملك الحفظ ولا يملك التصرف وهذا القيم يملك شراء ما لا بد للضغير منه وكل التصرف فيملك الحفظ على ما ذكرنا قبل هذا. والله تعالى أعلم،

## وأمَّا فيما يجوز للقاضي أن يعزل وصي الميت وفيما لا يجوز:

الوصي من جهة الميت إذا كان عدلاً كافياً لا يبغي للقاضي أن يعزل هذا الوصي؛ لأنه قائم مقام الميت فليس للقاضي ولاية الحجر على العدل الرشيد فكذا من قام مقامه، ومع هذا لو عرله ينعزل ويصير القاضي جائراً؛ لأن قضاء القاضي وقع في محل القضاء فينفذ.

وصي الميت إذا كان عدلاً غير كف و لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن بضم إليه آخر كفناً؛ لأنّ تمام النظر فيه ومع [هذا](٢) لو عزله ينعزل الوصي لما قلنا بل أولى.

وأمًا فيما يوجب إخراج الوصي (^) عن الوصاية وما لا بوجب:

الوصي إذا اتهمه القاضي بالجناية أو صار فاسقاً معروفاً بالشر لا يحرجه القاضي (١) عن الوصاية بل يجعل معه وصياً آخر غيره وهذا قول أبي حنبفة رحمه الله تعالى؛ لأنّ

| 4                               |     |                                  |   |
|---------------------------------|-----|----------------------------------|---|
| في اجراء القضاء                 | (1) | (۱) في اجه: كل،                  | ) |
| ني هجه القضاء<br>ني داه ساقطة . | (V) | (۲) مي دجه ترك.                  | į |
| التي فجاة: الموصى               | (A) | (٣) في الله: ساقطة.              | į |
| ر المحاد المانطة ،              | (4) | د در اسا <u>د در اسادهه</u> در ا |   |

 <sup>(</sup>١) في احدا يرجع.
 (٥) في احدا بالتجري،

الموصى رضي بكوبه وصياً وأمكن دفع ما صدر منه (١) من الحيانة، يجعل عيره معه فلا حاجة إلى نقض الوصية الأولى.

الوصي إذا قال: لي على الميت دبن يقول له القاضي: إما أن تمرئه من الذين الذي عليه أو تقيم البيّنة ويستوفي وإلا أخرجتك عن الوصابا، فإن لم يفعل يخرجه عن الوصابا، ويجعل مكانه آحر؛ لأنه لو ترك استحل الأخذ من مال الميت.

#### وأمّا فيما يملك الوصى إخراج نفسه عن الوصاية وفيما لا يملك:

ولو قبل الوصي الوصايا أو تصرف بعد موت الموصى حتى صار وصياً ثم أراد أن يخرج نفسه عن الوصايا نظر القاضي فإن كان مأموناً قادراً على التصرف لم يخرجه وإن عرف عجزه أو كثرة أشغاله، أخرجه؛ لأنّ إبقاءه عليه يضر به.

والحيلة في إخراج نفسه عن الوصايا<sup>(٢)</sup> بعد القبول: أن يدعي الوصي على الميت شيئاً حتى يتهمه الحاكم فيخرجه عن<sup>(٣)</sup> ذلك.

## وآمًا فيما يثبت للأب ولاية التصرّف في مال اليتيم وما لا يثبت:

يتيم له أب وله مال فإن كان الأب مبذراً، مسرفاً لا تثبت الولاية للأب في مال اليتيم ويوضع ماله في يدي العدل إلى وقت الحاجة أو إلى (1) وقت بلوغ الضغير، ولو مات الأب بعد ذلك، فأوصى إلى رجل فوصي الأب أولى بحق الضغار من وصي الأم؛ لأن وصي الأب قام مقام الأب. والله سبحانه وتعالى أعلم.

# الفصل الثاني

## فيما يصير وصياً وفيما لا يصير إلى آخره

رجل أرصى إلى رجل وأمره أن يعمل برأي فلأن، فهو وصي له، وله أن يعمل بغير رأيه. ولو قال: لا تعمل إلا برأي [فلان]<sup>(ه)</sup> فهما وصيان؛ لأنّ في الأول مشورة مه وفي [الفصل]<sup>(١)</sup> الثاني: فهاه أن يعمل برأيه ما لم ينضمٌ إليه رأي<sup>(١)</sup> فلان.

ركذا لو قال: اعمل بعلم فلان وصار كمن وكُل وكيلاً، وقال له: بع بشهود فباع سمير شهود جاز، ولو قال له<sup>(۸)</sup>: لا تبع إلاً بحضرة فلان، لا يجوز له أن يخالف فكذلك ما هنا.

رجل أوصى بوصايا وكتب في ذلك كتاباً ثم قال(٩): نفذوا ما في هذا الكتاب فهذه وصية جائرة. هكذا روي عن محمد بن مقاتل ونصر بن يحيى رحمهما الله تعالى.

 <sup>(1)</sup> في اجرا: ساقطة.
 (1) في الجرا: وهي في دجرا وداه وقد أثبتناها.

 <sup>(</sup>٣) في اجاً: عن الوصايا ساقطة (٧) في اجره وقده: رأي، وفي اأه: رضى وقد أثنت الأون

 <sup>(</sup>٣) في قجه: على.
 (٨) في اجده وُقده: سَائَطَة.

<sup>(</sup>٤) في فيها: أولى. (٩) في فيها: وقال. (٩) في فيها: وقال. (٥)

م بض أراد أن يوصى ولا يقدر على التكلم<sup>(١)</sup> باللَّسان فأومأ برأسه إلى رجل ويعرمون إن يقول شيئاً ويريد مه الإيصاء، يصير وصياً.

رجل قال: استأجروا فلاناً، ينفذ وصاياي يصير وصياً؛ لأنَّه نص على معنى الوصايا.

مريض قال لرجل: اقص ديني يصير وصياً؛ لأنَّ قضاء الدِّين منه بعد الموت لا يكون إلاّ بالوصاية ، والوصي في النوع وصى في الأنواع كلها كالمأذون(٢) في النّوع يكون(٣) مأذوناً في الأنواع كلها لما ذكرنا قبل هذا.

قوم اجتمعوا عند مريض (٤) فخاطبهم وقال (٥): افعلوا كذا بعد موتى فالكلُّ أرصياء، ول مكنوا حتى مات المريض فقبل بعضهم دون البعض إن كان القابل اثنين أو أكثر صاروا أرصباء ويجوز لهم تنفيذ الوصية إن كان واحداً صار وصياً غير أنّه لا يجوز له تنفيذ الوصية، ما لم يرفع الأمر إلى الحاكم فينظر إليه آخر أو يطلق له في التصرف؛ لأنّه يصير كأنّه أوصى إلى رجلبن فلا ينفرد أحدهما بالتصرف.

رجل أوصى لرجل كلّ شهر بعشرة دراهم(١٦) يعطى له شهراً واحداً إلاّ أن يقول: ما دام حِياً أو أبدأً، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وروي فيه: أنَّه يعطى كلِّ شهر عشرة وإنَّ لم يذكر أبداً: أو ما دام حياً. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا أحب إلى.

رحل قال(٧) لآخر: اقض ديني بعد موتي واشتر كفني ونفذ وصايايا فهو وصي؛ لأنَّ لسبت في هذا حقاً.

ولو قال: بع داري أو عبدي فليس بوصي؛ لأنّه لم يكن له (<sup>۸)</sup> فيه حق.

ولو قال: أعط ألف درهم من يحجّ علي فليس هذا بوصية؛ لأنه لم يأمره أن يعطي إنساناً بعينه.

ولو جعل داره صدقة في المساكين (٩) إن كان في مرضه (١٠) جازت الوصية؛ لأنَّ الوصية لم توجد لفظاً؛ لأنه لم يقل: أوصيت بداري صدقة على المساكين فقد رجدت لوصية حكماً؛ لأنَّ التبرّع في موض الموت وصية حكماً حتى تعتبر من ثلث المال، ولو وجدت الوصية حقيقة زال عن ملكه بموته ولم يصر ميراثاً عنه فكذا هنا.

ولو قال في مرصه: ثلثي لفلان جاز استحساناً؛ لأنَّ قوله: ثلثي لفلان إن كان يحتمل ثلث نعسه، ويحتمل ثلث ماله إلاّ أن الظاهر أنَّه أراد به (١١) ثلث ماله؛ لأنَّ الوصية شلت

<sup>(</sup>٧) في فجا: لرجل كن شهر..., وهذا أحب إليُّ. رحل قان: ساقطة.

<sup>(</sup>A) أَيْ لَدِلاً: سَالُطَةً. (٩) في دجه: للمناكين،

<sup>(</sup>١٠) في اجاه: وصيته.

<sup>(</sup>١١) في فجرا: ساقطة.

في اجاه: أن يتكلم،

<sup>(</sup>٢) ﴿ فَي قحه: كَالْمَأْذُونَ -

في اجاء سائطة،

في اجدًا وادا: مريض. وفي الله: موصي وأثبتنا الأول. (1)

في فحره وفيه: ثم قال، (0)

في ادا: سائطة.

نفسه باطلة. فالظاهر من حال العاقل أن يقصد الصّحة فكان المراد ثلث ماله أكثر ما وي الياب أنَّه يحتمل الهبة. وهية المشاع باطلة لكن حاله دل على أنَّه أراد به الوصية؛ لأنَّه ذكرها في حلال(١٦) الوصايا وبذلك [إذا](٢) أضافها إلى ما بعد الموت بأن قال: بعد موتى حتى لو لَم يكن في حلال الوصية ولا أضافها إلى ما بعد الموت كانت هبة، فلا تصح ولوّ قال في مرضه في خلال الوصايا: سدس داري لفلان جاز ولم يكن إقراراً إلا أن يقول: لفلان سدس وذا في داري فهو إقرار وليس بوصية، والقرق: أنَّ في الوجه الأول أضاف السدس إلى داره والإضافة تقتضي أن يكون المصاف ملك المضاف إليه، فاقتضى إصابه السّدس إلى داره أن يكون السّدس ملكاً له كما اقتضى أن تكون الدّار ملكاً له وذا بالوصية وفي الوجه الثاني: لم يضف (٢) الشدس إلى داره وإنّما جعل داره ظرماً للشدس، ومن صرورة كون الشيء ظرفاً (٤) لغيره أن يكون المظروف فيه إمّا لا يقتضي أن بكون المظروف لصاحب الظّرف كما لو قال(٥٠): لفلان ثوب في داري فلم يكن في لفظه ما ينبيء عن كون الشدس ملكاً له فجعل هذا إقرارٌ منه. وكذلك لو قال<sup>(٢)</sup>: ألف درهم هي مالي، ولو قال: " من مالي كانت وصية إن كان في ذكر وصيته؛ لأنّ في الوجه الأول: لم يضفُ الألف إلى نفسه، وإنَّما أصافها(٧) إلى فلان، فاقتضى أن تكون ملكاً لقلان فكان إقراراً، وفي الوجه الثاني: أضافها (٨) إلى نفسه؛ لأنّ كلمة من للتبعيض وإذا كان الكن مضافاً إليه كان البعض مضافاً إليه.

ولو قال: عبدي هذا لفلان ولم يكن في ذكر وصية كان هبة؛ لأنّه أضاف العبد إلى نفسه فاقتضى أن يكون ملكاً له ثم صار ملكاً لفلان يتمليكه فكانت هبة، ولو قال: هذا العبد لفلان فهو إقرار؛ لأنه لم يضف العبد إلى نفسه وإنّما أصافه إلى فلان فاقتضى أن يكون ملكاً لفلان بتمليكه فكان إقراراً.

ولو قال: ثلث من داري لفلان (٩٥ لم يكن إقراراً؛ لأنّه هبة.

ولو قال: أوصيت أن يوهب ثلث (١١٠ داري بعد موتي كانت وصية؛ لأنّه نص على الوصية، وهو على الإضافة بعد الموت فكانت وصية والشّيوع لا يمنع صحة الوصية.

وكذلك لو قال: سدس داري لفلان هبة (١١) وصية بعد موتي أو صدقة كانت وصية ا لأنه أضافها إلى ما بعد الموت، وكلّ تبرع مضاف إلى ما بعد الموت فهو وصية فكانت هذه وصية والشيوع لا يمنع الوصية.

<sup>(</sup>١) في اجه: خلال. في أه: حال وأثبتنا الأول. (٧) في ١٥٥. أضاف.

 <sup>(</sup>۲) في (أع: ساقطة.
 (۸) في (عد). أضاف.
 (۳) في (ج) نصف.
 (۳) في (ج) نصف.

 <sup>(</sup>۲) قي اجا تصف.
 (۱) قي اجا: سائطة.
 (۱) قي ادا: سدس.

<sup>(</sup>٥) في فجا يقال. (١١) في فجا: سانطة، وفي فيه: هذه.

 <sup>(</sup>٦) لمني اجمه وادا: قبال، ومي اأا: كبان، وقبد أثبتنا الأول.

# وأمَّا نيمًا يقع تبولاً للوصية ونيمًا لا يقع:

رحل أوصى إلى رجلين فقبل إحداهما وسكت الآخر، فقال القابل للشاكت بعد موت المموصي<sup>(۱)</sup>: اشتر للميت كذا فاشتره فهذا منه قبول؛ لأن الوصاية لا تبطل بالشكوت والشراء قبول دلالة فيصير<sup>(۲)</sup> وصياً وكذلك لو كان السّاكت خادماً للقابل غير أنّه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن فالجواب على ما مرّ.

رجل أوصى لرجل بعبد فلما بلغه الخبر قال: هو حرّ يعتنى؛ لأنّ هذا منه قبض.

ولو أن رحلاً أوصى إلى رجل فقال الموصى إليه في وحه الموصى: لا أقبل هذه الوصية ثم مات الموصي الله فقال الوصي بعد موته: قد قبلت الوصية، فإنّه لا يكون وصية، فلا لأنه لما ردّ في وجهه ارتد الإيجاب، فبعد ذلك إذا قبل فقد قبل وليس هنا وصية، فلا يصح. وكذا على عكس هذا، لو قبل في وجهه ثم ردّ بعد موته: لا يصخ ردّه؛ لأنه لما قبل صحت الوصاية (١٤) إليه (٥) فلا يصح الخروج (١٦) عن تلك الوصايا إلا بعلم الموصي (١٦) كما في الوكالة. فرق بين هذا وبينما إذا أوصى بشيء فردّه في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته أو على العكس بأن قبل في وجهه ثم ردّه بعد وفاته فإنّه يصح. والفرق: أن في الإيصاء إليه لمّا قبل فقد اعتمد الموصى عليه فلو صح رده بعد وفاته [فإنّه](٨) يتضرر به الموصى فإنّه لم يوص إلى غيره ولو علم بذلك لكان يوصى إلى غيره.

أمّا في الوصية لو صع الرّد بعد موته لا يتضرّر [به]<sup>(۱)</sup> الميت<sup>(۱)</sup> ولو أوصى إليه وليس بحاضر فبلعه ذلك في حياة الموصي أو بعد وفاته فقال: لا أقبل ثم مات الموصي فقبل ذلك: يجوز لأنّ هذا الرّد لم يصع من غير علم الموصي كرد الوكالة<sup>(۱۱)</sup> لا يصع<sup>(۱۱)</sup> من غير علم الموصي كرد الوكالة<sup>(۱۱)</sup> لا يصع<sup>(۱۱)</sup> غير علم الموكل، فإذا لم يرتد الإيجاب وقبل، صغ القبول إلاّ أن يكون القاضي أخرجه من ذلك بذلك الرّد فيكون خارجاً من الوصية فبعد ذلك إن قبل لا يصع. واختلف المشايخ في تخريج هذا الحكم. منهم من قال: إنّما كان؛ لأنّ (١٠) على قول بعض العلماء بصغ الرّد بدون علم الموصي<sup>(۱۱)</sup>. فالقاضي متى أخرجه من الوصاية بذلك الرّد فقد قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه. وقال بعض العلماء: لا حاجة إلى هذا لكن إنّما كان؛ لأنّ الوصاية لوصحت بقبوله لكن للقاضي أن يخرجه ويصح الإخراج، فهنا أولى.

وإن أرسل الوصي رسولاً إلى الموصى برد الوصية أو كتب إليه بذلك كتاباً إن وصل

|         | التي ﴿أَعُ: سَاقَطَةً ،                 | <b>(</b> \( \) | ا مي اجه وادا: الموصى، وفي الله: الوصي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | (1)      |
|---------|-----------------------------------------|----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
|         | الرقى "الماء الساسات ا                  | 177            | 1.Vi 1 1 .i .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |          |
|         | ) في قدة: الموضى،<br>) في قجه: الوكيل،  | (111)          | , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | ፕ)<br>ተ) |
| ساقطة . | والراوية لايسح                          | (YY)           | ر با الرسوية ا                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | £)       |
|         | ا في الجداد سالله:                      | (14)           | 99                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |          |
|         | ۽ نئي ديده: ساقطة<br>۽ نئي ديده، ساقطة- | (37)           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | 1)<br>() |
|         | , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,   | ,              | المرضى: سأقطة - الا بعلم المرضى: سأقطة - المرضى الماقطة - الا بعلم المرضى الماقطة - المرضى | ¥ /      |

ذلك إلى الموصى صح [الرّد](١)؛ لأنّ الرّد بهذه الطريقة ثمة بمنزلة الرّد في وجه الموصى بالخطاب فيبطل منه دلك فإذا قبل لا يصبح ولا يصير وصياً وإنَّ لم يصل إليه الكتاب ولـ يبلغه الرَّسول الرِّسالة حتى مات ثم قبل الوصية جاز قبوله وهو وصي؛ لأنَّه لم يصح الرَّق. فإذا قبل قبل قبل (٢) والإيجاب قائم (٣) فصح، ولو كان قال الموصى إليه في وجهه: قد قبلت وصيتك، ثم قال بعد ذلك في غير وجهه: قد رددتها ولا أقبلها لم يكن ذلك ردّاً للوصية لما مرّ، ولو أن الموصى له لم يقل في حياة الموصي: قد قبلت ولا<sup>(1)</sup> قال: قد رددته حتى مات الموصي فقال بعد موته: قد قبلت فليس له بعد هذا أن يردّ ما أوصى له؛ لأنّه لما قبله تعلق به اللزوم فالتحق بالإرث فلا يردّ<sup>(ه)</sup> بعد ذلك.

## وأمًا فيما يكون رجوعاً عن الوصية وفيما لا يكون:

رجل أوصى بوصايا وكتب على ذلك صكاً ثم إنه أوصى بوصايا أخر وكتب على ذلك صكُ أو<sup>(١)</sup> لم يكتب في الثاني إنّه رجع عن الأول يعمل بالوصيتين جميعاً؛ لأنّ كلا الوصيئين صحيحة.

ولو قال: العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان أو قال: أوصيت به لفلان فهو رجوع؛ لأنَّ هذه الألفاظ. تدل على قطع الأول واستثناف الوصية [به](٧) للثاني بخلاف ما إذا أوصى بعده لفلان وأوصى [به] (٨) بعد ذلك لفلان آخر حيث لا يكون رجوعاً ويكون وصية لهما وهو بينهما تصفان؛ لأنَّ هذه الألفاظ لا تدل على قطع الأول(١٠)؛ لأنَّ الوار للعطف والعطف يقتضى بقاء المعطوف عليه ليصحُّ العطف فكان وصبة لهما.

ولو جحد الوصية الأولى فهو رجوع وذكر في «الجامع الكبير» أنَّه لا يكون رجوعاً فصار في المسألة روايتان. وقيل: ما ذكر في «الجامع» قول محمد رحمه الله تعالى، وما ذكر في غبره قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعلى هذا الخلاف: جحود الوكالة من الموكّل أو الوكيل، وجحود(١٠٠ الشركة من أحد(١١١) الشّريكين، وجحود(١٢١) الوديعة من المودع وجحود المتبايعين وجحود المستأحرين، والصّحيح ما ذكر في غير الجامع: أنّه يكون رجوعاً، وعليه الفتوى؛ لأنَّ الجحود صار مجازاً عن الفسخ حتى لا يلغو ويملك الموصى(١٣٠) الرُّجوع في الوصية صريحاً ودلالة لأنَّها عقد تبرع كالهبَّة قبل القبض.

ولو أوصى، بثوب ثم قطعه وخاطه أو بقطن فغزله أو بغزل فنسحه أو بحديد فصنعه

<sup>(</sup>۱) - نی (۱): سانطة. (٨) - في ≀أء: ساقطة.

<sup>(</sup>٢) في اجا ساقطة. (1) أن تجا للأول

<sup>(</sup>٣) هي اجه ياتي. (١١) في اجاء وجود، في فجه رقدةً ولاء وفي قأة: ولوء ولعل

<sup>(</sup>١١) في دجيه وأده الحد، وفي داه: بعد، وقد أثبتنا الأول. الأول أصبح فلللك أثبتناء." (٥) في ﴿جِهُ: فَلَا يُرِئِد. (١٢) تي اجا- وجود،

<sup>(</sup>٦) في لجا: إن.

<sup>(</sup>١٣) مُنِّي اجِيهِ وَادَّةَ: السميومسيءَ وَفِي الْأَةُ (٧) - في اله: سائطة. الوصَّى، والأول هو المعتبد.

اله، أو لَتَ السَّوبِق أو بني في الدَّار أو أوصى بقطن ثم حشاه أو ببطانة ثم بطن بها أو بشاة يُم دبحها أو نفميص فنقضه وجعله قباء بطلت الوصية في جميع ذلك؛ لأنَّ هذه التصرفات ندل على استيفاء الملك ولو نقضه ولم يخطه فيحتمل أن لا يكون رجوعًا؛ لأنه أرال عنه , صنَّ وما أنبت له وصفاً مرغوباً فيجعل ذلك دليلاً على نقض الوصية.

ولو أوصى بثوب ثم غسله لا يكون دلك رجوعاً؛ لأنَّه أزال الدَّرن وما أثبت وصفاً والدأ. وكذا إذا أوصى بدار ثم جصصها أو هدمها؛ لأنَّ البناء دخل تحت الوصية تبعاً والتُصرُف في التبع لا يدل على إيطال حقه في الأصل.

ولو قال · كل وصية أوصيت لفلان فهو باطل [فهو](١) رجوع؛ لأنَّه أنشأ النَّقض. ولو قال: فهو رباً أو حرام لا يكون نقضاً؛ لأنَّ هذه اللَّفظة ندل على وجود أصل الوصية. ولو أوصى بوصية ثم قال: تركها فهو رجوع؛ لأنَّ الترك إستاط.

## وأمَّا فيما يصبح ردُّ الوصية وقيما لا يصبح:

الموصى له لو (٢) قبل الوصية في حياة الموصي، كان له أن يردّها بعد موته، ولو ردّها في حياته كان له أن يقبل بعد موته؛ لأنَّ وحوب الوصية عند<sup>(٣)</sup> الموت فيعتبر القبول والزد بعد الموت.

ولو أوصى بعبد، لرجل وهو ذو رحم محرم منه فأبي أن يقبل الوصية لم يجز ولو لم يعلم الموصى له بالوصية حتى مات فقبل بعد موت<sup>(1)</sup> الموصى حعل كأنّه قبل؛ لأنّ الوصية تعتبر ميراثاً من وجه هــة من وجه فما دام القبول موهوباً من الموصى له تعتبر هبة في حق القبول والملك في الهبة لا يقع قبل القبول وتعتبر ميراثاً في حق القبص حتى وقع الملك للموصى له معد الموت من غير قبض ومتى وقع اليأس من القبول اعتبر ميراثاً والعبرات مما لا<sup>(ه)</sup> يفتقر إلى القول، ولو قبل المعوصي له الوصية بعد موت الموصي ثم ردٌّ على الورثة جاذ ردِّه عليهم؛ لأنَّ رة الوصية فسخ للوصية، والفسخ في الشَّائع يجوز، ولو ردِّها على بعض الورثة دون البعض كان ردّاً عليهم؛ لأنّ هذا بعص الورثة(٢) وليس بتمليك من جهة الموصى له وإذا انتقضت الوصية عاد الملك للورثة، ولو لم يقبلوا ردّه لم يجبروا على القبول وهي للموصى له؛ لأنّه لا يملك النَّقض من غير رضي الوارث كما لا يملك فسخ العقد إلاَّ برضي صاحبه.

رجل أوصى إلى رجل فقال له الوصي: أما أقبل وصيتك في إنفاذها من ثلث مالك ولا أقبل قصاء ديونك فأجابه الوصي إلى ذلك. قال: إن لم يسند قضاء الدين (٧) إلى غيره، فالوصي يكلف في جميع أموره بالإنفاذ؛ لأنَّه وصية.

<sup>(</sup>a) في اجا: لا: ساقطة.

<sup>(</sup>۱) - في داء: ساقطة. (٦) - في احداد نقض، وفي اده: بقص الوصية. أَنَّى قَجِهُ: سَاقَطَةً.

<sup>(</sup>٧) ني دجه: دينه . ا في فجه: يعد،

في فجره: فقيل بعد موت: ساقطة،

### وأمّا بيما تبطل الدصية وفيما لا تبطل:

رجل(١) أوصى إلى رجلين وقال لهما: اصرفا ثلث مالى حيث شئتما أو اجعلا ذلك لمن شئتما ثم مات أحدهما قبل أن يجعل ذلك بطلت الوصية ورجع الثلث إلى ورثة الميت؛ لأنه علق ذلك بمشيئتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت.

ولو قال: جعلت ثلث مالي للمساكين يضعه الوصيان حبث شاءا من المساكين فمات أحدهما. قال: يجعل القاضي وصياً آخر.

ولو قال لهدا: أقسم أنت (٢) وحدك، فهو (٢) جائز، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: له أن يتصدق الآخر وحده.

رجل كان له على رجل(1) دين فأوصى بأن يصرف ذلك إلى وجوه البر تتعلق بذلك فإن وهب بعد ذلك بعض الدين (٥) من الغريم [ثمّة](١) بطلت الوصية بقدره.

ولو قال: ادفعوا إلى فلان ألف درهم ليحجّ عني رمات، فقال فلان: لا أقبل يدفع [إلى]<sup>(٧)</sup> غير، ولا تبطل أوصية.

ولو كان له عنم فأوصى بثلث غنمه ثم هلكت غنمه بطلت الوصية؛ لأنَّ الوصية وقعت في العين فبطلت (٨) بهلاك العين.

ولو أوصى له بشاة من ماله لم تبطل هلكت أو لم يهلك. فرق بين هذا وبينما إذا أوصى [له](٩) بثنث غنمه أو بشاة من غنمه ثم هلكت غنمه حيث تبطل الوصية. والفرق: رهو أنَّه لمَّا أرصى له بشاة من ماله فقد أرصى له بشاة شائع في جميع ماله ومتى أوصى له بشاة شائع في جميع ماله فقد جعله بمنزلة أحد الورثة؛ لأنَّ حق الورثة (١٠) ثبت شائعاً في جميع ماله والوارث يرث المال الموجود للمورث(١١) يوم الموت فكذا هو. فأمّا إذا أوصى [له](١٢) بثلث غنمه أو بشاة من غنمه لم يجعله بمنزلة أحد الورثة؛ لأنَّه أوصى له بجزَّه الشائع أو بشاة شائع من<sup>(١٣)</sup> غنمه خاصة. وفي<sup>(١٤)</sup> حق الوارث لا يكون شائعاً في عمه خاصة وإنّما جعله بمنزلة الموهوب له فكانت الوصية هما معتبرة بالهية فيتعلق العقد بالمال الموجود يوم الوصية ومتى لم تبطل الوصية فيما إذا أوصى له بشاة من ماله يعطى شاة وسطأ أو قيمة شاة وسط؛ لأنَّ تقدير هذه الوصية أوصيت لك(١٥) بقدر شاة من مالي؛ لأنَّ الشَّاة

<sup>(</sup>٩) - في قأة: غير موجودة وهي في أجه و أقاء

<sup>(</sup>١٠) في قبمه: لأنَّ حقَّ الورثةُ: سَاقطةً-(١١) في اجه: من السورث، وفي أله. للمورث،

وفي أدا: للمررث، وهو المثبت،

<sup>(</sup>١٣) تي َ«أ» ودجره. سائطة، وهي في <sup>دره</sup>

<sup>(</sup>١٣) في اداء س.

<sup>(</sup>١٤) في اجا: في: ساقطة،

<sup>(</sup>١٥) في فجاء لهُ.

<sup>(</sup>۱) هي فجا" ولو

لي اجدا عداً. **(Y)** 

<sup>(</sup>٣) في دجه: هذا.

<sup>(</sup>٤) في اجاء على رجل: ساقطة.

<sup>(</sup>a) في اجداد نقص الوصية.

<sup>(</sup>١) في الله: سائطة

<sup>(</sup>٧) في فأن: سائطة

<sup>(</sup>٨) في اجا تبطل.

١١٥ توجد في حميع ماله وإنّما يوجد في جميع [ماله](٢) قدر الشاة فعلمنا(٢) أنّه أراد بذلك ندر الشاة ولو نص على ذلك كان الوارث بالخيار فيما قلنا، فكذا هنا. وكذلك الثوب الحطة لما قلنا من المعنى في الشاة.

ولو أوصى له بعدد ثم باعه ثم اشتراه تبطل الوصية؛ لأنَّ البيع استهلاك حكماً؛ لأنَّه إخراح عن ملكه فكان ذلك دلالة الرّجوع.

رجل أوصى بنرل(١) ضبعته ثلاث سنين إلى(٥) العساكين [ومات](١) ولم يحمل كرمه بعد موته يوقف كرمه إن كان يخرج من الثلث حنى يتصدق بغلة ثلاث سنين كما(٧) أوصى للله عبده لفلان سنة وفلان غائب ثم حضر بعد مضي سنة بخدم له سنة ولو قال [له]٠٨٠. هده السُّنة فحصر [فلان]<sup>(٩)</sup> بعد مضيها بطلت وصيته وكذلك الغلة.

ولو أوصى له بعبد فلان ثم ملكه [ثم مات](١٠٠ تبقى الوصية.

ولو أوصى له بعبد فلان يشتري فيدفع إليه صح بأي سبب ملكه.

أمًا إذا ملكه بالشّراء؛ قلأنّ الموصى [له](١١) أمر بشيئين(١٦): بشراء العبد وبدفعه إلى الموصى له بعد الشراء فإذا اشترى بنفسه فقد أسقط عن الموصى مؤنة الشراء وبقى عليه مؤنة الدِّفع بعد وفاته فيؤمر بالدفع.

وأمًا إذا ملكه بسبب آخر فلأن الوصية تمليك بعد الموت بغير عوض، وفي التمليك بعوض يراعى المقصود من الشرائط لا عين الشرط(١٣) كمن تزوج امرأة على دار بعينها لغيره على أن يشتريها ويسلمها إليها فملكها الزّوج بسبب آخر فيلزمه التسبيم إليها فكانت العرة للمقصود من الشّراء وهو الملك فكأن ذكر الشّراء من بين [سائر](١٤) أسباب الملك [موضوعاً له](١٥)؛ لأنه هو السّبب الموضوع في الأعم الأغلب لا لتقييد(١٦) الحكم به فكذا في التمليك بعير عوض (١٧).

ولو أرصى له بثلث غنمه فهلك ثلثا غنمه والباتي يخرج من ثلثه جاز له ولا تبطل الوصية وكذلك المكيل والموزون وكذلك لو كان مكن الهلاك(١٨) استحقاق؛ لأنَّ حق الموصى له مقدم على حق الوارث؛ لأنَّ الوصية مقدمة على الميراث بالنَّص والهلاك والاستحقاق إذا ورد على مال مشترك وجب (١٩) صرف ذلك إلى المؤخر حقه ما أمكن وقد

|                                         | - Gr -35 -1 O                                                                                                                        |
|-----------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (۱۱) في هأه: ساقطة.                     | (۱) فر قبوه: لمر                                                                                                                     |
| (١٢) في فجاه: ساقطة                     | · (= · · · · · · · · · · · · · · · · · ·                                                                                             |
| (١٣) في عجه: الشرائط                    | (٢) - في قاء: ساقطة .<br>(س.                                                                                                         |
| د مرد د واعد ساقطة ،                    | (۱۲) في الجداد قلبُ .                                                                                                                |
| (١٤) في ela: ساقطة،<br>د د د د د د شاة، | (£) - في هجه: بغية.<br>(م) - في                                                                                                      |
| (١٥) في ١١٥: سائطة،                     | (٥) في اجـ١؛ على،                                                                                                                    |
| (٩٦) في فجه: لفقد                       | (٦) مي وأء ساقطة .                                                                                                                   |
| (۱۷) ه. هجا: بغير عوص، ١٠٠٠             | 1                                                                                                                                    |
| (۱۸) في الجياء الهاب                    | (٧) في اجراه: كمن ،<br>(٨) المالية ا |
| (١٩) في هجه اسافطة                      | (٨) في داء سائطة .                                                                                                                   |
| •                                       | كك في (ا≱) ساقطة،                                                                                                                    |
|                                         | (١٠٠) مَنْ (أه: ساقطة.                                                                                                               |

أمكن متى كان المشترك مالاً يقسم قسمة جمع؛ لأنّه منى كان يقسم قسمة حمع أمكى الجمع حالة الهلاك والاستحقاق كما يجمع حالة القيام والغنم أو المكبل والمورون بقسم قسمة جمع فأمكن صرف الهلاك والاستحقاق إلى المؤخر حقه.

ولو أرضى له يثلث ثلاثة (١) من الرّقيق أو ثلث ثلاثة (١) من الدّواب (١) مختلفة أجاسها(أ) أو ثلث ثلاثة(٥) من الدور فهلك اثنان(١) أو استحق والباقي يخرج من الثلث كان له ثلث الباقي ولا يعطى الباقي كله؛ لأنَّ هذه الأموال لا تقسم القسمة جمع. ألا ترى: أن حالة القيام لو (٧) طلب الموصى له القسمة، فالقاضي لا يقسم [قسمة جمع بل يقسم](^) كل عين بينهم فصار الهلاك والاستحقاق وارداً على حقهم فلا يمكن (٩) صرف الهلاك والاستحقاق إلى المؤخر حقه.

رجل أوصى بوصايا ثم جنّ. روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنّه قدّر ذلك بشهر حتى لو أطبق عليه شهراً ثم أفاق فالوصية بذلك باطلة، ولو أفاق قبل ذلك فالوصية على حالها، وروي عن(١٠) محمد رحمه الله تعالى: أنه قدره بسبعة(١١) أشهر، وفي رواية: ستة أشهر.

ولو أوصى لرجل بيضة ولم يقبضها حتى صارت دجاجة إن كان قبل موت الموصى بطلت الوصية وإن كان بعد موته فالدِّجاجة له؛ لأنَّه تولَّد عن ملكه إن خرج من الثلث.

وكذلك أو اشترى بيضة فلم يقبضها حتى صارت دجاحة (١٣) فالمشترى فيه (١٣) بالخيار إنْ شاء أخذ وإن شاء ردّ.

وأنا فيما يجوز للموصى له أن يأخذ شيئاً من مال الوصية بوصية (١٤) أخرى وفيما لا يجوز إلى آخره:

رجل أوصى لرجل بمال ثم أوصى للفقراء بمال والرّجل محتاح فأراد أن يأخذ من نصيب المقراء شيئاً إن كان(١٠) أوصى للكل دفعة واحدة ليس له أنّ يأخذ، وإن أوصى [له](١٦) ثم أوصى بعد ذلك بوصابا أخر ثم أوصى في آخره للفقراء بكذا وكذا فله أن يأخذ؛ لأنَّ في القصل الأول لمَّا قال ذلك (١١٧) بمرَّةُ واحدة فقد مبر بينه وبين الفقراء فلا

| (۱۰) في اجها: سائطة.                      | في اجا: ثك                      | <b>(1)</b> |
|-------------------------------------------|---------------------------------|------------|
| (١١) في اجها وادها: شبعة.                 | في اجه: ثلثه.                   | <b>(Y)</b> |
| (١٢) فيني اجسة وادا: إن كينان قبيدل منوت  | في فجمه رفده: الرقاب.           | (7)        |
| الموصى صارت دجاجة اساقطة                  | في اجمة وادا: أجسامها.          |            |
| (١٣) في أجا: فالموضى بدء وفي قدة: قالموضى | في الجه: ثلثه.                  |            |
| إنسان؛ ولعله له.                          | ا في اجه وادا : اثنان، وفي اله: | (1)        |
| ً (١٤) في دجه من وصية                     | تصحيف فلدلك اعتمدنا الأرل.      |            |
| (١٥) نَيْ احره . سَاتَعَلَّة .            | مي اجـ11 أر                     |            |
| (١٦) في داء. ساقطة.                       | ا في فأقاد اسائطة               | (A)        |
| (١٧) نيّ اجه: ساقطة.                      | في أجاه فما أمكن.               | (4)        |

صح الحمع ولا كدلك في الفصل الثاني.

وأمّا فيما يحل للوصي أو(١) القيم أن يأكل من مال البنيم وفيما لا يحل:

للوصى أن يأكل من مال اليتيم (٢) بقدر ما يحتاج إليه بالمعروف لقوله تعالى ﴿ وَسَ كَانَ فَيْتِكِا فَلْيَأْكُلُ بِالْمُعْرُدِنِ ﴾ (٣) وكذلك [له](١) أن يركب دابته إن كان محناجاً إليه؛ لأنه عامل له ونفقة العامل ومؤنة عمله على من وقع(٥) العمل له وقد ذكرنا بعض هذه المسائل فما للوصى أن يصرف المال إلى غير ما أضيفت إليه الوصية.

# وأمّا فيما يجوز استثجار الوصي على مال معلوم لتنفيذ الوصايا وغيره وفيما لا يجوز:

وإذا أوصى إلى رجل واستأجره بماثة درهم لينفذ وصاياه فالاستئحار باطل والمانة صلة من النَّلَث؛ لأنَّ بقبول الوصية صار العمل واجبً عليه يحيث لا يمكم الإخراج إلاَّ بإذر القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك والاستئجار على هذا لا يجوز، وذكر المائة صلة وذكر في بعض المواضع هذه المسألة. وقال: باطل، ولم يجعل الماثة صلة.

#### وأمّا فيما يحل لأهل المصيبة أن يأكلوا من مال الميت وفيما لا يحل:

إذا(٢١) احتمع أهل المصيبة لإصلاح أمر الميت فلا بأس بأن يعمل لهم الطّعام، وإن كان اجتماعهم لأجل سماع التوجه يكره ذلك؛ لأنه إعانة على [المعصية](٧) وأنه حرام.

رجل أوصى بأن يتخذ طعاماً بعد موته فبطعم الناس ثلاثة أيام. ذكر في بعض المواضع: أنَّ الوصية باطلة، وذكر في بعضها: أن الوصية صحيحة.

ولو أوصى أن يتخذ طعاماً للناس بعد وفاته ويطعمون الذين يحضرون التعزية فهذا لمدي يطول مقامه عنده والذين يجيئون (٨) من مكان بعيد دون غيرهم، والغني والفقير فيه سواء، والله تعالى أعلم.

# الفصل الثالث

# فيما يرجع على الوصي بالعيب وفيما لا يرجع إلى آخره

رجل أرصى بوصايا وجعل الرّجل وصياً. وقال: بع من جمالي جملين ونفذ بهما(١٠) وصاياي، فباع الوصي الجملين عجاء الجمّال الدي في يديه الجمل. وقال للمشترى. أحد الجملين معيب (١١٠)، وأراد المشتري ردّه فقال الجمال: لا تحاصم مع الوصي (١١١) وادفعه إلي

في نجه ونده: أو: ساتطة،

في احدًا وادًا: اليتيم، وفي الله الميت ولعله خطأ من الناسح. هي احدا: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ مُقِيرًا قُلْمُكُلُّ بِالْمُعُرُوفَ ﴾ ، غير واردة، وهي في سورة النساء، آية رقم ا

<sup>(</sup>١) مي أحداً سائطة.

في اله: ساقطة. (٥) في اجه: يقع. في اله: المصيبة، والصواب ما اثبتناء وهو في اجما. (٨) بي فجه پنجيبون

<sup>(</sup>۱۱) تي دجه: په عيب، (9)في الجدا: يه ر

<sup>(</sup>١١) في داء الرصية واستبدلنا بما في الجداء.

وحد من حمالي ما شئت، ففعل ثم ظهر أن الحمل الأول صحيح والمعيب<sup>(۱)</sup> جمل الحمال، علا خصومة للمشتري مع الموصي بل للمشتري أن يدفع ذلك إلى الجمال إن<sup>(۱)</sup> ثمت أله معيب<sup>(۱)</sup>؛ لأنه اشترى الحمال ذلك بجمله وإن لم يكن بينهما [بيع، ولكن بعهما]<sup>(1)</sup> أحذ وإعطاء بعوض فكان هذا بيعاً أو هبة<sup>(۵)</sup> بعوض فكان هذا بيع انتهاء وإذا ظهر العيب يرد.

#### وأما ما ينقض من بيع الوصى وغيره وما لا ينقض إلى آخره:

وصي باع مال اليتيم من مفلس غير قادر على أداء الشمن فإن [كان] (الله من مفلس غير قادر على أداء الشمن فإن أكان) هذا بيع رغبة رفع الأمر إلى القاضي حتى يؤجده ثلاثة أيام فإن أدى [الشمن] (المنافق البيع بينهما.

### وأمًا فيما(^ كلم يصرف وصية الدّراهم إلى النقد المتعارف في البلد:

رجل أوصى بوصايا لأقوام خمسين وفي البلد نقود مختلفة تنفذ بالنقود التي هي أعلب استعمالاً بين الناس في بياعاتهم؛ لأنه هو المعروف في الغالب وإن لم يكن ذلك ينفذ بأقل النقود نفاقاً في البلد؛ لأنه [هو](٩) المتيقن.

#### وأمَّا في الكتب التي تصرف إليها الوصية ببيع الكتب:

مريض أوصى بأن يباع من كتبه ما كان خارجاً عن (۱۰۰ العلم وتنفذ به وصاياه وقد كان له كتب من علم الكلام يباع ذلك ويصرف ثمنه إلى وصيته؛ لأنه خارج عن (۱۱) العلم.

#### وأمَّا في معرفة الكبير والكهل والشبيخ وغيره:

ولو أوصى الكبير أهل بيته فذلك من الثلاثين إلى الأربعين والشَّاب من الاحتلام إلى الثلاثين.

ولو قال: أعتقوا كهول غلماني، فالكهل من بلغ ثلاثين سنة إلى تمام الكهولة، وقال معضهم: ثلاث وثلاثين [سنة](١٢) وشرط بعضهم في الثلاثين الشيب ولم يشترط في الأربعين.

ولو قال: قديم الصحبة (٢٠) فهو من ثلاث سنين فصاعداً، وروي عن محمد رحمه الله تعالى: الشاب من خمسة عشر تعالى: من صحبه ستة أشهر، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الشاب من خمسة عشر إلى خمسين سنة إلى أن يغلب عليه الشمط، والكهل: من ثلاثين إلى (١٤) آخر عمره، والشيخ: ما زاد على الخمسين، وقال محمد رحمه الله تعالى: الغلام [اسم لمن لم يبلغ] من كان أقل من خمسة عشر، والفتى من بلغ خمسة عشر وفرق ذلك، والكهل،

| (٩) - في الع: ساتطة.             | (١) في ديده: والعب.                           |
|----------------------------------|-----------------------------------------------|
| (۱۰) في اچا: من.                 | (٢) في دجه: لأنه.                             |
| (١١) في فجه منّ.                 | (٣) في احدا: يعيب،                            |
| (١٢) فيَّ دأه رفد، "ساقطة.       | (٤) - في ١٩٦٤ سانطة .                         |
| (١٣) في دجه: ساقطة.              | (٥) في احِدا وصية.                            |
| (١٤) في حجه: الشاب من ثلاثين إلم | (٦) - في فأق سائطة                            |
| بأقطة .                          | (V) - في دأه: سائطة                           |
| (١٥) في الله: ساقطة.             | (٨) في اجا وقدا: وأما ما في قدا: فيما. ساقطة. |

ذا بلغ الأربعين وراد عليه وما بين خمسين إلى ستين إلى أن يكون الشيب علب [عليه](١٠

ولو أوصى لمشايخ بني (٢) فلان فهم أبناء النين منهم. هكذا دكر بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الفصل الزابع

# فيما يجوز من شهادة الوصي للميت بالذين والعتق وغيرهما، وفيما لا يحوز

ولو شهد الوصيان أنه أوصى إلى (٢) فلان معهما() وادعاه [فلان]() جازت شهادتهما، ولو كذبهما جعل(١٠) القاصى معهما ثالثاً وكذلك لو صدقهما، وقال: لا أقيل. أمّا إذا كان المشهود له يدعى ذلك فلأنهما لو لم يشهدا بذلك وسألا من القاضي أن يدخل معهما ذلك (٢) الرّجل وهو يريد ذلك كان للقاضي أن يدخله معهما فها هنا أوليّ. وأمّا إذا كان المشهود له يحجد أو يقرّ فلا تقبل الوصية؛ لأنهما لمّا أقرّا أنّ معهما وصى آخر فقد أثرًا بعجزهما عن التصرف في مال الميت لما عرف أن أحد الأوصياء لا ينفرد بالتصرف وقد تعذَّر جعل المشهود عليه وصياً فكان لنقاضي أن يدخل معهما [وصياً](^^ ثالثاً، وكذلك لو شهد وارثان أن أباهما أوصى إليه وهو يدّعي جازت.

ولو شهدا حال حياة الأب أن أباهما وكُل هذا بقبض حقوقه والأب غائب، والوكيل يدُّعي وغرماء الأب يجحدون لا تقبل شهادتهما على الوكالة. والفرق: أنهما أو لم يشهدا بذلك لكنَّهما سألا من القاضي أن يجعل هذا وصبأ والوصي يربد الإيصاء كان للقاضي أن يجعله وصباً فها هنا أولي.

ولو سألا من القاضي أن ينصب وكيلاً بقبض حقوقه حال غيبة الأب والوكيل يريد دلك فالقاضي لا ينصب وكيلاً ولو نصب هنا إنَّما ينصب بشهادتهما ولا يجور ذلك؛ لأنَّهما بشهدان لأبيهما.

ولو شهد غريماً لهما على الميت دين أو عليهما له دين إن أوصى إلى هذا جازت؛ لأنَّ للقاضي أن ينصب وصيًّا يطلبها من غير شهادة إذا كان الوصيّ يريد [ذلك](١٠) الوصاية نهنا<sup>(۱۱)</sup> أولي.

<sup>(</sup>٦) مي جيء. دلك. (v) مَيْ أَنَّهُ سَاقِطَةً. (١) - في اله: ساقطة. في اجما وادا: يسي، وفي اأه: بين وأثبتنا الأول.

**<sup>(</sup>T)** في فجه: ساقطة، (۱۰) في دجه بهذا،

<sup>(</sup>٤) في اجدا: سائطة.

 <sup>(</sup>a) هي دجه: ادخل.

 <sup>(</sup>A) في وجره سائطة
 (P) في وأه سائطة

ولا تجور شهادة ولد الوصي أو والده أنه أوصى إليه؛ لأنهما يشهدان لأبيهما المالات الم لابنهما المالات الميت وليس للقاصي أن بنصب هذا وصياً بطلبهما في ترئ الميت [من عبر شهادة](٢) فلو نصبه كان النصب مضافاً إلى شهادتهما

ولو شهد أبناء أحد الوصيين أنه أوصى إلى أبيهما وإلى رجل آخر لم يجز لواحد منهما؛ لأنهما شهدا بكلمة واحدة وقد بطل في حق الأب<sup>(٣)</sup> فيبطل في حق الأجني.

ولو شهد شاهد أنه أوصى إليه يوم الخميس وشهد آخر أنّه أوصى إليه يوم الجمعة جازت؛ لأن الوصية كلام والكلام لا يختلف باختلاف الزمان، كما لا يختلف باختلاف المكان.

ولو شهد الوصي للميت بدين أو ديعة عند [رجل]<sup>(1)</sup> كبر ورثته وسلم إليهم مالهم إل كانوا كباراً لم تجز شهادته؛ لأنّ الورثة إن كانوا كباراً فللوصي قبض ديون<sup>(0)</sup> الميت حضوراً كانوا أو غيباً حتى يبرأ الغريم عن الدّبن ويبيع العروض حال غيبتهم. وإذا كان له قبض مال المنت صار شاهداً لنفسه.

ولو شهد لوارث صغير على الميت يدين لم يجز؛ لأنّ القبض والتصرف في نصب اليه فصار شاهداً لنفسه وكذلك لو كان كبيراً لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالا رحمهما الله تعالى: يجوز للكبير. هما رحمهما الله تعالى يقولان: إن حن القبض والتصرف<sup>(7)</sup> في نصيبه ليس له فلم يكن شاهداً لنفسه قبلت شهادته كما لو شهدا له بذلك على الأجنبي، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن الوصي قائم مقام الموصى، والموصى لو شهد على الأجنبي؛ وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن الوصي قائم مقام الموصى، والموصى على البعض بشيء من ماله فكذا الرصي بخلاف ما لو شهد على الأجنبي؛ لأنّ الميت صار مؤثراً بشيء من مال الأجنبي [والميت يملك إبثار بعض الورثة على بعض بشيء من مال الأجنبي] (١٠) بقوله فإنه لو قال لآخر؛ هب لوارثي هذا فرهب جاز [كما] (١٠) تجوز شهادته الوصي للوارث الكبير على الأجبي في غير الميراث؛ لأنّ حق القبض إلى (١٠) الوارث دون الوصي ولا يجوز للشغير في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز للشغير في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز للشغير في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز للشغير في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز للشغير في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز المعتبر في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز المعتبر في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ لأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصي ولا يجوز المعتبر في قولهم [جميعاً] (١٠)؛ الأنّ حق القبض له فيصير شاهداً لنفسه الوصيم ولا يجوز المعتبر في قولهم الجميعاً (١٠) المعتبر في قولهم [جميعاً (١٠) المعتبر في المعتبر ف

ولو شهد أربعة نفر فشهد اثنان للآخرين على الميت بألف درهم دين وشهد الآخران لهما بدين ألف درهم على الميت، حاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يحوز. هو رحمه الله تعالى يقول: إن المشهود به مشترك بينهم؟ لأنّ الذين على المت يتقل إلى التركة فلا تقبل الشهادة كما لو شهد اثنان أن

 <sup>(</sup>۱) في دجه: أو لابهما: ساقطة.
 (۷) في دجه وقده: شهد، وفي فأه أشهد، وقد

 <sup>(</sup>۲) في (أ): سائطة.
 أشدا الأول.

 <sup>(</sup>٣) في الجنة وقده: الأب، وضي قله: الايس، (٨) في قله: سائطة.
 (٩) في الجنة على.

<sup>(</sup>٤) في أأه: سائطة (من في فجه و ١٥٠) بي أأه: سائطة رمن في فجه و ١٥٠٠

<sup>(</sup>٥) في اجا: حقوق. (١١) بي الله: سائطة

<sup>(</sup>٦) - في لاجها: ساقطة.

الميت أوصى مثلث ماله [لهذين](١) وشهد هذان أن الميت أوصى بثلث ماله لهذين وشهد المدان أن الميت أوصى (٢) لشاهدين بربع ماله لا تقبل الشهادة (٣) هما يقولان: إن المشهود ب غير مشترك بيمهم؛ لأنَّ المشهود به لكل فريق الذَّين في ذمة الميت بسبب غير السبب . لغريق الآخر والاستيفاء يتعلق بالتركة إذا التركة لا تصير مملوكة لهم.

ولو شهد اثنان لرجلين بدين ألف درهم على العيت وشهد الشُّهود(٢) لهما بدين لرجل عليه جَازَ ؛ لأنَّ العريق الثاني بهذه الشهادة يضرَّان (٥) أنفسهما؛ الأنَّهما يشتان (١) لغيرهما شركة نيما كان لهما على (٧٠) الخلوص ؛ لأنّ ما يقبض المشهود (٨) لهما (٩) بعد هده الشهادة منَّ مال الغريم الميت فللمشهود له الثاني أن يشاركهما(١٠٠ فيه، وشهادة الإنسان في ما(١٠٠) يضره من أصدق الشهادات.

ولو شهد اثنان لاثنين (١٢) بالتلث أو يعبد بعينه أو بدراهم وشهد المشهود (١٣) لهما للشاهدين(١٤٠ بالثلث لم يجز؛ لأنه لو جاز ثبتت الشركة في الثلث وفي ذلك العبد وفي تلك الدّراهم. أمّا في الثلث: فظاهر، وأمّا في العبد، والدّراهم؛ فلأن اسم الثلث يتناول

ولو شهد على كل نفر بعبد على حدة سوى العبد الأول أو ضياعاً على حدة جازت؛ لأنهما لا يشتركان في المشهود به.

وكذلك لو شهد أحد الفريقين [بعيد](١٥) والآخر(١٦) بأمة حازت شهادتهما(١٧) لأنهما لا يشتركان في المشهود به.

## وأمًا فيما تجوز الشهادة على صكّ الوصية وفيما لا تجوز:

رجل كتب صك الوصية وقال للشهود: اشهدوا على ما فيه (١٨)، ولم يقرأ عليهم. قال معص المشايخ: ليس لهم أن يشهدوا على ذلك (١٩) ما لم يقرأ عليهم. وقال بعضهم: يجوز.

# وأمًا فيما يصبح دعوى البنوة من(٢٠) العبد الموصى بعثقه وفيما لا يصبح:

رحل له عبيد فأوصى بعنقهم ومنماهم، ثم إن أحد العبيد ادعى أنه ابن العيت ثم أقرّ بعد ذلك أنَّه عبد له، ثم ادَّعي بعد ذلك وأقام البيِّنة على إقرار الميت أنَّه ابـــه وأقام الورثة

```
(١١) في فجالا: مما،
 (۱) في (أ): سائطة،
 (١٢) في فجه: سائطة.
(١٣) في لجه وقدة: المشهود، ولي فأه. الشهود
 (٢) على هجه: بثلث ماله. . . . أوصى: ساقطة -
 (٣) - بي فاجدة : ساقطة .
 وقد أثبتنا الأول
 في تجه وقده: المشهود، وفي الله: الشهود،
 (١٤) في دجه: الشريكين،
 (١٥) مِيْ ﴿ إِنَّاءَ بِالْعَلَمْ .
 وأثنتا الأول.
 (١٦) مَنَّ اجه: والآخر
 (0)
 ا في اجها وقداه: يصيرانه،
 (١٧) في (حرة وادا، ساقطة،
 عي اجه: كأنهما بيتتان
 (١٨) في الميا" يما فيه،
 هي اجه: ساقطة.
 (١٩) مَنْ اجدًا: ساقطة.
 ص اجه: الشهود،
 (٢٠) في فجا وقدا: البوة من: سابطة
 (١) - من فجه: ساقطة،
 (۱۰) في فجره: بشاركه،
```

البية أنّه عبد للميت فإن كان دلك بعدما أعنقه الورثة كما أمرهم الميت صح إقرار، أنه عبد الميت قبد (١) دلك لا تقبل البيّنة على دعواه.

### وأمًا في العبد الذي تصرف إليه الوصية بالعنق وما لا يصرف إليه:

رجل أوصى وقال: أعتقوا عنى عبداً وللموصي عبد واحد أو قال: اشتروا عداً فأعتقوه عني فليس للوصي أن يعتق هذا العبد الذي في ملكه وقت الموت؛ لآنه أمره بعتق عند منكر. وهذا عبد معين وقال بعضهم: إذا قال: أعتقوا عني فأعتقوا هدا(٢) جاز، ولو قال: اشتروا [لا يجوز.

رجل أوصى بأن يشتري عبداً بكذا درهم ويعتق عنه وله عبيد] (٣) لا يجوز أن يعتق عبداً من عبيده بخلاف ما إذا قال: اشتروا بكذا (٤) [كرّ] (٥) حنطة وفرقوا على الفقراه وله حنطة جاز أن يتصدقوا بها على الفقراه؛ لأنّ (١) العبد مما يتفاوت فيجوز أن ما أمره بالشراء كان أحسن أو أردى من عبده بخلاف الحنطة فإنها لا تتفاوت؛ لأنّها مثلي (٧).

وأمًا في معرفة أفضل العبيد في الوصية (٨) للمساكين وفي الوصية الأفضل العبيد:

ولو أوصى بأفضل عبيده، أو بأخبر عبيده للمساكبن وأن يباع ويحعل ثمنه (٩) للمساكين ينظر إلى أفضلهم وأخيرهم قيمة.

ولو قال: أوصيت ثلث مالي لأفضل عبيدي أو لأخبرهم ينظر إلى الأفضل في الدّين. هذا هو المتعارف [فيما](١٠٠ بين النّاس فينصرف إليه.

وأمَّا فيما يجوز الوصية بالعبد المديون لغيره من غير رضى الغرماء وقيما لا يجوز:

ولو أوصى لرجل بعبد وعلى العبد دين ثم مات الموصى وقال الغريم. لا أجيز الوصية ليس له ذلك وكان العبد للموصى (١١) له إن كان يخرج من الثلث والذين في رقبه.

ولو وهب في حال الحياة كان للغريم أن لا يجيزه ويبيعه القاضي وما فضل من ثمنه، كان للواهب وإن أجاز (١٢) الهبة فلا سبيل له على العبد حتى يعتق.

وأمَّا في العنق المضاف إلى الوقت لا يثبت قبل مجيء ذلك الموقت:

رجل أوصى إلى رجل وأمره أن ينفذ وصاياه ويعتق أمته بعدما خدمت (١٣) ابنته سنة فأراد الوصي أن يتزوج بها فليس له في هذا حيلة وأنها باقية على ملك مولاها ما لم يحيء وقت تنفيذ الوصية .

| (٩) في فجاه وقداد ثبته، وفي ile ثلثه، وقد                                                                                      | (١) في اجدا وقدا: فعند.                                       |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| أثبتنا الأول.                                                                                                                  | (٢) في اجدا: سائطة.                                           |
| at an include a day of                                                                                                         | (٣) - في ١٩١٥: ساقطة.                                         |
| <ul> <li>(١٩٠) هي ١٩٠٥ ساهطة.</li> <li>(١٩٠) في اجدال ملك المرضى: والملكية في الله المرضى: والملكية في الله المرضى:</li> </ul> | (٤) في الجا: ساقطة.                                           |
| النَّمَت بلام الملك.                                                                                                           | (٥) - في فأه وقده ( سائطة .                                   |
| (17) 4 Am 25 miles                                                                                                             | (١) - في احجه واده. ألا أن.                                   |
| (۱۳) مي اجمه واسرأة أن ينفّد وصاياه، معد                                                                                       | <ul> <li>(٧) في قجه: إذان لها مثلاً، وفي قده: مثل.</li> </ul> |
| حدمة ساقطة .                                                                                                                   | (٨) في اجا: والوصية.                                          |

وأمًا فيما يصبح إصافة العنق إلى وقت وتعليقه بالشرط وفيما لا يصبح إلى آخره:

رحل قال لعبده: أنا<sup>(۱)</sup> إذا مت فحج عني وأنت حر فمات الموصي وليس له<sup>(۱)</sup> [مال]<sup>(۱)</sup> غير العبد فإنه يخدم مثل المسير<sup>(۱)</sup> إلى مكة مرتين ثم بحح حتى يستقيم الثلث والثلثان وسواء بدأ بالحج أو بحدمتهم ثم يعتق ويسعى في الثلثين من قيمته للورثة، لأن الوصة إنّما تنعذ من الثلث.

## وأمًا فيما يصير العبد مدبّراً بالوصية بالعتق وفيما(٥) لا يصير:

رحل قال لمملوكه: أوصيت لك بعتقك أو برقبتك يصير مديراً.

ولو قال: أوصيت (٢) بعتقك لا يصير مدبّراً؛ لأنّ في الفصل (١٧) الأول: يعتق بنفس الموت. وفي الفصل (٨) الثاني: أرصى بعتقه فلا يعتق ما لم يعتق فيتأخر عتقه عن الموت فلا يصير مدبّراً.

## وأمّا نيما يجوز يبع هذا(٩) [العبد](١٠) الموصى برقبته ونيما لا يجوز:

ولو أوصى لعبده برقبته فهو مدبر ولا<sup>(۱۱)</sup> يستطاع بيعه.

ولو قال: أوصيت لعبدي [هذا](۱۲) بثلث مالي كان ثلثه مديراً، ولو قال لعبده: إن مت وأنت في ملكم فلم(۱۳) يعنق.

ولو قال: إن مت من مرضي هذا فغلامي حرّ<sup>(11)</sup> نقتل المولى لا<sup>(10)</sup> يعتق الغلام وهو للوارث<sup>(11)</sup>؛ لأنّه ما مات بل قتل؛ لأنّ ما يكون من مرض يسمى موناً عادة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الفصل الخامس

# فيما يجوز إبراء ربّ الدين عن الدّين (۱۷) وفيما لا يجوز إلى آخره

رجل قال: أبرأت جميع غرمائي ولم يسمهم ولا(١٨) ينوي بقلبه أحداً. روي عن

| (۱۱) في (۱۱) ساقطة،                                           | (١) في أحدًا وقدًا! سأقطة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|---------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١١) غي وجيه: لا: ساقطة.                                      | (٢) على دأه وقده؛ ساقطة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| (۱۲) نی وای: ساقطة .<br>د د د د د د د د د د د د د د د د د د د | (٣) في ادء: سائمة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| (١٣) في فحية وقدة: علا<br>(١٤) في فحية وقدة: عملامة،          | (1) عني فدان الشير .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| (١٥) في عجه: لم                                               | (a) في اجدا وماً.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| وجوزي فجونة                                                   | (٦) في اجراء أوصني.<br>(٧) قراء الدرائية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| (۱۷) می احداد عن الدین،                                       | المراجع المحاد المراجع المحاد |
| (۱۸) مي وجه ولم.                                              | (٨) في فجه: بي النعل<br>(٩) :                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| ·                                                             | (٩) في آجا ولدًا · ساقطة ،                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |

محمد بن مقاتل عن أصحابنا رحمهم الله تعالى: أنه لا يجوز [لأنّه كما لا يحوز](١) إيجاب الجزاء إلا لقوم بأعيانهم فكذلك الإبراء، وقيل: على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز؛ لأنّ هذا ليس بتملك بل إسقاط وإسقاط المجهول عن المجهول يجوز.

رجل [كان] له على آخر دين، فقال: إذا مت فأنت بوي، من الدّين الذي لي (٢٠ عليك فهر بري، بخلاف قوله: إن مت، فأنت بري، فمات لا يبرأ؛ لأنّ هذا تعليق البراءة بالشرط فلا نصح كما لا يصح تعليق التمليك بالشرط، وصار كمن قال. إن دخلت الدّار فأنت بري، بخلاف العصل الأول؛ لأنّ ذلك وصية له باللّين بعد الموت والوصية بذلك جائزة.

وصي باع من مال اليتيم شيئاً والوارث صغير فأدرك وأبراً المشتري عن الشمن ببراً؛ لأنَّ التركة ملكه إلا [أنَّ](٤) للموسي ولاية المطالبة والحفط، وكذلك في الوكيل مع الموكل.

#### وأمًا فيما إذا أوصى بقضاء الذين لوارث ربّ الدين بعد موت رب الدّين:

رجل [قال]<sup>(0)</sup>: أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فإنّي أكلت من [ماله]<sup>(۱)</sup> شيئاً فإن لم تجدوه فأعطوا ورثته فإن لم تجدوهم<sup>(۱)</sup> فتصدفوا عنه فإن لم تجدوا إلا امرأة له فإن كانت<sup>(۸)</sup> تدعي على الزّوج مهراً يعطى<sup>(۱)</sup> لها؛ لأنّ الصّرف إلى دينه كالصّرف إليه فإن لم تدع ذلك فإن كانت تقول: معي وارث غيري تعني أبناء أو بنتاً يعطى لها [الشمن]<sup>(۱۱)</sup> وإن قالت: ليس معي غيري، تعطى من ذلك ربعه؛ لأنّ حقها هذا.

## وأمَّا فيمن أوصى لمن تصح الوصية ولمن لا تصح:

رجل أوصى بثلث ماله لفلان ولبني تميم الثلث كله لفلان ولا شيء لبني تميم، ووقع ذلك باطلاً؛ لأنهم عدد لا يحصون.

ولو قال: لفلان ولرجل من المسلمين فالوصية لرجل من [المسلمين](١١) باطلة ولفلان نصف الثلث كما إذ(١٢) جمع بين أجنبية ومحرمة في النّكاح وسنى لهما مهر فللأجنبية من ذلك تصفه. وإن وقع نكاح المحارم باطلاً ١٦٦) بخلاف ما إذا حمع بينهما وين الجدار والحمار.

وكذلك لو قال: لفلان ولعشرة [مساكين](١٤) من المسلمين(١٥) فلقلان جزء من أحد عشر جزءاً والوصية للعشرة باطلة(١١).

| <br>(٩) - في ديده واده: أصطوا          | (١) - في (أ): سائطة                  | > |
|----------------------------------------|--------------------------------------|---|
| (١٠) في قاء: ساقطة.                    | (٢) عَيْ (أ): سائطة.                 | } |
| (١١) في فأه: ساقطة.                    | (٣) - في فجه: ساقطة.                 |   |
| (۱۲) في اجرا لو.                       | (٤) - في قأه رفجه: سائطة، وهي في 20، | ) |
| (۱۳) في اج، بالإيجاب.                  | (ە) ئى (in) سائطة،                   | - |
| (١٤) فَيْ الله: سأقطَة. أ              | (n)                                  |   |
| (١٥) في قبرة ساقطة، وفي ١٥٥ من الساكين | (٧) - في اچا وادا: تجدول             |   |
| (١٦) في أجدار واللغة.                  | (٨) - في اجه وادا: ساقطة.            |   |

ولو أوصى بثلث ماله لزيد وعمرو أو قال. بين زيد وعمرو ثم مات أحدهما كان للباقي نصف الثلث ونصف(١) الثلث لورثة الموصى له؛ لأنَّ في الوجه الأول: أضاف(١) الإيجاب إليهما سواء، وفي الوجه [الثاني](٢): قسم الوصية بينهما سواء؛ لأنَّ كلمة بين للفــمة.

ولو مات أحدهما قبله كان للباقي نصف الثلث ونصف الثلث لورثة الموصى؛ لأن الرصية إيجاب عند الموت، وعند الموت هو ميت فلا يملك الوصية فلا يرث منه ورثته.

ولو قال: ثلث مالي لقلان وفلان وأحدهما ميت، أو قال: لقلان وللموتي أو لعقبه فالثلث كلُّه للحيِّ. أمَّا قُولُه لفلان. فرق بين هذا وبين المسألة الأولى، وهو قوله: لفلان وفلان(١)، وهما حيان ثم [مات](٥) أحدهما قبل موت الموصي، والقرق: أن في تلك المسألة الإشراك قد صبح، وفي هذه المسألة الإشراك لم يصبح؛ لأنَّ الميت ليس من أهل الإشراك ثم فرق بين هذه، وهو (٢) قوله: أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان وأحدهما ميت وبين قوله: وبين فلان وفلان وأحدهما ميت فإن في هذه المسألة للحي منهما نصف الثلث. والفرق: أنَّ في المسألتين جميعاً لمَّا لم (٧) يصح إشراك الميث صار ذكر الميت وعدمه سواه، ولو عدّم وجب المال للحي في تلك المسألة. فإن( أقال إله): ثلث مالي لفلان فلم يحب حميم المال للحي في تلك المسألة.

وإن قال: ثلث مالى لفلان(١٠٠ وسكت فإنما وجب له شريك مجهول في الثلث نبعطي الورثة ما شاؤوا.

وأما قوله: لقلان وللموتى فلما قلنا في الميت. أما قوله(١١١): أو لعقبه فلأنَّ(١١) العقب اسم لما يعقب الإنسان بعد موته فما دام حياً ليس له عقب فلم يصح الإشراك.

ولو قال: ثلث مالي لفلان وللحجّ أو لفلان وللمساكين كان تصفه لفلان ومعنه للحجِّ. هذا إذا قال: ثلث مالي لفلان وللحج. أمَّا إذا قال: ثلث مالي لفلان وللمساكس على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: لقلان نصف الثلث وللمساكين نصف الثلث وعلى قول محمد رحمهما الله تعالى: لفلان ثلث الوصية وللمساكين ثلثاها. وهذا بناء على من أوصى بثلث ماله للمساكين جاز الصّرف إلى مسكين (١٣) [واحد](١١) عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز صرف إلا إلى المسكينين والمسألة معروفة في أول وصايا الجامع الصّعبر <sup>(١٥)</sup>.

(٩) - تي ٤٤١ سائطة، (١٠) في (جـ؛ وقد؛ بين فلان (١١) في (جـ؛ وقد؛ فلما نليا في الميت وأما قوله ا في أجرا وقادة : سأقطة . (Y) امي اده. إضافة. **(T)** نَى ﴿أَهُ: سَاقَطَةً. (١٢) في فجدًا وقده: سائطة. أنَّى أجا وقدة: سأقطة. (۱۳) في ديدا. لمسكين. (۱٤) في داه. سائطة. فَيْ اللهِ: ساقطة . ئي اجا وادا: وهيء (1)(v) (١٥) في وجره وقدة مناقطة. في قبوه: لم: سانطّة. في فجه: بأن.

#### وأمّا فيما يستحب للموصى أن يوصى وفيما لا يستحب الخ.

ولا ينبغي للرَّجل أن يوصي بشيء إذاكان له مال قليل بل يدع ذلك لورثته حتى لا يسالون الناس لما روي عن النَّبي عليه أَفضلَ الصَّلاة والسَّلام: إِ الَّنَّهُ قَالَ لِلَّذِي شُبْلَ عَنْهُ وَقَالَ: أوصَّى بجبيع مَالِي فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: لأَ، فَقَالَ: أَوْصِي بِثُلُنَيْ مالِي، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاة زَالسُلاَّمُ. لاَ ، فَقَالَ بِيصِف مَالِي ، فَقَالَ ﷺ: لاَ ، فَقَالَ: بِثُلُثِ مَالِي ، فَقَالَ ﷺ: والنَّلُثُ والثُّبثُ كَثِيرٌ ۚ إِنَّكَ أَنْ تَذَعَ وَرَثَتَكَ أُغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ الثَّاسَ عَلَّاكُ.

## وأمَّا في [أيّ](٢) الأمور أنضل بالوصية [به](٣) الصدقة أو الحج:

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الحجّ أفضل من الصّدقة؛ لأنّ فيه من التعب(1) ما ليس في الصَّدقة، وقال محمد رحمه الله تعالى؛ الصَّدقة أفضل؛ لأنَّهما أنفع (٥٠).

#### وأمّا [فيما] (٢) يجوز للوصى أن يفضل بعض أصحاب الوصايا على البعض:

رجل وقف أرضاً له (٧) وشرط أن تصرف خلتها (٨) على أقربائه وأراد الوصى أن يفضل البعض على البعض في القسمة ينظر (٩٠) إلى الصَّك إن قال: عقيب ذكر القسمة متصالاً به ويعمل القيم ذلك برأيه فله ذلك؛ لأنَّ هذا دليل على النقضيل وإن لم يذكر ذلك ليس له ذلك (١٠٠٠).

#### وأمَّا فيما يجب على الوصى البداية بتنفيذه وفيما لا يجب إلخ:

إذا كان لله تعالى على رجل من الحقوق شيء ما(١١) فأوصى بذلك والثلث يفي(١١) بالكل إن كان كله تطوعاً فيبدأ بما نطق به أولاً؟ لأنَّ الكل في الدَّرجة سواء فالترجيح بالشبق بالذِّكر، وكذلك لو كان كلُّها فريضة، ولو كان يعضها تطوعاً وبعضها واجب يبدأ بما هو واجب وإن أخر ذلك في الذِّكر؛ لأنَّه أهم وإن كان بعضها فريضة وبعضها واجباً يبدأ بالفريضة أولاً لما ذكرنا.

ولو أوصى مع ذلك بوصية لإنسان بعينه تحاصوا(١٢) ذلك في [الثلث](١٤) أن(١٥) يعطى له بقدر ما يصبيه ثم يجمع بين هذه الوصايا ويفعل به على ما وصمنا.

امرأة أوصت إلى ابنتها(١٦) بأن تعطى الفقراء من الثّلث من (١٧) مالها مائة درهم و لأقرباء مائة درهم، وأن تعطي لما تركت من الصّلاة لكلّ صلاة منوين من الحنطة وقه

<sup>(</sup>۱۰) في ادا: ساقطة.

في ﴿أَهُ وَاجِهُ ! صَافِطُهُ، وَهِي فِي اللَّهُ اللَّهُ الْجَاءُ وَاللَّهُ السَّيَّ مَا. غَيْرُ وَاردةً.

في أا وقب: سافطة، وهي في أده. (١٢) في أبك وأده. يفي، وفي أنَّ تصى، وقد أثنا الأول في أجه: النَّفع. (١٣) في أنَّ وأنَّ وأجه: حاصرًا، وفي أده؛ تحاصوا، وقد أثبتا

في اجا: لأنَّهَا أنفع: ساقطة. (0) هدا الأخير .

في قأًا وقجه: سأقطه وهي في قدة. (١٤) في قأه: سائطة. (1)

في ادا: سائطة. (١٥) في اجه: ساقطة.

<sup>(</sup>٨) في اجاء غلته. (١٦) في اجه: ابتها.

في اجداد يرجع. - (1) (١٧) في فجه: ساقطة.

زكت صلاة شهر والثلث لا يفي بذلك فيقسم (١) الثلث على المانة للاقرباء وعلى المانة للمقراء وعلى الإطعام لكل صلاة منوين، فما أصاب الأقرباء أعطاهم؛ لأنَّ ذلك وصية بعيمه نتفذ (٢) ذلك فيبدأ بالإطعام ويجعل (٢) النقصان في نصيب الفقراء؛ لأنّ إعطاء الطعام للضلاة واجب وللفقراء تطوع فببدأ بالواحب.

ولو قال: حجّوا عنّي حجة وأعتقوا عني نسمة والثلث يسعهما أنفذا(٤) من الثلث؛ لأنّه لمكن تُنفيذهما، وإن [كان](ه) لا يسع وحجّ (٢) حجة الإسلام والنّسمة لم يكن تعبينها فيـدا يما بدأ؛ لأنَّ الوصايا وقعت للَّهِ تباركُ وتعالَى، فكان المستحق واحداً والمستحق مني كان واحداً لا تقع محاصمة لكن يبدأ بما بدأ الموصى؛ لأنَّ البداية دليل زيادة الاهتمام. وإن كانت الحجة حجة الإسلام بدأ بالحجّة (٧) وإن كان (٨) أخرها في الذكر لما ذكرنا: أنّ اهتمام المرء بالفرائض آكد وإن [كانت](٢) التسمة(١٠) بعينها تحاصًا حجة الإسلام [فرصاً] كانت أو تطوعاً؛ لأنّ المستحق اثنان فتقع المحاصة بينهما إذا اجتمعت الوصايا والثلث [يضيق عن إ(١١) الجميع. فإن كانت متساوية بدأ بما قدمه الميت؛ لأن الإنسان ببدأ بالأهم.

واختلفت الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الحج والزِّكاة، في رواية: يبدأ بالحج؛ لأنَّه يتأذَّى بالمال والنَّمَس جميعاً، فكان أقوى، وفي رواية: يبدأ بالزكاة لما فيها م النقرب إلى الله تعالى وإغناء الفقراء والحجّ والزكاة يقدمانَ على الكفارات؛ لأنهما وحب ابتداء من الله تبارك وتعالى والكفارة مقدم على صدقة الفطر؛ لأنَّها وجبت بنص الكتاب إلاَّ كفارة الفطر فإنَّ صدقة الفطر تقدم عليها؛ لأنَّها وجبت بأخبار مستفيصة وكفارة الفطر وجبت ىخبر الواحد. وصدقة الفطر تقدم على النَّذور، لأنَّها وجنت بإيجاب الله تعالى، والنَّذور والكفارات مقدمة على الأضحية! لأنَّ العلماء اختلفوا في وحوبها والواجب مفدًّم (١٦) على النَّافلة؛ لأنَّه أقوى.

ثم<sup>(۱۳)</sup> النّوافل يقدم فيها ما بدأ به لما مر.

ولو جمع بين كفارة القتل وكفارة اليمين يبدأ بما بدأ به المبت.

ولو جمع بين كفارة الفطر وبين كفارة القتل، فعلى قياس ما ذكرنا [أن](١٤) يبدأ مكفارة القتل، إلا أنَّه ذكر في بعض المواضع: أنَّه يبدأ بكفارة الفطر.

امرأة أوصت بشيء من الحنطة، فقالت: تصدّقوا بها على الفقراء عن كمارة أيماتي

<sup>(</sup>۴) في اداء وجعل، (٢) - في لجا وادا: فيعلا، <sup>(1)</sup> في 231 قسم.

<sup>(</sup>ه) ني داه: سانطة. (٤) في ندا: اعداً. (٧) ني وره سائطة.

 <sup>(</sup>٦) مي اجدًا وقدة: وحجًّ، وفي اله ترجُّع وقد البتنا الأول.

 <sup>(</sup>A) في قبدة وقدة: ساقطة. (A) في قاة: ساقطة.
 (۱۰) عي قبدة: الفسمة، وهي قدة: التسمية، وقد تركناها على أصلها.

<sup>(</sup>١٢) في اجمه وادا " يقلم (١١) في فأه: ساقطة، وهي في اجدا وقدا. (١٤) بَلَّ ١٩١: بالطة (١٣) هي فجمه وفده: شم، وفي هاء. من، وقد أثبتنا الأول-

ومواثبت صلواتي وصبامي ونذوري لله تبارك وتعالى علي (١). تقسم الحنطة على خمسة أسهم، خمسان (٢) من ذلك يعطى من النذور والواجبات كيف شاء وكم (٢) شاء، وحمس من ذلك لكفارة الأيمان يعطى لكل إنسان منوين والخمسان الباقيان حصة الضلاة والضوم (١) له أن يعطى لإسان [واحد] (٥) مه كسراً (١) بقدر (٧) أن يشبع.

رجل أوصى بأن يعطى عن كفارة لولد ولده وهو غير وارث، يعطى ولا يكون كفارة كمن أوصى أن يعتق مدبّره عن كفارة يمينه، بعتق ولا يكون كفارة كدا هنا.

رجل قال في مرضه: إني (^) كنت جامعت امرأتي في نهار رمضان عامداً فاسألوا أهل الفقه ماذا يجب علي فأعطوا عني ما يجب علي إن كان يخرج (١) قيمة الرقبة من ثلث ماله (١٠) مع سائر وصاياه أعتق عنه رقبة وأطعم لقضاء الضوم نصف صاع من حنطة وإن [لم](١١) يخرج وأبى الوارث (١٢) ذلك أطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مذان (١٥) من الحنطة (١٤) ومذان لقضاء الصوم.

## وأمَّا في الوقت الذي يجوزُ (١٠) للوصي دفع المال إلى اليتيم وفيما لا يجوزُ:

لا يجوز (١٦٠ للوصي دفع المال إلى اليتيم ما لم يؤنس منه رشداً لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَالَمُ مُنْدُا فَأَدْمَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَكُمْ ۚ ﴾ (١٧٠ . الله تبارك وتعالى أمر بالدّفع عند إيناس الرشد منه (١٨٠) .

## وأمًا في المكان الذي يصرف مال الوصية إلى فقرائه (١٩):

ولو أوصى بأن ينصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف إليهم (٢٠) ولا بجاوز عنهم؛ لأنه أوصى إليهم (٢١).

رجل أوصى وهو في بلده ووطنه في بلد آخر بثلث ماله على المساكين، فإنّه يصوف إلى مساكين بلده الذي (٢٣) وطنه فيها ولو صرف إلى مساكين البلدة (٢٣) التي مات فيها جاز؛ لأنّ المقصود من هذه الوصية إيصال البر إلى المساكين وهم في المسكنة سواء وذكر في بعض

نى الجماع والداع: سائطة. (١٣) في فحدًا وقدًا: الورثة. في اجاء رادا؛ سهمان، وفي اأه: خمسان، وقد تركماها (١٣) في اجا؛ منين. (١٤) في دجه من الحبطة: سافعة كمّا هي في 🕪 , (١٥) في أجدًا وقدًا يجب. (٣) في اجا: لمن، وفي ادا؛ وكم شاء: ساقطة. (١٦) مي احدا: لا يجوز: ساقطة عَى أجه: الصيام، نى (أ): بابطة، (١٧) سُورة الساد، أية، رقم ٦٠ (٦) من اجما وادا \* كثيراً، وقد تركت ما في اأ. (۱۸) نی دد، ساتطة، عي اجدا" بقلر وفي الله و النا: بعد والشت ما في اجمه. (١٩) في دده: عقراتها. (٨) في اجرا: ساقطة. (۲۰) هي اجهه: ساقطة. (٩) - تي ادا: پجتمع، (۲۱) في ادا" لهم. (٢٢) في اجدا التي، (١٠) في ادا: مالي، (١١) في فأه: ساقطة. (۲۳) في ادا: يلده،

المواصع. فما(١) كان معه يصرف إلى فقراء هذه البلدة وما كان في وطنه يصرف إلى فقراتهم المواتى الرّكاة فإنّه إدا كان له مال في بلدين يصرف زكاة (٢) كلّ مال إلى فقراء البلدة التي هو فيها.

وأمًا فيما يجب تنفيذ (٢) الوصية بأكثر مما ذكره الموصي من العدد في الوصية وقيما لا

رجل قال: أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فإذا ثلثه أكثر فله الثلث بالغاً ما بلغ؛ لأنَّ قوله: وهو ألف درهم غير محتاج إليه [بل المحتاج إليه](٤) ثلث ماله. ألا ترى أنَّهُ لَو اقتصر عليه كان له النَّلث بالعاً ما بلغ.

وكذلك لو أخرح (٥) كيساً، وقال: أوصيت بجميع ما في هذا الكيس وهو ألف درهم وإذا فيه أكثر فالكل له كما ذكرنا.

ولو قال: أرصيت لفلان بجميع ما في هذا البيت وهو كرّ من طعام فإذا فيه أكثر ورجد(1) فيه حنطة وشعيراً كان الكل للموصى له إذا خرج من الثلث.

وكذلك لو قال: وهبت لك جميع ما في هذا الكيس وهو ألف درهم فدفع إليه فإذا يه ألفان أو فيه دنانير فالكل له، وكذلك لو قال. أرصيت لفلان بنصيبي من هذه الدَّار وهو الثلث فإذا له (٧٠ نصف كان له نصف الدّار إن خرج من النّلث.

ولو قال: أوصيت بجميع ما في هذا الكيس بألف درهم فإذا فيه (٨) دنانير أو فيه (١) جوهر وليس فيه شيء من الدّراهم كان للموصى له من مال العيت ألف درهم.

ولو قال: أوصيت لفلان بألف درهم وهو عشر مالي وعشر ماله أكثر أو أقل لم يكن له إلا الألف.

ولو قال: أوصيت لفلان بما في هذا الكيس بألف درهم، وهو نصف هذا الكيس(١٠٠) فوجدوا في الكيس ثلاثة آلاف كان له الألف وإن لم يكن فيه إلا خمسمائة كان له ذلك لا يراد عليه.

ولو كان في الكيس دنانير أو جوهر لم يكن للموصى له منه شيء وعلى قياس المسألة الأولى ينبغي أن يكون له الألف من مال الميت.

وأمَّا فيما تصرف الوصية بالنَّوب إلى النَّوب المخيط(١١١) دون غيره:

رجل قال في الوصية بالفارسية: (دوسم راحا مدكر) فهذا اللَّفظ يقع على المخبط بين

(١١) في فجاء وقدة: قالتوب هو المخيط

<sup>(</sup>١) في اجا: سائطة، (۱) - في ۱۵۹: مثا،

<sup>(</sup>٧) في اجدا عو التعف. في اجه صافطة.

<sup>(</sup>A) في اجدا وادا: هو . في أجدًا وقدًا: تنفيلُه وفي قأة: تعضيلُه -(١) في اجا رادا: سأنطة. (١٠) في هجه وفده: ألف . . . الكيس: سافطة وقد أثبتنا الأول.

<sup>(</sup>٤) - في دأه: سائطة،

 <sup>(</sup>۵) في تجه ودده ادرج.

الناس دون الكرباس.

#### وأمًا فيما يكمل الوصية من مال المبت وقيما لا يكمل:

رجل أوصى مأن تباع داره ويشترى بشمنها عشرة أوقار حنطة وألف من من خبز ويتصدق بثمنه (۱) على العقراء فبيع (۲) ولم يصل (۳) ثمنه [الا] (۱) إلى (۵) ما أمر به (۱) إن كان في الثلث وفاء بذلك [وإن لم يكن فيه وفاء بذلك] (۷) يكمل من الثلث ويشتري ما أمر به الأن محل تنفيذ الوصية الثلث إلا أنه إنما عين ثمن الذار ؛ لأنّ عنده أنّ في بعض أمواله خبنا ولا خبث في ثمن الذار فإنما عين لهذا لا (۸) ؛ لأنّ الوصية تقتصر عليه. والله تعالى أعلم.

#### القصل السادس

# فيمن يجب عليه إصلاح الأرض الموصى بها بعد قلع الأشجار

## الموصى بها لآخر الخ

رجل أوصى بأرض كرمه لرجل وبأغراسه لآخر وبأشجاره لآخر<sup>(۱)</sup> فقطع<sup>(۱)</sup> صاحب الأشجار [أشجاره]<sup>(۱۱)</sup>؛ لأنّه هو المخرب فعليه إصلاحها.

وكذلك إذا استأجر أرضاً وغرس فيها أشجاراً فانتهت المدة وقلعت الأشجار فعليه تسوية الأرض(١٣) لما ذكرنا.

وأمّا فيمن تجب عليه نفقة العبد الموصى به ومؤونة (١٤) إصلاح الزرع الموصى به ومؤونة حمل الحنطة الموصى بها وغيره:

رجل أوصى برقبة [عنده](۱۰) لفلان وبخدمته لآخر فالنفقة على صاحب الخدمة؛ لآنه هو المنتفع به(۱۱).

وكذلك إذا مرض مرضاً يرجى برؤه فنفقته عليه. فأما إذا كان لا يرجى برؤه فنمقته

(1) أي الجا: يه. (١٠) أي الجا: إلى الجا: وقدة: أي الجا: وقدة: أي الجا: وقدة: (١٠)

(٢) أي احاء سافطة، وفي اداه فييع
 (١١) في اله: ساقطة.

(٣) في أجدًا: ولا يصرف أوفي قدا: ولا يصل (١٣) في قاه وقيدًا: ساقطة.

(2) في (1) و(د) ساقطة.
 (17) في (1) و(د) ساقطة.
 (27) في (1) و(د) ساقطة.

(٥) في ١٤٥. ساقطة. الأرض: ساقطة.

(١) عي دده سائطة. (١٤) في دجه سائطة.

(V) في فأه واده: ساقطة، (10) مي فأه سائطة،

(A) في ديده واده: لا: ساقطة. (١٦) في ديده: ساقطة.

(٩) في فجه: وبالشجاره لأخر: ساقطة.

على صاحب الرّقبة؛ لأنّه مملوكه.

مريض أوصى بأن يشتري من ثلث ماله حنطة وخنزاً يتصدق به على المساكين واحتيح إلى الحمل إن لم يذكر الحمل في وصيته ذلك فالأجرة في مال الميت.

رجل أوصى بعبده لإنسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى؛ لأنَّ الوصية تصح بعد القبول وبعد(١) القبول ملكه فيه ثابت، فإن حضر الغائب إن قبل يرجع عليه بالنَّفَةَ وإن فعل ذلك (٢) بأمر القاضي؛ لأنَّه متى قبل ثبت الملك من وقت الموت (٣) ويرجع عليه بأمر القاضي فإن لم يقبل قهو ملك الورثة.

رحل أوصى لآخر بأن يزرع كلّ سنة(١) عشرة أجربة من أرضه فالبذور ومؤونة الشقى والخراج على الموصى له؛ لأنَّ هذه وصية برقبة الأرض له ليزرع قيها.

ولو أوصى بأن يزرع كل سنة عشرة أجربة فذلك كله<sup>(ه)</sup> له في مال العيت.

ولو كان التمر مقلوعاً (١) والزّرع محصوداً فأوصى به لرجل فالخراج على صاحب الأرض والأصل في جنس هذه المسائل(٧) أن كلّ شيء لو(١٨) أصابته آفة لم يلزم الخراج صاحب الأرض فإذا أوصى به فعلى الموصى له الخراج، وكلَّ شيء لو<sup>(٩)</sup> أصابته آفة، يلزم صاحب الأرض الخراج فإذا أوصى به فليس على الموصى له الخراج؛ لأنَّ الوصية لا تكون أبلغ حالاً من الآفة فإذا لم يسقط عنه بالآفة فلا يسقط عنه (١٠٠ بالإيصاء.

ولو أوصى لأحدهما بوسادة ولآخر بقطن في وسادة فمؤونة الفتق على صاحب القطن! لأنَّه هو المحتاج إلى الاستخراج.

رجل أوصى بتبن الحنطة لرجل وبالحنطة لآخر. إن [كان](١١) ذلك يخرح من الثلث فنعقته عليهما على قدر قيمة ما أصاب؛ لأنَّ دلك حقهما، وإن بقي من الثلث شيء فالنَّفقة في تخليص ذلك في مال اليتيم (١٢)؛ لأنَّه ملكه، هكذا روي عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى.

ولو أوصى بدهن هذا السمسم لأحد وبكسبه لآخر فالتّخليص على صاحب(٢٠) الذهن،

وكذا [لو] أوصى مما في اللَّبن من الزَّبد لوجل وبالمخيض لآخر فالنفقة في إحراح (١٤) [الربد](١٥) على صاحب الزَّبد؛ لأنَّ الدُّهن والرَّبد فيه إلاَّ أنَّه مستتر(١١) بغيره محتلط بأجرائه، وبإخراجه يتغير ما لشريكه عن حاله والمقصود منه إخراج الرَّبد والدَّمن فعليه

<sup>(</sup>٢) في اجا وفدة: ساقطة. (۱) نی دیره راده: قبل.

 <sup>(</sup>٢) مي دأه واجره. المبت، وفي اجره: الموت، وقد أثبتا ما في ادا.

مي قحه وقده: كل مسة: ساقطة، وفي قده: سنة: غير واردة. (٥) في ديره وقده ساقطة في ادا، مقطوعاً. (٧) في الجا وادة: ساقطة . (٨) في الجا وادا: ساقطة . في الجا وادا: ساقطة في الجاء ساقطة . في الجاء ساقطة . المائم في الجاء الساقطة . المائم في الجاء المائم الما

<sup>(11)</sup> في الله واجه: ساقطة، وهي قدد، نو. (١٢) هي الجه واده: النيت. (١٢) في اجها، لصاحب (١٢) في اجها، لصاحب (١٤) في الله واجها: ساور (١٤) في الجها واده: ساور (١٤) في الجها الإخراج، (١٥) في اله واجها، ساقطة، وهي في اداً. (١٦)

تخليصه بخلاف انتبن مع الحطة.

ولو أرصى بشاة مدبوحة لرحل وبجلدها لآخر فالنفقة عليهما.

ولو أوصى بذلك وهي حية فأجرة الذّبح على صاحب اللّحم وأجر السّلخ عليهما جميعاً؛ لأنّ التّذكية لأجل اللّحم لا لأجل الجلد. وأمّا السّلخ: فهو لهما فصار كالنبن مع المحنطة فإن التدرية لإحراح كلّ واحد منهما عن صاحبه، بخلاف اللّبى والسّمسم، لأن العمل فيهما لإخراج الدّهن والرّبد لا نغيره.

#### وأمًا فيما يدخل تحت الوصية تبعاً وفيما لا يدخل:

رجل أوصى إلى رجل مغلة كرمه وفي الكرم قوائم، وأوراق وحطب وثمرة (١) يدخل الكل (٢) في الرصية؛ لأنَّ دلك من (٢) جملة غلة الكرم. ألا ترى: [أنه](٤) لو دفع كرمه (٥) معاملة فإنّه يدخل الكل كما تدخل الثمرة.

ولو أوصى لرجل بثياب بدنه فإنّه يدخل فيه ما يلبس وهو القميص والأردية والإزار والسّراويل (٦) والطيالسة والكساء، ولا تدخل فيه القلانس والجوارب والخفاف. هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى.

رجل أوصى أن تعتق عبيده ولعبيله ثياب كساهم المولى ولهم متاع وغير ذلك لا يكون لهم سوى ما يواري عورتهم؛ لأنّ ذلك ملك وللعتق (٧) أثر في تخليص النّفس عن ذلّ الرّق. أمّا النّياب والمتاع فهو باق على ملك المولى(٨).

ولو أوصى لإنسان بسيف فله الجفن والحمائل؛ لأنّه تابع للشيف عرفاً وإن كان منفصلاً عنه (١) حقيقة. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: له النّصل دون الجفن؛ لأنه (١٠) غيره، وأنّه (١١) منفصل عنه وعلى هذا لو (١٦) أوصى له بسرج فله السّرج مع متاعه. وقال أبو يوسف: لا يكون له اللّبد والرّفادة وما أشبه ذلك. والصّحيح: ما قلنا؛ لأنّ السّرج متى أطلق يراد به ما يجلس عليه من (١٥) الحناي (١٥) وتوابعها [عرفاً] (١٥) لا ما يجلس عليه وهو الحنايا (١٠) لا غير، وعلى هذا إذا أوصى بمصحف وله غلاف (١٠) له المصحف (١٨) دون المغلاف عند أبى يوسف رحمه الله تعالى، وقال زفر: له المصحف والغلاف.

| _                                              |                                                 |     |
|------------------------------------------------|-------------------------------------------------|-----|
| (١٠) الضمير يعود إلى الجنَّن كما هو مصرح له في | ) في فجه وقدة: قالتمرة.                         | (1) |
| لين وادا.                                      | ا ﴿ فَيَ الْجُهُ وَادَا ؛ سَاقَطَةً .           | (Y) |
| (۱۱) تي اچه: وهو.                              | ﴾ التي اجا زادا ؛ في .                          | (T) |
| (۱۲) نئي اجاء واده: إدا.                       | ) - في ﴿أَهُ: سَالَطَةَ . ``                    | (E) |
| (۱۳) بي دوء: وهو                               | ) - في قدة: الكرم،                              | (4) |
|                                                | ) - في (أ) و(جـــا): البشراويــلات، وفي (دا): - | (1) |
| (١٥) ئى ئاء, سائطة.                            | السّراديل. والأول أصحّ.                         |     |
| (١٦) في فجه وفده: ابحاء                        | ) في ادا: والمعتق. "                            | Y)  |
| (١٧) بي (جـ٥) وله خلاف: سانطة                  | ) - في فجاه: الموصى،                            |     |
| (١٨) في (١٤) وله غلاف له المصحف، غير واردة -   | ) فَيْ لَحِيُّ سِأَقِعَلَةً ,                   | 40  |

وكذلك لو أوصى له بميزان فله الكفتان والعمود واللسان وليس له الطراد والسنحات. وأمَّا الفيان علم العمود والحديد والرَّمانة والكعة التي يوضع فيها المتاع في قولهم جميعًا. لأنَّ القيان اسم لهذه الجملة. وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا أُوصى بعنطة له في جوالق، له الحنطة دون الجوالق؛ لأنه أوصى بما هو المظروف دون الظرف.

ولو أوصى له بحراب [فيه ثياب](١) هروي عله الثياب والجراب؛ لأنَّ الجراب تبع لها عرفاً (\*)؛ لأنَّ اسم الجراب يتناول الظرف حقيقة قلا يخرج عن الوصية.

وكذا لو أوصى له (٢) بدن خل أو يقوصرة تمرٍ فله الذن وما فيه (١) والقوصرة مع (١) التمرء

ولو أوصى له بقبة فله العمدان دون(٦) الكسوة؛ لأنَّها اسم للخشب.

ولو أوصى بقبة تركية وهو الحركاة فله العيدان واللَّبود؛ لأنَّ الاسم يتناول [الكل](٢٠) باعشار العرف.

ولو أوصى بسلة الزعفران. فله الزعفران (^ دون السّلة؛ لأنَّ السّلة شيء يذكر للتقدير عرفاً فصار كأنه قال: أوصيت لك بمنوني زعفران بخلاف الجراب الهروي وغير ذلك وإنَّما افترقا لمكان العرف والمرجع في هذا الباب<sup>(4)</sup> العرف.

ولو أوصى بهذا الرق [العسل](١٠٠ أو بهذا الزَّقَ السمن، أو بهذا الزَّق الزِّيت فله العسل والسَّمن والزيت دون الزق، لأنَّه في العرف يراد بذلك العسل والسَّمن والزيت وإنَّما يذكر الزق للتقدير (١١) لا ليصير [دلك](١٣) الزق موصى به كما في الزعفران.

وأمًا فيمن يدخل تحت الوصية من الفقراء(١٣) والمساكين وذوي القربي وغيرهم من النبيلة والفخذ وغيره وفيمن لا يدخل:

رجل أوصى بأن يتصدق على كل فقير في سكة بدرهم وفي السكة فقير له مملوك إن كان عليه دين يستحق درهماً كما يستحق مولاه. وإنَّ لم يكن عليه دين لا يعطى له من ذلك شيء.

رجل(١٤) قال: أوصيت للفقراء بثلث مالي ألف درهم وكان في حياته رجل غبي فافتقر بعد موت الموصى فدفع الألف إليه جاز.

ولو خص(١٥) فقال: لفقراء هذه السُّكة والمسألة بحالها لم يجز.

| (4) في احدا راده الكتاب،                      | ن <i>ي دانا و ددا : ساقطة .</i>  | (1) |
|-----------------------------------------------|----------------------------------|-----|
| (۱۱) في ۱۵۱۰ بافطة                            | فيُّ اجع * تبع لها موفاً: ساقطة. | (1) |
| (١١) في دجه: الرق للتقدير، سافطة              |                                  | (T) |
| (۱۳) می وای روزه اسانطه<br>دسته با سرم المشاه | فَى قدة : ساقطة ،                | (1) |
| (١٣) في ١٤٦: للعقراء.<br>(١٤) في ١جـ٦: ساقطة  |                                  | (0) |
| (١٥) في اجدا: حصر،<br>(١٥) في اجدا: حصر،      | في ١٥١ ساقطة.                    | CO  |
| رهاري مي ديد د د                              | ا في الله: ساقطة،                | (V) |
|                                               | في احرا: علم الرعفران: ساقطة.    | (٨) |

ولو أوصى بثلث ماله أن فرَق على الفقراء وله ولد محتاج لا يعطى له شيء ويعطى [لولد](١) الولد إن كان محتاجاً؛ لأنه ليس بوارث.

ولو أوصى للمساكين والفقراء فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: المسكين هو الذي يطوف ويسأل، والفقير وهو<sup>(١)</sup> المحتاج الذي لا يطوف. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء والمسألة معروضة في الزكاة.

رجل قال لوصيه: اخرح من مالي النّلث فتصدق بألف درهم على الفقراء ولم يزد على هذا حتى مات وثلث ماله ألفان لا يلزمه التصدق إلاّ بألف؛ لأنّه نصّ عليه.

ولو قال: أوصيت بأن يخرج من مالي الثلث ولم يزد على هذا فالثلث كله للمقراء؛ لأنه أمر بإخراج الثلث والتمييز من بين صائر الأموال وذلك لا يكون إلا بالصرف إلى موضع وهذا<sup>(٣)</sup> متعين للصرف فيصرف إليهم دلالة.

رجل أوصى للفقراء أو لأقوام معلومين فهذا على وجهين: إما أن قال: للفقراء ولم يرد على هذا<sup>(٤)</sup>، أو قال: لفقراء بني فلان أو موضع كذا.

فغي الرجه الأول: يصرف لكل واحد من الأعيان (\*) سهم وللفقراء [كلهم] (٢) حملة سهم واحد فلو صرف ذلك إلى فقير واحد جاز.

وفي الوجه الثاني: إما<sup>(٧)</sup> أن كانوا عدداً يحصون أو لا يحصون.

ففي الوجه الأول: يصرف لكل واحد سهم ولا يجوز صرفه إلى واحد وصار كالوصية لأقوام معلومين.

وفي الوجه الثّاني: الجواب فيه (<sup>٨)</sup> كما قال للفقراء مطلقاً، وهذا [على]<sup>(٩)</sup> قول أبي حيفة رحمه الله تعالى؛ لأنّ الوصية وقعت للحنس فصار ذكر الفقراء ذكر الجنس. وعند محمد رحمه الله تعالى: لا يحرز ما لم يصرف إلى الاثنين؛ لأنّه أقل الجمع والفقراء اسم جمع.

رجل من عمّال السلطان مات و[أنه](١٠) أوصى أن يعطى للفقراء كر حنطة وقد أخذ من الناس حبطة إن خلطها بحنطة نقسه فعلى قول أبي يوسف (١١) رحمه الله تعالى: يصبر بالخلط مستهلكاً ووجب عليه الضّمان فجاز للآخذ (٢١) أخذه إذا كان في تركنه ما يوفّي ضمانه، وعلى قولهما: بقي ذلك مشتركاً بين الخالط وأربابها فلا يحل له أن يأخذ من ذلك الا باذن أربابها.

رجل أوصى وقال: اخرجوا من مالي عشرين ألفاً، فأعطوا فلاناً ألفاً، وفلاناً ألفين

|       | (٧) في اجا ساقطة،                      | ا مِي دَأَهُ * سَالَطَةُ .                                         | (1)        |
|-------|----------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|------------|
| ساسته | (٨) على فيدة الجواب فيه،               | في دجه. سانطة.                                                     | <b>(Y)</b> |
|       | (٩) مَنْ els ساقطة                     | في اجدا: هو ،                                                      |            |
|       | (۱۰) مَنْ ﴿أَهُ * سَائِطُهُ            | فيُّ الحِنَّةُ وقدًا . قلك.                                        | <b>(1)</b> |
|       | . أثبتنا الثاني. (٦١) في دجه. أبي حجمة | <ul> <li>في اجدًا وقادًا الأعنياء، ربي (أ): الأعيان رقا</li> </ul> |            |
|       | - (1 ) (1 ) (1 )                       | That are in the                                                    | (1)        |

، فلاناً ثلاثه آلاف وفلاناً أربعة آلاف وفلاناً ألف قبلغ أحد عشر ألفاً ثم قال: والباقي للفقراء مات فإذا ثلث (١) [ماله](٢) تسعة آلاف درهم محسب يبغي أن يفسم الثلث على عشرين حزءاً فللموصى لهم من ذلك أحد عشر جزءاً والتسعة أجزاء وهو الباقي (٢) للفقراء فإذا أردَّت أن تعرف ذلك فاجعل كل ألف سهماً تسعة آلاف على عشرين كلَّ سهم منه أربعمائه وحمسون فأعطِ كل ذي سهم من أصحاب الوصايا على قدر سهامهم من أحد عشر وأعط للفقرء من ذلك تسعة أسهم! لأنه هو الباقي من عشرين سهماً. هذا إذا قال: أخرجوا من مالي عشرين ألعاً فأما إذا قال: أعطوا من ثلث مالي فلاناً كذا وفلاناً كدا حتى انتهي إلى أحدُّ عشر وأعطوا الباقي للفقراء؛ [فإذا ثلث ماله تسعة آلاف تقسم النسعة على أحد عشر يعطى كل ذي حق حقه، ولا شيء للفقراء](١٤)؛ لأنَّه لم يبق من الثلث [شيء](٥).

ولو أوصى لذوي قرابته فهو لكل ذي رحم محرم منه اثنان فصاعداً الأقرب فالأقرب فإن الثَّلَث [لهم](٢) فإن (٧) كان واحداً فله نصف الثنث فإن كان له عمَّ وخالان فنصف الثلث للعم والنّصف للخالين، وإن (٨) كان عمّان فالثّلث لهما دون الحالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن كانوا دوي رحم [محرم] (٩) أو دُوي رحم فالثلث بينهم الأبعد والأقرب فيه سواء. وهذا إذا كان له أولاد يحوزون ميراثه فالخلاف في أربعة مواضع:

أحدها: أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتناول ذا الرّحم المحرم ولا يتناول ذا الرحم غير المحرم(١٠) وعندهما رحمهما الله تعالى: يتناول الكل-

والثاني: عند أبي حنيفة: يتناول الاثنين فصاعداً ولا يتناول الواحد وعندهما رحمهما له تعالى: يتناول [الكل](١١)

والثالث: [أنَّ](١٢) عند أبي حيفة رحمه الله تعالى: يتناول الأقرب فالأقرب وعندهم رحمهما الله تعالى: يتناول الأقرب والأبعد سواء حتى يتناول كلُّ من ينسب إليه إلى أقصى أب في الإسلام حتى لو كان الموصى علوباً يتناول كل من ينسب إلى علي رصي الله تعالى عنه.

والرّابع: أن عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يدخل فيها الولد والوالد، وصدهما: يدخل.

أما الكلام في الموضع الأول: هما رحمهما الله تعالى يقولان: القرابة اسم عام يشتمل على ذي الرّحم المحرم وعلى ذي الرّحم غير المحرم فيدخل الكل في الوصية وأبو حيعة

| مري و الما فاد ا                                              |                                                             |
|---------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|
| (٧) عبي اجداء فأو ٠                                           | <ul><li>(۱) ني اجاء: ثبيث. وفي اله: ثلاثة والمثبت</li></ul> |
| (٨) في فجا: فأو                                               |                                                             |
|                                                               | الاول.                                                      |
| الرجع المحرم                                                  | (٢) في فأه: ساقطة،                                          |
| (p) في (l)، سافله:<br>(١٠) في اجه: ولا يتناول ذا الرحم المحرم | (٢) - ني ديد: وهو الباتي: ساتطة.                            |
| ساقطه ،                                                       | 4                                                           |
| (۱۱) مَي داه ؛ سقطة -                                         | (ك) في فأله: ساقطة.                                         |
| (١٧) من داء ساقطة،                                            | (a) في اله: ساقطة،                                          |
| (۱۱) کې ۱۱۰ کې                                                | (٦) - في tia: ساقطة.                                        |
|                                                               |                                                             |

رحمه الله تعالى يقول: إن الوصية برّ وصلة وقد أوجبها باسم [له](١) أثر في إبجاب الصلة وهو القرابة فوجب أن تتخصص الوصية بقرابة لها أثر في إيجاب الصلة وهي قرانة ذي الرّحم المحرم والثاني(٢) مذكور في الزيادات فلا تعيده.

ولو أوصى لقبيلة دحل الكلّ فيهم والقبلة يدخل فيها كل من يسب إلى أبيه وحد، وإلى أقصى فخذ هي الإسلام دون من ينسب إلى أمه ودخل الموالي فيهم.

أمّا دخول الكل؛ فلأن القبيلة اسم عام يتناول القريب والبعيد. وما لها أثر في إيحاب الصّلة لتختص بالقرابة الموجمة للصّلة.

رأما دخول من ينسب إلى أبيه دون أمه؛ فلأنَّ قبيلته قوم أبيه.

وأمًا دخول الموالي (٣)؛ فلأن الموالي(٤) تنسب إلى القبيلة.

ولو أوصى لفقراء أهل بيته فكل من ينسب إلى أقصى فخذ في الإسلام بجمعهم من قبل الرّجال يدخل في ذلك إلى أقصى أب في الإسلام الرّحال والنّساء فيه سواه وكذا محتاجي أهل بيت فلان؟ لأنّ أهل بيت الرّجل<sup>(a)</sup> من كان من قوم الأب والبيت بيت السبة وبيت النّسبة للأب. ألا ترى: أن إبراهيم بن محمد عليهما الصّلاة والسّلام من أهل بيت النّبوة، ولم يكن من القبط، وأنسابه وأقرباؤه وذو قرابته حكمهم سواء على الاختلاف؛ لأن الكل مبنى على معنى واحد فكل اختلاف ذكراه شه فهو الاختلاف هنا.

ولو<sup>(1)</sup> كان ثلاثة إخوة متفرقين وأوصى بالثلث لإخوته فإن له ابن صحت الوصية (" لهم وكذلك ابن الابن. أمّا صحة الوصية فلاتهم ليسوا بورثة، وأمّا الاستواء في الرصية فلاستوائهم في اسم الأخوة بخلاف ما إذا أرصى لذوي قرابته وله عم وحال. فالعم أولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنّ الوصية ثمة حصلت باسم القرابة وهو مأخوذ من القرب والعم أقرب فكان أولى. أمّا هنا الوصية حصلت باسم الأخوة وقد استووا في اسم الأخوة، وإن كان له ابنة بطلت (" حصة الأخ من الأب [والأم] (" ) وهو التسع الأوارث مع البنت ويأحذ كل واحد من الأخوين الباقبين سهماً سهماً يمقى تسعة (" أنأخذ البنت النصف والباقي للأح من الأب (" والأم فاجعل [المال] (" ) ثمانية عشر لرول الكسر وإن لم يكن لهم (" ) [وارث] سواهم كان للأخ من الأب القسع؛ لأنّ الأخ من الأب والأم والأخ من الأم وارثان فتسقط حصتهما وبقي (" ) تسعان ويبقى حصة الأخ من الأب

<sup>(</sup>١) ئي تأه: ساقطة. (٩) ئر دده: فطا

<sup>(</sup>٢) - في احبا وادًا: والتَّاسِ، وفي الَّهُ: والباقي، وقد أثبتنا الأول. (١٠) في اله: سامطةً.

<sup>(</sup>٣) في اجدا: المولى. (٢)

 <sup>(3)</sup> من اجاء البولى،
 (41) في اجاء واداء للأب،

<sup>(</sup>٥) في فيها الرّجال. (١٣) في دوه: له.

 <sup>(</sup>٦) قي اجه وإن.
 (١٤) مي داه: ساقطة.
 (٧) قي اجه ١٠ ساقطة.
 (١٥) مي دجه و دده و

 <sup>(</sup>٧) في اجدا ساقطة.
 (١٥) في اجدا ساقطة.
 (٨) في اجدا ساقطة.

[وهو](١) التسع فينقى ثمانية للأخ من الأم سدسها فانكسر الحساب بالأسداس وسِن ثمانية وبين مخرج الشدس موافقة بالنصف فضربنا نصف محرح الشدس وهو ثلاثة "٢ في أصل ربين الغريضة وهو تسعة فبلغ الحساب<sup>(1)</sup> مبيعةً وعشرين للأغ من الأس<sup>(0)</sup> النسّع ثلاثة بقي أربعة وعشرون للأخ لأم سدسها أربعة. يبقى عشرون فهو للأخ لأب وأم.

ولو أوصى لبني فلان وهو أب واحد(١) وله بنون وبنات فالنَّلث للذكر خاصة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

ولو أوصى لبني فلان وهم قبيلة دخل الذكور والإناث وقال محمد رحمه الله نعالى: هما سواء بدخل الإناث أيضاً ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى: قولان: قوله(١) الأول: مثل قول محمد رحمه الله تعالى، وقوله الآخر: مثل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، [محمد رحمه الله نعالى الله الذكور كما في القبيلة وأبو المنافي الذكور المعتون الذكور كما في القبيلة وأبو حنيفة، وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقولان: اسم البنين(٩) كما يذكر ويراد به الذكور و لإناث يدكر ويراد به الذكور فتيقّنا بدخول الذكور وشككما في دخول الإباث فلا ندخل الإناث بالشُّك، ولهذا لو حلف لا يكلم بني فلان ولفلان ذكر وأنثى لا تدخل الأنثى.

ولو قال لولده: وله بنات وابن ابن كانت لبناته خاصة؛ لأنَّ ابنته ولده حقيقة وابن ابنه ولده مجازاً، بدليل أنّه يجوز نفي اسم الولد عنه والحقيقة صارت مراداً فلا يبقى المجاز مراداً وإن لم يكن له بنات كان لبني ابنه؛ لأنَّ الحقيقة غير مراد فانصوف اللَّفط إلى المجاز، ولا يدخل ولد الابنة في ذلك؛ لأنَّ ولد الابنة منسوب إلى قوم أليه. وذكر في بعض المواضع: أنَّه ولد الابنة يدخل في الوصية والوقف على أولاد فلان. ففي المسألة روايتان: ني ظاهر الرّواية: لا يدخل، وفي غير ظاهر الرّواية (١٠٠): يدخل فالقبيلة اسم لمثل فريش والفخذ والبطن اسم [لمثل](١١) بني هاشم منها(١١) ويستوي فيهما الذكور والإناث.

ولو أوصى لأهل فلان فهذا على زوجته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنَّها المراد في عرف اللَّسان يقال: قلان تأهل وسنى على أهله أي تزوج. وقال أمو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: هذا على كلُّ من يعولهم وتضمهم نفقته باعتبار العرف والدُّليل [عليه](١٣) قوله تعالى: ﴿ فَأَغِيُّنَّكُ وَأَهْلُتُ إِلَّا امْرَأَتُمْ ﴾ (١٤).

ولو أرصى لأختانه، فالأختان أزواج البنات وأزواح كل ذي رحم محرم من الموصي ولو أوصى لأصهاره، قهو كل ذي رحم محرم من زوجته [وزوجة كل دي رحم محرم

<sup>(</sup>٢) في فجه: ساقطة. (٣) في فجه: وهو ثلاثة: ساقطة (۱) في اجا: وهو .

 <sup>(1)</sup> في البحاد وهو. (۲) في البحاد الأب، وفي داء: الأم، والأول اصع فالبتاه،
 (1) في البحاد ساقطة. (٥) في البحاد ساقطة. (٨) في داه: عير وارده
 (2) في البحاد وأم. (٧) في البحاد ساقطة. (١٠) في داه: عير وارده

في قجه وقده البنين، وفي داء النمس، ولعله تصحيف ولدا أثبتنا الأول. (١١) في الله: سائطة.

<sup>(</sup>١٠) هي فجه: لا يلخل، وفي غير ظاهر الزواية: ساقطة. (١١) في ١١٥: العده. (١٢) هي ١٩٥٠ العده. (١٢) في ١٩٥٠ المده. (١٤) سورة الشمل، آية رقم ١٩٥٠) في ٤٠١ سورة الشمل، آية رقم ١٩٥٠.

منه](١). هكذا وضع اللُّغة.

ولو أوصى لجيرانه فهو لجيرانه المتلاصقين بداره من السّكان وغيرهم عبيداً كانوا أو أحراراً فمة أو مسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنّ المحاورة المعتبرة لبناه الأحكام عليه الملاصقة وهو حق الشّفعة وقالا رحمهما الله تعالى: الثلث لهؤلاء وغيرهم من الجيران ممن يجمعهم مسجد واحد فإذا اختلف المسجد زال الاختلاط والمجاورة ولا يتدحل فيه المماليك؛ لأنّ إكسابهم للمولى ويدخل فيه المكاتبون. وقال أبو يرسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا أوصى لأيتام بني فلان إن كان يحصون دخل الفقير والعني والذكور والإناث (٢) وإن كانوا لا يحصون فالثلث للفقراء منهم وكذا إذا أوصى لعميان بني فلان ولزماهم أو لأراملهم؛ لأنّ الاسم يطلق على الكل إلاّ أنهم إذا كانوا لا يحصون لا يمكن صرف الوصية إلى الكل؛ لأنّه لا يصح فصرفنا إلى الفقراء لتصح الوصية لاتحاد الجهة.

ولو أوصى لأيامي<sup>(٣)</sup> بني فلان لا تختص به<sup>(1)</sup> الفقراء.

ولو أوصى لثيب بني (٥) فلان فإن كن يحصين فالوصية جائزة فلا يختص بذلك المقراء؛ لأنّ اسم الثيب يتناول الكل، والنّيب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: كلّ امرأة جومعت بنكاح أو شبهة، والزّانية ليست بثيب، وعندهما رحمهما الله تعالى: أن [النّيب](١) امرأة زائت بكارتها بحماع.

ولو أوصى لأبكار، فالبكر كل امرأة لم يبتكرها رجل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا زالت بكارتها بالزنا فهي بكر.

وأمًا فيمن يدخل تحت إحدى الوصيتين فيدخل في الوصية الأخرى أو لا يدخل:

رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثمّ أوصى لجيرانه بمال. ينظر إلى ما أوصى له من المالية وإلى ما يصيبه (٧) من الجيران فيدخل الأقل في الأكثر.

رجل أوصى لرجل بمائة درهم ثم أوصى له بثلث ماله فللموصى (٨) له (٩) الثلث من ما كان له من الدّراهم؛ لأنه أفرد المائة بالذكر عن (١٠٠ الثلث.

رجل أرصى لرجل بمائة درهم(١١) وأوصى له ولآخر بألف يعطى له من ذلك خمسمانة وتدخل المائة فيه.

وأمَّا في [اختلاف](١٣) الوصي مع الغرماء والوارث وغيرهم(١٣):

رجل له على رجل ألف درهم دين فقضه فمات القاضي وله غرماه أخر غيره مقال

| (٨) في احما: فللوصي، | في قأه: ساقطة.                             | (1) |
|----------------------|--------------------------------------------|-----|
| (٩) في اجاء: ساقطة.  | هيُّ الحاء: اللَّذِكُرُ وَالْأَنْشِ.       | (1) |
| (۱۰) في اجه: من      | في الجاه: لا مأس وهو تصحيف.                | (٣) |
| (١١) في فجه سأقطة    | في أجدًا: بالعقراء ,                       |     |
| (١٢) في فأه: ساقطة   | ا في اجه ايني اسائطة.<br>- في الله: سائطة. | (3) |
| (١٣) في احده. ساقطة. | اي ۱۹۱۰ دباطه.<br>اقي اچاء, مع,            |     |
|                      | , C                                        |     |

النه ماء: قبصت منه في حالة المرض فنحن وأنت فيه سواء وقال القابض: لا بل قنضت في مالة الصّحة وليس لكم حق في هذا فإن كان المال قائماً بعينه يشاركه (١) في دلك ويجعل يَانًا فَبَضُه في الحال وإن كان مستهلكاً ولا سبيل لهم عليه جعل كأنَّه قبضه في حال الضَّحة وإن كبر الضُّني وطلب ماله فقال الوصي: صاع منِّي. فالقول: قوله مع يميه؛ لأنه أمين في حفظه [ماله](٢) والقول. قول الأمين في الأمانة مع اليمين فإن قال: أنفقت مالك عليك صدق الوصي في نعقة مثله في تلك المدة؛ لأنه مسلط على الإنفاق بنفغة مثله فكان أميناً فيقبل حمره إلاَّ أن يدَّعي شيئاً يكذَّبه الظاهر، فإن اختلقا في المدة، فقال الوصي: مات أبوه منذ عشرين سنة فقال الابن: مات أبي منذ خمس سنين، فالقول: قول الابن في ذلك. والاختلاف في أربع مسائل:

#### إحداها: هذه.

والثانية: إذا ادَّعي الوصي أنَّ الميت مات وترك رفيقاً، فأنفق عليهم إلى وقت كذا ثم ماتوا، وكذَّبه الابن. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول: قول الوصى. وقال محمد رحمه الله تعالى: القول: قول الابن (٢) والمسألة الأولى على هذا الاختلاف وأجمعوا على (١) أن العبيد لو كانوا موجودين للحال القول: قول الوصي.

والثالثة: إذا ادعى الوصى أن غلاماً لليتيم أبق وأنه أعطى جعل الذي أتى به أربعين درهماً وأنكر الابن الإباق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: القول: قول الوصي' وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: القول: قول الابن إلاّ أن [يأتي](٢) الوصى(٧) ببيّنة على ما اذعى من ذلك وأجمعوا على (٨) أنَّه لو قال: استأحرت رجلاً ليردُه فإنَّه يصدق؛ لأنَّ الاستنجار من التجارة.

والرَّابِعة: إذا قال الوصي: أدِّيت خراج أرصك منذ مات أبوك عشرين سنة في كل سنة أَلْفُ دَرْهُمْ. وقال الابن: إنَّمَا مَاتُ مَنْذُ خَمِسْ سَنَيْنَ. مَحْمَدُ رَحْمُهُ اللهُ تَعَالَى [يقول](٢٠): بأن الوصي يدعي في موت الأب تاريخاً سابقاً والابن ينكر فيكون القول قوله. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن الوصي أمين في ماله، والأمين متى أخبر بخبر محتمل للصدق(١٠) وجب أن يقبل خبره.

رجل تصراني مات وترك وارثاً فأقر الوارث لرجل مسلم أنَّك وارث أبي فقال: لا بل لي على النصواني ألف درهم فآخذها لما أقررت لي ليس له ذلك؛ لأنّه لو صدقه في ذلك لا يرث؛ لأنَّ المسلم لا يرث من الكافر وكل شيء إذا صدقه كان له أن يأحد منه فإذا أخد

| at as a                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |                                                               |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| ُ (٦) في الحا: ساقطة<br>أ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | (١) في لجدة وادة: يشاركونه.                                   |
| (γ) رُز (جد): سالطه،                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | m m = 1, (1)                                                  |
| (٨) ﴿ إِنِّهِ اللَّهِ اللَّهِلَّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الل | · (Y)                                                         |
| (٩) في دأه ساقطة . : وأو لنشدقة ولمله                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | (3) في لجداد سائطة.<br>(3)                                    |
| 1 ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) (                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | <ul> <li>(a) في قجه: والثالث: إذا ادعى الوصي. ٠٠٠٠</li> </ul> |
| تُمْسِعِفُ وَلَدَا أَثْبَتِنَا الْأُولُ.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                               |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | القول قول الوصي: ساقطة.                                       |

من وحه آخر كان له ذلك نطيره.

رحل مات وترك وارثاً. وقال: هذه امرأة الميت. وقالت: على ولي على الميت الف درهم ودلك قدر النّمن فلها أن تأخذها قصاصاً عن ذلك؛ لأنّه لو<sup>(١)</sup> صدقها كان<sup>(٢)</sup> لها ذلك.

رجل وكل رجلاً ثم إن الوكيل<sup>(٣)</sup> وكل آخر وأمره بدفع الغلات فدفع الموكل<sup>(1)</sup> وقال: دفعتها إلى الوكيل وأنكر الوكيل ذلك، فإن دفعها إلى الوكيل بأمر الوصي فالقول: قوله في براءة نفسه و الآنه وكيل<sup>(٥)</sup> آخر من جهة الوصي وأحد<sup>(٢)</sup> الوكيلين إذا دفع إلى الآخر بأمر الوصي كان القول: قوله، وإن دفعها بغير أمر الوصي فهو ضامن ؛ الآنه ليس للوكيل أن يوكل غيره وما أخذ فهو مضمون عليه وليس له أن يرجع على الأول إلا أن يقيم البينة على الذفع.

وصي في حجره يتيمان يحهز<sup>(٧)</sup> لهما فاشترى لهما متاعاً وحلباً وغيرهما وأنفق عليهما فلما بلغا طلبا منه تفصيل الحساب ليعلما كم أنفق على كل<sup>(٨)</sup> واحد منهما إن أمكنه ذلك يفصل وإن لم يمكنه ذلك فالقول قوله في نفقة مثلهما وجهاز مثلهما ولا يجبر على البيان ولو بين كان أحسن؛ لأنه أنفى للتهمة عن نفسه.

رجل أوصى إلى رحل بشيء [مسمى] (٢٠)، فقال الوارث: هذا الشيء لي عالقول: قوله مع يمينه إلاّ إذا كان [ذلك] (١٠٠ مقسوماً إلى المورث وعلى الموصى له أمامه البيّنة.

وأمَّا فيما يجوز دعوى الوصي شيئاً من التركة، وفيما لا يجوز:

وصي باع داراً ثم ادعى أنّ الدّار بينه وبين الميت فإن كان الدّار في أيدي الميت حال (١١) حياته يتصرف فيها تصرف الملاك، لا يصدق الوصي فيما ادعى إلا ببيّنة.

وكذلك إذا ادعى ديناً على الميت فيجعل (١٢) القاضي وصباً آخر عن الميت حتى يقيم هو البيّنة عليه؛ لأنّ البيّنة لا تقبل إلاّ على الخصم ثم بعد دلك الحاكم بالخبار إن شاء أخرجه عن الوصايا وإن شاء أعاده، وذكر في بعض المواضع: أن القاضي يجعل وصياً في مقدار ذلك الدّين خاصة (١٢) ولا يخرجه من (١٤) الوصاية، وهذا أصح، وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى.

وأمّا إذا نسي الوصي نصيب كل واحد من أصحاب الوصاية فماذا يصنع؟

رجل أوصى (١٥٠) بوصايا لأقوام وقد نسي الوصي وصاية كل واحد منهم أنه أوصاه بكم؟ ينبغي للوصي أن يقول لهم ذلك ويستأذن منهم ليعطى كل واحد ما بدا له فإن أدنوا جاز له ذلك؛ لأنّ في هذا صوف الحق عن المستحق فإن رضي به جاز وإلاّ فلا.

<sup>(</sup>١) في فجه: ساقطة (٢) في فجه: بأن. (٣) في فجه: ساقطة.

 <sup>(</sup>٤) في اجها: الوكيل. (٥) في اجها وأدا: وكُل. (٢) في اجها وادا، وأحد
 (٧) في اجها: مجهرهما. (٨) في اجها: ساقطة. (٩) في داء: سائطة

 <sup>(</sup>٧) في الجاء: مجهرهما، (٨) في اجاء: ساقطة. (٩) في اهاء: ساقطة (١٠) في الجاء: ساقطة. (١٢) في الجاء: ساقطة.

<sup>(</sup>١٣) في الجنا وادا: حاصة، وفي اأه: يُتخاصمه، وأثنتا الأول.

<sup>(</sup>١٤) في فجه. سائطة، رفي فدة: عن. ﴿ ﴿ (١٥) في فدة: وصي.

## القصل الشابع(١)

## فيما إذا مات بعض الموصى لهم<sup>(۱)</sup>، هل تصير الوصية للباقي أم لا؟ إلى آخره

رحل أوصى بوصايا. ثم قال: والباقي للفقراء فمات بعض من أوصى له، فإنّه يصرف ذلك إلى الفقراء؛ لأنّهم لمّا ماثوا لم يجد الوصي نفاذاً ("" فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء.

رجل أرصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة درهم فمات المعتق قبل موته فنصيمه للفقراء (1) إن كانت الوصية من الثلث بأن أوصى بثلث مائه وبيّن لكل واحد منهم (1) تصيباً وجعل الباقي للفقراء. أما إذا جعل لكل واحد وصية مقدّرة وللفقراء وصية مقدّرة فللفقراء وصية مقدّرة فللفقراء وصية مقدّرة فللورثة ولأنّ في الفصل الأول: لمّا رضي (١) بالثلث فكل ما يدخل (١) فهو لهم وليس للورثة منه نصيب، وفي الفصل الثاني: قدّر لكلّ واحد مقدراً (١) على حدة فلا يزاد [على] (١٠) ذلك.

## وأمًا فيما يصير (١١) سهمه [من الوصية](١٢) إلى وارثه بعد موته:

رحل قال: ثلث مالي ثبني فلان وهم ثلاثة نقر فمات أحدهم قبل موت الموصى فهذا على وجهين: إما أن كان أبوهم حياً أو ميناً، فإن كان ميناً بطل من الوصية ثلثها والثلثان بيهما (١٣)؛ لاته (١٤) لا يتوقع منه ولد سواهم فصار كأنه أرصى بعددهم وسمّاهم، فقال: ثلث مالي لقلان وفلان وفلان، فإذا مات أحدهم بطلت وصيته، وإن كان حياً فالثلث بيهما نصفان؛ لأنه تتوهم الزيادة والتقصان والوصية وقعت ثبني فلان وهم بنو فلان.

رجل أمر أن يكتب مساكين أهل مسجد كذا فكتبوا ودفعوا الدّراهم على عددهم وقد مات بعضهم قبل أن (١١١) يموت. مات بعضهم قبل أن يصل إليهم فإنّه يدفع إلى قريبه (١١٥) إذا كتب اسعه قبل أن اللهم فإنّه يدفع إلى قريبه (١١٥)

| (٩) في فيها وقوا: تقدير،                                                         |                                                                                                                       |
|----------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١٠٠) مَنْ دأه: ساقطة،                                                           | (١) في احة: الزابع،                                                                                                   |
| ورواد المادان بعدك                                                               | (٢) في فجا وقدا: له.                                                                                                  |
| (۱۱) في وجها وفدا: يضر <sup>ف.</sup><br>دري با دري باتباني وهي في <sup>ورو</sup> | (۲) في دولا: تقدل                                                                                                     |
| ر (۱۴) ني ۱۱۱ راحدا ساسه د به اساسه                                              | <ul> <li>(٣) عني دده: تمدا.</li> <li>(٤) عني اده. رجل للمقراء " ساقطة ، وهي في دأه وهجه.</li> <li>(٨) المام</li></ul> |
| (١٣) في عجه. والثلثان بينهما. سافطة.                                             | (a) 1 (a) 1 (a)                                                                                                       |
| روز) زرداء: سالطه،                                                               | المراجع       |
| (۱۵) في اجدا وادا واركه .                                                        | <ul> <li>(٦) من اجرة وقدة: عالمائة، وفي أنه كالمائة والنا الاول.</li> </ul>                                           |
| (١٦) في اجدا: ساقطة .                                                            | (۷) في لجا: أوصى<br>(۱)                                                                                               |
| (۱۱) مي ديست د است                                                               | Later than 1 (A)                                                                                                      |

وأثما فيما يصير مريضاً مرض الموت وليما لا يصير

رجل أصابه قالج وذهب لسانه أو مرض ولا يقدر على الكلام إلا بالإشارة أو" ا الكتابة وقد تقادم ذلك مثلاً منة فهذا بمنزلة الأخرس وكدلث صاحب السل إذا أتي عليه سنة فتصرفاته كتصرفات الأصحاء ولو كان أقل من ذلك فحكمه حكم المرض.

وأمًا فيما يصح إقرار المريض بالدَّين وغيره من التصرفات والمحاباة وغيره وفيما لا يصح:

مريضة باعت لابنها(٢) أرضاً وأقرت باستيفاء الثمن ثم ماتت إن كان الغالب من حالها الموت بحيث لزمت الفراش فاشتد عليها [الحال](٢) وكان قيامها بتكليف وشدة فحكمها حكم المرض، ولم يجز البيع عند أبي حنيقة رحمه الله تعالى وجاز عندهما رحمهما الله تعالى وبطل إقرارها باستيفاء الثمن؛ لأنَّ هذا إقرار للوارث وأنَّه باطل.

رجل اشترى عبداً في صحته بأكثر من قيمته بما لا يتغابن النّاس في مثله على أنّه بالخيار ثلاثة أيام فمرض واختار أو سكت حتى مضت مدة الخيار [ثم مات](٤) فالمحاباة من القلت: •

ولو كَانَ لَهُ عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة، فقال في صحته: أحدهما حر ثم مرض وبين القيمة (٥) في كثير القيمة (٦) فإنّه يعتق من جميع المال؛ لأنّ في الفصل الأول: اقتصر الملك على وقت الخيار وبالبيان لا يتبدِّل العتق بل ينزل العتق في أحدهما غير عين فإذا عين (٧٠) يعنق من ذلك الوقت ولا يقتصر على الحال.

رجل قال في مرضه: إن لرجل على ألف درهم دين ومات يدفع جميع النوكة إلى الورثة ولا يوقف منه شيء؛ لأنَّه المقر له محهول.

ولو قال لمحمد: على ألف درهم [دين](٨) وقف على مقدار الدّين ويدفع الباقي إلى الورثة؛ لأنَّ هذا أقلَّ جهالة من الأول.

#### وأمَّا نيما يجوز النَّصدُق عن الميت ونيما لا يجوزُ

أمة ماتت وأراد مولاها أن يتصدق عنها جاز؛ لأنّها لمّا ماتت زال الرّق وصارت كالمحرّة ويعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة يوم القسمة لا يوم الموت. وعليه المسائل-

وأمَّا فيما يأخذ الغرماء الذبن من الورثة بعد قسمة التركة وفيما لا يأخذون:

تركة فيها دين غير متفرق (\*) فتسمه الورثة ثم حاء الغريم فيأخذ من كلُّ واحد منهم من

<sup>(</sup>۱) - تى دە: بدرن أر. (٦) في اده: العثق.

<sup>(</sup>٧) - أبي اجدا وادا: عتق.

 <sup>(</sup>٢) قي فجاء الأيها.
 (٣) قي الله وفعه سائطة.
 (٤) مي الله:

<sup>(</sup>٨) - بي tfı سابطة,

<sup>(</sup>١) - تي ده. سيتبرق.

<sup>(</sup>٥) أن لجا وادا البئل.

الذبن بما يحص في ثلثه حتى لو كان الذين ألف درهم والتركة ثلاثة آلاف فانقسمت بين الدين ثلاثة بنين يأخذ من كلِّ واحد منهم ثلث الألف(١) وهدا أذا أخذُهم عد(١) القاضي حملة أما اذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده.

وأمًا فيما يجوز للحاج أن يتناول من مال الميت وفيما لا يجوز. وفي المأمور بالحج [ذا(T) مات في الطريق يحج عنه [من](٤) موضع مات [الأمر](٥) أو المأمور وفيما يقع المعج هن الأمر أو عن المأمور وقيما يصير (1) المأمور (٧) بالحج مخالفاً فيضمن وقيما لا يضمن:

وصيّ دفع الدّراهم إلى رجل ليحجّ عن الميت فلما بلغ بغداد مرض فدفع المال إلى رحل آخر ليحج عن الميت فحج عنه (٨) يقع الحج (١) عن الميت؛ لأنه جعل [الحج](١٠) له وهو جعل الشُّواب له وهذا جائز. فإن من حجّ وجعل الشُّواب تغيره، يجوز، والأول والثاني (١١١) ضامنان للمال. أمّا الأول: فبالنَّفع، والثاني: بالغبض ولا يجوز هذا عن وصة؛ لأنه فعل ذلك بغير أمر الوصى(١٢).

رجل من أهل الري أوصى بقزوين أن يحجّ عنه بألف درهم يصرف ذلك إلى نقد الرِّي، وكذا لو أوصى لفقراء قزوين بألف درهم يعطى لهم من نقد الرِّي وإن<sup>(١٣)</sup> كان لا ينفق عندهم ذلك وللوصى أن يصرفها بما ينفق عندهم.

وكذا لو أوصى بأن يعتق عنه عبد [ببلد](١٤) كذا وماله لا ينفق ثمة.

وكذا(١٥) لو أوصى أن يحجّ عنه [بثلث(١٦) ماله وثلث ماله لا يفي بدلك، فقال الرَّجل: أمَّا أحجَّ عنه](١٧) ماشياً من ها هنا. قال: لا يجوز ويحجَّ عنه من حيث يبلغ راكباً، لأنه أوصى بأن يحجّ عنه والحجّ الكامل هو الحجّ راكباً فينصرف إليه.

ولو دفع ثلث ماله إلى رجل يحجّ عنه راكباً وفيه وفاء بالرّكوب فحجّ ماشبًا، وأراد أن بأخذ ذلك لنفسه فهو مخالف ضامن للتفقة.

رجل خرج حاجاً فلما أن(١٨) بقي بينه وبين الكوفة فرسخان مات المرّجل وأوصى أن يحبُّ عنه فَأَخَجُوا عنه رجلاً من الكوفة جاز عن الميت ولم يصر مخالفاً؛ لأنَّه قريب تمع للكوفة، ولو [قال](١٩): أحجوا من تغليبه لا يجوز؛ لأنَّه بعيد وصار كما روي عن أصحابنا

| (١٠) بي قده: سائطة                                                            | dealers and                              |
|-------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| (١١) مي هجه: والثاني،                                                         | (١) في فجا وقدة: ثلث الألف، وفي الله: أو |
| (۱۱) في نصاب و سي                                                             | أَلْفُ، وقد أثبتنا الأول.                |
| (١٢) في فجا: الموضيء                                                          | (٢) في فجرة من .                         |
| (۱۳) ني ۱۹۵۹ ساتمله                                                           | (م) بني تبير من من ا                     |
| رور <b>د) ر</b> اه سافقه،                                                     | (٣) في فجه: سأنطة،                       |
| (١٥) في احدا وادا: كالعلة                                                     | (٤) - في ١٩٤١ ساقطة .                    |
| روب) کې حمله د نالت                                                           | (ه) - في فأه - ساقطة                     |
| (١٦) مي اداد س لك                                                             | (۱) في فجه وقده. صار،                    |
| · 레나 (리) (1V)                                                                 | ر اللي البيدة ودده المسال ا              |
| 4 <b>4 4 6 6 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 </b>                             |                                          |
| (١٨) عي الجداء المسلسلة، وهي في الوا<br>(١٩) في وأة واجداء ساقطة، وهي في الوا | (٨) من اجاء وادا: ساقطة                  |
| (۱۸) کې                                                                       | (٩) - نَيْ دداد: سَائطة.                 |

في رجل أوصى بأن يحمّ عنه من بغداد فأحجّوا عنه (١) من صرصار حار. ولو أحجوا من تغلبية لا يحوز لما ذكرنا.

رجل أرصى إلى رجل ليحجُ عنه (٢) من ثلث ماله على أن ما فضل من النّفقة فهو وصية له فخرج إلى الطريق ورجع إن كان عرض له شيء بمنعه (٢) من (٤) الذّهاب جاز ما أنفق على نفسه بالمعروف ويصرف الباقي في أمر الحج وإن كان بغير عدر ضمن ما أنفق.

رجل أوصى بأن يحجّ عنه فخرح ابنه لبحجّ عنه ثم مات في الطّربق فالمسألة على وجهين: إمّا أن يكون للميت وارث سواه، أو لم يكن فإنّه يحجّ عن الميت من حيث مات الابن؛ لأنّ خروجه كخروج الموصي(٥).

ولو خرج الموصى<sup>(1)</sup> ثمَّ مات حجُّ من ذلك الموضع كذا ها هنا، وإن<sup>(۷)</sup> كان له وارث آخر فخرح بإذنه (<sup>۸)</sup> فكذلك، ولو خرج من عبر إذنه <sup>(۱)</sup> بجب أن يحجَّ عنه من حيث مات الموصى؛ لأنَّ خروجه غير معتبر ويضمن ما أنفق في الطريق وهذا ظاهر.

الذي يحجّ من الميت لا يداوي نمسه من مال الميت (١٠) ولا أن يحتجم؛ لأنّ هذا [ليس] (١٠) من جملة النفقة [فإنّه] (١٦) لا يجب على الزّوج أن يداوي زوجته ولا عليه أحر الحمام (١٢). وكذلك لا يشتري ماء ليتوضأ به أو يغتسل من الجنابة لما قلنا، ولا بأس بأن (١١) يشتري ماء ليفسل ثيابه ويدنه ورأسه من الوسخ؛ لأنّ ذلك يعد [من] (١٥) جملة الفداء.

ولو قال: أعطوا فلاناً ألف درهم ليحج [بها](١٦) عنّي فأبى فلان أن يحجّ عنه(١٧) يعطى لغيره. هكذا روي عن محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه.

ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم وثلثه أقل من مائة درهم حجّ عنه بالنّلث من حيث يبلغ؛ لأنّه حبس المائة لنفسه وحبسه فيما زاد على النّلث لم (١٠٠) يصح [لحق الورثة] (١٠٠) فيصح في الثلث.

ولو أوصى بأن يحجّ عنه من ثلث (٢٠) ماله ولم يقل حجة ويبلغ ثلثا ماله ححجاً حخ عنه ما قدر من الحجّ؛ لأنه قدر المال ولم يقدر الحجّ وهذا اللّفظ يحتمل الحج والحجح فيه فيجعل المحكم وهو تقدير (٢١) المال قاضياً على المحتمل، والأفضل أن يحجّ عنه كل

| <br>(۱۲) في اله: ساقطة.                 | (١) في ١٤١: سائطة.                    |
|-----------------------------------------|---------------------------------------|
| (١٣) في الجنة وقدة: الحنجام             | (٢) - في ادا : ساقطة .                |
| (١٤) في ددار بأس بأن. سائطة.            | (۳) في الحِن مثنه.                    |
| (١٥) في اله واجاه: ساقطة، وهي في اها.   | (٤) - هي الداء عن،                    |
| (١٦) في الله واجرا: ساقطة، وُهي في ادا. | (٥) مي الدام الوصي .                  |
| (١٧) في اجدا: سائطة.                    | (٦) - في ١٤٦: الرضي                   |
| (۱۸) في لجه: لا.                        | (٧) - في ١٤١: لو ،                    |
| (١٩) مَيْ فأف: سائطة.                   | (٨) - في قداد بإذتهم.                 |
| (۲۱) في اجدا. بثلث.                     | (٩) - في قداد: يإدتهم،                |
| (۲۱) في اجده. بقدر.                     | (١٠) في فجه واده: نفك، وفي فدا: نفسه. |
| •                                       | (11) نی دآه: سائطة                    |

المحج في سنة واحدة؛ لأنَّ فيه تعجيل إيصال الثواب إليه.

رُلُو أُوصَى بِحَجَّة وقضلت منه (١) نفقة أو كسوة ردَّت على ورثته؛ لأنَّ هذا مال المبت خلا عن الدِّين والوصية فيكون للورثة.

ولو جامع كانت الكفارة عليه في الحجة؛ لأنّ الجماع فعله والكفارة الواحبة (٢) بفعله لا تجب على غيره (٣).

ولو أوصى بأن يحتّ عنه فاعتمر الحاج قبل أن يحرم بالحجّ ضمن النمقة، وكذلك لو ترن في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لو ترن زاد خيراً ولا يضمن، ودم القران على الحاج ولا يكون في مال الميت. أمّا إذا اعتمر وتمتع فلأنّه أمر بالسّفر إلى مكة للحجّ وقد سفر للعمرة فصار مخالفاً فيضمن النفقة، وأمّا إذا قرن؟ هما رحمهما الله تعالى يقولان: [إنّه](أنّا أمر بالسّفر إلى مكة للحج وقد سفر إلى مكة للحج وراد عليه عمرة، وهذه الزيادة توجب إكمال() الحجّ إذا الحجّ بجهة (١٠ القران أنفل أن أبو حنيقة رحمه الله تعالى يقول: أمر بسفرة يفردها للحجّ وقد أتى بسفرة لم يفردها للحج بل لهما فيكون منفقاً في سفرة لم يؤمر بها، وقولهما: إن العمرة إكمال الحجّ. قلنا: نعم، أن لو وقعت للآمر والعمرة لم تقع للآمر فلا يكون إكمالاً للحج. وكذلك إذا أوصى بالقران كان دم القران على الحاج؛ لأنّه من المناسك فيكون على الحاح.

ولو حمّع عنه من حبّع عن نفسه [فهو](١) أفضل؛ لأنّ جواز حمّ غير الضرورة عنه منفق عليه رجواز حبّم الضرورة عنه مختلف فيه فكان المنفق(٨) عليه(١) أولى.

وكذلك لو حجت عنه (١٠) امرأة إنسان(١١) والعبد مثلها.

أمّا المرأة؛ فلأنّ أمعال (١٢) المرأة أنقص من أفعال (١٣) الرّجل فإنّها لا ترمل في الطّواف ولا تسعى ولا ترفع الصّوت في تلبية إلاّ أنّه جاز، لأنّ هذه الأفعال من الفضائل لا من الأركان.

أما العبد: فلأنَّه [لا](١٤) ضرورة فكان غيره أولى.

ولو أوصى بأن يحجّ عنه حجة حجّ عنه من بلده إلاّ أن يخرج حاجّاً ثم يموت فأوصى بأن يحج عنه فإنّه يحجّ عنه (١٥) من حيث أوصى ولا يجزئه لو حجوا عنه من بلدة أقرب إلى

> (A) ني دده المتيقن. أ أن أجاء ساقطة، (٩) في اجرا وادا. ساقطة. (۲) - ثَيَّ تدا، سائطة، (١٠) في لجدا أساقطة . في أجره: وكفارة الفعل تجب على غيره. (۱۱) بي دجه عن إسان (١٢) في دجه: أممالها أي المرأة، نفس الممني، (0) قي اله: سأقطة . (١٣) في دره: ساقطة، (١٤) في داه: سائطة في فدا: كمال، (١٥) في دجا: فإنه يحجُ عنه. سابطة (1) في لجا: يحجة. التي فأه وفيه: سائطة.

مكة. أمّا الأول، فلأنّ المرض هو الحجّ من الوطن. بدليل أنّه لا يجب عليه إلا راد وراحلة ببلغانه من وطنه إلى مكة (() فإذا ()) كان الفرض عليه ذلك وقد أمر للوصي فأمال () غيره منايه في الحح فانصرف مطلق الأمر بالإناية إلى جميع ما كان فرضاً على المنوب عنه ما أمكن. وأمّا إذا خرج حاجاً ومات في الطريق فما ذكر من الجواب قولهما رحمهما الله تعالى: أنّه يحجّ من حيث بلغ، فأمّا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يحجّ عنه من وطه وهذا الاختلاف راجح إلى حرف وهو [أنّ] () ما أدى من السفر بنية الحج، عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يبطل بالموت فلم يجز (ه) البناء عليه ووجب الإحجاج من وطنه، وعندهما رحمهما الله تعالى. لا يبطل فيجوز البناء عليه والمسألة معروفة، ولو كان له أوطان شتى فمات وهو مسافر وقد أوصى بأن يحج عنه حج (() [عنه] من أقرب الأوطان ألى مكة؛ لأنّه متيقن وإن لم يكن له وطن فمن حيث مات؛ لأنّه ليس بعض الأماكن (م) بأولى من العض، وهذا مكان مات فيه فكان ثعيبه أولى.

وإن (\*) سرقت نعقته (\* ' ' . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: رجع أبداً في ثلث ما بقي، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن بقي شيء من ثلث المال يعني ثلث جميع المال حج من حيث بلغ وإن لم يبق شيء لم يحجّ، وكذلك العتق، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يحجّ وإن بقي من الثلث كثير وجازت قسمته، وكذلك كلّ وصية لله تعالى في قول محمد رحمه الله تعالى، وكذلك عتق النسمة.

ولو مات العبد قبل أن يعتق بعدما اشتراه الوصي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يرجع في ثلث ما بقي. محمد رحمه الله تعالى يقول: إن الوصي مقام الموصي في إخراج . المال للحج وشراء العبد نسمة.

ولو فعله الموصي (۱۱) بنفسه فسرقت النفقة من النائب ومات العبد قبل أن يعنق لم يرجع في التركة بشيء فكذا ها. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن الوصي قائم مقام الموصي لكن في تنفيذ الوصية لا (۱۲) في تعيين المال للوصية، بدليل أنه لو عين ألفاً للحج أو لشراء العبد نسمة ولم يسلم إلى أحد ولم يشتر به عبداً فهلك لا تبطل الوصية بخلاف الموصي لو فعله، وإذا لم يقم مقامه الموصي في التعيين فصار كأنه انعدم التعيين ومحل تنفيذ الوصية الثلث فيرجع فيما (۱۲) بقي من الثلث. أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: الوصية إنما تزاد على الثلث إذا أخذ بالوصية الثلث. أما إذا هلك لا بالوصية أحد

(١٣) في اجا رادة: يما.

 <sup>(</sup>١) في اجه: الأول . . . إلى مكة: ساقطة. (٨) في وحده الأوطان.

 <sup>(</sup>٢) في ادا: فأمّا إذا.
 (٩) مي اجه: ساقطة.

 <sup>(</sup>٣) في اجا وادا، الوصي إثابة.
 (١٠) في ادا: الثقة.
 (٤) في الداد الثالث من الثالث من الثالث من الثالث ال

 <sup>(3)</sup> في اله وضعه: ساقطة، وهي في قدة. (١١) في قدة الوصي.
 (4) في ادة يجب.
 (7) في ادة يجب.

<sup>(</sup>٦) في (ج) أَسْقَطَة.

<sup>(</sup>٧) - نَيُّ هَأَهُ وَاجِعَةٍ: سَاقِطَةً، وَهِي فِي دَوْهِ.

للوصية (١) ثلث ما بقي (٢) وهنا هلك لا بالوصية.

وإن كانت الوصية لإنسان بعينه لم يجز تعيينه ما لم تقع القسمة على الورثة فأبو حنيمة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: سويا بين أن تكون الوصية لله تعالى وبين أن تكون للعبد في أن لا تصح قسمة الوصي، ومحمد رحمه الله تعالى: فرق، والفرق: أنّ الوصي ليس بنائب عن الموصى له مع الورثة. فأما بنائب عن الموصى له مع الورثة. فأما نائباً عن الله تعالى في قبض حقه فتصح قسمته. ألا ترى: أنّ الوصي لما كان نائباً عن الورثة في قبض حقهم صحّ قسمة الوصي عن الورثة مع الموصى له.

ولو أوصى أن يحجّ عنه وارث لم يجز إلاّ أن يجيز الورثة، لأنّ هذا وصية للوارث من رجه؛ لأنّها تصمنت نفعاً (٤) للوارث فكان وصية للوارث من وجه. ألا ترى: أنّ من أوصى أن يحجّ عنه غيره ما دام فلان حياً ليس له ذلك (٥) والوصية للوارث لا تصح إلاّ بإحازة الورثة.

ولو أوصى أن يحجّ عنه فليس له أن يقيم بمكة زيادة على خمسة عشر يوماً، ولو فعل منفقته في ماله<sup>(١)</sup> وما دام في الطريق ذاهباً أو جائياً فنفقته في مال الميت لا يسرف [فيه]<sup>(٧)</sup> ولا يقتر ولا يشتري شيئاً من الدّواء<sup>(٨)</sup>.

#### وأمَّا فيما تجوز الوصية بالخدمة والغلة، وفيما لا تجوز:

ولو أوصى بخدمة عبده سنة بعينها لرجل بعينه وهو يخرج من ثلثه خلعه سنة وإن لم بحرج من ثلثه خدمه بوماً وللورثة بومين حتى يستكمل؛ لأنّ الرصية بخدمة العبد والعبد لا يخرج من ثلث ماله كالوصية برقبة العبد؛ لأنّ الورثة يصيرون ممنوعين [عن العبد]<sup>(۱)</sup> ما لم تمض مدَّة الوصية فوجب اعتبار الثَّلث والثلثين كما يعتبر متى حصلت الوصية بالرقبة فوجب القبد؛ لأنّه لا يمكن أن يجعل ثلثا العبد للورثة والثلث للموصى له حتى يخدم الكل في يوم<sup>(۱)</sup> واحد فوجت القسمة بالتهايؤ بالأيام.

ولو أوصى بسكنى داره سنة فإن (١٦) كانت (١٣) الدّار تخرج من ثلثه (١١) سكنها سنة وإن لم تحرج واحتملت القسمة سكن ثلثها والورثة ثلثيها إلاّ أن يتهابؤوا سنة بعينها؛ لأنّ عين الدّار منا يحتمل القسمة فأمكن قسمة العين كما أمكن قسمة السّكنى بالتهابؤ فكان حق الموصى له قسمة العين حتى لا تزول يده عما أوصى به في نوبة الورثة، إلاّ إذا اتفقا على

<sup>(</sup>٨) في فيدا. الدُّوات،

<sup>(</sup>٩) ني داه: ساقطة.

<sup>(</sup>١٠) في فجاء سائطة. (١١) في فجاء وقده وقت.

<sup>(</sup>۱۲) تى دىدا، قال،

<sup>(</sup>۱۲) ني دجه اساقطة

<sup>(</sup>١٤) مي دجره. من ثلثه: ساقطة

<sup>(</sup>١) في (١٥: الرصية.

<sup>(</sup>٢) في اجه: ثلُّكُ ما بقي، ساقطة،

 <sup>(</sup>۲) في اجه ودده: سائطة.

<sup>(</sup>٤) في اجاء تقصأ.

 <sup>(</sup>a) في فجه: من وجه. . . . ليس له ذلك: ساقطة.

<sup>(</sup>١) في الجالة مال تفسه ،

<sup>(</sup>٧) في داء: سائطة.

قسمة السّكني بالتِّهايؤ فحيئذٍ (١٠) لهم ذلك. ر

ولو أوصى بغلة داره أو عبده سنة ولا مال له غبر ذلك كان له ثلث غلة تلك<sup>(۲)</sup> الشة<sup>(۳)</sup>. أما جواز الوصية بالغلة؛ فلأن الوصية بالغلة وصية باستغلال العبد بأن يؤاجر فيعطي ذلك فلموصى له وتمليك استغلال العبد حال حياته جائر، بعقد من العقود فإنه إدا أعاد العد<sup>(1)</sup> لرجل حال حياته على أن يستعمله المستعبر<sup>(۵)</sup> جاز فكذا الغلة له كان<sup>(۲)</sup> جائزاً وما جار ذلك يجوز تمليكه بالوصية، وأتا<sup>(۷)</sup> ثلث غلة تلك الشة. إذا أوصى بغلة سنة بعينها؛ لأن قسمة عيى الغلة ممكن وليس تصاحب الخدمة (<sup>۸)</sup> والشكني أن يؤاجر الذار والعبد إن أوصى له بالحدمة؛ لأنّه ملك المنفعة بغير عوض فلا يمكن<sup>(۱)</sup> التمليك بغير<sup>(۱)</sup> عوض.

ولو [كان] (١١) الموصي [له] (١٦) بالكوفة ومات وقد أوصى بحدمة عبده لرجل سنة لم يكن للموصى له أن يخرح العبد من الكوفة إلا أن يكون أهله من غير الكوفة فيخرجه إلى أهله فيخدمه هناك؛ لأن الوصية بالخدمة تقيدت بوطى الموصى له عرفاً؛ لأن العرف فيما بين الناس أن من أجر عبده للخدمة أو أعاره فإنما يريد به الخدمة في الوطن وهو الحضر لا في الشفر فإن كان وطنه في الكوفة يخدمه فيها وإن كان في غير الكوفة يخدمه هناك.

ولو أوصى بخدمته له وبرقبته لآخر وهو ثلث ماله خدمه ما دام حياً فإن مات كان لصاحب الرقبة [لأنه ملك المنفعة لأحدهما والرقبة للآخر ويجرز مثل هذا كما لو أوصى بخدمته لإنسان جاز وإن كان ملك الرقبة للورثة](١٢٠)، وكذلك الغلة إن مات صاحب العلة سلّم العبد لصاحب الرقبة ؛ لأنّ المنافع المعدومة والغلة المعدومة لم تصر معلوكة للموصى له للحال ليصير موروثاً عنه.

وكذلك لو أرصى بأمة لرجل وبما في بطنها لآخر، أو أوصى بخاتمه لرجل وبفصه لآخر. أمّا الوصية بما في البطن: قلان الوصية بالمعدوم، إذا كان على عرض الوجود جائز فبموجود لا يمكن تسليمه أولى وهو الجنين.

أما الوصية بالغص: فرق بين الوصية وبين البيع والهبة؛ والفرق: أنّ في البيع والهمة نوع خطر وغرر والبيع والهبة مع الغرر والخطر لا يجوز والوصية مع الخطر والغرر جائز. ألا ترى أنّ الوصية بالمعدوم جائزة وإن كان الفرر والخطر هناك (١١) أكثر هذا إذا كانت لوصية للثاني بالفص وبما في البطن موصولة بالوصية الأولى بأن قال: أوصيت بالحاتم

 <sup>(</sup>۱) في اجه: فكان حق الموصى له. . . . (۷) في اجه. ساقطة.
 فحيثهِ: ساقطة.
 (۸) في اجه، الغلة.

 <sup>(</sup>۲) في «أه و«جه»: دلك، وقي «د»: ثلك، وقد (٩) في «جه» و«د»: بملك أبنا الأحيرة

<sup>(</sup>٣) في (جا، عمله لسة. (١١) وي وا، ،

<sup>(</sup>٤) فَيَ±د); عبده. (١٣) فَيَ n (۵) في قداد المعين (١٣) في a

أي في اجاه: سائطة.

<sup>(</sup>۱۱) مي دأه سافعة. (۱۲) في دأه سافعة. (۱۲) في دأه سافعة.

<sup>(</sup>۱۳) في اله. ساقطة.

<sup>(</sup>١٤) في اجاء: هناء

لهذا وبالفص لآخر وبالجارية لهذا وبما في بطنها لآخر. أمَّا إذا كانت معصولة بأن تحلل [سنهما](١) سكوت كان الحلقة(٢) للموصى له بالخاتم، والفص بينهما نصفن والجارية للموصى له بالجارية والولد بيهما نصفان مكذا ذكر في الزّبادات.

ولو جنى الخادم كان الفداء على المخدوم؛ لأنَّ وصية الموصى له بالرَّقبة تأخرت عن وصية الموصى له بالخدمة معنى؛ لأنَّ المقصود من ملك بالرَّقبة المنفعة وقد تأخرت.

ولو كانت وصية مؤخرة حقيقة بأن قال: أوصت بخدمة هذا العبد لفلان فإن مات بطلت ,صيته فقد أوصيت به لفلان وجني العبد لا يخاطب الموصى له بالرّقية بالفداء، مكذا هنا.

فإن فداه بقيت وصيته على حالها وإن مات رجع ورثته على صاحب الرقبة بالفداه؛ لأنه لمّا مات بطلت وصيته فكان للورثة أن يقولوا: إن (٣) أبانا فدى عن (١) عبدك؛ لأنّ الملك في رقبة العبد لك وهو كان مضطراً في الفداء لإحياء حقه، ومن قصى دين غيره وهو فيه مضطر لم يكن منطوعاً؛ إلا أنَّه لا يرجع عليك بما فدى ما دام حياً؛ لأن وصيتك من حيث المعنى كالمؤخرة عن وصية أبينا، فإذا زال هذا المعنى كان لنا أن برجع فإن أبي صاحب الرَّقبة بيم رقبته فيه! لأنّه جنى العبد بالفداء(٥) فيتعلق المداء برقبته فتماع فيه كراد الآبق إذا أبي<sup>(١)</sup> المولى إعطاء الحعل بيع العبد فيه<sup>(٧)</sup>.

ولو أبي المخدوم أن يفدي فداه (٨) صاحب الرقبة أو دفعه (١) بطلت وصية المخدوم. أمَّا إذا دفعه (١٠) فلان الموصى به قد استحق؛ لأنَّ الخدمة صارت لولي الجناية بعد الدُّنع، فتبطل الوصية. وأمًا إذا أفداه (١١٦)؛ فلأنَّ الفداء بمنزلة الشُّراء متى حصل الفداء ممن يملك (١٢) دفع العيد فيجعل كأنَّه دفعه (١٣) ثم اشتراه منه بخلاف الفداء من المحدوم؛ لأنَّ المداء حصل ممن لا يملك (١٤) الدَّفع فلا يمكن أن يجعل (١٥) مشترياً بعد الدَّفع.

ولو جني على الخادم والجناية لا تنقص الخدمة كان الأرش لصاحب الرقبة، لأنَّ الأرش(١٦<sup>٠)</sup> بدل ملك<sup>(١٧)</sup>، وكذلك ما يوهب للحادم أو يكتسبه أو كانت له<sup>(١٨)</sup> أمة فولدت ولداً.

أمَّا الكسب، فلأنَّ هذا كسب ملكه؛ لأنَّه تولَّد من ملكه وإن نقصت الحناية الخدمة ويؤخذ بالأرش خادمٌ يشتري(١٩) فيخدمه، وإن لم يؤخذ به بيع الخادم وضم ثمنه إلى

```
(١٢) في فجه وقده مص.... يملك، وفي di: ممكن يمكن، والشنا
 (۱) - في⊧أ¢: ساقطة.
 (٢) - في اداء، الحلبة،
 الأول.
 (٢) في فجه: إنَّما.
 (١٣) ئي دده: دئع،
 أفي اجاه: سائطة.
 (١٤) في هجه وقده: لا يملث، وفي فعه: يمكن وأثبت الأول
 (١٥) مِنْ فَجِهَ وَقَدَّهُ: يَجِمَلُ ، وَفَيْ فَأَهُ يَخَمَّلُ ، وَقَدَّ أَثْبَنَا الْأُولَ
(١٦) في قده: لصاحب الرقية، لأنّ الأرش: ساقطة
 في اجدا: سانطة.
 (٦) هي هجره: ابق
 (٧) - في فجه: ساقطة،
 (۱۷) مي فده: ملکه ،
 (٨) - مَنْ قدة: عقدا،
 (١٨) مي هجاء, ساقطة،
 (4) التي فدات ديم ،
 (١٩) بيّ وجاه: ساتطة،
 (١٠) بن دده: رقع.
```

الأرش<sup>(1)</sup> فيشترى به خادم؛ لأنه متى نقصت الجراحة الخدمة تلف بهده الجراحه حق الموصى له فيتقل الحق إلى البدل وتفقة الخادم على المخدوم؛ لأنّ مفعته له فكانت التفقة عليه كالمستعير، والله تعلى أعلم.

#### الفصل الثامن

#### في المسائل المتفرقة

رجل مات وعليه ديون مستغرقة فجاء رجل وادّعى [أن] له على الميت دياً فعجر عن إقامة البيّنة فأراد أن يحلّف الورثة فالغريم ليس له ذلك؛ لأنّ النّركة إذا كانت مستغرقة لا حق للوارث فيها فلا يكون خصماً و لغريم (") ليس بخصم؛ لأنّهم لو قضوا ديونه من مل آخر، حاز واليمين إنّما تتوجه على الحصم فإن كان له بيّنة (") يقيمها ويكون الوصي خصماً له وإن لم يكن له وصي فالقضي ينصّب وصياً، ولو قضى الدين وبني من التركة فضل فله أن يحلف الورثة على العلم؛ لأنهم صاروا خصماً في ذلك.

رجل مات وترك ابنين وعصة فأراد الشلطان أن يأخذ من التركة شيئاً ظلماً وأرادوا أن يحملوه من نصيب العصة ليس لهم ذلك ويكون محسوباً من جميع التركة.

رجل أقعد صبياً مع نفسه حتى يعمل معه وأخذ للصبي كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل لبس له أن يسترد التُّرب إن أعطاه كرماساً وخاطه الصبي؛ لأنه لمّا قطعه وحاطه انقطع حقه عنه فليس للمالك عليه سبيل وإن أعطاه ثوماً مخيطاً إن أعطاه همة أو عاربة فله أن يستردّه وإن أعطاه صدقة فليس (٢) له ذلك.

ومن باع شيئاً من تركة المبت لينقذ به وصاياه فجحد المشتري الشراء فرفعه إلى القاضي فحلفه القاضي فحلف. يقول الوصي للغاضي: إنه (٢) حلف كادباً فانفسخ (٨) البيع بيننا؛ لأنه لو لم يفسخ القاضي والمشتري جحد والوصي عزم على ترك الخصومة ينفسح البيع (٩) بينهما وتعود العبن على (١١) ملك الوصي (١١) كأنهما تفاسخا البيع فأما (٢١) إذا كان من القاصي تعود إلى تركة المبت.

رجل مات وترك دراهم صحاحاً وقد كان أوصى بدراهم مكسورة ينبغي للوصي أن يشنري شيئاً بدراهم صحاح ويبيعه بمكسورة وينفذ الوصية بذلك.

<sup>(</sup>١) في أأيا. الأرض؛ وهو تصحيف، وفي أجمه وآده: الأرش، وقد أثبتنا الأحير.

<sup>(</sup>٢) في ١٩٥: سالطة". (٣) في ١٠جـة"كيس له ذلك. .. والغريم: ساقطة.

<sup>(</sup>٤) في فجا وقدا: بيِّنةٍ، وفي فأناً: خصم، وأثبتنا الأول.

<sup>(</sup>٥) - في اجا وادا: ثرباً يساوي.

 <sup>(</sup>٦) في اجا وادا اللمالك عليه مبيل... أعطاه صدقة فليس: ساقطة. (٧) في هبره: ساقعه

 <sup>(</sup>٨) هي ادا: فأفسح، (٩) في دجا المبيع. (١٠) في دجا: إلى.
 (١١) في دجا الموصى، (١٢) في دجا. ساقطة.

رجل أعنق عبداً زمناً أو صغيراً أسقطت نفقته عن مولاه؛ لأنَّ النَّفقة إنَّما تكون باعتبار

رحل أوصى بأن يدفع إلى فلان دراهم ليشتري بها أسارى المسلمين ممات الدي أوصى إلى فإنه يرفع الأمر(١) إلى الحاكم حتى يدفع إلى رجل يفعل ذلك كما(٢) في سائر الأوصياه.

رحل يعطي لبعض ورثته شيئاً ولم يعط لغيره إن أعطاه تلك(") الرّيادة(١) شفقة لا ماس م فإن كانوا في ذلك سواء في الصّلاح كذلك لا يشغي أن يفعل<sup>(ه)</sup> ذلك، ولو كان ولده عاسفاً لا ينبغي أن يعطى له (٦) زيادة القوت؛ لأنَّ ذلك إعانة له (٧) على الفسق (٨) وأنَّه حرام.

مسجد بني وفضل منه الخشب والمسجد محتاج إلى الدَّمن [والحصير](٩) فأراد المتولِّي أن يبيع ذلك ويشتري منه (١٠) ما ينبغي للمسجد فالمسألة على وجهيل إما أن سلموا الخشبات إلى القيم أو [تولّوا](١١) ذلك بأنفسهم.

ففي الوجه الأول: ليس (١٢) للقيم أن يصرف ذلك إلى (١٣) غيره؛ لأنهم إنَّما أعطوه لناء المسحد لا للبيع

وفي الوجه الثاني: الباقي على ملكهم يصرفون ذلك(١٤) إلى ما شازرا.

رجل أوصى بأن يشترى أربعون قفيزاً من الحنطة بمائة درهم وتفرق(١٥) على المساكين فرخصت الحنطة حتى صارت أربعون قفيزاً بستين درهماً فهذا على وجهين: إمّا أن أراد بهذ (١٦) القول التصدّق بمائة درهم [ثم](١٧) قال: اشتروا بها كذا(١٨) ، أو أراد أن يشتري بها حنطة ويتصدق بالحنطة.

نفي الوجه الأول: يشتري بالباقي حبطة وتفرق على المساكين. ألا ترى: أن الأربعين لو صارت بماثتي درهم لا يجب عليه التصدق إلاّ بمائة.

وفي الوجه الثاني: يردُّ الباقي إلى الورقة؛ لأنَّ غرضه هو التصدَّق بأربعين تغيرًا من الحطة وقد حصل. هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

رجل اشترى لابنه الصّغير شيئاً وضمن الثمن عنه، وأدّاه فأراد الرّجوع. في القياس أن يرجع وفي الاستحسان ٪ لا يرجع، ولو قال عند الأداء ٬ أؤديها فله أن يرجع. هكذا ذكر ني «العيون».

رجل باع عبده من ابنه الصّغير بيعاً فاسداً ثم أعتقه الأب(١١١) فعتقه جائز عن نمسه

(٣) في الجبه والدا: ذلك. (۲) في اجما: كان. أن أجا: سائطة. (٥) في دجه ودده: يفضل. (٦) في دجه ودده: سانطة. (t) في ادا الزيادة... (٧) في اجدا: سائطة. (A) في دجه: الفسق، وفي دأه وادا: الشراء، والأول هو المثبت أعلاه. (١١) في فجا: يه، (٩) مي داه: ساتطة. (١٢) في فجره ساعطة. (١١) في فجه وفده: تولو، وفي اله: بنو، وأثبتنا الأول. الناء (١٥) في اجراء يعرفونها (١٤) في فيها: ساقطة (۱۸) ني اجه يکر. (١٣) في فجيه: ساقطة. (١٧) في ١٤١٥ ساتطة. (١٦) في فجه: ساقطة. (١٩) هي فجا وفدة الأب. وفي ثأة: العبد، وأثبتنا الأول.

ويكون نقضاً للبيع؛ لأنَّ البيع فاسد وهو في يده.

ولو اشترى من أبيه عبداً وهو هي يد الوالد(١) فمات فإنه يموت من مال الأب بمنولة عبد وديعة اشتراه.

ولو قال: أوصيت بأحد<sup>(۲)</sup> هذين العبدين لزيد ومات فقال بعض الورثة: تدفع إمّا هذا، وإمّا<sup>(۳)</sup> هذا، وقال بعضهم: لا بل يدفع هذا يوقف حتى يجتمعوا على شيء، ولو كاتوا صغاراً حتى يبلغوا ويجمعوا على شيء، وذكر في بعض المواضع: إن كانوا صغاراً فللوصي أن يدفع أيّهما شاء [ولو دفع أكثرهما قيمه جاز وإن لم يكن له وصي فللقاضي أن يدفع أيّهما شاء]<sup>(1)</sup>، ولو أوصى لأحد هذين الرّجلين بهذا العبد فاختلفت الورثة فالجواب على ما مر.

ولو قال: أحد هذين الصبيين<sup>(٥)</sup> ولدي أجبر على البيان فإن لم يمين حتى مات [يجبر]<sup>(٦)</sup> ورثته على ذلك ولا يثبت نسبه ما لم يجمعوا على شيء على ما ذكرنا.

ولو قال واحد: هذا ولده يثبت نسبه من الميت ولا يلتفت إلى قول الباقبن وجحودهم.

ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال الموصي (٧): رجعت عن وصية أحدهما ولم ينن ثم مات فليس للورثة خيار (٨) لكن الثلث بينهما نصفان. وذكر في نوادر ابن سماعة: أن للورثة خياراً يعطون من (٩) شاؤوا.

رجل أصاب متاعاً من حرام فأوصى أن يتصدق به على (١٠) أصحاب المتاع إن كان أصحاب أحياء يرد إليهم؛ لأنّ نقض الخصب واجب وإلا (١٢٪ يتصدق عنهم؛ لأنّ السبيل في مثل هذا المال التصدّق.

ولو قالت الورثة: هو كاذب ولم يشاؤوا تنفيذه يتصدق عنه بقدر الثلث.

ولو قال في مرضه: هذا المال لقطة وكذبه الورثة(١٣٠ يتصدق بالثلث.

النائحة والمغنية إذا أخذتا أجراً يرد إلى أصحابه إذا عرفوا وإلا تصدق به إذا أخذتا على الشُرط.

رجل مات ولا وارث له وله مال عند الناس أو وديعة فللإمام أن يأخذه ويضعه في بيت المال ويصرفه إلى مصالح المسلمين.

<sup>(</sup>١) في فجا وقده: الوائد، وفي قأه. الوارث، وأثبتنا الأول. (٢) في فجه: ساقطة.

 <sup>(</sup>٣) في اجدا: إما: ساقطة، وفي ادا: إنَّ هذا بدلاً من وإمَّا هذا.

 <sup>(</sup>٤) زيادة في اجا و ادا وليست في اأه. (۵) في اجاد: العدير. (٦) في اله: ساملة.

 <sup>(</sup>٧) في ٤٥٦ الوصي وفي ١١٥ وقيمة: الموصي والمثبّت الأخير (٨) في دجة. ساتطة.
 (٩) في دجة ما. (١١) في دجة: عن. (١١) في دجة وددة: أصحابهم.

<sup>(</sup>١٧) في اداً: ولا يتصدُّق. ﴿ (١٣) في فداً: هو كاذب. . . وكدبه الرَّزثة: ساقطة.

قوم وقعت لهم مصادرة فأمروا رجلاً بأن يستقرض مالاً وينمقه في حوائجهم ففعل فللمقرص أن يرجع على المستقرض بلا شك، وأما المستقرض: هل يرجع على لقوم إدا أمروه بذلك؟ على أن يكونوا ضامنين لذلك يرجع وإلاً فلا يرجع هو عليهم؛ لأنه مستقرض لنفسه إذ الوكالة في الاستقراض لا تجوز.

رجل مات وترك صبياً (١) يطيق العمل ولم يدرك فللرصي أن يسلمه إلى ما هو خير للبتيم. إمّا أن يوجّره للعمل، وإما أن يسلمه إلى المكتب.

لو تصرف واحد من أهل السّكة في مال البتيم من السيع والشّراء وليس للبتيم وصي، وهو يعلم أنّه لو رفع الأمر إلى القاضي فإنّه بأخذ المال ويفسده فإن تصرفه جائز للضرورة. هكذا [ذكر](٢) في فتاوى أهل سمرقند. والله سبحانه وتعالى أعلم بالضواب.



## ينسب المراتغي التبيغ

قال رضي الله تعالى عنه (١٠): كتب الصّدر الشهيد رضي الله تعالى عنه الفرائض مرتبة، مفصلة وبه غنية عن ترتيب وتفصيل فاتبعنا في الفرائض مسائل الفتاوى وأوردناها(١٠) من غير ترتيب.

رجل مات وترك ابنة عم وابنة خال لا وارث له غيرهما فالمال لابنة العم إن كان عمّاً لأب وأمّ أو لأب؛ لأنّها ولد عصبة فكانت هي أولى.

ولو ترك ابنة ابن العم وابنة الخال، فابنة ابن العم أولى؛ لأنّها ابنة وارث وولد العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوي الأرحام.

رجل تزوح [ابنة] (۱) امرأة زوّجها أبوها، فقال أب الزّوج لأب المرأة: أعطيك هذه العنيمة وهذا الكرم بمهرها وذلك في موضع جرت العادة بذلك، فقال الأب (۱): قبلت وهي بكر، فمات أب الزّوج وترك هذا الابن والابنة وهي (۱) لا ترضى بذلك نظر إلى مهرها (۱) وإلى قيمة الضّيعة إن كانت قيمة الضّيعة مثله أو (۱) كان مما يتغابن النّاس في مثله أخذ الضّيعة وصار مهراً ولا شيء للابنة من ذلك؛ لأنّ الابنة إن (۱) كانت بكراً فالأب يلي أخذ مهرها ولا ضرر لها في ذلك؛ لأنّ قيمة الضياع (۱) مثل المهر وأب الزّوج تبرّع على اللبن بذلك في الصّحة.

رجل مات وترك ابنين صغيرين وامرأة وهي حامل وطلب بعضهم قسمة الميراث يقسم الميراث على اثنين وثلاثين سهماً: للمرأة الثمن وذلك أربعة، ويعطى لكل [ابن](١٠٠) سعة، ويوقف أربعة عشر؛ لأنه يحتمل أن يكون في بطنها غلامان. وقال بعضهم: يمسك(١١٠)

١) عي قجه لاية غير واردة. (٧) في لحبه الدة أو.

 <sup>(</sup>۲) عي دجه دده, وأوردت ما فيها.

<sup>(</sup>٣) في الله: سائطة. (٩) في احداد الصيعة.

<sup>(1)</sup> في قبيره قدة: الأب، وفي قاه: الأمة، وأثبتنا الأول. (١٠) في قاه: سائطة.

<sup>(</sup>۵) دي اجاء: ساطة. (2) دي اجاء: ساطة.

<sup>(1)</sup> في لجنا الداء صداقها

نصيب ابن واحد والأول أصح وأحوط، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. وقال بعضهم: يوقف مبراث(١) أربعة ننين

إذا جهّز الأب ابنته ثم مات وبقية الورثة يطلبون القسم عمها، فإن كان الأب اشترى لها في صغرها (١) أو بعدما كبرت وسلّم ذلك إليها، في صحنه فلا سبيل للورثة عليه (١) ويكون للابنة خاصة.

رحل مات وترك ديماً يحيط بماله فلا تكون الورثة خصماً للغرماء؛ لأنه لا حظ لهم من التركة، وقال بعض المشايخ: يكون خصماً للغرماء (١٠)؛ لأنه لو لم يكن (٥) خصماً يحتاج إلى نصيب الوصي وهو أجنبي فيكون خصماً فيهم (١) أولى (٧)،

النَّائم إذا انقلب على مورثه فقتله حرم من الميراث وتجب عليه الكفارة والذَّبة على العاقلة بخلاف المجنون إذا قتل مورثه حيث لا يحرم عن الميراث؛ لأنَّه غير مخاطب. أمّا النائم: مخاطب. ألا ترى: أنَّه يحاطب بأداء الصّلاة والمجنون: لا.

رجل مات وترك امرأة وعصبة وترك غزل قطن وكرباس فطلبت الورثة الحصة من ذلك والمرأة تقول: هو لي (^) ينظر في ذلك إلى أصل القطن لمن كان فالكرباس لمن كان له (^) [تمنزلة] (' ') الأصل. وإن تنازعا في أصل الفطن فالقول: قولها (' ') إن كاست حية. والقول: قول ورثتها (' ') إن "كانت ( \* ') ماتت الأنّ الزجل لا يغزل القطن. وهذا بمنزلة المزارع مع رب الأرض إذا اختلفا في الشرط، فالغول: قول. رب ( ' ( ) البذر فإن اختلفا في الشرط، فالغول: قول. وب ( ) البذر فإن اختلفا في البدر، والقول: قول المزارع المزارع المؤلد في يده.

امرأة ماتت وبعث زوجها إليها ثيباً [فيها](١٦) كفناً إن بعث إليها هدية، وذلك [الثياب](١٥) كفن مثلها، جاز أن تكفّن فيها وإن بعث مهرها(١٨٥) ولم يبيّن ثمنها فذلك للروج ولا يجوز أن تكفن إلا برضى الزوج.

امرأة لها أرض فاتخذ الابن الأرض مجمدة في حياتها ثم ماتت وتركت الأرض وكانت تأخذ [في] كل سنة من (١٩) المجمدة شيئاً ولم يعط لأخته (٢٠) منه شيئاً إن تكلف الأخ أحد المجمدة بنفسه بغير إذن أخته (٢١) فهو له وهو ظالم غاصب ولها أن تمنعه (٢٢) من

<sup>(</sup>١) في الجنة الده: ابن واحد... بيراث: ساقطة وهي في اأه.

<sup>(</sup>٢) - في أجمه (دا: صَغَرَهَا، وفي أَاءً: مَهْرِهَا، ولعلهُ تَعْسَحَيْفُ وَلَذَ، البُتنا الأول.

 <sup>(</sup>٣) في فجا: سائطة (1) في أجا: لأنه لا حظ لهم. . . . للترماء: سائطة.

 <sup>(</sup>٥) في فجاء يكونوا.
 (١) في فجاء سائطة.

 <sup>(</sup>A) في اجه: هو لي: ساقطة. (٩) هي اجه و ١٤٥؛ لس كان له: ساقطة.

<sup>(</sup>١٠) ني (أ): ساقطة" (١١) في دجه و دراً. ساقطة. (١٢) في دجه ساقطة ومي دجه الورثتها

<sup>(</sup>١٣) في اجه: إدا. (١٤) في اجه: ساقطة. (١٥) في ادا صاحب.

<sup>(</sup>١٦) على أنا: سأقطف وفي أدا: إنها أن (١٧) عني (أنا: ساقطة . (١٨) عني أدنا مهراً لها .

<sup>(</sup>١٩) في وجه: وكان يأحدُ في كلُّ سنة من. ساقطة. ` (٣٠) في وجه: لاخيه.

<sup>(</sup>٢١) في دجا: أخيه. ﴿ ﴿ (٢٢) في آجة: له أن يست

ذلك؛ لأنَّ الأرض مشتركة بينهما.

رحل له على آخر دين فمات من عليه الذّين وترك المال ورث الذّين وصية له أن يأخذ من دلك معدار دينه؛ لأنَّه ظفر بجنس حقه وذلك في بده.

الولد إذا خرج رأسه وهو يصيح ثم مات قبل أن يخرج فلا ميراث له ولا يصلي علبه ما لم يخرح أكثر البدن.

ولو جماء رجل وذبحه فعليه الغرّة، وإن قطع أذنه وخرج حياً فعليه دية الأذن وهي خمسة آلاف درهم.

رحل سقى امرأته دواء لتحمل فمرضت من ذلك ومانت والزَّوج مقرَّ بذلك إن لم يعرف أن الدُّواء قاتل فله الميراث ولا يأثم بذلك.

امرأة حامل جهزت لولدها ثياباً تبسط عليه نحو الملحقة واللَّحاف والوسادة وغبره والولد في بطنها لم تلده بعد فولدته ووضعته على الثياب فمات الولد لا تكون الثياب ميراثاً ما لم يكن يقرّ أن الثباب ملك (١) الولد؛ لأنّ النِّباب منكها فلا تتحوّل إلى الولد إلاّ بإفرار له بذلك أو وهبها(٢) منه(٢) بخلاف ثياب البدن؛ لأنه لمّا ألبس الولد صار هو مستعملاً وصار هو في يده.

أمَّا بالوضع عليه لا يثبت اليد. نظير هذا: إذا أقرَّ أنَّ فلاناً كن قاعداً على هذا الساط أو كان قائماً عليه لا يكون ذلك إقراراً لفلان، ولو قال: كان فلان لابسه فهذا إقرار منه أنَّ النوب [له]<sup>(1)</sup> كذا هنا.

رجل ضم امرأة إلى منزله فأسكنها مع نفسه فولدت ابنة وأقر أنها ابنته ثم مات فالحكم في هذا: أن يقضى عليه بإقراره وبالميراث وبالمهر فيما بينه وبين الله تعالى إن كان بيلهما [نكاح](° نكذلك وإن لم يكن لا يسعها أن تأحذ ذلك. وأمّا الابنة: فهي في (`` سعة من أخذ الميراث؛ لأنّها ابنته.

رجل مات وترك في بيت طعاماً ودقيقاً وسماً فإن كانت الورثة [كلهم](٧) صغاراً وفيهم امرأة لهم أن يأكلوا استحساناً وإن كانوا كباراً أو فيهم كبير فإنّه يأخذ حصته؛ لأنّه حقه

رجل [مات و](^) ترك ابدين وامرأة فاذعت المرأة أنّها حبلي تعرض على امرأة ثقة أو امرأتين عدلتين حين (٩) ينظر إلى جنبها فإن كان بها علامة الحبل يوقف نصيب ابنين ريفسم الباقي، وإن لم يوقف على شيء من العلامة وأخرت بذلك تسم الميراث؛ لأنَّ في وجود دلك شكًّا والحق ثابت لهم (١٠٠ بيقين فلا يوقف بالشك.

<sup>(</sup>٦) في دچه؛ ساتطة

<sup>(</sup>۱) - في فجه: مالك. (٧) في وأه: سائطة.

<sup>(</sup>٢) - في فجرة: هشهاء (A) في (أ) و (دجه) سائطة، وهي في (A) (٣) عن اجه: له،

<sup>(</sup>٩) - نَيْ دِجاء بالله، (٤) - في (أ): سائطة، (١٠) تي دجه: ساقطة، (ە) - بى داد: سانطة،

وحل له ولد خنثي مشكل فزوجه من خنثي آخر مشكل برضاه، فكبر فإدا الهُ وع المرأة والمموأة زوج فالنَّكاح جائز؛ لأنَّه لا فوق بين أن يقول الزُّوج: تروجت، أو نقول آمم ته تزوحتك. هكذا ذكره في السوارل. وقال بعض المشايخ: إن النَّكاح لا يجور

رجل مات وتوك ابنة وابن عم فأخذ الشلعاد ما يصيب ابن العم من دلك كان له أن يرجع ويقسم الباقي بينه وبين البئت؛ لأنَّ ما تلف تلف عليهما.

ولو مائت امرأة وتركت زوجاً وحمة فأخذ الشلطان نصيب العمة فالتعنف الماثي للزوج؛ لأنَّ للرُّوج أن [يقول: إنَّ](١) السُّلطان ما أحد(١) بحق على قول زيد رضي الله تعالى عنه، ولو كان زيد في الأحياء فأخذ ذلك لكنت (٣) ترجعي على فكدا هنا.

ولو أنَّ الرِّجل ارتد والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب وله مال قرفع(١) إلى الفاض قضى لورثته المسلمين يوم يختصمون. وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي بعص المواضع: اعتبر وقت اللحاق [بدار الحرب](<sup>(ه)</sup> وفي بعض الروايات: اعتبر وقت الأرتداد.

ولو ارتد الزَّوج والمرأة معاً والعياذ بالله تعالى فهما على النَّكاح فإن جاءت بولد لأكثر من سنة أشهر لم يرث الولد من واحد منهما فإن ارتد أحدهما قبل الآخر ثم جاءت بولد إلى سنتين منذ ارتد الأول ولم تقر المرأة بانقضاء العدة ورثهما.

ولو أن المرتد التحق بدار الحرب وأخذ الورثة ماله بغير أمر القاضي [وأكلوه ثم رجم مسلماً كان له أن يضمّنهم؛ لأنّهم تعدّوا بما أخذوا بغير أمر القاضي أ<sup>(١)</sup>، ولو أخذوا بذلك بأمر القاضي(٧) وفي التركة جارية أعتقها الوارث أو باعها أو وهبها قبل أن يتقدموا إلى القاضي كان ذلك جائزاً ولا شيء للذي ارتد من ذلك.

جارية بين الأخوين جاءت مولد فادعياها فهي ابنتهما. فإن مانًا ثم مات أبوهما وهو جد الابنة فلها النَّصف من العيراث؛ لأنَّها بنت ابن العيت، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال بعضهم: لها ثلثا الميراث والباتي للعصة؛ لأنَّها بنت ابن الميت فصارت بمزلة الابنتين، وهو قول زفر رحمه الله تعالى.

رجل أقرَّ في مرضه بولد من أمته أو بعلام أنَّه ابنه وصدَّقه الغلام فالدَّعوة جائرة، وورثوا منه، ولا يجوز إفرار الرّجل بوارث مع ذوي قرابة معروفة<sup>(م)</sup> إلاّ بأربعة: الأب. والابن، والزوجة، والمولى(٩٠). وقد ذكرنا هذا في الدَّعوى.

رجل ارتد والعباذ بالله تعالى، ثم أصلم فمات وامرأته في المدة [فإنها ترث وإن ارتها جميعاً فقتل وهي في العدة](· ١) لم ترث بمنزلة مريض صبح ثم مرض.

<sup>(</sup>۱) - بي ۱da ساتطة. (٢) في فجه): سائطة، (۲) - ش اجه ۱ ما کت.

<sup>(</sup>٥) - في الله: سافطة،

 <sup>(3)</sup> فَيْرَادَةَ: قَرْفُعُ وَ وَفِي أَهُ: فَفَعْم وَالنَّبْتِ الأُول.
 (4) في أَنْ اللَّهُ وَلَمْ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّاسِينَ النَّفَاقَ.

 <sup>(</sup>A) في ادار معروفة، وفي (b) مغروضة، والعثبت الأول. (P) في الده: سائطة.

<sup>(</sup>١٠) نَيْ اللَّهُ وَاجِمًا \* سَاتَطُقُ، رَمَّي زِّيَادُةُ فَيَ ادَهُ.

تصراني أسلم أبواه وهو غلام، وقد عقل إلاَّ أنَّه لم يدرك قابي الإسلام واكنسب مالاً ثم مات ورثه أبواه، وإن مات أبواه لم يرث منهما؛ لأنَّه صار مسلماً بإسلامهما فإدا أبي صار مرتداً.

مسلم ونصراني استأجرا ظئراً واحدة لولدهما، فكبرا ولم يعرف ولد النصواني من وبد المسلم فالولدان مسلمان ولا يرثان من أبويهما؛ لأنَّ فيه شبهة وراثة الكافر من المسلم، والمسلم من الكافر وكذلك إن كان لرحل ابن من امرأة حرّة وابن من أمة إنسان دفعمها إلى ظير واحدة أرضعتهما فكبرا ولا<sup>(١)</sup> يعرف ابن الحرّة من ابن الأمة فهما حرّان فيسعى كال واحد منهما في نصف قيمته ولا يرثان شيئاً.

واختلف العلماء في الجد مع الإخوة، قال محمد بن سماعة: يقضى في الجد باصطلاح، وقال أبو نصر الدَّبوسي؛ في الجد مع الإخوة: أن الإخوة أولى.

امرأة حامل ماتت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة، بعض الناس يقولون: إن الولد حيّ، وبعضهم يقولون: إن (٢) الولد ميّت قدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجد ابنة ميتة على عاتقها وتركت المرأة زوجاً وأبوين (") إن أقرّت الورثة بأنّها ابنته (١) ورثت الابــة ثـم ورث منها ورثة الميت، وإن جحد الورثة لم يقض لها بشيء؛ لأنهم لا يدرون أنها(٥٠) خرجت منها [حية]<sup>(١)</sup> أم لا؟

رجل مات عن امرأة حامل إن كانت الولادة قريبة، يتنظر؛ لأنَّه لو قسم عسى ينقض بعد ذَلَكُ فَلَا فَائْدَةً فِي القَسْمَةِ، وإن لَمْ تَكُنْ قَرِيبَةً فَإِنَّهُ لَا يَنْتَظُرُ، بِلَ يَقَسُمُ؛ لأنَّ فيه إضراراً بالباقى، لكن يمسك نصيب ابنين حتى يبيّن الأمر بالولادة؛ لأنّه يتصور أن يكون في بطنها ابنان (١٠٠).

إذا مات المعتق وترك عصبة المعتق يرث منه، فاعلم أنَّ الوارث من المعتق من هو أفرب النَّاس عصبة بالمعتق فينظر عند موت المعتق أنَّه لو كان المعتق حياً في هذه الحالة ومات من كان عصبته فيرث(٨) من المعتق هو حتى أو مات المعتق وترك ابن المعتق وأباه فالميراث للابن، لأنَّه لو مات المعتق وثرك ابناً وأباً كان العصبة هو الابن لا الأب؛ لأنَّ<sup>(٥)</sup> الأب صاحب فرض مع الابن.

ذوو الأرحام المعتق لا يرث من المعتق ويكون لبيت المال، لأنَّ الوارث من المعتق (١٠٠ من كان بحال أو مات المعتق في هذه الحالة (١١٠ كان هو عصبته وذوو الأرحام ليسوا مصبة وإن ورثوا بالتعصيب.

<sup>(</sup>٧) ني دجه: اثنين-(١) فدة: ولم.

<sup>(</sup>A) ادا: ورث، التي فجاءاً: ساقطة،

فيُّ الْحَا: مطموسة و هي في الجه والدا: مقرودة، (٩) - في الدَّا: ساقطة. (١١) في أجدا ويكول . . . من المعتق

فَي فجه: ابنتها. سأنطقه وفي الداء مع المعنق (0) في اجرا: ساقطة. (١١) في دجه: سَاقطة.

<sup>(</sup>١) - فَيْ (أه: سائطة،

المعتق إذا تزوج امرأة معتقة وجاءت بولد وترك معتق الأم ومعتق الأب أو عصبة الأسوعصة معتق الأب وعصبة معتق الأب والمعتقة لو تزوجت بزوج وحاءت بولد وترك معتق الأم، هل يرث؟ فهذا على وجهين: إننا أن كان أبوه عبداً حيّاً، أو عبداً مت، أو كان حرّ الأصل، فإن كان عبداً حيّاً، أو ميتاً، يوث؛ إننا أن كان أبوه عبداً حيّاً، أو عبداً مت، أو كان حرّ الأصل، فإن كان عبداً حيّاً، أو ميتاً، يوث؛ لأنّ ولاء هذا الابن لقوم الأم (٢٠) وإن علق (١٠) الولد حرّاً؛ لأنّ الأب ليس من أهل الولاء (٤٠). وإن كان الأب معتقاً لا يرث، وإن لم يبق أحد من قوم (١٠) الأب؛ لأنّ الولاء لقوم الأب، وإن بقي معتق الأب قوياً أو أعصبة معتق الأب فهو له، وإن كان الأب عربياً أو أعصباً.

فإن كان عربياً لا يرث معتق الأم بالإجماع؛ لأنه لا ولاء لقوم الأم، وإن كان أعجمياً: قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يرث معتق الأم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يرث، فعصبة المعتق: ترث (١) المعتق [أمًا عصبة المعتق](١) إذا لم يكن عصبة (١) المعتق لا يرث،

مثاله امرأة أعتقت عبداً ومانت وتركت ابناً وزوجاً ثم مات المعتق، فالميراث لابن المعتقة؛ لأنه عصنها.

ولو مات الابن وترك الأب الذي هو زوج المعتقة ثم مات المعتق لا يرث الأب وإن كان الأب عصبة المعتقة لا يرث كان الأب عصبة الابن والابن عصبة المعتقة لا يرث عصبة معتق المعتق (١٠٠) [المعتق (٢٠٠) وإن كثروا يرث (٢٠٠).

مثاله: رجل (15) أعتق عبداً أو أعتق المعتق عبداً أو أعتق الثالث عبداً ثم مات معتق الآخر (١٥) وترك عصمة المعتق (١٦) الأول لا غير ترث منه، ولو (١٧) كان هذا في صورة عصبة عصبه معتقه! لأنّ معتقه الأول جزّ ولاء هذا الميت، فصار مولى له ثم يرث عصبة معتق الأول للقيامه مقام مورثه.

الولد إذا على حرّ الأصل بأن كانت أمّه حرّة أصلية أو عارضية يجوز أن يثبت عليه ولاء(١٨٠).

(1) اذا: وعصبة معنى الأب: ساقطة.

(٢) في (دا: الأب.

(٣) في اجراه: تعلق.

(٤) - في اجه: الميراث.

(٥) في أجدًا: قوم: ساتمنة.

(٦) ودا حز الأصل.

روي عليه مو دو مير دورو د د د د د د

(٧) في احداد ترك.

(A) في «أ»: سائطة.

 (٩) في الحجاز عصبته، أي: عصبية المعتق كما هو في اأه.

<sup>(</sup>١٠) في فجاه: عصبة، رفي ١٤١: عضها،

<sup>(</sup>١١) مَنْ اجا: لم: سائطةً.

<sup>(</sup>١٢) في اجا: (المعتق المعتق المعتق)،

<sup>(</sup>۱۳) في فأه وقداء ساقطة. (۱۷) د د د د داد

<sup>(</sup>١٤) في فحاء ترك.

<sup>(</sup>١٥) في فجرا وقده: معتق الأخير.

<sup>(</sup>١٦) في فجدا - يعنق، رعي فدا: معتق

<sup>(</sup>١٧) في لجا وقدا أساقطة.

 <sup>(</sup>١٨) في دب ودره: ولاء، وفي دأه: ولاء وأثبته الأول.

أمَّا لولاء لقوم الأب أو لقوم الأم (١) إن كان الأب حرَّ الأصل لا ولاء لقوم الأب (١) فكذا ادا كانت [الأم]<sup>(٣)</sup> حرة الأصل لا ولاء لقوم الأم؛ لأنَّ حر الأصل لم يجر عليه العنق فلا يشت اله لاء وإن ثبت الولاء من الجانبين بأن كانا معتقين، يصير الولاء لقوم الأب(١) بالإجماع فإن كانت معتقة والأب (٥) عبد حيّ أو ميت فالولد الذي علق (١٦) حر الأصل مولى لقوم الأم وعصبته معتنى الأم، وإن كان الأب حرّ الأصل فهذا على وجهين: إن كان عربياً لا ولا لقوم الأم بالإجماع حتى لا يرث معتق الأم ولا عصبة معتق الأم، ولا ولاء في جانب الأب؛ لأنه لم يجر عنق على الأب لكن إن(٧) كان الأب حياً أو عصبته أو ذوو أرحامه يرث من هذا الولد كما ني سائر الأحرار. وإن كان الأب أعجمياً لا ولاء في جانب الأس(^) بالإحماع؛ لأنّه لم يجر عليه عتق وهل يثبت الولاء من جانب الأم حتى يرث معتق الأم وعصبة معتق الأم(٩)؟ قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يثبت، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يثبت وإن لم يثت الولاء في حانب الأب كما في العربي بالإجماع.

الابنة تصير (١٠) عصية (١١) بمن هو أسفل منها إذا مات الرّجل وترك ابنة وابن ابن فالنّصف للنت، والباقي لابن الابن لكن إنما تصير عصة بالأسمل إدا لم يصل إلى الأعلى فريضة.

أمًا إذا وصل لا. وهنا وصل فإنَّ النَّصف لها؛ لأنَّها ابنة وفريضة الابنة الواحدة النَّصف بالنَّص إلاَّ أنَّها تصير عصمة بحلاف النَّص بالأخ وهي بمنزلة (١٣) الابعة مع الابن. ألا ترى: أنَّ ابن الابن يحمل الأخت وهي أخت (١٣) الابن عصبة كما عرف في المرائض. ثمَّ إدا كان ابنة ابن وابن ابن ابن [وبنت ابن ابن]<sup>(١٤)</sup> كان النّصف لابنة الابن وإن كان أعلى. كذا هنا.

رجلان ادّعيا ولاء ميت يدعى كل واحد منهما [أنه](١٥) أعتقه وأقاما البيّنة تقصى بالولاء والميراث بينهما تصقان. أولاد الابن المذكور والإناث يسقطون بالابن.

إذا مات الرّجل وترك ابنة وأخناً لأب وأم وامن الابن فالنّصف للبنت والباقي لابن الابر، ولا شيء للأخت.

القاتل مباشرة يحرم والمتسبّب لا يحرم فإذا حرم المباشر جعل القاتل كالميت وإن كان حَيًّا حَقَيْقَةً يَنظُر: إن كان ميراث الميت حقيقة لمن يكون من الورثة؟ فكذا هنا.

معتق إنسان تزوج بمعتقة إنسان قولدت ولداً فولاء الولد لمعتق الأب، ولو تروح المعتق بأمة إنسان فولدت ولداً فأعتق المولى الولد(١١) كان ولاء الولد له إذا لم يكن في

```
(٩) في اجه، وعصبة معتل الأم: سامعة

 ابي اجاه: الأب.

 (١١) تي اڃا رادا: يعتبر،
 في اجدا: الأب.
 (١١) بي اجه راده: سائطة
 ا في اله: ساتطة.
 (١٢) في فجيه رادة: سائطة
 أَنَّى أجا: ساقطة.
 (۱۳) في قسره واده. بنت.
 في اجدا: معتل لأب، وفي (د): معتقة الأب.
 (١٤) نيّ واه: سائطة
(١٥) نيّ واه. سائطة،
 (٦) - في اچـــا، تعلق.
 (۱۱) تي اچه راده: لاية.
 (۷) في فجا أو.

 (٨) أبن اجاء الأول،
```

التركة دين وصع التخارج ويقسم (١) الباقي ببنهم على سهم الذي ظهر قبل التخارج لا أن يجعل هذا بالتخارج كأنه لم يكن.

بيانه: امرأة والنة وأخ(٢) لأب وأم [أصل](١) المسألة من ثمانية أسهم(١): [للمرأة سهم] (أو) وللابلة النصف (٢) أربعة وللأخ للأب و[الأم] (١) الماقي ثلاثة أسهم للابنة والأخ سبعة فإذا أخرجت المرأة يقسم الباقي بينهما على سبعة.

ولو حعلت المرأة بالإخراج كأنها لم تكن؟ يقسم بينهما تصفين؛ لأنه لو تركت(١٠) الابنة والأخ لأب وأم للابنة النَّصف وللأخ النَّصف ألباقي ولا يجعل(٢)، هكذا اختار (١٠) الصَّدر الشَّهَيد رضي الله تعالى عنه في أولاد البنات، ترجُّح بكونه ولد الوارث.

فأمًا في الأجداد الفاسدة هل يرجع بكونه يدلي إلى الميت بوارث [أم](١١) لا؟ بيانه: إذا ترك أب أم الأم وأب أب الأم يقسم المال [أثلاثاً](١٠) ثلثاه(١٠) لأب أب الأم والثلث لأب أم الأم(١٤). والله سبحانه وتعالى أعلم بالصّواب وإليه المرجع والمآب.

ا في أجاه: يخرج.

(٢) - في اجدا: وابدة أح. (١٠) في اجاء ساقطة (٣) في (أ)، ساتطة.

(٤) - بي اجه: سائطة. (٥) - في دأه: ساقطة.

(٦) أي اجما وادا: ساقطة. (١٤) في أجبه وأده: والشلث لأب أم الأم غير (V) - في (أه: سائطة

(٨) - في اده؛ ترك. -

<sup>(</sup>٩) في اجدا ساقطة.

<sup>(</sup>١١) نيّ الله رادة ساقطة.

<sup>(</sup>١٢) في اجدا: ساقطة.

<sup>(</sup>١٣) في ادا : ساقطة.





# كتاب(١) في(٢) الألفاظ التي تجري على اللسان فيكفر بها وما لا يكفر بها(٢)

### ينسب ميرا لقو ألؤنكيز بالزيجيب

قان رضی الله تعالی عنه <sup>(1)</sup>:

إذا قال بالفارسية عند الخصومة: (من دوزي اركل صد صور تولكتم) ينظر إلى نيَّته إن أراد به بيان ضعفه (٥) لا يكون كفراً، وإن أراد به الخلق لحماً ودماً يكفر.

ولو قال له: أعطني حقى، وإلاّ لأخذت ذلك (٢٠) يوم القيامة، فقال بالفارسية: (مراد ران اسرهي كخامان)، فإنَّه لا يُكفِّر؛ لأنَّه لا يجد، بل الله واجده

ولو قال: (أكر فلان بيغا برويدي من بوي بكر وبدمي)؛ فإنّه يكفر؛ لأنّه قصد أن يكر(٧٠) أمراً مفروضاً من أوامر الله تعالى ومن قصد ذلك يكفر من ساعته.

ولو قال لرجل: (كفر به ارين كاركه بوكرديه)، قال: يكفر، وتبين عنه امرأته؛ لأنَّه عمل من الأعمال أقبح من الكفر، ولو أراد به تقبيح ذلك الفعل لا يكفر (^).

ولو قال: لا إِلَّه، وأواد أن يقول: إلاَّ الله، ولم يقل، لم يكفو؛ لأنَّه معتقد مصرُّ على الإيمان.

ولو قال لرجل اسمه محمد: يا بن الزَّانية (وهرجه حداي لي بدمان نام بنده است) لا يكمر؛ لأنَّ أَفْهَامُ النَّاسُ لا تقع على الرَّسُولُ ﷺ، ويحمل كلام المسلمين على أحسه وأجمله.

ولو مِرْ على رجل وهو يؤذن، فقال: كذبت، يكفر من ساعته؛ لأنَّ فيه (٩) قوله الله أكبر، لا إله إلا الله، وهذا صدق محض.

> (٣) التي فجاء وقداء سائطة (٢) ئى ئدة: باقطة، (۱) - في الجداد، باب. -

(ه) بي اچه: ملت في الله البسملة مع القول: غير وأردة إ

في احده واده: لا أحدثك، وفي قاً» آحد بك وأثبتنا الأول.

مي اله وفجه: يكون، وفي فجه وفده: يكر، وقد أثننا الأخير في اجها: وتبين عنه اسرأته . . لا يكفر. ساقطة. (٩) في فجه وفده ساقطة

امرأة تشاجرت مع زوجها، فقال [الزّوج](١) (حورمان كافر شوي) يكعر، ولو قال إن كان غداً كدا والله لا أكفر، يكمر من ساعته؛ لأنه قصد أن يكمر(٢).

ولو قال لرجل: ألا تخشى الله تعالى عند العصب، فقال: لا، يكفر، وتبين امرأته، وعليه التربة والاستغفار لعل الله تعالى يعفو عنه.

ولو قال بالفارسية: (مائي ما بدا له سأن سوذخه ان حلال) قال: كل من استحل<sup>(٦)</sup> محارم الله عز وجل يخاف عليه الكفر ولا يحكم بكفره بهذه المقالة، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه قال: كان رسول الله عليه يحب الفرع، فقال رجل عنده: إنّي لا أحب القرع، فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هاتوا بالقطع والسّيف، مقال الرّجل: أستغفر الله.

رجل قال لامرأته: إن لم تكوني أحب إليّ [من](1) الله تعالى فأنت طالق. قبل هذا ليس بمسلم قليستناب عمّا قال ويجدّد نكاحه، إدا عدّم أمرأته الارتداد وأمرها بذلك يكفر؛ لأنّه رضى بكفرها.

رجل قال: (با حرام يا ثم خرد حلال جرا كردم) لا يكفر بها<sup>(ه)</sup> وهو عاص.

ولو قال [الطالب]<sup>(۱)</sup>: (أكردي خراجهان است من اوري بن سائم) يكفر<sup>(۷)</sup>؛ لأنه اعتقد أن يغلب على الله عز وجل [فإن تاب وإلا ضربت عنقه]<sup>(۸)</sup>.

ولو قال: (أكر ببغا بيراست)، لا يكفر؛ لأنّه قد يغلب (٩) على النّبي عليه الصّلاة والسّلام.

من قال: إنّ المعوّذتين ليستا من القرآن: لا يكفر (١٠٠)؛ لأنّه متأول، ولو قال: إن إتيان الحائض حلال [فقد](١١٠) كفر.

نصراني أسلم فعات أبوه، فقال: ليت أني لا أسلم إلى هذا الوقت(١٢) يصير مرتذاً.

رجل [وقع](۱۳) بينه وبين آخر خصومة، فقال له رجل: (حكم خداي حين مود) مقال: (من حكم جه دايم)، فهذا استخفاف منه بذكر الله تعالى، والاستخفاف به (۱۲) كفر.

نصرائي جاء إلى رجل، وقال: أعرض عليّ الإسلام لأسلم، فقال له الرّجل: اذهب إلى فلان الفقيه حتى يعرض عليك الإسلام، فتسلم. اختلف المشايخ فيه، وينبغي أن لا يكفر؛ لأنّ عسى لا يعلم بذلك؛ لأنّ من الكفر ما لا يزول بقوله(١٥٠): لا إله إلا الله،

<sup>(1)</sup> في دأه: ساقطة (4) في دجـــه ودده: يخلب، وهي دأه. يلعب. ه (٢) في دده: ولو قال . . . أن يكمر: ساقطة (5) في دجــه ودده: يخلب، وهي دأه. يلعب. ه

<sup>(</sup>٣) في اجا واداء استخف (١٠) في احاد: سائمانه.

<sup>(</sup>٤) في els: سائطة. (١١) في els سائطة.

 <sup>(</sup>٥) في اجداء اليوم
 (١٢) في اجداء اليوم
 (١) في الله واجداء ساقطة.
 (١٣) في الله واجداء ساقطة.

<sup>(</sup>V) في اجا. ساقطة. (١٤) مي اجه و (دا: ساقطة.

 <sup>(</sup>٨) في اله وقجه . ساقطة، وهي زيادة في قده . (١٥) هي قده: كقوله .

محمد رسول الله ما لم يتبرأ عن دينه وهو لا يعلم بذلك.

رجل عاب [على](١٠) السِّي ﷺ من شيء(٢) يكفر؛ لأنَّه استخفاف به.

ولو تمنى أن لا يكون الحمر حراماً لا يكفر؛ لأنه كان حلالاً.

وكذلك لو تمنَّى أن لا يكون صوم رمضان فرضاً لما يشق عليه ذلك لا يكفر.

ولو تمنَّى ألا يحرم الزَّنا والظلم وقتل النَّفس بغير حق فإنَّه يكفر؛ لأنَّ حرمة هذه الأشياء (٢) على وجه الحكمة (١) والإطلاق خروج عن الحكمة فقد أراد بحكم الله تعالى ما ليس بحكمة وهذا<sup>(ه)</sup> جهل منه بربه تعالى.

ولو تمنى أن لا يكون فلان نبيًّا إن أراد(ن) به الاستخماف بذلك النِّبي ﷺ أو عداوة به یکنی .

ولو قال: ينبغى لك أن تسجد (٢) لله تعالى وتسجد لي لا يكفر؛ لأنَّ مراد النَّاس من هذا: الشكر والمئة لا حقيقة الشجدة (<sup>(م)</sup>.

ولو قال عند المشاجرة مع رجل: الله تعالى حاكم بيننا، فقال ذلك الرجل<sup>(٩)</sup>: (حداى حاكم شاند) يكفر؛ لأنَّ النَّاسُ بأسرهم علموا أنَّ الله عز وجل هو الحاكم بين عباده شريفهم وحقيرهم.

ولو قال: إن كان الله تعالى يعلم أنَّى فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك الفعل إن قال: هذا لا على وجه الحلف يكفر، ولو قال: على وجه الحلف: ما ينبغي أن يحلف على هذا، ولو فعل فهو عاص.

ولو قال: لشعر النَّبِي ﷺ شعير يكفر وينبغي أن لا يلعن [يزيد بن معاوية ولا يطعن فيه] (١٠٠)؛ لأنَّ النَّبِي ﷺ: النَّهِي عَنْ لَعْنِ المُصَلِّينَ، ومن كان من أهل القبلة لا يحل لأحد(١١) [إلا](١٢) الرسول عليه الصّلاة والسّلام؛ لأنّه يعلم بأحوال الباس بإعلام الله تعالى إياه ولا يعلم بذلك غيره؛ ولأنّ أحداً وإن كان فاضلاً فقاتله (١٣) لا يكفر بقتله، فلأنّ يعوّد لسانه بالخير كان أعضل من أن يعوده بالشر(١٤).

رجل سمتى الآمر بالمعروف غوغاء (١٥) فإن قال ذلك على وجه الرَّد والإنكار: خيف

(١٥) في لجدا عرفا

(٩) في اجدا: ساقطة ا في الله واجها: ساقطة.

(١٠) بني داء: ساقطة. في فجه: من شيء: ساقطة. وفي قدا: في -(t) (١١) في فجها الأخر

(١٢) في دأه. غير واردة. (١٣) في الجدة ولدة: فقاتله، وفي اله: فقائله فيُّ فب، ودده: الأشياء: ساقطة.

(t) في اجه واده: الحكم، والمثبث الأرب. (١٤) في فجمة وقدة باللَّفي.

(0) في اجاءً وهو ، (١) - في فجه: وأراد،

(v) في فجه: أن تسجد: غير واردة،

ا في إذا: الشجرد،

عليه الكفر؛ لأنَّ الأمر بالمعروف فريضة بالكتاب، ومن ردٌّ فريضةٌ من الكتاب يكمر.

رجل تعلم (١) القرآن ولا يعمل (٢) به فقراءته (٢) طاعة يثاب عليه ولا بكون مستهزئاً. وعسى يحمله ذلك على العمل به وكذلك من يكن يذنب(١) ولم يتب حتى مات وكان يصلى لا يكون مستهزئاً (٥)؛ لأنه مطيع لله تعالى بصلاته وإن كان عاصياً بذنبه (١).

قاطع الطريق لا يصلى عليه سواء قتل في الحرب أو قتله الإمام؛ لأنَّه محارب [له ورسوله](؆ كالباغي. والباغي لا يصلي عليه فكذا هنا.

رجل قال لامرأته: يا كافرة، فقالت: أنا كافرة فطلقني، بانت من زوجها، وتجبر على الرّجوع والتوبة حسماً للباب.

وإذا قبل لرجل: أنت قلت كذا، فقال: إن كنت قلته فأنا كافر وهو يعلم أنه قد قاله [فإنّه](٨) يكفر . فإنّه روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: أنّ من حلف على الاستقبال إن فعلت كذا فهو. يهودي أو نصراني أنَّه يكفر بهذا اليمين. وإنَّ لم يكن هذا مذهب علمائنا. رحمهم الله تعالى. ثم لمّا كفر بذلك؛ فلأنَّ يكفر بهذا أولى والمسألة مختلفة بين المشايخ والأصوب فول من قال: أنّه يكفر<sup>(٩)</sup>.

رجل وامرأة بينهما منازعة، فقال الزوج [لها](١٠٠): خافي الله تعالى، فقالت مجيبة له (١١١): لا أخاف [الله] (١٢) فإن كان في أمر هو معصية عابها الزوج بذلك وحذَّرها كفرت وبالت من زوجها وتجلز على الرّجوع إليه بحكم نكاح جديد، وإن كان في أمر لا يخاف من الله تعالى في ذلك لا (١٣٦ بكفر إلا أن يربد الاستحفاف بذلك فحيتنا يكفر أيصاً.

ولو قال بالفارسية: (اي يار خداي من) لا شك بأنّه يأثم (١٤) والكلام في الكفر إن كان لا يعرف معناه [وقال هكذا: لا يكفر، وإن عرف معناه]<sup>(١٥)</sup> وأراد بذلك يعني يدرك خداي يكفر.

امرأة قالت: إن لم أفعل كذا فأنا كافرة، فلم تفعل فهذا يمين فإن نوت العور ولم تفعل فعليها الكفارة، وإن لم تنو يقع على العمر، ولا تحنث حتى تموت. وإذا ماتت فعليها أن توصى بالكفارة، وإن نوت الكفر كفرت من ساعتها.

امرأة أصيبت بولدها فقالت: (صهر يكي دادي درا را اسندي) لا تكفر؛ لأنَّها وصفت الله تعالى بالأخذ والإعطاء.

<sup>(</sup>١) - في تجه ونده: يقرأ. -﴿ (٢) ﴿ فِي الْجِمَا وَادَاءُ يَعْمَلُ. وَفَي قَاءً: يَعْلُمُ، وَأَلْبُنَا الْأُولُ.

 <sup>(</sup>٣) في احا: هو أنه، رفي ادا كما في اأا.
 (٤) في احا وادا: يكن يذنب: ساقطة، وفي اأا. من ارتكب، وأنبتا الأول

<sup>(</sup>٥) في اجه: ولم يكن لهوياً. (٦) في أجه بديته، وفي اده: مثل دأء. (٧) في اله واده: عير واردة. (٨) في اله. غير واردة.

 <sup>(</sup>٩) في دجه بمعى اليمين... أنه يكفر ساقطة (١٠) في ١١٠: ساقطة.

<sup>(</sup>١١) في اجه ساقطة. (١٢) في أأن غير موجودة وهي في أجه و اده.

<sup>(</sup>١٣) في فجاه: ليم. (١٤) أَنِي احِنا وَادِءُ: ثَالِمٍ. `` أَدِهِ) فِي ela: سائطة

امرأة أرادت أن تخرج من بيتها وكان الزُّوح منعها عن ذلك، فقالت بالفارسية: (كا نوم هالي يروح) فهذا يمين في عرف ديارنا.

الرّحل إدا<sup>(۱)</sup> قال لامرأته: (تراطلاق كه فلان كار كحين) فهذا تنحيز مطلق في الحال. كذا روى أمو حقص<sup>(۲)</sup> رضي الله تعالى عمه.

رجل مات ابن له فقال: [يا رب] (٢) يأخذ ممن له واحد ولا يأخذ ممن له عشرة وأنا أجتهد في حمع المال ولك أن تأخذ، فقال: أرجو أن لا يكعر؛ لأنه لم يصف الله تعالى بالظلم

رجل علم ولده القرآن [والأدب](1) وما توجب الشريعة فلما بلغ مبلغ الرّحال هحا<sup>(ه)</sup> أباء فأراد الأب أن يصرف أمواله إلى وجوه الخبر ويحرمه عن الميراث، فقال: صرفه إلى ذلك خبر له من تركه له؛ لأنّ في ذلك إعانة له (1) على المعصية.

رجل قال الآخر(٢): (اير الحمال في است) إن أراد به علم الدين كفر.

رجل قال بالفارسية: (اكر ماد روع لو سم خداي دروع لويد) لا يكفر (<sup>۱۸)</sup>؛ لأنّه علم أن الله تعالى لا يكذب.

المرأة إذا قالت لزوجها: (لوبير خداي كه سريد إليّ) فقال: نعم يكفر؛ لأنّه السّر والميب واحد، ومن أدّعي الغيب كفر،

رجل قال: إن الله تعالى يسلم داود إلى أوريا، فيقول له: إن شت فألقه في النار فإنه يكفر؛ لاته (٩) يقول في الله تعالى بما لا علم له بذلك.

رحل قال: (هركه بدين جهان ني خرد لوديد ان جهان كسه دير يده مو) يكفر؛ لأنّ هذا هزو (١٠) منه بأمر الآخرة،

رجل قال لامرأته: هب أتي لست بمسلم لا يكفر، ولو قيل له. لست بمسلم، فقال.

لا، لم يكمر؛ لأنّ معنى هذا الكلام أنّ أفعالي ليست كأفعال المسلمين.
 رجل قال لآخر بالفارسية: (اي بار خداي من) قال أبو القاسم الصفار. يكفر، وقال
 إلى منال المناسبة ا

أبر نصر الدبوسي: لا يكفر، وهذا: اصح. ولو قال لآخر عند المشاجرة: (يردان الله وباسمان برورد وبا خداي حنك ان) فإنّه ولو قال لآخر عند المشاجرة:

يكفر؛ لآنه أثبت في كلامه شيئين: أحدهما: المكان لله تعالى وأنه (١١) بريء عن ذلك بل هو خالق المكان

(۱) مي فجية واده: ساقطة، (۷) في فجيه ساقطة (۱) مي فجية ساقطة (۸) في فجية ساقطة (۲) سيقت ترجمته، (۹) في فجيه ولأنه. (۱) في فجيه ولاده مزه، وفي فأه، طيره وأثبنا الأول (۱) في فيها ولاده مزه، وفي فأه، طيره وأثبنا الأول (۱) في فيها ولاده مزه، وفي فأه، طيره وأثبنا الأول (۱) في فيها ولاده مزه، وفي فأه، طيره وأثبنا الأول (۱) في فيها ولاده مزه، وفي فيها ولائه،

(١) ﴿ وَأَوْرُ سَالُطُلَّةِ ﴿ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْحَلَّةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ

الثاني: [أنّه](1) أثبت له قوة المقابلة مع الله تعالى وهذا كعر صريح.

قال الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى: من قال في زماننا: سلطان هدا الزمان عادل فإنه يكفر؛ لأنّا نعلم أنه جائر، ومن (٢) جعل الجور عدلاً يكفر، ولو قال رجل عند الغضب: لو نشر [علينا] (٢) رسول الله ﷺ لا نأتمر بأمره لا يكفر ولا تبين عنه امرأته؛ لأنّ نشره مستحيل عادة، وذكر في بعض المواضع: أنّه يكفر، فإنّه قال: (اكر فلان ببغا مير بو دي من بري يكرديدي) قال: يكفر، ولا تفاوت بين اللّفظين.

وإذا قال الرّجل بالفارسية: (خوازرمي توبا نع) فقال مجيباً له: (مغ)، ثم قال: أردت بذلك الجواب إن لم يعتقد ما قال: لا يكفر، وإن اعتقد كفر وتبين امرأته عنه. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الجهل في الكلام (1) علم والعلم في الكلام جهل.

رجل تزوج امرأة ولم يحضر بها<sup>(ه)</sup> شاهداً، فقال: (خداي راو ببغا مبر خداي راكو، هادم) يكفر؛ لأنه يعتقد أن النّبي ﷺ يعلم الغيب إذ لا شهادة لمن لا علم له به، ومن<sup>(١٦)</sup> اعتقد هذا كفر، وبه قال الشيخ أبو القسم الضغار رحمه الله تعالى.

رجل ضرب عبده، فقال له رجل: أنت لست بمسلم، فقال: لا. إن تعمد ذلك كفر فإن أراد جوابه أو جرى على لسانه غلط لا(٧) يكفر.

ولو قال رجل: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى. إن قال ذلك من غير تأويل: كفر، وتأويل: كفر، وتأويل: لا أدري أخرج من الدنيا مسلماً (^^ أم لا ؟ وإن أراد به الاستثناء في الحال فإنه ليس بمؤمن؛ لأن استثناء يبطل كلامه الأول.

رجل أخبرته امرأته أن فلاناً قدم على حال ضعيف ليس عليه إلاّ لبادة (١٠ خلق، فقال مجبباً لها: (امد هون دست خداي) وهو [لا] (١٠٠ يعلم ما يقول (١١٠): لا يكفر.

رجل أطلق كلمة الكفر إلا أنه لا يعتقد. اختلف جواب المشايخ فيه. والصّحيح أنه يكفر الآنه استخف بدينه. وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لو أن (١٢) رجلاً قال: إن محمداً رسول الله ﷺ لكن أحب أن أشتمه فهذا رجل لم يعرف الله عز وجل؛ لائه لو عرف ما أحب أن يشتم محمداً عليه أفضل الصلاة وأنم التسليم، والله تعالى أعلم.

| (٧) في الجدا وادا: لم.     | (۱) ني (أ) ساقطة.        |
|----------------------------|--------------------------|
| (٨) في فيده: موساً         | (۲) في قحده: ولو         |
| (٩) من فجه رفده. الباجة.   | (٣) مَيْ الَّا: سائطة.   |
| (۱۰) في دأه: سائطة         | (1) في أجداد بالكلام،    |
| (۱۱) مَنْ هجه وقده: قال.   | (٥) في اجاً يحضرمًا.     |
|                            |                          |
| (۱۲) في هجه: لو أن: ساقطة. | (٦) - نَيْ اجهه: رَان، ُ |



### ينسب ألم التخز النجية

قال رضي الله تعالى عنه (١):

روي عن رسول الله ﷺ أنَّ رحلاً اشترى صاعاً من تمر بصاعبن قال له(٢٠) النَّمي عليه الضلاة والسَّلام: ﴿ هَلاِّ بِغْتَ سِلْعَتَكَ ثُمَّ الْبَتْغْتَ مِنْهُ بِذَلِكَ تَمْراً؛ قال الله تعالى: ﴿وَشُذْ بِيَاكَ مِعْنَا فَأَضْرِب بِهِمْ وَلَا تَحْمَثُ ﴾ (٣) فدل أن الحيلة مباح؛ لأنَّ الغرار من الحرام واحب وإن أراد به إبطال حق لا يسعه ذلك.

رجل أراد أن يشتري من آخر داراً فلا يأمن(١) من أن يكون خمصاً وقد ألجاها البائم إلى غيره فأراد<sup>(ه)</sup> أن يشتريها على وجه لا يكون له فيها خصومة يكتب الصّك باسم رجل عربب(٢) يحضره مع نفسه ويوكُّله بالشَّراء فيكتب الصُّك باسم الغريب، ويقول: إن فلاناً وكُّله فاشتراها(٧) له بأمره وبماله ويشهد على ذلك ويسلم الدَّار إليه فحينتذٍ لا يكون بينهما خصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

رجل اشترى إناء قضة أو دنائير وليس معه إلا قليل دراهم وأراد أن يتفرقا ولا يبطل البيع بينهما، فالحيلة في ذلك: أن يتقدُّما بتقد ويستقرضه منه ثم ينقد حتى ببلغ ذلك تمام الثمن فإذا تفرقا لا يبطل البيع بينهما.

رجل باع ضيعة ولم يرها المشتري فأراد أن يبيعها على وجه لا يكون له خبار الرؤية. فالحيلة: أن يقرُّ بثوب لإنسان ثم يبيع النُّوب مع الصيعة ثم المقرُّ له يستحق الثوب المقرُّ به بطل خيار الرؤية (٨) للمشتري؛ لأنه اشترى شيئين في (١) صفة واحدة وقد استحق أحدهما فليس له أن يرد الباني بخيار الرؤية؛ لأنَّ فيه تفريق الصَّفقة على الباتع.

(٦) في فيحة وفدة: غريب، وفي فأه. عائف وأثبتنا الأول

 <sup>(</sup>١) في اجا: جملة القول: ساقطة.

<sup>(</sup>٢) هي فجه: ساتطة.

<sup>(</sup>٧) ني دجه ودده: بأن يشتربها. سُورة من، آية: رقم ٤٤. (A) ني دجه ودده: ساقطة.

 <sup>(</sup>٤) في (٤٥, يامر.) (a) في قدة: وإن أراد.

<sup>(</sup>٩) ني ديدا وددا: ساقطة.

ولو أراد أن يدفع ماله مضاربة على وحه يكون العال مضموناً على المضارب ويكون الربح بينهما نصفين فالحيلة: أن يرفع [الألف] (1) إليه قرضاً إلا درهماً ثم يشاركه في الدرهم] (2) في الباقي على أن يعملا (2) فيه بالنصف فعمل أحدهما يكون الربح على الشرط والمال معمون عليه.

رجل له على رجل مال مؤجل فادعاه الطّالب وقدّمه إلى القاضي وخاف إن أقرِّ بالمؤجل لا يصدقه في الأجل وقد ذكرنا هذا من قبل.

رجل له على غائب مال فأراد أن يقضي القاضي بذلك على الغائب ويقبل البيّنة على ذلك، فالحيلة في ذلك: أن يقدم رجلاً إلى القاضي ويدّعي الكفالة عليه بذلك المال وينكر الكفيل الكفالة فيفيم البيّنة بكفالته بذلك المال فتثبت الكفالة والدّين على العائب فيقضى بذلك ثم يبرئ (١) الكفيل عن الكفالة ويبقى القضاء على الغائب.

ولو أراد أن يرهن بعض داره مشاعاً فالحيلة في ذلك: أن يبيع بعض داره من رحل على أنه بالخيار ويسلم المبيع إليه ثم يرهن الباقي منه ويسلم إليه كل الذار ثم يعسخ البيع (٥٠) في نصف المبيع ويبقى الرّهن في الباقي صحيحاً.

ولو كان في يده دار رهن والرّاهن<sup>(٢)</sup> خاتب فأراد أن يثبت ذلك عند القاضي<sup>(١)</sup> ويسجل له بذلك يأمر الرّجل بأن يدعي عليه رقبة هذه الدّار فيقول الذي هي<sup>(٨)</sup> في يديه هي يدي<sup>(٩)</sup> رهن لفلان ويقيم البيّنة على ذلك فيحكم القاضي أنّها رهن في يده.

ولو استأجر داراً فيها من المرمة والعمارة فأراد أن يتولى ذلك على وجه يكون أميناً (١٠) فالحيلة فيه: أن يعجّل (١١) المستأجر أجرة بعض الشهر ثم يقبض وينفق عليه بأمره فيكون فيه أميناً فالقول قوله.

ولو أراد أن يدبّر عبده على وجه يملك بيعه يقول: إذا مت وأنت في ملكي فأنت حرّ فهذا يكون مدبّراً قصيراً فيملك بيعه(١٢). وإذا مات وهو في ملكه(١٣) عتق.

ولو أجر داره وفيها نخيل وأراد أن يسلم ذلك للمستأجر يعامل في ذلك رب الذار على أن لربّ الذار [منها جزء من ألف](١٤) جزء والباقي للعامل.

رجل وكُل رجلاً يبيع عبداً له فأراد (١٥) الوكيل أن يشتري له (١٦) ذلك لنفسه قد ذكرنا

(۱) مي تأه سائعة (٩) - بي اجه: ساقطة. (٢) على قأة ساقطة. (١٠) مَنَ اجِـهُ: لَبُنَا. (١١) في اجه: ساقطة، (٣) في اداء: يعملاء وفي الها يعمل وقد أثبتنا الأول. (١٢) في فجه: قيملك بيمه، ساقطة، بي احدا وادة. يبرىء، ولمي اأا: يترك، وأثبتنا الأول (١٣) من صوء: ساقطة في أحرف المسم. (١٤) مِنْ (١١ سائطة. في أجدا: والرَّهَنَّ. (1) في دجة وقدة: القاضي، وفي قأة: الغائب، وأثبتنا الأول (١٥) في فجه. فإن أراد. (١٦) تَيُ فجه رفده: سائطة. (٨) في اجدا ساقطه.

مدا من قبل،

الوكيل بالبيع إذا أراد<sup>(١)</sup> أن يبيع على وجه لا تكون العهدة عليه يأمر غيره بالبيع فببيع وهو حاضر فيجوز البيع ولا تكون العهدة عليه.

ولو أراد أن بكائب جارية ويطأها يبيعها من ابنه الصّغير ثم يتزوجها ويكاتبها فيطأها بالتكاح .

ولو(٢) أراد أن يطأ أمته ولا تصير أمّ ولد له (٣) يبيعها من ابنه الضعير ثم يتزوجها يصح (١) ويكون أولادها أحراراً؛ لأنه أخ ابنه الصّغير ولا تصير أمّ ولد له.

ولو حلف أن لا ينفق على امرأنه وخاف الحنث، يؤاجر نفسه من امرأنه كلِّ الشُّهر ليتجر لها ويكتسب لها فما اكتسب يكون لها، أو تأمره أن يتقبل العمل من الناس إن كان خطاً في الخياطة أو قصاراً في القصارة فما أصاب من الأجرة ينفق عليها ولا يحنث(١٠)

رجل حلف أن لا يسكن هذه الذار وهو ساكن [فيها](١) فشق عليه التحويل فإنه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحنث ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يصوم شهر رمضان. فالحبلة فيه (٧): أن يسافر ولا يصوم.

رجل حلف ليعطينُ فلاناً حقه رأس الشهر فلا ينهياً له ذلك يبيع منه (٨) شيئاً بحقه شم بشتري له منه فلا يحنث.

رجل في يده عشر جوزات قوضع خمساً منهن على يدي جاريته، وقال لها: إن أكلت(٩) هذه الخمسة وإلاً فأنت حرّة ثم وضع الخمسة الأخرى على يدي امرأته وقال لها: إن أكلت هذه الخمسة، وإلاّ فأنت طالق فلم تأكل واحدة منها حتى اختلط بعضها سعض فلا يعرف بعضها من بعض فلو أكلت الجارية كلها عتقت ولو أكلت المرأة كلها: طلقت فالحيلة في ذلك أن تبيع الجارية من رجل وتأكل المرأة كلها ثم تشتري منه فلا تعتق الجارية؛ لأنَّ اليمين في حقها [انحلت](١٠) لا إلى جزاء،

رجل رأى عدداً من الدّراهم في يد امرأته وقد أنفقتها وهلكت الدّراهم فقال لها الزُّوج: إن أخيرتني أنَّ الدَّراهم كم كانت؟ وإلاَّ فأنت طالق ثلاثاً والمرأة لا تعلم ذلك فإن تأملت في ذلك ووقع عندها أنَّها كانت عشرين أو أقل فتقول: كانت عشرة أحد عشر [اثني عشر](١١١ إلى أن تنتهي إلى العدد الأخير فيبر في يميه.

ولو أتهم امرأته في شيء فقال لها. إن صدقتني وإلا فأنت طالق فتقول المرأة: [مرة

<sup>(</sup>۲) می فجه، وإنا، في فجه: بالبيع إدا أراد: ساقطة.

في اجرة وفده: أم ولد له، وفي فاه: أمة ولده، وأثنتا الأول. في لجرة وفده: ساقطة. (٥) في فجرة وفدة. يحث، وفي فأه: يحسب، رهو تصحيف

في الله وادا: ساقطة. (٧) في اجدا: ساقطة. (٨) مي اجدا صها. في الله وادا: ساقطة. (١٠) في الله ساقطة. (١١) في اله ساقطة

فعلت ثم تقول: ](١) فعلت ما فعلت، فتكون صادقة في أحدهما يفياً، فلا تطلق

رجل وقف أرضه وخف أن ينطلها القاضي برىء في (٢٠ قول أبي حنيمة رحمه الله تعالى فيقر في الوقف أتي وفعت إلى قاضٍ من القضاة فأمضى ذلك قإنه بصير حائراً ولا يبطل بعد ذلك أبداً.

رجل قال: إن فعلت كذا فجميع ما أملك صدقة في المساكين، فأراد أن يفعل ولا يحنث يبيع جميع ما ملكه (٣) من رجل بثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم ينظر إلى الثوب ويردّه بخيار الرّوية فلا يلزمه شيء، وإن كان له ديون على الناس فصالح من ذلك (٤) الدّيون مع رجل بثوب في منديل ثم يفعل ذلك ويردّ الثوب بخيار الروية فيعود الدّين ولا يحث (٥).

رجل أخذ لقمة من فمه فقال له رجل: إن أكلتها فامرأتي طالق، وقال آخر: إن ألقيتها فامرأته (٢) طالق فأكل بعضها وأبقى بعضها لا يحنث في يمينه أو بكرهه إنسان فيخرجها من فيه.

رجل حلف على امرأته أن لا تخرج إلا بإذنه فحاف أن تخرج بغير إذنه فيقول: أذنت لك لكل (٧) خروج فإذا خرجت لا يحنث.

ولو أراد أن يخوف امرأته، فيقول: أنت طائق بالرّاء (^) فلا تطلق.

رحل له برج حمام فأراد أن يبيع البرج مع الحمام على وجه يجوز بيعه فيبيعه بعد صلاة المغرب [حيث] (٩) كانت الحمامات مجتمعة فيه؛ لأنه لو باع قبل ذلك ربّما يكون متفرقاً فلا يجوز بيعه؛ لأنّ في أخذه خطراً.

رجل قال لآخر: إن كلمتك قبل أن تكلمني فامرأتي طالق، وقال الآخر مثل ذلك، فالأول كلمه فلا يحنث؛ لأنّ الثاني كلمه [كلمة](١١) فيخرج الأول(١١) عن يمينه.

ولو أنَّ صغيرة زوجها عمِّها فبلغت ووجبت لها الشَّفعة فأرادت أن تطالبها على وجه لا يبطل أحدهما فتقول: طلبت الحقين اللذين لي، اخترت نفسي من زوجي وطلبت الشفعة في أرض كذا.

رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسلمه فقال له الطالب: ادفع إليّ مالي على (١٢) المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فأراد أن يؤديه على رجه يكون له حق الرّجوع على المطلوب. [فالحبلة في ذلك: أن يدفع الدّين إلى الطائب ويهب الطالب ما على المطلوب وهو الكفيل (١٤)]

أي فأ، وقده: سائطة. (٨) في نجره وقده: ثلاثاً.

<sup>(</sup>٢) في اجدا: ساقطة. (٩) في (أه: ساقطة.

 <sup>(</sup>٣) في اجه واده ا يملكه.
 (١٠) في اجه واده ا ساقطة.
 (١١) في اجه ا الثاني

 <sup>(</sup>a) في دجه: فيعود الذين ولا يحث: سائطة. (١٣) في دجة ودده. سائطة.

<sup>(1)</sup> في اجا: فامرأتي، (12) في دده: وهو الكفيل: ساقطة، (13) في دده: وهو الكفيل: ساقطة،

<sup>(</sup>V) مَنِي فَجَا وَقَوَا: كُلِّ. (١٤) مَنْ فَأَا: سَاتَعَلَمْ،

ويوكُّنه بقبصه فيكون له حق المطالبة فإذا قبضه يكون له حق الرَّجوع؛ لأنَّه لو دفع المال إليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعاً، ولو أذى بشوط أن لا يرجع لا يجوز.

رحل مات وترك ابناً وامرأة وأراد الابن أن يخرج المرأة عن الميراث بصالحها على عوض فتبرأ عمّا كان لها(١) من الحق من(٢) التركة فيجوز.

ولو كان للميت دين على النَّاس فأراد الابن أن يختص بالدِّيون فالحيلة فيه ال [يخرح](٣) الابن حصة المرأة من الدّين ويقوض الغريم فيدفع الغريم إليها فيبنى الدّبن كله للابن بعضه بحكم القرض وبعضه بحكم الإرث.

رجلان لهما على رجل دين ألف درهم فأراد أحدهما أن يأخذ الخمسمائة من الغريم على وجه لا يشترك فيه شريكه فالحيلة: أن يستقرض من رجل خمسماته (١٠) ويقبضها ويقول للغريم: أذ ما لي عليك من الحق وذلك خمسمانة ويقول للمقرض اجعلها قصاصاً مما لك عليّ؛ لأنّه قاض وليس بمقتض(٥).

امرأة حملي أرادت أن تهب مهرها من زوجها على وجه إن ماتت يبرأ الزّوج(٢٠) وإن لم تمت يكون المهر لها عليه (٧٠) باقياً (٨٠). فالحيلة: أن تشتري بمهرها (٩٠) من الزُّوج ثرباً في منديل وتقبضه (۱۱۰ فإن ماتت لم يبق لها عليه شيء وإن سلمت ترة بخيار الرَّؤية فيبقى المهر كما كان.

رجل أَجَر داره من رجل وخاف أنّه إن مضى شهر لا يفرغ الدّار، فيقول له: أجرتك [هذا الدَّار](١١) عشرة أشهر: الشهر الأول: بعشرة دراهم، والشَّهور(١٢) الأخرى كل شهر بديار، فإذا مضى شهر فسرق الدينار يحمل عي الفسخ،

ولو(١٣) خاف المستأجر أن يغيب الآخر نفسه ولا يقدر على(١١) رده إذا مضى شهر يسأل منه وكبلاً قبر ذه عليه (١٥) بعد شهر .

إذا أراد أن يشتري أرضاً لا يجب للشفيع فيها شفعة. فالحيلة [فيه]٢٦٠): أن يغول للشفيع معد الطلب أو (١٧) قبله: أبيع (١٨) منك بأقل مما اشتريت فإن (١٩) أحابه إلى ذلك بطلت شفعته، أو<sup>(٢٠)</sup> يبيع الدّار بألفين وهو<sup>(٢١)</sup> يساوي ألعاً ثم ينقد المشتري تسعمائة ويشتري البائع بألف

 <sup>(</sup>٣) مي ela: سائطة (١) في فجه وقده, سائطة. (٢) في فجه وقده: في-

 <sup>(1)</sup> في قبره: ساقطة. (٥) في قبره وقده: بمقتض، وفي الله بمنقض، ولعله تصحيف.
 (1) في قبره: ساقطة. (٨) في قبره: ساقطة. (٨) في قده: باق
 (2) في قبره: يبرأ الزرح: ساقطة. (٧) في قبرة ساقطة. (٨)

<sup>(</sup>١٠) في دجه: سائطة، ربي دده: ريتيمن، بی اجدا: ساقطة.

<sup>(</sup>۱۳) غي فجه وإدا. (١٢) في دده: والشهر، (١٦) في (أ): سائطة. (١٦) بَيْ دَاء: سائطة (١٤) في دجه وقده: سائطة. (١٥) في فجه ودده: إليه.

<sup>(</sup>١٧) مي دجر، وقده: أو، وفي فأه: إذا، وأثنتنا الأول.

 <sup>(</sup>١٨) عي البدة والدلاة البدع، وعي دأم، أبيع، وأثبتنا الأول. (١٩) عي دجاه: فإدا
 (١٨) عي دجاه والدلاة البدع، وعي دأله: إذ، وأثبتنا الأول. (٣١) عي دجاه وهي

ومائة ثوباً يساري مائة (١) فإذا جاء الشفيع لا يمكمه الأخذ إلا بألفين لا برغب فيه عسى أن (١) يشتري البناء والأشجار بعشرة والأرض متسعمانة وتسعين أو يشتري جزءاً من ألف جزء من الذار بألف إلا عشرة ثم يشتري الباقي بعشرة فيكون شريكاً والشريك أولى من الجار، وهل له أن يحتال بهذه الحيلة لإبطال [الشفعة] (٣) قد ذكرناها في كتاب الشفعة.

رجل له ضيعة وله ورثة وأم فأراد أن يبقي الضيعة للأم إن مات هو، وإن ماتت أمه<sup>(١)</sup> قبله تبقى له<sup>(٥)</sup> فالأفضل أن [لا]<sup>(١)</sup> يحتال ولا يؤثر أمه على ورثته.

ولو أراد أن يفعل يبيع ضيعته من أمه في الحال بثوب في منديل ويقبض المنديل فإن مات هو تكون الضيعة للأم وبطل الخيار، وإن ماتت الأم يردّ النّوب بخيار الرّؤية وتـقى الضّيعة له.

ولو خوصم في ضيعة فأراد أن لا يكون عليه يمين فإنّه يقر لابنه الصّغير فلا تجب عليه اليمين.

ولو قال: إن تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة تطلق، ولو تزوجها مرّة أخرى من ساعته لا تطلق؛ لأنّ كلمة [إن] (٢) دخلت على الاسم فلا تتكرر، ولو كان الحلف بالطلاق الثلاث، فالحيلة: أن يتزوج المرأة ويجعل رجلاً من أهل المدينة [يعني] (٨) من أصحاب الشافعي حكماً بينهما ورضيا، بحكمه فيحكم بينهما [بالحل] (٩) فإنّه ترتفع اليمين فلا تبقى البمين (٢١٠) ولا يقع الطلاق فإن خاف الزّوج أن المرأة عسى ترفع الأمر (١١١) إلى قاض يرى ذلك اليمين حقاً ويطل ما فعل القاضي الأول فسبيله (٢١٠) أن يرفع إلى قاض حنفي المذهب حتى يمضي وينفذ ما فعل الشفعوي [المذهب] (١٥) فبعد ذلك لا يمكن لقاض أن يبطل ذلك. وقال بعضهم: يزوّجه رجل امرأة (١١) بغير أمره فإذا بلغه الخبر: لا يجيزه بالقول بل يجيزه بالقول بل يجيزه بالفعل. نحو: أن يعث إليها هدية صح النكاح ولا يقع الطلاق.

ولو حلف أن لا يزوّج ابنته (۱۰) فزوجها رجل بغير أمره وبلغ الخبر إليه فأجاز، جاز ولا يحنث (۱۱).

ولو ابتلي إنسان بنحر ما قلنا<sup>(١٧)</sup> فقعل شيئاً من هذه الأشياء أرجو أن لا يكون به<sup>(١٨)</sup> بأس؛ لأنّ كثيراً من الصحابة [رضوان الله عليهم] لا يرون الطلاق في ذلك.

| (١٠) في اجبه راده: ساقطة.    | (١) في نجه ونده. العشرة.      |
|------------------------------|-------------------------------|
| (١١) في فجمه وُقده: ساقطه.   | (۲) نَیْ احدا، آو،            |
| (١٢) في اجا: ُ نيسأله        | (٣) مَنْ قَافَة ساقطة .       |
| (١٣) في اله: ساقطة.          | (٤) نيَّ (ج.)، سائطة.         |
| (١٤) في اجا وادا: ساقطة.     | (ە) ئى ئچە: تىتى لە،          |
| (١٥) في فجه: ألته.           | (١) في فأه: سائطة.            |
| (١٦) في (ج): ولا يحث: ساقطة  | (٧) - فَيْ قَأْهُ: سَائِطَةً، |
| (١٧) في الجه وقدة: ما ذكرنا. | (٨) - في دأه: ساقطة.          |
| (۱۸) في اجه: له،             | (٩) في فأه: ساقطة،            |
|                              |                               |

رجل طلق امرأته ثلاثاً وخاف أن تنروج بآخر فلا يطلقها، فسيله(1): أن يشتري مبدآ ويزوجه منها بعدما انقضت عدتها بشهادة الشاهدين فإذا بني بها يهبه منها فتقع العرقة لبنهما ثم يبعث بالمملوك إلى بلد من البلاد فيباع في ذلك البلد فلا يظهر [أمره](<sup>(٣)</sup>على ما ذكريا في كتاب النّكاح.

ولو كان له على رجل دين فأراد أن يكون به رهن لا ببطل الدّين بهلاكه ونكون هو أحق به من بين (٣) ساثر الغرماء، يشتري منه (١) شيئاً بدينه ولا يقبضه فإن هلك لا يهلك الدِّين فإن مات من عليه الدِّين بكون هو أحق [به] (٥) ولو قضى الدِّين في حال حياته أفاله.

ولو أنَّ امرأة طَلْقها زوجها وأنكر الطلاق والمرأة تخشى من الله تعالى ينبغي للمرأة أن تدخل بيناً فيه زوجها، فتقول: إنُّك تزوجت امرأة وهي في هذه الدَّار، فيقولُ الزَّحل: لبست لي امرأة في هذه الدَّار فتقول: كل امرأة لك في هذه الدَّار فهي طالق، فإذا حلم (٢) طلقت هي وتتخلص منه.

ولو أن رجلاً باع من آخر ضيعة ثم أقاله وأنكر المشتري الإقالة، فأراد القاضي أن بحلف البائع على السيع يحلف وينوي به بيعاً بعد الإقالة فتصح يمينه إن كان مظلوماً.

وكذلك لو كان لرجل عليه دين فتقاضاه فقدم الطالب إلى القاضي وأنكر ذلك فأراد<sup>(٧)</sup> أن يحلفه على الاستقراض بالله تعالى ما استقرضت منه ينوي استقراصاً بعد الأداء [أو](٨) يقول: باللاهي ويمضي في يمينه ولا يعلم القاضي بذلك.

ولو حلم أن لا يبيع جاريته من فلان ثم بدا له أن يبيع منه فإنَّه يسيع منه ومن غيره أو يبيع منه نصفه ويهب الباقي منه فإنّه لا يحنث في يمينه.

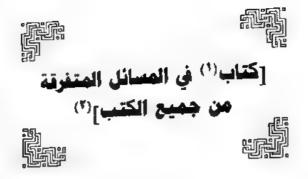
مريض له دين على غيره وله بيَّنة فأبرأه لا يجوز، ولو قال: لم يكن لي عليه دين ثم مات لم تقبل بينة (٩) الوارث على ذلك ومضى إقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى: لا يجوز ولو كان الدّين على الوارث لا تجوز براءته.

<sup>(</sup>١) - في اجا: ساقطة. (٧) أني دجة وقدة: فإن أراد.
 (٨) في (أه: النظة.

 <sup>(</sup>١) ني دجه: نيسأله
 (٢) ني داء سانطة.

<sup>(</sup>٩) - في (وء ؛ سائطة ، مي ديه: سانطة. (٤) - يَلَّيْ فجيه: ساقطة،

<sup>(</sup>ه) نِيَّ (أ): سائطة ،



## بنسيد أغمر النخن الزيجبيز

إمام أحدث فتأخّر وقدّم (٢) رجلاً وقدّم القوم رجلاً آخر وكل واحد يسوي أن يكون إماماً، فالمسألة على وجهين:

إما أن نويا الإمامة معا أو قدم أحدهما وأخر الآخر، فإن كانا [نويا](٤) معاً جازت صلاة الذين اقتدوا بخليفة الإمام وفسدت صلاة الباقين؛ لآنه خليفة الإمام وعلى الإمام أن بجعل خليفته عن نفسه.

وكذلك لو قدم هو وقدم خليفة القوم، والقوم اقتدوا به ثم نوى الآخر فصلاة الأولين جائزة وصلاة الآخرين فاسدة؛ لآنه لما سبق هو بالنَّبة واقتدى به القوم تعين هو إماماً ضعد ذلك نية الآخر للإمامة لا تصح.

ولو نقدم أحد أو تقدما بأنفسهما أيهما بلغ مكان الإمامة فهو الإمام [قمن اقتدى جازت صلاته](٥)، وإن ملغا معاً فالعبرة لكثرة القوم، وإنّ كان القوم على السَّواء فسدت صلاة الكل.

رجل قال لامرأته: لو لم ثأت بما كلم الله تعالى معه فأنت طالق ثلاثاً فأنت إليه بالنار؛ لأنَّ الله تعالى كلم معه فقال حل وعز: ﴿ يَنَازُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَمًا ﴾ (١)؛ لأنَّ النار اسم عام فيدخل فيه جميع النيران.

رجل قال لامرأته: إن لم أعامل معك ما لم يعامل أحد مع (٧) امرأته فأنت طالق ثلاثاً يسغي أن يضرب<sup>(٨)</sup> على ظهر امرأته لبناً أو يضع حجراً على ظهرها<sup>(١)</sup> ويكسر عليه فستفاً.

(٩) عني فجاه وفدا أرأسها،

<sup>(</sup>٥) مي دأه ساقطة. (۱) - في اجاء: باب.

<sup>(</sup>٦) صورة الأثنياء، آية: رقم ٦٩ في اله: العنوان كله ساقط، وهو في اجــــــ (٧) نی دجه. ساتط: (A) في اجا: أن يصرب ساقطة

الى احدا: فتقدُّم. (T)

<sup>(</sup>٤) على فأه: سائطة أ

إذا سئل عن رجل له أم وأختان زوجهن من رجل في عقدة واحدة، ووقع حائراً؟ فذلك(١) حاربة بين اثنين فجاءت بولد فادعياه فهو [ابن](١) لهماء فإن(١) كبر الغلام ولكل أب ابنة يكون كلاهما اختين له فزوحهما وأم نفسه من رحل بعد موت أيهما جاز النكاع؛ لأنه لا قربة بينهما.

وإذا سئل عن رجل مات وترك أخاً لأبيه وأمه وأخاً لامرأته ودث الأخ الذي لامرأته دون أخيه الذي لأبيه وأمه فهذا رجل تزوج امرأة وتزوج ابنه بأم تلك المرأة فولدت لابه الما فذلك المولود أخ امرأته وهو في الحقيقة ابن ابه، فلو مات أب المولود ثم مات أب أب المولود وترك أخاً لأبيه وأمه وأحاً لامرأته وهو ابن ابنه (1) فالمال كله لأخ [امرأته](0) دون أخيه [لأبيه وأمه](1).

وإذا سئل عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت إحداهن ثلث ماله والأخرى ثدث ماله ولا شيء للثالثة. فهذا رجل مملوك له ثلاث بنات بنتان (^) منهن حرتان والأخرى رقيقة، ثم إن إحداهما (^) اشترت أباهما معتق عليها ماكتسب الأب (^) اكتساباً ومات فالثلثان للبنتين الحرتين والثلث لمولى العتاقة (١١) وهي البنت التي اشترته فصار لأحدهما الثلثان وللأخرى الثلث ولا شيء للرقيقة أو يقال الكل أحرار لكن الثالثة (١٢) قاتلة أبيها.

رجل خرج تاجراً وترك امرأته في منزله فورد عليها كتاب زوجها (١٣): إنّي تزوجت [امرأة] (١٤) فابعثي إليّ النفقة؟ فهذا رجل مملوك كان (١٥) تزوح بابنة مولاه فمات مولاه (٢١٠ وصار ميراناً لابنته وانقطع الكاح فيما بينهما وصارت مالكة له فطلب النفقة من مملوكته (١٧٠).

رجلان تزوج كل [واحد](١٨) منهما بأم صاحبه فجاءت كل واحدة منهما بابن. ماذا -من القرابة بينهما: يكون كلُ واحد منهما عمّاً لصاحبه.

ولو تزوج كلُّ واحد منهما بابنة صاحبه والباقي على حالها فكل واحد يكون خالاً لصاحبه(١٩).

ولو تزوج كل واحد منهما بأخت صاحبه والمسألة بحالها كان كل واحد منهما ابن خال الآخر.

<sup>(</sup>١) في اجها: ساقطة . [٢] في اله: ساقطة . [٣] في اجها: ساقطة .

 <sup>(</sup>٤) في اجماً وهذا وأحاً لأمرأته وهو أبن ابنه: ساقطة.
 (٥) في اجماً: سائطة.

 <sup>(</sup>١) لَي الله: سائطة (٧) لَي تَجِهَ وقده: ثلثي. (٨) مِي قَجِه: ثلثان.
 (٩) أ. قام المقداد المحلم: (١) قام المحددة بالثناة (٤١) قام المحددة الدارية.

 <sup>(</sup>٩) في اجدا والدا: إحداهن. (١١) في اجا والدا: ساقطة. (١١) في فجدا والدا: للعصبه
 (١٢) في اجدا والدا: والأخرى.

<sup>(</sup>١٣) في اجدًا والله: عليها كتاب زوجها، وفي اأه: فورد في كتاب زوجته، وأثبتنا الأول

 <sup>(</sup>١٧) في فجاة وادة عطلت نفقته من مولاته.... وفي فأه: فتصلب النّعقة من مسلوكها وأثبتنا الأول،
 وتركنا كلمة مسلوكته التي في فأه الاتحاد المعنى مع الأخرى

<sup>(</sup>١٨) في ١٩٤: ساقطة. ﴿ ﴿ (١٩) في اجماء لو تَرُوَّج . . الصاحب: ساقطة.

قوم يحتصمون (1) في (1) الميراث فجاءت امرأة حبلى وقالت. لا تعجلوا بالقسمة بإني حملى فإن ولدت جارية (1) ورثت أنا وهي، حملى فإن ولدت جارية (1) ورثت أنا وهي، فهذا الميت تزوج أمة إسان وحبلت منه فقال المولى: إن كان ما في بطنها (۱) جارية فإنها (۱) حرّة، وإن جاءت بالجارية تبيّن أنّ الزّوج مات عن امرأة حرة وابنة فلهما الميراث وإن ولدت غلاماً فلا ميراث لها ولا له.

رجل خرح إلى السّوق وترك امرأته في المنزل فلما رجع وجد امرأته [قد]<sup>(۷)</sup> نزوجت بزوج آخر، فهذا رجل طلق امرأته وهي حامل<sup>(۸)</sup> فوضعت حملها وانقطع النّفاس<sup>(۹)</sup> فلها أن تتروح.

رجل صلى المغرب وتشهد فيها عشر مرات (١٠٠) فهدا رجل أدرك الإمام في القعدة الأولى فتشهد معه وصلى معه الزّكعة الثالثة وتشهد معه (١١٠) الثانية وقد كان على الإمام سهو فسجد معه (١١٠) للسّهو وتشهد معه الثالثة ثم تذكر [الإمام أنّه قرأ آية السّجدة ونسيها فسجد له وسجد معه] (١٠٠) وتشهد معه الرّابعة ثم سجد مع (١١٠) الإمام للسّهو وتشهد الخامسة، فإذا سلم يقوم إلى قضائه فوذا صلى ركعة تشهد السّادسة وإذا صلى ركعة أخرى تشهد السّابعة، وإذا أمان تذكر أنّه قرأ آية السّجدة في وإذا (١١٠) كان سها فيها يقصي فسجد للسّهو وتشهد الثامنة ثم (١١٠) تذكر أنّه قرأ آية السّجدة في قضائه فسجد للتلاوة وتشهد لها وهي (١١٠) التاسعة ثم سجد سجدتي السّهو وتشهد العاشرة ما مسلم.

رجل قال لآخر: استأجرني عشرين ظهراً بعشرين درهماً: البعير والبغل والحمار (١٠٠). كل بعير بدرهمين، وكل بغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم يستأجر له (١٩١) من الحمير عشرة بخمسة دراهم وخمس أبقرة بعشرة [دراهم] (٢١) وخمسة بغال بخمسة [دراهم] نا من الله

رجل اتجر ثلاثة أيام وربح كل يوم [من الأيام](٢٢) مثل رأس المال وتصدق كل يوم بدرهمين فلم يبق له شيء فهذا رجل رأس ماله درهم وأربعة(٢٣) دوانق ونصف دانق.

```
(١٢) مي اجدا: ساقطة،
 (١) ني اچـ؛ يقسمون.
 (١٣) ئي دأه: سائطة
 ا بَيَّ ادا: سائطة،
 (١٤) بي (دا: سائطة،
 فنِّي مجيه: لا أرث لا أنبا ولا صوا
 (١٥) تي نجا وقدا: وقد
 سائطة، وهي في اأا والله.
 (١٦) في اجا: وقاد،
 (١٧) لَمْيْ تجا وقادة: لها وهي: سائطة.
 في دجه: أنثي،
 (8)
(١٨) في دج، ودده: البعير والبص والحمار: ساقطة.
 في هجـه وديه: بطنك.
 نَيْ دِجِيَّ رِادِيَّا: فَأَنْتَ
 (١٩) في دجه ودده. ساقطة.
(٢٠) في الله: ساقطة.
 في ﴿ وَهُوهُ وَ سِاقِطَةً .
 (٢١) في فأء: ساقطة،
 (٨) عن لجرا وقدا : حيليء
 (4) - بْيِّ اجِيا رادا: رانقضت هدتها،
 (٢٢) في الله. ساقطة.
 (١٠) بَيُ اجِدا" تَشْهِدات،
 (٢٣) مي دين. سائطة،
 (١١) في اجـ: الثالثة وتشهد معه: ساقطة.
```

قبل لرجل: إن امرأتك في دار فلان فقال: إن كانت هي في دار فلان فجاريني (١٠) حرّة، فقال له<sup>(٢)</sup> أيضاً: جاريتك في داره، فقال: إن كانت كذلك فامرأني<sup>(٢)</sup> طالق هإذا مما مي دار فلان تعتق الجارية ولا تطلق المرأة؛ لأنَّ الجارية عتفت بالكلام السَّابق هلم تمق جارية له إلا أنه سمّاها جارية باسم ما كان فإن أقرّ بذلك طلقت امرأته بذلك.

رجل قال لامرأته: إذا(1) طهرت من حيضة فأنت طالق للشنة فطهرت(٥) من حيضها ثم جاءت بولد لستة أشهر منذ تكلم بهذا الكلام لا يقع الطلاق عليها؛ لأنَّه ظهر أنَّه لم يكن ذلك حيصاً .

وكذلك لو جاءت بولد لستة أشهر ويوم أو يومين فإن جاءت لليلة وقع الطلاق والولد رجعة لها؛ لأنَّه يتخلَّل بين الحيض والحبل ثلاثة أيام وليس فيها جماع فوقع طلاق السنة عليها ثم وطئها بعد ذلك فهذا الوطء يكون رجعة.

رجل قبل له: كم سنك، فقال: على قول أبي يوسف(١): سنى(٧) خمس وثلاثون وعلى قول أبي حنيفة (^^)، ومحمد: [سنّى](٩) ست وثلاثون؛ لأنّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى: يعتبر الشهر بالأيام. وفي قولهما: الحساب بالأهلة فينقص من [كل](١٠) سنة عشرة أيام فيعرف أن(١١) ولادته في بعض الشهر لا في رأسه(١٢).

رجل تزوّج امرأة وزوّج ابنتها(١٣) من ابنه فولدت لكل و.حد ابداً فابن الأب(١١) يكون عمّاً لابن الابن من جهة الأب(١٥) وخالاً من جهة الأم وابن الابن يكون ابن الأخت وابن الأخ لابن الأب.

مريض يصلي بالإيماء فلما بلغ حالة التشهد يظن أنّه حالة القيام فاشتعل بالقراءة ثم تذكر أنَّه حالة التشهد فلا يخلو: إمَّالْأَنَّا أن كان هذا(١٧٥ التشهد الأول أو التشهد الثاني؟ فإن كان التشهد(١٨) لأول فحالة القراءة تنوب عن القيام فلا يعود إلى التشهد [ويتم الصلاة](٢٠) وإن كان النشهد الثاني رجم إلى النشهد وينم الصلاة وكذلك الجواب في الصحيح إذا قام قبل أن يتشهد.

رجل صلَّى أربع ركعات وجلس جلسة خفيفة فظن أن ذلك ثالثة فقام ثم تدكر مجلس وقرأ بعض التشهد وسلم (٢٠٠) إن كان كلا الجلستين (٢١١) مقدار التشهد جازت الصلاة وإل

<sup>(</sup>٣) في اجاء وادا. ساقطة. (۲) - ئى ≀دە: قامرأتە . (۱) في فده: جاريته.

<sup>(</sup>١) عي قدا على قول أبي حيمة، (۵) نی اجا ثم طهرت (٤) ئى ئجا إن.

<sup>(</sup>٧) في اجمه وادا: صني، وفي اله: سنين، وقد أثبنا الأول.

 <sup>(</sup>A) في اده: أبي يوسف، (٩) في الله: ساقطة. (١٠) في اله واده: ساقطة وهي في ادام. (١٢) في فجه: أمهاء

<sup>(</sup>١٣) تمن فجمه: ولادته. (١١) في اجا: سَاقطة. (١٤) فيُّ فجه وقده: الأب، وفي فأه: الَّذِينِ وَأَثَيْتُنَا الأُولُ.

<sup>(10)</sup> فيُّ أَنَّهُ وقدًا: الابن الأب، وقد أثبتنا الأخير. - (١٦) - في قدة: فلا ينحلو إنَّا: ساقطة (١٩) من ١٩٥ ساقطة،

<sup>(</sup>١٧) في اجبا وقده: ساقطة. - (١٨) في ادا: تشهد. -(٢١) في فجما وقدا: وتكلم (٢١) في أجما الجنين

كان أقل فسدت.

(١٢) في الدرادة: سائطة،

رجل له على رجلين دين [واحد](١) فأخذ (٢) من هذا خمسة ومن الآخر خمسة فخلط أحدهما بالآخر ثم وجد بعضها(٣) زيوفاً أو بنهرحة إن كان ذلك ثلاثاً أو اربعاً أو خمساً لا يرد؛ لأنَّ لكل واحد أن يقول ما أعطيتك إلاَّ حياداً والبنهرجة لصاحبي فإن زاد على ذلك بأنَّ صارت سنة يردّ على واحد درهماً، وإن (٤) وجد سبعة يردّ على كلُّ واحد درهمين؛ لأنَّه . لما وجد ستة يكون في يده من الحياد أربعة فكل واحد منهما(٥) [يدعى أنّه المعطى للجياد، وبغي إلى تمام ذلك درهم فيرد الدّرهم على [كلّ](١) واحد](١)، وكذلك السّبعة، وإن ١١) وحد ثمانية يرد على كل واحد منهما ثلاثة، وإن وجد تسعة يرد على كلّ واحد منهما أربعة، وإن وجد عشرة يردّ على كلّ واحد منهما [خمسة](٩).

رجل أخذ حمارة رجل من الجبانة بغير إذن صاحبها ليحمل عليها شيئاً فحمل وردها(١١٠) إلى الجبانة وكان للحمارة جحش يتبعها فهلك إن كان يتعرض(١١١) لللماب والمجيء مي السّوق يحب الضمان وإلاّ فلا يجب.

[رجل](١٢) مريض أقر لبعض ورثته(١٣) بعبد ثم أعتقه فالمسألة على وجهين: إما أن(١٤) كذبه الورثة في الإقرار أو صدقوه، فإن كذبوه(١٥) نفذ عنقه في الثلث؛ لأنه مطل الإقرار، وإن صدقوه (١٦٦) لم ينقذ عتقه (١٧) في شيء من هذا (١٨) من حيث الحكم. فأمّا [فيما](١٩) بينه وبين الله تعالى فإن لم يسبق بينهما ما يوجب الملك ولم يخرج العبد من الثلث عنق ثلثه.

صبي قد أدرك فأراد أن يخرج إلى سفر الحج وأبواه (٢٠) بمنعانه من دلك فإن كان الصبي صبيح (٢١) الوجه غير ملتحي فلهما أن يمنعاه، وكذلك إن لم يكن كذلك لكن هما محتاجان إلى معونته وليس له ما يخلف لهما فلهما أن يمنعاه، وكذلك لو كان الطريق مخوفاً، ولو(٢٢) لم يكن شيء من هذا فله أن يخرج.

امرأة خرجت من بيت زوجها لزيارة أبويها(٢٣) فمرضت ولا تستطيع الرَّجوع إن كان

(١٣) لمي فجمه وقفه: ورثته، وفي أأه: (١) - في دأه: ساقطة. قريبه، وقد أثبتنا الأرل. (٢) - في فداه: ساقطة. (١٤) ني اجه رددا سائطة. (٣) - في ادا: يعضه، (١٥) في ١٤٥: أن صفقه، فإن كذَّبه، في اجدا والدا: ولو. (1)(١٦) نئي دره: وإن صدَّقه. في (جدا) سائطة. (a) (١٧) مي ادا" العثق. غيَّ (أ) واجه): سائطة، وهي في (C) (t) (١٨) في أجراء من هذا: ساقطة، الَي اأا: ساقطة، (Y) (١٩) بِي (١٩) ساقعة. وفي لجدا: سائطة (A)(۲۰) بِيَّ وجِه: ساتطة ا في الأه: سافطة، (4)(۲۱) في اجاء: مليح، (١٠) في أجاه: ثم ردها، وفي أداه: وردّ، بلون ها، الضّمير، (۲۲) في فجرة وادا: وإل (۱۱) في ادا - معرض، (۲۳) بَيِّ اجه وَادا: أَبِيها،

ذلك مرضاً لا يمكّنها الرّجوع بوجه من الوجوه وعجزت عن ذلك فنفقتها على زوجها، وإن لم يكن كذلك فلا نفقة لها عليه؛ لأنّها نشزة.

رجل له على رجل مائة (١) درهم دين (٢) وله عنده [مائة] (٣) وديعة، فقال: قد جعلت هذه قصاصاً بذلك إن كانت الوديعة في بده أو قريباً منه بحيث بقدر على قبضها يصير قصاصاً، وإن ثم يكن فلا يصير قصاصاً ما لم يرجع إليها كذا(١) دوي عن محمد رحمه الله تعالى.

رجل زوج ابعه الكبير امرأة بغير إذن الابن فالنّكاح موقوف على إجازة الابن فإن لم يجز حتى جنّ جنوناً مطبقاً فإن أجاز الأب جاز وإلا فلا؛ لأنّ الأب صار بحال لو استأمف العقد عليه يجوز فيجوز بإجازته أيصاً.

رجل أتى رجلاً حل له أن يتزوج ابنته؛ لأنَّ هذا الفعل لو كان في الإناث لا يوجب حرمة المصاهرة ففي الذكور أولى.

دار بجنبها دار لآخر فجعل إحدى الدّارين اصطبلاً ولم يكن في القديم كذلك إن جعل وجوه ( $^{(\circ)}$  الدّواب إلى [وجه] $^{(\circ)}$  داره ليس له أن يمنعه ، ولو كان حوافرهم $^{(\circ)}$  نحو داره له أن يمنعه [إن كان] $^{(\wedge)}$  فيه ضرر بيّن .

مقبرة قليمة بجنب أرض رجل فأراد أن يضمها إلى أرضه فإن لم يكن لها قيمة فلا أثم أن أرضه فإن لم يكن لها قيمة فلا أثم أن فيه أن كانت لأهل الجاهلية فهي بمنزلة أرض الموات، وإن كانت لأهل الإسلام فهي بمنزلة اللّقطة يبيعها ويصرف ثمها إلى مصالح المسلمين.

الملتقط إذا كان يعرف أن(١١) اللقطة للذمي يضعها في بيت المال للتوانب(١٢) ولا يتصدق(١٣) بها(١٤) [عنه](١٤)؛ لاته ليس من أهل التصدق [عنه](١١).

رجل في يده قدح من ماء فقال: إن شربته (۱۷) فامرأته طائق وإن صببته فامرأته طالق وإن وضعته أو أعطيته أحداً فكذلك يرسل عليها خرقة حتى ينشف الماء.

وكذلك أو كان على رأس (١٨٥) السّلم، فقال: إن ارتقيت فامرأته طالق، وإن رجعت فكذلك (١٩٠) وإن أخذني أحد فكذلك (٢١٠) وضع (٢١٠) السّلم على الأرض حتى ينفصل عه

| (١١) في اجه: ساقطة.                         | <ul> <li>(١) في اجمه وادا: مائة، رني اأه: ثلاثة، وأثبتنا (</li> </ul> |
|---------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------|
| (١٢) في لجبه: ساقطة.                        |                                                                       |
| (١٣) في ادا: للتصدق.                        |                                                                       |
| (١٤) في الدا: ساقطة،                        |                                                                       |
| (١٥) في فأه والله: ساقطة.                   |                                                                       |
| (١٦) في الله والدا: ساقطة.                  | (٥) ئي اده; وجه. (                                                    |
| (٦٧) في ١٤٥): شريت بدون هاه الضمير          |                                                                       |
| ١٨) في اجدا وقدا: سنقطة.                    | (۷) في Es) خوافره                                                     |
| (١٩) إشارة إلى جملة هامرأته طالق.           | (٨) في الله. سائطة،                                                   |
| ٢٠) في أجاءً: وإن أحدَّبُه أحد فكدلك صافعة، | (٩) - في اجداد أثر. ( )                                               |
| (٢١) تي اجاز پرضع،                          | (۱۰) مي فجه: عليه.                                                    |

رجل قال لامرأته: إن لم أجامعك على رأس الرّمح فأنت طالق يغوز الرمع في سطح حتى يبدو رأسه من الأعلى فيجامع عليه.

وكذلك(١) لو قال: إن لم أحامعك في نصف(١) النَّهار في وسط السَّوق قانت طالق يجامعها في العماري في وسط السوق.

ولو قال لامرأته: إن لم تطبخي في قدر فيه منوبن من الملح ولا ملوحة في المطوخ وأنت طالق تطبح بيضاً في سوين من الملح.

رجل استأجر دابة بأرمعة دراهم على أن يرجع في (٢) يومه فرجع إليه بعد خمسة أيام (٤)، قال: يجب عليه درهمان أجر الذُّهاب؛ لآنُه خالفه في الرَّجوع.

رجل كتب إلى امرأته كلُّ امرأة [لي](٥) غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم بدا له فمحا اسم فلانة وأنفذ الكتاب لا تطلق فلانة؛ لَانَّه استثناها(").

رجل قال: والله لا أشوب الخمر إلا أن أرى فيه خيراً من ذلك فشرب من غير اضطرار يحنث وبخاف عليه الكفي

رجل قال: لا أشرب من كسب فلان قشرب من ماء الجمد الذي وضعه على الطريق للشرب، قال: أخاف أن يحنث؛ لأنه كسبه.

ولو أكل كسرة من [خبز](٧) في (٨) بيت المحلوف عليه إن كان ذلك(٩) مما يعطى للفقراء يحنث وإن كان لا يعطى لا يحنث.

رجل قال لامرأة (١٠٠): تزوجتك (١١١) إن شنت أو شاء فلان فأبطل صاحب المشيئة صغ النَّكاح؛ لأنَّ المشيئة (١٢) متى بطلت بقى نكاح بغير مشيئة كما إذا أبطل الخيار المشروط في السُّلُم يبقى السُّلُم صحيحاً.

رجل قال لامرأة كانت هي زوجة له فيما تقدم: (اكر ماتوزن يودي باما شي) فأنت طالق ثم تروجها(١٣) لا تطلق؛ لأنّ اليمين الحلت بوجود أحد الشَّرطين كرجل قال: إن حطبتك وتزوجتك فأنت طالق فخطبها ثم تزوّجها لا تطلق؛ لأنّ اليمين انحلّت (١٤) بالخطبة.

إذا حلف لا يأكل هذا اللَّحم فأكله غير مطبوخ لا بحنث كما إذا حلف لا يأكل من (١٥٠ هذا الدَّقيق فأكله كذلك، وقال بعض المشابخ: يجب أنَّ يحنث؛ لأنَّ من النَّاس من بأكله كذلك.

| (٩) مي (جـ»: ساقطة                                        | ١) - في الجدا وادا: ساقطة.                                 |
|-----------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| (١٠) مي فدا: لامراته                                      | ٢) في الداء وسط.                                           |
| (۱۱) نمی فجمه: تزوجها.                                    | ٣) في اجاز أس.                                             |
| (١٧) في هجا: تزوجتها،                                     | ٤) في في في 1. سائطة.                                      |
| (۱۳) في قده: الكاح :<br>(۱۶) في فجه: بوجرد أحد الحلت صافة | ە) قى داد: سىقمات.                                         |
| (١٥) في اجه: ساقطة،                                       | <ul> <li>أي أو أو أثبتها.</li> <li>أي أو أبنها.</li> </ul> |
| - <b>4</b> ,                                              | ٧) فيّ «أ» ساقطة.<br>٨) في «جه»: من،                       |

سكران قال لامرأته إن لم يكن علان أوسع منك دبر فأست طالق ثلاثاً فهذا مما لا يوقف على حقيقته فلا يقع الطلاق

رجل حلف لا ينام على هذا الفراش ما دام في القرية فتروج امرأة في بلدة ونام ملى ذلك الفراش إن تزوجها على نبة أن يطلقها فهو غربب، كدلك إلا إدا نوى المكث والقرار معها(١) فحيننذ لا يبقى غربياً فإذا نام لا يحنث.

رجل سرق من آخر ثوباً(٢) فقيل أن يطالبه دفع الشارق إليه مالاً ثم جحد المسروق منه وحلف على ذلك إن كان مستهلكاً لا يحنث في يمينه، وإن كان قائماً لا أقول: إنّه (٣)

رجل وهب من رجل ثوباً ثم اختلسه منه الواهب(٤) فاستهلكه فعليه الصمان؛ لأن الرَّجوع لا يكون إلاَّ عند القاضي. قال العقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا قول أصحابنا، وبه نأخذ.

ولو وهب منه دراهم ثم استقرضها<sup>(ه)</sup> منه صح القرض، وليس للواهب أن يرجع فيه أبداً؛ لأنَّ الهية صارت مستهلكة.

رجل ثلا آية السّجدة وهو على غصن من أغصان الشّجرة ثم نحوّل إلى غصن آخر وقرأها أيضاً إن كان الأغصان بحالة يمكن التحويل من غير نزول تكفيه شجرة واحدة، وإن كان لا يمكنه ما لم ينزل من هذا الغصن ويرتقى إلى الغصن الآحر يلزمه سجدتان؛ لأنَّه في معنى موضعين.

رجل دخل في صلاة الإمام وقال(١) في نيته: اقتديت بهذا الشاب فإذا هو شيخ صح الاقتداء؛ لأنَّه يعرض أن يصير شيخاً، والشيخ (٧) قد يسمى باسم ما يؤول إليه. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيْتُ وَإِنَّهُم مِّنُونَ ١٠٠٠ ولو [قال](١). اقتديت بهذا الشيح، فإذا هو شاب لا يصح الاقتداء [به](١٠٠ لأنّه لا عرضية له.

نصرانية حائض فطهرت فأسلمت قبل طلوع الفجر إن طهرت أولاً ثم أسلمت تحب عليها صلاة العشاه؛ لأنَّها أسلمت في آخر وقت العشاء، وهي طاهرة، ولو أسلمت أولاً. ثم طهرت فإن كانت أيامها عشرة وقد بقى من الوقت شيء(١١١) تجب عليها صلاة العشاء أيضاً؛ لأنَّ هذا الاغتسال ليس من الأيام، وإن كان دون العشرة إن اغتسلت والوقت باقي يجب عليها ذلك وإن لم تكن اغتسلت لا يجب؛ لأنَّها بنفس الانقطاع لا تصير طاهرة ما لم تغتسل أو يمضى عليها وقت صلاة كامل ولم يوجد.

في فجما وقدا: عليها. (٢) في فدًا. ثوماً: ولعله تصحيف

<sup>(</sup>٤) في هجر؛ من الراهب، (٣) - فَي فجه وقد: أنَّه، وفي قاه: له، وقد أثبتنا الأول.

 <sup>(</sup>٥) في ١٤٠٥ لا استفرض. (٦) في قجه وقده: وقال، وفي هاه: وهو، واثنتا الأول.
 (٧) في قده والشيء، وفي قله وقجه: والشيخ، وقد أثبتنا الأول. (٨) سورة الزمر، آبة. رقم ٣٠

<sup>(4)</sup> قُنْ فأه. ساقطةً. -(١٠) في الله: آسانطة. (١١) في اجه) سائطة

[رحل](١) ينسخر في شهر رمضان فأخبره رجلان أنّ العجر قد طلع ملا تأكل [وشهد](٢) آخران أنَّ الفجر لم يطلع فكل(٢) فأكل فإذا العجر طالع. اختلف المتأخرون في وجوب الكفارة، قال بعصهم: تحب؛ لأنَّ اللَّيل ثابت بيقين، وقولهما إن الفجر لم يطلع وجوده وعدمه بمنزلة [فلما أخبر الأخران](١) فقد(٥) أخبرا بشيء حادث فاعتبر قولهما عإدا أكل فقد أكل قاصداً فتلزمه الكفارة، وقال بعضهم: لا تجب؛ لَّأَنَّ البيِّنتين تعارصتا فبفي هو متسخراً وهو لا يعلم بطلوع الفجر فيلزمه القضاء دون الكفارة، فإذا أخبر واحد أنَّ الْمجر طالع رهو أكل يلزمه القضاء دون الكفارة؛ لآنه قبل خبره أن الفجر طالع وقد رجب عليه الفضاء بذلك فخبره وقع بعد أكله فلا تلزمه الكفارة.

أمًا لو قال: (سسده من دمد) فأكل بعد ذلك الآن (٢) تلزمه الكفارة؛ لأنّ [هذا] (٧) النفظ يدل على أن (٨) الصّبح غير (٩) طالع؛ لأنّه قال: (سسده مي رمد) فكان حكم صومه قائماً فلما أكل بعد خبره فقد قصد إنساد صومه فتلزمه الكفارة.

رجل شرع مع الإمام في صلاة التواويح هلما قعد الإمام إلى التشهد نام هو وسلم الإمام وأتى بالشِّفع الآخر وقعد للتشهد فانتبه هذا الرَّجل إن علم بذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافقه في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم ويأتي بالرّكعتين سريعاً ويسلم ويدخل مع الإمام وإن لم يعلم يسلم ويدخل مع الإمام (١٠٠ في الشُّفع الثَّالث وقد فاته شفع فيقضيه بعد الفراغ.

ولو أن الإمام صلَّى من الشَّقع الأول ركعة واحدة وسلم ساهياً، ثمَّ أتى بما بقى ركعتين ركعتين على وجهها إن تكلم بعدما سلم أو أكل أو عمل عملاً يخرجه من الصلاة فإنَّه يجب عليه قضاء الأول لا غير باتفاق فأمَّا إذا لم يأت بشيء بخرجه من الصَّلاة وكثر للثالثة (١١٦). قال مشايخ سمرقند: صلاته كلها فاسدة؛ لأذَّ بهذا السَّلام لا يخرج من (١١) الصلاة فلما أتى بالتكبير فقد أتى به(١٣) في غير موضعه، وعليه أن يقعد على وأس الزكعتين وأنه [قد](١٤) قعد على رأس الثلاث وذلك لا يخرج أيصاً، هكذا إلى آحره؛ لأنّه لم يأت بما هو المشروع في التطوّع وهي (١٥) القعدة على رأس لرّكمتين ففسدت (١٦٠) كلها، وقال مشايخ بخارى: لا بل قسد الشفع الأول فحسب؛ لأنَّ كل ركعتين صلاة على حدة فإدا قاء وكبِّر فقد دخل في الشَّفع الثَّاني والفساد في الشَّفع الأول لا يوجب الفساد في هذا الشَّفع فبقي هو صحيحاً وعليه قضاء الشَّفع الأول.

<sup>(</sup>٣) في دحاة: سانطة (Y) في tla: ساقطة، (١) في (أه: ساقطة.

 <sup>(</sup>a) في هجره وقدة: فقد، وفي فأ، فإذًا، وقد أثنت الأول (٤) - بَيْ (٥): سائطة.

<sup>(1)</sup> في احدًا: الأن وفي دأه إلا أن وفي ادا غير واضحة رأثبًا ما في اجدًا-(٩) في اجاء ساقطة

<sup>(</sup>٨) ني دجه: بانطة (٧) - بي تألف: سائملة، (١٠) لمي تجه وقده: ويوانقه . . . ويدَّمل مع الإمام: ساقطة .

<sup>(</sup>١١) في فجه وَّقده: للثَّالَتُم، وفي فأه: للثانية، رأثبتنا الأول.

<sup>(</sup>١٣) تي اجرة وادة, سائطه.

 <sup>(</sup>١٢) في اجرا وقدة: من، وفي قاه: من، وأشتنا الأول.
 (١٤) في اله: سائطة. (١٥) في احدا وهو (١٤) (١٦) - في فجاء أفسد، وفي لذا عصد،

نائم أحدُه رجلان برجليه ويديه ووضعاه تحت حائط فوقع (١) عليه الحائط لا يصمال شيئاً ما لم يقيداه ويشدّاه.

رجل قال لامرأة الله جلست في نكاحك فامرأته طالق فتزوجها لا يقع الطلاق؛ لأن هذا الكلام يقتضي جلوسه في نكاحها لغيره فلمَّا تروَّجها بنفسه فلم يكن ذلك منه جلوساً. مي نكاحها فلا يقم الطلاق.

رجل قال لامرأة(٢): إن تزوجنك فأنت طالق فتزوحها لا يقع الطلاق فإن وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها الآن يقع الطلاق؛ لأنه علق وقوع الطلاق عليها بتزوَّجها ثانياً، فإذا نزوجها الآن يقع الطلاق<sup>(٣)</sup>.

رجل سافر مع عيد له فلما جاء وقت الصّلاة قدم المولى عبده وهناك أيضاً قوم مسافرون مقتدون به فدما صلى العبد ركعة نوى المولى الإقامة وأعلم العبد بذلك بالإشارة بالأصبع صار العبد مقيماً تبعاً لمولاه. أمّا في حق القوم هو على سفره. عند محمد رحمه الله تعالى، فلما صلّى ركعة أخرى يعقد ويستخلف أحداً يسلم ثم هو والمولى مقيمان ويتمان صلاة المقيمين. ومثل<sup>(٤)</sup> هذا جائر: فإنّ المسافر إذا أمّ قوماً مسافرين ومقيمين فلمّا صلى بهم ركعة أحدث واستخلف رجلاً من المقيمين فإنّه لا يتغير فرض المسافرين بتقديمه فهذا مقيم في حق نفسه وفي حق القوم كالمسافر كذا هنا، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يصبر العبد مقيماً في حق القوم أيضاً.

رجل(٥) حلف لا يشتري دهناً فاشترى دهن الكراع لا يحنث؛ لأنه لا يبيعه الذهان، ولو كان الحلف على الأكل يحنث فإنَّه يقال: أكلت دهن الكراع.

رحلان اشتريا خبزاً وحعلاه في كم أحدهما، فغاب شريكه وأخذه الجوع فأكل من ذلك النَّصف وضاع النَّصف الباقي ضمن لصاحبه نصف ما أكل؛ لأنَّه أكل خبزاً مشتركاً والباقي توي عليهما.

رجل حلف لا يأكل حراماً قدفع [كرمه](١٦) معاملة وأكل من ذلك الكوم لا يحنث.

أما عند أبي حنيفة؛ قلأنَّ ذلك عقد قاسد، فقدا(٧) أكل من ملك نفسه(٨)، وعندهما رحمهما الله تعالى: جائز، فهو آكل من حصة نفسه فلا يكون آكلاً للحرام.

رجل شرع في التطوع أربع ركعات قبل طلوع العجر فدما فرع تبئن أنّ ركعتبن منهما(٩٠) وقعنا بعد طلوع الفجر إن كانت القومة في(١٠٠ الركعتين الأخيرتين حصلت بعد طلوع الفجر احتسب عن ركعني الفجر عندهما رحمهما الله تعالى: وهو إحدى الرّوابتين عن أبي حيمة

<sup>(</sup>١) - في فجنا واده: ووضع. (٢) - في احنا واده. لامرأق وفي فأه: لامرأته، وقد أثبتنا الأول.

نَّي دَجَا وَدَدَهُ: لآنَهُ عَلَنْ.... يَنَمَّ الطّلاق ساقطة. في دَجَهُ ساقطة. (٦) في دَلُهُ: سائطة.

<sup>(</sup>٤) في فجه: قبل. (٧) في فجه: ساقطة. (٥) في لجه ساتطة.

<sup>(</sup>٩) - فيَّ اجدا وقده: منها، وفي أنه: فيَّهَا، وأثبُنا الأول (٨) - في اجدا: ساقطة.

<sup>(</sup>١٠) عنَّ فجما وقدا: إلى.

رحمه الله تعالى؛ لأنَّ عـدهما: النَّية ليست مشرط بن القيام إلى الركعتين بعد طلوع المجر كافٍ لصيرورته بركعتي الفجر، وعنده: لا تصير له إلاَّ بالنَّية.

رجل له حمار للتجارة وقع في المملحة [فصار ملحاً]<sup>(1)</sup>، فجاء صاحبه فوقع الملح لا تحب الزكاة فيه.

رجل قاله لامرأته: إن لم تصبحي غداً (١) ولم تصلي فأنت طائق فأصبحت وتوصأت وشرعت في الصّلاة فلما صلت ركعة طلعت الشمس، أجاب شمس الأثمة رحمه الله تعالى "به يقع الطلاق (٣)، وهكذا أجاب القاضي الإمام أبو علي (١) السغدي رحمه الله تعالى.

ولو أنها باكرت<sup>(٥)</sup> ومكثت في طهارتها<sup>(١)</sup> وصنت ركعة ثم طلعت الشمس. قال القاضى: تطلق أيضاً، وقال شمس الأثمة: لا تطلق.

وَلُو أَنْهَا<sup>(٧)</sup> بِاكْرِت<sup>(٨)</sup> وتوضأت وغسلت كل عضو ثلاثاً ولو غسلت مرّة يكفيها<sup>(١)</sup> أن تصلّي والباقي بحاله لا تطلق<sup>(١٠)</sup> أيضاً ومن<sup>(١١)</sup> أراد أن يصلي على القباء كيف يطرح القباء؟ قائوا: يحمل القباء قفاه تحت رجليه ويسجد على ذيله ويجعل البطانة تحته والطهارة فوقه.

رجل قرأ في صلاته مكان يسير (١٢) عزيز تفسد صلاته؛ لأنَّ عزيز بمعنى شديد فقد تغير المعنى.

رجل قال لامرأته: أنت طالق إلاّ واحدة تقع ثنتين؛ لأنّ هذه اللَّفظة تقتضي أنَّه أراد به الثلاث فاستثنى منه واحدة.

رجل له ثلاث [نسوة](١٣) فقال لكل واحدة منهن: من لم (١٤) تدر منكن أن في يوم وليلة كم ركعة فريضة فهي طالق، فقالت وحدة: مبعة عشر، وقالت الثانية: خمسة عشر، وقالت الثائثة: إحدى عشرة لم نطلق واحدة مبهن الآنهن صدقن. أمّا(١٥) التي قالت مبعة عشر: فكذلك يوم الجمعة، والتي قالت خمسة عشر: فكذلك يوم الجمعة، والتي قالت إحدى عشرة: فكذلك في حق المسافر،

ر سرو سرود الماء وتعلق الماء عن إحدى رجليه إذ توضأ الماء عن إحدى رجليه إن توضأ المسافر] (١٦) المتيمم إذا وحد الماء فتوضأ، وتفض الماء عن إحدى رجليه إن توضأ مرّة لا يبطل. وغسن كلّ عضو ثلاثاً يبطل تيمّمه، وإن توضأ مرّة مرّة لا يبطل.

ر من المعارد على المفارة فجاء أوان الصّلاة فتحرّى كلّ واحد منهما ووقع النحرّي كل رحلان خرجا إلى المفارّة فجاء أوان الصّلاة فتحرّى كلّ واحد منهما ووقع النحرّي كل

```
(٩) في لجدا وفدا: يمكنها
 (١٠) في دجاء الا تصلي
 (۱) في (h): ساقطة،
 (١١) فيَّ دحة ودده. ولو
 (٢) في داه: مطموسة،

 (٣) في دج، ودده: تقطع الضادة.

 (۱۲) في اجدا شير
 (١٣) في ١١١: سائطة
 فَي لجه: سابطة،
 في هجه ودده: باكرت، وفي دأه: تركت، وأثبتنا الأول.
 (t)
 (١٤) في دجره ساقطة،
 (0)
 (١٥) في ديره ساقطه
 ا بيَّ دره: في الطهارة،
 في هذه: بأكرت، وهي هأه وهجه: ماركت، وأثبتنا الأول. (١٦) في هأه: سالطة
 (Y)
```

واحد منهما(١) إلى جهة غير جهة صاحبه ثم بدا الأحدهما في وسط الصّلاة أن يتحول إلى جهة صاحبه (۲)، فتحول واقتدى مه إن استقبل التكبير (۲) جار رإن لم يستقبل لم يجز.

رجل قال لعبده: (اي جان بدر) لم يعنق؛ لأنّه قد يكون له أب(1) وهو جانه ولم قال: (اي أزاد مرد) عتق؛ لأنَّه تلفَّظ بلفظ (٥) الحرية (٢)، وسماه باسم نفسه (٧).

الصائم إذا استنجى وبالغ فيه واسترخى نفسه. اختلف فيه مشايح بلخ رحمهم الله تعالى، وكذلك لو دخل الحمام فدخل الماء أذته فظاهر الجواب: أنَّه لا يفسد، وعن معض المشايخ: أنّه يفسد.

إذا صار الرجل مريضاً وصار بحال لا يمكنه الوضوء ينيمُم. وإن صار بحال لا يقدر على الوضوء بنفسه ولا يجد أحداً يوضيه ولا من يبممه سقطت عنه الصّلاة ما دام هكذاء وإن صبِّ ليس عليه قصاء صلاته، وإن مات على ذلك فلا وبال عليه، وعلى قياس (٨) قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يصلَّى كذلك بالإيماء.

رجل انتهى إلى المسجد لبصلي الظهر قوحد الإمام في القعدة، ولم يدر أنها(٩) القعدة الأولى أم الأخيرة فاقتدى به ونوى فإن كانت القعدة هي الأولى اقتديت (١٠) به في الفريضة (١١١) وإن كانت هي [القعدة](١٢) الأخيرة، اقتديت به في التطوع، لا يصح اقتداؤه في الفريضة.

وكذلك لو انتهى إليه [في وقت العشاء](١٣) فوجده(١٤) في الصَّلاة ولم يذكر(١٥) أنَّها صلاة العشاء أم التراويح واقتدى به ونوى [أنه](١٦١) إن كان في الفريضة اقتديت به، وإن كان في التُراويع فما اقتديت (١٧) به، لا يصح الاقتداء [به](١٨) أيضاً.

ولو قال: إن كان في الفريضة اقتديت به، وإن كان في التراويح اقتديت به، فظهر أنَّه في التراويح صح اقتداؤه [فإن ظهر أنّه في الفريضة لم يصح اقتد ؤه (٩٩) في الفريضة](٢٠).

رجل تنحنح في الصلاة فخرج من (٢١) صوته (٢١) منه ريح لا يقدر على البناء على قياس قول<sup>(٢٣)</sup> أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على مسألة البندقة.

(۱۳) في «أه: سائطة

<sup>(</sup>١) في اجا واده: كل راحد منهما: سائطة.

في اجرا وادا: سائطة. (١٤) في ادا: ساقطة.

 <sup>(</sup>٣) في اجمه (١٤): التكبير، وفي اأا: الكبير، وهو تصحيف، (١٥) في اجمه و١٤١؛ يلدي. (٤) - تَي اجه رادا: ساتطة.

<sup>(</sup>١٦) غير موجودة وهي في اأا و ادا

<sup>(</sup>٥) - تي اجاء راده: سائطة. (١٧) في اجاً عما افتديت.

<sup>(</sup>٦) في اجه: المعرمة. (١٨) في التا: سائطة. (٧) في اجا راده: ساقطة.

<sup>(</sup>١٩) فيّ ادا: الاقتداء (۲۰) في de: سائطة. (٨) ﴿ فَي اجِنا: سائطة.

<sup>(</sup>٩) - هي اجبه: أيتهما، وفي اده: أيُهما. (۲۱) في اجداد ساقطة

<sup>(</sup>۱۰) في الداء التاري. (٢٢) في اجدا وادا: قوته.

<sup>(</sup>١١) في قده: القرض. (٣٣) في تجه: ساقطة. (١٣) في (أ): سائطة .

إذا وجد قتبل في دار الحرب و[كان](١٠ مختوناً غير مقصوص شاربه لا يصلي عليه ١ لآنه من الكمرة من يحتثن، ولو رجد غير محتون مقصوص شاربه يصلي علبه؛ لأنه [[...](1) منهم من يقص الشوارب.

إذا وجد قتين في دار الإسلام وعليه زنار وفي حجرته(٣) مصحف لا يصلى عليه؛ لأنَّ المسدم في دار الإسلام لا يعقد الزِّنَّار. أن من أهل النَّمة قد يكون ممن يتعلم القرآن.

ولو وجد ذلك في دار الحرب يصلى عليه؛ لأنَّ الكافر في دار الحرب لا يأخذ المصحف، والمسلم قد يعقد الزنار لأجل الحيلة.

#### خمس وعشرون نومةً حكمها حكم البقظة:

أولها: الصَّائم إذا نام على القفا وفاه مفتوح فقطر قطرة من ماء المطر في فيه يفسد صومه، وكذلك لو أقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه.

والثائية: إذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها.

والنالئة: لو(٤) كانت محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة.

والرَّابعة: المحرم إذا نام فجاء رجل وحلَّق رأسه يجب [عليه](٥) الجزاء.

والخامسة: المحرم إذا نام وانقلب في نومه على صيد وقتله يجب عليه الجزاء

والسَّادسة: إذا نام المحرم على بعير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج.

والسابعة: الصّيد يُرمى بالسّهم إذا وقع عند مائم فمات من تلك(٢) الرّمية يكون حراماً كما إذا وقع عند اليقظان وهو قادر على ذكاته.

والثامنة: إذا انقلب الثائم على متاع (٧) وكشره يجب الصمان.

والتاسعة: الأب إذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو ناثم ومات الابن (٨) يحرم من الميراث على قول البعض [وهو الصّحيح] (٩).

العاشرة: من رفع النائم ووضعه تحت حدار واهِ فسقط عليه الجدار ومات (١٠٠ لا يلرمه الصيمال

والحادية عشرة: رجل خلا بامرأته وثمة أجنبي (١١) نائم لا تصح الخلوة. والثانية عشرة: رجل [تزوج بامرأة](١٢) فنام في بيت فجاءت أمرأته(١٣) ومكثت عنده

ساعة صحت الخلوة.

 (٣) في (٥) ساقطة.
 (٣) في (٥) أي (٤) ساقطة (١) في فجا (٤٥) دلك. (١) - بي دأه: سائطة،

 (٧) في وجدا وقدا. متاع، وفي وأ، معناح، ولعله تصحيف ولد أثبتنا الأول. (٩) مي (٩) واجاء: ساقطة، وهي زيادة في اده. (١٢) في (٩) رجاد (١٣) في (١٤) ني (١٤)

(٨) من فجا وقدا: الآب، (١١) ئي فجا: رجل،

(۱۰) می فجه: سائطة -(۱۳) بى دېد: سائطة، [الثالثة عشرة: لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صبحت الحلوة]<sup>(1)</sup>.

والرَّابِعة عشرة: امرأة نامت فجاء رضيع وارتضع من ثديها نثبت حرمة الرَّضاع.

والخامسة عشرة: المتيمّم إذا مرّت دابته على ماه يمكن استعماله وهو عليها ناتم انتقض تيمّمه ،

السادمية عشرة: المصلى إذا نام وتكلم في حالة النَّوم نفسه صلاته.

والسَّابعة عشرة: المصلي إذا نام وقرأ في حال قيامه تعتبر تلك القراءة في رواية.

والثَّامنة عشرة: إذا تلا آية السَّجدة في نومه فسمع رجل تلزمه السَّجدة كما لو سمع من المقطان.

والتَّاسِمة عشرة: إذا استيقظ هذا النائم فأخبره رجل بذلك؛ كان (٢٠) شمس الأثمة يغني بأنه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الأقوال، وعلى هذا لو قرأ<sup>(٣)</sup> رجل عند نائم فانتبه فأخبر فهو على هذا.

العشرون: رجل حلف أن لا يكلم فلاناً فجاء الحالف إلى المحلوف عليه وهو ناثم وقال له (٤): قم فلم يستيقظ النائم، قال بعضهم: لا يحنث، والأصح: أنَّه يحنث.

والحادية والعشرون: رجل طلَّق امرأته طلاقاً رجعياً فجاء الرَّجل ومشها بشهوة وهي نائمة صار م اجعاً.

والنَّانية والعشرون: لو كان الزُّوج نائماً فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصير مراجعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى [خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى](٥).

والثالثة والعشرون: رجل نالم(١) فجاءت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها وعلم الزوج(٧) بفعمها ثبتت حرمة المصاهرة.

والرَّابِعة والعشرون: إذا جاءت امرأة إلى ثائم وقبلته [إن كان] (٨٠ بشهوة واتفقا على ذلك(١) تثبت حرمة المصاهرة.

والخامسة والعشوون: المصلي إذا نام في صلائه فاحتلم، يجب الغسل ولا يمكنه البناء، وكذلك إذا بقى نائماً يوماً وليلة أو يومين وليلتين صارت الصّلاة ديناً في ذمته.

رجل أخذه النّعاس فوضع رأسه على وكبتيه أو على حجره ونام كان شمس الأثمة يفتي آنا على قول أبي بوسف رحمه الله تعالى: لا يكون حدثًا، وعند محمد رحمه الله تعالى: يكون حدثًا.

<sup>(</sup>١) - في (أه: سائطة. (٥) في فأه: غير واردة.

 <sup>(</sup>٢) في اجما وادا: كان، وفي اأا: إأن، وهو تصحيف، ولذلك أثبتا الأول. (٦) في فجا وقداء الرَّجل إذا نام

<sup>(</sup>٧) في فجه ساقطة. (۳) نی هې راده اتر.

<sup>(</sup>٨) - فيَّ (أه): سائطة، وهي في فجه وفده (٤) ﴿ فَي اجاءُ سَالُطُهُ رَ عن «جاء واتمنا على ذلك ساقطة.

رجل حلف ألا يدخل هذا الكرم فركب دابة ونام عليها، ودخلت الذابة الكرم إن سارت الدَّابة بنفسها لا يحنث [وإن ساق الدَّابة بنفسه يحنث](١).

رجل عليه صدقة الفطر فأدى لكل مسكين فلساً لو جمع ذلك الفلوس يبلغ قبمته [نصف](٢) صاع من الحنطة يجوز ذلك، لكن ينبغي أن لا يفعل؛ لأنَّ النَّبي على قال: «اغْنُوهُمْ عَن الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ» وبهذا لا يقع النني.

رجل قال الامرأته: إن كنت ترفعين درهما واحداً (٢) من دراهمي فأنت طالق واحدة وإذا رفعت درهمين فلك تطليقتان فرفعت(١) درهمين يقع ثلاث تطليقات؛ لأنّ الدّرهم الواحد في الدّرهمين موجود، فصار معتبراً بنفسه أصلاً ومعتبراً بانضمام الثاني(٥٠) إليه تبعاً، وعلى هذا.

المريض إذا قال: إن شفاتي الله تعالى مقدار ما أمكنني أن أصلَى ركعة فلله تعالى على أن أتصدّق بدرهم (٢٠)، ثم (٧٠) قال: إن شافاني الله تعالى مقدار ما أمكنني أن أصلي ركعتين فللهِ تعالى على (٨) أن أتصدّق بدرهمين، ثم قال: إن شافاني الله تعالى مقدار ما أمكنني أن أصلَّى ثلاث ركعات فللَّهِ تعالى على أن أتصدق بثلاثة دراهم ثم قال: إن شافاني الله تعالى مقدار ما<sup>(٩)</sup> أمكنني أن<sup>(١٠)</sup> أصلى أربع ركعات فللَّهِ تعالى على أن أتصدق بأربعة دراهم [فبرأ وصلى أربع ركعات](١١) يلزمه عشرة دراهم.

ولو قال: (هوزني كه ورا بودوبا شدسه طلاق) فتزوج امرأة لا يقع الطلاق؛ لأنَّ قوله: (وباشد) يصير فاصلاً بين قوله: (بود) وبين الطلاق.

وإذا استأجر الرّجل أرضاً(١٢) إجارة طويلة وعقداً عقد البيع على الخلاف التي(١٢) على أطراف الأرض، فإنَّ قوائمه تصرف إلى مرمَّة الأرض، وما يقي فهو للمستأجر، وليس للمزارع من القواتم حصة.

رجل شيع (١٤) رجلاً فقال للمشيع (١٥) له: بالله أن لا تشيّعني وانصرف فلم ينصرف يقع

```
(٢) ني (h: سائطة.

 (١) في فأ، وهجه: سائطة، وهي زيادة في قده.

(٥) ني دده: الباتي.

 (٤) في أدا: إن رفعت.

 (٣) في فجه: زنداً.
 (٦) في اجاه: سائطة.
```

<sup>(</sup>٧) في هجه ودده: ثم، وفي دأه: ولو، وقد أثبتنا الأول. (A) ني دجه: ساقطة. (٩) في دجه: ما: ساقطة.

<sup>(</sup>۱۱) نی de: ساتطة، (١٠) في اده: أمكنتي أن: ساقطة.
 (١٠) في اجه واده: أرضاء وفي اله: أريضاء ولعله تصحيف وأثبتنا الأول.

<sup>(</sup>١٤) في لجا رادا: تغلُّع.

<sup>(</sup>١٣) نيَّ ددة; الذي، (١٥) نيَّ دجه رددة: المشمَّع:

اليمين على المشيع (١) له إن لم ينوه وأطلق إطلاقاً فإن أراد به تحليف المشيع (٢) فقال (٣) المشيع (٤): نعم، يقع عليه حتى لو لم ينصرف هو يحنث في بمينه، وإن سكت يفع على المشيع (٥) له حتى لو لم ينصرف هو يحنث المشيع (٦) له. وافه تبارك وتعالى أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدّين.

<sup>(</sup>١) في فجه: بالله... على المشيع له: ساقطة.

<sup>(</sup>T) في الجه وادة: المشقم.

<sup>(</sup>٣) ني اجه راده: فإن قال. (٤) ني اجه واده: للشفيع. (٥) ني اجه واده: المشفع. (٦) في اجه واده: المشفع.

#### فهرس المحتويات

| كتاب الصَّلح (وفيه بحث المهابآت،                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الفصل الأول: فيما يجوز الصَّلح [عن] جنس حقه وعلى خلاف جنسه وصلح الجياد على الزيوف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| وفيما لا يجوز الخه                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| الفصل الثاني: فيما يجبر على قبول الحق وفيما لا يجبر إلى آخره                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| بحث في المهايأة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| الفصل الثالث: في صلح أحد ربي الدِّين عن دين مشترك واستيفاء أحد ربي الدين الدِّين المشترك                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| إلى آخر الفصل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| الفصل الرّابع: في العسائل المتفرقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| كتاب الرّهن ، كتاب الرّهن الله الرّهن الله الله الله الله الله الله الله ال                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| الفصل الأول: في الألفاظ التي ينعقد بها الرَّهن وفيما لا ينعقد النح                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| الفصل الثَّاني: فيمًا يجبر العدلُ على بيع المرهون وتوابعه وزوائده وفيما لا يجبر إلى آخر الفصل ٧١                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
| الفصل الثالث: فيما يعود رهناً وفيما لا يعود إلى آخره                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| الفصل الزابع: في المسائل المتفرقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| كتاب المضارية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| الفصل الأول: فيما تجوز المضاربة وفيما لا تجوز إلى آخره                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| الفصل الثاني: قيما يضمن المضارب بالتصرف في مال المضاربة وفيما لا يضمن إلى آخره ١١٠                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| الفصل الثَّالَثُ: [فيما هو في معنى المضاربة، وفيمًا للمضارب أن ينفق على نفسه من مال المضاربة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| وفيما ليس له أن ينفق إلى آخره]                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| كتاب المزارعة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| الفرا الأول: فيما تحدر المزارعة وفيما لا تجوز إلى آخره                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| الفصل الثاني: فيما مضمر المزارع وفيما لا يضمن الخ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| الفصل الثالث: في اختلاف المزارع مع رب الأرض في الزرع وغيره، وفي اختلاف الغارس في                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
| الشجر مع غيره إلى آخره                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| The fight                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| العبر والما والمناط المناط المناط والمناط المناط ال |
| والا و واروان و و و و و و و و و و و و و و و و و و                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| الفصل الثاني: فيما يضمن طاحب النهر و للته النهر المشترك والاختلاف في الشرب، وفي مقدار الفصل الثالث: في الاختلاف في الأشجار على النهر المشترك والاختلاف في الاختلاف في الاشجار على النهر المشترك والاختلاف في المسترك على النهر المشترك والاختلاف في المسترك النهر المسترك النهر المستركة   |
| الشرب المشترك إلى آخر الفصل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| الفصا الثانم: في المسائل المتفرقة ،                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |

| Y - 1            | كتاب الأشربة                                                                      |
|------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| Y . T            | الفصل الأول: فيما بحل شوبه وفيما لا يحل إلى آخره                                  |
| r.1              | الفصل الثاني: فيما يفسد الخل وفيما لا يفسد إلى آخره                               |
| Y+A              | الفصل الثالث: في المسائل المتفرقة                                                 |
| Y • 4            | كتاب الإكراء                                                                      |
|                  | الفصل الأول: فيما ينفذ من المكره، وفيما لا ينفذ إلى آخره                          |
|                  | الفصل الثاني: فيما يضمن المكره وفيما لا بضمن إلى آخره                             |
| tr               | الفصل الثالث: في المسائل المتفرقة                                                 |
| YTA              | كتاب المأذون                                                                      |
|                  | الفصل الأول: فيما يصبر العبد، والوصي مأذونًا، وفيما لا يصبر إلى آخره              |
|                  | الفصل الثاني: فيما يصحّ إقرار العبد التاجر، وفيما لا يصح إلى آخر الفصل            |
|                  | الفصل الثالث: في المسائل المتفرقة                                                 |
|                  | كتاب اللياتكتاب الليات                                                            |
|                  | كتاب الليول: فيما يوجب القصاص في التَّفس، وفيما دونُ النَّفس من القطع والجراء     |
|                  |                                                                                   |
|                  | وغيرها، وفيما لا يوجب إلى آخره                                                    |
|                  | مسائل القسامة                                                                     |
|                  | الفصل الثَّاني: فيما يجوز الصَّلح، والعفو عن القصاص في النَّفس، وفيما دون النَّفس |
|                  | الفصل الثالث: في معرفة المدَّة التي يؤجِّل إليها نبت اللَّحية، وشعر الرأس بعد الـ |
|                  | القلع إلخ                                                                         |
|                  | الفصل الرّابع: في المسائل المتفرقة                                                |
|                  | كتاب الوسايا كتاب الوسايا                                                         |
|                  | الفصل الأول: فيما تجوز الوصية والتسبيل وفيما لا تجوز إلخ                          |
|                  | الفصل الثَّاني؛ نيما يصير وصياً ونيما لا يصير إلى آخره                            |
|                  | الفصل الثالث: فيما يرجع على الوصي بالعيب رفيما لا يرجع إلى آخره                   |
| ا لا يجوز ٣٧٣    | الفصل الرّابع: فيما يجوز من شهادة الوصي للميت بالدّين والعتق وغيرهما، وفيما       |
|                  | الفصل الخامس: فيما يجوز إبراء ربّ الدين عن الدّين وفيما لا يجوز إلى آخره          |
| ها لآخر النخ ٣٨٤ | القصل السادس: فيمن يجب عليه إصلاح الأرض الموصى بها بعد قلع الأشجار الموصى به      |
|                  | الفصل السَّابع: فيما إذا مات بعض الموصى لهم، هل تصير الوصية للباقي أم لا؟         |
| £ • £            | الفصل الثامن: في المسائل المتفرقة                                                 |
|                  | كتاب الفرائضكتاب الفرائض                                                          |
| £14              | كتاب في الألفاظ التي تجري على اللِّسان فيكفر بها وما لا يكفر بها                  |
|                  | كتاب الحيل                                                                        |
| 171              | كتاب في المسائل المتقرقة من جميع الكتب                                            |
| HY               | فهرس المحتويات                                                                    |